من سيناء إلى الجولان

جمال حماد



ناشر

الزهراء للإعلام العربي

اهداءات ٢٠٠٣

معالى الوزير اللواء/جمال حماد

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربي
قســـم النشــر

ص.ب : ١٠٢ مدينة نصر – القاهرة – تلغرافيا : زاهراتيف – تليفون : ٤٠٢١٩٨٨ – ٢٦١١١٠٦
P.O: 102 Madinat Nasr - Cairo Cable : Zahratif - Tel : 4021988 - 2611106

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الثانية
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

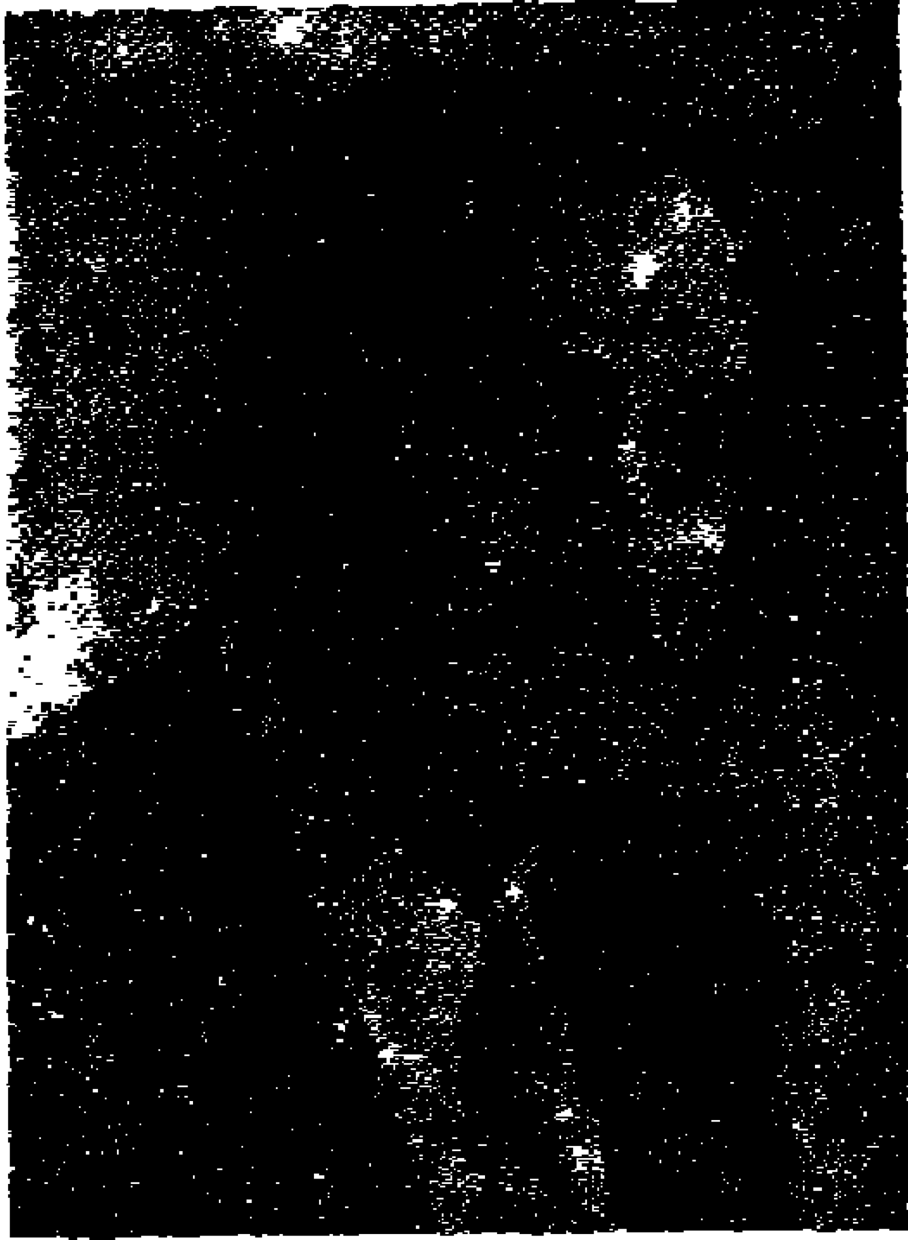
الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

تصميم الغلاف : عصمت . داوستاشي
إخراج فني : السيد المغربي

جمال حماد

من سيناء إلى الجولان

الزهراء للإعلام العربي



تقـــديـم

نشأت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نتيجة لطبيعة الأساليب الصهيونية التى جعلت العمل العسكرى هو الأساس فى تحقيق أهدافها البعيدة المدى . ولم يلبث أن استفحل دورها بسبب سيطرة الايديولوجية العسكرية المتطرفة على المفاهيم الصهيونية واعتبار النظام العسكرى ضرورة قومية لتحقيق أمن إسرائيل ، وبذا فرضت وجودها على كافة أنشطة الدولة وأجهزتها .

وفى حرب يونيو ٦٧ أحرزت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قمة انتصاراتها بهزيمتها ثلاثة جيوش عربية فى ستة أيام وتدمير القسم الأكبر من أسلحتها ومعداتها ، وبذا أزالت — بضربة واحدة — أخطر القوى التى كانت تهدد أمن اسرائيل ، وأثبتت للعرب — بل للعالم أجمع — قدرة الردع الإسرائيلى ومدى التفوق النوعى الذى تتمتع به قواتها المسلحة .

ولقد حقق الاحتلال الاسرائيلى لشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان ومنطقة الحمة السورية — مكسبا استراتيجيا لاسرائيل لا يمكن زواله مادامت قواتها العسكرية تحتل هذه الأراضى ، فلقد اكتسبت حدودا طبيعية وشكلا جغرافيا متميزا وعمقا استراتيجيا كافيا فضلا عن احتلالها مساحة من الأرض تبلغ ثلاثة أمثال مساحتها الأصلية . وأصبحت الخطوط التى تقف عليها قواتها المسلحة تمر فوق موانع طبيعية منيعة تمثلها الهضبة السورية وأخدود نهر الأردن شرقا ،

وخليجا العقبة والسويس جنوبا ، والبحر المتوسط وقناة السويس غربا . وبعد أن احتلت إسرائيل حوالى ٦٩ ألف كيلو متر مربع من الأراضى العربية تحسن - بشكل واضح - وضعها الجغرافى ، فاختفت البروزات والاختناقات الجغرافية التى كانت تهدد أكثر المناطق حيوية فى إسرائيل من ناحية الضفة الغربية وقطاع غزة ، وانخفضت حدودها البرية على خطوط المواجهة بنسبة الثلث فأصبحت ٦٥٠ كيلو مترا فقط بعد أن كانت قرابة ٩٨٥ كيلو مترا ، وابتعدت خطوط المواجهة عن قلب إسرائيل حيث المراكز ذات الكثافة السكانية مسافات شاسعة .

وعقب هزيمة العرب عسكريا فى الجولة الثالثة بينهم وبين إسرائيل فى يونية ٦٧ أصبحت المبادأة السياسية فى منطقة الشرق الأوسط - بلا شك - فى يد إسرائيل ، وتحطمت تبعا لذلك كافة الجهود الدولية التى بذلت للوصول إلى حل للازمة ترتضيه كافة أطراف النزاع ، بسبب إصرار إسرائيل على جنى الثمار السياسية لنصرها العسكرى ، متخذة من رفض العرب الدخول معها فى مفاوضات مباشرة ذريعة لتمسكها بالأراضى العربية المحتلة . وقد عبر إيجال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل وقتئذ عن هذا الموقف بقوله : « إن الوجود الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتفظ بها هو الأمل الوحيد لإجبار الحكومات العربية على إجراء المفاوضات » وعقب المناورات السياسية الملتوية التى قامت بها الولايات المتحدة لعرقلة إقرار المشروع الذى قدمه الاتحاد السوفيتى إلى الجمعية العامة للامم المتحدة فى أوائل يوليو ٦٧ لمطالبة إسرائيل بالإنسحاب الفورى من الأراضى العربية المحتلة ، قدمت بريطانيا مشروعا يتسم بالمرونة اللفظية وبقدر نسبى من التوازن ، وفى ٢٢ نوفمبر ٦٧ وافق مجلس الأمن على المشروع البريطانى وأصدر قراره الشهير رقم ٢٤٢ . وكان أهم مانص عليه القرار هو « انسحاب القوات الاسرائيلية من أراض احتلتها فى النزاع الأخير » وكذا حق دول المنطقة فى أن تعيش فى سلام فى نطاق حدود مأمونة ومعترف بها . كما نص القرار على أن يعين السكرتير العام للأمم المتحدة ممثلا خاصا للذهاب إلى الشرق الأوسط

لاقامة اتصالات مع الدول المعنية ، بهدف تحقيق تسوية سلمية ومقبولة على أساس المبادىء الواردة فى هذا القرار ، وأن يرفع السكرتير العام تقريرا إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود المبعوث الخاص فى أقرب وقت ممكن .

وقد وافق العرب على القرار رغم أنه لايحقق إلا الحد الأدنى من حقوقهم ، ولم يعد أمامهم بعد قبوله مايمكن أن يتنازلوا عنه ، أما إسرائيل فقد أعلنت عدم التزامها به ، واعتبرته مجرد أساس لاجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية ، وهى على يقين من ان الدول العربية سوف ترفض هذا التفاوض . واتبعت إسرائيل مع جونار يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة سياسة التسويف والدوران فى حلقة مفرغة طوال عدة أشهر مضنية من المحادثات غير الجدية ، فى الوقت الذى أكدت فيه الدول العربية ، وبخاصة مصر ، تمسكها بمبدأ إتمام الانسحاب الإسرائيلى عن الأراضى المحتلة قبل بحث أى موضوع آخر .

هذا ولم تقف الدول العربية الثلاث التى احتلت أجزاء من أراضيها ساكنة عقب الهزيمة العسكرية التى حاقت بقواتها ، بل بدأت على الفور فى اتباع خطين استراتيجيين أساسيين سارا على التوازى ، جنبا إلى جنب ، مدة تزيد على ست سنوات ، وهما : الخط العسكرى لاسترادد الأرض السليبة بالقوة عن طريق معركة عسكرية شاملة ، والخط السياسى لمحاولة التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق الجهود الدولية وتدخل القوتين العظميين – الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة – تدخلا مؤثرا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها فى النزاع الأخير .

وبدأت هذه الدول العربية – وبخاصة مصر وسوريا – فى إعادة بناء جيوشها ودعم فعالية قواتها وتنمية قدراتها على الصمود ، بمعاونة الاتحاد السوفيتى الذى أسهم بدور فعال فى سبيل تحقيق هذا الغرض بإمداده مصر وسوريا بالأسلحة والمعدات والأجهزة المتطورة فضلا عن الخبراء والمستشارين السوفيت .

ومن الناحية السياسية تحركت الأمة العربية بأسرها ، فانعقد مؤتمر القمة بالخرطوم فى ٢٨ أغسطس ٦٧ الذى وضعت فيه الأسس العامة لاتجاهات السياسة العربية المستقبلة فى صراعها مع إسرائيل ، وكانت تتلخص فى اللاءات الأربعة المعروفة وهى : لا صلح ، ولا اعتراف ، ولا تفاوض مع إسرائيل ، ولا مساس بحقوق الشعب الفلسطينى .

وحظى الموقف العربى بتأييد جانب كبير من الرأى العام العالمى إثر انكشاف الموقف الإسرائيلى ، بعد إصرار إسرائيل على احتلال أراض لثلاث دول عربية ، فى أعقاب فترة طويلة من التباكى وادعاء الضعف ، والزعم بأنها دولة صغيرة تحاصرها قوى معادية جبارة تريد إلقاءها فى البحر .

وفى سبتمبر ٦٨ ، وتحت ضغط جماهير الشعب المصرى والعربى التى كانت تضغط بشدة لتحرير الأرض ، بدأت مصر عملياتها العسكرية ، التى كان أساسها القصف المدفعى ضد المواقع الإسرائيلية شرق القناة . وأعلنت عن سياستها الجديدة التى عرفت باسم الدفاع الوقائى بغرض عدم السماح لإسرائيل بتحويل خطوط المواجهة إلى حدود دائمة . ونظرا لعنف الرد الاسرائيلى وتعرض الأهداف الحيوية فى عمق مصر للتدمير والتخريب بفعل الغارات الجوية الاسرائيلية لذا أصدر الرئيس الراحل عبد الناصر تعليماته إلى القيادة العسكرية بوقف حرب الاستنزاف . ولم تستأنف هذه الحرب ثانية إلا فى شهر مارس ٦٩ ، بعد تخصيص قوات شعبية لحراسة الأهداف الحيوية . وكانت إسرائيل قد تمكنت – خلال فترة التوقف – من إنشاء تحصينات خط بارليف على طول الشاطىء الشرقى للقناة .

وخلال المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف اكتفت إسرائيل بأسلوب الردع المحدود ، فى شكل إغارات بقوات الكوماندوز ، بهدف إحداث التأثير النفسى المطلوب ، ونظرا لفشل هذا الأسلوب فى منع مصر من المضى فى حرب الاستنزاف فقد اتخذت القيادة الإسرائيلية قرارا خطيرا بإدخال الطيران الإسرائيلى المعركة اعتبارا من ٢٠ يوليو ٦٩ . ونزل

الطيران الإسرائيلى بكل ثقله مزودا بالطائرات الإسرائيلية من طراز المستير والميراج الفرنسية الصنع ومن طراز سكاى هوك A4 الأمريكية الصنع ، ومطمئنا لقرب وصول أول صفقة من الطائرات الأمريكية فانتوم F4 المقرر وصولها فى سبتمبر ٦٩ ، بعد إتمام تدريب الطيارين والفنيين الإسرائيليين اللازمين لتشغيلها فى المعاهد ومراكز التدريب الأمريكية . وعقب الحظر الذى أعلنته الحكومة الفرنسية بشأن إرسال الأسلحة الفرنسية إلى اسرائيل بادرت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بزيارة الولايات المتحدة ، وأمكنها أن تعقد مع السلطات الأمريكية صفقة ضخمة جديدة من الطائرات الحديثة ، وقد اشتملت هذه الصفقة على ٢٤٠ طائرة منها ٢٥ طائرة من طراز فانتوم F4 و ٨٠ طائرة من طراز سكاى هوك A4 و ١٣٥ طائرة هليكوبتر من طراز سيكورسكى ٥٣ . وفى أكتوبر ٦٩ أعلنت الولايات المتحدة رسميا عن سماحها لرعاياها اليهود بالخدمة فى الجيش الإسرائيلى ، مخالفة بذلك القوانين الأمريكية ذاتها . وأصدرت السفارة الأمريكية فى تل أبيب بيانا أعلنت فيه أن الرعايا الإسرائيليين الذين هم من أصل أمريكى يستطيعون الاحتفاظ بجنسيتهم المزدوجة حتى إذا خدموا فى الجيش الإسرائيلى . وبهذه التصرفات أسفرت الولايات المتحدة عن سياستها المنحازة تماما إلى جانب إسرائيل ، والتى كانت تهدف إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية التى أصبحت فى حوزتها عقب حرب يونيو ٦٧ .

ولم تستطع شبكة الدفاع الجوى المصرى التى كانت تعتمد أساسا ، حتى ذلك الحين ، على الأسلحة التقليدية المضادة للطائرات ، والتى دعمها الاتحاد السوفيتى منذ منتصف عام ٦٩ ببعض بطاريات الصواريخ سام ٢ التى تعاونها فى أغراض الدفاع الجوى وبعض أسراب من طائرات ميج ٢١ من الطراز غير المعدل – لم تستطع التعامل مع الطائرات الإسرائيلية الحديثة الطراز والمزودة بالمعدات الإلكترونية المتطورة وبأحدث أجهزة الإعاقة والتشويش .

وكان جانب كبير من أوجه القصور والضعف التى تعانى منها القوات

المسلحة المصرية ، وبخاصة القوات الجوية والدفاع الجوى ، يرجع إلى السياسة التى تبناها القادة السوفيت عقب حرب يونيو ٦٧ ، والتى كانت تقضى بأن يقتصر دور التسليح السوفيتي لمصر على مجرد تدعيم المقدرة الدفاعية المصرية ، دون الإعداد الحقيقى لحرب هجومية من أجل تحرير الأرض المغتصبة . وكانت هذه السياسة تهدف إلى محاولة الوصول إلى حل سلمى للنزاع العربى الإسرائيلى ، والعمل على عدم نشوب حرب جديدة فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل ، تجنبا لحدوث مواجهة ساخنة بين القوتين العظميين - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - من جهة ، وخشيةً من تعرض العرب لهزيمة أخرى على غرار هزيمة يونيه ٦٧ من جهة ثانية ، مما كان كفيلا بانهيار النظم المؤيدة للاتحاد السوفيتي فى مصر وسوريا وانحسار المد السوفيتي عن منطقة الشرق الأوسط التى أصبح له فيها ركائز قوية وثابتة .

وفى ٢٢ يناير ٧٠ قام الرئيس الراحل عبد الناصر برحلته السرية التاريخية إلى موسكو ، ليشرح لقادة الكرملين الوضع الخطير الذى باتت تواجهه مصر بعد أن امتدت الغارات الجوية الإسرائيلية إلى عمق أراضيها . وإزاء تهديد عبد الناصر بتخليه عن الحكم لأحد زملائه ممن يستطيعون التفاهم مع الولايات المتحدة فى حالة عدم الاستجابة لمطالبه ، أعلن الرئيس السوفيتي بريجينيف فى الجلسة الأخيرة من المحادثات - صباح ٢٥ يناير ٧٠ - أن القيادة السوفيتية وافقت على امداد مصر بفرقة دفاع جوى كاملة بأطقمها السوفيت وأجهزتها ومعداتها ، وكذا بثلاثة ألوية جوية كاملة بطائراتها من طراز ميج ٢١ المعدل وبطياريها وأطقمها الفنية ، وبكل مايلزمها من أجهزة ومعدات للمساهمة فى الدفاع الجوى عن العمق المصرى . وفى فترة مابين أواخر فبراير وأوائل مارس ٧٠ ، توالى وصول الوحدات السوفيتية إلى ميناء الإسكندرية على ظهر سفن نقل سوفيتية وفى حماية أسطول البحر المتوسط السوفيتي . وإثر المواجهة الجوية التى حدثت يوم ١٨ إبريل ٧٠ بين الطائرات الإسرائيلية والطائرات السوفيتية فى الجزء الشمالى من خليج السويس ، اضطرت إسرائيل إلى وقف غارات

العمق ، وعادت حرب الاستنزاف لتنحصر فى مكانها الطبيعى الذى بدأت منه وهو جبهة قناة السويس ، وفقدت إسرائيل تبعا لذلك الأمل الذى كانت تتطلع إلى تحقيقه من غاراتها الجوية على العمق المصرى ، وهو إسقاط نظام الحكم الناصرى . وإزاء رغبة الولايات المتحدة فى إعادة النظر فى أسلوب معالجتها لأزمة الشرق الأوسط ، وإيجاد نوع من التقارب مع العرب ، مع حرصها فى الوقت نفسه على التمسك بخطها الاستراتيجى فى استمرار دعم إسرائيل لتبقى محتفظة بتفوقها العسكرى على العرب – أعلن وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٥ يونيو ٧٠ ، عن مبادرته السياسية الجديدة التى كانت تدعو أطراف النزاع إلى الكف عن القتال لمدة ٩٠ يوما ، والدخول فى مفاوضات غير مباشرة تحت إشراف جونار يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ؛ لتحقيق سلام دائم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . ورغم قبول كل من مصر وإسرائيل مبادرة روجرز ، وسريان وقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ أغسطس ٧٠ ، فان الشطر الثانى من المبادرة الخاص بالمفاوضات من أجل تحقيق السلام لم يقيض له النجاح ، فقد اتهمت اسرائيل مصر بانتهاك اتفاقية وقف اطلاق النار ، وذلك بتحريك صواريخها فى اتجاه الشاطىء الغربى للقناة فى منطقة التسكين المتفق عليها (٥٠ كيلومترا شرق وغرب القناة) . وعقب تقديم الولايات المتحدة احتجاجا فى أول سبتمبر ٧٠ إلى كل من مصر والاتحاد السوفيتى بسبب تحريك الصواريخ ، أعلنت الحكومة الإسرائيلية فى ٦ سبتمبر أنها لن تشترك فى محادثات يارنج إلا بعد عودة الوضع العسكرى على الجبهة المصرية إلى ماكان عليه من قبل ، ولفظت بذلك مبادرة روجرز أنفاسها الأخيرة .

وفى ١٧ أكتوبر عام ٧٠ تولى الرئيس الراحل السادات مسئولية الحكم فى مصر بعد وفاة عبد الناصر ، وقد وجد أن الحاجة أصبحت ماسة لإحداث تغيير جوهرى فى السياسة المصرية ، واتجهت رغبته إلى إحداث تقارب حقيقى بين مصر والولايات المتحدة ، لإزالة جو الشكوك وعدم الثقة الذى استمر قائما منذ ان قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية

مع الولايات المتحدة فى أعقاب حرب يونيو ٦٧ مباشرة . وفى ٤ فبراير ٧١ فاجأ السادات العالم بمبادرته للسلام التى أعلنها من خلال خطاب له أمام مجلس الأمة ، وكان يعرض فيها استعداد مصر لتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة فى مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة إلى منطقة المضايق . ولكن مبادرة السادات للسلام لم تحظ بالعناية التى كان يتوقعها من جانب الولايات المتحدة ، كما أعلن قادة إسرائيل رفضهم لمبدأ انسحاب قواتهم إلى المضايق وعبور أى قوات مصرية إلى شرق القناة .

وفى ١٣ مايو ٧١ أطاح السادات بالمجموعة المؤيدة للسوفيت والتى كانت تشاركه الحكم ، وهى المجموعة التى أطلق عليها اسم « مراكز القوى » وقدم أفرادها إلى المحاكمة بتهمة التآمر ، حيث صدرت ضدهم أحكام بالسجن لفترات طويلة . وبادر الرئيس السوفيتى بودجورنى فى أعقاب هذه الأحداث بالحضور إلى مصر فى ٢٥ مايو ٧١ ، حيث وقع مع السادات معاهدة صداقة وتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى لمدة ١٥ عاما .

ومنذ بداية عام ٧١ أعلن السادات فى خطبه وأحاديثه أن هذا العام هو عام الحسم مع إسرائيل إن سلما وإن حربا ، ولأن السياسية السوفيتية كانت مبنية على عدم تشجيع مصر على شن حرب ضد إسرائيل ، لذا تعمد القادة السوفيت عدم إرسال أى أسلحة أو معدات هجومية طوال عام ٧١ إلى مصر ، رغم الزيارتين اللتين قام بهما السادات لموسكو فى أول مارس وفى ١١ أكتوبر ٧١ . ولم يشأ القادة السوفيت تلبية رغبة السادات لزيارة موسكو فى أواخر عام ٧١ ، حتى لاينسب الرأى العام فى مصر إليهم الفشل الذى حاق بالسادات بانتهاء عام الحسم بدون حسم ، ولذا حددوا له أول فبراير ٧٢ موعدا للزيارة ، مما جعل السادات يحس بمرارة شديدة وسخط على الاتحاد السوفيتى ؛ لعدم مساندته له فى موقفه العصيب ، وكان لذلك دخل – بلا شك – فى القرار الذى اتخذه بعد ستة أشهر فقط من ذلك التوقيت بطرد الخبراء والمستشارين السوفيت من مصر .

وقبل أن يقوم السادات بزيارته إلى الاتحاد السوفيتي رأى أن يجرى بعض التعديلات السياسية لمواجهة الموقف المتوتر فى مصر ؛ ولذا كلف الدكتور عزيز صدقى بتشكيل وزارة جديدة وعين المهندس سيد مرعى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى والدكتور مراد غالب - السفير السابق فى موسكو لمدة عشر سنوات - وزيرا للخارجية خلفا لمحمود رياض ، أما رئيس الوزراء السابق الدكتور محمود فوزى فقد عينه السادات نائبا له .

وكان الفريق أول محمد صادق وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، قد أعد تقريرا قبل زيارة السادات لموسكو عن أوضاع القوات المسلحة ، تضمن احتياجاتها للمعركة الهجومية التى لم يكن فى الإمكان تدبيرها قبل حوالى ١٨ شهرا ، وأبرز التقرير دور القادة السوفيت فى امتناعهم عن تزويد القوات المصرية بالأسلحة والمعدات اللازمة لمعركة هجومية ، وكذا بأسلحة الردع ، مما كان يؤيد الانطباع - السائد - وقتئذ فى الدوائر السياسية والعسكرية فى مصر بأن ان مصلحة الاتحاد السوفييتى... تقتضى بقاء حالة اللاسلم واللاحرب سائدة فى الشرق الأوسط . وفى أول فبراير ٧٢ تمت زيارة السادات لموسكو ، ولم تستغرق الزيارة سوى يومين ، وكان أهم ماعرضه السادات على الزعيم السوفيتى بريجينيف استعداد مصر للقيام بعمل عسكرى فى النصف الثانى من عام ٧٢ لتحقيق هدف عسكرى محدود هو احتلال المضايق ، وتبعا لذلك طلب من بريجينيف إمداد مصر بما يلزم قواتها المسلحة من أسلحة ومعدات لإنجاح هذا الهدف العسكرى ، ووعده بريجينيف بتلبية مطلبه . وفى منتصف إبريل ٧٢ فوجىء السادات بدعوة عاجلة من القادة السوفيت يطلبون فيها حضوره إلى موسكو فى أواخر إبريل لمناقشة الموقف ، وكانت تلك الدعوة تعبيرا عن اهتمام السوفيت ، وهم على أبواب مؤتمر القمة السوفيتى الأمريكى الذى تحدد له يوم ٢٠ مايو ٧٢ ، بإثبات مدى قوتهم فى الشرق الأوسط ذى الأهمية الاستراتيجية الكبرى ، وخلال زيارة السادات لموسكو التى اتسمت بالروح الودية من الجانبين ، عرض بريجينيف برنامجا للتسليح يتضمن أسلحة لم يسبق إمداد مصر بها ، وانتهت الزيارة بإصدار بيان سياسى قوى اللهجة .

وكانت أهم نتائج اجتماع قمة موسكو بين نيكسون وبريجنيف تتضمن الحد من إنتاج الدولتين للأسلحة الاستراتيجية ، ولم تشغل مشكلة الشرق الأوسط سوى مكان متواضع فى المباحثات .

ونتيجة للفشل السوفيتي فى تحريك الموقف فى الشرق -الأوسط سياسيا ، فى الوقت الذى تراجعت فيه احتمالات الحل العسكرى ؛ بسبب سياسة التباطؤ والتسويف التى يتبعها السوفيت فى إمداد مصر بالأسلحة والمعدات التى يمكن عن طريقها خوض غمار معركة هجومية ، مع تعمد القادة السوفيت تجاهل المطالب الملحة للسادات ، وعدم الاهتمام بسرعة الرد على رسائله الموجهة إليهم ، فقد أدى ذلك كله إلى القرار الخطير الذى اتخذه السادات والذى أبلغه للسفير السوفيتي فينوجرادوف عندما التقى به فى قصر الطاهرة يوم ٨ يوليو ٧٢ ، وهو الاستغناء عن جميع الخبراء والمستشارين والوحدات السوفيتية المقاتلة فى مصر . وفى أول أغسطس توقف العسكريون السوفيت عن ممارسة أعمالهم ، وقبل نهاية أغسطس تم ترحيل المستشارين والخبراء والوحدات المقاتلة وكذا العائلات السوفيتية من مصر ، ومنذ هذا التوقيت بدأ المد السوفيتي فى الانحسار بالتدريج عن منطقة الشرق الأوسط . ورغم هذا الإجراء العنيف الذى ذكر السادات أنه استهدف منه إحداث صدمة للاتحاد السوفيتي ، قد ترغمه على إعادة تقدير حساباته – فان العلاقات الرسمية بين البلدين لم يطرأ عليها اى تغيير ، فقد استمرت معاهدة الصداقة والتعاون بينهما قائمة ، وكذا التسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول السوفيتي .

وإثر قرار السادات بإنهاء الوجود العسكرى السوفيتي فى مصر ، بعث الدكتور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى نيسكون للأمن القومى رسالة إلى الرئيس الراحل السادات فى ٢٦ يوليو ٧٢ عبر القناة السرية التى سبق إنشاؤها بين المخابرات العامة فى القاهرة والمخابرات المركزية الأمريكية CIA فى واشنطن ، تتضمن دعوة مصر لإجراء محادثات على مستوى عال فى واشنطن حول قضية الشرق الأوسط . ولكن الأحوال السياسية فى مصر حالت دون تحقيق الدعوة التى وجهها

كيسنجر إلى القيادة المصرية فى وقت مبكر ، فلم تتهيأ الفرصة للاستجابة لها إلا بعد حوالى سبعة أشهر ، حينما قام حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى بزيارة الولايات المتحدة فى أواخر فبراير ٧٣ كما سيرد فيما بعد .

وخلال هذه الفترة وقع كثير من الأحداث الهامة ، فقد قام الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء بزيارته الثانية لموسكو فى ١٦ أكتوبر ٧٢ بعد تدخل الرئيس السورى حافظ الأسد لتحسين العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى . وحققت زيارة عزيز صدقى استقرارا فى العلاقات بين البلدين ، وتعهد القادة السوفيت باستمرار الإمداد العسكرى للقوات المسلحة المصرية . وفى ٢٦ أكتوبر قام السادات بتنحية الفريق أول محمد صادق عن منصبه ، وعين مكانه الفريق أحمد إسماعيل الذى كان يرأس جهاز المخابرات العامة . وفى ٧ فبراير ٧٣ قام حافظ إسماعيل بزيارة إلى موسكو لتسليم رسالة من السادات إلى بريجنيف ، ورافقه فى زيارته الدكتور محمد حافظ غانم . وعقب لقاء حافظ إسماعيل مع جروميكو وزير الخارجية السوفيتية ، تم لقاؤه مع الرئيس السوفيتى بريجنيف ، وأكد حافظ إسماعيل خلال اللقاء الذى اتسم بطابع الأهمية ، التزام مصر بالمضى فى الخط الاشتراكى وإيمانها بضرورة التضامن العربى ، وأنها ترى أن العمل السياسى هو إحدى الوسائل التى تؤدى إلى التوصل إلى التسوية النهائية . ولكن مصر على يقين – على ضوء التجارب التى مرت بها – من أن أى تسوية سياسية لن تتحقق إلا بعد صدام عسكرى يمهد لها الطريق ، ولذا فإن أهم مطالب مصر هو أن يواصل الاتحاد السوفيتى إمدادها بالأسلحة والمعدات التى تكفل لقواتها المسلحة تحقيق هذا الهدف .

وبعد حوالى سبعة أشهر من دعوة كيسنجر لإجراء محادثات مصرية أمريكية على مستوى عال ، وفى صباح الجمعة ٢٣ فبراير ٧٣ ، التقى الرئيس الأمريكى نيكسون فى مكتبه البيضاوى بالبيت الأبيض بحافظ إسماعيل الذى كان يرافقه الدكتور محمد حافظ غانم ، حيث سلمه رسالة

شخصية من الرئيس الراحل السادات . وكان أهم ماأكده الرئيس الأمريكى خلال المحادثات هو تصميمه على تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ، ولكنه استبعد أن يكون لديه حل للمشكلة ، أو أن فى مقدرته التوصل إلى تسوية شاملة فى وقت قريب .

فى خلال ثلاث جلسات عقدت فى يومى ٢٤ و ٢٥ فبراير ٧٣ ، فى « أرمونك » بولاية كونتيكى ، على مسافة ساعة واحدة من نيويورك ، دارت المباحثات السرية بين حافظ إسماعيل وهنرى كيسنجر . وكان أهم ماأوضحه كيسنجر لحافظ إسماعيل ، هو أن قدرة الولايات المتحدة على إقناع إسرائيل بالحل الذى يتوصلان إليه ، إنما تتوقف – فى تقديره – على قدر التغييرات الملموسة التى سوف تحدث فى المواقف العربية ، وأن هذا هو المفتاح من وجهة نظره لحل المشكلة ، وأن التغييرات المنتظرة فى المواقف العربية هى التى ستعطى له المبرر ، أمام الرأى العام الأمريكى ، لقبول ممارسة الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل كما يقترح الوفد المصرى .

وعندما عاد حافظ إسماعيل إلى مصر وقدم تقريره عن محادثاته السرية مع كيسنجر ، إلى الرئيس الراحل السادات ، أدرك السادات من عبارة كيسنجر ، عن انتظاره تغييرات ملموسة فى المواقف العربية حتى يمكن إقناع إسرائيل بالحل الذى سيتفق عليه ، أن العرب مدعوون لتقديم مزيد من التنازلات لإمكان إقناع اسرائيل بالتسوية المنشودة . وكانت هذه الحقيقة الجارحة سببا فى اقتناع السادات بأن مصر قد بلغت نهاية الشوط فى العمل السياسى ، وأن الأمل مفقود تماما فى أى تسوية سياسة إلا بعد الدخول فى معركة عسكرية ، ولكنه لم يقرر رغم ذلك وقف الاتصالات المصرية الأمريكية .

وفى أوائل إبريل ٧٣ قرر الرئيس الراحل السادات أن يتحمل المسئولية الكاملة بإعادة تشكيل الوزارة برئاسته ، وأقر مجلس الوزراء الجديد فى أول اجتماع له يوم ٥ إبريل ٧٣ بالإجماع حتمية الدخول فى معركة عسكرية . وفى خطاب الرئيس الراحل السادات الذى ألقاه فى

أول مايو ٧٣ فى عيد العمال ، شن هجوما عنيفا على الولايات المتحدة لتقاعسها عن حل مشكلة الشرق الأوسط بسبب انحيازها الكامل لإسرائيل . وأثار خطاب السادات قلق الاتحاد السوفيتى ، بعد أن رأى فيه تحولا أكيدا إلى اتجاه الحرب ، ولهذا أرسل بريجينيف فى ٤ مايو رسالة شخصية إلى السادات كان مضمونها يبعث على الشك فى استعداد السوفيت لمؤازرة مصر فى حالة قيامها بعمل عسكرى ضد إسرائيل . وكان واضحا من تصرفات السوفيت أنهم يخشون احتمال تورطهم فى مواجهة مع الولايات المتحدة فى حالة نشوب حرب شاملة بين مصر وإسرائيل ؛ بسبب احتمال تعرض مصر لهزيمة ثقيلة مما يرغمهم على التدخل ، ولهذه الأسباب كان السوفيت يفضلون أن تقوم مصر بعمليات محدودة بهدف تحريك القضية سياسيا ، ولكن ليس لتحرير الأرض . وفى ٢٠ مايو اجتمع حافظ إسماعيل مرة أخرى اجتماعا سريا مع الدكتور هنرى كيسنجر ، ولكن الاجتماع كان فى هذه المرة فى بيت ريفى فى « روشفور » إحدى ضواحى العاصمة الفرنسية باريس ، وكان ضمن الوفد الامريكي روى اثرتون وكيل وزارة الخارجية المساعد ممثلا لوزارته ، كما انضم إلى الوفد المصرى جمال بركات سفير مصر فى باريس . ولكن اجتماع « روشفور » فى فرنسا كان مخيبا للآمال ، ولم يدم سوى يوم واحد فقط ، فقد وجد حافظ إسماعيل أن كيسنجر يدور به فى حلقة مفرغة ، وأنه يردد نفس الآراء التى سبق أن أبداها فى اجتماع « ارمونك » فى الولايات المتحدة ، مما جعل استمرار الاجتماعات عديم الجدوى وبمثابة مضيعة للوقت .

وكان اجتماع قمة واشنطن بين الرئيسين نيكسون وبريجنيف فى ١٨ يونيو ٧٣ ، هو آخر محاولة لإمكان الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع العربى الإسرائيلى ، ولكن المسئولين الأمريكيين فى البيت الأبيض لم يكونوا يرحبون بمناقشة قضية الشرق الأوسط مع القادة السوفيت ، ولايرغبون فى أن يشترك السوفيت فى بذل أية جهود لتسويتها منعا لتقوية مركزهم فى الشرق الأوسط . وفى أعقاب اجتماع القمة صدر بيان مشترك يوم

٢٥ يونيو نص الجزء الخاص منه بالشرق الأوسط على أن الطرفين قد عبرا عن قلقهما العميق للموقف فى المنطقة ، وأن الطرفين قد اتفقا على بذل جهودهما لتشجيع تسوية فى أسرع وقت ممكن ، تتفق مع مصالح جميع الدول فى المنطقة وتتواءم مع استقلالها وسيادتها ، مع الأخذ فى الاعتبار المصالح المشروعة لشعب فلسطين .

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده كيسنجر بعد مؤتمر القمة ، قال : إن قضية الشرق الأوسط من أكثر المشاكل تعقيدا ، وإن القوتين العظميين ، لم تتفقا على حل لها ، وإن الولايات المتحدة ترى وجوب الفصل بينها وبين مشكلة التنافس بين القوى العظمى ، بحيث تجنب نفسها التورط بطريقة معقدة فى الصراع ، وأعرب فى النهاية عن الأمل فى إحراز بعض التقدم خلال النصف الثانى من عام ٧٣ .

وفى آخر يونيو ٧٣ ، وبناء على دعوة من بريجينيف إلى السادات لايفاد أحد معاونيه إلى موسكو ، سافر حافظ إسماعيل للمرة الثانية إلى العاصمة السوفيتية بعد مرور أقل من خمسة أشهر على زيارته السابقة لها ، وفى الاجتماع الذى تم بين بريجينيف وحافظ إسماعيل فى الكرملين ، والذى استمر لمدة تزيد على ثلاث ساعات ، ركز بريجينيف على موضوع صداقة الاتحاد السوفيتى للشعوب العربية والتزامه بتقديم مساعداته لها ، كما أكد سلامة موقف الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر قمة واشنطن ، وحرصه على الدفاع عن مصالح العرب ، وأنه لم تكن هناك أية مساومة مع الولايات المتحدة ضد هذه المصالح ، بل قام السوفيت بالضغط على الأمريكيين ، ولكن جهودهم لم تكلل بالنجاح . وفيما يتعلق بالموقف العسكرى أكد بريجينيف استمرار الدعم العسكرى السوفيتى لمصر ، وأقر بأنه من حق القيادة المصرية أن تقرر ماتراه بالنسبة لأى عمل عسكرى تريد اتخاذه ، ولو أن السوفيت يفضلون حلا سلميا لاينطوى على إراقة الدماء .

ومع أن سياسة السادات كان تقضى بضرورة الحرص على صداقة السوفيت – رغم ماوقع بينهم وبين مصر من أزمات بسبب تسويفهم فى

تزويد القوات المصرية بالأسلحة والمعدات اللازمة للمعركة الهجومية - فإنه رفض وجهة نظر بريجنيف حول وجوب التوصل إلى تسوية سلمية دون إراقة الدماء ، فعلى امتداد ست سنوات منذ يونيو ٦٧ لم تدخر مصر وسيلة إلا اتبعتها أو بابا إلا طرقته من أجل الوصول إلى تسوية سلمية ، ولكن كل جهودها باءت بالفشل إزاء التعنت الإسرائيلى الذى يدعمه التأييد الأمريكى السافر - سياسيا وعسكريا - والذى يستهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، واحتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكرى على الدول العربية مجتمعة . وكان تقدير السادات للموقف بعد أن وصل إلى هذا الطريق المسدود ، هو أنه لامفر من تحريك الموقف بعمل عسكرى يتناسب مع قدرات القوات المسلحة .

وفى مساء الأحد ٣٠ من سبتمبر اجتمع مجلس الأمن القومى بدعوة مفاجئة من الرئيس الراحل السادات ، وأجرى السادات فى هذا الاجتماع استعراضه للموقف من مختلف جوانبه السياسية والعسكرية ، وكذا تقييمه لدور القوتين العظميين ، وتقديره لمشاعر الدول العربية التى تؤيد موقف مصر فى نضالها لتحرير أرضها المغتصبة . وأكد السادات أن استمرار حال اللاسلم واللاحرب هو السبب فى كل متاعب مصر الاقتصادية والاجتماعية ، وأن القوات المسلحة قد تم إعدادها للقيام بعمل عسكرى عبر القناة ولكنه لم يحدد الموعد . ودعا السادات المجتمعين إلى إبداء آرائهم بصراحة فى الموقف ، وعندما انتهوا من ذلك أخذ الفريق أول أحمد إسماعيل فى شرح تصوره للمعركة التى توشك القوات المسلحة على خوض غمارها ، وأوضح القائد العام عددا من الاعتبارات الهامة التى تؤثر على الموقف ، وأجاب بوضوح عن بعض ماأثير من ملاحظات وتساؤلات .

وفى نهاية الاجتماع أكد الرئيس الراحل السادات للحاضرين حتمية المعركة ، وضرورة انتقال قواتنا من الدفاع إلى العمليات الهجومية . وحذر من استمرار سريان حالة اللاسلم واللاحرب ، حيث إن استمرارها لا يعنى سوى انهيار مصر فى خلال عامين على أكثر تقدير ، ولذا فإن

قرار الحرب رغم خطورته البالغة لامفر من اتخاذه ، فإن الوضع الحالى لن يؤدى إلا إلى دمار محقق . وشرح السادات سياسته فى عدم قطع جسور الاتصال مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة لقضية الشرق الأوسط ، بعد أن تكون مصر قد قضت على الجمود العسكرى الحالى للموقف ، وكسرت وقف إطلاق النار الذى استمر قائما على خط المواجهة مايزيد على ثلاث سنوات - منذ مبادرة روجرز فى ٨ أغسطس ٧٠ - وتكون قواتها قد نجحت بعد عبور القناة فى تثبيت أقدامها على الضفة الشرقية للقناة ، فإن الولايات المتحدة - من وجهة نظره - هى التى تملك ٩٩٪ من أوراق اللعب .

وفى أول أكتوبر ٧٣ ، أرسل الرئيس الراحل السادات بصفته رئيسا للجمهورية توجيها سياسيا وعسكريا إلى الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة . وفى يوم ٩ رمضان الموافق ٥ أكتوبر ٧٣ أرسل الرئيس الراحل السادات بوصفه رئيسا للجمهورية وقائدا أعلى للقوات المسلحة - توجيها استراتيجيا إلى الفريق أول أحمد إسماعيل كان نصه كما يلى :

١ - بناء على التوجيه السياسى العسكرى الصادر لكم منى فى أول أكتوبر ٧٣ ، وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسى والاستراتيجى قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية :

أ - إزالة الجمود العسكرى الحالى بكسر وقف إطلاق النار اعتبارا من يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

ب - تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة والمعدات .

جـ - العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة .

٢ - تنفذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع [illegible] المسلحة السورية .

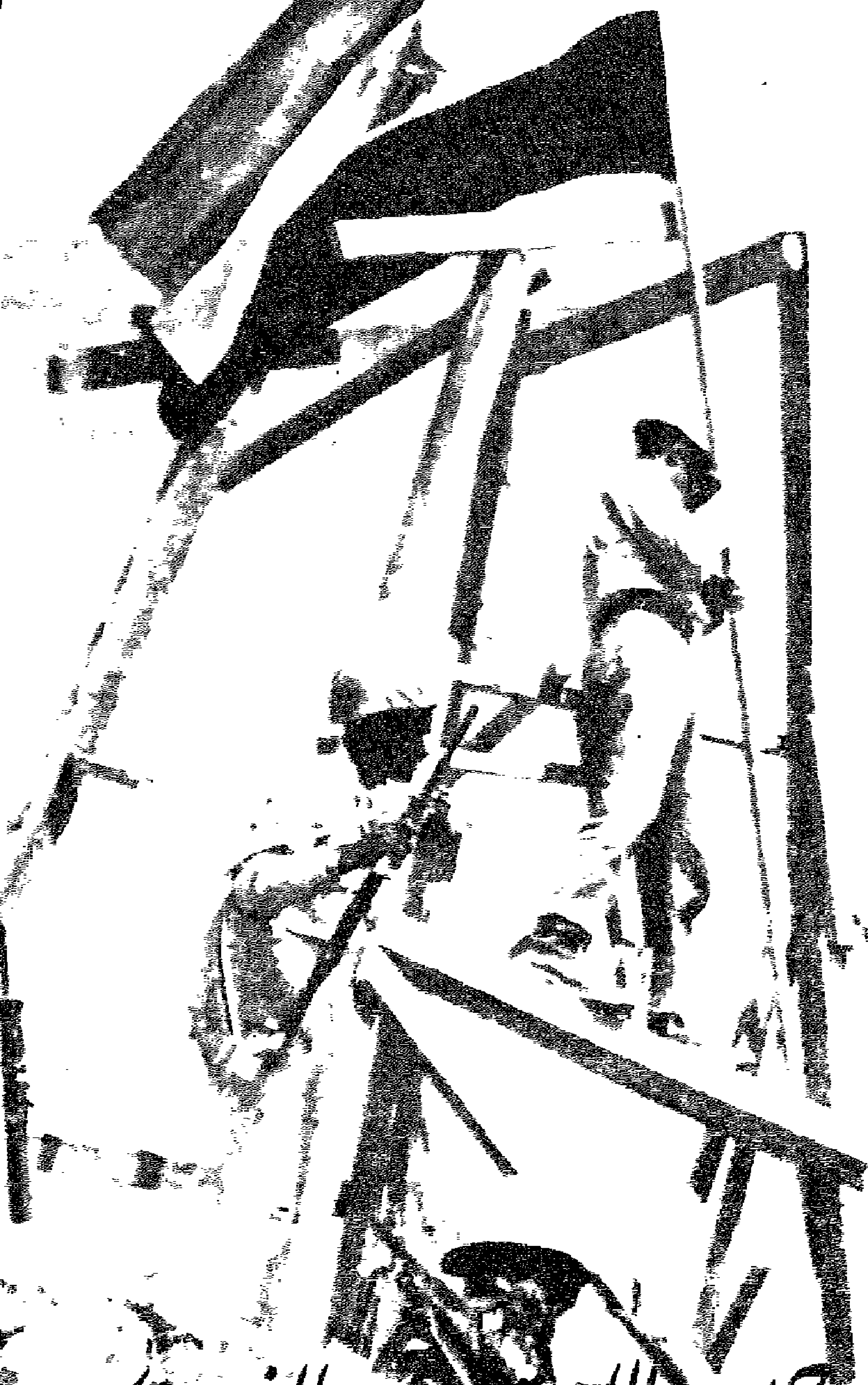
انتهى توجيه السادات .

هذا هو عرض سريع وعجالة موجزة عما جرى من وقائع وأحداث ، سواء من النواحي السياسية أم العسكرية ، منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ الشائنة إلى حين أن قامت القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة السورية بكسر وقف إطلاق النار والقيام بعملياتهما الهجومية على جبهتي سيناء والجولان اعتبارا من الساعة الثانية بعد ظهر يوم السبت العاشر من رمضان المعظم عام ١٣٩٣ هـ الموافق السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ م . ويحوى هذا الكتاب - الذى يعتبر مرجعا تاريخيا وعسكريا - عشرة فصول كاملة ، محلاة بالصور ، تضم جميع التفاصيل الدقيقة والأسرار الخفية عن هذه الفترة الهامة التى تربو على ست سنوات ، والتى تعد - بلا شك - من أخطر الفترات فى تاريخ الأمة العربية حتى أذن الله لها بالنصر والفرج ، وماالنصر إلا من عند الله القوى العزيز ؟

جمال حماد

القاهـــرة
أول يناير ١٩٨٨

الفصل الأول



حرب الاستنزاف بالنسبة لحرب أكتوبر ٧٣

هل كانت تمهيداً ناجحاً أو خطأً عسكرياً فادحاً؟

إن حرب الاستنزاف ــ رغم كل ماكتب عنها ــ لم تنل حظها بعد من عناية المؤرخين ودراستهم إذ إن أهميتها الكبيرة ترجع إلى نتائجها الخطيرة التى انعكست على حرب أكتوبر ١٩٧٣ . أما المؤرخون والكتاب الذين تناولوها بالتحليل والدراسة فلقد اختلفوا فيما بينهم على تقييم هذه الحرب فالبعض منهم مثل الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق اعتبرها المدرسة الكبرى التى رفعت من كفاءة ومقدرة قواتنا على القتال وعلمت المقاتلين المصريين أسلوب وعادات العدو فى القتال واضطرت العدو إلى زيادة حجم قواته فى سيناء وزيادة تحصيناته الدفاعية واجبرته على استمرار تعبئة قواته حتى بدأ يشعر بالاستنزاف الحقيقى لقواته وموارده والبعض الآخر يرى أن هذه الحرب كانت غلطة فادحة كلفت مصر غاليا وإنها لم تكن بحال طريقا إلى التحرير إنما كانت عائقا للتحرير الأمر الذى يستوجب تحديد المسئول عن هذه الحرب الخاسرة ، ولا شك أن الوصول إلى الحقيقة ما بين الرأين المتعارضين مهمة شاقة تحتاج إلى كثير من الدراسة المتأنية ، والبحث الدقيق ، وهذا ماسوف نبذل فيه قصارى جهدنا .

وفى الحقيقة فإن أهمية حرب الإستنزاف لا تكمن فى وقائعها وأحداثها ، أو فى نتائجها المباشرة ، بقدر ماترجع إلى نتائجها البعيدة التى أثرت تأثيرا كبيرا على مجرى الأحداث فى حرب أكتوبر ٧٣ ، وعلى أداء قواتنا المسلحة الباسلة فى هذه الحرب ، كما سيرد فيما بعد .

وبصرف النظر عن آراء بعض المؤرخين فى تقييم هذه الحرب ، ومدى فائدتها أو ضررها بالنسبة لمصر ، فإنها بلا شك كانت ملحمة حربية مشرفة

من تاريخ مصر الحربى ، قاتلت خلالها القوات المسلحة المصرية بشجاعة وشراسة فى أشق وأصعب الظروف ، وأثبتت خلال وقائعها مدى صلابة الجندى المصرى وقدرته العالية على القتال ، كما أوضحت للعالم مدى قوة الإرادة المصرية وتصميمها الذى لا يتزعزع على تحرير أراضيها المحتلة بقوة السلاح ، بعد أن كادت الثقة فى القوات المسلحة تضيع نتيجة للهزيمة القاسية التى منيت بها فى يونيو عام ٦٧ .

وكان ذلك كله ثمار جهود جبارة ، كان على قمتها للحقيقة والإنصاف الرئيس الراحل عبد الناصر ، الذى تمكن من إسقاط الطبقة العسكرية الحاكمة التى كانت تهيمن على أقدار القوات المسلحة ، وتسببت بجهلها واستهتارها فى هزيمة يونيو ٦٧ ، وأعاد القوات المسلحة إلى مسارها الطبيعى السليم ، كما أسهم فيها بقدر وافر الفريق أول محمد فوزى ، الذى عهدت إليه مسئولية قيادة القوات المسلحة فى أحرج الظروف وأحلك الأوقات ، فتمكن بدأبه وجده وصرامته من أن يعيد بناء القوات المسلحة على أسس سليمة من النظام والتخطيط والانضباط ، وتم ذلك بمعاونة وتفانى رؤساء أفرع القوات المسلحة ، وقادة الأسلحة والتشكيلات وقتئذ ، وبتجاوب رائع بين الضباط والجنود الذين كرسوا حياتهم فى تلك الفترة لمعركة التحرير .

ولا يمكن إغفال الدور الهام الذى لعبه الاتحاد السوفيتى فى تدعيم قدرة مصر العسكرية ، فقد أمدها فى الفترة العصيبة التى تلت حرب يونيو ٦٧ عن طريق الجسر الجوى السوفيتى بما كانت فى أشد الحاجة إليه من أسلحة ومعدات ، وقدم فضلا عن ذلك الخبرة الفنية التى كانت القوات المسلحة فى حاجة إليها ، عن طريق خبرائه ومستشاريه العسكريين .

ماهو المقصود بحرب الاستنزاف ؟

أطلق الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق على حرب الاستنزاف اسم حرب الثلاث سنوات « ١٩٦٧ – ١٩٧٠ » وجعل من ذلك الاسم عنوانا للكتاب الذى يضم مذكراته عن هذه الفترة ،

والذى يزيد حجمه على ٤٠٠ صفحة . ويتضح لنا مما ورد فى الكتاب أن الفريق أول فوزى يعتبر أن حرب الاستنزاف قد بدأت فى أول يوليو ٦٧ ، واستمرت طوال ثلاث سنوات من هذا التاريخ حتى انتهت يوم ٨ اغسطس عام ٧٠ فى الواحدة صباحا بتوقيت مصر إثر قبول مصر وإسرائيل مشروع روجرز وزير الخارجية الأمريكية الذى كان يقضى بوقف مؤقت لإطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر .

وقبل مناقشة رأى الفريق أول فوزى لتقرير مدى انطباقه على الواقع أو مقدار مجافاته للحقيقة ، يجدر بنا أولا أن نحدد ماهو المقصود بحرب الاستنزاف ليكون حكمنا بعد ذلك مستندا على أسس سليمة وأسانيد منطقية .

إن مجرد احتلال القوات المصرية مواقع دفاعية على طول الشاطىء الغربي للقناة فى مواجهة القوات الإسرائيلية التى كانت تحتل بدورها مواقع دفاعية على الشاطىء الشرقى للقناة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤ بوقف إطلاق النار فى ٨ يونيو ٦٧ – لا يعنى مطلقا أن حرب يونيو قد انتهت وأن حرب الاستنزاف قد بدأت . كما أن توجيه دفعات قصيرة أو طويلة من نيران الأسلحة الصغيرة أو الرشاشات المتوسطة أو الثقيلة عبر القناة على الجنود الإسرائيليين على الشاطىء المقابل بين حين وآخر – لايعنى أيضا أن الحرب قد قامت ، حتى لو تطور الأمر إلى حد التراشق بعدد من قذائف الهاونات الثقيلة ومدافع الميدان فى قطاع محلى بالجبهة كردود أفعال للجانب الإسرائيلى لفترات محدودة ، فإن ذلك كله لايدخل ضمن نطاق حرب الاستنزاف ، إنما يدخل فى نطاق الحوادث الفردية أو ضمن حوادث انتهاك قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، مما يستدعى تدخل مراقبى الأمم المتحدة لتحديد الجانب البادئ بالعدوان ، وهو أمر من المعتاد وقوعه فى أى موقف يتخذ فيه جيشان متعاديان مواقعهما على جانبى خط محدد لوقف إطلاق النار ، وبخاصة إذا لم يكن يفصل بين تلك المواقع المتقابلة سوى مانع لايتعدى عرضه مائتى متر هو قناة السويس ، أى أن مراقبة الطرفين لبعضهما كانت تجرى بالعين المجردة دون الحاجة لأجهزة بصرية أو معدات الكترونية .

وقد كان الموقف على جانبى القناة فى حد ذاته يبعث على ازدياد التوتر وانفلات الأعصاب ، فعلى الشاطىء الشرقى رابط عدو أثمله النصر وأبطره

الصلف والغرور ، وتعمد جنوده القيام بالأعمال الاستفزازية كالاستحمام فى القناة ، أو التسلى بصيد السمك ، أو وضع مكبرات للصوت على الساتر الترابى ، لإذاعة الأغانى العربية وإطلاق النكات الساخرة . وعلى الشاطىء الغربى كان جنود مصر يكادون يتميزون من الغيظ من ذلك العدو الذى أهان كرامة جيشهم ، واغتصب قطعة عزيزة من أرض الوطن ، وراودته أحلامه الحمقاء أن يجعل من قناة السويس حدودا دائمة بين مصر وإسرائيل .

وعلى الرغم من الأوامر الصادرة لهؤلاء الجنود من قيادتهم بالتزام الهدوء واحترام قرار وقف إطلاق النار فقد كان أمرا طبيعيا أن تنطلق بين الحين والآخر رصاصات مصرية غاضبة ، لتسكت مكبرات الصوت المزعجة أو لتصرع بعض أفراد العدو الذين تمادوا فى وقاحتهم ، كنوع من التنفيس عن الغضب المكبوت والحقد الكظيم .

أهـــــــداف حـــرب الاستـــزاف

لم تكن حرب الاستنزاف كما سبق أن ذكرنا أعمالا فردية أو عمليات محدودة فى قطاعات محلية ، بل هى عبارة عن مخطط مدروس وموضوع بدقة وعناية بواسطة أعلى قيادة عسكرية لتحقيق أهداف محددة . ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف كان لابد لهذه القيادة من تحديد وسائل معينة تمهيدا لانتهاجها والعمل بمقتضاها ، ويمكن فى هذا الصدد أن نحدد لحرب الاستنزاف عدة أهداف رئيسية بعضها سياسى والآخر عسكرى ، وكان الهدف السياسى المنشود هو رد الثقة إلى الجماهير المصرية والعربية فى إمكان المواجهة مع العدو الإسرائيلى وتحطيم أسطورة العدو الذى لايقهر، التى اكتسبها بنصره فى حرب يونيو ٦٧ ، وكانت الجماهير نافدة الصبر ملتهبة الحماسة تتوق إلى معركة الثأر وتتعجل حرب التحرير .

أما الأهداف العسكرية فكان بعضها يتعلق بأعمال مضادة للعدو ، بينما يدخل الباقى ضمن قائمة المكاسب المادية والمعنوية لقواتنا ، وكانت الأهداف العسكرية المضادة للعدو تتلخص فى تدمير أقصى مايمكن تدميره من آلة الحرب

الإسرائيلية الموجودة فى منطقة المواجهة مع مصر ، وتشمل آلة الحرب أفراد العدو وأسلحته ومعداته ، كذلك إرغام إسرائيل على زيادة حجم قواتها فى سيناء ، وزيادة إنفاقها على تحصيناتها الدفاعية ، وإجبارها على الاستمرار فى تعبئة قواتها،كي تبقى التكاليف الاقتصادية للحرب مرتفعة مرهقة،بما يثقل كاهل ميزانيتها،ويؤدى إلى انخفاض إنتاجها القومى .

أما الأهداف العسكرية المادية والمعنوية فى صالح قواتنا فكان أهمها إعادة الثقة إلى الجندى المصرى فى نفسه وفى سلاحه وفى قيادته،ورفع كفاءته ومقدرته القتالية ، كذلك إتاحة الفرصة له لمعرفة أسلوب وعادات العدو فى القتال ، وفضلا عن ذلك كان هناك هدف عسكرى هام ، هو اكتشاف حقيقة الأسلحة والمعدات الحديثة والمتطورة التى تزود الولايات المتحدة آلة الحرب الإسرائيلية بها ، والتى تخل بالتوازن العسكرى بين مصر وإسرائيل . وكان اضطرار إسرائيل إلى استخدام هذه الأسلحة فى حرب الاستنزاف سواء برا أو جوا فرصة لاكتشاف قوة تأثير هذه الأسلحة والمعدات الأمريكية المتطورة على قواتنا،ومحاولة إيجاد أسلحة تماثلها أو مضادة لها عن طريق الاتحاد السوفيتى باعتباره المورد الرئيسى لأسلحتنا ومعداتنا . وليس أدل على ذلك من تزويد الاتحاد السوفيتى لمصر بالصواريخ سام ٣،وطائرات الميج ٢١ المعدلة فى أوائل عام ٧٠،لإمكان التصدى للطائرة الفانتوم ٤ التى بدأت الولايات المتحدة تمد إسرائيل بها منذ سبتمبر ١٩٦٩ ، وكذا إمداد الاتحاد السوفيتى قوات الدفاع الجوى المصرى بأجهزة الحرب الإلكترونية فى النصف الثانى من عام ٧٠ لمواجهة الأجهزة الإلكترونية المتطورة التى أمدت الولايات المتحدة بها إسرائيل ، مما مكنها من التشويش على مواصلاتنا اللاسلكية وأجهزتنا الرادارية وإعاقتها عن عملها .

وعندما اشتدت غارات إسرائيل فى العمق المصرى على أهداف مدنية فى أوائل عام ٧٠ طلبت مصر من الاتحاد السوفيتى إمداد قواتنا الجوية بطائرة قاذفة ثقيلة ، لردع إسرائيل بتهديدها بغارات العمق على أراضيها،ولإرغامها على الكف عن غاراتها الجوية ، وخصص الاتحاد السوفيتى لهذا الغرض لواء جويا ثقيلا مكونا من ١٠ طائرات تى يو ١٦ س وضع تحت طلب مصر كما سيرد فيما بعد .

وكانت الوسائل الرئيسية التى قررت القيادة العسكرية المصرية انتهاجها لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية المذكورة هى التى أطلق عليها اسم حرب الاستنزاف فيما بعد ، وكانت أهمها معارك المدفعية بمختلف أنواعها وعياراتها ، سواء كانت من أسلحة الضرب غير المباشر على المواقع الدفاعية للعدو فى العمق ، أو من أسلحة الضرب المباشر التى تركز نيرانها على التحصينات الدفاعية، وأسلحة العدو ومعداته المنظورة على الشاطىء الشرقى للقناة . وكانت الوسيلة الثانية هى القيام بالإغارات الفدائية ضد الأهداف العسكرية للعدو ونقاطه القوية ليلا ونهارا على خط المواجهة، عن طريق قوات الصاعقة وقوات المشاة المدعمة التى كانت تستخدم القوارب المطاطية لعبور القناة . أما الوسيلة الثالثة فقد كانت قيام الطائرات القاذفة والمقاتلة بهجمات جوية ضد المواقع الإسرائيلية على خط المواجهة، وبغارات جوية ضد الأهداف العسكرية فى عمق سيناء .

الـــوضع العسكـــــرى بعد حرب يونيو ٦٧

لم يكن الموقف الداخلى فى مصر عقب هزيمة يونيو ٦٧ يسمح للقيادة السياسية أو العسكرية بالتفكير فى القيام وقتئذ بأية عمليات مضادة لإسرائيل ، فقد كان الصراع القديم على السلطة لا يزال محتدما بين عبد الناصر والمشير عامر ، ولم يكن الموقف قد تم حسمه بعد، رغم تنحية المشير عامر عن جميع مناصبه بما فيها مركزه الخطير على رأس القوات المسلحة ، والذى خلفه فيه الفريق أول محمد فوزى .

وكان المشير عامر قد حول بيته فى شارع الطحاوية بالجيزة إلى حصن ، تولت حراسته سريتان من الشرطة العسكرية وجماعة من أبناء قريته اسطال بمحافظة المنيا . ولم يكف المشير عامر عن نشاطه واتصالاته ببعض القادة والضباط المتقاعدين والعاملين ، وكان احتمال وصوله إلى قيادة الجبهة الموجودة وقتئذ فى القصاصين بمعاونة قوات من الصاعقة من معسكر انشاص ، وأفراد من الشرطة العسكرية أمرا متوقعا فى أية لحظة ، وكان ظهوره فى تلك

القيادة الميدانية كفيلا باستعادته لقوته ، واسترجاعه لنفوذه على القوات المسلحة ، لفرط ماكان له من تأثير ومكانة بين أفرادها ، ولم تنته أزمة الصراع على السلطة بين عبد الناصر وعامر إلا يوم ١٤ سبتمبر ٦٧ ،عندما أعلن على الشعب نبأ انتحار المشير عامر فى استراحة المريوطية بالجيزة ، التى كانت قد تحددت فيها إقامته .

وكان الوضع العسكرى منذ اليوم الثامن من يونيو ٦٧ على الشاطىء الغربى للقناة يدعو للرثاء ، عقب أن أصدر المشير عامر أمر الانسحاب من سيناء لقوات الجيش فى مساء يوم ٦ يونيو ٦٧ ، وكان الأمر العجيب ينص على انسحاب هذه الحشود الضخمة من القوات المصرية فى سيناء إلى غرب القناة فى ليلة واحدة ، وأن تكون عودة الجنود بأسلحتهم الشخصية فقط ، تاركين أسلحتهم الثقيلة ومعداتهم وذخائرهم ومخازنهم لقمة سائغة فى يد الأعداء . وكان منظر آلاف الجنود المصريين الذين اجتازوا سيناء سيرا على الأقدام وهم يتدافعون ويتزاحمون فى فوضى عارمة لركوب القوارب المدنية للعبور بها إلى الضفة الغربية بعد أن قامت مجموعة من المهندسين العسكريين بتدمير جميع المعابر على القناة يوم ٨ يونيو خشية عبور القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة من المناظر الأليمة التى فجعت كل رجل عسكرى ، وهزت ضمير كل مواطن مصرى .

لقد توالى عبور الجنود المنسحبين إلى الضفة الغربية للقناة فى شراذم مبعثرة ، وعندما لم يجدوا أية قيادات عسكرية حازمة أو مسئولة تحاول أن تجمع شملهم وأن تعيد تنظيمهم من جديد فى خط دفاعى على طول القناة للصمود ضد العدو الذى بدأت قواته تتمركز على الشاطىء المقابل ؛ استمر معظمهم فى رحلتهم الطويلة نحو قراهم فى الدلتا والصعيد ، وقد تمثلت فيهم كل مظاهر اليأس والفوضى وعدم الانضباط ، وانعدمت فى نفوسهم أية رغبة فى القتال ، وخيم على مصر بأسرها وقتئذ شبح اليأس المدمر والهزيمة المريرة .

وبسبب هذه الظروف القاسية لجيش منسحب لم تعطه قيادته الفرصة للقتال ، واضطر إلى ترك جميع أسلحته ومعداته الثقيلة تقريبا فى سيناء .. لم تتمكن القيادة العسكرية فى الفترة العصيبة التى أعقبت وقف إطلاق النار إلا من دفع

بعض الجنود الذين أمكن بصعوبة جمع شتاتهم من بقايا الوحدات المنسحبة بأسلحتهم الشخصية ، كي يتوزعوا فى نقاط دفاعية متناثرة على طول القناة ، لمحاولة تشكيل هيكل لأول خط دفاعى .

ولم يكن فى الإمكان تجميع قوات الخط الدفاعى المبعثرة فى صورة سرايا ثم كتائب ثم ألوية مشاة إلا بعد فترة من الزمن ، كما لم يكن من المتيسر تزويد هذه القوات بالعدد الكافى من الأسلحة المعاونة كالهاونات والرشاشات المتوسطة والثقيلة إلا بعد عناء كبير ، وقد احتاج الأمر إلى فترة من الوقت وكثير من الجهد لتجهيز الخط الدفاعى ، وتدعيمه بما يحتاج إليه من التجهيزات الهندسية والأسلاك والألغام ، وتوفير ماينقصه من أسلحة الدعم المعاونة من مدافع الميدان والهاونات الثقيلة والمدافع ذاتية الحركة ودبابات المشاة .

ونظرا لهذه الأوضاع السيئة لم يكن متيسرا البدء فى مرحلة الصمود وبطريقة فعالة وواقعية إلا فى أوائل عام ٦٨ ، إذ لم يكن فى الإمكان تماسك النطاقات الدفاعية على طول مواجهة قناة السويس وترابطها مع بعضها مكونة خطا دفاعيا قويا ذا عمق قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء حرب يونيو ٦٧ .

وقد اعترف الفريق أول محمد فوزى ذاته بأن إنشاء أول نسق دفاعى غرب القناة لم يتم إلا فى نهاية نوفمبر ٦٧ ، وبذا زال على حد قوله خطر التهديد باحتمال استغلال العدو لنجاحه فى يونيو ٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القاهرة . ولكن هذا النسق الدفاعى كما أوضح الفريق أول فوزى كانت القوات التى تحتله لاتزال ضعيفة جدا فى قوة الصد وقوة النيران ، فضلا عن أنه كان ينقصها العمق الكافى ، كما كان ينقصها الاحتياطى القوى من المدرعات والوحدات الخفيفة الحركة ، مما كان من المتعذر معه على القيادة العسكرية أن تبدأ فى حرب الاستنزاف ، ولاعبرة هنا بما أسماه الفريق أول فوزى بالمعارك الثلاث التى وقعت خلال النصف الأخير من عام ٦٧،والتى حاول عن طريقها أن يثبت أن حرب الاستنزاف قد بدأت منذ أول يوليو ٦٧ ، وهى معركة رأس العش فى أول يوليو، والاشتباكات الجوية مع العدو على القناة يومى ١٤ و ١٥ يوليو وإغراق المدمرة إيلات فى ٢١ أكتوبر ٦٧ ، فإن هذه الحوادث الثلاث رغم أهميتها وتأثيرها المعنوى الكبير لم تكن سوى أحداث فردية واشتباكات

محدودة كانت تنقصها المبادأة والتخطيط الذى تتميز به حرب الاستنزاف ، إذ لم تكن سوى ردود على أفعال قام بها العدو الإسرائيلى وانتهت بمجرد امتناع العدو عن تكرار هذه الأفعال ، وهو أمر مخالف تماما لمفهوم حرب الاستنزاف .

وإذا كنا نرى أن مرحلة الصمود الحقيقية لم تبدأ على خط المواجهة إلا فى أوائل عام ٦٨ ، بعد أن استكمل الخط الدفاعى المصرى على طول القناة كل مقوماته الأساسية تقريبا ، فإن ذلك لايعنى أيضا أن حرب الاستنزاف قد بدأت منذ هذا التاريخ ، فإن مرحلة الصمود التى تتميز بانتهاج الأسلوب السلبى فى الدفاع ، مع القيام ببعض الأعمال المضادة الإيجابية البسيطة،لايمكن أن تحقق أى هدف من الأهداف التى أوضحناها من قبل لحرب الاستنزاف ، كما أنها لاتدخل ضمن الوسائل التى حددناها لتحقيق هذه الأهداف ، وإن كنا لاننكر أنها قد حققت هدفا عسكريا له قيمته ، وهو زوال خطر التهديد باحتمال عبور العدو لقناة السويس وتهديد القاهرة .

متى بدأت حرب الاستنزاف ؟

لم يكن السلاح الجوى المصرى بعد أن تم تحطيم كل طائراته تقريبا،وهى رابضة على الأرض فى مطاراتها صباح ٥ يونيو ٦٧ ، بقادر على استعادة توازنه قبل مرور زمن طويل . وبفضل إمدادات الجسر الجوى السوفيتى الذى بدأ منذ ٩ يونيو ٦٧ ، بوصول ١٢٠ طائرة ميج ١٧ و ٢١،وكذا المعونة العاجلة بوصول ٤٠ طائرة ميج ١٧ من الجزائر يوم ١٠ يونيو ٦٧ ، أصبح مايملكه من طائرات يبلغ نحو ٢٠٠ طائرة ، ولكن ثلاثة أرباعها كانت من طراز ميج ١٧ القديم الذى لايمكن بالطبع مقارنته بطائرات السلاح الجوى الإسرائيلى من أنواع الميستير والميراج ، سواء من حيث سرعتها ، أو مداها ، أو قدرتها على الاستمرار فى الجو ، أو تسهيلاتها الملاحية المتطورة ، وحمولة القنابل المزودة بها .

ولهذه الأسباب لم يكن فى مقدرة الطائرات المصرية التدخل المؤثر لحماية سماء الجبهة على طول القناة من بورسعيد شمالا إلى ميناء الأدبية جنوبا (١٦٠

كيلومترا طولا ، و ٦٠ كيلو مترا من حيث العمق) بالإضافة إلي الواجبات الأخرى الملقاة على عاتق السلاح الجوى بالنسبة لحماية سماء الجمهورية .

وقد أثبتت الوقائع أن طائرات السلاح الجوى لم تتمكن من التدخل بفعالية لتأدية مهامها فى حرب الاستنزاف فى المراحل الأولى نظرا للتفوق الجوى الإسرائيلى ، وإن كانت قد تدخلت بقدر محدود فى بعض المهام القتالية على خط المواجهة وفى عمق سيناء اعتبارا من ٢٤ يوليو ٦٩ ، وقد تم ذلك بعد أن اشتدت غارات الطائرات الإسرائيلية على مواقع القوات المصرية فى منطقة الجبهة،وعلى بعض الأهداف الحيوية والمدنية فى عمق مصر . أما قوات الدفاع الجوى فقد بلغت خسائرها فى حرب يونيو ٦٧ نحو ٨٥٪ من أسلحتها ومعداتها ، وبفضل الجسر الجوى السوفيتى تمكنت قوات الدفاع الجوى من تحسين موقف وحداتها ، فوزعت مالديها من بطاريات صواريخ سام ٢ لحماية الأهداف الحيوية فى العمق بالاشتراك مع بعض أسراب الميج ٢١ .

وأما قوات الجبهة على قناة السويس فقد كان الاعتماد الرئيسى فى وقايتها على الأسلحة التقليدية ، وهى المدافع من عيار ٣٧ مم ، و ٥٧ مم ، و ١٠٠ مم . وكان النقص فى كتائب الرادار الخاصة بالتوجيه والإنذار لايسمح للدفاع الجوى بعمل التغطية الكافية لسماء الجمهورية ، مما أتاح الفرصة لإسرائيل لاستغلال الثغرات الموجودة فى نظام الدفاع الجوى للنفوذ بطائراتها ومهاجمة المواقع والأهداف المصرية فى الجبهة وفى العمق .

ولم يتم للدفاع الجوى الوقوف على قدميه كفرع رئيسى للقوات المسلحة إلا فى منتصف عام ٦٩ ، فلقد تم تدعيم الاتحاد السوفيتى له ببطاريات إضافية من صواريخ سام ٢ والرشاش ٢٣ مم الموجه بالرادار ، والرشاش ١٤,٥ مم ضد الطيران المنخفض،وكذا بأجهزة الرادار للتوجيه والإنذار المتطورة ، وشبكات المواصلات الداخلية ، مما أمكن معه إنشاء شبكات توجيه وإنذار متطورة ربطت بين غرف عمليات كتائب وألوية وفرق الدفاع الجوى بغرفة العمليات الرئيسية لقوات الدفاع الجوى .

وبعد هذه الدراسة السريعة الموجزة لموقف القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى يتضح لنا أن الوقاية الجوية التى كان من المفترض توفيرها لقوات الجبهة

وللأهداف الحيوية في عمق مصر ، والتى لم تكن تقل وقتئذ عن ١٠٠٠ هدف حيوى ، لم يكن فى إمكان الطيران المصرى والدفاع الجوى توفيرها قبل شهر يوليو ٦٩ ، وفى داخل حدود ضيقة . ومعنى ذلك بوضوح أنه كان من الخطورة بمكان الإذن ببدء حرب الاستنزاف قبل هذا الموعد ، إذ إن قوات الجبهة رغم قدرتها على الصمود منذ أوائل عام ٦٨ لم يكن من الصواب دفعها إلى شن مثل هذه الحرب قبل توفير الغطاء الجوى المناسب لقواتها ، كما لم يكن من الحكمة تعريض أكثر من ألف هدف من الأهداف الحيوية فى عمق مصر لغارات الطيران الإسرائيلى المتفوق دون اتخاذ أية إجراءات عملية ، سواء لوقايتها من الغارات الجوية أو من الإغارات الفدائية لرجال الكوماندوز عن طريق الإبرار الجوى أو البحرى . ولم يكن أمرا منطقيا بالطبع أن تبنى القيادة العسكرية المصرية حساباتها وتقديراتها على أساس أن العدو الإسرائيلى لن يقوم بمبادرة خاصة به، باستخدام سلاحه الجوى الذى كان يملك وقتئذ تفوقا ساحقا لمهاجمة القوات المصرية بالجبهة،أو الأهداف الحيوية فى العمق،مع القيام ببعض الإغارات الفدائية برجال الكوماندوز لإرغام مصر على الكف عن حرب الاستنزاف ، وهو الأمر الذى قد جرى بالفعل .

لكن جمال عبد الناصر لم يكن فى إمكانه الموافقة على بقاء القوات المصرية فى حالة ركود وسكون لمدة عامين تقريبا،ريثما يتم للسلاح والدفاع الجوى استكمال ماينقصهما من أسلحة ومعدات متطورة من الاتحاد السوفيتى،ومايحتاج إليه أفرادهما من إعداد وتدريب طويل على مهامهم القتالية ، فإن جماهير الشعب المصرى والعربى كانت تضغط بشدة فى كل مكان لتحرير الأرض السليبة ، كما كانت أصوات المطالبة بالثأر تهدر فى أرجاء الأمة العربية ، واستجابة لضغط الجماهير أمر عبد الناصر ببدء حرب الاستنزاف فى سبتمبر ٦٨ أى مبكرا عاما تقريبا عن الموعد الصحيح والتوقيت السليم لها ، وكان رد الفعل الإسرائيلى عنيفا كما كان متوقعا ، فقامت الطائرات الإسرائيلية بشن سلسلة من الإغارات الجوية على الأهداف الحيوية فى عمق مصر .

ولم يتمكن عبد الناصر من المضى فى حرب الاستنزاف إلا حوالى شهرين ، إذ سرعان ماشعر بالخطأ الذى وقع فيه ، وبمدى مابات ينتظر الأهداف الحيوية فى مصر من تدمير وتخريب ، مما كان كفيلا بإصابة جماهير الشعب المصرى

بصدمة أليمة وخيبة أمل بالغة ، فأصدر تعليماته إلى القيادة العسكرية بوقف حرب الإستنزاف ، ولم تستأنف ثانية إلا فى مارس ٦٩ أى بعد أربعة أشهر وقد تمكنت خلالها القوات الإسرائيلية من إنشاء تحصينات خط باريف على طول الشاطىء الشرقى للقناة كما اتخذت الترتيبات فى مصر لتخصيص قوات شعبية لحراسة الأهداف الحيوية .

الفريق أول محمد فوزى
والبعد عن الحقيقة

فضلا عن حقائق الوضع العسكرى التى أوضحناها بالتفصيل،والتى تجعل القول بأن حرب الاستنزاف قد بدأت فى أول يوليو ٦٧ – أى بعد عشرين يوما فقط من هزيمة يونيو ٦٧ – ضربا من مجافاة المنطق ونوعا من الاستخفاف بعقول الناس ، فإن ذلك الموعد من ناحية أخرى يخالف كل ماورد فى المراجع العربية والإسرائيلية،وبيانات القيادة العامة للقوات المسلحة،وأعداد الصحف المصرية الصادرة فى تلك الفترة ، والتى تثبت أن حرب الاستنزاف قد بدأت فى سبتمبر ٦٨ وهو التوقيت الذى نؤيده تماما .

وفضلا عن ذلك الادعاء الذى ثبت بطلانه فإن الفريق أول فوزى وقع فى خطأ تاريخى لم نكن نتصور صدوره منه ، إذ إنه يتعلق بواقعة معروفة وثابتة التاريخ ، وقد سبق لجميع أجهزة الإعلام فى مصر والخارج نشر وإذاعة حقائقها على الملأ ، وكان الفريق أول فوزى يتولى وقتئذ منصبه الكبير على رأس القوات المسلحة،أى لديه كافة الوسائل والإمكانات ، وتحت يديه كل الأجهزة التى تتيح له الفرصة لمعرفة أدق تفصيلاتها ، مما لايجعل له أى عذر فى الوقوع فى مثل هذا الخطأ البالغ .

والواقعة التى نقصدها هى عملية الإغارة الإسرائيلية على محطة محولات الضغط العالى فى نجع حمادى ، فقد قامت إسرائيل – كما سبق أن أوضحنا – بسلسلة من الإغارات الجوية على الأهداف الحيوية فى عمق الأراضى المصرية للرد على قيام مصر بحرب الاستنزاف . وكانت أبرز تلك الإغارات ماوقع ليلة

أول نوفمبر ٦٨ ، فقد قامت جماعتان من الكوماندوز الإسرائيليين على متن طائرتى هليكوبتر فى تلك الليلة القمرية باختراق المجال الجوى المصرى من اتجاه البحر الأحمر إلى جنوب الصعيد ، وعند هضبة نجع حمادى غرب النيل هبطت الطائرتان بجوار محطة الضغط العالى ، وتمكنت الجماعة الفنية المرافقة لرجال الكوماندوز من تدمير أجهزة المحطة وبعض أعمدة الكهرباء الرئيسية التى تمد القاهرة والوجه البحرى بنسبة كبيرة من كهرباء السد العالى، وعادت الطائرتان برجال الكوماندوز بعد ذلك إلى إسرائيل .

وعلى الرغم من أن الفريق أول محمد فوزى قد ذكر فى مقدمة مذكراته أنه قد كتبها معتمدا على مفكرته التى كان حريصا - حسب قوله - على أن يدون فيها كافة الأحداث العسكرية التى عاصرها طوال مدة خدمته الطويلة فإنه يبدو أن هذه المفكرة اليومية قد خانته وأوقعته فى خطأ تاريخى جسيم فلقد سجل فى صفحة ٢٢٧ من مذكراته أن عملية نجع حمادى قد وقعت ليلة أول نوفمبر ٦٧، بينما الأمر الثابت فى جميع الوثائق والمراجع ، بل المعروف للعامة والخاصة أنها وقعت ليلة أول نوفمبر ٦٨، أى أن الفريق أول فوزى قد قدم موعد حدوثها عاما كاملا لسبب لايعلمه أحد بالطبع سواه .

ولايمكن فى هذا الصدد التعلل بوقوع خطأ مطبعى فى رقم السنة ، فإن العملية بتفاصيلها مدونة فى المذكرات ضمن أحداث مرتبة التاريخ وقعت كلها خلال عام ٦٧، مما ينفى تماما احتمال وقوع الخطأ المطبعى ، .وفضلا عن ذلك وقع الفريق أول فوزى فى خطأ تاريخى آخر يتعلق بتحديد الهدف الذى كانت تتوخاه إسرائيل من عملية نجع حمادى ، فخلط بين الهدف الحقيقى لهذه العملية وهو الرد على حرب الاستنزاف التى كانت قد بدأت فى سبتمبر ٦٨ و بين هدف سابق لإسرائيل،مر عل تحقيقه أكثر من عام كامل ، وهو عملية ضرب المدفعية الإسرائيلية لمستودعات الوقود ومعامل التكرير فى السويس التى جرت فى أواخر أكتوبر ٦٧ ردا على إغراق لنشات الصواريخ المصرية المدمرة إيلات على مقربة من بورسعيد يوم ٢١ أكتوبر ٦٧، استجابة لأصوات الثأر التى ارتفعت وقتذاك فى إسرائيل . ويبدو هذا الالتباس واضحا فيما ذكره الفريق أول فوزى من أن عملية نجع حمادى قد وقعت بعد أن شعر العدو بأن

ضرب مستودعات الوقود ومعامل التكرير في السويس لم يحدث شللا فى مصادر الطاقة المستمدة من البترول ، فخطط لضرب مصدر آخر للطاقة الكهربائية المتولدة من السد العالى،وهو محطة محولات الضغط العالى فى نجع حمادى ، التى حدد أن عملية الإغارة عليها قد تمت ليلة أول نوفمبر ٦٧،أى بعد أيام قلائل فقط من ضرب المدفعية الإسرائيلية لمستودعات الوقود ومعامل التكرير فى السويس ، وهو أمر خاطىء تماما كما سبق أن أوضحنا .

وهناك نقطة أخيرة تسترعى الالتفات فى مذكرات الفريق أول فوزى عن حرب الاستنزاف،وهى إغفاله تماما أن يسجل أن حرب الاستنزاف قد توقفت لمدة أربعة أشهر عقب اشتداد الإغارات الجوية الإسرائيلية على الأهداف الحيوية فى عمق مصر ، والتى كانت عملية نجع حمادى واحدة منها ، فلقد سجلت معظم المراجع المصرية والإسرائيلية فترة التوقف هذه باعتبارها حدثا هاما من أحداث تلك الحرب ، كما أجمعت على أن حرب الاستنزاف قد استؤنفت مرة أخرى خلال شهر مارس ٦٩ .

وعندما يطلع القراء فى الجزء التالى من هذه الدراسة على ماذكره الرئيس الراحل أنور السادات فى كتابه « البحث عن الذات » عن حرب الاستنزاف ثم على ماذكره الجنرال حاييم هيرتزوج فى كتابه « حرب التكفير » سوف يجدون أن أقوالهما تتفق معنا فى كل ماذكرناه من قبل عن حرب الاستنزاف من ناحية التواريخ والحقائق ، فى الوقت الذى تتعارض فيه تماما مع ماسجله الفريق أول فوزى فى مذكراته عن تاريخ بدء حرب الاستنزاف ، وتجاهله لتوقفها ثم استئنافها ، وكذا موعد وقوع عملية نجع حمادى ، وأخيرا حقيقة هدف إسرائيل من القيام بهذه الغارة على نجع حمادى . ولذا نأمل – بعد أن قدمنا كل هذه الأدلة والبراهين الدامغة – أن يبادر الفريق أول محمد فوزى إلى تصحيح تلك الأخطاء التاريخية فى مذكراته،والتى سنفترض أنه قد وقع فيها بحسن نية،فى أول فرصة تسنح له حفاظا على الحقيقة واحتراما لأمانة التاريخ .

مــاذا قـــال السادات
عن حرب الاستنزاف

تحدث الرئيس الراحل أنور السادات عن حرب الاستنزاف،فذكر فى الصفحة ٢١٠ من كتابه « البحث عن الذات » مايلى بالحرف:« هذه كانت حرب الاستنزاف التى بدأناها فى سبتمبر ٦٨،بعد أن كان اللواء أحمد اسماعيل قد انتهى من بناء الخط الدفاعى المصرى ، وكنا قد سرنا شوطا لا بأس به فى تدعيم القوات المسلحة ، بدأنا الحرب بالمدفعية،فردت علينا إسرائيل بضرب محطة المحولات فى نجع حمادى،وقناطر نجع حمادى،وكوبرى قنا فى الصعيد فاضطررنا للتوقف من سبتمبر ٦٨ إلى مارس ٦٩ ، حيث استطعنا فى تلك الفترة حماية جميع المنشآت ، ثم استأنفنا فى سنة ١٩٦٩ رغم أن الاتحاد السوفيتى كان ضد هذا ولم يعوضنا عن الذخيرة التى استنفدناها حينذاك إلا مع الكوبرى الجوى عند بدء معركة ٦ أكتوبر ، وكان ذلك عقابا لعبد الناصر لأنه بدأ حرب الاستنزاف واستمر فيها ضد رغبة السوفيت » .

وعلى الرغم من تأييدنا لأقوال السادات فيما يتعلق بالموعد الصحيح لبدء حرب الاستنزاف،وهو سبتمبر ٦٨،وفى توقفها بعد الإغارات الإسرائيلية على الأهداف الحيوية فى عمق مصر،ثم استئنافها فى مارس ٦٩،وكذا من جهة حقيقة الهدف الذى كانت تتوخاه إسرائيل من تنفيذ عملية نجع حمادى ، فإننا نخالفه فى أمرين رئيسيين تعارضت أقواله فيهما مع الحقيقة،لعوامل شخصية كما يبدو : أولهما تجاهله التام للدور الهام الذى لعبه الفريق أول محمد فوزى فى بناء وتدعيم خط المواجهة مع إسرائيل،ونسبته الفضل فى ذلك كله إلى اللواء أحمد اسماعيل وحده – كما ذكر فى عبارته – على الرغم من أن الفريق أول محمد فوزى قد بذل جهودا مضنية بالاشتراك مع الشهيد الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ فى سبيل إنشاء وتجهيز ذلك الخط الدفاعى،وتوفير كل ماينقصه من أفراد ووحدات ومعدات وأسلحة معاونة وأسلحة دعم ، حتى أمكن فى نهاية عام ٦٧ زوال خطر التهديد باحتمال استغلال العدو لنجاحه فى حرب يونيو ٦٧ لعبور قناة السويس وتهديد القناة . والأمر الثانى

الذى نختلف فيه مع السادات هو قوله إن الاتحاد السوفيتى لم يعوض القوات المسلحة عن الذخيرة التى استنفدتها فى حرب الاستنزاف إلا مع إمدادات الجسر الجوى السوفيتى الذى بدأ فى ١٠ أكتوبر ٧٣ ، وقوله إن هذا كان عقابا لعبدالناصر لأنه بدأ حرب الاستنزاف ، واستمر فيها ضد رغبة السوفيت .

ويبدو أن الرئيس الراحل السادات كان متأثرا فى أقواله التى ذكرناها عن حرب الاستنزاف بالخلاف الشخصى الذى وقع بينه وبين الفريق أول فوزى والذى انتهى بتنحيته من منصبه،واعتقاله فى أحداث ١٥ مايو ٧١ التى أطلق عليها السادات اسم ثورة التصحيح ، كما كان متأثرا كذلك بالعلاقة السيئة بينه وبين الاتحاد السوفيتى التى بدأت تزداد سوءا بعد قراره بطرد الخبراء والمستشارين والوحدات السوفيتية التى كانت مشتركة فى نظام الدفاع الجوى المصرى فى ٨ يوليو ٧٢ . وقد تفاقمت حدة الخلاف بينهما عقب انتهاء حرب أكتوبر ٧٣ بعد اتجاه السادات نحو الولايات المتحدة لحل النزاع العربى الإسرائيلى عن طريقها ، وأخيرا بلغت الذروة بتجميد مصر علاقتها السياسية بالاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٨١ . ولاشك فى أن تدخل الميول والأهواء والتأثر بالعواطف الشخصية عند تسجيل الوقائع التاريخية أمران على درجة بالغة من الخطورة ، فإن ذلك لابد أن يؤدى فى النهاية إلى تشويه التاريخ وتزييف الحقائق .

حـــرب الاستنـــزاف من وجهة النظر الإسرائيلية

فى كتاب « حرب التكفير » الذى وضعه الجنرال حاييم هيرتزوج باللغة الإنجليزية والمطبوع فى لندن فى فبراير ٧٥ والذى يضم ثمانية عشر فصلا عن وقائع حرب أكتوبر ٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية ، خصص الجنرال هيرتزوج عدة صفحات من الباب الأول من الكتاب ضمنها رأيه فى حرب الاستنزاف . والجنرال حاييم هيرتزوج الإيرلندىالأصل الذى هاجر إلى فلسطين وهو فى السابعة عشرة من عمره – منذ حوالى نصف قرن – والذى أصبح اليوم رئيسا لدولة إسرائيل ، له سجل حافل فى السلك العسكرى الإسرائيلى منذ كان

ضابطا لعمليات اللواء السابع في حرب عام ١٩٤٨ حتى شغل منصب المتحدث العسكرى الرسمى للجيش الإسرائيلى خلال حرب أكتوبر ٧٣ .

ونظرا للمعلومات المفيدة التى يضمها كتاب « حرب التكفير » إذ أنه يعرض بأمانة وجهة النظر الإسرائيلية عن حرب الاستنزاف ، لذلك رأينا حرصا على الفائدة التامة للقراء أن نعرضها عليهم كما وردت فى هذا الكتاب ، إذ إن معرفة وجهة نظر وآراء الطرف الآخر فى الحرب فيه فائدة كبرى لمن يقومون بدراسة وتحليل الأحداث والوقائع التاريخية وسيكون عونا لنا بلا شك فى إثراء دراستنا الموضوعية عن حرب الاستنزاف ، ولقد تعرض الكتاب فى الفصل الأول منه إلى عدة مواضيع هامة تتعلق بحرب الاستنزاف التى بدأتها مصر ورد الفعل الإسرائيلى إزاءها وإغارة رجال الكوماندوز على نجع حمادى ، فقد ذكر الجنرال هيرزوج في الصفحتين ٤ ، ٥ من كتابه ما ترجمته مايلى : « فى نوفمبر ٦٨ وبعد مضى عام ونصف على إنتهاء حرب ٦٧ شعر المصريون الذين تمت إعادة إنشاء وتسليح جيشهم بمعونة الاتحاد السوفيتى أنهم من القوة بحيث يمكنهم القيام بشن حرب استنزاف واسعة النطاق ، فشرعوا فى هجوم كبير بالمدفعية على القوات الإسرائيلية وهم على غير استعداد أو وقاية وفى هجوم واحد فقط قتل ثمانية عشر جندياً إسرائيليا . وكان رد الفعل الإسرائيلى هو القيام بإغارة كوماندوز فى العمق على نجع حمادى فى وادى النيل ، حيث دمروا منشآت كهربائية كى يوضحوا مدى تعرض مصر لهجمات القوات الإسرائيلية الخفيفة الحركة . وبسبب الصدمة التى أحدثتها هذه الغارة اقتنع الرئيس عبد الناصر بأنه لم يتهيأ بعد لحرب الاستنزاف ، ونتيجة لذلك أمر بتأجيلها حتى مارس ٦٩ . وخلال التقاط الأنفاس ـــ وفقا لهذا القرار ـــ ركز الاسرائيليون كافة جهودهم لإنشاء خط دفاعي يمكنه تحمل متطلبات مثل هذا النوع من الحرب » والخط الدفاعى الذى أشار إليه الجنرال هيرتزوج فى نهاية هذه الفقرة هو خط بارليف بالطبع .

وفى الصفحات الأربع من ٧ إلى ١٠ من الفصل الأول من الكتاب أوضح الجنرال هيرتزوج وجهة نظره الكاملة فى حرب الاستنزاف وترجمتها مايلى : « ليس من السهل معرفة العقيدة الإسرائيلية فى عشية حرب « يوم كيبور » دون

أن تأخذ في الاعتبار أثر حرب الاستنزاف على هذه العقيدة . إن حرب الاستنزاف التى بدأتها مصر فى مارس ٦٩،والتى نظر إليها على أنها حادث عارض لم تكن فى الواقع سوى مواجهة واسعة النطاق . لقد شنت القوات المصرية هذه الحرب بغرض ظاهر،وهو خلق موقف يمكن عن طريقه عبور قناة السويس بقوة وإعادة احتلال سيناء . وكانت إسرائيل مصرة من جانبها على منع هذا التطوير فى الموقف،وإعادة وقف إطلاق النار . وعندما اختار المصريون شن حرب الاستنزاف كانوا يستهدفون من قرارهم الاستفادة من الوضع العسكرى الثابت، الذى نتج عن تمركز كل من القوتين على طول قناة السويس ، إذ إن ذلك يعنى أن إسرائيل لن يكون فى إمكانها الاستفادة من تفوقها – الذى لاشك فيه – فى المناورة،وفى خفة حركة قواتها المدرعة،على اعتبار أن قناة السويس سوف تكون حائلا دون التحركات الواسعة النطاق ، وسوف توفر الحماية للقوات المصرية من المناورات الإسرائيلية .

وسوف يحاول المصريون إنهاك القدرة الإسرائيلية على الاستمرار فى الحرب عن طريق استنزاف إسرائيل وهم محتمون وراء قناة السويس . إن خط بارليف الإسرائيلى بحجمه الهائل لم يتقرر إنشاؤه إلا بعد معارك المدفعية المصرية فى أكتوبر ٦٨،ومن سخرية الموقف أن وجوده كان أحد العوامل الهامة فى استئناف المصريين لحرب الاستنزاف ، إذ إن إنشاء الخط أدى إلى إثارة شكوك ومخاوف المصريين فقد رأوا فى خط بارليف ما يعنى تكريس الاحتلال الإسرائيلى وبقاء الوضع على حاله ، مما يضعف من آمالهم فى تغيير الموقف على طول القناة .

كانت الخطة المصرية تهدف إلى قصف مدفعى لتدمير مايمكن تدميره من خط بارليف فى أولى مراحل حرب الاستنزاف ، وبمجرد تدمير أقصى مايمكن من التحصينات الإسرائيلية تبدأ المرحلة الثانية بسلسلة من عمليات العبور المحدودة،بواسطة رجال الكوماندوز المصريين لفترات قصيرة .

وكانت المرحلة الثالثة تتطلب القيام بعمليات واسعة النطاق عبر قناة السويس فى عمق سيناء . وكانت المرحلة الرابعة والأخيرة هى القيام بعملية عبور شاملة بغرض احتلال قطاعات من الشاطىء الشرقى للقناة ، وبذا يتم كسر الجمود السياسى الذى ساد الجبهة منذ عام ٦٧. . لقد تم إجراء عمليات قصف مكثفة

بالمدفعية على المواقع الإسرائيلية خلال شهرى مارس وأبريل ١٩٦٩ .

وفى مايو ٦٩ أعلن الرئيس عبد الناصر أنه قد تم تدمير ٦٠ ٪ من خط بارليف بنيران المدفعية ، وقد أكد له وزير حربيته محمد فوزى بأن الـ ٤٠ ٪ الباقية سوف يتم التعامل معها على الفور (الحقيقة أن خط بارليف قد تحمل بنجاح القصف الذى تعرض له خلال حرب الاستنزاف،وحقق الآمال التى عقدها عليه أولئك الذين خططوا لإقامته) .

وفى منتصف أبريل ٦٩ بدأت وحدات الكوماندوز المصرية فى عبور قناة السويس بانتظام،والهجوم على المواقع الحصينة الإسرائيلية،وقد أدى ذلك إلى عمليات القصف المضاد من القوات الإسرائيلية والإغارات الثأرية على طول خط المواجهة بوحدات من الكوماندوز والمظلات الإسرائيلية . لقد تصاعد القتال على طول القناة حتى وصل إلى خليج السويس . إذ هاجمت القوات الإسرائيلية أهدافا على الخليج وفى عمق مصر ، وازدادت خسائر إسرائيل زيادة مزعجة خلال هذه الفترة . وفى يوليو ٦٩ قرر الإسرئيليون إدخال سلاحهم الجوى فى المعركة، فانتقلت ميزة المبادأة إلى إسرائيل،وأصبحت حرب الاستنزاف هى حرب استنزاف مضاد . .

وخلال الأشهر التى تلت ذلك دمرت الهجمات الجوية الإسرائيلية نظام صواريخ أرض جو سام ٢ المصرى Surface to air missiles على طول القناة وامتدت الهجمات إلى خليج السويس ، وهكذا أصبح المصريون بدون أى دفاع جوى يذكر لفترة طويلة على طول خط المواجهة على القناة ، وكان عليهم أن يتخلوا عن المرحلة الثالثة من خطتهم الأصلية بالعبور بوحدات من الجيش إلى سيناء ، إذ كانوا مجبرين على تركيز كل جهودهم لمقاومة الهجمات المضادة الإسرائيلية . .

وفى يناير ١٩٧٠ بدأ الطيران الإسرائيلى فى شن غارات بعيدة المدى فى عمق مصر فى الوقت الذى انشغلت فيه القوات الإسرائيلية فى أنشطة فدائية مثل النزول فى جزيرة شدوان فى خليج السويس ، وهنا حدثت نقطة تحول خطيرة فى الشرق الأوسط من وجهة النظر التاريخية بقيام ناصر بزيارته السرية إلى موسكو التى نتج عنها وصول المعدات والأفراد السوفيت إلى مصر .

وفى أبريل ١٩٧٠ بدأت المرحلة الأخيرة من حرب الاستنزاف عندما توقفت إغارات الطائرات الإسرائيلية على العمق المصرى . .

لقد تولى السوفيت حماية الأجواء المصرية، مما أتاح الفرصة للمصريين لتركيز كل قواتهم فى منطقة الصراع المباشر مع إسرائيل على طول قناة السويس . ونتيجة لاشتداد الهجمات البرية والجوية المصرية ازدادت فى المقابل الهجمات الإسرائيلية على طول القناة، ودخل الصراع فى مرحلة خطيرة ، وعندما أخذ المصريون فى إعادة توزيع نظام الصواريخ سام ٢ لحل مشكلة دفاعهم الجوى كان لتوزيع مواقع صواريخ سام ٢ فى المناطق خلف القناة تأثير على العمليات الإسرائيلية فى عمق مصر ، لكن توزيع الصواريخ فى منطقة القناة ذاتها خلق مشكلة للطائرات الإسرائيلية فوق الخط الأمامى الإسرائيلى ، إذ إن الطائرات الإسرائيلية أصبحت داخل مدى الصواريخ المصرية حتى مسافة ١٢ ميلا شرق القناة (حوالى ٢٠ كيلومترا) مما أدى إلى زيادة المقدرة المصرية على عبور القناة بقوة . .

وعلى الرغم من نجاح الهجمات المضادة الإسرائيلية فى إيقاف تقدم نظام الصواريخ إلى القناة فإن خسائر إسرائيل قد ارتفعت ، وسرعان مابدأت الطائرات الإسرائيلية تتساقط أمام دفاعات الصواريخ المصرية . .

وفى خط مواز لهذا التصاعد العسكرى كانت التحركات الدبلوماسية تجرى من جانب آخر . وفى يوليو ١٩٧٠ أعلن ناصر موافقته على وقف إطلاق النار الذى سيبدأ فى ٧ أغسطس . وبمجرد سريان وقف إطلاق النار اتفق المصريون والسوفيت خفية على تحريك جدار الصواريخ إلى الأمام، تحت ستار وقف إطلاق النار لتحقيق الأسس العسكرية اللازمة لعملية عبور رئيسى لقناة السويس. وكان معنى إنشاء ستارة من الصواريخ لها القدرة على تغطية الشاطىء الشرقى للقناة أن مصر تمكنت من تحييد الطيران الإسرائيلى .

وقد أوضح الرئيس ناصر فى إجاباته على الأسئلة التى وجهت إليه فى الاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٤ يوليو ٧٠ أنه قد وافق على وقف إطلاق النار خصيصا ليتسنى تحريك مظلة الصواريخ المصرية إلى الأمام فى اتجاه شاطىء القناة . وعلى الرغم من أنه أعلن على الملأ أن المرحلة القادمة والأخيرة ستكون إنشاء

رأس كوبرى عبر القناة فى حماية مظلة الصواريخ ، فإن القليلين هم الذين اهتموا بهذا الإعلان .

وبالنسبة لإسرائيل انتهت الحرب بكثير من علامات الاستفهام فيما يتعلق بمشكلة الصواريخ . وعلى الرغم من أن حرب الاستنزاف المضادة لمصر كان لها آثارها فإن وقف إطلاق النار كان موضع الترحيب ، إذ لم يكن أمام إسرائيل سوى خيارين : إما الاستمرار فى تبديد قواتها الجوية على طول القناة ، وإما تصعيد المعركة وتحدى الاتحاد السوفيتى ، بالإضافة إلى ذلك لم تكن الحرب سهلة من جهة الخسائر ، وكان ذلك واضحا من ظهور البراويز السوداء كل يوم فى الصحف الإسرائيلية حول صور الجنود الذين قتلوا فى اليوم السابق . لقد كانت أساسا حرب أعصاب ، وبالنسبة للشعب الإسرائيلى الذى اعتاد على النتائج السريعة العاجلة فى الحروب مع العرب لم يكن هذا الموقف يساعد على رفع الروح المعنوية . .

وكان واضحا أن ناصرا يستهدف تنفيذ المرحلة التالية من خطته، وهى الاستيلاء على جزء من الشاطىء الشرقى تحت غطاء الصواريخ . ولكن أحداثا عديدة وقعت فى هذه المرحلة كان لها أثرها على الوضع العسكرى كما كان لها تأثيرها المباشر فى التفكير العسكرى للقيادة الاسرائيلية . ففى ٢٨ سبتمبر ٧٠ توفى الرئيس ناصر ذلك القائد الفذ ذو الشخصية الساحرة المؤثرة فى العالم العربى ، الذى نجح فى توحيد المصريين والعرب خلفه فى صراعهم ضد إسرائيل . لقد كان رحيله عاملا هاما فى هذا الصراع، لأن القيادة المؤثرة قد غابت ، وتمشيا مع جهوده للتخلص من وجود القوى الغربية فى الشرق الأوسط كرس ناصر كثيرا من جهوده لتعبئة العالم العربى ضد إسرائيل ، وكان هو المحرك الأول للسياسة العربية المعادية لإسرائيل ، كما كان الأداة الفعالة فى خلق الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط أكثر مما فعل أى فرد آخر .

والآن : رحل ناصر تاركا وراءه دولة تموج بالمشاكل السياسية الداخلية العصبية ، وكذا قيادة يبدو أنها تفتقر تماما إلى القوة وإلى الجاذبية المؤثرة » انتهت أقوال الجنرال هيرتزوج .

ولا شك فى أن الجنرال حاييم هيرتزوج الرئيس الحالى لإسرائيل قد عبر عن وجهة

النظر الإسرائيلية فى حرب الاستنزاف بأمانة وصدق،وقد تضمنت أقواله فى كتابه « حرب التكفير » كثيرا من المعلومات المفيدة عن حرب الاستنزاف،وينبغى للحقيقة والإنصاف إن نسجل أنه قد كتبها بروح حيادية،وبأسلوب علمى متجرد ليس فيه شبهة التحيز أو التعصب .

رسالة من الفريق صلاح الحديدى

تلقيت أخيرا رسالة قيمة من الفريق صلاح الحديدى وهو أحد كبار القادة العسكريين السابقين بالجيش المصرى،ويتميز باطلاعه الواسع وثقافته العسكرية الغزيرة،وله مؤلفات عسكرية عديدة ، ولذا فإن وجهة نظره التى تضمنتها رسالته جديرة بالاحترام والدراسة ، وعلى الرغم من أنها تتعلق بناحية أكاديمية أكثر منها عملية فقد وجدت أن فى نشرها فائدة كبيرة للقراء . إذ إن الحوار البناء الذى سيدور بيننا بشأنها سوف يفتح آفاقا جديدة للبحث العلمى،ويثرى بلا شك الدراسة الموضوعية التى نقوم بها عن حرب الاستنزاف،وفيما يلى نص الرسالة :

« .. جمال حماد . من الطبيعى أن أتابع باهتمام دراستكم الشائقة والمتكاملة عن حرب أكتوبر ٧٣ التى تنشر فى مجلة أكتوبر الغراء ، وقد بدأتم منذ أسبوعين فى دراسة الفترة التى أطلق عليها حرب الاستنزاف،متوقعا أنكم تهدفون من دراسة هذه المرحلة الوصول إلى تقييم سليم لها،لمعرفة أثرها على الموقف العسكرى حينذاك ثم على حرب أكتوبر فيما بعد .. وإلى أن يحين وقت إمتاعى بقراءة ماستصلون إليه من نتائج لذلك النشاط العسكرى فى تلك الفترة أود أن أدلى بتعليق موجز – قد يكون أكاديميا شكليا – أرى من الضرورى إيضاحه حتى تكتمل الفائدة ويزول اللبس الذى قد يعلق فى ذهن بعض القراء ولاسيما العسكريين منهم .

اصطلاح حرب الاستنزاف اصطلاح لم يسبق استخدامه ، ولم يرد فى أى مرجع من مراجع قوانين الحرب ، أو التاريخ العسكرى القديم أو الحديث وبالتالى فليس له قواعد أو أصول يتحتم التقيد بها والالتزام باتباعها . أغلب ظنى

أنه اصطلاح استحدث ضمن مااستحدث من الشعارات الكثيرة الرنانة التى كنا نعيش تحت ظلها دون مضمون لحقيقة معناها .

إن الوضع العسكرى الذى كان قائما فى تلك الفترة بين القوات المصرية غرب القناة ، والإسرائيلية شرقها كان وضعا دفاعيا - لكلا الجانبين - مع « الاتصال بالعدو » ، والأوضاع الدفاعية-كما تحددها قوانين الحرب - تقتضى أن يكون الدفاع نشطا ، أى يتضمن القيام بدوريات فى عمق دفاعات العدو والاشتباك بالنيران لتحديد مصادره بالضفة الشرقية ، والقيام بطلعات جوية استطلاعية لعمل صور جوية لأوضاع العدو ، وبإيجاز شديد للحصول على أكبر قدر من المعلومات بكافة الوسائل .

كل هذا من أجل التخطيط للعمليات الهجومية فى المستقبل،حيث إن الدفاع وحده لايؤدى إلى النصر،وبالتالى إلى تحقيق الأهداف السياسية . إن هذه الفترة التى نحن بصددها بما فيها الفترة التى أطلق عليها حرب الاستنزاف يمكن أن يطلق عليها « الفترة التحضيرية للهجوم العام الذى بدأ يوم ٦ أكتوبر » ويمكن أن تقسم هذه الفترة - نظرا لامتدادها لسنوات - إلى عدة مراحل يحدد تاريخ لكل منها » (انتهت رسالة الفريق صلاح الحديدى) .

ولاشك فى أنى أدين بالشكر الجزيل للفريق صلاح الحديدى ، فلقد أثار برسالته موضوعا على أعظم جانب من الأهمية وهو المفهوم الصحيح لحرب الاستنزاف من الناحية العسكرية . فلقد سبق للفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق أن قسم حرب الاستنزاف إلى ثلاث مراحل : مرحلة الصمود ،ومرحلة المواجهة ، ومرحلة التحدى والردع ، وهى تعبيرات حماسية وشعارات رنانة ولكنها بلا شك غريبة على الوسط العسكرى . وإذا جاز للفريق أول فوزى أن يستخدمها خلال الفترة العصيبة التى كانت تجتازها مصر خلال تصاعد الصراع واحتدام الاشتباكات العسكرية بينها وبين اسرائيل فى نهاية الستينات،كوسيلة لتقوية الروح المعنوية للشعب،عن طريق ترديدها بواسطة الصحافة وأجهزة الإعلام - فلقد كنا ننتظر منه وهو يكتب مذكراته عام ١٩٨١ ، أى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على هذه الفترة أن يطلق على تلك المراحل مسمياتها العسكرية الصحيحة،كى يستفيد القراء وبخاصة العسكريين منهم، بدلا من

مطالعتهم لتلك العبارات الإنشائية الطنانة،التى لاتمت إلى المسميات العسكرية بصلة .

وإننى أتفق فى الرأى مع الفريق صلاح الحديدى فيما يتعلق بعدم جواز إطلاق اسم حرب الاستنزاف ، ولكن فقط بالنسبة للمرحلة التى تقع بين يوليو ٦٧ وسبتمبر ٦٨ (حوالى ١٤ شهرا) ولكننى أختلف معه بشأن موضوعين أساسيين وردا فى رسالته . أولهما : عدم موافقته على إطلاق اسم حرب الاستنزاف بالمرة على أية مرحلة من مراحل الصراع العسكرى الذى جرى بين مصر وإسرائيل منذ يوليو ٦٧ حتى أغسطس ٧٠ ، والأمر الثانى ماأكده من أن اصطلاح حرب الاستنزاف لم يسبق استخدامه ، ولم يرد فى أى مرجع من مراجع التاريخ العسكرى القديم أو الحديث ، وسوف أناقش كلا من هذه المواضيع على حدة ..

إن ماوقع من أحداث خلال المرحلة من يوليو ٦٧ حتى سبتمبر ٦٨ يدخل بالفعل - كما ذكر الفريق صلاح الحديدى - تحت بند الأعمال الدفاعية النشطة ، ولا يمكن أن يطلق عليها بأية حال اسم حرب الاستنزاف ــ كما سبق أن فعل الفريق أول محمد فوزى ــ والأعمال النشطة هى أعمال من المحتم القيام بها فى أى موقف يتخذ فيه جيشان متحاربان مواقعهما الدفاعية على جانبى خط محدد لوقف إطلاق النار ، وبخاصة إذا لم يكن يفصل بين تلك المواقع المتقابلة سوى مانع مائى لايتعدى عرضه مائتى متر وهو قناة السويس ..

إن وضع القوات المصرية على خط المواجهة كان يمثل بالفعل وضعا دفاعيا على اتصال بالعدو ، ولذا فقد كان أول مهام القيادات الميدانية فى هذا الخط هو العمل على وقاية قواتها فى جميع الأوقات ، ومن جميع الاتجاهات ضمانا لعدم تعرضها للمفاجأة . وكانت الوسيلة الأساسية لتوفير هذه الوقاية هى الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن العدو ، وكان السبيل إلى ذلك هو دفع الدوريات بأنواعها كلدوريات الاستطلاع ، ودوريات الاستطلاع خلف الخطوط لمعرفة أوضاع العدو على خط المواجهة ، وفى العمق التكتيكى والتعبوى ، وكانت مهمة دوريات الاستطلاع بقوة هى الاشتباك مع العدو بالنيران لاكتشاف قطاعات نيرانه ومصادرها ، وكان السلاح الجوى يعد بدوره مصدرا هاما من مصادر المعلومات ، عن طريق طلعاته الجوية الاستطلاعية فى

عمق العدو ، لعمل الصور الجوية التى تبين حقيقة أوضاع العدو ودفاعاته فى العمق التعبوى والاستراتيجى . .

وفضلا عن هذا النشاط الاستطلاعى للحصول على معلومات عن العدو كان من أهم واجبات القيادات الميدانية هدم حاجز الخوف الذى نشأ عقب هزيمة يونيو ٦٧، وتحطيم خرافة تفوق الجندى الإسرائيلى، وذلك عن طريق بعض الأعمال التعرضية المحدودة التى كانت تتمثل فى دفع دوريات القتال والاقتناص، إلى الشاطىء الشرقى للقناة، على طول المواجهة للقيام بإغارات ليلية محدودة المدى ، وعمل كمائن على طرق مواصلات العدو، ولكن دون التورط إلى الداخل . وكان القصد من ذلك هو إزعاج العدو والتأثير على روحه المعنوية . وكان هناك هدف آخر من القيام بهذه العمليات النشطة وهو إزالة حالة الجمود والملل التى كان الجنود يعانون منها بسبب طول مدة بقائهم داخل الخنادق والدشم الدفاعية حتى لايصابوا بمرض الخنادق، وهو الاصطلاح الذى أطلق على حالة السأم والملل التى أصيب بها جنود الحلفاء والألمان خلال ماعرف بحرب الخنادق فى فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى عندما استمر جنود الطرفين المتحاربين عدة سنوات داخل خنادقهم يواجه بعضهم بعضا .

أما التراشق بالنيران سواء جرى على نطاق محدود بنيران الأسلحة الصغيرة أو الرشاشات المتوسطة والثقيلة أو على نطاق أوسع بنيران الهاونات الثقيلة ومدافع الميدان — فهذا لم يكن يدخل أيضا ضمن نطاق حرب الاستنزاف — إذ كانت فترات الضرب قصيرة ومتقطعة، وفى قطاعات محدودة بالجبهة ، وكان معظمها يتم بمبادرات شخصية على المستوى المحلى، أو من قبيل الأعمال الثأرية للرد على نيران العدو . ولم يكن يدخل فيها عنصر التخطيط من القيادات ذات المستوى الأعلى إلا فى حالات محدودة، كتخصيص وحدات مدفعية ذات كفاءة عالية لرصد مواقع مدفعية العدو عند إطلاق نيرانها للرد عليها فورا وإسكاتها . .

وعلى الرغم من اتفاقى فى الرأى مع الفريق صلاح الحديدى فيما يتعلق بالمرحلة الأولى التى ينبغى أن يطلق عليها كما ذكر « مرحلة الدفاع النشط » فإننى أختلف معه فى وجهة نظره فى عدم اعترافه بحرب الاستنزاف كاصطلاح يطلق على أية مرحلة من مراحل الصراع العسكرى الذى جرى بين مصر

وإسرائيل ، منذ يوليو ٦٧ حتى أغسطس ٧٠ . على اعتبار أنه اصطلاح مستحدث مثل غيره من الشعارات الرنانة التى كنا نعيش تحت ظلها دون مضمون لحقيقة معناها .. ومع احترامى لرأى الفريق صلاح الحديدى . فإننى أود أن أسجل أن اصطلاح حرب الاستنزاف الذى يطلقه أكثر المؤرخين على الفترة من سبتمبر ٦٨ إلى موعد وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ (حوالى ٢٢ شهرا) هو تسمية صحيحة،وفى محلها تماما،ولاتمت بأية صلة إلى العبارات الطنانة والشعارات الرنانة التى أتفق مع الفريق الحديدى في أننا سمعنا الكثير منها خلال بعض السنوات التى انصرمت،حتى كادت الحقائق تضيع فى زحام النفاق والتهليل . .

لقد خاضت مصر واسرائيل خلال هذه الفترة حربا حقيقية بكل ماتحمله هذه الكلمة من معان . فلقد امتد خط المواجهة بينهما من ١٦٠ كيلو مترا وهو طول القناة،ليضم خليج السويس وجانبا من ساحل البحر الأحمر،كى تصبح المواجهة ٧٠٠ كيلو مترا (من بورسعيد شمالا إلى القصير جنوبا) وتصاعدت العمليات الحربية على طول المواجهة تصاعداً خطيراً ، فقد اشتعلت معارك المدفعية وأخذت المدافع والهاونات الثقيلة تصب حممها على المواقع الدفاعية على جانبى القناة بعمليات القصف والقصف المضاد ، وقد تُسبب القصف المدفعى المصرى العنيف فى إحداث خسائر فادحة بالقوات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقى،مما أرغم إسرائيل على سرعة إنشاء خط بارليف ، واستهلكت معارك المدفعية بالنسبة للطرفين أطنانا من الذخيرة بمعدل فاق كل معدلات الحروب السابقة، وامتدت الإغارات الفدائية الإسرائيلية التى قام بها رجال الكوماندوز عن طريق الإبرار الجوى والبحرى إلى أهداف عسكرية ومدنية على طول شاطىء القناة،وعلى شاطىء خليج السويس والبحر الأحمر، حتى وصلت إلى أعماق الصعيد فى وادى النيل .

وكوسيلة لإرغام مصر على إيقاف حرب الاستنزاف – بسبب الخسائر الإسرائيلية المتزايدة – اتخذت القيادة الإسرائيلية أخطر قراراتها بإدخال السلاح الجوى الإسرائيلى فى المعركة اعتبارا من ٢٠ يوليو ٦٩ ، وأدت السيطرة الجوية الإسرائيلية إلى انهيار نظام الدفاع الجوى المصرى . ومنذ أوائل عام ٧٠ بدأت الغارات الجوية الإسرائيلية المدمرة على الأهداف المدنية المصرية بجوار القاهرة

وفي عمق مصر، وسقط مئات من الضحايا الأبرياء ، وكانت إسرائيل تستهدف من هذه الغارات الدموية إسقاط حكم عبد الناصر .

واضطر عبد الناصر لإنقاذ مصر من هذه الويلات،وإنقاذ حكمه من السقوط إلى القيام برحلته السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ التى كان من أبرز نتائجها وصول الطائرات والأسلحة والمعدات السوفيتية إلى مصر بأفرادها وأطقمها للاشتراك فى نظام الدفاع الجوى وحماية العمق المصرى ، وأدى وصول المعدات والأطقم السوفيتية إلى امتناع الطائرات الإسرائيلية عن القيام بغارات العمق منذ ١٨ أبريل ٧٠ ، مما أتاح الفرصة للدفاع الجوى المصرى لتحريك حائط الصواريخ إلى الأمام ، حتى أمكن تمركزه خلف منطقة القناة فى نهاية يونيو ٧٠ وقبل ساعات من وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس تم تحريك حائط الصواريخ إلى منطقة القناة ذاتها ، وأصبحت الطائرات الإسرائيلية داخل مدى الصواريخ المصرية إلى مسافة حوالى ١٥ كيلومترا شرق القناة .

هذا بإيجاز شديد وصف للمرحلة التى تصاعدت فيها حدة الصراع العربى الإسرائيلى حتى كادت تصل إلى ذروتها . وهى المرحلة التى جرت عادة المؤرخين على إطلاق اسم حرب الاستنزاف عليها ، إذ إن كل طرف من طرفى الصراع عمل على استنزاف قوى وموارد واقتصاد الطرف الآخر بكل ماأمكنه من قوة ، واستخدم الطرفان فى سبيل تحقيق هذا الغرض أحدث ماأنتجته الترسانة الأمريكية والترسانة السوفيتية من أسلحة ومعدات متطورة،بما فى ذلك أجهزة ومعدات الحرب الإلكترونية . ولم تتوقف المعارك المحتدمة بين الطرفين إلا بناء على اتفاقية دولية لوقف إطلاق النار في إثر قبول مصر وإسرائيل مبادرة روجرز .

وفى يقينى أن الصديق صلاح الحديدى لايمكن أن يوافق على إطلاق اسم الدفاع النشط على مثل هذه المرحلة التى تصاعدت فيها العمليات الحربية إلى مثل هذا المستوى الخطير ، ولم تتوقف إلا بناء على اتفاقية دولية ، كما أننى من جهة أخرى لا أوافقه على أن نطلق عليها اسم « الفترة التحضيرية للهجوم العام الذى بدأ فى ٦ أكتوبر ٧٣ » كما اقترح فى رسالته . إذ إنه من الصعوبة بمكان أن نتصور استمرار الفترة التحضيرية للهجوم لمدة تزيد على

٦ سنوات مهما جرى تقسيمها إلى مراحل ، لأنـه وفقا لأصول الحرب – التى هو خير من يعرفها – ينبغى أن تختصر هذه الفترة إلى أقصر مدة زمنية ممكنة حتى لاينتبه العدو إلى تحضيرات الهجوم،فيضيع عامل المفاجأة،ولو رجعنا إلى التحضيرات الهجومية الفعلية التى تمت قبل بدء الهجوم المصرى فى ٦ أكتوبر لوجدنا أن الفترة التى استغرقتها هذه التحضيرات كما هو ثابت لم تتجاوز بضعة أسابيع .

بقى الموضوع الثالث والأخير فى رسالة الفريق صلاح الحديدى ، وهو قوله : إن اصطلاح حرب الاستنزاف لم يسبق استخدامه ولم يرد فى أى مرجع من مراجع التاريخ العسكرى القديم أو الحديث .

ولا شك فى أن هذه العبارة كانت صحيحة تماما حتى عام ١٩٦٨ ، أما بعد هذا التاريخ فقد بدأ هذا الاصطلاح يتردد فى الصحف وأجهزة الإعلام المصرية والعربية ، واستخدمه الرئيس الراحل عبد الناصر فى كثير من خطبه وأحاديثه ، ولم يلبث أن انتشر وذاع فى كل مكان ، وأصبح اصطلاحا عاما استخدمه المؤرخون والكتاب فى الشرق والغرب ، على اختلاف جنسياتهم ، ولن أحاول الاستشهاد على صحة ماذكرته بمؤلفات أو مراجع مصرية أو عربية ، إذ إن جميع المؤرخين والكتاب المصريين والعرب قد استخدموا هذا الاصطلاح بلا استثناء ، وفيما يتعلق بالمراجع الأجنبية فيكفى أن أشير هنا إلى مرجع له احترامه وتقديره على المستوى العالمى ، وهو تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن عام ٧٣ ، فقد استخدم هذا الاصطلاح فى الفصل الخاص عن حرب الشرق الأوسط .

أما الكتاب الإسرائيليون فقد استخدموا أيضاً هذا الاصطلاح فى كتبهم . ويكفى أن أشير فى هذا المجال إلى كتاب « حرب التكفير » للجنرال حاييم هيرتزوج الرئيس الحالى لإسرائيل و الذى سبق الحديث عنه ، وكذا إلى كتاب « قصة حياتى » للجنرال موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى الراحل الذى أفرد فصلا كاملا فى كتابه تحت عنوان « حرب الاستنزاف »

ونظرا لأن المجال لايتسع هنا كى أسجل عشرات من الكتب والمراجع الأجنبية التى استخدم مؤلفوها اصطلاح حرب الاستنزاف فى مؤلفاتهم-فسوف

أكتفي بذكر كتابين فقط ، أحدهما من الشرق والثانى من الغرب ، وقد حاز الكتابان قسطا وافرا من ذيوع الشهرة والانتشار ، وهما كتاب « العودة لسيناء » تأليف الجنرال الهندى باليت،وكتاب « خفايا حرب الشرق الأوسط » للكاتب البريطانى أندريه دويتش .

وقبل أن أختتم هذا النقاش أود أن أوضح أن اصطلاح حرب الاستنزاف لا يعنى أن هذه الحرب قد غدت نوعا من أنواع الحروب التى يدرسها العسكريون فى معاهدهم وكلياتهم العسكرية ، أى لها قواعد وأصول يتحتم التقيد بها والالتزام باتباعها ، كما هو الشأن على سبيل المثال فى حرب العصابات أو حرب الصحراء أو الحرب فى الأراضى الجبلية .. الخ ، إنما هو مجرد تسمية أطلقت على فترة زمنية محددة ، لتمييزها عن غيرها من فترات الصراع المصرى الإسرائيلى وقد اختير لها هذا الاسم باعتباره أكثر الأسماء انطباقا على ما كان يدور خلال هذه الفترة من أحداث ، وهذه التسمية لن تكرر بالطبع مرة أخرى ، لأنها أصبحت علما على هذه الفترة الزمنية بالذات وقد انتهت بانتهائها . .

وفى التاريخ الحربى عشرات من الحروب التى أطلقت عليها تسميات قد تكون غريبة أو غير مألوفة ، ولكنها رغم ذلك استمرت قائمة عبر التاريخ مئات السنين ، لأنها أصبحت أعلاما تدل على تلك الحروب،ومنها على سبيل المثال حرب البارونات فى انجلترا عام ١٢٦٣ ، والحرب الهوسية فى بوهيميا عام ١٤٣٠ ، وحرب الوردتين فى انجلترا عام ١٤٥٥ ، وحرب الفلاحين فى ألمانيا عام ١٥٢٥ ، وحرب الأفيون فى الصين عام ١٨٣٩ ، وفى التاريخ العربى مثال أكثر طرافة مما سبق ذكره ، وهو حرب البسوس التى استعر أوارها فى الجاهلية بين بنى تغلب وبنى بكر طوال أربعين عاما ، بسبب مقتل ناقة كانت تملكها امرأة تدعى البسوس .

مبادرة روجرز

فى خطاب عبد الناصر المشهور فى عيد العمال بشبرا الخيمة فى أول مايو عام ٧٠ وجه الرئيس المصرى الراحل نداء حارا ومباشرا إلى الرئيس الأمريكى نيكسون لكى يأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة أو يمتنع

عن تزويدها بالسلاح .

ونتيجة لهذا النداء الموجه للرئيس الأمريكى نيكسون ، وبسبب تحرج الموقف العسكرى الإسرائيلى – نظرا لثقل الوجود السوفيتى فى مصر والمتمثل فى أسراب طائرات الميج ٢١ ، وبطاريات أرض جو سام ٣ بأطقمها السوفيت – أعلن روجرز وزير الخارجية الأمريكية فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٥ يونيو ٧٠ عن مبادرته السياسية الجديدة التى تستهدف الولايات المتحدة منها تشجيع الدول العربية وإسرائيل على إيقاف إطلاق النار والبدء فى الحوار .

وكانت المبادرة تدعو كل الأطراف إلى الكف عن القتال لفترة محدودة والدخول فى مفاوضات غير مباشرة تحت إشراف جونار يارنج ممثل الأمم المتحدة . وقد قامت هذه المبادرة على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ٦٧ والذى قبلته مصر وجميع الدول العربية الأخرى فيما عدا العراق وسوريا والمقاومة الفلسطينية .

وقد تلقت وزارة الخارجية المصرية مبادرة روجرز فى ٢٠ يونيو ٧٠،وقد عرضت على عبد الناصر أثناء وجوده على رأس الوفد المصرى فى طرابلس خلال زيارته للدولة الليبية ، وعلى الرغم من أن محمود رياض وزير الخارجية المصرية قرر بعد دراسة المبادرة الأمريكية أنها لاتحوى جديدا فإن عبد الناصر رأى أنها تتمشى مع استراتيجيته وقتئذ ، وكان يهدف من قبولها إلى استكمال بناء حائط الصواريخ ، إذ إن هذا الحائط بعد إتمامه لن يكون قادرا على وقاية قواتنا المسلحة غرب القناة فحسب،ولكن مدى وقايته سوف يمتد إلى مسافة حوالى ١٥ كيلومترا شرق القناة ، مما سوف يحقق غطاء جويا لقواتنا عندما يحين الوقت لعبورها القناة .

وقد بدأ وضع اتفاقية وقف إطلاق النار موضع التنفيذ اعتبارا من الساعة الواحدة صباح يوم ٨ أغسطس عام ٧٠ لفترة مؤقتة مدتها ثلاثة شهور ، وخلال هذه الفترة وقعت أحداث جسام ، فقد توفى عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ٧٠ وخلفه نائبه أنور السادات الذى أعلن انتخابه رئيسا للجمهورية فى ١٥ أكتوبر عام ٧٠ على أثر الاستفتاء الشعبى .

وقبل أن يحين موعد انتهاء اتفاقية وقف إطلاق النار في ٧ نوفمبر ٧٠ تم تجديدها لمدة ثلاثة شهور أخرى كانت تنتهى فى ٧ فبراير ٧١ . وكان على السادات أن يتخذ قرارا قبل أن يحين انتهاءموعد التجديد . وقد دارت مناقشة عنيفة فى اللجنة التنفيذية العليا بشأن هذا الموضوع،وقد أوضح السادات وجهة نظره وقتذاك فى كتابه « البحث عن الذات » فقال مايلى : « فى يناير ١٩٧١ كان على أن أتخذ قرارا بالنسبة لمبادرة روجرز،فدعوت إلى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ووزير الحربية ووزير الخارجية . وكان واضحا من المناقشة أن الرأى الغالب وهو رأى مراكز القوى،وهم الأغلبية فى القيادة السياسية التى تركها لى عبد الناصر بأن نستأنف حرب الاستنزاف مع إسرائيل فى الوقت الذى كان فيه نصف الوطن وهو الصعيد معرضا لإغارات إسرائيل كما حدث خلال عامى ٦٨ و ٦٩ .

ورغم أن الاتحاد السوفيتى كان يماطل فى إرسال الصواريخ لمواجهة هذه الإغارات ، وحماية منشآتنا فى الصعيد . وكان يسوف فى إرسالها بمختلف الحجج – وكان واضحا أيضا من مناقشاتهم أنها مناورة لإحراجى وإحراج البلد – فقد انتهيت من الاجتماع بأن قلت لهم : إننى لن أدخل حرب استنزاف أخرى حتى تصلنى بطاريات الصواريخ ، كما أنى سأجدد مبادرة روجرز لشهر واحد فقط ينتهى ٧ مارس ٧١ حتى أعطى آخر فرصة للعالم ولأمريكا ولإسرائيل ليتحملوا مسئولياتهم » ..

وفى ٧ مارس ٧١ أعلن السادات فى خطاب عام له انتهاء مبادرة روجرز ، وأن مصر غير ملتزمة بوقف إطلاق النار ، وكان المفترض بعد هذا الإعلان مباشرة أن تستأنف حرب الاستنزاف ، ولكن ذلك لم يحدث ، واستمر وقف إطلاق النار قائما رغم عدم وجود أية اتفاقية معقودة بين مصر وإسرائيل ، وعاد الوضع بين الطرفين إلى ماكان عليه قبل حرب الاستنزاف ، أى إلى مرحلة الدفاع النشط ، ولكن الأعمال الدفاعية الإيجابية والنشطة قلت كثيرا عن ذى قبل بواسطة الطرفين على جانبى قناة السويس ، واستمر الوضع هادئا إلى أن انكسر حاجز الصمت وتلاشى السكون بمفاجأة زلزلت إسرائيل وأدهشت العالم،فقد بدأ العبور المصرى العظيم فى ٦ أكتوبر ٧٣ .

معارك المدفعية

فى الأيام العصيبة التى تلت صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤ بوقف إطلاق النار فى ٨ يونيو ٦٧ بعد انسحاب الجيش المصرى من سيناء ، تركز اهتمام القيادة العسكرية المصرية الجديدة فى سرعة إقامة خط دفاعى على طول الشاطىء الغربى للقناة للوقوف فى وجه القوات الإسرائيلية التى وصلت إلى الشاطىء المقابل،وبدأت تتمركز فى نقاط دفاعية على طول القناة . وكان احتمال عبورها قناة السويس وتهديد القاهرة أمرا واردا فى حسابات القيادة المصرية بلا جدال . وكان الجسر السوفيتى الجوى والبحرى قد بدأ رحلاته الطويلة من مطارات الاتحاد السوفيتى وموانىء البحر الأسود إلى المطارات والموانئ المصرية منذ ٩ يونيو ٦٧ لتعويض القوات المسلحة المصرية عن خسائرها الجسيمة من الأسلحة والمعدات التى فقدتها فى حرب يونيو ٦٧ . وقد قام الجسر السوفيتى بعدد ٥٥٠ رحلة جوية و ١٥ رحلة بحرية وجلب إلى مصر ما حمولته ٥٠ ألف طن من الأسلحة والمعدات .

وكان لأسلحة ومعدات المدفعية أهمية كبرى بالنسبة لتقوية الخط الدفاعى وتدعيمه ، ولذا وضعت لها الأسبقية الثانية فى الجسر الجوى السوفيتى بعد الطائرات المقاتلة مباشرة ، ولم تكن ترسل إلى المخازن وفقا للنظام المعهود لقيدها فى سجلات العهدة قبل توزيعها ، بل كانت ترسل رأسا إلى وحدات المدفعية فى معسكراتها بالقاعدة الخلفية ، حيث كانت تجرى عملية إعادة تنظيمها وتسليحها . وبمجرد استلام الوحدات أسلحتها ومعداتها الجديدة كان يدفع بها فى الحال إلى مواقعها المخصصة لها على خط المواجهة ليتم تدعيم الخط الدفاعى بأهم مقوماته وهو قوة النيران .

هذا وتعد وحدات المدفعية وفقا للهيكل التنظيمى عنصرا أساسيا يدخل ضمن تنظيم الألوية والفرق المشاة والمدرعة ، أما الجيوش الميدانية فقد كانت تخصص لها ألوية مدفعية مستقلة توضع فى معاونتها .

وعلى الرغم من توزيع وحدات المدفعية على مواجهة واسعة على طول الخط الدفاعى فإن خطة نيرانها كانت توضع دائما على أعلى مستوى لتكثيف أكبر قوة من النيران أمام مواجهة كل جيش ميدانى ، ولتحقيق مبدأى المرونة ومركزية النيران . وكانت أهداف العدو على خط المواجهة تجمع فى أهداف يتم تخصيصها لكل من مدفعية اللواء والفرقة والجيش .

وقد بدأت عمليات المدفعية على خط المواجهة منذ أول يوليو ٦٧ ، فقد اشتركت مدفعية الميدان على الشاطىء الغربى فى تقديم معونتها بالنيران للقوة المصرية المتمركزة فى رأس العش شرق وجنوب بور فؤاد على الشاطىء الشرقى للقناة،لصد القوة الإسرائيلية التى قامت بمهاجمتها وردها على أعقابها ، ثم تدرجت بعد ذلك عمليات المدفعية من الضرب المباشر على أهداف العدو المنظورة على الشاطىء المقابل بالأسلحة المضادة للدبابات،لإيقاع الخسائر فى مواقعه وأفراده ومركباته المتحركة إلى الضرب غير المباشر ضد أهداف العدو فى النطاق التكتيكى والتعبوى بمدافع الميدان والهاونات الثقيلة،لإلحاق الخسائر بمراكز القيادات ومناطق الشئون الإدارية .

وكانت مدفعية الميدان تقوم فى بعض الحالات بمعاونة الدوريات المقاتلة عند قيامها بإغارات على نقاط العدو على الشاطىء المقابل،إما بإطلاق القذائف شديدة الانفجار عليها لمحاولة إسكاتها أو تليين دفاعاتها ، أو بإطلاق قذائف دخان لعمل ستائر دخانية لحجب القوات المغيرة عن أنظار العدو . وكانت وسيلة العدو للرد على نيران مدفعيتنا هى استخدام أسلوب القصف المضاد على مصادر النيران .

وخلال الفترة من يوليو ٦٧ حتى وقف إطلاق النار المؤقت فى ٨ أغسطس ٧٠ وهى فترة تزيد على ثلاث سنوات تعرضت مدن محافظات القناة الثلاث - بور سعيد والإسماعيلية والسويس - بنسب متفاوتة لقصف عنيف مدمر من المدفعية الإسرائيلية اشتركت فيه أسلحة الضرب المباشر على الشاطىء المقابل ،

الذى لم يكن يبعد عن هذه المدن سوى بضع مئات من الأمتار ، كما اشتركت فيه أسلحة الضرب غير المباشر من مدافع الميدان والهاونات والمدفعية الثقيلة من عمق الدفاعات الإسرائيلية .

وقد أدى هذا القصف الوحشى إلى إلحاق الدمار بكثير من المساكن والمنشآت والمشروعات الاقتصادية ، وأرغم سكان مدن القناة الذين كان عددهم يزيد على المليون نسمة إلى النزوح عن مساكنهم وممتلكاتهم تاركين مصادر أرزاقهم وموارد إنتاجهم . وقد تولت الحكومة – ممثلة فى وزيرها المقيم في منطقة القناة وقتئذ وهو على صبرى – تنظيم عملية تهجير هذا العدد الضخم من مواطنى القناة إلى المحافظات الأربع التى اختيرت للإيواء ، وهى الدقهلية والشرقية والغربية وبنى سويف ، كما تولت وزارة الشئون الاجتماعية مهمة تدبير وسائل معيشتهم ، بعد أن قررت توزيعهم على الوحدات المجمعة ومعسكرات الشباب فى مدن وقرى محافظات الإيواء ، حيث أمضوا ما يزيد على ٦ سنوات فى ظروف معيشية صعبة تحملوها راضين لكى يهيئوا لحكومتهم فرصة الإعداد للمعركة مع العدو الذى اغتصب قطعة غالية من أرض الوطن .

وقد لحقت بمنطقة القناة وبالاقتصاد القومى المصرى خلال السنوات الست التى تفصل ما بين حرب يونيو ٦٧ وحرب أكتوبر ٧٣ خسائر فادحة تقدر بملايين الجنيهات ، إذ توقفت الملاحة فى قناة السويس نتيجة لأحداث يونيو ٦٧ ، كما تم إخلاء مدن القناة من سكانها،وتعرضت الأبنية والدور والمنشآت للتخريب والدمار نتيجة للقصف العشوائى للمدفعية الإسرائيلية . وفى أواخر أكتوبر ٦٧ تم تدمير مستودعات البترول ومعامل التكرير فى السويس نتيجة لقصف مركز من المدفعية الإسرائيلية،وظلت النيران مشتعلة فيها لبضعة أيام ، وهكذا تحولت منطقة القناة التى كانت من أجمل المناطق المصرية ومن أعظمها ازدهارا وعمرانا ، ومن أكثرها رواجا إلى منطقة خربة مهدمة ، تعطلت فيها دورة الحياة لأكثر من ست سنوات ، وتوقف خلالها إنتاجها وانهار اقتصادها ، ونزح عنها سكانها .

ولقد حاول بعض المؤرخين إلقاء مسئولية ما حاق بمنطقة القناة من كوارث

على عاتق حرب الاستنزاف وحدها،ولكن للحقيقة والإنصاف ينبغى أن نوضح أن عوامل عديدة وظروفا كثيرة اشتركت كلها فى صنع هذه الأحداث التى تداخلت وتشابكت ، بحيث بات من المتعذر وضع حدود فاصلة سواء بين العوامل التى تسببت فى وقوع الأحداث أو بين مجريات هذه الأحداث نفسها ، مما يصبح معه تحديد المسئولية بشكل قاطع أمرا متعذرا أو يبدو فيه كثير من الظلم والإجحاف . وقد حاول البعض تقسيم الكارثة التى وقعت ، فجعلوا عملية تهجير سكان مدن القناة إحدى نتائج حرب يونيو ٦٧ ، بينما جعلوا عملية تدمير هذه المدن نتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف .

وفى اعتقادى أن المسئولية لايمكن تقسيمها بهذه الصورةالقاطعة ، فإن تدمير مدن القناة كما هو ثابت بدأ قبل عام من قيام حرب الاستنزاف ، ثم استمر قائما خلالها ، كما أن عملية تهجير سكان مدن القناة كانت نتيجة لاشتباكات المدفعية التى تصاعدت عملياتها خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٦٧ ، وأخيرا فإن كل هذه الأحداث الكئيبة ، ومن ضمنها حرب الاستنزاف ذاتها ، لم تكن إلا نتيجة من نتائج حرب يونيو ٦٧ التى جلبت على مصر أشد الكوارث والنكبات . ورغم ما حاق بأبنية ومنشآت هيئة القناة من تدمير فإن المهندس مشهور أحمد مشهور رئيس الهيئة وقتئذ تمكن بمجهود خارق من إنقاذ الكثير من معدات وآلات وورش الهيئة التى تقدر بملايين الدولارات ، وتم تشغيلها بكفاءة فى أماكن أخرى جديدة بعيدة عن الخطر .

ولقد كانت هزيمة حرب يونيو ٦٧ تحتم على القيادة المصرية العمل الفورى لإعداد الشعب للحرب بعد أن احتل العدو قطعة غالية من أرض الوطن . وكانت جماهير الشعب المصرى والشعب العربى تضغط بشدة من أجل الثأر ، وتتطلع إلى عبد الناصر فى أمل كبير لخوض معركة التحرير ، وبخاصة بعدما اتضح أن الحلول السلمية لم تكن سوى مجرد أوهام زائفة ، وسراب كاذب ، بعد الموقف الإسرائيلى المتعنت الذى كان يدعمه تأييد الولايات المتحدة وانحيازها التام لإسرائيل .

ولم يكن أمرا منطقيا – وقد تم اقتناع القيادة المصرية بأن الأرض السلبية

لن تسترد إلا بقوة السلاح – أن توافق على استبقاء مواطنى القناة فى أماكنهم رهينة تحت وطأة التهديدات الإسرائيلية ، وأهدافا ثمينة للمدفعية الإسرائيلية ، مما كان يشكل ورقة ضغط رابحة فى يد إسرائيل لإرغام مصر على الإذعان لشروطها والتفاوض المباشر معها ، أو على أقل تقدير التغاضى عن الاحتلال الإسرائيلى لسيناء ، والالتزام التام بوقف إطلاق النار . وكانت مبادرة الحكومة بإخلاء مدن القناة تعنى أن الدولة تعد الشعب لبداية صراع طويل من أجل التحرير .

وقد بدأت المدفعة المصرية عملها كوسيلة رئيسية فى حرب الاستنزاف خلال شهر سبتمبر ٦٨ ، واشتركت فى عمليات القصف جميع وحدات المدفعية من جميع الأنواع والأعيرة ، سواء بالضرب غير المباشر باستخدام مدفعية الميدان والهاونات والصواريخ التكتيكية والمدفعية المتوسطة والثقيلة من عمق الدفاعات أو بالضرب المباشر باستخدام المدافع المضادة للدبابات والمدافع الذاتية الحركة على الخط الأمامى .

وكانت القيادة المصرية قد اهتمت منذ إنشاء الخط الدفاعى بتكثيف عدد وحدات المدفعية حتى وصل عدد القطع فى نهاية عام ٦٩ إلى ٢٠٠٠ قطعة من مختلف الأنواع الميدانية،فضلا عن قيامها بتعزيز المدفعية المتوسطة بمدافع من عيار ١٣٠ مم وهاوتزر من عيار ١٥٢ ذاتى الحركة (ذح) ، وساعد على دقة ضرب المدفعية وازدياد الخسائر الإسرائيلية اشتراك طائرات الهليكوبتر كنقط ملاحظة جوية لتصحيح ضرب المدفعية على مواقع العدو فى العمق ، وكذا استخدام المدفعية لطريقة الضرب المساحى بالاعتماد على الصور الجوية ، مما أتاح لها الفرصة لضرب الأهداف البعيدة فى عمق العدو التعبوى عن طريق ضربها بالمدفعية المتوسطة والثقيلة .

ونظرا لأن المنطقة شرق قناة السويس منطقة صحراوية جرداء خالية من السواتر،تمتد فى خط من التلال الرملية ثم تتحول بعد ذلك إلى سلسلة من الجبال والتلال يجرى خلالها عدد من الممرات الهامة (الختمية – الجدى – متلا – سدر) لذلك كان تأثير نيران المدفعية المصرية شديدا ، على مواقع العدو ومنشآته . فلقد كانت الأهداف الإسرائيلية فى تلك المنطقة الصحراوية

مكشوفة،وكان في مقدرة لواء واحد من مدفعية الميدان المصرية (٣٦ مدفعا) أن يصب على أى هدف معاد بمعدل الضرب العادى (وهو ثلاث دقائق) أكثر من ٥ أطنان من المواد شديدة الانفجار، مما يعنى تعرضه للإسكات أو التدمير التام .

وكانت القوات الإسرائيلية منذ أن وصلت إلى الشاطىء الشرقى للقناة في ٨ يونيو ٦٧ قد تعمدت أن تتخذ مواقعها الدفاعية على حافة المياه مرتكزة على الساتر الترابى لخلق حقائق محسوسة توضح لمصر وللعالم أن قناة السويس لايمكن أن تفتح للملاحة الحرة إلا بالاتفاق مع إسرائيل بعد ضمان مرور السفن التى ترفع العلم الإسرائيلى . ونظرا لعدم وجود تهديد جدى في تلك الفترة من ناحية القوات المصرية المرابطة على الشاطىء الغربى لقناة السويس، بسبب ماكانت تعانيه وقتئذ من ضعف فى تنظيمها وتسليحها إثر هزيمة يونيو ٦٧، لذلك اكتفت القوات الإسرائيلية باحتلال سلسلة من النقاط الدفاعية تضم كل منها مايقرب من فصيلة مشاة بفواصل نحو خمسة كيلو مترات على طول القناة عدا المناطق شرق البحيرات المرة .

وكانت الدفاعات تفتقر إلى العمق ، وإلى قوة التحصين ، نظرا للغرور الإسرائيلى الذى أدى إلى الاستخفاف بقوة المصريين على الشاطىء المقابل وكذا لعدم وجود خبرة عملية أو تجارب سابقة فى مجال الإنشاءات الدفاعية . سواء لدى سلاح المهندسين الإسرائيلى أو لدى الوحدات المقاتلة ، نظرا لاعتناق المذهب العسكرى الإسرائيلى للعقيدة الهجومية حتى ذلك الحين . وعندما بدأت المدفعية المصرية قصفها العنيف المتواصل فى سبتمبر ٦٨ فاجأ القصف المصرى الجنود الإسرائيليين على غير توقع أو انتظار ، فأوقع بهم خسائر جسيمة ، وتهدمت أجزاء كثيرة من مواقعهم الدفاعية .

وقد اعترفت القيادة الإسرائيلية بشدة القصف وتأثيره البالغ على الدفاعات الإسرائيلية ، فلقد وصف الجنرال موشى ديان وزير الدفاع وقتئذ المواقع الإسرائيلية – بعد أن شاهد بنفسه آثار الضرب – بأنها بدت كأنما اجتاحتها رياح « التيفون » العاصفة . كما أوضح الجنرال أشعياهو جافيش قائد القيادة الجنوبية وقتئذ حقيقة مشاعره بعد القصف المصرى للكاتب زئيف شيف المحرر

العسكرى لجريدة هاآرتس فقال : « لقد ارتعدت من قوة القصف وفاعليته .. لقد استخدم المصريون حوالى ١٥٠ بطارية مدفعية،وكان الكثير من قذائفهم به صمامات إبطاء » .

ونتيجة لاشتباكات المدفعية – التى استمر بعضها حوالى ٩ ساعات متواصلة – طلب الجانب الإسرائيلى وقف إطلاق النار ، وطلبت إسرائيل عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن ، وأطلقت الصحف المصرية على هذه الاشتباكات اسم معركة المدافع ، كما بدأ اسم حرب الاستنزاف يتردد منذ ذلك الحين فى وسائل الإعلام المصرية،وفى بعض خطب عبد الناصر وأصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بيانا أعلنت فيه أنها سوف تباشر ماأسمته بسياسة الدفاع الوقائى ضد القوات الإسرائيلية المعتدية ، وكانت المدفعية الإسرائيلية تعد ضعيفة نسبيا داخل الجيش الإسرائيلى بالمقارنة بالسلاح الجوى وسلاح المدرعات اللذين كان جل اهتمام القيادة الإسرائيلية موجها نحوهما باعتبارهما السلاحين اللذين لديهما المقدرة على حسم الحرب وإحراز النصر ، وفقا لتجارب حربى أكتوبر عام ٥٦ ويونيو عام ٦٧ .

وكانت المدفعية المصرية لديها التفوق على المدفعية الإسرائيلية من ناحية قوة النيران وكثافتها بسبب زيادة عدد قطع المدفعية الموجودة فى الجبهة عما فى حوزة إسرائيل ، ولكن المدفعية الإسرائيلية كانت تتميز بتفوقها فى الضرب على المسافات الأبعد مدى ، إذ كان فى حوزتها عدد من بطاريات المدافع عيار ١٧٥ مم ذاتى الحركة SP وهاوتزر (م ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠) التى لم يكن لدى المدفعية المصرية أعيرة مناسبة للتعامل معها ، كما كانت تعوض النقص فى عدد مدافعها باستخدام أسلوب المدفعية المتجولة ، وهو يعنى الضرب بوحدات فرعية صغيرة من مرابض نيران مجهزة مسبقا ، مع مراعاة سرعة انتقالها من مربض لآخر ، عقب كل اشتباك ، تجنبا لرصد مواقعها وإسكاتها بواسطة البطاريات المصرية . وكان الطريق الممهد الموازى للقناة – الذى يبعد عنها حوالى عشرة كيلو مترات شرقا والذى كان يعرف باسم طريق المدفعية – من العوامل التى ساعدت وحدات المدفعية الإسرائيلية على استخدام أسلوب المدفعية المتجولة فى الضرب .

وعلى الرغم من عمليات القصف المضاد التى قامت بها المدفعية الإسرائيلية ضد مواقع القوات المصرية على الشاطىء الغربى للقناة وعمليات القصف العشوائى لتهديم أقصى مايمكن من المبانى والمنشآت فى مدن القناة كوسيلة لإرغام المدفعية المصرية على الكف عن اشتباكاتها العنيفة بالنيران ، فإن معارك المدفعية ظلت مستمرة بشدة ، إذ كانت المواقع المصرية ، مدعمة بتجهيزات هندسية أفضل كثيرا من التجهيزات الموجودة بالمواقع الإسرائيلية . كما كانت الخسائر المصرية فى الأفراد والأسلحة والمعدات تدخل ضمن طاقة احتمال القوات المصرية، ولم يكن للقصف العشوائى ضد مدن القناة أية قيمة حقيقية من ناحية المعارك وقتئذ ، إذ كانت المدن خالية من السكان .

ولم يكن لدى الجنرال حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلى علاج للموقف سوى تنفيذ اقتراح الجنرال أشعياهو جافيش قائد القيادة الجنوبية بسرعة إنشاء خط من التحصينات الدفاعية على طول الشاطىء الشرقى للقناة، لوقاية الجنود الإسرائيليين من قذائف المدفعية المصرية .. ولم يكن فى الإمكان بالطبع إنشاء الحصون المطلوب إقامتها تحت وطأة النيران الشديدة ، فضلا عن قذائف أسلحة الضرب المباشر التى كانت تنهال من الشاطىء المقابل ، مما كان كفيلا بتوقف أية عمليات خاصة بالتحصين على الشاطىء الشرقى للقناة . وكان إرغام مصر على إيقاف قصف مدفعيتها ريثما يتم لإسرائيل الانتهاء من إقامة الخط الدفاعى هو الحل الوحيد للمشكلة التى باتت تؤرق مضاجع القيادة الاسرائيلية .

وكانت الوسيلة التى استخدمتها إسرائيل للضغط على مصر هى القيام بعمليات الإغارات الجوية بطائرات الهيليكوبتر وقوات الكوماندوز المحمولة جوا ضد بعض الأهداف الحيوية فى الصعيد كما أوضحنا بالتفصيل فيما سبق وكان المقصود بهذه العمليات التخريبية هو أن تثبت اسرائيل مدى انكشاف الأهداف الحيوية فى مصر للإغارات الإسرائيلية، مما لابد أن يحمل عبد الناصر على إصدار أمره بإيقاف حرب الاستنزاف ، وهو الأمر الذى حدث بالفعل .

وفى خلال الأشهر الأربعة التى توقفت فيها الحرب بذلت القيادة الإسرائيلية جهودا جبارة للانتهاء من إنشاءات خط بارليف الذى دعمت تحصيناته

بتجهيزات هندسية تمكنها من تحمل أثقل أنواع القذائف سواء من المدفعية أو الطيران .

وفى مارس ٦٨ قرر عبد الناصر استئناف حرب الاستنزاف استجابة لمشاعر جماهير الشعب المصرى والعربى التى كانت قد شعرت بخيبة الأمل والإحباط نتيجة لتوقف هذه الحرب . وقد ركزت المدفعية المصرية نيرانها على تحصينات خط بارليف التى كانت إقامتها فى حد ذاتها أحد العوامل الهامة التي دفعت عبد الناصر إلى المبادرة باستئناف الحرب ، إذ كان وجودها على الشاطىء الشرقي يمثل أكبر تحد لسيادة مصر على أرضها المحتلة فى سيناء . وفى يوم ٩ مارس – وهو اليوم التالى مباشرة لاستئناف حرب الاستنزاف – أصيبت مصر بخسارة كبرى تمثلت فى استشهاد الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى الخط الأمامى للقتال عند الموقع رقم ٦ بالإسماعيلية أثناء تفقده مواقع الجيش الثانى ، فى المنطقة مابين بورسعيد والإسماعيلية ، وكانت جنازة الشهيد مناسبة وطنية كبرى ، فقد خرجت جموع الشعب المصرى فى أكثر من مليون نسمة بطريقة تلقائية لتوديع جثمان البطل الشهيد عبد المنعم رياض،واشترك عبد الناصر فى الجنازة التى لم تلبث أن تحولت إلى مظاهرة عارمة تطالب بالثأر وتتعجل حرب التحرير .

وعلى الرغم من الخسائر الجسيمة التى ألحقتها المدفعية المصرية بالجانب الإسرائيلى فى الأفراد والأسلحة والمعدات ، فإن هذه الخسائر كانت تدخل ضمن طاقة احتمال القوات الإسرائيلية،أى أنها لم تحدث خللا فى آلة الحرب الإسرائيلية .

وكانت الخسائر البشرية بتأثير قصف المدفعية – وهى التى تمثل بالنسبة لإسرائيل أشد خسائرها خطورة – تبلغ حوالى ١٢٠٠ إصابة منها حوالى ٢٠٠ قتيل خلال حرب الاستنزاف بأكملها (٢٢ شهرا) وذلك وفقا لمتوسطات الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية ، ويراعى أن معظم هذه الإصابات قد لحقت بأفراد من القوات الاحتياطية التى كانت تتغير كل ثلاثة أشهر ، وكان معظمهم من اليهود الشرقيين .

ويجب ألا تنسينا معارك المدفعية حقيقة مؤلمة،وهى أن المدفعية المصرية

فضلا عن على أنها كانت تضرب أرضا مصرية فإن هذه الأرض كانت كلها رملية صحراوية ، أى أن الخسائر فيها محصورة فى الأفراد والأسلحة والمعدات ، ولم تستطع أن تسبب بقذائفها أية خسارة فى الثروة القومية الإسرائيلية،وذلك على نقيض المدفعية الإسرائيلية التى كانت تصيب بقذائفها الثروة القومية المصرية على جميع المستويات البشرية والاقتصادية والمعنوية ، وكان أشدها خطراً وأفدحها أثراً بلا شك هو تدمير مدن القناة ومنشآتها الإنتاجية والإقتصادية وتعطيل معالم الحياة فيها . ونتيجة لإرتفاع معدل القصف المصرى عقب استئناف حرب الاستنزاف حتى وصل إلى ذروته فى شهر يونيو ٦٩ ، تصاعد تبعا لذلك حجم الخسائر الإسرائيلية ، بنسبة مماثلة حتى بلغت فى هذا الشهر أعلى مستوى لها خلال حرب الاستنزاف .

ومع ازدياد حجم الخسائر وشعور القيادة العسكرية بعجزها عن إرغام مصر على وقف حرب الاستنزاف عن طريق القصف المدفعى الإسرائيلى المضاد وحده،اتخذت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للدفاع بناء على طلب موشى ديان أخطر قراراتها ، وهو إدخال الطيران الإسرائيلى المعركة ابتداء من ٢٠ يوليو ٦٩ ، وأدى هذا القرار إلى انتقال حرب الاستنزاف إلى مرحلة خطيرة ، أطلق عليها الإسرائيليون اسم حرب الاستنزاف المضاد ، ونزل الطيران الإسرائيلى بكل ثقله مزودا بأحدث الطائرات الأمريكية من طراز سكاى هوك وفانتوم ليلعب الدور الرئيسى فى المعركة ، بدلا من المدفعية الإسرائيلية التى ثبت عجزها وكانت أخطر نتائج إدخال الطيران الإسرائيلى اتساع رقعة حرب الاستنزاف لتشمل الأراضى المصرية بأكملها ، بدلا من منطقة القناة وحدها ، كما كان الحال فى بادىء الأمر ، وانتقلت ميزة المبادأة تبعا لذلك من يد مصر إلى يد إسرائيل .

هذا ويمكن تقسيم الاستنزاف المضاد إلى مرحلتين رئيسيتين : المرحلة الأولى ومدتها خمسة أشهر تقريبا (مابين ٢٠ يوليو حتى آخر ديسمبر ٦٩) والمرحلة الثانية ومدتها سبعة أشهر تقريبا (مابين أوائل يناير ٧٠ حتى وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠) وكانت ميزة المبادأة – خلال المرحلة الأولى – فى يد إسرائيل بلا منازع ، لكن مصر لم تلبث أن استردتها فى منتصف

المرحلة الثانية ، فى أعقاب زيارة الرئيس الراحل عبد الناصر لموسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ وبعد أن أخذ الاتحاد السوفيتى على عاتقه مسئولية حماية العمق المصرى ، كما سنوضح بالتفصيل فيما بعد .

وكان الغرض الذى تستهدف إسرائيل الوصول إليه خلال المرحلة الأولى ، هو تحقيق سيطرتها الجوية المطلقة ، كى يمكنها عن طريق سلاحها الجوى إنجاز ماعجز عنه سلاح مدفعيتها ، وهو إرغام مصر على إنهاء حرب الاستنزاف ، وإحباط أية نوايا مصرية للقيام بعمليات لعبور قناة السويس على نطاق واسع فى المستقبل . وكان الاستنزاف المضاد فى هذه المرحلة يعنى أن الوضع قد انعكس وأن الحال قد تحول إلى النقيض . وبدلا من استنزاف مصر لآلة الحرب الإسرائيلية عن طريق المدفعية المصرية فإن الآية قد انقلبت إلى استنزاف إسرائيل لآلة الحرب المصرية عن طريق الطيران الإسرائيلى الذى تركزت جهوده خلال هذه المرحلة فى إيقاع أكبر كمية من الخسائر بالقوات المصرية المحتشدة على جبهة التجمع الرئيسى غرب القناة .

وكانت الفرصة متاحة أمام إسرائيل لتحقيق سيطرتها الجوية بسهولة ، ففضلا عما فى حوزتها من طائرات فرنسية الصنع - من طراز المستير والميراج ذات الكفاءة والقدرات العالية - بدأت الولايات المتحدة تلعب دور المورد الرئيسى للسلاح بالنسبة لإسرائيل عقب حرب يونيو ٦٧ ، فقامت فى مارس ٦٩ بتزويدها بعدد ٤٨ طائرة قاذفة خفيفة من طراز سكاى هوك A 4 ، ثم أخذت فى إمدادها شهريا بعدد ٤ طائرات قاذفة مقاتلة من طراز فانتوم F 4 اعتبارا من سبتمبر ٦٩ . وجرى ذلك فى الوقت الذى كان فيه السلاح الجوى المصرى فى مرحلة إعادة بنائه ، بعد الضربة الجوية الساحقة التى أفقدته معظم طائراته وهى جاثمة على الأرض فى ٥ يونيو ٦٧ .

وعلى الرغم من إمدادات الاتحاد السوفيتى - عن طريق الجسرين الجوى والبحرى لتعويض الطيران المصرى عما فقده من طائرات - فقد كان الفارق لايزال متسعا بينه وبين الطيران الإسرائيلى . ففضلا عن التفوق الكمى الكبير فى عدد الطائرات الإسرائيلية ، كان التفوق النوعى الموجود لايجعل هناك وجها

للمقارنة بين خواص الطائرات المصرية القديمة الطراز، وخواص الطائرات الإسرائيلية الحديثة المزودة بالأجهزة الإلكترونية المتطورة . وهكذا كان البون شاسعا من جهة السرعة والمدى والقدرة على الاستمرار فى الجو والتسهيلات الملاحية وحمولة القنابل التى تتزود بها الطائرات .

هذا ولم يكن لدى الطيران المصرى أية طائرة قاذفة ثقيلة بعيدة المدى قادرة على الوصول إلى الأراضى الإسرائيلية ، وكانت معظم الأسراب التى يضمها السلاح الجوى المصرى من القاذفات المقاتلة - ميج ١٧ القديمة الطراز - والمقاتلات الاعتراضية - ميج ٢١ من الطراز القديم غير المعدل - وأسراب قليلة من القاذفات الخفيفة ، اليوشن ٢٨ .

وفى الوقت الذى كان فيه السلاح الجوى المصرى يعانى من قلة عدد الطيارين - إذ إن إعداد وتدريب الطيار الكفء عملية صعبة تحتاج إلى خمس سنوات على أقل تقدير - كان لدى السلاح الجوى الإسرائيلى مايفيض عن حاجته من الطيارين المدربين الأكفاء ، وكان فى جعبته معين لاينضب من الطيارين اليهود الأمريكيين ذوى المهارة الفائقة ، لإمداده بما يلزمه عند الحاجة ، وبخاصة بعد أن أعلن روبرت ماكلوسكى - المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية - أن الجنسية الأمريكية لن تسقط عن العسكريين الذين يعملون بالجيش الإسرائيلى،وفى وجه هذا التفوق الساحق للطيران الإسرائيلى كان الدفاع الجوى المصرى يعمل ليل نهار فى سبيل إعادة بنائه واستكمال هيكله التنظيمى بعد الضربة العنيفة التى أفقدته حوالى ٨٥ ٪ من معداته وأسلحته فى حرب يونيو ٦٧ . وكان الدفاع الجوى فى جبهة القناة يعتمد أساسا على الأسلحة التقليدية المضادة للطائرات من عيار ٣٧ مم بالتوجيه المباشر ، وعيارى ٥٧ م و ١٠٠ مم الثقيل بالتوجيه الرادارى ، فضلا عن الرشاشات نصف بوصة ووحدات صواريخ سام ٧ (ستريلا) .

وفى منتصف عام ٦٩ تم تدعيم الجبهة ببعض بطاريات الصواريخ سام ٢ التى تعاونها بعض أسراب من الميج ٢١ لأغراض الدفاع الجوى . لكن شبكة الدفاع الجوى المصرى ظلت رغم ذلك ضعيفة وعاجزة عن التعامل مع الطائرات الإسرائيلية الحديثة المزودة بالمعدات الإلكترونية المتطورة، والمزودة بأجهزة

الإعاقة والتشويش .

وكان جانب كبير من أوجه القصور والضعف – التى يعانى منها الطيران المصرى والدفاع الجوى – يرجع إلى السياسة التى تبناها القادة السوفيت عقب حرب يونيو ٦٧،والتى تقضى بعدم تزويد مصر بما يحقق تفوقها على إسرائيل من ناحية الأسلحة الهجومية ، خشية أن يشجع ذلك مصر على القيام بعمل عسكرى لاسترداد أرضها المحتلة بقوة السلاح ، إذ كانت السياسة السوفيتية تقوم على أساس محاولة الوصول إلى حل سلمي للنزاع العربى الإسرائيلى،والعمل على عدم نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل ، تجنبا لحدوث مواجهة ساخنة بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

وقد بدأ نزول الطيران الإسرائيلى المعركة منذ ٢٠ يوليو ٦٩ بغارات جوية نهارية وليلية على التجمع الرئيسى للقوات المصرية غرب القناة ، وكانت الهجمات الجوية قليلة فى البداية ، ولكن كثافتها لم تلبث أن زادت بعد ذلك زيادة بالغة . وكان العدو يستخدم فى غاراته الجوية طائرات المستير والميراج وسكاى هوك .

وكانت القيادة الإسرائيلية تهدف من الغارات الجوية العنيفة والمتواصلة ليلا ونهارا على المواقع المصرية غرب القناة إلى تحقيق هدفين : أولهما القضاء على نظام الدفاع الجوى المصرى لتحقيق السيطرة الجوية المطلقة لإسرائيل على طول الجبهة ، ولهذا الغرض تركزت الهجمات الجوية الإسرائيلية على محطات الرادار وقواعد الصواريخ سام ٢ ومواقع المدافع المضادة للطائرات ، أما الهدف الثانى فهو العمل على إيقاع أكبر قدر من الخسائر فى وحدات التجمع الرئيسى غرب القناة فى الأفراد والأسلحة والمعدات،لتحقيق الهدف المنشود من الاستنزاف المضاد ، ولهذا توالت الهجمات الجوية الإسرائيلية على المواقع المصرية فى الجبهة ، وبخاصة على مرابض المدفعية ومناطق تجمع الدبابات والمركبات والمناطق الإدارية .

وعندما حاول الدفاع الجوى – فى أواخر ديسمبر ٦٩ – إقامة مواقع جديدة للصواريخ سام ٢ فى منطقة الجبهة ، قام الطيران الإسرائيلى بالقضاء على هذه

المحاولة بأكبر عملية قصف جوى منذ حرب يونيو ٦٧ . ولم يكد ينتهى عام ٦٩ حتى كان الدفاع الجوى المصرى قد أوشك على الانهيار التام ، فقد واجه طوال النصف الثانى من عام ٦٩ – بشبكة دفاعه الواهية – أحدث الطائرات الأمريكية الصنع ، المزودة بالأجهزة الإلكترونية المتطورة من طراز سكاى هوك والفانتوم ، وكانت حاجته ماسة إلى أن يزود شبكة دفاعه الجوى بأجهزة رادارية حديثة – من طراز ب ١٥ – لرفع كفاءة الإنذار الجوى ، وبخاصة على الارتفاعات المنخفضة ، وكذا إلى دعمها بعدد كاف من صواريخ سام ٣ لرفع مدى كفاءتها، ودرجة فعاليتها، مع زيادة عدد أسراب الميج ٢١ المخصصة لأغراض الدفاع الجوى .

غارات قوات الكوماندوز الإسرائيلية على المواقع المصرية

خلال المرحلة الأولى تعمدت إسرائيل أن تمد نطاق خط المواجهة ليضم خليج السويس وجانبا من ساحل البحر الأحمر ، لكى يصبح قرابة ٧٠٠ كيلو متر (من بورسعيد شمالا إلى القصير جنوبا) وكانت تستهدف من وراء ذلك تخفيف الضغط على القوات الإسرائيلية على جبهة القناة عن طريق إرغام القيادة المصرية على بعثرة قواتها وتشتيت جهودها على هذه المواجهة الطويلة واستخدام قوات الكوماندوز للقيام بغارات عنيفة على المواقع المصرية المنعزلة على طول خليج السويس ، كوسيلة لرفع الروح المعنوية فى إسرائيل بعد ماحاق بقواتها من خسائر خلال حرب الاستنزاف ، وللعمل على إقامة حاجز جديد للرعب أمام المقاتلين المصريين ، بعد أن نجحت عمليات قصف المدفعية والإغارات الفدائية لقوات المشاة والصاعقة على المواقع الإسرائيلية شرق القناة فى تحطيم جانب كبير من كيان ذلك الحاجز الذى كان قد نشأ عقب حرب يونيو ٦٧ .

ففى فجر ٩ سبتمبر ٦٩ قامت سرية مشاة من الكوماندوز الإسرائيلى مدعمة بعدد ٩ دبابات برمائية بعملية إنزال بحرى عبر خليج السويس عند نقطة الحدود

بالزعفرانة (١٠٠ كيلو متر جنوب السويس) وقطعت طريق السويس الغردقة الموازى للشاطىء وخط التليفون الهوائى ، وقامت بتدمير مركز للمراقبة ومنشآت رادارية وبعض معسكرات الجيش،وأكثر من ٢٠ عربة كانت متحركة على الطريق،وبعض الأسلحة والمعدات،وأوقعت بعض الخسائر البشرية فى العسكريين والمدنيين الذين كانوا فى المنطقة أو تصادف مرورهم على الطريق . ونظرا لأن هذه العملية قد تمت بعد أسبوع واحد من مؤتمر القمة الرباعى الذى عقد بالقاهرة فى أول سبتمبر ٦٩ بهدف تدعيم الجبهة الشرقية وحضره رؤساء مصر والأردن وسوريا والعراق ، لذا تعمدت إسرائيل - كوسيلة لإضعاف الأثر المعنوى لهذا المؤتمر - إلى إحاطة إغارة الزعفرانة بمظاهرة إعلامية كبيرة ، إذ تم التقاط فيلم سينمائى لنزول الدبابات البرمائية والسيارات الحربية إلى الشاطىء وأظهرت العملية للعالم فى صورة غزو إسرائيلي لمصر .

وقد تسببت هذه الإغارة فى عزل اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان حرب الجيش عن منصبه ، فقد اكتشف عبد الناصر عدم وجود أى مسئول - سواء فى القيادة العامة أو فى المخابرات الحربية - لديه أية معلومات عن هذه العملية رغم مضى عدة ساعات على وقوعها ، كما اشتد غضبه عندما علم أن اللواء أحمد إسماعيل لم يقم بتنفيذ تعليماته . إذ حدث أن كان عبد الناصر مع القادة العسكريين والمستشارين السوفيت يحضرون مشروعا عسكريا اختباريا فى الصباح عند الكيلو ٥٣ على طريق القاهرة السويس حينما علم بأنباء الغارة الإسرائيلية ، فأصدر تعليماته إلى رئيس الأركان بالتوجه فورا إلى مكان العملية لموافاته بالأنباء الدقيقة عنها ، ولكن أحمد إسماعيل توجه بدلا من ذلك إلى مكتبه بالقيادة ، محاولا معرفة حقيقة مايجرى عن طريق الاتصالات التليفونية واللاسلكية . واضطر عبد الناصر فى سبيل الحصول على أنباء الإغارة إلى أن يطلب من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ أن يمده بتقارير وبرقيات وكالات الأنباء عن الإغارة . وفى حديثه التليفونى مع هيكل شكا إليه من أن بعض القادة مايزالون يتصرفون بأسلوب عام ٦٧ ، ومن فرط الغضب والإنفعال أصيب عبدالناصر فى اليوم التالى بنوبة قلبية حادة .

وفى ليلة ٢٣ / ٢٤ ديسمبر ٦٩ قامت قوات الكوماندوز الإسرائيلية المنقولة جوا بطائرتى هليكوبتر بإغارة على محطة رادار من طراز ب ١٢ كانت تقع خلف وحدات النسق الأول لقوات خليج السويس عند رأس غارب ، وكانت قوات الدفاع الجوى بخليج السويس قد أقامت بعض المواقع الهيكلية لمواقع الرادارات رغبة فى امتصاص بعض هجمات العدو الجوية ولكن تلك المواقع الهيكلية لم تنجح فى خداع العدو وكان قصفه الجوى دائماً يتركز على المواقع الأصلية ، إذ كان أهم ماينقص المواقع الهيكلية هو مظاهر الحياة التى لا يمكن توفيرها ألا بأفراد الطاقم نفسه الذين كان يبلغ عددهم حوالى ٣٠٠ فرد من مختلف التخصصات .

وبناء على اقتراح تقدم به أحد قادة الدفاع الجوى المحليين بالمنطقة وصدقت عليه قيادة الدفاع الجوى والقيادة العامة بالقاهرة بالطبع تم نقل الرادار الأصلى فى منطقة رأس غارب إلى موقع هيكلى يبعد عنه كيلو متر واحد ومعه عشرة أفراد فقط لتشغيله ، بينما ظل باقى أفراد الطاقم الذين يقرب عددهم من الثلاثمائة فى موقعهم القديم الذى انتقل إليه الرادار الهيكلى وغاب عن تفكير القيادات المسئولة للأسف نقطة فنية هامة لم يكن يجوز أن تغيب عن فطنتها وهى أن وسائل استطلاع العدو الإلكترونية سواء الجوية أو الأرضية يمكنها تحديد موقع الرادارات الحقيقية بدقة متناهية نتيجة للنبضات التى ترسلها هذه الأجهزة أثناء التشغيل . ووجد العدو الذى لم ينخدع بهذه الحيلة فى موقع الرادار الحقيقى — الذى لايشغله سوى عشرة جنود — هدفا مضمونا لعملية إغارة مثالية ، ونزل ٦٠ جنديا إسرائيليا من الطائرتين الهليكوبتر اللتين هبطتا بجوار موقع الرادار تماما ، فتمكنوا من القضاء على أفراد الموقع العشرة بسهولة تامة ، إذ لم يكن متيقظا منهم سوى فردين فقط وفقا لنظام الحراسة المعتاد ، ثم فكوا جهاز الرادار وعادوا به إلى قاعدتهم فى هدوء تام ، دون أن يتنبه أحد من أفراد الطاقم الأصلى الذين كان عددهم يقرب من ثلاثمائة جندى ، إذ إنهم كانوا جميعا يقومون فى موقعهم القديم بالتظاهر بتشغيل وحماية الرادار الهيكلى .

وكان عبد الناصر وقت حدوث هذه الإغارة الإسرائيلية موجودا فى طرابلس ليبيا التى كان قد قدم إليها من الرباط عاصمة المغرب يوم ٢٣ ديسمبر ٦٩ عقب فشل مؤتمر القمة العربى . وتم فى طرابلس اجتماع قمة عربى مصغر

حضره الرؤساء الثلاثة عبد الناصر والقذافى والنميرى . وخلال الاجتماع وصلت أنباء الإغارة الإسرائيلية وسرقة الرادار المصرى فكان لها وقع أليم على عبد الناصر إذ أشعرته بحرج بالغ أمام القذافى والنميرى ، وأمام الشعب الليبى الذى كان قد سبق له استقبال عبد الناصر عند وصوله بمظاهرات حماسية حاشدة ، وبخاصة أن وسائل الإعلام الإسرائيلية استغلت نجاح هذه الإغارة فى التهويل من قدرة ذراع إسرائيل الطويلة - أى قواتها الجوية .

وفى ثورة عبد الناصر العارمة من فرط غضبه أصدر تعليماته من طرابلس إلى الفريق أول محمد فوزى فى القاهرة بإنزال العقاب الرادع بالمسئولين عن هذا التقصير الشنيع الذى وقع . وأسرع الفريق أول محمد فوزى بعزل اللواء بهى الدين نوفل قائد المنطقة عن قيادته ، والاستغناء كلية عن خدماته ، رغم أنه كان من قادة الجيش المشهود لهم بالكفاءة ، وكذا بتقديم قائد شبكة الإنذار والرادار بالدفاع الجوى بالقاهرة وقادة بعض الوحدات الفرعية الأرضية الذين كان موقع الرادار بجوار وحداتهم إلى محكمة عسكرية برئاسة اللواء سليمان مظهر . وأصدرت المحكمة أحكاما على بعضهم بالإعدام رميا بالرصاص وعلى البعض الآخر بالسجن المؤبد ، ولكن أحكام الإعدام لم تنفذ لحسن الحظ ، وتم الإفراج عن الجميع بعد أن قضوا بضع سنوات فى السجن بأمر من الرئيس الراحل أنور السادات بعد وفاة عبد الناصر ، فقد كان بعض من وقعت عليهم هذه الأحكام القاسية يدفعون ثمنا لجرم لم يقوموا بارتكابه ، ولكن فى مثل هذه المواقف المضطربة لابد فى العادة من تقديم بعض كباش الفداء من الصغار ليدفعوا ثمن الأخطاء التى يرتكبها الكبار ، ممن يستطيعون بفضل مراكزهم النجاة من المسئولية والتهرب من الحساب .

لماذا اجتمع عبد الناصر بالقـادة العسكريـيـن ؟

فى أوائل عام ٧٠ عقدت فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة ثلاثة اجتماعات على مستوى عال ، اجتمع فيها عبد الناصر بقادة القوات المسلحة فى الأيام ٦ و ٧ و ١٠ من يناير ٧٠ ، وحضر المستشارون العسكريون السوفيت الاجتماعين الأخيرين منها . وكان الغرض من هذه الاجتماعات هو

إعطاء عبد الناصر صورة حقيقية للموقف العسكرى وأن يستمع بنفسه إلى قادة القوات المسلحة وهم يشرحون له فى صراحة ووضوح موقف قواتهم بالتفصيل كى يتلقوا منه نصائحه وتوجيهاته .

وكانت أهم الموضوعات التى ناقشها عبد الناصر مع القادة موضوع حرب الاستنزاف ، إذ سألهم بصراحة هل فى الإمكان الاستمرار فيها ، أو أنها سلاح ذو حدين مما يستوجب إيقافها ، وصرح عبد الناصر للقادة بأن العدو قد حقق هدفه فى تعطيل كتائب الصواريخ ، وأن نسبة الخسائر فى القوات المصرية نتيجة للغارات الجوية تعتبر نسبة مرتفعة ، بسبب عدم اشتراك القوات الجوية فى معاونة القوات البرية ، مما يستوجب ضرورة إشراكها فى المستقبل ، مع وجوب العمل على اختيار طيارين على درجة عالية من الكفاءة للقيام بمهام الاعتراض الجوى والاقتناص .

ونتيجة لمناقشات المؤتمر انتهى عبد الناصر إلى ضرورة الضغط على الاتحاد السوفيتى لاستكمال النقص المزمن فى الدفاع الجوى ووسائله ومعداته وبخاصة الصواريخ ، وكذا لاستكمال عدد الطيارين والطائرات المتطورة وطائرات الردع .

وبعد الانتهاء من هذه الاجتماعات قرر عبد الناصر القيام برحلته التاريخية السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ التى أدخلت الصراع بين مصر وإسرائيل فى أخطر مراحله منذ قيام حرب الاستنزاف .

وعلى الرغم مما حصلنا عليه من فائدة جليلة نتيجة لما سجله الفريق أول محمد فوزى فى مذكراته عن هذه الاجتماعات الثلاثة التى تحدث عنها فى إسهاب وتفصيل – فإن حقوق الزمالة والحرص على المصلحة العامة تقتضينا أن نناشد الفريق أول محمد فوزى أن يراجع كل ماورد فى مذكراته بدقة ، إذ يبدو أنه اعتمد على أحد معاونيه لتدوين الجزء الخاص بعمليات ومعارك الدفاع الجوى فوقعت منه بعض الأخطاء التى لم يكن يجوز له الوقوع فيها ، ويبدو هذا واضحا من خلال تسجيل المعلومات المتعلقة باجتماعات عبدالناصر الثلاثة بالقادة العسكريين – التى أوضحناها فيما سبق – فبينا دونت فى الصفحتين ٢٨٨ / ٢٨٩ تدوينا صحيحا يتمشى مع السياق الذى ذكرناه ، نجد

أنها دونت فى الصفحة ٣١٥ التى تقع فى الجزء الخاص بعمليات ومعارك الدفاع الجوى بطريقة مغايرة ، ويكفى أن مواعيد الاجتماعات الثلاثة التى تمت فى أيام ٦ و ٧ و ١٠ يناير ٧٠ التى سبق أن سجلها الفريق أول محمد فوزى تسجيلا صحيحا دونت بعد ذلك فى الصفحة المذكورة (٣١٥) على أنها قد استغرقت ثلاثة أيام فى ديسمبر ٦٩ ، هذا بخلاف التغييرات الأخرى التى وقعت ، والتى تتعلق بالأشخاص الذين حضروا المؤتمر ، وبالغرض الذى عقدت هذه الاجتماعات من أجله .

ونظرا لأن الفارق بين الصفحات فى الحالتين لايتجاوز ٢٧ صفحة فقط فإن هذا يثبت استحالة وقوع الفريق أول محمد فوزى فى هذا الخطأ لو كان هو الذى قام شخصيا بتدوين أو مراجعة هذا الجزء من المذكرات .

وبعد أن أوضحنا المعالم الرئيسية للمرحلة الأولى من الاستنزاف الإسرائيلى المضاد يمكن لنا بعد ذلك أن نستخلص النتائج التى تمخضت عنها هذه المرحلة من تسجيلنا للحقائق التالية :

١ – ثبت أن القيادة العسكرية المصرية لم تضع فى حساباتها احتمال قيام العدو بحرب استنزاف مضادة، وكانت كل تقديراتها مبنية على أن تصرفات إسرائيل سوف تكون فقط مجرد ردود أفعال ، ولذلك كان دخول الطيران الإسرائيلى المعركة مفاجأة كبرى قلبت موازين القيادة المصرية وحساباتها رأسا على عقب .

٢ – ثبت أن القوات المسلحة المصرية لم تكن تملك القدرة خلال هذه المرحلة على مواجهة الغارات الجوية الإسرائيلية ، فلقد كان السلاح الجوى المصرى مايزال فى مرحلة إعادة بنائه، ولم يشترك فى عمليات التصدى للطائرات الإسرائيلية ، كما كانت شبكة الدفاع الجوى المصرى عاجزة عن مواجهة الطائرات الإسرائيلية الحديثة المزودة بالأجهزة المتطورة . فقد كانت أجهزتها الرادارية ضعيفة الكفاءة وصواريخها قليلة وغير مؤثرة .

٣ – لم تكن لدى القوات الجوية المصرية أية طائرة قاذفة ثقيلة بعيدة المدى ، قادرة على تهديد إسرائيل بالقيام بغارات جوية فوق أراضيها ، مما يمكن معه ردعها وإرغامها على إيقاف غاراتها الجوية فوق الأراضى المصرية .

٤ – رغم الخسائر الجسيمة التى أوقعها الطيران الإسرائيلى بالقوات المصرية فى الأفراد والأسلحة والمعدات نتيجة لغاراته الجوية فوق منطقة التجمع الرئيسى لتشكيلات الجبهة ، فإن إسرائيل لم تنجح فى إرغام مصر على إيقاف حرب الاستنزاف ، مما حدا بالقادة الإسرائيليين إلى اتخاذ قرارهم الخطير وهو شن الغارات الجوية على عمق مصر اعتبارا من أوائل يناير ٧٠ ، كى يذيقوا المدنيين المصريين ويلات الحرب وأهوالها وبذلك يجد عبد الناصر نفسه أمام خيارين إما إيقاف حرب الاستنزاف وإما تعريض حكمه للسقوط .

٥ – خلال الاجتماعات الثلاثة التى عقدها عبد الناصر مع القادة العسكريين فى أوائل يناير ٧٠ اتضح له مدى عجز الطيران والدفاع الجوى المصرى عن التصدى للطائرات الإسرائيلية التى بدأت تركز غاراتها على عمق مصر ، اعتبارا من المرحلة الثانية من الاستنزاف المضاد ، ولذا قرر القيام برحلته السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ليضع قادة الاتحاد السوفيتى أمام خيارين : إما إمداد مصر بما تستطيع التصدى به لغارات العمق الإسرائيلية وإما أن يتخلى عن الحكم لأحد زملائه ممن يستطيعون التفاهم مع الولايات المتحدة ، أى تهديد السوفيت بأن تتخلى مصر عن علاقاتها الخاصة بالاتحاد السوفيتى لتنتهج سياسة جديدة تدور بمقتضاها فى الفلك الأمريكى .

ومنذ اليوم السابع من يناير عام ٧٠ بدأت طائرات السكاى هوك والفانتوم الإسرائيلية فى شن غاراتها الجوية على عمق مصر إيذانا ببدء المرحلة الثانية من الاستنزاف المضاد ، وتركزت هجماتها فى بادىء الأمر على الأهداف العسكرية القريبة من القاهرة وبعض مدن الدلتا والصعيد ، مستهدفة المعسكرات ومراكز الرئاسات ومخازن الأسلحة والذخائر والمهمات والمستودعات الرئيسية ، لإيقاع أكبر قدر من الخسائر بآلة الحرب المصرية !

ونظرا لعجز شبكة الدفاع الجوى فى مصر عن التصدى لهذه الغارات لما كانت تعانيه وقتئذ من قصور وضعف فى أجهزتها ووسائلها ، فقد لجأت القيادة العامة للقوات المسلحة إلى اتباع خطة حكيمة للحد من تاثير الهجمات الجوية الإسرائيلية ولتقليل الخسائر التى تلحقها بالقوات المسلحة ومنشآتها إلى أدنى حد ممكن .

وكانت الخطة تقضى بانتشار الوحدات المصرية وتوزيعها على مناطق شاسعة ، وقد وجدت فى محافظات الصعيد مجالا واسعا لاستيعاب مراكز التدريب والأساسات والمدارس التعليمية والمهنية ومراكز تدريب السائقين وبعض ورش القاعدة والمستشفيات ومراكز الإخلاء ، كما وجدت القيادة العامة فى السودان بعد ثورة النميرى فى ٢٥ مايو ٦٩ ، وفى ليبيا بعد ثورة القذافى فى أول سبتمبر ٦٩ امتدادا استراتيجيا لمصر يمكنها عن طريقه استكمال عملية توزيع وانتشار الوحدات المصرية على الوجه الأكمل ، وعلى ذلك تم نقل الكلية الحربية من القاهرة إلى منطقة خزان جبل الأولياء قرب الخرطوم ، ونقلت كلية الضباط الاحتياط إلى إسنا بمحافظة قنا ، والكلية البحرية إلى طبرق فى ليبيا ، ومدرسة الطيران التخصصى إلى مطار جمال عبد الناصر بليبيا (مطار العظم سابقا) ، وفضلا عن ذلك تم انتشار وتوزيع القطع البحرية غير المطلوبة على الموانىء الليبية فى بنغازى وسرت ، وعلى مراسى البحر الأحمر فى سفاجا والقصير ورأس بناس ، وعلى ميناء السودان الرئيسى على البحر الأحمر بور سودان ، أما مناطق الشئون الإدارية والمخازن والذخيرة والوقود فقد تم توزيعها على محافظات الوجه البحرى والصعيد .

وكان جمال عبد الناصر إثر اجتماعاته الثلاثة بقادة القوات المسلحة فى أوائل يناير ٧٠ ، والتى اقتنع بعدها بعجز شبكة الدفاع الجوى المصرى بإمكاناتها المحدودة عن التصدى للطائرات الإسرائيلية الحديثة بأجهزتها المتطورة — قد قرر القيام برحلته السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ ليشرح لقادة الكرملين الوضع الخطير الذى باتت تواجهه مصر بعد أن امتدت الغارات الإسرائيلية إلى عمق أراضيها .

ورافق الرئيس المصرى فى رحلته السفير السوفيتى بالقاهرة سيرجى فينوجرادوف وكبير المستشارين العسكريين الجنرال كاتيشكين ، ومن الجانب المصرى الفريق أول محمد فوزى ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام وقتئذ ، وانضم إلى الوفد فى موسكو محمود رياض وزير الخارجية والدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو ، ويعد هذا اللقاء الذى تم بين عبد الناصر والقادة السوفييت أهم لقاءات القمة المصرية السوفيتية بلا جدال وأشدها إثارة وخطورة من حيث النتائج والآثاز التى ترتبت من بعده .

وكان عبد الناصر يهدف من زيارته إلى إقناع القادة السوفييت بإقامة نظام دفاع جوى متكامل فى مصر يمكنه أن يواجه بمقدرة وفعالية السلاح الجوى الإسرائيلى الذى كانت لديه السيطرة الجوية وأن يلحق به من الخسائر مايرغمه على الكف عن غارات العمق ، وكانت شبكة الدفاع الجوى المتكاملة تستلزم وجود عدة عناصر رئيسية لاغنى عنها لتحقيق فعاليتها ، أولها وجود أجهزة رادارية متطورة للإنذار المبكر ، وتتبع الطائرات المعادية ، وثانيها توافر طائرات مقاتلة اعتراضية فى مقدرتها اعتراض الطائرات الإسرائيلية المغيرة والاشتباك معها ومطاردتها إلى خارج الحدود ، وثالثها إيجاد شبكة متطورة من الصواريخ أرض جو للقيام بمهمة الدفاع الثابت عن الأهداف العسكرية والحيوية فى مصر ، أما العنصر الرابع فهو توافر الأجهزة الإلكترونية التى يمكن بفضلها اكتشاف الطائرات المعادية على مسافات بعيدة ، والتى عن طريقها تستطيع طائراتنا إطلاق صواريخها جو – جو على الطائرات الإسرائيلية أو جو – أرض على الأهداف الأرضية ، كما تعتمد عليها بطاريات الصواريخ أرض جو S . A . M لإطلاق صواريخها على الطائرات الإسرائيلية المغيرة في دقة وإحكام .

ولهذا الغرض طلب عبد الناصر فى الجلسة الأولى من محادثاته مع القادة السوفييت وحدات كاملة من الصواريخ أرض جو سام ٣ بأطقمها السوفييت وأسراب كاملة من المقاتلات الاعتراضية ميج ٢١ المعدلة بطياريها وأجهزة رادار متطورة للإنذار والتتبع بأطقمها ، وبرر عبد الناصر طلبه هذا بأن الزمن ليس فى صالح مصر لأن تدريب الأطقم المصرية والطيارين المصريين على الأسلحة والمعدات الجديدة سوف يستغرق وقتا طويلا.

وفضلا عن ذلك كرر عبد الناصر طلبه الملح فى ضرورة تزويد مصر بطائرة قاذفة ثقيلة لردع إسرائيل ، حيث لاتوجد لدى مصر أية قاذفة مقاتلة يسمح لها مداها بالوصول إلى عمق اسرائيل .

وعقب أن حدد عبد الناصر مطالبه أبدى الرئيس السوفيتى بريجنيف تخوفه من أن تؤدى هذه الخطوة إلى نتائج دولية خطيرة ، وإلى احتمال وقوع مواجهة حادة من جرائها بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وما كاد بريجنيف ينتهى من حديثه حتى ساد القاعة جو من التوتر والوجوم ، وتلاحقت الأحداث

بشكل مثير ، فلقد وقف عبد الناصر فى انفعال يهدد بأنه مضطر فى حالة عدم استجابة الاتحاد السوفيتى لمطالبه أن يعود إلى مصر ليبلغ الشعب المصرى بحقيقة الموقف ويعلن تخليه عن الحكم لأحد زملائه ممن يستطيعون التفاهم مع الولايات المتحدة مادامت هى وحدها التى فى يدها مفتاح الحل،وحذر القادة السوفييت بأن سقوط مصر وهى أكبر موقع عربى معاد للاستعمار فى يد الولايات المتحدة معناه أن العالم العربى سوف يسقط تباعا بين أيديها ، وحاول بريجنيف تلطيف حدة الأزمة بأن طالب عبد الناصر بإمهال الوفد السوفيتى فترة من الوقت للتشاور مع باقى القادة السوفييت نظرا لخطورة القرار المطلوب منهم إصداره . وفى صباح ٢٥ يناير ٧٠ دعى الوفد المصرى إلى الجلسة الأخيرة من المحادثات حيث أعلن بريجنيف فى مستهل الجلسة أنه بناء على قرار اللجنة المركزية ومجلس السوفييت الأعلى تمت الموافقة على أن يتولى الاتحاد السوفيتى إمداد مصر بفرقة دفاع جوى متكاملة من الفرق السوفيتية (تتكون الفرقة من ٣٢ كتيبة صواريخ سام ٣ بأجهزتها ومعداتها وأطقمها السوفيتية) وكذا إمدادها بثلاثة ألوية جوية كاملة . (تتكون الألوية الثلاثة من ٨٤ طائرة ميج ٢١ معدلة بالمحرك الجديد « ى » ٥١١ بالقادة الطيارين والموجهين والفنيين وبكل مايلزمها من أجهزة رادراية ومعدات فنية) .

على أن توضع فرقة الدفاع الجوى والألوية الجوية الثلاثة تحت القيادة المصرية للمساهمة فى الدفاع الجوى عن العمق المصرى وعلى أن يتم وصولها إلى مصر فى خلال شهر واحد .

وبالإضافة إلى هذه الوحدات العسكرية الكاملة وافقت القيادة السوفيتية على تزويد مصر بعدد ٥٠ طائرة قاذفة خفيفة من طراز سوخوى ٩ وعدد ١٠ طائرات ميج ٢١ للتدريب وعدد ٤ أجهزة رادار ب ١٥ لرفع كفاءة الإنذار الجوى ضد الطيران المنخفض ، كما تم التعهد بإرسال عدد ٥٠ موتور طائرة من نوع ى ٥١١ لتركيبها فى طائرات الميج ٢١ الموجودة فى مصر لتصبح من الطراز المعدل . وأعلن الفريق أول محمد فوزى خلال هذه الجلسة تعهده بتجهيز عدد ٣٢ موقع صواريخ سام ٣ لفرقة الدفاع الجوى السوفيتية القادمة بكل ماتضمه

من أماكن للإيواء وللأجهزة الرادارية والفنية فى خلال فترة زمنية أقصاها ٤٠ يوما .

وتم الاتفاق بين الفريق أول محمد فوزى والمارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتى على تدريب أطقم ٣ ألوية صواريخ سام ٣ مصرية بضباطها وجنودها فى مراكز تدريب بالاتحاد السوفيتى لمدة ثلاثة أشهر على التوالى (قوة لواء الصواريخ ١٨١٠ فرد) كذلك تم الاتفاق على استكمال التدريب القتالى والتخصصى لأطقم ٣ أسراب ميج ٢١ من الطيارين والفنيين المصريين على ثلاث فترات على التوالى فى مراكز تدريب جوية سوفيتية .

وعلى الرغم من موافقة القيادة السوفيتية على إرسال وحدات عسكرية كاملة إلى مصر للدفاع عن العمق المصرى ـ وهى أول مرة توافق فيها هذه القيادة على خروج أى جندى سوفيتى إلى دولة صديقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية – فإنه يلاحظ أن القادة السوفييت كانوا حريصين على أن يأخذ تورطهم فى حرب الاستنزاف طابعا دفاعيا ، وعلى عدم صبغته بطابع هجومى منعا لإثارة ثائرة إسرائيل أو استفزاز الولايات المتحدة مما قد يؤدى إلى حدوث مواجهة حادة بين القوتين العظميين ، وتبدو هذه السياسة بوضوح من أمرين :

الأول اتفاقهم مع عبد الناصر على أن يكون إسهام الوحدات السوفيتية فى نظام الدفاع الجوى مقتصرا على العمق المصرى ، أى ألا يكون لهم دخل بالدفاع الجوى عن منطقة قناة السويس التى يعلمون مدى حرص إسرائيل على احتفاظها بتفوقها الجوى الاستراتيجى هناك . والأمر الثانى هو عدم استجابتهم للمطلب المصرى الملح فى تزويد السلاح الجوى بالطائرة القاذفة الثقيلة تى يو ١٦ ذات القدرات الهائلة حتى لايشجع وصولها القيادة المصرية على شن غارات جوية على عمق إسرائيل مما قد يؤدى إلى إثارة أزمة حادة فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

الصراع بين الطائرات الإسرائيلية والعزيمة المصرية

فى إثر عودة عبد الناصر والوفد المصرى بعد ظهر يوم ٢٥ يناير ٧٠ دعى مجلس الوزراء للانعقاد فى اليوم التالى مباشرة حيث عرض عبد الناصر نتائج رحلته ، واعتمد المجلس فى نفس الجلسة مبلغ ١١٠ ملايين جنيه من بند الطوارىء للبدء فورا فى إعداد وتجهيز الإنشاءات الهندسية الخاصة بمواقع الصواريخ .

وقد بدأ العمل فى الحال تحت إشراف الفريق أول محمد فوزى تنفيذا للوعد الذى قطعه على نفسه فى جلسة المحادثات بموسكو ، وتم حشد جميع الجهود المتيسرة والإمكانات المتاحة من مواد بناء وخامات هندسية وشركات مقاولات من القطاعين العام والخاص ومهندسين وعمال بالإضافة إلى إسهام سلاح المهندسين بوحداته .

ورغم ضخامة حجم العمل ومحاولات السلاح الجوى الإسرائيلى لعرقلة تنفيذه بما كان يشنه من هجمات عنيفة فإن الإرادة المصرية انتصرت فى النهاية ، وتم إنشاء جميع المواقع المطلوبة فى اليوم التاسع والثلاثين كما ذكر الفريق أول محمد فوزى .

وكان لشهرى فبراير ومارس عام ٧٠ أهمية خاصة فى حرب الاستنزاف المضاد إذ كانا هما الشهرين اللذين يفصلان بين عودة عبد الناصر من رحلته السرية إلى موسكو وبين وصول الوحدات السوفيتية إلى مصر ، وإتمام تأهبها ، واستكمال استعداداتها للقيام بواجباتها القتالية من أجل حماية العمق المصرى من الغارات الجوية الإسرائيلية .

وقد ظلت سماء مصر خلال هذين الشهرين مكشوفة تمرح فيها الطائرات الإسرائيلية وتعربد كيفما تشاء وكانت هذه الفترة القصيرة فى الواقع صراعا مريرا بين القيادة الإسرائيلية التى أنذرتها كل من المخابرات الإسرائيلية والأمريكية بقرب وصول الوحدات السوفيتية إلى مصر ، وبين العزيمة المصرية وقوة تحملها

ذ إن القيادة الإسرائيلية فى سباق محموم مع الزمن،حاولت إرغام مصر على الخضوع لضغطها والإذعان لإرادتها ، وإيقاف حرب الاستنزاف قبل أن يتم وصول الوحدات السوفيتية فأطلقت طائرات السكاى هوك والفانتوم لتصب حممها القاتلة وتطلق صواريخها المدمرة بلا رحمة على الأهداف العسكرية والمدنية دون تفرقة أو تمييز من أقصى شمال الدلتا إلى جنوب الصعيد .

وخلال هذا التصعيد الجوى الإسرائيلى الخطير الذى بلغ فيه الاستنزاف المضاد أقصاه ارتكبت الطائرات الإسرائيلية خلال غاراتها على العمق المصرى جريمتين بشعتين كان لهما دوى هائل فى كل أرجاء العالم وهما الغارة الجوية على مصنع (أبو زعبل) والغارة الجوية على مدرسة بحر البقر ، ففى الساعة الثامنة والربع صباح يوم ١٢ فبراير ٧٠ هاجمت طائرتان من طراز فانتوم مصنع (أبو زعبل) التابع للشركة الأهلية للمنتجات المعدنية وقصفته بالصواريخ ، وأسفرت الغارة عن مصرع ٧٠ عاملا وإصابة ٦٩ بجراح ، واضطرت إسرائيل إزاء ماقوبلت به الغارة الجوية من استنكار عالمى إلى أن تعلن أنها وقعت بطريق الخطأ ، وفى ٨ أبريل ٧٠ أغارت طائرات الفانتوم على مدرسة بحر البقر الابتدائية القريبة من مناطق الإصلاح الزراعى بالصالحية ، وراح ضحية الغارة من أطفال المدرسة ٣١ قتيلا و ٢٦ جريحا واضطرت إسرائيل إزاء بشاعة الحادث ووقعه السيىء على الرأى العالمى إلى إنكار وقوع الغارة كلية ، ولكن المراسلين الأجانب بعد أن دبرت السلطات المصرية وسيلة نقلهم إلى مكان الغارة وشاهدوا بأنفسهم الآثارة المدمرة،أكدوا وقوعها .

وفى الفترة مابين أواخر فبراير وأوائل مارس ٧٠ توالى وصول الوحدات السوفيتية إلى ميناء الإسكندرية برفقة أسلحتها وأجهزتها ومعداتها على ظهر سفن نقل سوفيتية ، وفى حماية أسطول البحر المتوسط السوفيتى ، وكانت الإجراءات لتوفير السرية والأمن قد تم اتخاذها بمزيد من العناية ، بواسطة السلطات المصرية ، فكانت سفن النقل تصل إلى الميناء بعد حلول الظلام ويتم رسوها فى أماكن قصية فيه مع مراعاة أقصى احتياطات الأمن أثناء عملية نزول الوحدات من السفن وتفريغ المعدات والأسلحة منها . وكانت الوحدات السوفيتية قبل توزيعها تبيت ليلة وصولها فى معسكرات نائية شرق الإسكندرية وغربها . وبعد

إتمام الوصول اتخذت بعض كتائب صواريخ سام ٣ مواقعها فى مناطق الإسكندرية وجناكليس والمحلة الكبرى ، بينما تمركزت معظم الكتائب الباقية فى مناطق حول القاهرة وكوم أوشيم وبنى سويف ، فى نفس المواقع التى كانت تشغلها كتائب الدفاع الجوى المصرية من قبل ، والتى بادرت قيادة الدفاع الجوى بإرسالها إلى جبهة القناة لتحتل المواقع الجديدة التى تم إنشاؤها وإعدادها هناك .

أما أسراب طائرات الميج ٢١ فقد تم تمركزها فى القواعد الجوية المصرية فى جناكليس (جنوب شرق الإسكندرية) وكوم أوشيم وبنى سويف فى حماية كتائب الصواريخ السوفيتية . وبحلول شهر ابريل ٧٠ كانت الوحدات السوفيتية قد أصبحت جاهزة لتنفيذ مهامها ضمن شبكة الدفاع الجوى المصرى .

توقف غارات العمق الإسرائيلية .

فى أعقاب زيارة عبد الناصر السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ أرسل أليكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى فى نهاية يناير عام ٧٠ رسالة شخصية إلى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون يحمل فيها إسرائيل مسئولية زيادة التوتر فى الشرق الاوسط ويهدد فيها بأنه فى حالة استمرار إسرائيل فى قصف مصر بطائراتها . فإن الاتحاد السوفيتى سيكون مضطرا الى تزويدها بما تحتاج اليه من أسلحة متطورة للدفاع عن نفسها ضد المعتدى الاثيم .

وفى ١٨ إبريل ٧٠ حدث تحول خطير فى مجرى الغارات الإسرائيلية على عمق مصر . بل فى مجرى حرب الاستنزاف بأكملها . فقد حدث فى ذلك اليوم أن اخترق تشكيل جوى إسرائيلى المجال الجوى المصرى فى الجزء الشمالى من خليج السويس (فى المنطقة ما بين جبل عتاقة وعين السخنة) فاندفع لاعتراضه تشكيل جوى سوفيتى من طائرات الميج ٢١ وخلال اقترابه من الطائرات الإسرائيلية التقطت أجهزة الاستماع الإسرائيلية المحادثات اللاسلكية التى كانت تدور بين أفراد التشكيل باللغة الروسية . وكان هذا سببا فى إحجام الطيارين الإسرائيليين عن الاشتباك مع التشكيل الجوى السوفيتى

وعودتهم بطائراتهم من حيث أتوا ، ونتيجة لهذا الحادث أوقفت إسرائيل غاراتها الجوية على عمق مصر اعتبارا من ذلك التاريخ وبدأت فى إسرائيل حملة دعائية واسعة النطاق ضد التواجد السوفيتى فى مصر بإعتبار أن ذلك سوف يؤدى إلى اختلال موازين القوى بينها وبين مصر .

هذا وقد كانت نتائج غارات العمق مخيبة لآمال القيادة الإسرائيلية ، إذ لم تدفع هذه الغارات الشعب المصرى إلى الثورة على عبد الناصر ، بل حدث العكس تماما ، إذ استطاع عبد الناصر استغلال الغارات الإسرائيلية فى تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية الأواصر بين الشعب وحكامه .

وعندما اضطرت إسرائيل بعد المواجهة الجوية التى حدثت يوم ١٨ ابريل إلى إيقاف غارات العمق انتقلت حرب الاستنزاف إلى نقطة تحول خطيرة للمرة الثانية فى تاريخها . إذ استعادت مصر منذ ذلك اليوم ميزة المبادأة التى سبق أن فقدتها منذ تسعة أشهر حينما أدخلت إسرائيل سلاحها الجوى المعركة فى ٢٠ يوليو ٦٩ . فلقد أصبحت سماء مصر عزيزة محمية ، بعد أن توافرت لدفاعها الجوى شبكة تعد من أكثر شبكات الدفاع الجوى تقدما فى العالم ، وعادت حرب الاستنزاف لتنحصر فى مكانها الطبيعى الذى بدأت فيه وهو جبهة قناة السويس .

وقد عبر موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى عن الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة التى نجمت عن المواجهة الجوية بين الطائرات السوفيتية والإسرائيلية يوم ١٨ ابريل فقال « إن إسرائيل لن تسمح بنشاط جوى معاد فوق جبهة القناة بعمق يمتد نحو ٣٠ — ٤٠ كم من خط القناة . كما أنها لن تسمح بإقامة نظام دفاعى جوى مصرى يشتمل على صواريخ سام ٣ على الضفة الغربية للقناة ، لأن هذا يخل بالتفوق الجوى الاستراتيجى لإسرائيل على القناة ، وبالتالى فإذا انتهك السوفيت هذه الحدود فلن نتردد فى الاشتباك معهم ومواجهتهم »

ولم تلبث إسرائيل أن طلبت من الولايات المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاتحاد السوفيتى من توسيع نطاق تدخله فى حرب الاستنزاف إلى منطقة القناة كما طلبت تزويدها بمزيد من السلاح .

وكان هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون لشئون الأمن القومى وقتئذ قد تبنى سياسة التشدد إزاء الاتحاد السوفيتى ، ومواجهة التصاعد السوفيتى بتصاعد أمريكى مماثل ، على عكس سياسة وزارة الخارجية الأمريكية التى كان يتبناها وزيرها وقتئذ وليم روجرز ، والذى كان يلقى اللوم على إسرائيل بسبب موقفها المتشدد ، ويخشى أن يؤدى إرسال مزيد من الأسلحة إليها إلى تدمير المنطقة بأكملها .

وسارع كسينجر إلى انتهاز فرصة المواجهة التى حدثت يوم ١٨ ابريل بين الطيارين السوفيت والإسرائيليين كى يحصل على تفويض من الرئيس الأمريكى نيكسون فى ٣٠ ابريل ٧٠ بإبلاغ إسحق رابين السفير الإسرائيلى فى واشنطن بأن الولايات المتحدة سوف تزود إسرائيل بمزيد من الطائرات على أنه طلب منه الاحتفاظ بهذا القرار الجديد فى طى الكتمان خوفا من ردود الفعل العربية .

كيف أقام الدفاع الجوى حائط الصواريخ الذائع الصيت

تنفيذا لقرارات مؤتمر موسكو الذى عقد فى ٢٢ يناير ٧٠ بين عبد الناصر وبريجنيف أخذت كتائب الصواريخ سام ٣ بأطقمها وأجهزتها الرادارية والفنية فى الوصول من الاتحاد السوفيتى إلى مصر فى الفترة مابين أواخر فبراير وأوائل مارس ٧٠ وتم احتلالها للمواقع التى سبق إعدادها وتجهيزها لها لحماية الأهداف الحيوية فى العمق المصرى من الغارات الجوية الإسرائيلية فى مناطق حول الإسكندرية وجناكليس والمحلة الكبرى والقاهرة وكوم أوشيم وبنى سويف ، وأصبحت هذه الكتائب منذ أول أبريل ٧٠ على أهبة الاستعداد لأداء مهامها القتالية ضمن شبكة الدفاع الجوى المصرى . ونظراً لأن كتائب عديدة من صواريخ أرض جو سام ٢ المصرية قامت بإخلاء مواقعها على أثر تولى الكتائب السوفيتية مسئولية الدفاع الجوى عن مناطق متعددة فى العمق المصرى ، فقد أمكن لقيادة الدفاع الجوى إرسال بعض كتائب الصواريخ المصرية سام ٢ لتعزيز الدفاع الجوى فى الجبهة ، كما أمكنها إرسال ٣ ألوية

دفاع جوى مصرية بضباطها وجنودها على دفعات إلى مراكز التدريب بالاتحاد السوفيتى للتدريب على استخدام الصواريخ سام ٣ فى الوقت الذى كان يتم فيه تدريب مماثل فى مصر لعدد من كتائب الدفاع الجوى تحت إشراف المستشارين السوفيت ، وذلك تنفيذا للاتفاق الذين تم بين الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية وقتئذ وبين المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتى خلال انعقاد مؤتمر القمة فى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ .

وعقب إتمام تدريب بعض ألوية الدفاع الجوى فى الاتحاد السوفيتى وفى مصر ، وفى إثر وصول معظم الامدادات السوفيتية من الأسلحة والمعدات الحديثة المتفق عليها ، والتى كانت تشمل الصواريخ سام ٣ بأجهزتها الرادارية والفنية والمدافع ٢٣ مم الرباعية الموجهة بالرادار والصواريخ سام ٧ (ستريلا) المخصصة لحمايتها من الطيران المنخفض) بدأت قيادة الدفاع الجوى فى اتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ مخططها الكبير ، وهو إقامة حائط الصواريخ (الذى ذاعت شهرته خلال حرب أكتوبر ٧٣) والتحرك به إلى أقرب مسافة ممكنة من قناة السويس دون أن يقع فى مرمى المدفعية الإسرائيلية ، وذلك لحماية تشكيلات ووحدات الجيشين الثانى والثالث عندما تحل الساعة المنتظرة وتبدأ عملية عبورها لقناة السويس .

وكانت الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة التى نجمت عن المواجهة الجوية بين الطائرات السوفيتية والإسرائيلية يوم ١٨ أبريل ٧٠ قد عبر عنها وزير الدفاع وقتئذ موشى ديان بقوله إن إسرائيل لن تسمح بنشاط جوى معاد فوق جبهة القناة ، كما أنها لن تسمح بإقامة نظام دفاعى جوى مصرى يشتمل على صواريخ سام ٣ على الضفة الغربية للقناة ، لأن هذا يخل بالتفوق الجوى الاستراتيجى لإسرائيل على القناة .

وعلى الرغم من تصريح موشى ديان الذى لم يلبث أن أكده إيجال آلون نائب رئيس وزراء إسرائيل ، فإن قيادة الدفاع الجوى المصرى مضت فى عزم وإصرار فى تنفيذ مخططها الهام وبدأ حائط الصواريخ الذى أخذ شكل مستطيل مغلق يتزحزح إلى الأمام طوال شهرى يونيو ويوليو عام ٧٠ بأسلوب الوثبات

من منطقة شرق القاهرة إلى منطقة غرب القناة ، وكانت الوسيلة التى اتبعت هى أن يتولى نطاق محصن حماية النطاق الذى يليه تحت الإنشاء ، وهكذا أمكن وصول حائط الصواريخ إلى مسافة حوالى ٣٠ - ٤٠ كيلو مترا غرب قناة السويس ، وكان يضم نحو ٣٠ كتيبة صواريخ مختلطة (سام ٢ وسام ٢ المعدل وسام ٣) كما كان يضم المدافع التى تتولى حمايتها من الطيران المنخفض وهى ٢٣ مم الرباعى المواسير الموجه بالرادار وصواريخ سام ٧ (ستريلا) ، هذا فضلا عن المدافع المضادة للطائرات التى كانت موجودة أصلا فى منطقة القناة من أعيرة ٣٧ مم و ٥٧ مم و ١٠٠ مم .

ومن هذا التجمع الضخم لكتائب صواريخ سام ٢ وسام ٢ المعدل وسام ٣ والمدافع المضادة للطائرات تشكلت الفرقة ٨ دفاع جوى التى كانت تكون العناصر الرئيسية لحائط الصواريخ - وكان هذا الحائط يمتد من غرب القنطرة شمالا إلى غرب جبل عتاقة جنوبا على مواجهة حوالى ١٠٠ كم وبعمق حوالى ٣٠ كم - ونظرا لعدم إمكان امتداد الحائط شمالا إلى أبعد من ذلك بسبب وجود بحيرة المنزلة فقد اعتبرت منطقة الدفاع الجوى فى بورسعيد منطقة منفصلة تتولى مسئولية حماية الميناء والوحدات العسكرية فى منطقة بور سعيد .

وخلال اقتراب حائط الصواريخ من منطقة القناة شنت الطائرات الإسرائيلية غارات عنيفة على مواقع الصواريخ تحت الإنشاء اعتبارا من منتصف عام ٧٠ حتى وصل معدل القصف فى بعض الأيام إلى ١٠٠٠ طن من القذائف الشديدة الانفجار ، وكانت إصابة أى موقع للصواريخ فى النطاقات تحت الإنشاء بإحدى قنابل الطائرات زنة ١٠٠٠ رطل قبل أن يجف كفيلا بإتلاف الموقع وعدم إمكان استخدامه بعد ذلك مما كان يدعو إلى ضرورة اختيار موقع آخر جديد بالقرب منه ، وتسببت هذه المعارك الطاحنة بين طائرات الفانتوم الإسرائيلية وبين كتائب الصواريخ سام المصرية من أجل استكمال زحف حائط الصواريخ إلى اتجاه القناة فى سقوط آلاف من العمال المدنيين والجنود ما بين قتلى وجرحى ، وفى إنفاق عشرات الملايين من الجنيهات من أجل الأجور وخامات ومواد البناء والتجهيزات الهندسية ، بالإضافة إلى الوقت الثمين الذى ضاع فى إعادة بناء المواقع التى كانت تدمرها الطائرات الإسرائيلية قبل أن يتم جفافها ، ولكن

الإرادة المصرية تغلبت فى النهاية على كل الصعاب والأخطار وأمكن وصول واستقرار حائط الصواريخ غرب القناة قبيل نهاية يوليو ٧٠ .

وكان الأسبوع الأول من شهر يوليو ٧٠ أسبوعا مشهودا بالنسبة للدفاع الجوى المصرى ، وهو الذى أطلق عليه أسبوع تساقط الطائرات ، إذ تمكنت الصواريخ سام المصرية غرب القناة من تدمير ١٥ طائرة فانتوم وسكاى هوك إسرائيلية ، وتمكنت القوات المصرية من أسر ٥ طيارين إسرائيليين أحياء .

وكان المخطط النهائى الذى كانت تستهدف قيادة الدفاع الجوى تحقيقه يقضى بتحرك كتائب النسق الأول لحائط الصواريخ إلى مسافة تقرب من ١٥ كيلومترا غرب القناة ، وهى أقرب مسافة من شاطىء القناة يمكن للصواريخ سام المصرية التقدم إليها ، دون أن تقع فى مرمى مدفعية الميدان الإسرائيلية وكان وجود كتائب الصواريخ على هذه المسافة من القناة يهيىء لها الفرصة لتغطية حوالى خمسة عشر كيلو مترا شرق القناة ، وبذا يمكن لحرب الاستنزاف أن تحقق أهم أهدافها وهو أن تتمكن شبكة الصواريخ المصرية من حماية عملية عبور تشكيلات ووحدات الجيشين الثانى والثالث لقناة السويس عندما يحين الوقت المحدد لذلك .

وقد استغلت القيادة العامة المصرية فرصة وقف إطلاق النار فى إثر قبول مصر وإسرائيل مبادرة روجرز للوصول بحائط الصواريخ إلى صورته النهائية فى ليلة واحدة واختصار عدة أشهر ثمينة فى عمر الزمن ، ولذلك أصدر الفريق أول محمد فوزى تعليماته إلى اللواء محمد على فهمى قائد الدفاع الجوى بعد ظهر ٧ أغسطس بأن يعمل على نقل النسق الأول للصواريخ (حوالى ١٤ كتيبة) إلى المكان المحدد له غرب القناة قبل الساعة الواحدة صباح يوم ٨ أغسطس ٧٠ وهو الموعد الذى كان محددا لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل .

وخلال الساعات القلائل الباقية على بدء سريان وقف إطلاق النار تحول صراع رجال الدفاع الجوى المصرى من صراع مع الطائرات الإسرائيلية إلى صراع محموم مع الزمن ، وتمكنوا من تحقيق مايشبه المعجزة إذ تم فى ليلة واحدة (٧ / ٨ أغسطس) استكمال حائط الصواريخ بالشكل النهائى الذى كان مقررا أن يصل إليه خلال بضعة أشهر .

عبـــد النـــاصر
بين الاستقطاب السوفيتي
والتحييـــد الأمريكـــي

على الرغم من الأسلحة والمعدات الوفيرة التى زود بها الاتحاد السوفيتى القوات المسلحة المصرية عقب حرب يونيو ٦٧، ورغم وصول كتائب الصواريخ سام ٣ وأسراب الميج ٢١ السوفيتية بأطقمها وأجهزتها ومعداتها فى أوائل مارس ٧٠ لحماية العمق المصرى . فإن عبد الناصر أدرك أن الاتحاد السوفيتى مع كل هذه المعونات العسكرية التى يقدمها لمصر ليس على استعداد ليتبنى حلا يفرض فيه على إسرائيل – تحت التهديد باستخدام القوة – الجلاء عن الأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونيو ٦٧ .

كما أنه فى نفس الوقت ينتهج سياسة عدم تزويد مصر بما يحقق تفوقها على إسرائيل من ناحية الأسلحة الهجومية خشية أن يشجع ذلك مصر على القيام بعمل عسكرى لاسترداد أرضها المحتلة بقوة السلاح ، وليس أدل على ذلك من رفض الاتحاد السوفيتى المستمر لتزويد مصر بطائرة قاذفة ثقيلة من طراز تى يو ١٦ س لردع إسرائيل وإرغامها على الكف عن غاراتها الجوية على العمق المصرى ، وكذا تباطؤه الواضح فى تزويد مصر بصواريخ سام ٣ وسام ٦ المتطورة ، وبطائرات الميج ٢١ المعدلة ، مما أتاح الفرصة للطائرات الإسرائيلية كى تمرح فى سماء مصر المكشوفة كما تشاء ، وأرغم عبد الناصر على القيام برحلته السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ ليطلب من القادة السوفيت إما إمداد مصر بكتائب صواريخ سام ٣ وأسراب ميج ٢١ كاملة بأطقمها السوفيت كى يتولوا مسئولية الدفاع عن العمق المصرى ، وإما أن يتنازل عن الحكم لأحد زملائه ممن يستطيعون التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أشرنا إلى ذلك من قبل . وكان الموقف الذى يتخذه الاتحاد السوفيتى إزاء مصر فى الوقت الذى تتدفق فيه الأسلحة والمعدات الأمريكية المتطورة على إسرائيل مما يتيح لها فرصة التفوق الساحق على الجيوش العربية ــ لا يعنى سوى تكريس الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة بعد حرب يونيو ٦٧ ، ولهذا السبب بدأ

عبد الناصر يفكر فى تغيير سياسته تدريجيا من الاعتماد التام على الاتحاد السوفيتى - وهو إحدى القوتين العظميين - إلى محاولة تحييد القوة العظمى الثانية وهى الولايات المتحدة ، على أمل أن يؤدى ذلك إلى تغيير سياستها من الانحياز الكامل لإسرائيل إلى انتهاج سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل ربما تؤدى إلى حل فى المستقبل للصراع المحتدم والموقف المتأزم فى الشرق الأوسط .

وكانت الولايات المتحدة من جانبها تفكر فى الخطوات التى ينبغى أن تتبعها لإيجاد تقارب وتفاهم مع العرب بعد هذه القطيعة المستحكمة معهم منذ حرب يونيو ٦٧ ، ولهذا السبب أعلن وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية فى ٩ ديسمبر ٦٩ مقترحاته التى أوضح فيها أن السياسة الأمريكية تهدف إلى تشجيع العرب على قبول سلام دائم بموجب اتفاقية تلتزم فيها إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، بعد ضمان حدودها بموجب ترتيبات أمنية خاصة ، مثل إنشاء مناطق منزوعة السلاح فى سيناء ، وغير ذلك من الترتيبات على أن يتولى الدكتور يارنج ممثل الأمم المتحدة إعداد هذه التفصيلات والإشراف على محادثات السلام بين العرب وإسرائيل لعمل اتفاقيات بينهم على غرار اتفاقية رودس عام ٤٩ .

ولم يقابل أحد من أطراف النزاع مقترحات روجرز بحماسة ، ولم تجب مصر عليها بالموافقة أو الرفض ، ولكن مجلس الوزراء الإسرائيلى أعلن رفضه لهذه المقترحات فى ٢٢ ديسمبر باعتبارها محاولات من الولايات المتحدة للوصول إلى التهدئة مع العرب .

وفى أوائل عام ٧٠ ، أعلنت الولايات المتحدة أنها على استعداد لإرسال جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكى إلى القاهرة إذا وافق عبد الناصر على لقائه ، ووافق عبد الناصر وتم لقاؤه بسيسكو فى ١٢ أبريل ٧٠ وقد حاول المبعوث الأمريكى إقناع الرئيس المصرى بأن الإدارة الأمريكية الجديدة فى عهد الرئيس نيكسون تحاول معالجة مشكلة الشرق الأوسط بمرونة أكثر من كل من سبقوها ، وأنها تهدف إلى انتهاج سياسة متوازنة بين العرب

وإسرائيل على الرغم من ارتباطاتها مع إسرائيل التى تفرض عليها تقديم المساعدات العسكرية إليها ، وأن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى فى إمكانها تحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، وأن مقترحات روجرز فى اعتقاده تمثل فى ٩٥ ٪ منها مصلحة للعرب،وأجابه عبد الناصر بأن الولايات المتحدة تعطى تأييداً مستمرا لإسرائيل فى مجلس الأمن مهما ارتكبت من مخالفات واعتداءات ، وأن الطائرات الأمريكية التى تزود بها الولايات المتحدة إسرائيل هى التى قتلت أطفال مدرسة بحر البقر الابتدائية ، ولم يكن قد مر على هذه الغارة الجوية الوحشية سوى أربعة أيام قبل هذا اللقاء .

وكانت الخطوات الأمريكية الجديدة من أجل إيجاد نوع من التفاهم بين الولايات المتحدة والعرب هى الدافع الذى دعا عبد الناصر إلى أن يوجه فى خطابه المشهور فى عيد العمال بشبرا الخيمة فى أول مايو ٧٠ نداء حارا ومباشرا إلى الرئيس الأمريكى نيكسون كى يأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة أو تمتنع الولايات المتحدة عن تزويدها بالسلاح فى حالة إصرارها على البقاء إذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام حقا .

ونتيجة لهذا النداء الموجه للرئيس الامريكى نيكسون وبسبب تحرج الوضع فى الشرق الأوسط ، نتيجة للوجود العسكرى السوفيتى فى مصر ، أعلن وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٥ يونيو ٧٠ عن مبادرته السياسية الجديدة التى كانت الولايات المتحدة تدعو من خلالها أطراف النزاع فى الشرق الأوسط إلى الكف عن القتال لفترة محدودة ، والدخول فى مفاوضات غير مباشرة تحت إشراف جونار يارنج ممثل الامم المتحدة لتحقيق السلام الدائم .

وعندما عرضت المبادرة على عبد الناصر خلال زيارته لطرابلس ليبيا فى المدة من ٢٣ حتى ٢٦ يونيو ٧٠ رأى أنها تتمشى مع السياسة الجديدة التى قرر أن ينتهجها وهى محاولة تحييد الولايات المتحدة ، كما كان يهدف من قبولها إلى استكمال بناء حائط الصواريخ ليتخذ شكله النهائى تحت ستار وقف إطلاق النار ، كما سبق أن أوضحنا بالتفصيل .

وفي ٢٩ يونيو ٧٠ سافر عبد الناصر إلى موسكو بعد حوالي خمسة أشهر فقط من زيارته السابقة لها في نفس العام ، وكان برفقته على صبرى ومحمود رياض وزير الخارجية وقتئذ والفريق أول محمد فوزى ومحمد حسنين هيكل وزير الإعلام وقتئذ ، وكان عبد الناصر يهدف من لقائه مع بريجينيف إلى هدفين : أولهما سياسى وهو التشاور مع القادة السوفيت بشأن الوضع السياسى في الشرق الأوسط ، ومحاولة الحصول على تأييدهم له في قبول مبادرة روجرز ، أما هدفه العسكرى فقد كان الحصول على الأسلحة والمعدات التى تدعم قدرات مصر العسكرية ، مما يعزز موقفها خلال المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل ، التى كان المفترض أن تجرى تحت إشراف جونار يارنج ممثل الأمم المتحدة ، وكان هذا الدعم العسكرى يستلزم تزويد مصر بشبكة كاملة من الأجهزة الإلكترونية لرفع كفاءة الدفاع الجوى المصرى القتالية ومواجهة التفوق الإسرائيلى الذى جد بعد أن زودت الولايات المتحدة إسرائيل بمعدات وأجهزة الحرب الإلكترونية المتطورة ، كذا إمداد مصر بلواء دفاع جوى أرض جو سام ٦ بأطقمه السوفيت وأسلحته ومعداته وأجهزته الفنية للقيام بحماية السد العالى وخزان أسوان ، كذلك إمداد مصر بطلبها الحيوى الذى كررته مرارا دون جدوى ، وهو إمدادها بتشكيل من الطائرات القاذفة الثقيلة لردع إسرائيل في حالة معاودتها التفكير في ضرب العمق المصرى .

وقد استمرت زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتى نحو ١٧ يوما عقد خلالها الوفدان المصرى والسوفيتى أربعة اجتماعات ، وقد حدثت فترة توقف لمدة عشرة أيام مابين الجلستين الثانية والثالثة أمضاها عبد الناصر في مستشفى (برفيخا) القريب من موسكو للاستشفاء ، وفى الجلسة الأولى التى عقدت فى ٣٠ يونيو قدم عبد الناصر قائمة بطلبات مصر العسكرية من الاتحاد السوفيتى لتدعيم قدراتها الحربية وفى الجلستين اللتين عقدتا فى أول يوليو و ١١ يوليو ٧٠ تم التباحث فى الموضوعات السياسية التى كان من أهمها موضوع الوحدة المقترحة بين مصر وسوريا وليبيا ، كذلك تم تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بمشروع روجرز ، ورغم محاولات عبد الناصر إقناع القادة السوفيت بالمزايا التى سيحققها هذا المشروع بالنسبة لمصر فإن القادة السوفيت وعلى رأسهم بريجينيف أبدوا اعتراضهم الشديد على المشروع ، وحذروا عبد الناصر من أن

قبوله سوف يؤدى إلى تضخم النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت إلى تقلص دور الاتحاد السوفيتى فى المنطقة ، على الرغم من كل مابذله من مواقف لتأييد الحق العربى فى المحافل الدولية ، وبرغم مازود به كثيرا من الجيوش العربية من أسلحة ومعدات حتى وصل الأمر أخيرا إلى إرساله وحدات سوفيتية كاملة كى تسهم مع الوحدات المصرية فى الدفاع الجوى عن العمق المصرى ، وفى الجلسة الأخيرة التى عقدت يوم ١٦ يوليو قرأ بريجنيف قرار القيادة السوفيتية بالاستجابة لمعظم المطالب العسكرية المصرية مع وعد قاطع بوصولها إلى مصر قبل نهاية عام ٧٠ .

ورغم نجاح الرحلة فى تحقيق الكثير من المطالب العسكرية المصرية فإن عبد الناصر عاد إلى مصر يوم ١٧ يوليو وهو غير راض عن نتائجها فقد فشل فى إقناع القادة السوفيت بتأييد مبادرة روجرز التى كان عاقدا العزم على قبولها ، كما فشل فى إقناع السوفيت بإرسال اللواء الجوى القاذف الثقيل المكون من ١٠ طائرات تى يو ١٦ س إلى القواعد الجوية المصرية التى تم الاتفاق على تجهيزها وإعدادها لاستقباله ، فقد أصر القادة السوفيت على بقاء هذه الطائرات فى الاتحاد السوفيتى تحت الطلب مع وعد بوصولها إلى مصر خلال ٦ ساعات من طلبها .

ورغم مظاهر الصحة التى كانت بادية على عبد الناصر عند وصوله إلى مطار القاهرة بسبب إدخال السوفيت له إلى غرفة الأوكسجين الخاصة برجال الفضاء لتجديد خلايا جسمه خلال زيارته الأخيرة فإنه فى داخل نفسه كان رجلا مريضا مليئا باليأس والقنوط ، حتى إن السادات ذكر أنه عندما التقى به فى مطار القاهرة عقب عودته ، وسأله عن اتفاقياته مع السوفيت أجابه بكلمتين باللغة الانجليزية هما حالة ميئوس منها Hopeless Case ولم يلبث أن أبلغه بقبوله لمبادرة روجرز .

وفى الاحتفال السنوى الذى أقيم بمناسبة مرور ثمانية عشر عاما على قيام الثورة أعلن عبد الناصر فى خطابه يوم ٢٣ يوليو ٧٠ موافقته على مشروع وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكى ، ونظرا لأنه كان قد قدم من موسكو منذ أقل من أسبوع .. فقد اتجه ظن البعض إلى أن هذه الموافقة جاءت نتيجة لضغط

سوفيتي عليه . وكانت الحقيقة على نقيض ذلك تماما .

وعندما أبلغت إسرائيل الولايات المتحدة يوم ٦ أغسطس ٧٠ قبولها المشروع الأمريكي أسرع وليم روجرز ومساعده جوزيف سيسكو باتخاذ الترتيبات العاجلة مع كل من مصر وإسرائيل قبل أن يفكر أحد في تغيير رأيه ، لكي تسرى اتفاقية وقف إطلاق النيران اعتبارا من الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ أغسطس ، ونظرا لأن أحد أهداف عبد الناصر من قبول المبادرة الأمريكية كان استغلال وقف إطلاق النيران للوصول بحائط الصواريخ إلى صورته النهائية ، لذلك قامت قيادة الدفاع الجوى بتحريك النسق الأول من كتائب الصواريخ وعددها ١٤ كتيبة إلى المنطقة المحددة لها على بعد ١٥ كم غرب قناة السويس ، وتم ذلك خلال ساعات الظلام القليلة التي سبقت موعد وقف إطلاق النيران .

مدى نجاح حرب الاستنزاف من الناحية السياسية

إذا أمعنا النظر في النتائج السياسية التي انتهت إليها حرب الاستنزاف يتضح لنا أن أهمها وأخطرها شأنا على الإطلاق قبول عبد الناصر مبادرة روجرز . إذ كان لهذا التصرف أثره البارز على العلاقات بين رئيس مصر وقتئذ وبين الدوائر الثلاث التي كانت ترتبط بها السياسة المصرية في ذلك الحين ارتباطا وثيقا وهي الاتحاد السوفيتي والدول العربية والولايات المتحدة ، ولقد كانت زيارة عبد الناصر الأخيرة لموسكو في ٢٩ يونيو ٧٠ بمثابة الحلقة الأخيرة من سلسلة الحلقات الطويلة التي مرت بها العلاقات بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتي والتي بدأت منذ عام ١٩٥٥ باتفاقية التسليح التشيكية المشهورة واستمرت قائمة على مايرام طوال خمسة عشر عاما ، حتى جاءت هذه الزيارة الأخيرة التي تسببت في تغيير الأوضاع .

وكان عبد الناصر يهدف من زيارته هذه الحصول على تأييد القادة السوفيت

له فى قبول مبادرة روجرز ، ولكن الواقع أن هؤلاء القادة قد صدموا حينما أدركوا من خلال حوارهم معه أنه قد قدم إليهم عاقدا العزم على قبولها ، وليس للتشاور معهم كما اتجه بهم الظن فى بادىء الأمر .

ورغم محاولات عبد الناصر لإقناع القادة السوفيت بالمزايا التى سيحققها مشروع روجرز لمصر . فإن أولئك القادة وعلى رأسهم بريجينيف أبدوا اعتراضهم الشديد على المشروع ، وحذروا عبد الناصر من أن قبوله سوف يؤدى إلى تضخم النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت إلى تقلص دور الاتحاد السوفيتى فى المنطقة .

وقد بلغ استياء بريجينيف من موقف عبد الناصر حدا جعله يوجه إليه بعض العبارات الجافة التى كان تعبر بجلاء عما كان يشعر به قادة الكرملين وقتئذ من مرارة واستياء . إذ إن قبول مصر المشروع الأمريكى لم يكن يعنى كما ذكر بريجينيف سوى تسليم زمام المبادرة في الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة التى تقوم بتزويد إسرائيل بالأسلحة والطائرات لشن اعتداءاتها على مصر . وتساءل كيف يسمح الاتحاد السوفيتى ومصر بإعطاء صورة للعالم تدل على قبولهما مشروعا من جانب المعتدى . .

ورغم استجابة القيادة السوفيتية لمعظم المطالب العسكرية التى تقدم بها عبد الناصر لتدعيم الوضع العسكرى لمصر ، فإن المعارضة الشديدة التى واجهته فى موسكو لإثنائه عن قبول المبادرة جعلته يعود إلى مصر وقد انتابه شعور باليأس وعدم الرضا من جهة القادة السوفيت . فقد كان مقتنعا فى قرارة نفسه أن الاتحاد السوفيتى رغم كل ماقدمه لمصر من أسلحة ومعدات ليست لديه القدرة ولا الرغبة أو الاستعداد لفرض حل عسكرى على إسرائيل لإرغامها على الجلاء عن الأراضى العربية التى احتلتها خلال حرب يونيو ٦٧

ولم يكن عبد الناصر يأمل فى إمكان وصول القوات المسلحة المصرية فى زمن قريب إلى درجة من التفوق العسكرى على إسرائيل تتيح لها الفرصة لاستعادة الأراضى المحتلة بقوة السلاح ، مادام التسليح الأمريكى يتيح للجيش الإسرائيلى الفرصة للتفوق الساحق على الجيوش العربية ، فى الوقت الذى يقتصر فيه دور التسليح السوفيتى على مجرد تدعيم المقدرة الدفاعية العربية دون الإعداد

الحقيقى لحرب هجومية من أجل التحرير . وكان هذا هو مادعا عبد الناصر إلى قبول مشروع روجرز فى محاولة من جانبه لتحييد دور الولايات المتحدة فى الصراع العربى الإسرائيلى ، والعمل على إيقاف سباق التسلح الرهيب فى الشرق الأوسط تمهيدا للوصول إلى تسوية سلمية لإنهاء الصراع المحتدم منذ أكثر من عشرين عاما بين العرب و إسرائيل .

وفيما يتعلق بالدائرة الثانية وهى دائرة العلاقات المصرية العربية فقد أدى قبول مبادرة روجرز إلى تصدع جسيم فى هذه العلاقات . فلقد شنت معظم الأنظمة العربية هجوما عنيفا على المشروع الأمريكى ، ونددت بقبول عبد الناصر له ، ولم يؤيده فى قبول المبادرة سوى ثلاث دول عربية هى ليبيا والسودان والأردن . وكانت أشد الدول تطرفا فى مهاجمته هى سوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبية . أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اعتبرت قبول عبد الناصر للمبادرة كارثة قومية ، وصفقة استسلامية كبرى ، وأنها مقدمة أمريكية لتصفية القضية الفلسطينية ، ورغم التوتر الذى حل بالعلاقات المصرية السوفيتية وكذا فى علاقة مصر بالدول العربية فإن الرئيس المصرى لم يفلح فى تحقيق أى هدف سياسى من قبوله لمبادرة روجرز ، فلا هو قد نجح فى تحييد دور الولايات المتحدة فى الصراع العربى الإسرائيلى ، ولا هو قد استطاع التقدم خطوة واحدة إلى الأمام نحو الحل السلمى . فلقد كانت المبادرة تقضى بقيام مصر وإسرائيل بإجراء مفاوضات غير مباشرة بينهما تحت اشراف جونار يارنج مبعوث الأمم المتحدة للوصول إلى سلام دائم يقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ٦٧ . ولكن المبادرة اشترطت لإمكان إجراء التسوية السلمية امتناع كل من مصر وإسرائيل عن تغيير الوضع العسكرى القائم داخل منطقة التسكين (٥٠ كيلو مترا شرق وغرب القناة) خلال فترة وقف إطلاق النيران المؤقت ، وحذرت الولايات المتحدة مصر والاتحاد السوفيتى من أنه فى حالة انتهاك مصر لبنود اتفاقية وقف إطلاق النيران فسوف تتخلى الولايات المتحدة عما التزمت به فى المبادرة من عدم تزويد إسرائيل بصفقات طائرات الفانتوم وسكاى هوك المتفق عليها بينهما من قبل . بل إنها فى هذه الحالة سوف تقوم أيضا بتعويض إسرائيل عن كل خسائرها فى الطائرات .

وعندما فوجئت إسرائيل صباح ٨ أغسطس ٧٠ بوجود شبكة متكاملة من

مواقع صواريخ أرض جو على مقربة من الشاطىء الغربى للقناة أثارت ضجة كبرى حول تحريك مصر صواريخها فى منطقة التسكين مما يعد انتهاكا لاتفاقية وقف إطلاق النار . وألقى موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى بيانا فى الكنيست ناشد فيه الولايات المتحدة مطالبة مصر بسحب صواريخها إلى مواقعها القديمة .

ورغم موقف التحفظ الذى اتخذته الإدارة الأمريكية فى بادىء الأمر بسبب عدم تأكدها من صحة الادعاءات الإسرائيلية ، فإن كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى وقتئذ رتب لإسحق رابين سفير إسرائيل فى واشنطن لقاء مع الرئيس الأمريكى نيكسون لكى يعرض عليه بنفسه الأدلة التى جمعتها المخابرات الإسرائيلية عن تحرك الصواريخ المصرية . وانتهى اللقاء بموافقة نيكسون على إرسال شحنة عاجلة من صواريخ جو أرض .A.S.M من طراز شرايك الأمريكية كى تستخدمها الطائرات الإسرائيلية ضد شبكة الصواريخ المصرية .

وعندما أيدت تقارير المخابرات المركزية الأمريكية الاتهامات الإسرائيلية لمصر ، عقد نيكسون فى أول سبتمبر ٧٠ اجتماعا مع معاونيه فى البيت الأبيض وأصدر توجيهاته بتقديم احتجاج فورى إلى كل من القاهرة وموسكو بسبب تحريك الصواريخ ، مع دعوة إسرائيل لإيفاد ممثليها كى تبدأ محادثات جونار يارنج فى نيويورك كما كان الاتفاق ، وفى نفس اليوم اتخذ الرئيس الأمريكى قرارا خطيرا بإرسال ١٨ طائرة فانتوم إلى إسرائيل مع إخطار مصر بذلك .

وكان معنى استئناف إرسال طائرات الفانتوم إلى إسرائيل زوال أهم ميزة كانت مصر تتوخاها من قبول المبادرة ، وهو تحييد الولايات المتحدة بالنسبة لدورها فى الصراع العربى الإسرائيلى . بل كان يحمل من الدلائل ماهو أخطر من ذلك شأنا وهو استمرار الولايات المتحدة فى تمكين إسرائيل من الاحتفاظ بالأراضى العربية التى احتلتها فى حرب يونيو ٦٧ .

وفى يوم ٦ سبتمبر ٧٠ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار بأنها لاتستطيع الاشتراك فى محادثات يارنج إلا بعد أن يعود الوضع العسكرى على الجبهة المصرية إلى ماكان عليه من قبل تحريك الصواريخ ، وهكذا انتهت ولفظت

مبادرة روجرز أنفاسها الأخيرة ، ولم يكن قد مر على قبولها أكثر من شهر واحد .

هل حققت حرب الاستنزاف أغراضها العسكرية ؟

يمكن الجزم بأن المكسب العملى الهام الذى حققته مصر من حرب الاستنزاف هو تمكنها من إقامة شبكة كاملة من صواريخ أرض جو S A M على الضفة الغربية لقناة السويس قادرة على تغطية مسافة حوالى ١٥ كم شرق القناة بما يسمح بتغطية عبور تشكيلات الجيشين الثانى والثالث للقناة وإنشاء منطقة من رءوس الكبارى فى حدود هذه المسافة . ولم تستطع القيادة المصرية التوصل إلى هذه النتيجة عن طريق حرب الاستنزاف وحدها . فإن القفزة الأخيرة الهامة التى قفزت بها بحائط الصواريخ إلى مسافة تقرب من ١٥ كم غرب القناة لم تتم إلا باستغلال اتفاقية وقف إطلاق النار كما سبق أن أوضحنا .

ولو كانت حرب الاستنزاف قد نجحت فى تحقيق هدفها الرئيسى وهو عبور قناة السويس وبدء حرب التحرير لكانت حرب التحرير قد بدأت عقب انتهاء حرب الاستنزاف مباشرة . أما أن تتأخر هذه الحرب ثلاث سنوات عن موعدها لتبدأ فى ٦ أكتوبر ٧٣ ثم يتحول غرضها الاستراتيجى من تحرير سيناء بأكملها إلى مجرد هدف متواضع ، وهو إنشاء منطقة من رءوس الكبارى فى حدود ١٠ - ١٢ كم شرق القناة فهذا معناه أن حرب الاستنزاف لم تحقق أهم أغراضها العسكرية .

ولقد كان أهم أهداف حرب الاستنزاف هو تدمير آلة الحرب الإسرائيلية تدميرا يشلها أو يوقع بها من الخسائر فى الأفراد والأسلحة والمعدات مايرغمها على الانسحاب من مواقعها الأمامية على الشاطىء الشرقى للقناة .

ونظرا لما كان يتمتع به سلاح الطيران الإسرائيلى من سيطرة جوية شاملة على جبهة القناة لفرط ماكان يعانى منه السلاح الجوى المصرى وقتئذ من ضعف وبخاصة فى مرحلة إعادة البناء ، لذا أصبح اعتماد القيادة المصرية فى تحقيق

هذا الهدف مقصورا على وحدات المدفعية المصرية التى كان لديها تفوق واضح على المدفعية الإسرائيلية .

وعلى الرغم من الخسائر الجسيمة التى ألحقتها المدفعية المصرية بالجانب الإسرائيلى . فإن هذه الخسائر كانت ضمن طاقة احتمال القوات الإسرائيلية ، أى أنها لم تحدث خللا فى آلة الحرب الإسرائيلية ، وفضلا عن أن المدفعية المصرية كانت تضرب أرضا مصرية . فإن هذه الأرض كلها رملية صحراوية ، أى أن الخسائر فيها كانت محصورة فى الأفراد والأسلحة والمعدات وليس فى الثروة القومية الإسرائيلية ، على نقيض المدفعية الإسرائيلية التى كانت تصيب بقذائفها الثروة القومية المصرية على جميع المستويات البشرية والاقتصادية والمعنوية . وكان أفدحها أثرا بلا شك هو تدمير مدن قناة السويس ومنشآتها الإنتاجية والاقتصادية وتعطيل معالم الحياة فيها .

وكان أحد أهداف حرب الاستنزاف الرئيسية كما ذكر الفريق محمد فوزى إرغام إسرائيل على زيادة حجم قواتها فى سيناء وإجبارها على استمرار تعبئتها لهذه القوات حتى تشعر بالاستنزاف الحقيقى لمواردها ، الأمر الذى يعود على إنتاجها القومى بخسائر مادية واضحة . لكن هذا الهدف لم يتحقق طوال حرب الاستنزاف إذ لم يثبت فى أية مرحلة أن القيادة الإسرائيلية اضطرت إلى زيادة حجم قواتها فى سيناء خلال حرب الاستنزاف ، إذ كان اعتمادها الأساسى معقودا على نظام التعبئة الإسرائيلى المتسم بالدقة والاحكام والذى اثبت كفاءته ونجاحه فى كل حروب إسرائيل السابقة مع العرب ، والذى كان يتيح للقوات الاحتياطية الوصول إلى مواقعها على جبهات القتال فى خلال ٤٨ ساعة فقط من إعلان قرار التعبئة ، ولذلك لم تخصص إسرائيل من قواتها على الشاطىء الشرقى للقناة فى مواجهة الجبهة المصرية سوى لواء احتياطى فى النسق الأول لاحتلال التحصينات الأمامية فى خط بارليف ثم ثلاثة ألوية مدرعة فى الاحتياطى فى الخلف غرب منطقة المضايق (على بعد حوالى ٣٥ كيلو مترا شرق القناة) وكان كل لواء منها يدفع بكتيبة مدرعة من كتائبه لاحتلال دفاعات النسق الثانى (على مسافة ٥ ــ ٨ كم شرق القناة) .

وفى مواجهة هذه الخطة الدفاعية الإسرائيلية التى ترتكز على وجود المانع

الطبيعي الكبير قناة السويس ، والذى ساعد القيادة الإسرائيلية على الاقتصاد فى حجم قواتها . كانت القيادة المصرية مضطرة إلى زيادة حجم قواتها على الشاطىء الغربى للقناة زيادة ضخمة ، كى تتمشى مع خطتها الموضوعة (الخطة ٢٠٠) والتى كانت تهدف منها إلى تحرير سيناء ، وكان ذلك هو الدافع لها كى تحشد على جبهة القناة مايزيد على ١٠ فرق (مابين مشاة وميكانيكية ومدرعة) فضلا عن ٣ ألوية مدرعة مستقلة ، وعدد وافر من كتائب الاستطلاع البرى والإنزال البحرى والإبرار الجوى . هذا بخلاف القوات الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوى ، وقد قدر تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن عام ٧٣ عدد هذه القوات بربع مليون مقاتل، كما قدر عبد الناصر إجمالى حجم القوات المسلحة المصرية عند لقائه بالقادة السوفيت فى ٣٠ يونيو ٧٠ بثلاثة أرباع المليون ، وذكر لهم أن هذا الرقم من المنتظر أن يرتفع فى آخر عام ٧٠ إلى مليون فرد .

بهذه المقارنة الدقيقة بين حجم القوات المصرية وحجم القوات الإسرائيلية يتضح لنا أن الاستنزاف الحقيقى فى موارد الدولة الذى أصاب الإنتاج القومى بخسائر مادية كان نصيب مصر منه أكثر بكثير من نصيب إسرائيل ، وبخاصة إذا تذكرنا أن عدد المجندين المصريين من حملة المؤهلات العليا قد ارتفع من ٧ ٪ من عدد المجندين قبل حرب ٦٧ إلى ٩٣ ٪ من جملتهم سنويا بعد هذه الحرب ، وقد ظل هؤلاء الجنود من خريجى الجامعات والمعاهد العليا فى صفوف الجيش إلى مابعد حرب أكتوبر ، أى أكثر من ست سنوات ، مما كان يعد خسارة كبيرة بلا شك على الإنتاج القومى رغم ما أداه تجنيدهم من ارتفاع الكفاءة القتالية فى القوات المسلحة .

وكانت الاستراتيجية التى رسمتها القيادة العامة المصرية لإدارة حرب الاستنزاف خاطئة بلا شك ، فلقد بنيت على أساس غير سليم ، وهو أن إسرائيل سوف تتحرك فقط فى إطار ردود الفعل ، ولن يتسنى لها القيام بمبادرة خاصة من جانبها تتمكن بها من قلب الأوضاع وانتزاع المبادأة من القيادة المصرية ، وهو ماحدث بالفعل عندما قررت القيادة الإسرائيلية إدخال السلاح الجوى الإسرائيلى المعركة اعتبارا من ٢٠ يوليو ٦٩ .

وهكذا تمكنت القيادة الإسرائيلية فى ظل السيطرة الجوية خلال هذه المرحلة التى عرفت باسم الاستنزاف المضاد من تحقيق جملة أهداف ثمينة ، أولها القضاء على نظام الدفاع الجوى المصرى بتركيز الهجمات الجوية على محطات الرادار وقواعد الصواريخ سام ٢ ومواقع المدافع المضادة للطائرات ، وثانيها إيقاع أكبر قدر من الخسائر فى وحدات التجمع الرئيسى غرب القناة فى الأفراد والأسلحة والمعدات لتحقيق الأهداف المنشودة والاستنزاف المضاد ، وثالثها مد خط المواجهة من ١٦٠ كم فقط ليضم خليج السويس وجانبا من ساحل البحر الأحمر حتى مدينة القصير ليصبح حوالى ٧٠٠ كم بهدف إرغام القوات المصرية على بعثرة قواتها وتشتيت جهودها على هذه المواجهة الطويلة ، ثم استخدام قوات الكوماندوز المنقولة بطائرات الهليكوبتر بعد ذلك للقيام بإغارات عنيفة على المواقع المصرية المنعزلة على طول خليج السويس لرفع الروح المعنوية فى إسرائيل ، والعمل على إقامة حاجز جديد للرعب أمام المقاتلين المصريين مع استغلال هذه الغارات دعائيا على المستوى العالمى لإظهار مدى قدرة ذراع إسرائيل الطويلة ، أى سلاحها الجوى ، والضغط على القيادة المصرية بهذه الوسائل لإرغامها على إيقاف حرب الاستنزاف .

وعندما فشلت القيادة الإسرائيلية فى تحقيق غرضها بدأت المرحلة الثانية من حرب الاستنزاف المضاد فى أوائل يناير ٧٠ بالغارات الجوية الوحشية على العمق المصرى ليشعر شعب مصر بوطأة الغارات الجوية كوسيلة لإسقاط نظام الحكم الناصرى . مما اضطر إزاءه عبد الناصر إلى القيام برحلته السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ ليطلب من القادة السوفيت إرسال وحدات سوفيتية كاملة لتتولى مسئولية حماية العمق المصرى كما سبق أن ذكرنا .

ولولا تدخل عبد الناصر بهذا العمل السياسى الفذ والغريب فى نوعه لما تمكنت مصر من الاستمرار فى حرب الاستنزاف ولكان أمام القيادة المصرية خياران : إما إعلان توقفها عن هذه الحرب استجابة للضغط الإسرائيلى ، وإما مواصلة الحرب إلى حين أن يحدث الانهيار التام فى الوضعين السياسى والعسكرى فى مصر .

وعلى الرغم من كل هذه الأضرار التى حاقت بمصر فى شتى مجالاتها

العسكرية والاقتصادية والعمرانية والمعنوية . فإن حرب الاستنزاف كانت مرحلة لا مفر منها من مراحل المواجهة مع إسرائيل ، التى بدأت بمرحلة الدفاع النشط وتدرجت إلى حرب الاستنزاف ، ثم إلى الاستنزاف الإسرائيلى المضاد وانتهت أخيرا باتفاقية وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ . وفضلا عن الخسائر التى خسرها الجيش الإسرائيلى بسبب هذه الحرب فى الأفراد والأسلحة والمعدات فقد أدت هذه الحرب أيضا إلى خسارة مالية جسيمة لإسرائيل باضطرارها إلى إقامة تحصينات خط بارليف . التى تكلفت نحو ٢٠٠ مليون دولار لحماية قواتها فى الموقع الأمامية من نيران المدفعية المصرية ، ولكن وجود هذه التحصينات فى حد ذاته أدى إلى استئناف مصر لحرب الاستنزاف فى مارس ٦٩ بقصد تدميرها ، كما أن ضرب المدفعية لم يكن مؤثرا فقد جهزت التحصينات بتجهيزات هندسية تجعلها تتحمل سقوط القنابل حتى زنة ١٠٠٠ رطل .

وبهذه الطريقة أصبح الاستنزاف متبادلا بين الطرفين ، وتمثل ذلك فى التكاليف الباهظة التى أنفقتها اسرائيل على إنشاء التحصينات الدفاعية من جهة والاستهلاك الفادح لذخيرة المدفعية التى كلفت مصر غاليا من جهة أخرى . فلقد استهلكت المدفعية المصرية فى قصفها أطنانا من الذخيرة بمعدل فاق كل الحروب السابقة وأدى ذلك إلى عجز كبير فيما بعد فى خطوط الذخيرة اللازمة للمدفعية إلى حين قيام حرب أكتوبر .

ولايمكن إنكار ماحققته حرب الاستنزاف من أهداف عسكرية ومادية ومعنوية لصالح القوات المسلحة المصرية ، وكان أهمها بلا شك إعادة الثقة إلى الجندى المصرى فى نفسه وفى سلاحه وفى قياداته ، ورفع كفاءته ومقدرته القتالية . كذلك إتاحة الفرصة له بمعرفة أسلوب وعادات العدو فى القتال ، فضلا عن اكتشاف حقيقة الأسلحة الحديثة والمتطورة التى تزوده بها الولايات المتحدة والتى كانت تخل بالتوازن العسكرى بين مصر وإسرائيل . وقد استفادت التشكيلات والوحدات الميدانية المرابطة على جبهة القناة فائدة كبرى من تصعيد العمليات الحربية منذ أوائل عام ٦٩ ، إذ تحول التدريب النظرى إلى تدريب واقعى للوحدات عن طريق القيام بالإغارات الفدائية على الشاطىء المقابل وبخاصة الإغارات الليلة . وقد تدرجت هذه الإغارات من مستوى

الدوريات إلى مستوى السرايا ، وأخيرا وصل حجمها إلى مستوى كتيبة مشاة أو صاعقة مدعمة .

وبانتهاء الغارات الجوية الإسرائيلية على العمق المصرى فى ١٨ أبريل بعد المواجهة التى وقعت بين الطائرات السوفيتية والطائرات الإسرائيلية فوق القطاع الشمالى من خليج السويس ، استعادت مصر المبادأة التى كانت قد فقدتها منذ ٢٠ يوليو ٦٩ وعادت حرب الاستنزاف إلى وضعها الطبيعى على جبهة قناة السويس .

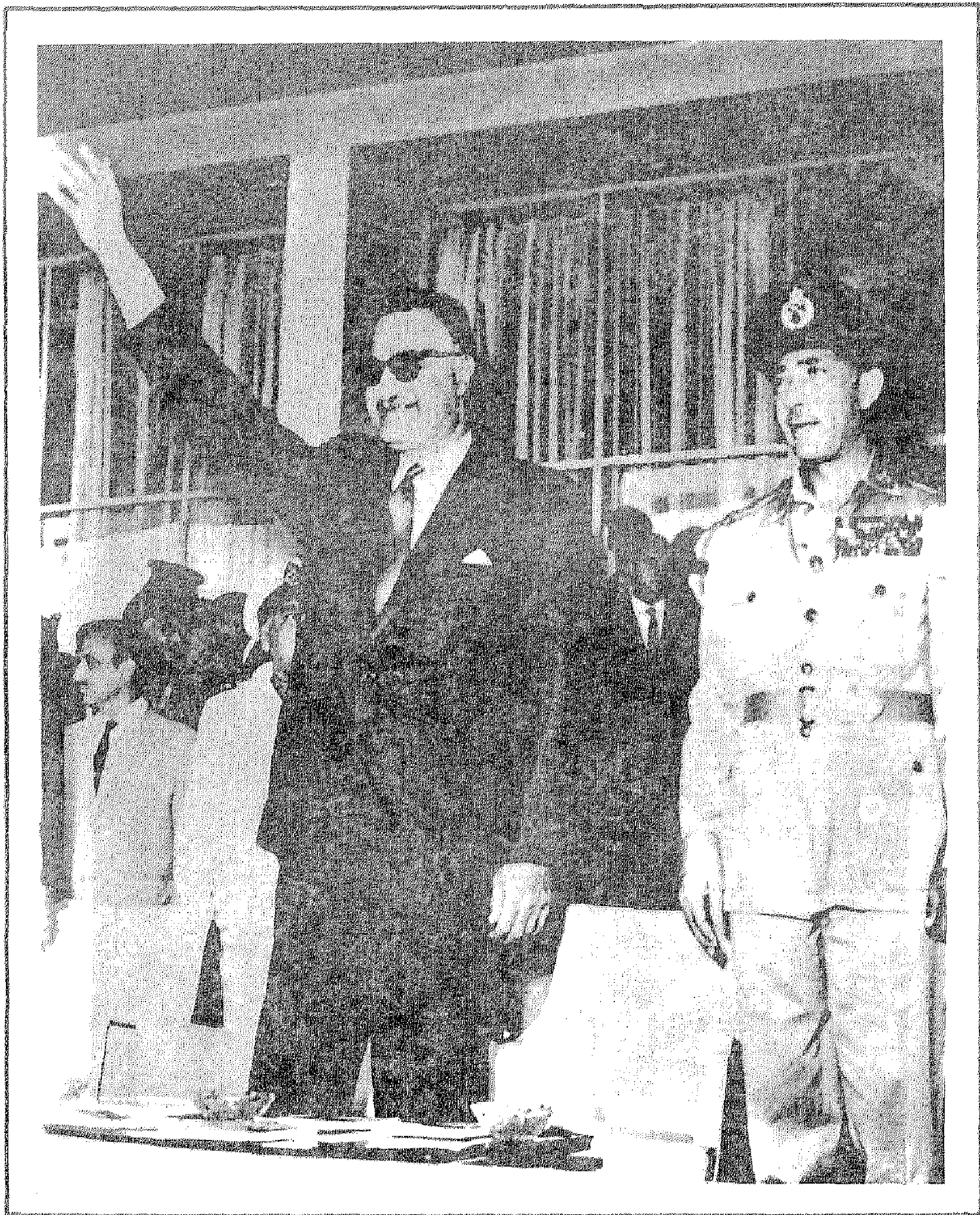
هذا وقد حققت حرب الاستنزاف تطورا كبيرا فى تسليح القوات المسلحة المصرية . إذ بدأت تتلقى منذ أوائل ٧٠ أسلحة ومعدات سوفيتية متطورة لمواجهة ماتلقته إسرائيل من الولايات المتحدة من أحدث أنواع الأسلحة والمعدات ، ومن أهم هذه الأسلحة التى أمد بها الاتحاد السوفيتى مصر بعد زيارة عبد الناصر السرية إلى موسكو فى يناير ٧٠ صواريخ سام ٣ وصواريخ سام ٧ ستريلا والمدافع ٢٣ مم الرباعية المواسير الموجهة بالرادار وأجهزة الرادار ب ١٥ وطائرات الميج ٢١ وطائرات السوخوى ٩ .

وبعد لقاء عبد الناصر بالقادة السوفيت فى ٢٩ يونيو ٧٠ أمد الاتحاد السوفيتى مصر بالصواريخ سام ٦ وأجهزة ومعدات الحرب الإلكترونية ، مما أتاح الفرصة لإنشاء إدارة الحرب الإلكترونية ، ورغم وصول ٤ طائرات استطلاع من طراز ميج ٢٥ تمركزت فى قاعدة غرب القاهرة الجوية وسرب استطلاع إلكترونى تمركزت طائراته فى مرسى مطروح ، فإن هذا النشاط فى الاستطلاع الجوى الاستراتيجى اتضح أنه كان مخصصا لإمداد الأسطول السوفيتى الخامس فى البحر المتوسط بالمعلومات عن الأسطول السادس الأمريكى وليس لفائدة القوات المسلحة المصرية ، فلم تكن هذه الطائرات تتلقى أوامرها من أية قيادات مصرية ، ولكن من قياداتها السوفيتية وحدها . ولم يسمح الاتحاد السوفيتى ببيعها إلى مصر لفرط سريتها . وقد اعترف القادة الإسرائيليون بما حازته القوات المسلحة المصرية من تقدم كبير فى مجال الحرب الإلكترونية التى استخدمت لأول مرة فى الشرق الأوسط فى حرب أكتوبر ٧٣ ، وعزوا السبب فى ذلك إلى الدروس الكثيرة التى تعلمها المصريون خلال حرب الاستنزاف .

ملحق الصور



الفصل الأول



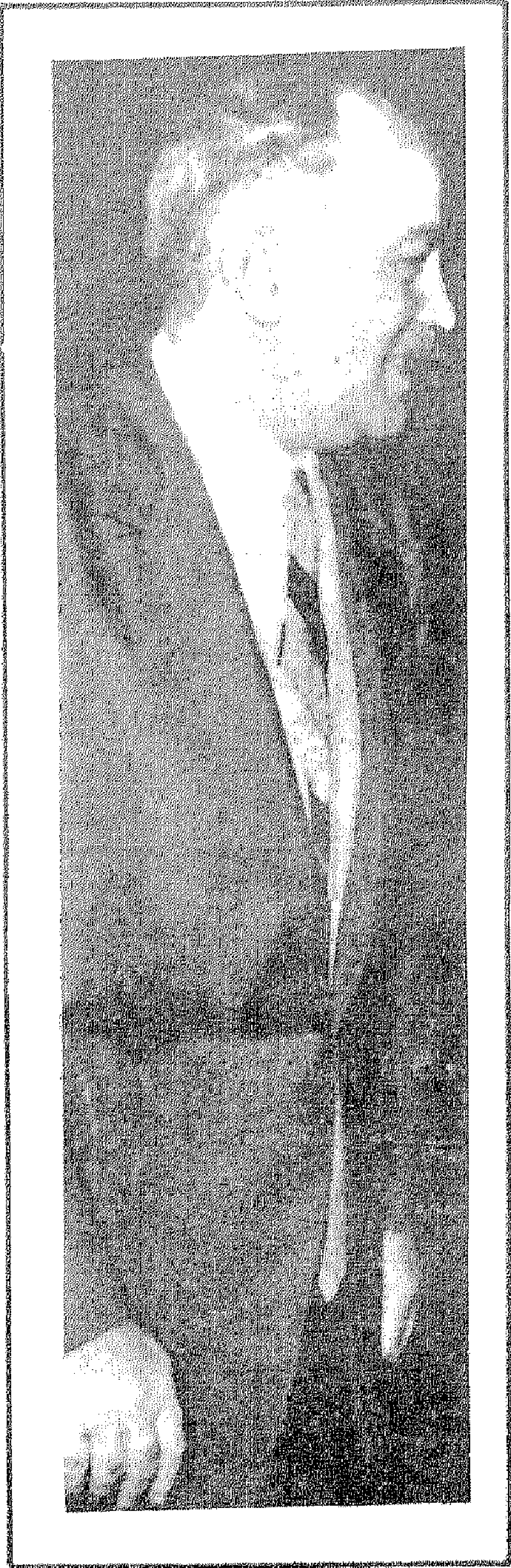
الرئيس عبد الناصر والمشير عامر الصراع على السلطة بينهما
لم ينته إلا بإعلان انتحار المشير عامر في ١٤سبتمبر ٦٧



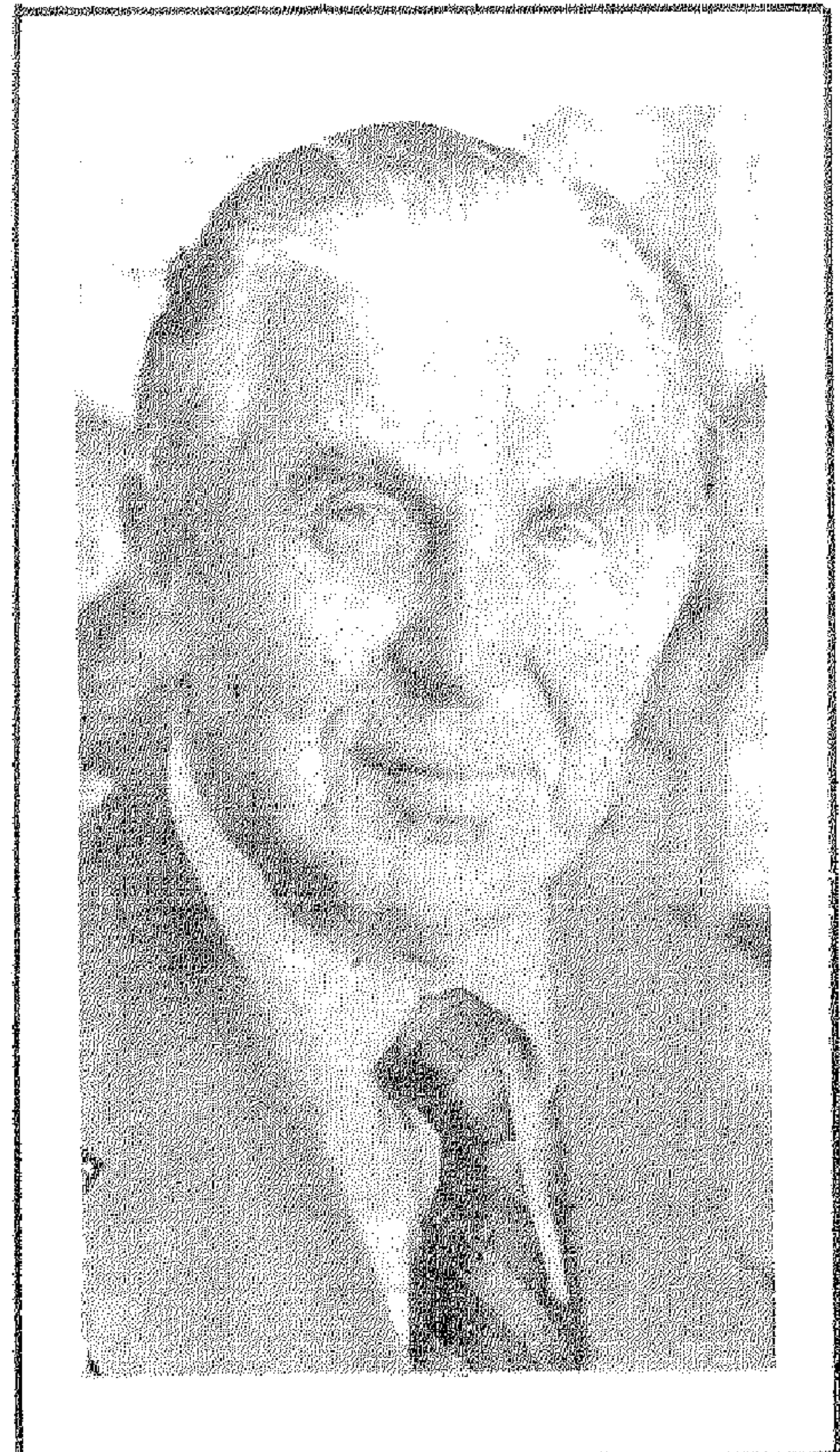
الرئيس عبد الناصر بعد عدوله عن التنحى استجابة لرغبة الشعب يصافح نائبه زكريا محيى الدين وبجواره أنور السادات رئيس مجلس الأمة



الفريق عبد المنعم رياض
رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية ـ استشهد فى ٩ مارس ٦٨



على صبرى
تعين وزيرا مقيما فى منطقة القناة للاشراف على عملية تهجير مواطنى القناة إلى محافظات الإيواء



الجنرال حاييم هيرتزوج
رئيس دولة إسرائيل ـ ألف كتاب حرب التكفير (أكتوبر ٧٣)



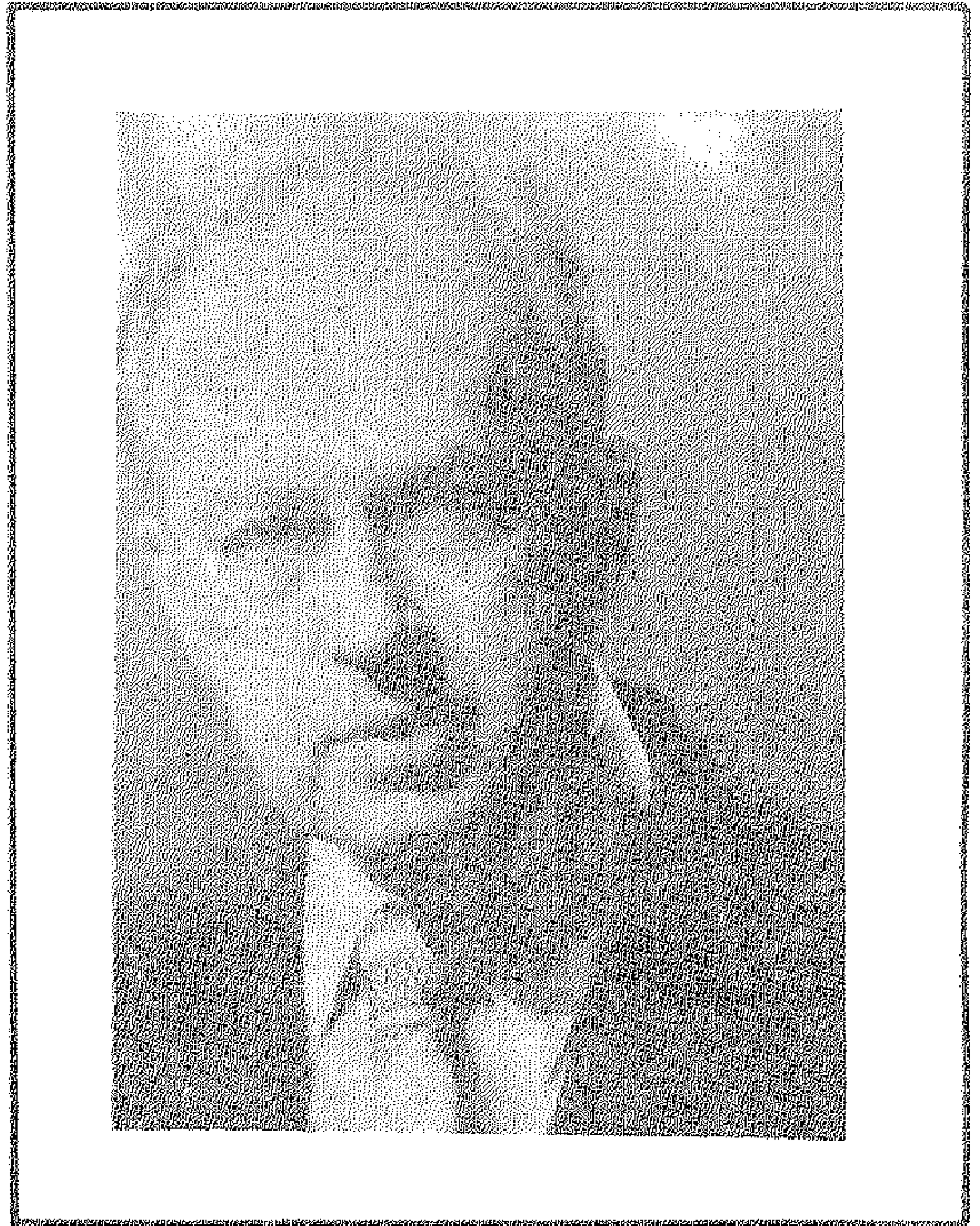
الرئيس السادات مع المهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة القناة



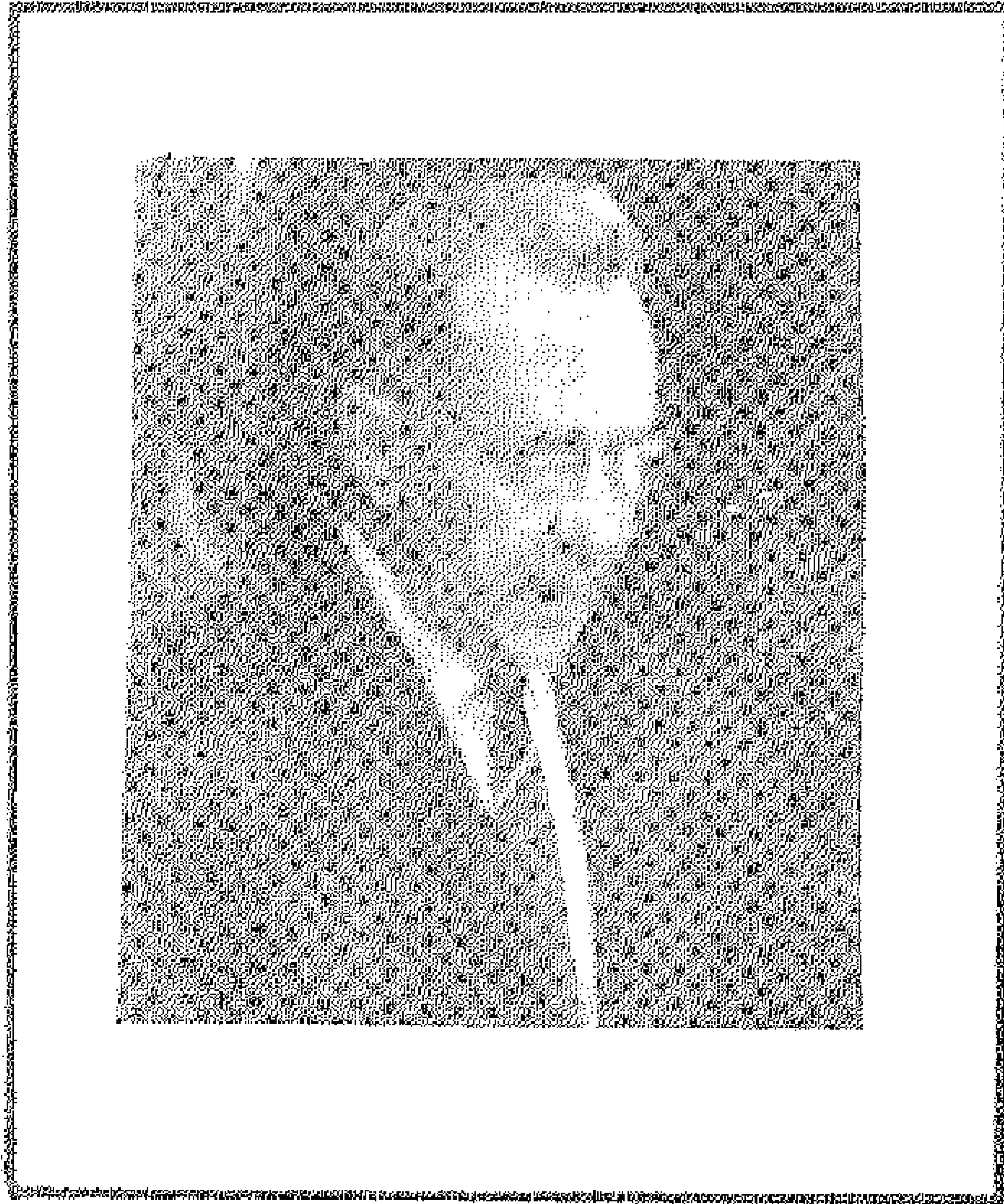
زئيف شيف المحرر العسكرى
لجريدة ها آرتس الإسرائيلية
ألف كتاب زلزال فى أكتوبر



إيجال آلون نائب رئيس وزراء
إسرائيل خلال حرب الاستنزاف



الجنرال إسحق رابين سفير إسرائيل فى
الولايات المتحدة خلال حرب الإستنزاف



اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد
السوفيتى . أرسل فى نهاية يناير عام ٧٠
رسالة شخصية إلى نيكسون يحمل فيها
إسرائيل مسئولية زيادة التوتر فى الشرق
الأوسط



جوزيف سيسكو
مساعد وزير الخارجية الأمريكية ـ التقى بالرئيس الراحل عبد الناصر بالقاهرة فى إبريل ٧٠ كخطوة لتحسين العلاقات بين مصر والولايات المتحدة



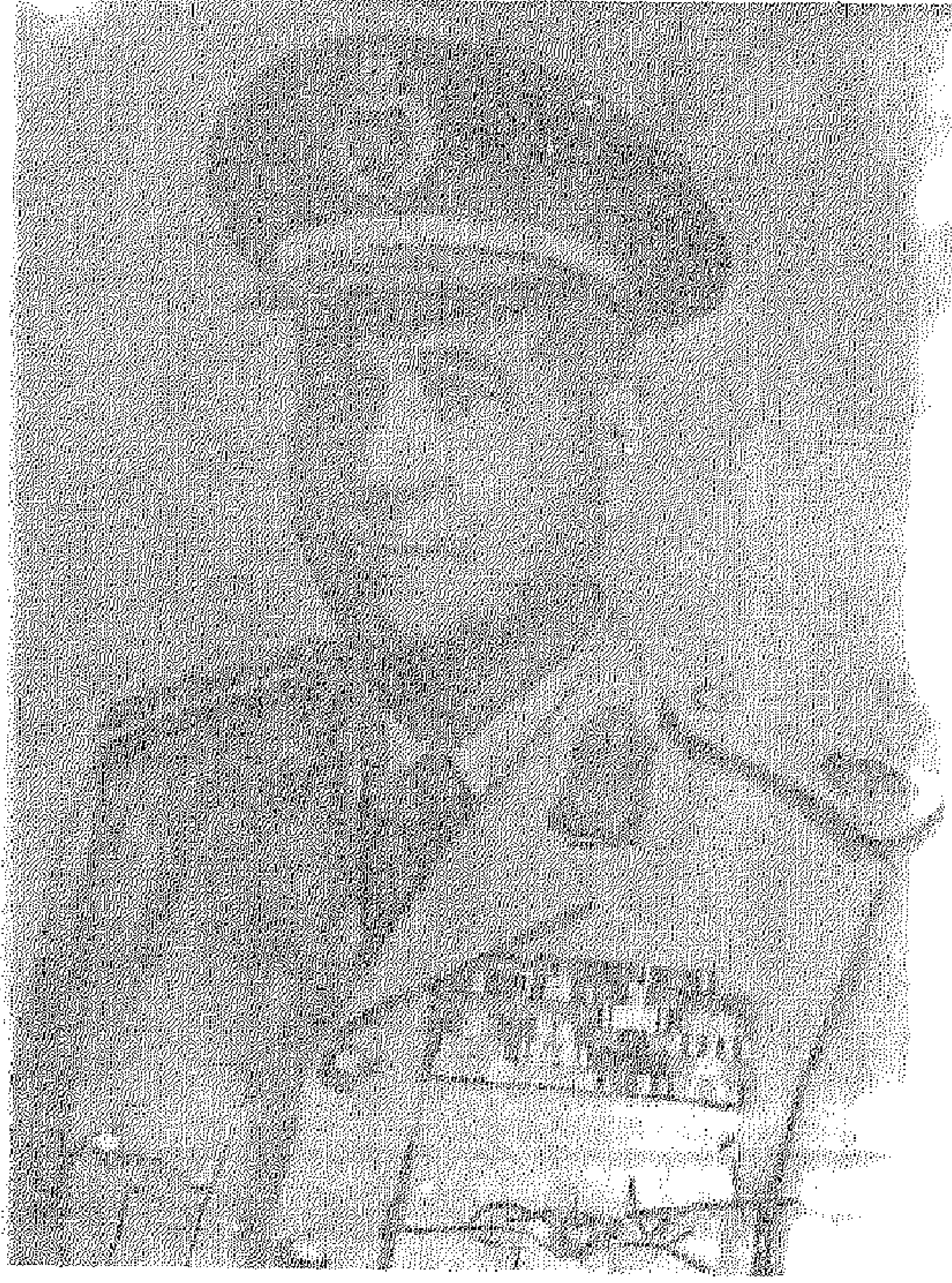
وليم روجرز وزير الخارجية الامريكية مع الرئيس الأمريكى نيكسون
أعلن عن مبادرته السياسية الشهيرة فى مؤتمر صحفى فى ٢٥ يونيو ٧٠



الرئيس عبد الناصر يصافح اللواء محمد على فهمى قائد الدفاع الجوى ووقف بينهما الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة (خلال حرب الاستنزاف)



طاقم مدفع إسرائيلى بعيد المدى من عيار ١٧٥ مم ذح يطلقون نيرانهم على مستودعات الوقود ومعامل التكرير فى السويس فى أواخر أكتوبر ٦٧ رداً على إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات

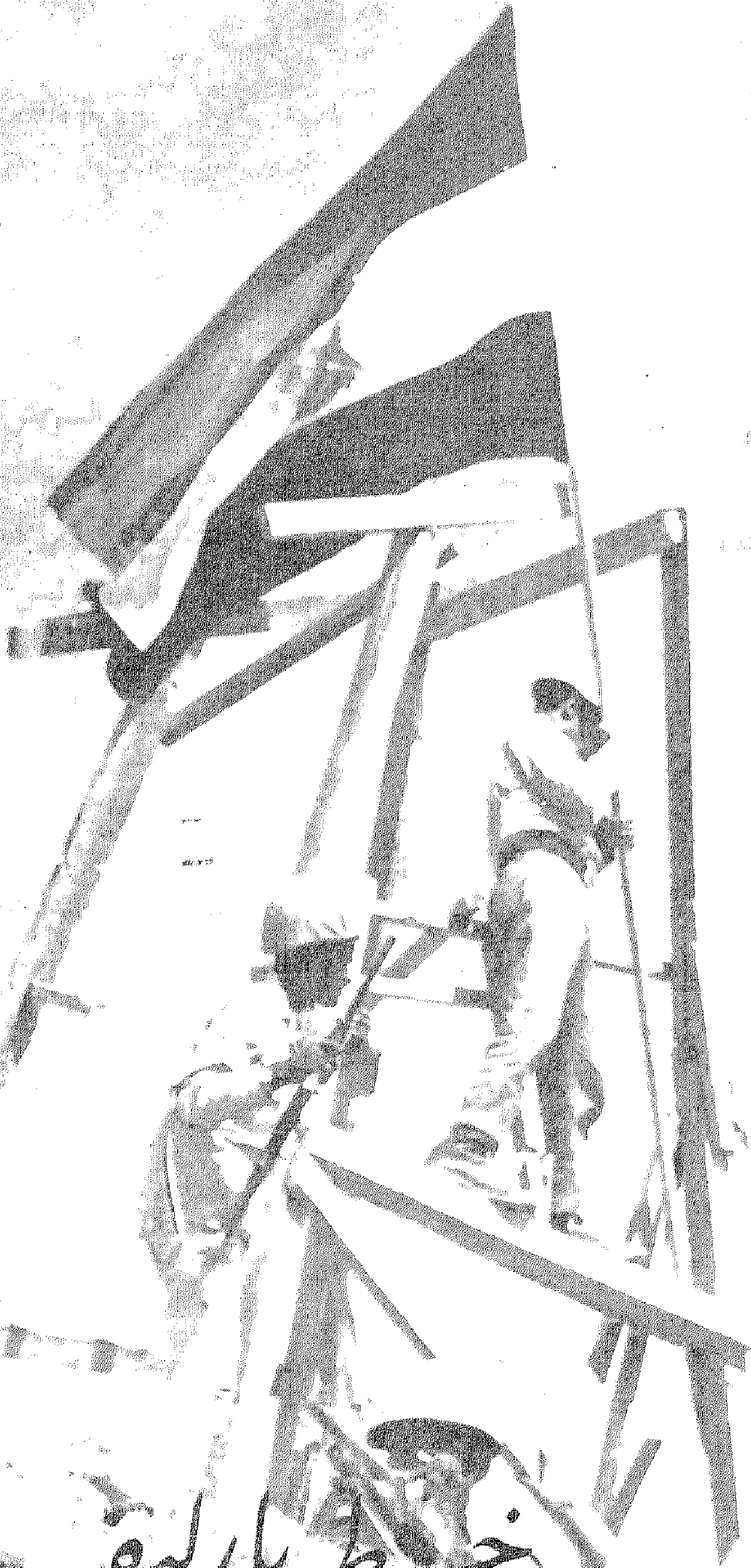


أحمد إسماعيل - تولي منصب رئيس الأركان فى ١٠ مارس ٦٩ فى إثر استشهاد الفريق عبد المنعم رياض ونحّاه عبد الناصر عن منصبه فى ١٠ سبتمبر ٦٩ (بعد ستة أشهر فقط) عقب وقوع الاغارة البرمائية الاسرائيلية على الزعفرانه



محمد حسنين هيكل أمد الرئيس عبد الناصر بتقارير وبرقيات وكالات الأنباء عن الاغارة الإسرائيلية على الزعفرانة

الفصل الثاني



خط بارليف

هل كان أسطورة خرافية أو حقيقة واقعة

في اللحظة التى بدأ فيها عبور القوات المصرية لقناة السويس يوم ٦ أكتوبر ٧٣ وعندما إنهارت تحت وطأة هجومها الكاسح تحصينات خط بارليف الممتدة على الشاطىء الشرقى للقناة انتهت فى التاريخ الحربى قصة ذلك الخط الدفاعى الذى اقترن اسمه باسم الجنرال حاييم بارليف رئيس أركان الجيش الإسرائيلى فى الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧١ ، والذى كان قد تحول بمرور الوقت إلى رمز معنوى لقوة الجيش الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر ، كما كانت تردد أبواق الدعاية الإسرائيلية وقتئذ فى كل مكان .

لقد كان للهالة الضخمة التى أحيط بها هذا الخط وللدعاية الهائلة التى نسجتها أجهزة الإعلام الإسرائيلية عن قوة حصونه ومنعة دفاعاته وعن قدرته الجبارة على دحر أى هجوم عبر قناة السويس ، أثر كبير فى تحويل خط بارليف تدريجيا من خط دفاعى إلى أسطورة طنانة تغنى بها الشعب الإسرائيلى عدة سنوات حتى جاء العبور المصرى العظيم فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وأمكن للقوات المصرية القضاء على أسطورة خط بارليف إلى الأبد ، لقد أسهم خط بارليف فى تضخيم عملية الثقة الذاتية التى انتشرت عقب حرب ٦٧ بين القادة الإسرائيليين الذين ظلوا لعدة سنوات يوحون للشعب بمدى صلابة هذا الخط الدفاعى ومنعة حصونه إلى الدرجة التى تجعل اجتياز الجيش المصرى لهذا العائق الذى لامثيل له فى العالم نوعا من الوهم أو ضربا من الخيال .

وكان من سخرية القدر أن القائد الإسرائيلى الذى ارتبط اسمه بهذا الخط وهو الجنرال حاييم بارليف دعى عقب نشوب حرب أكتوبر ٧٣ وكان وزيرا للتجارة والصناعة وقتئذ إلى ترك منصبه الوزارى ، وارتداء ثوبه العسكرى ثانية ، وأرسل إلى جبهة سيناء عسى أن يستطيع إنقاذ الخط الدفاعى الذى كان يحمل اسمه ، ولكن القائد الإسرائيلى لم يكن فى مقدرته إنجاز هذه المهمة ، فقد

عبر المصريون قناة السويس ، ولم يستطع أحد إيقافهم عن التقدم ، لا الجنرال حايم بارليف نفسه ، ولا الخط الدفاعى الحصين الذى كان يحمل اسمه . ووفقا للحكمة المأثورة الشائعة بين العسكريين بأن للنصر مائة أب بينما الهزيمة دائما يتيمة ، حاول الجنرال بارليف بعد انتهاء حرب أكتوبر ٧٣ التبرؤ من هذا الخط وإنكار نسبته إليه بعد أن رأى بنفسه كيف تهاوت حصونه ، ودكت قلاعه ، وتساقطت مهيضة الجناح فى أيدى القوات المصرية التى نفذت من خلاله فى قوة وبسالة واقتحمته من كل جانب ، ولكنه تناسى أن شهرة ذلك الخط هى التى رفعته من قبل إلى قمة شهرته العسكرية ، وأنها هى التى أضفت على اسمه ذلك البريق الذى كان السبب فى نجاحه السياسى بعد أن أحيل إلى التقاعد فى الجيش ، مما حدا بجولدا مائير رئيسة حزب العمل أن يقع عليه اختيارها ليكون وزيرا فى حكومتها . ولو كان الخط الدفاعى قد صمد ، ولو كان قد رد الهجوم المصرى على أعقابه لكان الجنرال بارليف أول المتفاخرين به ، وأشد الجميع حرصا على اقترانه باسمه .

هل هناك تشابه بين خطى بارليف وماجينو ؟

لقد دخل خط بارليف التاريخ الحربى كمفهوم خاطىء لنظرية الحرب الدفاعية التي تعتمد على التحصينات الثابتة وليس على الدفاع المتحرك . شأنه في ذلك شأن الخط الفرنسي الشهير خط ماجينو الذى نلاحظ كثيرا من أوجه الشبه بينه وبين خط بارليف من النواحي العسكرية والسياسية والسيكولوجية علي الرغم من أن خط بارليف كان عبارة عن سلسلة من النقاط الحصينة ولم يكن خطا ممتدا مثل خط ماجينو الفرنسي أو خط سيجفريد الألماني . لقد أقيم خط ماجينو بعد جدال طويل استمر منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى لمدة عشر سنوات ولم يتم الوصول إلى قرار حاسم بشأنه إلا فى عام ١٩٣٠ حينما قرر مجلس الحرب الفرنسي الذى كان يرأسه الفيلد مارشال فيليب بيتان إقامة خط دفاعى حصين على طول الحدود الفرنسية الألمانية وانتصر بذلك الرأى الذى كان يؤمن بالتفوق المطلق للنظرية الدفاعية والخطوط الحصينة الثابتة ، على الرغم من تناقضه من حيث الجوهر مع نظرية القائد القرطاجنى الشهير هانيبال ،

التي غدت عقيدة راسخة في مفاهيم الفن العسكرى طيلة ألفي عام ، وهي أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع .

وكان اهتمام المارشال بيتان بطل فرنسا وقائد جيشها المظفر في معركة فردان في الحرب العالمية الأولى منصبا على الوسيلة التي يحافظ بها على أرواح الجنود الفرنسيين ، بعد أن شاهد بنفسه مصرع مئات الألوف منهم خلال معارك الحرب العالمية الأولى الدامية ، وكانت الوسيلة التي اهتدى إليها أن يضع الجنود الفرنسيين داخل حصون منيعة تقيهم شر دانات المدفعية المتفجرة وقذائف الطائرات المدمرة وتصد عنهم عن طريق حقول الألغام والخوازيق الخرسانية والأسلاك الشائكة الممتدة على طول الخط الدفاعي ، هجمات الدبابات الألمانية ونيرانها الشديدة الفتك والدمار .

وقد بدأ إنشاء الخط الدفاعي عام ١٩٣٠ على طول الحدود الفرنسية الشرقية مابين الحدود السويسرية جنوبا والحدود البلجيكية شمالا تحت إشراف وزير الحربية الفرنسي وقتئذ أندريه ماجينو أحد القادة الفرنسيين في الحرب العالمية الأولى ، وقد صاحب سوء الحظ الخط الدفاعي منذ البداية ، فقد توفي الوزير ماجينو عام ١٩٣٢ لإصابته بالتسمم نتيجة تناوله طعاما فاسدا في حفل أقيم في باريس بمناسبة العام الجديد ، وكان مصيره الأليم إيذانا بمصير ذلك الخط الدفاعي المنكود الطالع ، الذى أطلق عليه اسمه تكريما له بعد استكمال إنشائه عام ١٩٣٥ .

وكان إنشاء خط ماجينو على طول الحدود الفرنسية الألمانية خطأ عسكريا كلف فرنسا ثمنا فادحا . فإن الخطة الاستراتيجية الألمانية لغزو فرنسا منذ وضع أسسها القائد البروسى الألماني الشهير جراف فون شليفن في مطلع هذا القرن — كان من المعروف أنها مبنية على حركة التفاف واسعة النطاق عن طريق بلجيكا لمهاجمة فرنسا من ناحية الحدود الشمالية الضعيفة ولم تكن أبدا هجوما بالمواجهة ضد الحدود الفرنسية الشرقية حيث تتركز الخطوط الدفاعية المنيعة . ولم يكن في قدرة الفرنسيين مد خط ماجينو ليغطي الحدود البلجيكية لفداحة النفقات من جهة وخشية إغضاب بلجيكا من جهة أخرى ، إذ إن امتداد الخط على حدودها كان يحمل معنى تخلي فرنسا عنها وتركها لقمة سائغة أمام أي هجوم ألماني .

لقد نامت فرنسا مطمئنة وراء خط ماجينو ووراء نظريات تفوق الحرب الدفاعية والخطوط الحصينة الثابتة التى اعتنقتها قيادتها العسكرية ولم تستيقظ من سباتها إلا على هدير جحافل الجنرال جودريان المدرعة وهى تشق طريقها عبر بلجيكا مندفعة إلى فرنسا من خلال حدودها الشمالية الضعيفة الخالية من التحصينات الدفاعية ، مطبقة بذلك حركة الالتفاف الواسعة بالجناح الأيمن التى رسمها الجنرال فون شليفن تطبيقا مثاليا . وعندما انهار خط ماجينو بعد إتمام تطويقه وعندما أمكن للألمان اختراق تحصيناته رغم مناعتها بجناحهم الأيسر ، وأجبرت فرنسا على التسليم فى ٢٢ يونيو ١٩٤٠ تأكدت النظرية القديمة الراسخة فى مجال الفن العسكرى منذ أقدم العصور وهى أنه لايوجد خط دفاعى فى العالم غير قابل للاختراق مهما بلغت درجة قوته ومناعته .

ولم يكن فى وسع القوات المصرية الالتفاف حول خط بارليف بوسيلة مشابهة لالتفاف الألمان حول خط ماجينو . إذ كانت قناة السويس مانعا يحول دون ذلك ، لكنها رغم ذلك استطاعت فى إثر عبور القناة النفاذ بجرأة من خلال خط التحصينات الذى بذل الإسرائيليون فى إنشائه قدرا هائلا من الوقت والجهد والمال . وبمجرد أن نجحت قوات الجيشين الثانى والثالث فى تثبيت أقدامها على الشاطىء الشرقى للقناة ، وبمجرد أن تمكنت الفرق الخمس التى عبرت من إنشاء مناطق رءوس الكبارى فقدت حصون خط بارليف قيمتها الدفاعية فى الحال . إذ أصبحت مطوقة بالمصريين من كل جانب ومعزولة تماما عن القوات الإسرائيلية التى فى عمق سيناء .

ومن سخرية القدر أن الحاميات الإسرائيلية داخل حصون خط بارليف بدلا من أن تلعب دورها كعناصر الصد الرئيسية التى تمنع أى عبور مصرى لقناة السويس ، وتحول دون أى تقدم للقوات المصرية إلى داخل سيناء فى حالة نجاحها فى عبور القناة كما كان مرسوما فى الخطة الدفاعية الإسرائيلية شوفاخ يونيم Shovach yonim وجدت نفسها سجينة فى مصيدة الحصار المصرى ، وأصبح إنقاذ هذه القوات مشكلة خطيرة واجهت القيادة الجنوبية فى سيناء ، بل رئاسة الأركان فى تل أبيب وسببت لهما مزيدا من القلق والانزعاج ، كما سيرد بالتفصيل فيما بعد عند تعرضنا لشرح العمليات الحربية على جبهة سيناء .

وفى سبيل إنقاذ بعض الحاميات الإسرائيلية التى استمرت فى المقاومة داخل هذه الحصون اضطرت بعض الوحدات الإسرائيلية المدرعة إلى أن تخوض غمار معارك دامية مع القوات المصرية ، كى يمكنها إعادة الاتصال مع هذه الحصون مما كبدها خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات ، كانت تفوق أحيانا كثيرة عدد جنود الحاميات التى كانت مكلفة بإنقاذها . وإزاء صعوبة هذه العمليات وفداحة ثمنها اضطر بعض القادة الإسرائيليين إلى سؤال قيادتهم عن حقيقة مهمتهم ، وهل هى إنقاذ الجنود المحاصرين داخل الحصون ، أو العمل على إيقاف التقدم المصرى داخل سيناء ، وبعد أيام من التردد والتخبط استجابت القيادة الإسرائيلية لصوت العقل والواقع ، وصرحت لأفراد الحصون المحاصرة التى لم تسقط بعد بأن يتركوا حصونهم ، ويحاولوا التسلل إلى أقرب المواقع الإسرائيلية وإلا فليسلموا أنفسهم إلى القوات المصرية كأسرى حرب .

لقد كان تأثير خط بارليف السيكولوجى على نظريات الأمن الإسرائيلية مشابها تماما لتأثير خط ماجينو بالنسبة للفرنسيين ، فقد كان الإسرائيليون على ثقة تامة من أن زيادة عنايتهم بتحصين خط بارليف وتدعيم دفاعاته وتعزيز حصونه سوف يكفل لهم منع أى عبور مصرى لقناة السويس ، مهما حشد المصريون فى سبيل ذلك من قوات وأسلحة ومعدات ، ومن أجل ذلك أنفقت إسرائيل على جميع أعمال التحصينات الدفاعية وشق الطرق فى سيناء بأكملها حوالى ٥٠٠ مليون دولار أنفق منها على تحصينات خط بارليف وحدها ٢٠٠ مليون دولار وهو مبلغ ضخم بالنسبة لموارد اسرائيل الاقتصادية .

وكما جرى لفرنسا قبل عام ١٩٤٠ نامت إسرائيل وراء أسطورة خط بارليف ووراء غرور وصلف قادتها العسكريين الذين خدروا الشعب الإسرائيلى بأحلام جيشهم الذى لايقهر وأوهام حصون خط بارليف التى لايمكن اقتحامها أو اختراقها . وفجأة أفاق الإسرائيليون من سباتهم على الحقيقة المذهلة ، وهى أن القوات المصرية قد تم لها عبور قناة السويس وأن حصون خط بارليف الشماء قد أصبحت هشيما تذروه الرياح .

كيف تبنت الاستراتيجية الإسرائيلية النظرية الدفاعية ؟

كان وضع إسرائيل العسكرى بعد حرب عام ٤٨ مبعث قلق دائم لقادتها العسكريين . فإن الدولة بحدودها الطويلة وعرضها القليل كانت تفتقد العمق الاستراتيجى ، الأمر الذى كان يدعوها فى كل حروبها مع العرب إلى الحرص على إحراز ميزة المبادأة ، لتكون ميادين القتال دائما فى الأراضى العربية المجاورة ، والعمل على عدم نقل الحرب إلى الأراضى الإسرائيلية ، لتجنب تعرض المناطق ذات الكثافة السكانية لأهوال الحرب منذ الدقيقة الأولى بحكم قربها الشديد من الحدود العربية .

وقد طبقت إسرائيل هذه الاستراتيجية بنجاح خلال حربى أكتوبر ٥٦ ويونيو ٦٧ . وكان وجود المصريين فى قطاع غزة يمثل من وجهة النظر الإسرائيلية خطرا على المدن والمستعمرات فى جنوب إسرائيل ، كما كان فى مقدرة القوات الأردنية المرابطة فى القدس العربية قصف مدينة القدس اليهودية الملاصقة لها ، أو قطع الطريق الرئيسى الممتد بين القدس وتل أبيب الذى لم يكن يبعد عن المواقع الأردنية أكثر من ٤٠٠ متر . وفى الوقت الذى كان فيه طول السهل الساحلى الإسرائيلى على البحر المتوسط يبلغ حوالى ٢٠٠ كيلو متر (من الحدود اللبنانية حتى حدود قطاع غزة) كان عرض إسرائيل فى المنطقة الوسطى المتاخمة لمدينتى قلقيلية وطولكرم بالضفة الغربية يبلغ فى بعض الأماكن نحو ١٥ كيلومترا فقط ، مما كان يتيح للقوات الأردنية المرابطة على التلال المحيطة بالمدينتين الفرصة لكشف مياه البحر المتوسط فى الغرب فى حالة وضوح الرؤية ، والإشراف من مواقعهم على مدينتى تل أبيب وناتانيا وكثير من المدن والمراكز السكانية بالسهل الساحلى الذى يضم حوالى ٤٠ ٪ من سكان إسرائيل . وكان تحرك أية قوة مدرعة أردنية إلى الساحل عبر هذه المساحة الضيقة كفيلا بشطر إسرائيل إلى شطرين ، وفى مرتفعات الجولان الشاهقة الارتفاع حيث كان السوريون يرابطون فوق القمم كانت المستعمرات الإسرائيلية فى وادى الأردن تقبع تحت موطىء أقدامهم وفى مرمى مدافعهم يدكونها بقصفهم وقتما يشاءون .

هذا الوضع الاستراتيجى أدى إلى أن تتبنى القيادة الإسرائيلية العقيدة الهجومية فى كل حروبها مع العرب ، وأن تتركز كل الأفكار فى الجيش الإسرائيلى على مختلف مستويات قياداته وفى شتى أسلحته ووحداته حول مبدأ الانقضاض والهجوم ، وبالتالى أن تبتعد العقيدة الدفاعية تماما عن الفكر العسكرى الإسرائيلى بكل مايتبعها من أعمال إنشاء الدفاعات والتحصينات .

ونتيجة لاعتناق المذهب العسكرى الإسرائيلى للعقيدة الهجومية أصبح الاهتمام فى الجيش مركزا على السلاحين اللذين يتيحان لإسرائيل الفرصة لإحراز التفوق والسبق فى العمليات الهجومية ، وهما السلاح الجوى وسلاح المدرعات ، فى الوقت الذى قل فيه الاهتمام بباقى الأسلحة المقاتلة . ولكن الوضع الاستراتيجى لإسرائيل لم يلبث أن تبدل تماما عقب حرب يونيو ٦٧ ، فلقد ضمت إسرائيل إلى أراضيها القليلة العمق التى لم تكن تتجاوز عشرين ألف كيلومتر مربع مساحات شاسعة بلغت حوالى تسعة وستين ألف كيلو متر مربع . أى أكثر من ثلاثة أضعاف مساحتها وهى شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان ومنطقة الحمة السورية . وبضم هذه الأراضى العربية أصبحت المراكز ذات الكثافة السكانية فى إسرائيل خارج مرمى أسلحة القوات العربية ، وبخاصة بالنسبة للعدو الرئيسى لإسرائيل وهو الجيش المصرى المرابط على طول الشاطىء الغربى لقناة السويس . فقد أصبح يفصله عن هذه المراكز السكانية حاجز صحراوى يبلغ اتساعه أكثر من ٢٢٥ كيلو مترا ، وهو شبه جزيرة سيناء ، بالإضافة إلى قناة السويس التى كانت فى حد ذاتها تعد مانعا من أصعب الموانع الطبيعية فى العالم .

ولقد أثر العمق الذى توافر لإسرائيل نتيجة لاحتلالها الأراضى العربية عقب حرب يونيو ٦٧ تأثيرا عميقا فى الفكر العسكرى الإسرائيلى . فلقد أصبح هذا العمق يوفر لإسرائيل ميزات استراتيجية وتكتيكية هامة ، وهى القدرة على المناورة والحشد والقيام بالهجوم المضاد . وأدى هذا العمق أيضا إلى زيادة فترة الإنذار الجوى الإلكترونى التى تحوزها إسرائيل من ٤ دقائق قبل حرب ٦٧ إلى ١٦ دقيقة بعد هذه الحرب بالنسبة للطائرات المصرية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى فقد مصر لجميع مطاراتها المتقدمة فى شبه جزيرة سيناء . .

ونتيجة لتأثر القادة الإسرائيليين بالوضع الاستراتيجى الجديد ساد الاقتناع فى القيادتين الإسرائيليتين السياسية والعسكرية أنه لم تعد هناك حاجة إلى أن يحرص الجيش الإسرائيلى على إحراز المبادأة ، أو نقل الحرب إلى الأراضى العربية المجاورة ، كما كان الحال فى الحروب السابقة ، فإن المدن التى سوف تتعرض لويلات الحرب عند نشوبها لن تكون المدن الإسرائيلية . بل ستكون المدن العربية ، وأوضح مثال على ذلك هو المدن المصرية على طول قناة السويس بور سعيد والإسماعيلية والسويس التى لم تكن تبعد عن خط المواجهة الإسرائيلى سوى بضع مئات من الأمتار ، مما كان يجعلها هدفا سهلا للمدفعية الإسرائيلية ، وفضلا عن ذلك فإن المساحات الشاسعة التى ضمت لإسرائيل ، وبخاصة شبه جزيرة سيناء كانت تعتبر أرضا مثالية لقتال المدرعات ، وبذا تتاح الفرصة للدبابات الإسرائيلية لاستخدام خفة حركتها وقدرتها العالية على المناورة ، وعلى ذلك فإنه حتى فى حالة إحراز العرب لميزة المبادأة وقيامهم بشن هجوم على إسرائيل بدون إنذار كاف فسوف تتوافر للجيش الإسرائيلى مهلة من الوقت ومجال متسع للمناورة لمجابهة القوات العربية المهاجمة ، والقيام وفقا للتخطيط الإسرائيلى بهجوم مضاد قوى يمكن عن طريقه صد الهجوم العربى ، ثم العمل بعد ذلك على إبادة القوات العربية التى قامت بالهجوم .

ونتيجة لهذه العوامل تحول التفكير الاستراتيجى فى إسرائيل إلى وجهة جديدة لم تكن قط من سماته أو مميزاته وهى التمسك بخطوط دفاعية ترتكز على الموانع الطبيعية التى تهيأت لإسرائيل عقب حرب ٦٧ ، والتى تشكل حاجزا بينها وبين الدول العربية المتاخمة . ففى الجنوب كانت قناة السويس تكون حاجزا طبيعيا جبارا بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية ، وصفه موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى بأنه أصعب مانع مضاد للدبابات فى العالم ، وفى الشرق أصبح نهر الأردن بمياهه العميقة حاجزا بين القوات الإسرائيلية المرابطة فى مزارع وحدائق الضفة الغربية الخصيبة وبين القوات الأردنية المرابطة شرق النهر فى غمار الصحراء ، أما فى الشمال حيث لايوجد مانع طبيعى يفصل بين القوات الإسرائيلية التى احتلت مرتفعات الجولان والقوات السورية المرابطة على طول خط إيقاف إطلاق النار عام ١٩٦٧ — فقد بادر الجيش الإسرائيلى بإنشاء

خندق عميق متسع يمنع مرور الدبابات وبث على جوانبه الألغام والأسلاك الشائكة ليكون مانعا صناعيا يحجز بين قوات الطرفين .

وكان استناد القوات الإسرائيلية في مواقعها الدفاعية الجديدة على موانع طبيعية أو صناعية تحجز بينها وبين الجيوش العربية المجاورة يعد نقطة تحول بارزة في الاستراتيجية الإسرائيلية . إذ إنه بدلا من إعداد الخطط المسبقة لضمان إحراز المبادأة،وبدلا من التخطيط لحرب هجومية يتم فيها اختراق المواقع الدفاعية العربية كما كان الحال في كل حروب إسرائيل السابقة ، تبدل الفكر العسكرى الإسرائيلي ليتبنى العقيدة الدفاعية ويعمل على إقامة التحصينات الدفاعية في حماية الموانع الطبيعية والصناعية سواء على جبهة سيناء أو على جبهة الجولان اللتين كان يتوقع منهما شن الهجوم العربى القادم متخليا بذلك عن ميزة المبادأة للجيشين المصرى والسورى من قبل أن تبدأ أية عمليات حربية . .

المرحلة الأولى
من إنشاء خط بارليف

كان الاعتبار السياسى في أعقاب حرب يونيو ٦٧ يدفع إسرائيل إلى التشبث بحافة قناة السويس لخلق حقائق محسوسة وعلنية توضح لمصر والعالم كله أن قناة السويس لايمكن أن تفتح للملاحة الحرة إلا بالاتفاق مع إسرائيل وإلا بعد ضمان مرور السفن التى ترفع العلم الإسرائيلى . .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان لابد لقوات الجيش الإسرائيلى من التمركز على خط المياه نفسه ، وحتى يمكن وقاية هذه القوات والمحافظة على حياة الجنود كان من الضرورى إقامة خنادق ومخابىء لهم على طول القناة ، ونظرا لعدم وجود تهديد جدى في تلك الفترة من ناحية القوات المصرية المرابطة على الشاطىء الغربى لقناة السويس بسبب ماكانت تعانى منه وقتئذ من ضعف في تنظيمها وتسليحها إثر هزيمة يونيو ٦٧ ، فقد اكتفت القوات الإسرائيلية بإقامة دفاعات مرتجلة تصلح للوقاية من نيران الأسلحة الصغيرة ، وكانت عبارة عن حفر وخنادق مغطاة بسواتر من أكياس الرمل وكتل من الحجارة والقضبان

الحديدية ، وساعد على ضعف أعمال التحصين عدم وجود أية خبرة عملية أو تجارب سابقة لدى سلاح المهندسين الإسرائيلى فى مجال الإنشاءات الدفاعية نظرا لاعتناق المذهب العسكرى الإسرائيلى للعقيدة الهجومية حتى نشوب حرب يونيو ٦٧ كما سبق أن أوضحنا . .

وخلال شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ٦٨ أى بعد مضى نحو عام ونصف على حرب يونيو ٦٧ وبعد أن تمت للقيادة المصرية إعادة تنظيم وتسليح الجيش المصرى إلى مستوى معقول بمعونة الاتحاد السوفيتى صمم الرئيس الراحل عبد الناصر على كسر الجمود الذى كان قد خيم على الجبهة المصرية على طول قناة السويس ، وفوجئت القوات الإسرائيلية المرابطة على الشاطىء الشرقى للقناة يوم ٨ سبتمبر بقصف مركز شديد العنف من المدفعية المصرية على طول خط المواجهة مما أدى إلى مصرع ١٨ فردا ووقوع عشرات من المصابين وتهدمت تحت وطأة القصف الشديد المخابىء والخنادق كما لو كانت بيوتا من الورق ، واعترف الجنرال أشعياهو جافيش قائد القيادة الجنوبية بأنه ارتعد من قوة قصف المدفعية وفعاليته . وكان ذلك القصف العنيف من المدفعية المصرية إيذانا بابتداء المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف .

وكما كان متوقعا قامت إسرائيل بعدة عمليات انتقامية للرد على أعمال القصف الذى تعرضت له قواتها شرق القناة ، وجاء الرد بعيدا عن خط المواجهة الممتد على طول القناة بمئات من الكيلومترات . فقد قامت طائرات الهليوكوبتر وقوات الكوماندوز المحمولة جوا بسلسلة من الغارات الجوية على أهداف مدنية فى عمق الصعيد فتعرضت قناطر وكوبرى نجع حمادى وقناطر إسنا لعمليات القصف الجوى ، كما تمكن جنود الكوماندوز الإسرائيليون فى إغارة مفاجئة من تدمير محطة محولات الضغط العالى بنجع حمادى .

وكان المقصود بهذه العمليات التخريبية هو أن تثبت إسرائيل للرئيس المصرى مدى انكشاف الأهداف الحيوية فى مصر لغارات القوات الإسرائيلية كى تكف المدفعية المصرية عن قصف المواقع الإسرائيلية شرق القناة ، ويبدو أن أسلوب إسرائيل الانتقامى نجح فى إقناع عبد الناصر بفداحة الثمن الذى تدفعه مصر فى مقابل قصف المواقع الإسرائيلية شرق القناة . ولذا تم إيقاف حرب

الاستنزاف لمدة أربعة أشهر . وخلال هذه الفترة أتيحت لإسرائيل الفرصة لالتقاط الأنفاس وركزت القيادة الإسرائيلية جهودا ضخمة لإقامة خط دفاعى حصين يمكنه الصمود أمام حرب الاستنزاف .

وعندما بدأت القوات المصرية حرب الاستنزاف ومضت المدفعية المصرية تقصف الضفة الشرقية لقناة السويس بأعداد ضخمة من المدافع والهاونات من مختلف الاعيرة ، وراح عدد كبير آخر من المدافع يطلق نيرانه بالضرب المباشر المحكم التصويب على دشم العدو وأهدافه المنظورة على الشاطىء الشرقى للقناة ، تطورت المواقع الإسرائيلية الأولية التى أنشأتها القوات الإسرائيلية عقب حرب يونيو ٦٧ لتصبح تحصينات دائمة منيعة لحماية القوات المتمركزة على طول القناة . وكانت هذه حرباً ثابتة أعادت إلى الأذهان ذكرى حرب الخنادق فى فرنسا بين الألمان والحلفاء فى الحرب العالمية الأولى . وقد ظلت ميزة المبادأة طوال حرب الاستنزاف التى فرض المصريون طابعها على إسرائيل فى يد القوات المصرية ، وكانت تصرفات إسرائيل مجرد سلسلة من ردود الأفعال إلى أن دخل السلاح الجوى الإسرائيلى المعركة فى ٢٠ يوليو ٦٩ فانتقلت المبادأة منذ هذه اللحظة إلى يد إسرائيل وتحولت حرب الاستنزاف إلى حرب استنزاف مضاد .

ولم تكد المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف تتوقف فى نوفمبر ٦٨ فى إثر إغارات طـــائرات الهليكوبتر ورجـــال الكوماندور الإسرائيليين على بعض الأهداف الحيوية فى عمق الصعيد كما أسلفنا من قبل ، ولم تكد القيادة الإسرائيلية تدرك مدى فداحة الخسائر التى لحقت بقواتها المتمركزة فى مواقعها على حافة المياه على طول قناة السويس – نتيجة لقصف المدفعية المصرية العنيف خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٦٨ من جهة وبسبب ضعف تحصين الدفاعات الإسرائيلية من جهة أخرى ــ حتى بدأت على الشاطىء الشرقى للقناة عملية تحصين واسعة النطاق ، بغرض توفير الحماية الكافية للقوات الإسرائيلية تجنبا لإصابتها بخسائر فادحة إذا ماستأنفت مصر مرة أخرى حرب الاستنزاف . وأسند الجنرال حاييم بارليف رئيس أركان الجيش الإسرائيلى وقتئذ إلى أحد القادة الإسرائيليين البارزين وهو الجنرال إبراهام أدان (برن) مهمة

القيام على رأس لجنة من الخبراء والفنيين بدراسة مشروع إقامة جهاز دفاعى متكامل على طول الشاطىء الشرقى لقناة السويس .

ولم يكد الجنرال أدان يبدأ مع لجنة خبرائه فى دراسة مشروع الجهاز الدفاعى المكلف بإقامته حتى ثارت زوبعة حادة فى دوائر رئاسة الأركان الإسرائيلية بتل أبيب ، فقد اشترك عدد من كبار القادة الإسرائيليين البارزين فى جدال عنيف حول تحديد مكان الخط الدفاعى المزمع إقامته . وكان النقاش يجرى فى بادىء الأمر وراء أبواب مغلقة فى مكاتب رئاسة الأركان ، ولكنه سرعان ماتسرب إلى الخارج وراح يدور بصورة شبه علنية ، وكان الجدال من الشدة بحيث تحول فى نهاية الأمر إلى نوع من الخلاف الشخصى وتبادل العبارات القاسية بأصوات عالية وكاد يؤدى إلى أزمة حادة فى القيادة الإسرائيلية .

الصراع حـــــول تحديد مكان خط بارليف

كان رأى الجنرال أشعيا هو جافيش قائد القيادة الجنوبية الذى بناه على أساس تجاربه العملية خلال المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف أن القوات التى تحتل الخط الدفاعى على طول قناة السويس لابد أن يهيأ لها ساتر كاف داخل تحصينات قوية .

وكانت المشكلة التى تواجه الجنرال جافيش هى هل يبقى جنوده على خط المياه أو يسحبهم إلى مواقع فى العمق بعيدة عن القناة ؟. إن الاحتفاظ بهم على خط المياه يخلق سلسلة من الأغراض الثابتة تحت المراقبة المركزة من الجانب المصرى على الشاطىء الغربى للقناة ، ولكنه يعطيهم فى نفس الوقت ميزة الملاحظة والقدرة على التعامل الفورى مع أية محاولات مصرية لعبور القناة إلى الشاطىء الشرقى .

لقد كان الجنرال جافيش مقتنعا بأن واحدا من أكبر الأخطار التى تواجه إسرائيل هو احتمال عبور مصرى مفاجىء لإحراز موضع قدم على الشاطىء الشرقى لقناة السويس – مهما كان حجمه – يتلوه تدخل سياسى من القوى العظمى يستهدف فرض إيقاف إطلاق النار .

ونظر لأن الخطة الإسرائيلية المرسومة لمواجهة أية عملية عبور مصرى على نطاق واسع كانت مبنية على أساس القيام بهجوم مضاد قوى ينتهى بإنشاء رأس كوبرى إسرائيلى على الشاطىء الغربى لقناة السويس ، ولذا فإن احتلال القوات الإسرائيلية للخط الدفاعى على حافة المياه كان ضرورة حيوية لإمكان تنفيذ خطة الهجوم المضاد الإسرائيلى حتى لاتضطر القوات الإسرائيلية إلى خوض معارك عنيفة مع القوات المصرية التى عبرت القناة للوصول إلى خط المياه مرة أخرى إذا ماتخلت عن هذا الخط وانتقلت إلى خط دفاعى فى العمق .

وكانت مقترحات الجنرال أدان التى استخلصها مع خبرائه بعد بحث الوضع على الطبيعة والتى قدمها إلى رئيس الأركان تتفق بصفة عامة مع رأى الجنرال جافيش ، إذ كانت تقضى بأن تبنى التحصينات على طول خط المياه بقناة السويس ، كى تحقق أكبر قدر من الملاحظة بالنظر نهارا وبالأجهزة الإلكترونية ليلا ، وأن تكون بمثابة نقط إنذار تتحصن داخلها وحدات قليلة العدد لتقليل نسبة الخسائر فى حالة تعرضها لقصف المدفعية المصرية .

وعلى هذه الأسس اقترح الجنرال أدان إقامة الخط الدفاعى الأول من سلسلة من الحصون المنفردة على حافة المياه بفواصل لاتتجاوز عشرة كيلو مترات ، ويعمل هذا الخط أساسا كجهاز إنذار أمامى ، على أن تخصص قوة مدرعة خفيفة الحركة للقيام بأعمال الدوريات بين الحصون . وفى نفس الوقت تتم إقامة خط دفاعى ثان فى الخلف تتمركز فيه قوة من المدفعية والمدرعات لتعزيز الخط الأول ، وتكون المدرعات جاهزة للتقدم إلى الأمام لتدعيم الخط الأول فى حالة توقع أية عملية عبور مصرية ، وللقيام بهجمات مضادة على أية قوات مصرية تتمكن من عبور القناة إلى الشاطىء الشرقى .

ولم يكد الجنرال أدان يقوم بعرض مقترحاته على رئاسة الأركان حتى تبنى نظريته الجنرال حاييم بارليف رئيس الأركان وقتئذ ، ولكن هذه النظرية لم تلبث أن قوبلت بمعارضة شديدة من اثنين من كبار القادة الإسرائيليين ، وهما العميد يسرائيل تال الذى كان منتدبا وقتئذ للعمل بوزارة الدفاع ، والعميد أريل شارون رئيس إدارة التدريب برئاسة الأركان .

وكانت نظرية تال وشارون التى بنيت على أساس مذهب الدفاع المتحرك

تتعارض فى جوهرها مع مذهب الدفاع الثابت الذى تبناه رئيس الأركان . وكان رأى القائدين أن الحاميات الإسرائيلية الموجودة داخل الحصون المقترح إقامتها سوف تجد نفسها عاجزة عن التعامل مع القوات المصرية فى حالة قيامها بعبور القناة ، بسبب نيران المدفعية الثقيلة التى ستصب على مواقعها من الشاطىء الغربى . ولذا فإن الرأى السليم يقتضى إنشاء خط دفاعى حصين فى الخلف بعيد عن قناة السويس على أن يتم إنشاء شبكة من الطرق الساقطة على القناة لربط الخط الدفاعى الخلفى بالشاطىء الشرقى للقناة .

وتطبيقًا لنظرية الدفاع المتحرك عارض القائدان فى أن يكون موضع خط الصد على حافة المياه مباشرة ، إذ كان رأيهما أن يكون موضع هذا الخط على بعد حوالى ٣٠ كيلومترا من القناة مابين « بالوظة » فى الشمال وامتداد الخط المؤدى الى « الطاسة » فى الجنوب ، على أن يحتل هذا الخط بواسطة المشاة . وفى أقصى الأمام وعلى طول القناة تجرى الملاحظة عن طريق الوحدات الخفيفة الحركة ، وفى المنطقة المحصورة بين حافة المياه وخط الصد الخلفى الذى تحتله المشاه يكون دور القوات المدرعة الإسرائيلية هو إبادة أية قوات مصرية تتمكن من العبور .

وكان الجنرال حايم بارليف يتميز بطبيعته العنيدة وصلابة رأيه مما كان يجعل من المتعذر لأى إنسان أن ينجح فى تغيير الرأى الذى يعتنقه ، أو حتى فى حمله على الاستماع إلى أية حجج أو مبررات إذا ماكانت تخالف وجهة نظره .

ونتيجة للمعارضة الشديدة التى أبداها كل من تال وشارون للنظرية التى تبناها رئيس الأركان أوشك الاثنان أن يحالا إلى التقاعد لولا تدخل وزير الدفاع وقتئذ موشى ديان ، ولولا تدخل جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل وقتئذ بنفسها لإقناع العميد شارون بالبقاء فى الخدمة . وكان الدافع الحقيقى وراء تدخلها خشيتها أن يترك شارون الجيش إلى العمل السياسى وينضم بماضيه اللامع واسمه المعروف إلى كتلة أحزاب المعارضة مما يضعف من قوة حزب العمل الذى ترأسه .

وقد بنى بارليف معارضته لنظرية تال وشارون على اعتبار أن خط الحصون الأمامى على حافة المياه ماهو إلا جزء من جهاز دفاعى شامل يتميز بأنه ثابت

فى الأمام ومتحرك فى الخلف . وأن الحصون لن يعهد إليها وحدها بمهمة صد عمليات العبور المصرية ، ولكنها عبارة عن مواقع أمامية تتواجد فيها المشاة للقيام بمهام الملاحظة ، وكذا عرقلة عمليات العبور المصرية سواء أثناء اجتيازها قناة السويس أو عند نجاحها فى بلوغ الساتر الترابى على الضفة الشرقية للقناة . وكانت مهمة المدفعية والمدرعات فى الخلف الاشتراك فى خطة الصد سواء بالنيران أو بالهجمات المضادة التى تقوم بها القوات المدرعة .

وعارض بارليف رأى تال وشارون فى أن يكون الدفاع الأمامى عن خط المياه بقوات متحركة فقط . إذ إن هذه القوات المدرعة سوف تكون هدفا سهلا للكمائن المصرية ، وستتعرض لخطر الارتطام بالألغام التى ستوضع على طرق اقترابها ، وسوف يتيح الدفاع المتحرك فى الأمام الفرصة للقوات المصرية لعبور قناة السويس فى أماكن عديدة والتمسك بمناطق هامة على شاطئها الشرقى ، مما سوف يؤدى إلى أن يواجه الجيش الإسرائيلى مواقف صعبة إذ سيضطر إلى الدخول فى معارك عنيفة لرد القوات المصرية على أعقابها .

وعلى الرغم مما كانت تضمه نظرية تال وشارون من حجج وأدلة منطقية ، فإن الخط الدفاعى الذى اقترحت لجنة الجنرال أدان إقامته على حافة القناة لم يلبث أن غدا بعد بضعة أشهر حقيقة واقعة ، وبدأت حصونه المنيعة تظهر بالقرب من خط المياه على طول قناة السويس . فلقد حسم الجنرال بارليف صاحب النفوذ المطلق فى رئاسة الأركان الجدال الدائر بين أصحاب النظريتين . وقد أعطى إصرار الجنرال حاييم بارليف على التمسك بنظريته بطريقة متطرفة وصاخبة الأمر صبغة شخصية ، مما جعل اسمه يطلق على الخط الدفاعى المقام على طول القناة . وبدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية تستخدمه كما استخدمه أيضا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى خطبه ، وسرعان ماأصبح خط بارليف رمزا معنويا يدل على وضع إسرائيل المنتصر عقب حرب ٦٧ ، وهو صورة القلعة الحصينة المتأهبة للدفاع عن نفسها ضد جيرانها .

وعندما سئل الجنرال بارليف بعد حرب أكتوبر ٧٣ فى مؤتمر صحفى عما إذا كان الخط الذى يحمل اسمه قد أثبت كفاءته حاول التبرؤ من نسبة الخط

إليه ورد قائلا « خط بارليف هذا من اختراع الصحافة » . .

مرحلة
بناء الحصون

فى أواخر نوفمبر ٦٨ بدأت المرحلة العملية لبناء حصون خط بارليف تحت إشراف الجنرال إبراهام أدان ، واستمرت قرابة أربعة أشهر حيث انتهى العمل فى هذه المرحلة فى ١٥ مارس ٦٩ .

وقد بدأت العملية بنزول أكثر من مائة تراكتور ، وعدد كبير من الجنود ، وآلاف من العمال الذين جلبهم المقاولون الإسرائيليون الذين أسندت اليهم عملية إنشاء الخط الدفاعى .

وفى داخل الساتر الترابى الممتد بحذاء قناة السويس الذى زحزحه الإسرائيليون ليتقابل ميله الحاد مع ميل الشاطىء تم بناء خط الدفاعات الذى كان يتكون من ٣٠ حصنا بلغت مساحة كل واحد منها أربعة آلاف متر مربع . وكان الحصن يتكون من عدة طوابق معظمها محفور فى باطن الأرض . أما أسقفها فقد غطيت بطبقة مضادة للنسف يبلغ سمكها حوالى مترين تتكون من الأتربة والأحجار فضلا عن القضبان الحديدية التى نزعت من خط السكك الحديدية المصرية الذى كان ممتدا عبر سيناء من القنطرة إلى قطاع غزة بحذاء ساحل البحر المتوسط،وأحيطت الحصون من كل جانب بنطاقات كثيفة من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام المضادة للدبابات والأفراد التى بلغ امتدادها حوالى ٢٠٠ متر هذا بالإضافة إلى الأشراك الخداعية التى تغطى ميول الساتر الترابى وقمته .

وأصبحت التحصينات مثل القلاع فى قوتها ومنظرها الخارجى ، وكان بداخل كل حصن شبكة كهربائية وهاتف عمومى ، وزودت الحصون بمواسير المياه والمجارى والمطابخ وكافة الخدمات اللازمة . وفى الحصون الكبيرة التى تقع على طرق الاقتراب الهامة وكذا فى الحصون المنعزلة ، أعدت أفنيتها لتسع مرابض الدبابات التي ستخصص لها وتشترك معها فى خطة النيران . وكان

الحصن يتحكم فى دائرة يبلغ قطرها كيلو مترين فى كل اتجاه ، وكان متوسط الفواصل بين الحصون يتراوح بين ٨ - ١٠ كيلومترات ، وكان لديها الاكتفاء الذاتى لمدة أسبوع ، ولديها وسائل اتصال جيدة مع قيادتها الخلفية .

وكان الجنرال أدان يأمل أن تستطيع هذه الحصون منع المصريين بنيرانها من عبور قناة السويس . ولذا أعد فى كل حصن عددا من المزاغل فى اتجاه القناة ليتسنى لحامية الحصن غمر القناة بنيران كثيفة من رشاشاتها الثقيلة وأسلحتها الخفيفة المضادة للدبابات . إلا أن العميد أريل شارون رئيس إدارة التدريب سخر من هذا الأسلوب ، وأكد أن هذه المزاغل سوف تسد على الفور بمجرد استئناف المصريين عمليات الضرب المباشر بالمدفعية من الشاطىء الغربى للقناة .

وبالفعل اتضح بعد استئناف حرب الاستنزاف أن هذه المزاغل ليست عملية إذ تمكن المصريون من تحديد أماكنها بدقة مما أدى إلى إصابة كثير من الجنود الإسرائيليين الذين كانوا على مقربة منها ، وترتب على ذلك إغلاق معظم هذه المزاغل والفتحات تجنبا للإصابات . .

ووضع الجنرال أدان فى تخطيطه ، أن تقام مجموعات من الحصون المتقاربة التى يمكنها تبادل المساعدة ، وذلك فى اتجاه المحاور الرئيسية الموصلة من القناة إلى منطقة الممرات فى عمق سيناء . ولذا بنيت مجموعة فى كل من منطقة بور توفيق فى الجنوب مقابل مدينة السويس ، وفى شمال البحيرة المرة الكبرى مقابل الدفرسوار ، وفى المنطقة شرق الإسماعيلية ، وعند القنطرة شرق ، وفى مواجهة المحور الشمالى أقيمت تحصينات أقل كثافة حتى مسافة عشرة كيلو مترات جنوبا من مدينة بور فؤاد . وقد بنيت فى منطقة صعبة العبور مابين المستنقعات الطينية شرقا وقناة السويس غربا .

وعلى ساحل البحر المتوسط أقيمت مجموعة أيضا للتحكم فى الطريق مابين بور فؤاد ورمانة . ونتيجة لهذا النظام الدفاعى أصبحت أجزاء متعددة على طول القناة والبحيرات المرة بلغ طول بعضها حوالى ١٥ كيلو مترا خالية تماما من أية تحصينات ، وكان النظام المتبع أن تغطى هذه المساحات الخالية عن طريق عدد من نقاط الملاحظة ، ومن الدوريات الراكبة فى عربات نصف جنزير نهارا

على أن تسحب خلال الليل وتنضم للحصون التى خرجت منها .

وقد تمكنت القوات المصرية من استغلال هذا الموقف للعمل في المناطق الخالية ليلا دون أن يصطدم أفرادها بأية مقاومة إسرائيلية ، مما حدا بأحد القادة الإسرائيليين إلى التكهن بأنه لايستعبد أن تفاجأ القيادة الإسرائيلية فى أحد الأيام مع طلوع النهار بوجود لواء مشاة مصرى كامل على الضفة الشرقية لقناة السويس .

وفى المساحات الخالية بين الحصون أقيمت مرابض نيران للدبابات بمعدل مربض فى كل مائة متر ، على أن يجرى احتلالها بالدبابات التى تدفع من الخط الخلفى عند رفع حالة الاستعداد إلى الدرجة القصوى أو عند توقع عبور مصرى لقناة السويس ، وقد أطلقت القيادة الإسرائيلية أسماء كودية على حصون خط بارليف ، مثل بودابست وميلانو ، وبركان ، ونيسان وكواى . وكانت القوة المقرر احتلالها للحصن الواحد يبلغ عددها ٣٠ جنديا ، أما فى الحصون المنعزلة مثل حصن كواى Quay فى بور توفيق فتتكون القوة من ٨٠ إلى ٩٠ جنديا وتكون القيادة فى الحصون الهامة أو المنعزلة لضابط عامل لاتقل رتبته عن رائد ويكون عادة من قوة المظلات .

وكان النظام المستديم يقضى باستبدال حاميات الحصون التى تتكون من جنود احتياطيين ليحل مكانها قوات من الجيش العامل أو من فرق المظلات من قوات الاحتياطى ، وذلك فى حالات الطوارىء .

وقد حرص الجنرال بارليف رئيس الأركان على استغلال فرصة تواجد قوات الاحتياطى فى فترات الاستدعاء السنوية كى يكلف وحداتها بالدور بمهمة احتلال خط بارليف ، كوسيلة لرفع مستوى انضباطها وتدريبها على الخدمة بالميدان ، ولهذا السبب كان اللواء المشاة الذى يحتل خط بارليف يوم ٦ أكتوبر ٧٣ هو اللواء ١١٦ احتياطى (القدس) وهو الذى وقع عليه ثقل الهجوم المصرى .

...

وفى ٨ مارس عام ٦٩ استأنفت القوات المصرية على الشاطىء الغربى لقناة السويس حرب الاستنزاف وسنحت الفرصة بذلك للقيادة الإسرائيلية لاختبار

تحصينات خط بارليف اختبارا واقعيا . وكانت القوات المصرية قد حشدت مايزيد على ١٠٠٠ قطعة مدفعية من مختلف الأعيرة صبت على التحصينات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقى وابلا متواصلا من القصف المركز العنيف .

ومن المفارقات التى تثير الالتفات أن خط بارليف لم يظهر إلى الوجود إلا نتيجة لبدء المرحلة الأولى من حرب الاستنزاف فى ٨ سبتمبر ٦٨ ، واستغلت إسرائيل فرصة توقف هذه الحرب لمدة أربعة أشهر للانتهاء من إقامة حصونه فى حوالى منتصف مارس ٦٩ .

ونتيجة لوجود هذا الخط الدفاعى الذى يضم هذه السلسلة من الحصون المنيعة على طول الشاطىء الشرقى أحس المصريون أن هذا الخط الدفاعى يمثل تحديا خطيرا لسيادة مصر على أرضها المحتلة فى سيناء ، وأن إقامته هى مؤامرة إسرائيلية لخلق حدود دائمة بينها وبين مصر على طول مجرى قناة السويس ، وبخاصة بعد الادعاءات الإسرائيلية بأن قناة السويس لايمكن إعادة افتتاحها للملاحة إلا بعد التفاهم مع إسرائيل وبمشاركتها .

وكان ذلك الوضع الخطير من العوامل الهامة التى دفعت الرئيس الراحل عبد الناصر إلى استئناف حرب الاستنزاف فى مارس ٦٩ بكل قوة وعنف لهدم حصون خط بارليف والحيلولة دون إسرائيل وبناء أية تحصينات جديدة .

ونتيجة لقبول مصر واسرائيل مشروع روجرز وزير الخارجية الأمريكية تم إيقاف إطلاق النار على جانبى قناة السويس فى ٨ أغسطس ٧٠ لمدة ثلاثة أشهر وانتهت من الوجهة الواقعية المرحلة الثانية من حرب الاستنزاف التى دامت بصفة متواصلة قرابة ستة عشر شهرا .

وكان وصول حائط الصواريخ المصرى إلى منطقة قناة السويس فى المرحلة الأخيرة من حرب الاستنزاف أمرا أثار مخاوف إسرائيل وقلقها . إذ إن وجود هذا الحائط غرب القناة كان يعنى أن نطاق عمله فى حماية القوات البرية المصرية سوف يمتد إلى حوالى ١٥ كيلو مترا شرق القناة دون أن يستطيع السلاح الجوى الإسرائيلى استخدام تفوقه الكبير فى التدخل أثناء عملية عبور القناة لعرقلتها ،ثم التركيز بعد ذلك على ضرب مناطق رءوس الكبارى لإحداث

خسائر جسيمة بالقوات المصرية وإرغامها على الارتداد إلى الشاطىء الغربى للقناة .

وفى سباق محموم مع الزمن خشية تجدد القتال بعد فترة الأشهر الثلاثة بدأت إسرائيل عملية ضخمة لتدعيم وترميم تحصينات خط بارليف بغرض إعداد الخط إعدادا قويا لتلقى الصدمة الأولى كى تكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور المصرية على حافة المياه مباشرة مادام حائط الصواريخ المصرى قد نجح فى تحييد طائرات السلاح الجوى الإسرائيلى وفى استبعاد تدخلها عندما تحين الفترة الحرجة من المعركة .

وفى منتصف أغسطس ٧٠ بدأت عملية من أكبر عمليات البناء والتشييد التى شهدتها سيناء لتجديد الحصون التى تهدمت أجزاء كثيرة منها بعد أن ظلت حوالى ١٦ شهرا تحت وطأة القصف الشديد ، وكان الهدف هو جعل تحصينات خط بارليف قلاعا قوية ، وعهد بالإشراف على العملية إلى العميد دان لانر ونائبه العميد كلمان ماجن . وبدلا من الطبقات المضادة للنسف التى كانت تغطى أسقف الحصون والتى كانت تعتمد أساسا على قضبان السكك الحديدية المنزوعة من خط سكة حديد سيناء ، تم إعداد طبقات جديدة من كتل حجرية سلحت فى داخل شبكات معدنية سميت باسم « غنونيم » بالعبرية . وقامت آلاف من سيارات النقل بنقل مئات الأطنان من هذه الحجارة من إسرائيل إلى القناة . وكان من بين العمال الذين اشتغلوا فى هذه العملية كثير من العمال الدروز الذين جلبوا من هضبة الجولان السورية المحتلة .

وللتأكد من قوة تحمل الطبقات المضادة للنسف التى بلغ سمكها عدة أمتار والتى أعدت لتحمل دانات المدفعية حتى زنة ١٠٠٠ رطل – استخدم الجيش الإسرائيلى بعض المدافع السوفيتية الثقيلة التى غنمها فى حرب يونيو ٦٧ فى تجارب لاختبار قدرة طبقات أسقف الحصون على الصمود فى وجه قذائف المدفعية الثقيلة .

ونتيجة لأعمال التدعيم والترميم تحولت حصون خط بارليف إلى مساكن

حقيقية مجهزة بكل وسائل الراحة ، ومزودة بأجهزة اتصال متطورة ومكيفات هواء ومبردات ومواسير مياه ومخازن تموين وكانتينات ومطابخ لإعداد الطعام . وكان فى كل حصن آلة عرض سينمائية وهاتف عمومى يمكن عن طريقه لجنود الحصن الاتصال المباشر السريع مع عائلاتهم فى إسرائيل . كما كان يوجد نواد مجهزة بأدوات رياضية مثل طاولات كرة الطاولة وشباك كرة السلة والكرة الطائرة ، وكان الجنود ينامون على أسرة ذات طابقين كما فى قمرات السفن . وكانوا يعيشون فى ظروف ترف تشابه تلك التى توجد فى قواعد السلاح الجوى الإسرائيلى ، بعد أن تم انفاق مايقرب من مليارى ليرة إسرائيلية .

وبعد أن استمرت عملية تدعيم وترميم حصون خط بارليف حوالى ستة أشهر منذ إيقاف إطلاق النار فى ٨ أغسطس عام ٧٠ ، وبعد أن اشترك فى هذه العملية عدة آلاف من العمال وكذا آلاف من سيارات النقل ، تحولت الحصون إلى أغلى مساكن فى إسرائيل وأصبحت الخدمة داخلها مريحة وجذابة إلى الحد الذى جعل الكثيرون من الجنود يتطلعون فى شغف إلى الموعد الذى سيحل فيه دورهم للخدمة داخلها . وبلغت فخامتها من الداخل ، وتوفر وسائل الراحة فيها إلى الدرجة التى جعلت الجنود يطلقون عليها اسم « بيوت النقاهة » . .

وقد بدت الحصون من الخارج كقلاع من عهد القرون الوسطى وكان المفترض أن تكون قوة كل حصن من ٣٠ الى ٣٥ مقاتلا ، ونظرا لأن الحصون كانت مزودة بأسلحة تنتج قوة نيران كثيفة ويمكن تشغيلها بواسطة عدد محدود من الجنود ، كما كان بداخلها كل عناصر الاكتفاء الذاتى من ناحية الشئون الإدارية ، فقد كان مقدرا لكل منها الصمود فى القتال فى وجه كتيبة كاملة لمدة أسبوع .

هل تم تدمير ٦٠ ٪ من خط بارليف حقيقة ؟

عقب استئناف حرب الاستنزاف فى مارس ٦٩ اشتد قصف المدفعية المصرية ، وراحت تصب وابلا من قذائفها على تحصينات خط بارليف على

الشاطىء الشرقي للقناة لهدم هذا الخط الذى كان وجوده يمثل أكبر تحد لسيادة مصر على أرضها المحتلة فى سيناء .

وقد استخدمت المدفعية فى قصفها العنيف ضد الدفاعات الإسرائيلية على طول الجبهة كل مالديها من مدافع الميدان والهاونات الثقيلة والصواريخ التكتيكية والمدافع من عيار ١٣٠ مم والهاوتزر من عيار ١٥٢ مم (ذح) هذا بخلاف أسلحة الضرب المباشر من مدافع الدبابات والمدافع ذاتية الحركة S . P والمدافع المضادة للدبابات التى كانت تركز نيرانها على الأهداف المنظورة على الشاطىء المقابل .

وقد استهلكت معارك المدفعية ضد التحصينات والدفاعات الإسرائيلية على خط المواجهة وفي العمق أطنانا من الذخائر بمعدل فاق كل معدلات الحروب السابقة .

وفي مايو ٦٩ أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بناء على المعلومات التى قدمها له الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وقتئذ بأنه قد تم تدمير ٦٠ ٪ من خط بارليف بواسطة نيران المدفعية وأن الباقي وقدره ٤٠ ٪ سوف يجرى تدميره أيضا في المرحلة المقبلة .

وكان فى هذا الإعلان قدر كبير من المبالغة . فلم يتم فى واقع الأمر تدمير ٦٠ ٪ من تحصينات خط بارليف أو حتى ربع هذه النسبة المئوية ، إذ لو كان ذلك الرقم صحيحا وتم تدمير ٦٠ ٪ من الخط خلال ثلاثة أشهر فقط لكان معنى ذلك أن الخط لم يعد له وجود عقب تعرضه للقصف المتواصل لمدة ١٦ شهرا ، أى إلى حين إيقاف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ .

وربما كان عبد الناصر على علم بالحقيقة ، ولكنه قصد بهذا الإعلان رفع الروح المعنوية للجيش والشعب . هذا ولم يكن فى مقدرة المدفعية المصرية رغم كفاءتها العالية التى اعترفت بها المراجع الإسرائيلية ، ولا فى إمكان أية

مدفعية أخرى أن تدمر تحصينات من طراز تلك التى أقيمت فى خط بارليف ، فإن الحصون المذكورة كانت معظم طوابقها مدفونة فى باطن الأرض ، وقد وفر لها الساتر الترابى الذى أقيمت فى جوفه ، وأعمال التحصين الهندسية والطبقات المضادة للنسف التى وضعت فى أعلى سقوفها وقاية من القنابل الثقيلة حتى زنة ١٠٠٠ رطل ، مما كان يجعلها قادرة على تحمل أشد أنواع القصف الجوى أو البرى .

وعندما تم إيقاف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ عقب قبول كل من مصر وإسرائيل مشروع روجرز وزير الخارجية الأمريكى ، اتضح وفقا للمراجع الإسرائيلية أن ماأصاب التحصينات نتيجة للقصف المتواصل الذى استمر حوالى ١٦ شهرا هو حدوث عدد من الانهيارات والتصدعات فى أجزاء من هذه الحصون ، وأن طبقات من الرمال والردم أصبحت تحيط بمعظمها بسبب شدة القصف واستمراره طوال تلك المدة .

ولقد انحصرت الأعمال الإنشائية الكبيرة التى تمت عقب إيقاف إطلاق النار فى ترميم الأجزاء المتهدمة والمتصدعة فى بعض الحصون ، وفى العمل على زيادة قدرة تحمل هذه الحصون وفى تحسين سبل الراحة داخلها ، ولكن لم يثبت بأى دليل مادى أنه قد تمت إزالة أى حصن منها وانه جرت عملية إعادة بنائه وتحصينه من جديد . وكانت كل الحصون قائمة فى أماكنها تحت أنظار القوات المصرية على الجانب المقابل للقناة عندما انتهت حرب الاستنزاف .

وقد أشاد القادة الإسرائيليون بقوة تحمل هذه الحصون للقصف المصرى العنيف طوال حرب الاستنزاف ، حتى أولئك القادة الذين أعلنوا من قبل معارضتهم لنظرية إقامة خط بارليف على حافة المياه . وقد علق الجنرال حاييم هيرتزوج أحد القادة الإسرائيليين البارزين والرئيس الحالى لإسرائيل فى كتابه « حرب التكفير » على الدور الذى لعبه خط بارليف خلال حرب الاستنزاف بهذه العبارة « فى الحقيقة لقد تحمل خط بارليف بنجاح القصف الذى تعرض له خلال حرب الاستنزاف وحقق الآمال التى عقدها عليه أولئك الذين خططوا لإقامته » .

الإغارات المصرية على الشاطىء الشرقي للقناة

عقب هزيمة حرب يونيو ٦٧ ومنذ إخلاء الجيش المصرى لشبه جزيرة سيناء تنفيذا للأمر الذى أصدرته له قيادته العسكرية بالانسحاب لم تقم القوات المصرية بأية عملية عبور إلى الشاطىء الشرقى لقناة السويس إلا بعد انقضاء مايقرب من شهر على الانسحاب ، ففى الأسبوع الأول من شهر يوليو ٦٧ قام بعض الضباط وضباط الصف من رجال الصاعقة بعبور القناة عند الشط شمال مدينة السويس فى قاربين من المطاط ونجحوا فى تفجير مخزن ذخيرة ضخم كانت القوات المصرية قد تركته أثناء انسحابها من سيناء حتى لاتستفيد به القوات الإسرائيلية وظلت الانفجارات مستمرة والنيران مشتعلة لمدة ثلاثة أيام .

وبعد أن تم تمركز القوات المصرية على الشاطىء الغربى للقناة أصبح الهدف الأول لقياداتها هو الحصول على معلومات دقيقة عن القوات الإسرائيلية المتمركزة على خط المواجهة وفى عمق سيناء ، إذ إن نقط المراقبة على قناة السويس كانت معلوماتها مقتصرة فقط على أوضاع العدو على خط المواجهة الممتد على طول الشاطىء الشرقى لقناة السويس ، ولتحقيق هذا الغرض أخذت الوحدات المصرية تدفع بانتظام إلى الشاطىء المقابل عددا من دوريات الاستطلاع القليلة الأفراد والمحدودة الهدف . وكانت تعبر القناة إما سباحة وإما فى قوارب صغيرة من المطاط ، حيث تمضى الليل فى التصنت والتسمع حول نقط العدو القوية ، وخطوط مواصلاته الأمامية ، وتعود قبل الفجر إلى وحداتها بما تحصلت عليه من معلومات .

وتطورت مهمة هذه الدوريات بعد ذلك لتصبح دوريات استطلاع قتالية ، وعن طريق الاستطلاع بالقوة حول تحصينات العدو لإجباره على فتح النيران أمكن لهذه الدوريات معرفة قطاعات نيران العدو ، وتحديد أماكن حقول ألغامه فى مواقعه الأمامية . .

ومن أجل الحصول على معلومات دقيقة عن أوضاع العدو فى العمق التكتيكى والتعبوى ، أخذت الوحدات فى إرسال نوع آخر من الدوريات كان

يعرف باسم « دوريات الاستطلاع خلف الخطوط » وكانت تتكون من ضابط وفردين من ضباط الصف ووظيفتها أن تعمل خلف العدو لمدة قد تصل إلى ١٥ يوما لمعرفة حجم قوة العدو وأنواع أسلحته وأماكن تمركزه وطرق إعاشته وأماكن تدريبه ومطاراته الأمامية ، ولاتعود هذه الدوريات إلى الخطوط المصرية إلا بعد جمعها حصيلة هامة من المعلومات .

وعقب أن اكتملت الصورة الحقيقية لأوضاع العدو على خط المواجهة وفي العمق ركزت قيادات الجيوش الميدانية اهتمامها لتحقيق هدفين كانا على أكبر جانب من الأهمية : أولهما إزعاج العدو ومضايقته في مواقعه الدفاعية بصورة تثير أعصابه ، أما الهدف الثاني فقد كان العمل على إزالة حاجز الخوف القائم أمام المقاتل المصري الذي نشأ عقب هزيمة يونيو ٦٧ وتحطيم خرافة تفوق الجندي الإسرائيلي عليه . وكان السبيل لتحقيق هذين الغرضين هو إرسال دوريات قتال قوية تعبر قناة السويس وتهاجم مواقع العدو الدفاعية ، وكانت معظم هذه الهجمات تتم ليلا بطريقة صامتة عن طريق الاقتراب من المواقع في سكون وبدون استخدام النيران ضمانا لتحقيق المفاجأة ، ثم الاشتباك بعد ذلك مع العدو في قتال متلاحم . .

وقد لاقت هذه الدوريات نجاحا كبيرا أدى إلى بث الذعر في نفوس الجنود الإسرائيليين على طول خط المواجهة ، ونجحت بعض الدوريات في تدمير عدد من مركبات العدو وعرباته المدرعة التي كانت تتحرك على الطرق والمدقات خلال الظلام وإلحاق خسائر كبيرة في أفراده والحصول على وثائق وأوراق هامة وكذا بعض الأسلحة والمعدات . .

وكانت للمعلومات التكتيكية الهامة التي أمكن لدوريات الاستطلاع ودوريات القتال الحصول عليها عن أوضاع العدو ومواقعه الدفاعية وتسليحه وخططه وتحركاته أثر كبير في نجاح العمليات الهجومية الأرضية التي تم شنها على العدو على نطاق أوسع في المراحل التالية . .

وفي أكتوبر ٦٨ كلفت قيادة الجبهة المصرية التشكيلات الميدانية بتطوير عمليات الدفاع النشط التي لم تكن تتعدى أعمال القصف بالمدفعية والهاونات

وأعمال الدوريات بأنواعها المختلفة إلى عمليات أكبر بعبور قوات يصل حجمها إلى سرية مشاة مدعمة للقيام بعمليات إغارة ليلية على مواقع العدو التى تواجه هذه التشكيلات بغرض اختبار قدرة الدفاعات الإسرائيلية وكشف خطط نيرانها والخطط المعدة سلفا للهجوم المضاد . .

وفى منتصف أكتوبر ٦٨ قامت سرية مشاة مدعمة من قوات الجيش الثانى بإغارة ليلية على الموقع الإسرائيلى الحصين فى الدفرسوار على الشاطىء الشرقى للقناة ، وفى عملية صامتة عبرت سرية المشاة قناة السويس من اتجاهين فى قوارب مطاط ، ونجحت فى الوصول إلى الضفة الشرقية للقناة . وتسللت إلى مدخل موقع العدو من الناحية الشرقية واقتحم أفراد السرية الموقع ، وفوجىء الإسرائيليون بالقوة المصرية داخل خنادق مواصلاتهم ومواقعهم ، وحدث اشتباك عنيف بالنيران والأسلحة البيضاء لمدة عشر دقائق ، وعادت قوة الإغارة بقواربها عبر القناة بعد أن فقدت ثمانية من رجالها .

ورغم ماتكبدته السرية المصرية من خسائر ، وعدم نجاحها فى الحصول على وثائق أو أسرى من العدو ، فإن هذه الإغارة الليلية الصامتة على موقع العدو بالدفرسوار أحدثت ذعرا فى نفوس الإسرائيليين ، وبدأ الجندى المصرى يسترد ثقته فى نفسه وفى سلاحه وفى إمكانية عبور القناة بقوات كبيرة .

وقد تمكنت فى أعقاب ذلك دورية دفعتها سرية استطلاع اللواء ١١٧ مشاة التابعة للجيش الثانى من العبور قبل الفجر إلى الضفة الشرقية ، ونجح أفراد الدورية فى الاختباء طول النهار وتمكنوا عند الغروب من أسر ضابط إسرائيلى كان فى طريق عودته إلى موقعه بالدفرسوار عندما انفجرت سيارته الجيب بتأثير لغم وضعته الدورية فى طريقه ، وعادت الدورية سالمة إلى الشاطىء الغربى ، وبرفقتها الضابط الإسرائيلى الأسير « دان أفيدان » . وكان لهذا الحادث أثر كبير فى رفع الروح المعنوية بين جنود الجيش . إذ كانت هذه أول مرة يقع فيها ضابط إسرائيلى فى الأسر منذ حرب عام ١٩٤٨ ، ونشرت الصحف المصرية والعالمية هذه القصة وبجوارها صورة الضابط الإسرائيلى الأسير .

وفى ليلة ٩ / ١٠ يوليو قامت الكتيبة ٤٣ صاعقة التابعة للجيش الثالث بالعبور

في قوارب من المطاط وفاجأت العدو في موقعه الحصين في لسان بور توفيق ودمرت بعض قواته ومعداته . وكان العدو يحتل هذا اللسان بقوة سرية مشاة ، وكان الغرض من إغارة الكتيبة ٤٣ صاعقة على هذا الموقع وتدميره هو تأمين ميناءى السويس والأدبية من النيران المباشرة التي كان يوجهها الموقع ضدهما من وقت لآخر . .

خـــــط بارليـــــف
في عهد الجنرال شارون .

في أول يناير عام ٧٠ وفي أخطر مراحل حرب الاستنزف تولى الجنرال إريل شارون قيادة المنطقة الجنوبية خلفا للجنرال أشعياهو جافيش . ومن سخرية القدر أن يتولى الجنرال شارون هذه القيادة وهو الذى كان أشد المعارضين للجنرال بارليف رئيس الأركان في إقامة الخط الدفاعي على حافة مياه القناة وأكثرهم تصلبا وعنادا في مجادلته ، إلى الحد الذى كاد يدفع به إلى إحالته على التقاعد . وكانت المفارقة العجيبة أن يجد الجنرال شارون نفسه وهو الذى كان أشد المتحمسين لإقامة نظام دفاعي متحرك على طول القناة في وضع يفرض عليه تقوية وتدعيم خط دفاعي ثابت مثل خط بارليف كان في قراره نفسه أشد الساخطين على إقامته . .

وفي الأشهر الأولى من قيادته التي صادفت المرحلة الأخيرة من حرب الاستنزاف تركز اهتمام شارون في تقوية دفاعات النسق الثاني الذى كان يقع على بعد من ٥ إلى ٨ كيلو مترات خلف خط بارليف . .

وبدلا من الاهتمام بتقوية وتدعيم حصون خط بارليف انصرف اهتمام شارون إلى إنشاء شبكة من الطرق الطولية والعرضية بجوار قناة السويس ، وقد تم في فترة قيادته تمهيد حوالى ٤٠٠ كيلو متر من الطرق منها ٢٥٠ كيلو مترا تم رصفها بالأسفلت ، وفي منطقة المستنقعات الطينية في القطاع الشمالي تم تدعيم الطرق بوضع طبقات من البلاستيك أسفلها منعا من إنهيارها بسبب تسرب المياه . وكان ضمن الطرق التي تم تمهيدها وإصلاحها كثير من الطرق الساقطة على القناة والتي خصصت لتسهيل اندفاع القوات المدرعة من النسق الثاني إلى

الخط الأمامى لتدعيم حصون خط بارليف أو القيام بالهجمات المضادة ضد أية قوات مصرية تنجح في عبور القناة . كذلك تم تمهيد الطريق العرضى الذى كان يمتد بموازاة القناة على بعد ١٠ كيلو مترات شرقا وكان يعرف باسم طريق المدفعية ، وقد خصص لكى تتحرك عليه بطاريات المدفعية الإسرائيلية خلال حرب الاستنزاف ، واهتم الجنرال شارون بإخفاء مراكز القيادات وغرف العمليات ومراكز الاتصال والمستشفيات والورش والمستودعات فأمر ببنائها كلها تحت سطح الأرض تجنبا لتأثير نيران المدفعية المصرية الثقيلة .

وعندما اكتشف شارون أن حصون خط بارليف بما تضمه من وسائل الترفيه والراحة قد ربت لدى الجنود الذين يحتلونها ميلا إلى التقوقع فى الداخل والخلود إلى الكسل ، أصدر أوامره المشددة بالتوسع فى دوريات القتال ليلا ونهارا لتجوب المناطق الخالية بين الحصون كى يستعيد الجنود روح القتال .

هذا ولم يتراجع الجنرال بارليف عن الدفاع عن نظريته طوال مدة بقائه رئيسا للأركان ، وقبل أن يعتزل منصبه في نوفمبر ٧١ لإحالته إلى التقاعد صرح بقوله « إنى أرى أن قرار التواجد على خط المياه كان شيئا حاسما فى أهميته . لقد قمت بالحسم بصفة شخصية فى الجدال الذى دار ، ولو كانت القوات الإسرائيلية قد تخلت عن خط المياه لأمكن للمصريين احتلال مناطق فى سيناء ، ولكان علينا فى كل مرة أن نقاتل حتى يمكننا احتلال الخط من جديد » .

خط بارليف بعد تولى الجنرال أليعازر رئاسة الأركان

فى يناير ٧٢ عين الجنرال دافيد أليعازر رئيسا للأركان الإسرائيلية خلفا للجنرال حاييم بارليف ، ولم يكد يعين فى منصبه حتى ثار الجدال مرة أخرى حول خط بارليف .

وكان الجنرال يسرائيل تال المعارض القديم لإقامة الخط الدفاعى على حافة المياه قد أصبح حينذاك نائبا لرئيس الأركان ، وعلى ضوء التجارب الواقعية التى مرت بها حصون خط بارليف خلال حرب الاستنزاف وجه الجنرال تال نقدا لاذعا لسياسة تقوية الحصون وتدعيمها ، وأكد أنها أثبتت خلال حرب الاستنزاف عجزها وفشلها ، إذ تمكنت القوات المصرية رغم وجود هذه

الحصون من عبور القناة بوحدات بلغت حتى مستوى كتيبة مشاة أو صاعقة ، وظلت بعض الوحدات المصرية على الشاطىء الشرقى للقناة لفترات محدودة ، إذ استغل جنودها المسافات الخالية بين الحصون للنفاذ منها دون أن يتعرضوا لأية مقاومة إسرائيلية .

وأوضح الجنرال تال فى نقده أن حصون خط بارليف قد أصبحت سلسلة من الأهداف الثابتة المكشوفة لأسلحة الضرب المباشر من الشاطىء المقابل . كما أن خطوط مواصلاتها على طول القناة وإلى الداخل مهددة بصفة مستمرة بإغارات الوحدات المصرية وبخاصة أثناء الليل ، ولذا فإن الحصون أصبحت فائدتها محصورة فى أنها تهيىء لحامياتها ساترا من نيران المدفعية المصرية ، ولكنها بالتأكيد لاتعتبر وحدات قتالية مؤثرة ، وليس فى إمكانها تحقيق أية معونة متبادلة مع بعضها ، مما يجعل من السهل عزلها وتطويقها ، وكان النظام المقترح الذى تقدم به الجنرال تال ليستبدل به نظام الدفاع داخل الحصون يقضى بالاعتماد على الدفاع المتحرك الذى تتولى فيه القوات المدرعة الخفيفة الحركة بالتعاون مع المدفعية والدفاع المضاد للطائرات مسئولية الدفاع عن جبهة القناة بعد تقسيمها إلى قطاعات ، وأن يتم احتلال الحصون الأمامية لخط بارليف بعد تخفيض عددها بوحدات صغيرة من المشاة الميكانيكية ، على أن يتم تدعيمها بأعداد كافية من الدبابات ليكون الدفاع فى الأمام متحركا بينما تحتل المشاة الخط الخلفى بعيدا عن مرمى المدفعية المصرية . لكن رأى الجنرال تال لم يلبث أو واجه معارضة شديدة من بعض كبار المسئولين والقادة وعلى رأسهم وزير الدفاع موشى ديان ، ورئيس الأركان دافيد أليعازر .

وكانت وجهة نظرهم أن النظام الدفاعى الذى يقترحه الجنرال تال سوف يؤدى فى النهاية إلى إيجاد مناطق كاملة على الشاطىء الشرقى لقناة السويس لاتخضع للسيطرة الإسرائيلية ، إذ إن تجارب حرب الاستنزاف أثبتت أن المناطق الخالية من الدفاعات مابين حصون خط بارليف على طول القناة قد تم احتلالها لفترات محدودة بالقوات المصرية . كما قامت بعض الوحدات المصرية باحتلال بعض النقاط القوية الإسرائيلية المخلاة فى المنطقة مابين كوبرى الفردان وشمال جزيرة البلاح فى قناة السويس ، واستخدمت هذه النقط المخلاة فى

تدريب الجنود على طرق مهاجمة النقاط القوية المماثلة ، وقبل الانسحاب منها بثوا الألغام حولها كما رفعوا العلم المصرى فوق بعضها .

ومن مراجعة قوائم الخسائر الإسرائيلية يتضح أن نسبة كبيرة منها قد وقعت نتيجة لأعمال الكمائن المصرية ، وبفعل انفجارات الألغام التى استخدمت ضد الدوريات الإسرائيلية الخفيفة الحركة وقوات المهندسين التى كانت تعمل خارج الحصون .

خط بارليف بين نظريتى الدفاع الثابت والمتحرك

حاول الجنرال أريل شارون التوفيق بين نظريتى الدفاع الثابت والدفاع المتحرك بإحياء اقتراحه الذى سبق أن قدمه إلى الجنرال بارليف عام ١٩٧٠ وقوبل وقتئذ بالرفض .

وكان الجو فى بداية عام ٧٢ قد أصبح مهيأ للجنرال شارون لتنفيذ هذا الاقتراح الذى يقضى بتخفيض عدد الحصون . فقد أحيل معارضه العنيد الجنرال بارليف إلى التقاعد ، كما أن مرحلة إيقاف إطلاق النار المؤقت التى بدأت منذ ٨ أغسطس عام ٧٠ لمدة تسعين يوما ، على أثر قبول مصر وإسرائيل مشروع روجرز وزير الخارجية الأمريكى والتى كان من المقرر أن تنتهى فى ٧ نوفمبر ١٩٧٠ – قد تم تجديدها عدة مرات عقب وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ٧٠ وتولى السادات رئاسة الجمهورية خلفا له ، وتحول الأمر إلى إيقاف دائم لإطلاق النار ، وتوقفت تبعا لذلك عمليات الإغارات العسكرية الدامية من الطرفين على جانبى القناة .

وكان الانطباع الذى رسخ فى نفوس القادة العسكريين الإسرائيليين بعد أن استمرت الحكومة المصرية فى تجديد اتفاقية إيقاف إطلاق النار ، وبعد أن توقفت حرب الاستنزاف تماما ، أن القوات المصرية ليست لديها أية مقدرة عسكرية على القيام بهجوم واسع النطاق عبر المانع المائى الصعب للوصول إلى الدفاعات الإسرائيلية المقامة على الشاطىء الشرقى للقناة . ولو تمكنت بعض عناصر منها من الوصول إلى الشاطىء فإن القوات المدرعة الإسرائيلية قادرة

على إبادتها أو ردها على أعقابها فى خلال ٢٤ ساعة فقط ، وكانت سياسة تخفيض الحصون تتمشى فى نفس الوقت مع اتجاه الرأى العام الإسرائيلى الذى أثقلته الأعباء الاقتصادية ، بسبب التوسع الهائل فى ميزانية وزارة الدفاع ، مما لم تعد تتحمله موارد الدولة .

لهذه الأسباب تم بدون معارضة كبيرة تنفيذ اقتراح الجنرال شارون باخلاء ١٤ حصنا من حصون خط بارليف . واكتفت القيادة الجنوبية ببقاء ١٦ حصنا فقط ، تم اختيارها فى الأماكن الحيوية التى تقع على محاور التقدم وطرق الاقتراب الهامة داخل سيناء . وقد تم سد الحصون التى أخليت بطريقة تجعل من المتعذر استخدامها قبل عدة أسابيع من العمل المتواصل لإزالة الرمال . وذلك خشية عبور قوات مصرية للقناة من الشاطىء الغربى لاحتلال هذه الحصون التى تم إخلاؤها على الشاطىء الشرقى .

وحرصا على إيهام المصريين بأن هذه الحصون لاتزال محتلة بالقوات الإسرائيلية أمرت القيادة الجنوبية بإرسال دوريات فى عربات نصف جنزير بانتظام إلى هذه الحصون الخالية لاحتلالها نهارا ، على أن تعود إلى حصونها الأصلية ليلا . ولكن هذه الحيلة الساذجة لم تنطل على الجنود المصريين ولم تنجح فى خداعهم .

وقد علق الجنرال حاييم هيرتزوج على هذا الموضوع فى كتابه « حرب التكفير » بقوله إن الجنود المصريين الذى كانوا يقفون على الجانب الآخر من القناة لابد أنهم كانوا يسخرون ويشيرون إلى ساعاتهم للتأكد من أنها السادسة مساء ، وهو الموعد الذى كان على الدوريات الإسرائيلية العودة فيه إلى حصونها الرئيسية .

وبهذا الحل الوسط الذى اتخذه الجنرال شارون للتوفيق بين نظامى الدفاع المتحرك والنظام الثابت فقد خط بارليف توازنه . إذ أصبح أقوى من أن يكون جهازا إنذاريا وأضعف من أن يكون خطا دفاعيا . وكان هذا التميع فى مهمته هو السبب فى فشل الخط فى تأدية الدور المطلوب منه ، وفى عجزه التام عن صد الهجوم المصرى الكاسح بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ٧٣ . ولم تمر سوى ساعات قليلة فقط على احتدام القتال على الشاطىء الشرقى للقناة حتى كان

خط بارليف قد فقد قيمته التكتيكية ، وأصبحت حصونه المنيعة سجونا للحاميات الإسرائيلية التى وجدت نفسها عاجزة ومشلولة داخل مصيدة الحصار المصرى .

تجهيزات إشعال اللهب بمياه قناة السويس

عندما كان الجنرال أشعياهو جافيش قائدا للمنطقة الجنوبية وفى خلال إنشاء تحصينات خط بارليف توصل المهندسون العسكريون الإسرائيليون إلى ابتكار نظام يمكن به عن طريق إشعال النابالم السائل تحويل أجزاء كاملة من قناة السويس إلى شعلة من النار واللهب .

وكانت الفكرة من استخدام هذا النظام هى بث الرهبة فى نفوس المصريين على الشاطىء الغربى للقناة ، ليكفوا عن التفكير فى عبور المانع المائى الذى أصبح من المنتظر أن يعلوه مانع آخر من اللهب أشد منه صعوبة وخطرا ، ويمكن أن يؤدى إلى احتراقهم بناره .

وكانت تجهيزات الإشعال الملحقة بحصون خط بارليف تتكون الواحدة منها من ثلاثة أجزاء : الأول عبارة عن خزان يسع ٢٠٠ طن من النابالم السائل ، والثانى هو الخراطيم الممتدة من الخزان إلى سطح مياه القناة والتى سيتدفق من خلالها النابالم السائل ، والجزء الثالث هو وسيلة التحكم التى تشمل الفتح والإشعال ، وكانت تتم بطريقة كهربائية عن طريق جهاز خاص داخل الحصن ، وعندئذ يتحول سطح المياه إلى قطعة من الجحيم ، ومع استمرار تدفق النابالم تظل المياه مشتعلة .

ولم يكن من السهل على القيادة المصرية التغلب على هذا السلاح ، لأن الخزانات والخراطيم كانت مختفية جيدا فى باطن الأرض خلف الساتر الترابى ، وجهاز التحكم الكهربائى كان موجودا داخل الحصن ، والجزء الوحيد الظاهر من التجهيزات هو فتحات الخراطيم فوق مياه القناة ، وكانت هذه الفتحات تختفى فى حالات المد وتبدو بوضوح فى حالات الجزر .

وفى نهاية عام ٧٠ لم يكن قد تم من هذه التجهيزات وفقا للمراجع الإسرائيلية سوى مجموعتين فقط : إحداهما فى النقطة القوية التى اسمها الكودى هيزايون hizayon فى منطقة الفردان . والثانية فى النقطة القوية التى اسمها الكودى متسميد matzmed فى منطقة الدفرسوار ، وتوقف الإسرائيليون بعد ذلك عن إنشاء أية تجهيزات جديدة . وقد عللت المصادر الإسرائيلية ذلك التوقف بأنه يرجع إلى اقتناع القيادة الإسرائيلية نتيجة للدراسات التى أجريت بعدم جدوى ذلك النظام ، وضعف تأثيره من الناحية العملية فى منع المصريين من عبور قناة السويس ، نظرا لسرعة التيار فى القناة ، مما سوف يؤدى إلى عدم ثبات الأجزاء الملتهبة فى أمكنتها ، إذ إن التيار سيجرفها فى طريقه ، ونتيجة لذلك عدلت القيادة الإسرائيلية عن إنشاء باقى التجهيزات فى حصون خط بارليف ، ولكنها حرصت على إجراء تجربة عملية بواسطة التجهيزات المقامة فى النقطة القوية بالدفرسوار ليمكن خلق تأثير سيكولوجى رهيب على القوات المصرية .

وتم بالفعل للقيادة الجنوبية إجراء التجربة يوم ٢٨ فبراير ٧١ واشتعل جزء من سطح مياه القناة باللهب واسترعت تلك التجربة كما توقع الإسرائيليون أنظار الوحدات المصرية المرابطة أمام مكان التجربة على الشاطىء الغربى للقناة ، وانتقل النبأ بسرعة إلى القيادات العسكرية الأعلى حتى وصل إلى القيادة العامة بالقاهرة .

وانشغلت القيادة المصرية بهذه المشكلة الجديدة التى لم تكن فى الحسبان ، والتى تهدد عملية عبور القناة بأخطار فادحة ، وبدأت فى دراسة الوسائل العملية التى يمكن بها التغلب عليها .

وفى خلال شهر يونيو ٧١ ، أى بعد ثلاثة أشهر فقط من إجراء التجربة الإسرائيلية فى الدفرسوار ، أجرت القوات المصرية بيانا عمليا حضره الفريق سعد الشادلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ عن الطريقة المقترحة لمقاومة النيران المشتعلة وذلك فى فرع دمياط الذى يمثل قناة السويس من حيث الاتساع وسرعة التيار . وكانت الطريقة التى اتبعت فى البيان لمقاومة النيران هى قيام بعض الجنود الذين يرتدون الملابس الواقية ضد الحريق والمزودين

بعدد من سعف النخيل بمهاجمة جزر النيران المشتعلة فى المياه ، وعن طريق ضرب هذه الجزر بسعف النخيل تنقسم الجزر الكبيرة إلى عدة جزر صغيرة ، ثم تتكرر العملية عدة مرات حتى يتلاشى اللهب من المياه . وعندما اتضح فشل التجربة عند انتهاء البيان تقدم أحد الضباط المهندسين باقتراح جديد ، وهو استبدال القوارب المطاطية القابلة للاشتعال التى استخدمها الجنود فى البيان العملى للاقتراب من النيران بمركبات برمائية ، وأن يستبدل سعف النخيل بمواد كيماوية يمكن بها إطفاء الحريق ، وكان الاقتراح بهذه الطريقة يعنى تشكيل قوة مطافىء بحرية .

ولم توافق القيادة المصرية على تشكيل وحدات إطفاء بحرية ، إذ إن ذلك سيؤدى إلى انشغال القوات المصرية عن واجبها الأصلى وهو عبور القناة واقتحام الدفاعات الإسرائيلية ، وأن تتحول جهودها إلى مجرد عملية إطفاء للحرائق ، وبهذا يتحقق هدف العدو .

وكان الحل الذى اهتدت إليه القيادة المصرية هو ضرورة إغلاق فتحات الخراطيم التى تصب السائل الملتهب فى القناة قبل بدء العمليات سدا محكما ، وضرب الخزانات المليئة بالنابالم خلف الساتر الترابى بنيران المدفعية أثناء فترة تحضيرات المدفعية التى تسبق الهجوم ، وبالإضافة إلى ذلك يمكن إرسال جماعات تخريب لتدمير هذه الخزانات قبل بدء المعركة وفى خلالها . وكانت الوسيلة التبادلية للتغلب على النيران هى اختيار نقط العبور بحيث تكون فوق التيار حيث إن النابالم المحترق يسبح مع التيار ويصبح عديم المفعول ضد أية قوات تعبر من فوق اتجاه التيار .

أما فى حالة الاضطرار إلى إجراء عمليات العبور تحت التيار مع فشل المحاولات التى تبذل لإبطال تشغيل تجهيزات الإشعال ، وفى حالة تمكن العدو من استخدام النابالم وإشعاله فإن الحل الوحيد فى هذه الحالة هو إيقاف عمليات العبور إلى أن ينتهى تأثير هذه النيران التى يتراوح وقت اشتعالها ما بين ١٥ و ٣٠ دقيقة وفقا لكميات السائل المسكوب فى مياه القناة ، وبمجرد توقف النيران يتم استئناف عملية العبور .

وقد استمرت الجيوش الميدانية المصرية نحو عامين فى مراقبة هذا النظام

الإشعالى بدقة وانتظام ، ودفعت لهذا الغرض عشرات من دوريات الاستطلاع إلى الشاطىء الشرقى للقناة .

مذكـــــرة مديـــــر المخابرات الحربية المصرية عن تجهيـزات الإشعــال

تمكنت إدارة المخابرات الحربية المصرية من اكتشاف جانب كبير من حقيقة تجهيزات الإشعال الإسرائيلية فى حصون خط بارليف قبل نشوب حرب أكتوبر بحوالى ثلاثة أشهر ، ويبدو ذلك واضحاً من مذكرة أصدرها فرع المعلومات بإدارة المخابرات الحربية والاستطلاع فى ١١ يوليو ١٩٧٣ وكان عنوانها « مذكرة بخصوص تجهيزات الإشعال على الساتر الترابى شرق القناة » وهى موقعة باسم اللواء إبراهيم فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية والاستطلاع وقتئذ .

وقد وقعت صورة من هذه المذكرة فى يد الإسرائيليين عقب حدوث ثغرة الدفرسوار وعبور القوات الإسرائيلية إلى الشاطىء الغربى لقناة السويس فى منتصف أكتوبر ١٩٧٣ .

فلقد تمكنت بعض الوحدات الإسرائيلية من دخول عدد من المعسكرات المصرية التى كانت مقرا لبعض قيادات الوحدات الميدانية حيث عثرت على بعض الوثائق الهامة . ومن ضمن هذه الوثائق مذكرة إدارة المخابرات الحربية المصرية عن تجهيزات الإشعال الخاصة بالجيش الإسرائيلى ، وقد نشرت هذه المذكرة فى بعض المراجع والمؤلفات الإسرائيلية التى سجلت أحداث ووقائع حرب أكتوبر ، وفيما يلى نص مذكرة إدارة المخابرات الحربية المصرية :

١ – عام :

(أ) رصد يوم ٢٨ / ٢ / ٧١ قيام العدو بإجراء تجربة لإشعال سطح المياه فى قناة السويس ، مستخدما التجهيزة التى وضعها فى منطقة الكيلو ١٤١ / ٢ على الساتر الترابى شرق القناة . بمتابعة نشاط العدو فى هذا المجال رصد قيامه بإنشاء عدد آخر من تجهيزات الإشعال بلغ إجماليا عدد ٢٠ تجهيزة ،

منها ١٣ تجهيزة في مواجهة الجيش الثاني ، وعدد ٨ تجهيزات في مواجهة الجيش الثالث .

(ب) منذ نهاية ١٩٧١ أهمل العدو في هذه التجهيزات كما لم يرصد قيامه بأى نشاط لصيانتها ، وتوقفت التجارب التى كان يجريها لاختبار كفاءتها .

(ج) وللتأكد من مدى صلاحية هذه التجهيزات ونوايا العدو لاستخدامها أرسلت دوريات في إطار خطة استطلاع الدوريات ، عن طريق الجيوش الميدانية وجرى استطلاع ٤ تجهيزات وثبت أن كلها هيكلية .

٢ - إجراءات قواتنا لتأكيد صلاحية التجهيزات للاستخدام :

(أ) قامت قواتنا بدفع عدة دوريات استطلاع لكشف مدى صلاحية تجهيزات الإشعال للاستخدام فى اتجاهات مختلفة .

(ب) تؤكد نتيجة الاستطلاع مايلى :

تجهيزات الإشعال الست الواقعة ما بين كم ١٤٥ / ٢ وشمال الفردان الشمالى كلها تجهيزات هيكلية ولا تتصل بخزانات وقود خلف الساتر .

نهاية بعض مواسير الإشعال قد ردمت تماما بواسطة الأتربة التى زحزحت فى اتجاه القناة فى نطاق أعمال تنظيم الدفاعات لتصعيب عمليات العبور .

هذه التجهيزات لم تجر لها أعمال صيانة منذ فترة طويلة ، وبدأ الصدأ يعلو أجزاء منها . كما أن أجزاء من الخراطيم قد قطعت أو انحنت تحت الأتربة بطريقة لا تسمح بمرور النابالم بداخلها .

(ج) كما تأكدنا من نتيجة الاستطلاع بالنظر أنه لم تتم أى أعمال صيانة لتجهيزات الإشعال منذ فترة طويلة ، كما أن عمليات زحزحة الساتر الترابى أدت إلى تغطية بعضها بالرمال .

٣ - تجهيزات الإشعال التى لم يتم استطلاعها :

لم يتم استطلاع تجهيزات الإشعال التى تتواجد داخل النقط القوية وفى حدود الأسلاك الشائكة لهذه النقط فى مناطق الشط وشماله وجنوب البحيرات

وشمال الدفراسوار ، وجنوب الفردان وشماله ، وشمال البلاح ، والموقع رقم ٤ بالقنطرة والكاب والتينة والكيلومتر ١١ .

٤ — التعليق :

(أ) على ضوء ماسبق فإنه من المرجح أن العدو أهمل هذه التجهيزات بعد فشل تجربتها أو لعدم تحقيقها النتائج المرجوة منها . وفى نطاق الخداع والحرب النفسية يبقى العدو على هذه التجهيزات فى أماكنها ولايقوم برفعها .

(ب) من الممكن أن يكون العدو قد قام بتركيب وتجربة هذه التجهيزات فى سنة ١٩٧١ فى نطاق الحرب النفسية لمنع القيادة من التفكير فى القيام بعمليات هجوم وراء القناة ، وللتأثير على الروح المعنوية وتضخيم الشعور باليأس فى نفوس جنودنا .

بعد التأكد بأن معظم تجهيزات الإشعال على الضفة الشرقية للقناة الواقعة خارج النقاط القوية تجهيزات هيكلية ، فإن أسوأ احتمال يواجهنا هو أن تكون التجهيزات فى داخل النقاط صالحة للاستخدام . ولكننا نود الإشارة هنا إلى أن بعض فتحات هذه التجهيزات توجد تحت الماء ، الأمر الذى يتيح سدها عن طريق استخدام مدربين على مثل هذه الأعمال قبل تنفيذ الهجوم ، وبالنسبة للفتحات الموجودة فوق سطح الماء فمن الممكن القضاء عليها بالضرب المباشر .

٥ — الرأى

نجد من المناسب تنفيذ مايلى :

(أ) الاستمرار فى القيام بإجراء استطلاع بالنظر لتجهيزات الإشعال الموجودة فى مناطق النقاط القوية التى لم يتم فيها استطلاع ، هذا للتأكد من مدى صلاحيتها ومراقبة نشاط العدو وأعمال الصيانة . .

(ب) تخطيط دفع دوريات قبل العمليات لفحص مدى صلاحية التجهيزات وبخاصة تلك التجهيزات الموجودة حول النقاط القوية . (انتهت مذكرة إدارة المخابرات الحربية) .

ومن دراسة هذه المذكرة التى أعدها فرع المعلومات بإدارة المخابرات

الحربية المصرية يتضح لنا أن هذه الإدارة لم تتمكن من القيام بالاستطلاع عن طريق الدوريات إلا خلال المسافات الخالية بين حصون خط بارليف . وقد أثبت الاستطلاع أن كل التجهيزات الإسرائيلية فى هذه المناطق هيكلية وقد أعدت لأغراض الحرب النفسية .

أما الأستطلاع داخل الحصون نفسها أو قريبا من نطاقها ، فمن الواضح أن هذا العمل كان أمرا متعذرا ويخرج عن مدى مقدرة دوريات الاستطلاع ، ولذلك اكتفت المخابرات الحربية فيما يتعلق به بإجراء الاستطلاع بالنظر . ويمكن الحكم أيضاً من مذكرة إدارة المخابرات الحربية أن اعتماد القيادة الإسرائيلية على سلاح إشعال النيران بمياه قناة السويس لم يكن سوى وسيلة من وسائل الحرب النفسية لإرهاب القوات المصرية ودفع قيادتها إلى الكف عن التفكير فى عملية عبور قناة السويس على نطاق واسع خشية احتراق الجنود بتأثير هذه النيران الفاتكة . أى أن سلاح إشعال النيران لم يكن سلاحا ماديا تعول عليه القيادة الإسرائيلية مثل باقى أسلحة الحرب المستخدمة لمحاولة منع عبور القوات المصرية للقناة . ومما يدل على ذلك أن معظم التجهيزات الموضوعة على الشاطىء الشرقى للقناة كانت تجهيزات هيكلية . كما أن التجهيزات الحقيقية بالنقاط القوية قد أهملت صيانتها والمحافظة على كفاءتها إلى الحد الذى جعل الصدأ يعلو أجزاء منها ، وإلى أن تتعرض بعض خراطيمها بفعل الرمال التى طمرتها إلى القطع أو التقوس بطريقة تمنع النابالم السائل من المرور داخلها ، مما جعلها عديمة القيمة من الناحية العملية . .

لماذا لم تعمل تجهيزات إشعال اللهب يوم ٦ أكتوبر ٧٣ ؟

عندما تولى الجنرال شموئيل جونين قيادة القيادة الجنوبية فى ١٥ يوليو ٧٣ خلفا للجنرال إريل شارون صمم على إحياء النظام الذى توقف عن العمل منذ أكثر من عامين ، فأصدر تعليماته إلى رئيس مهندسى القيادة لتقرير درجة صلاحية التجهيزتين الحقيقيتين ، واختبار الخزانات والخراطيم ، وعمل الصيانة

اللازمة لهما ، مع العمل فى نفس الوقت على إيجاد وسيلة أخرى تكون أكثر فعالية وأقل تكلفة من الوسيلة القديمة . وقد توصل رئيس المهندسين بالفعل بعد فترة من الدراسة والبحث إلى نظام يحقق ماطلبه منه قائد المنطقة ، ولكن حرب أكتوبر لم تمهله حتى يتمكن من تجربته أو تنفيذه . .

وفى مساء يوم ٥ أكتوبر وعقب صدور أمر الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان الإسرائيلى برفع درجة استعداد الجيش إلى الدرجة القصوى « ج » كلف الجنرال جونين رئيس مهندسيه بإعداد تجهيزتى إشعال اللهب فى مياه القناة المقامتين من قبل فى الفردان والدفرسوار لتكونا جاهزتين للعمل اعتبارا من اليوم التالى . .

وفى صباح يوم ٦ أكتوبر ٧٣ وصلت جماعة من المهندسين بقيادة الملازم شيمون تال إلى خط التحصينات الأمامية ، وتوجهت فى بادىء الأمر إلى النقطة القوية في الفردان ، وشرح الضابط لجنود الموقع طريقة تشغيل النظام الإشعالى ، ونظرا لأن جهاز التحكم الكهربائى داخل الحصن كان تالفا فقد كانت الوسيلة الوحيدة للتشغيل ، كما أوضح الضابط المهندس ، هى أن يخرج بضعة أفراد من الحصن ويجرون بضع مئات من الأمتار فى اتجاه القناة ، ثم يقومون بفتح خراطيم النابالم السائل باليد ، وعندما يبدأ تدفق السائل فى مياه القناة كان على الجنود أن يقذفوا قنبلة فوسفورية لإشعال النابالم السائل ، وبذا تتحول مياه القناة إلى قطعة كبيرة من النار واللهب تكفى لمنع المصريين من عبور هذا الحاجز الرهيب . وبعد أن أنهى الضابط المهندس مهمته فى حصن « هيزايون » فى منطقة الفردان استأنف رحلته نحو الجنوب ، وعندما وصل إلى النقطة القوية « متسميد » فى منطقة الدفرسوار اكتشف أن أحد الخراطيم خارج الحصن به تلف ، ويحتاج إلى إصلاح ، فانهمك على الفور فى إصلاحه .

وفى أثناء قيامه بعمله وقع تحت تأثير قصف شديد من المدفعية المصرية ، فقد كانت الساعة وقتئذ قد بلغت الثانية وخمس دقائق بعد الظهر، وكانت المدفعية المصرية قد بدأت فى تلك اللحظة فى عمل أضخم تمهيد نيرانى شهده الشرق الأوسط . واضطر الملازم شيمون تال من أجل الوقاية إلى الالتصاق بالأرض ، وعندما هم بالنهوض بعد انتقال غلالة المدفعية إلى الداخل ، فوجىء

ببعض رجال الصاعقة المصريين يقفون فوق رأسه حيث اقتادوه أسيرا إلى الشاطىء الغربى للقناة .

هذا وقد تطرق بعض قادة حرب أكتوبر لذكر موضوع التجهيزات الإسرائيلية لإشعال مياه قناة السويس باللهب ، سواء فى مذكراتهم الشخصية أو فى أحاديثهم التى أجراها معهم بعض الصحفيين والتى نشرت بعد انتهاء حرب أكتوبر ٧٣ ، وقد أوضحوا خلالها الترتيبات التى اتخذتها القيادة المصرية لإبطال مفعول هذه التجهيزات ، مما أدى إلى عدم تمكن الإسرائيليين من تشغيلها يوم ٦ أكتوبر لعرقلة عملية عبور المصريين للقناة .

وعلى الرغم من وجود بعض أوجه الخلاف بينهم فى التفاصيل فإنهم متفقون بصفة عامة فى النقاط الأساسية ، ففى مذكرات الفريق سعد الشاذلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الأسبق ورد مايلى بالنص : « ليلة ٦ أكتوبر قامت عناصر من المهندسين بالتسلل إلى الشاطىء البعيد حيث قامت بإغلاق فتحات الأنابيب التى تنقل السائل الملتهب إلى سطح مياه القناة ، وبعد ظهر ٦ أكتوبر الساعة الثانية تسللت عناصر من المهندسين تحت ستر نيران المدفعية إلى الشاطىء البعيد للتأكد من أن خراطيم نقل السائل الملتهب التى أغلقت فى اليوم السابق ماتزال مغلقة » .

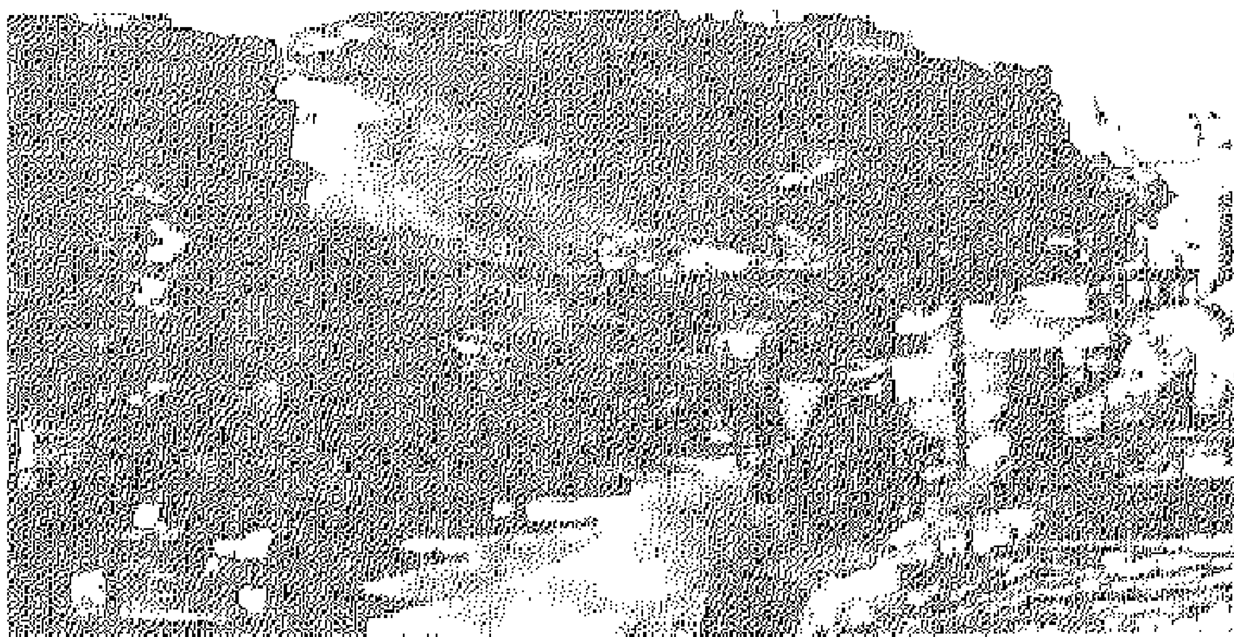
كما ورد ضمن حديث المشير أحمد إسماعيل وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام الأسبق مايلى : « كانت هناك عمليات تجرى فى ذلك اليوم ٥ أكتوبر ٧٣ ، ولكنها كان تجرى فى صمت . كانت هناك دوريات تسللت فى هدوء ، لنظرة استكشاف أخيرة على النقاط الحصينة وماوراءها من خط بارليف ، كانت هناك جماعات دفعت لقص الخراطيم التى كان مفروضا طبقا لخطة العدو أن تحمل كميات هائلة من السولار وتلقيها فى القناة ، لكى تشتعل بالنار عند الإحساس بأول هجوم ، حتى تكون هذه النار أول عقبة ضد العبور خصوصا بقوارب المطاط . لقد قصوا الخراطيم ولم يتنبه العدو إلى أن ذلك جزء من مخطط أكبر . اكتشفوا قص الخراطيم فى أحد المواقع ،

وجاءوا بمهندس لإصلاحه ، وكان هذا المهندس مازال يقوم بعمله عندما وجد قواتنا فوق رأسه ، وكان واحدا من أول الأسرى فى أيدينا » .

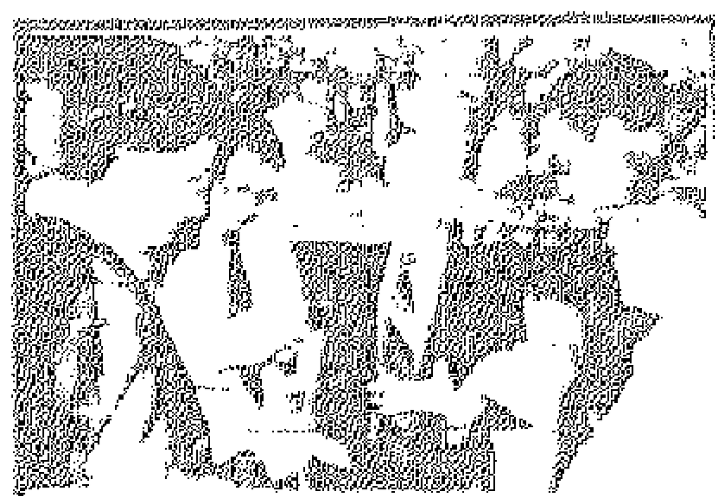
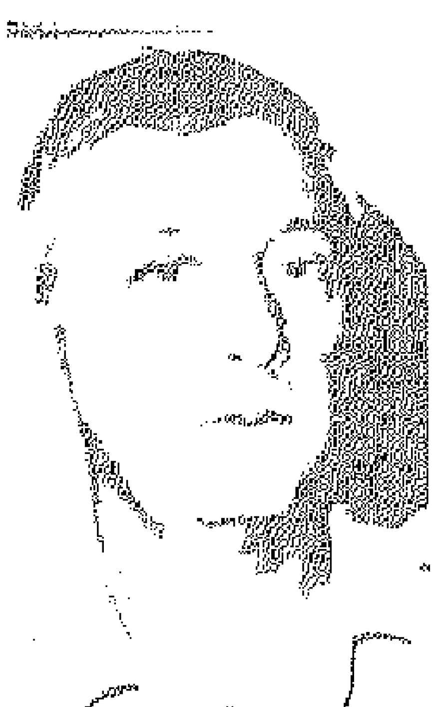
ومهما كانت حقيقة الأمر ومهما كانت الأسباب فإن الوقائع قد أثبتت أن القوات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقى للقناة لم تتمكن يوم ٦ أكتوبر من استخدام نظام إشعال اللهب بمياه قناة السويس ، وتم عبور عشرات الآلاف من الضباط والجنود المصريين دون أن يصطدموا بهذا السلاح الرهيب ، الذى كان كفيلا بتعطيل العبور أو عرقلته ، أو إلحاق خسائر جسيمة بالقوات المصرية التى كانت تندفع فى ذلك الوقت ، داخل مئات من القوارب المطاطية إلى الشاطىء الشرقى للقناة ، فى موجة طاغية من الحماسة والإيمان . .

من سيناء إلى الجولان

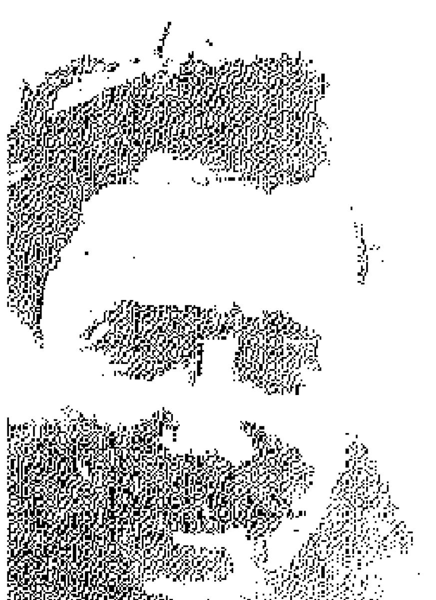
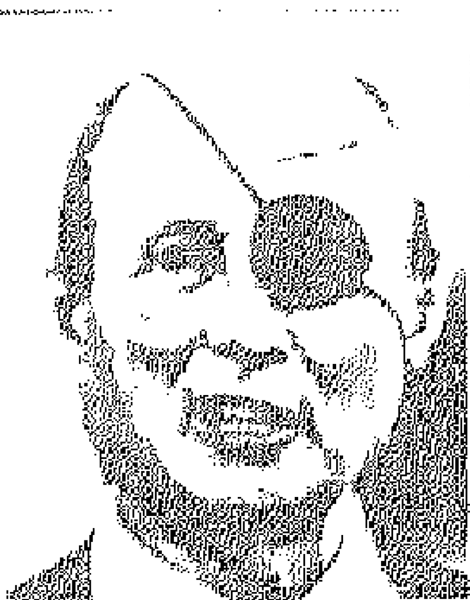
ملحق الصور







الفصل الثاني



الجنرال إبراهام آدان

رأس لجنة من الخبراء لدراسة مشروع إقامة خط بارليف



الجنرال حاييم بارليف رئيس الأركان
العامة الإسرائيلية خلال حرب الاستنزاف
اقترن اسمه باسم خط بارليف



العميد يسرائيل تال تبنى مذهب الدفاع
المتحرك وعارض فى إنشاء خط بارليف
على حافة المياه



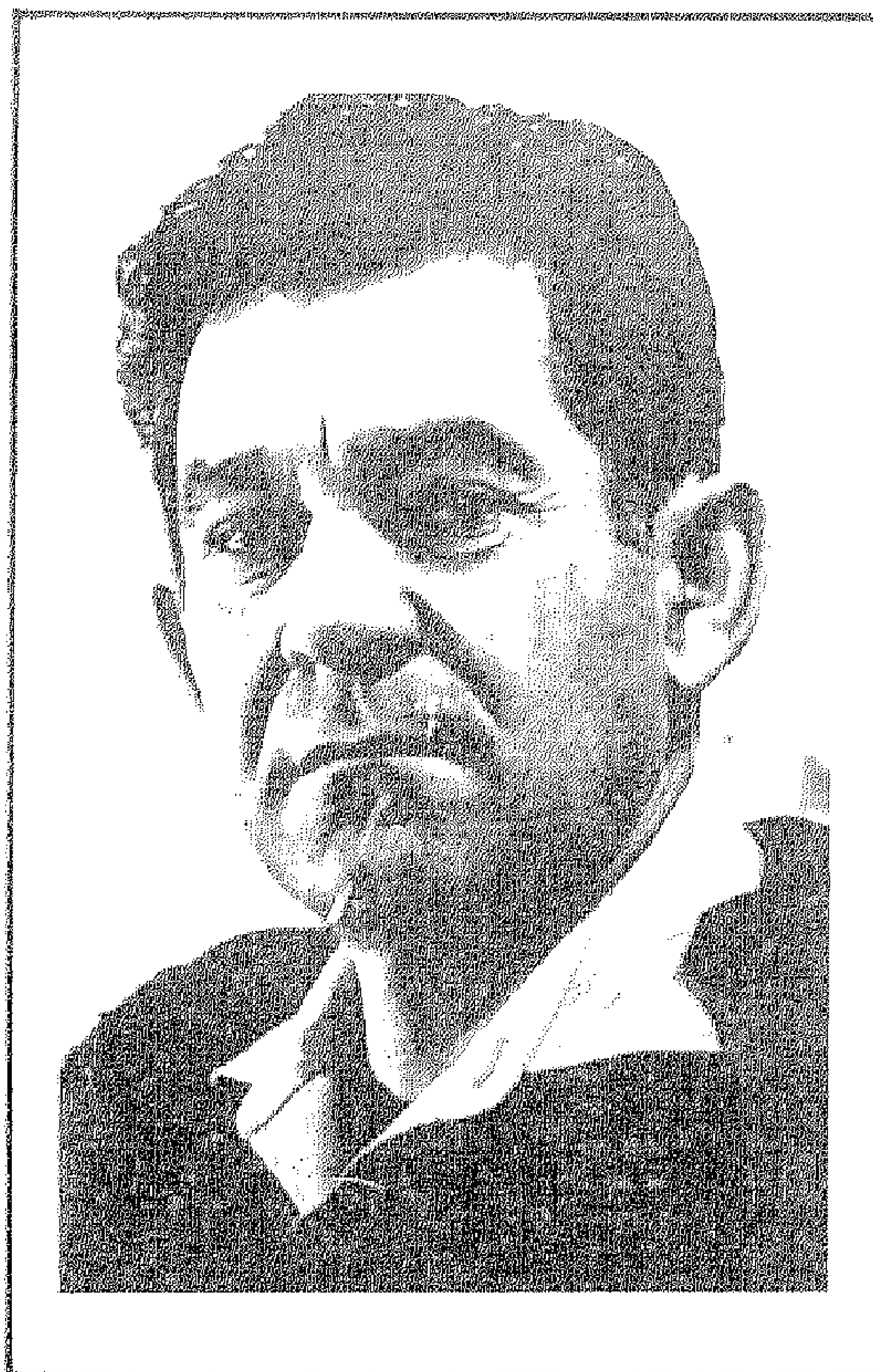
العميد إيريل شارون تبنى مذهب الدفاع
المتحرك وعارض فى إنشاء خط بارليف
على حافة المياه



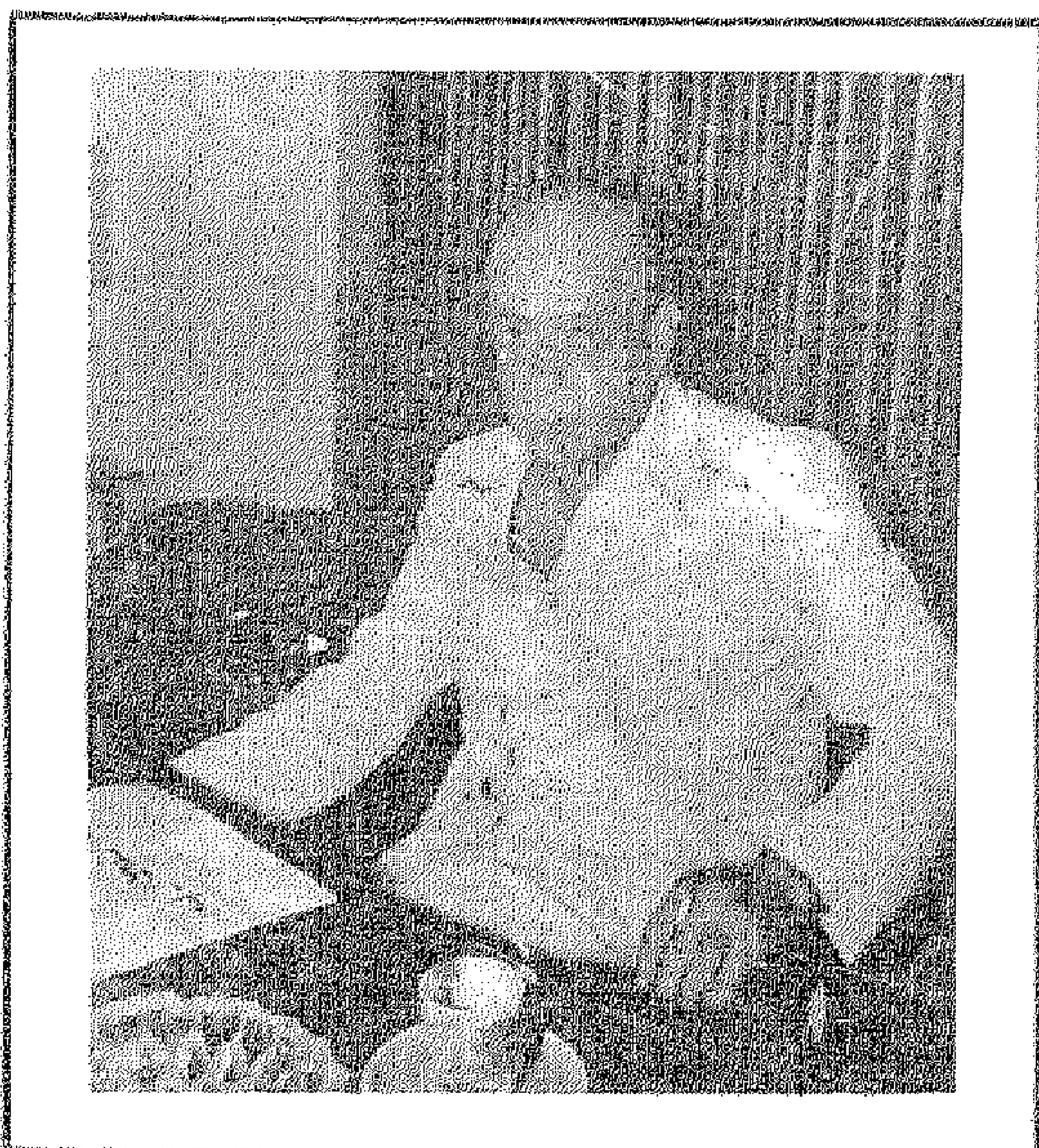
موشى ديان
وزير الدفاع
الإسرائيلى
خلال حرب
الاستنزاف



العميد كلمان ماجن عهد إليه
بالاشراف على عملية تجديد حصون
خط بارليف عقب ايقاف اطلاق
النار بعد مبادرة روجرز



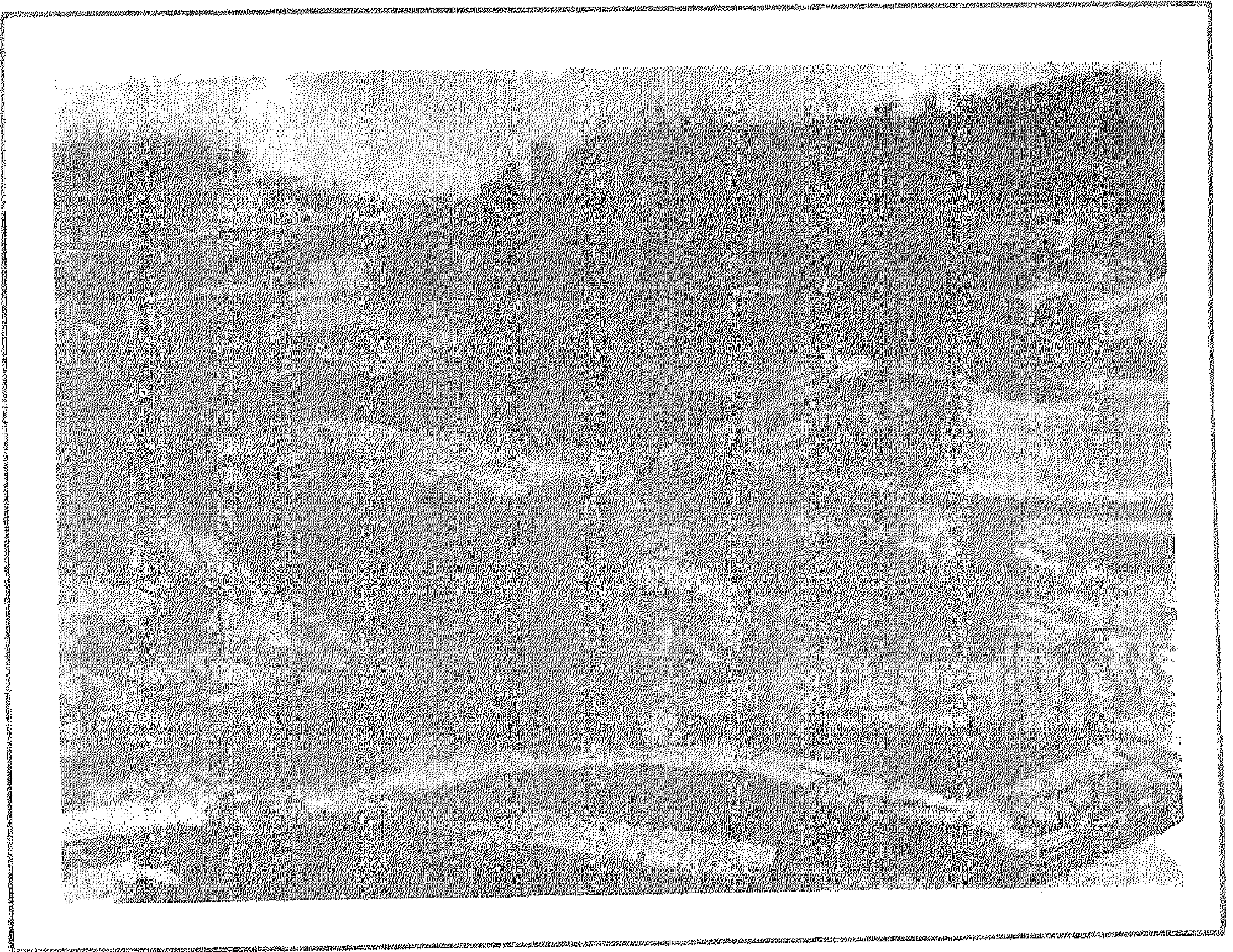
الجنرال دافيد اليعازر رئيس الأركان
العامه الإسرائيلية تعين فى يناير
٧٢ خلفا للجنرال حاييم بارليف



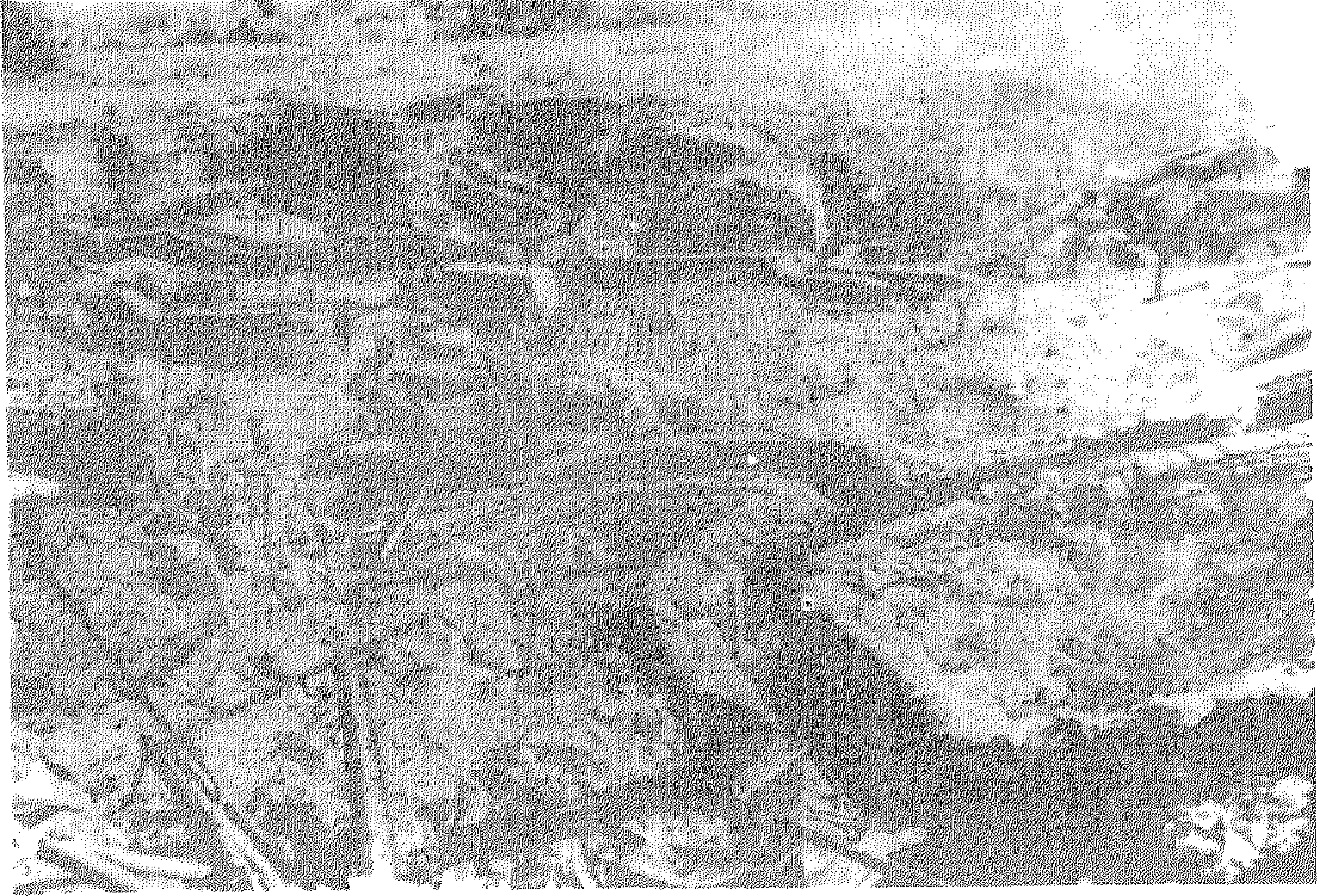
اللواء فؤاد نصار مدير المخابرات
الحربية ـ أصدرت المخابرات الحربية
مذكرة بشأن التجهيزات الإسرائيلية
لاشعال مياه القناة فى ١١ يوليو ٧٣



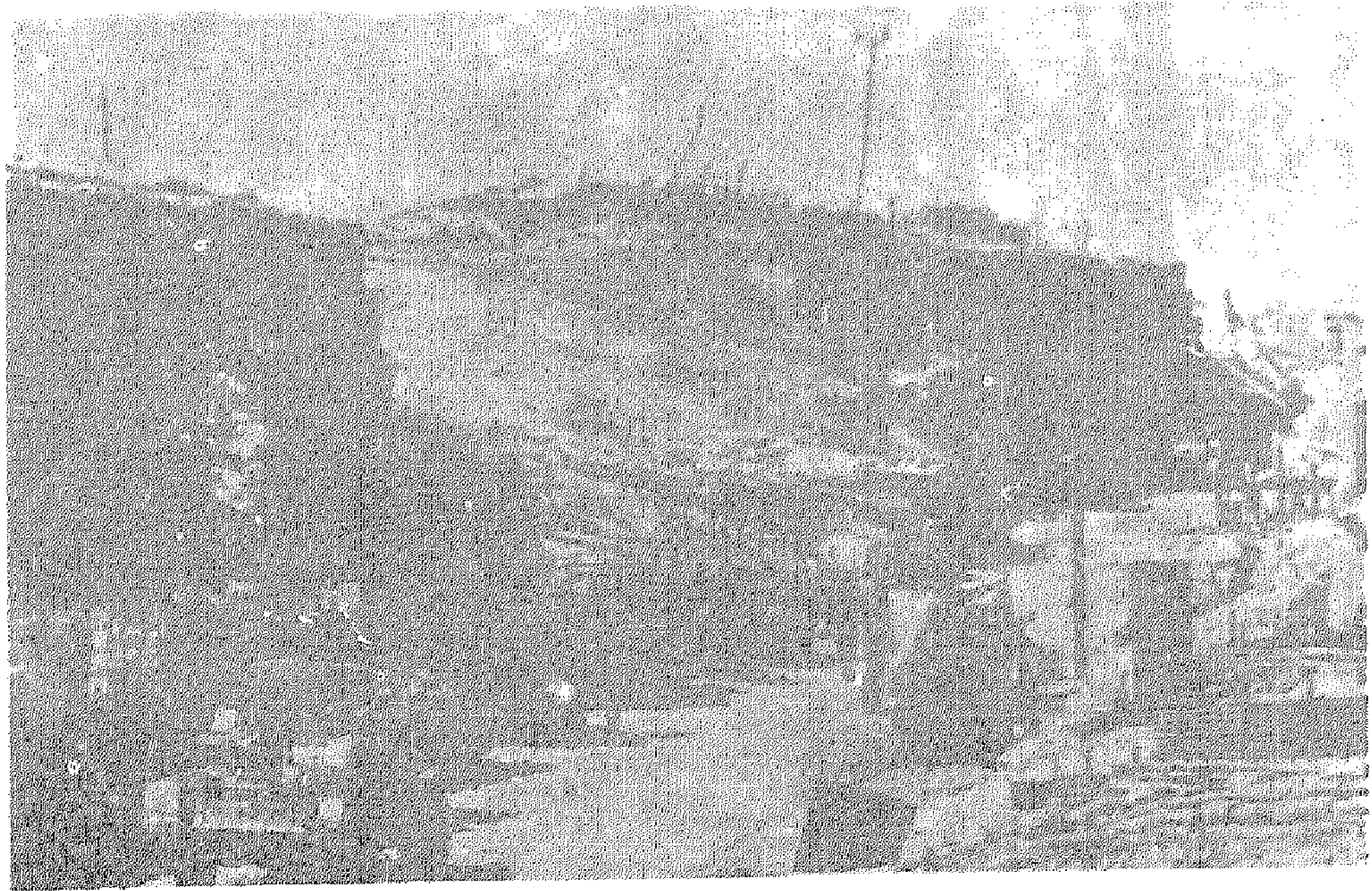
الجنرال شموئيل جونين تولى قيادة
القيادة الجنوبية فى ١٥ يوليو ٧٣
خلفا للجنرال شارون



منظر لأحد حصون خط بارليف



خنادق المواصلات التى تربط بين تحصينات خط بارليف



منظر لجنود إسرائيليين وعربات عسكرية خلف أحد حصون خط بارليف

الفصل الثالث

لعبة الحل السلمي

محاولات السادات للتقارب مع أمريكا

إن لعبة الحل السلمى للنزاع العربى الإسرائيلى كانت اللعبة الذكية الجذابة التى تمكنت عن طريقها القوتان العظميان ــ الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى ــ من خداع العرب منذ هزيمة يونيو ٦٧ بالتلويح لهم بها كلما أضناهم السير واستبد بهم القلق حتى لا يفطنوا أنهم يدورون فى حلقة مفرغة ، لا خروج منها ولا نهاية لها سوى سراب خداع اسمه التسوية السلمية .

وكان الاتحاد السوفيتى يستهدف من وراء ذلك منع العرب من الإقدام على مغامرة عسكرية ضد إسرائيل ، قد تهدد مركزه بالانهيار فى الشرق الأوسط فى حالة تعرضهم لهزيمة أخرى مثل ماحدث عام ٦٧ ، أو قد تؤدى إلى تورطه فى مواجهة ساخنة مع الولايات المتحدة فى حالة حدوث تطورات غير محسوبة فى الموقف .

أما الولايات المتحدة فقد كان هدفها هو محاولة إضاعة الوقت كى يتسنى لإسرائيل هضم المكاسب التى أحرزتها فى حرب يونيو ٦٧ ، وفى نفس الوقت العمل على تجميد القضية ، وإسدال ستار النسيان عليها ، وإبعادها عن دائرة الضوء فى الأمم المتحدة كلما أثيرت باستخدام الفيتو الأمريكى .

وكانت أمريكا تتوقع – نتيجة لما سيحيق بالعرب من يأس وقنوط عندما يدركون استحالة الوصول إلى حل للقضية – أن تضيع ثقتهم فى الاتحاد السوفيتى المورد الرئيسى للسلاح ، والذى عقدوا عليه الآمال فى حل القضية ، وأن يفقدوا الثقة فى مصر التى عقدوا لها لواء الزعامة ، وانتظروا على يديها حرب التحرير بلا جدوى . وتصبح النهاية الطبيعية لكل تلك الخطة الماكرة أمرين هما زوال النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط ، وعزل مصر عن العالم العربى .

وقد كانت الأعوام الثلاثة التى أمضاها الرئيس الراحل السادات فى الحكم قبل نشوب حرب أكتوبر ٧٣ مجالا واسعا لتحركات واتصالات عديدة

ومناورات ملتوية بين القوتين العظميين ومصر ، دارت كلها فى نفس الدائرة الخبيثة التى لا تنتهى ، وهى دائرة الحل السلمى ، حتى اقتنع السادات أخيرا أنه لايوجد شيء حقيقى اسمه الحل السلمى ، وأن الحل السلمى لايعنى سوى الاستسلام لشروط إسرائيل التى تدعمها قوة الولايات المتحدة المسيطرة . وكانت هذه النتيجة التى توصل إليها السادات أخيرا هى الحقيقة التى أعلنها بوضوح على قادته العسكريين يوم ٢٤ أكتوبر ٧٢ ، خلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمنزله فى الجيزة ، وكان ذلك هو الطريق الصحيح الذى قاد بعد ذلك إلى حرب أكتوبر ٧٣ . وحتى تتسنى معرفة حقيقة مادار من أحداث واتصالات ومناورات خلال هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر ، فسوف نتناول بالدراسة القصة الحقيقية لعلاقات مصر بكل من القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى منذ تولى السادات مسئولية الحكم إلى حين نشوب حرب أكتوبر ٧٣ ، وسوف نبدأ بالعلاقات المصرية الأمريكية .

محاولات السادات للتقارب مع أمريكا

فى ١٧ أكتوبر ٧٠ تولى السادات مسئولية الحكم فى مصر بعد وفاة عبد الناصر . وبعد فترة قصيرة من حكمه أصبح واضحا أن مجرى السياسة المصرية أخذ فى التحول إلى اتجاهات جديدة لم تكن مألوفة من قبل .

وكان السادات بحكم عدم تقيده من قبل بخط سياسى معين قد أتيحت له فرصة لم يكن متيسرا أن تتاح لسلفه عبد الناصر ، وهى حرية الحركة والقدرة على إحداث تغيير فى السياسة الخارجية لمصر بعد ذلك الجمود الذى طرأ على الموقف السياسى فى الشرق الأوسط .

وكان عبد الناصر قد عرف متأخرا مغبة ربط مصير بلاده بعجلة إحدى القوتين العظميين ، وتجاهل القوة الأخرى تماما فى اتصالاته . فقد أدت تلك السياسة إلى ذلك الركود الحاد فى الموقف ، وتباعد الأمل فى الوصول إلى أية تسوية سلمية ، فى الوقت الذى كان فيه الحل العسكرى لايزال طريقه شائكا بالنسبة لمخاطره ومحاذيره .

وفي الشهور السابقة على وفاته أدرك عبد الناصر أن مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن التوصل إلى حل لها إلا باشتراك القوتين العظميين معا فى ذلك الحل . ولهذا السبب بذل محاولات جادة لتحسين علاقته بالولايات المتحدة ، وكان ذلك هو الدافع الذى حفزه على توجيه ندائه الشهير إلى الرئيس الأمريكى نيكسون ، خلال خطبته فى أول مايو ٧٠ بمناسبة الاحتفال بعيد العمال . كما كان السبب الرئيسى وراء قبوله مبادرة روجرز ، التى انتهت باتفاقية وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل اعتبارا من ٨ أغسطس ٧٠ ، وعلى الرغم من التحسن البسيط الذى طرأ على جو العلاقات بين مصر والولايات المتحدة نتيجة لقبول عبد الناصر مبادرة روجرز ، فإن التوتر مالبث أن خيم مرة أخرى على جو العلاقات بينهما .

فقد اتهمت الإدارة الأمريكية مصر بتحريك شبكة الصواريخ من مواقعها الخلفية إلى مواقع أمامية بالقرب من القناة ، مما اعتبرته خرقا لاتفاقية وقف إطلاق النيران ، وتعبيرا عن استياء الولايات المتحدة أمر نيكسون بتزويد إسرائيل بكمية كبيرة من صواريخ جو أرض شرايك ، كما أصدر تعليماته باستئناف تنفيذ الصفقات السابقة لإمداد إسرائيل بطائرات الفانتوم وسكاى هوك التى كان قد تعهد بإيقافها فى حالة قبول مصر مبادرة روجرز .

وعندما تولى السادات مقاليد الحكم فى ١٧ أكتوبر ٧٠ وجد أن الحاجة قد أصبحت ماسة لإحداث تغيير جوهرى فى السياسة المصرية التى كانت ترتبط فى ذلك الوقت ارتباطا وثيقا بثلاثة أطراف رئيسية كانت هى فى الواقع القوى الرئيسية المؤثرة على عملية الحرب والسلام فى الشرق الأوسط ، وهى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول العربية .

وكان السادات فى سياسته الجديدة يهدف بصفة عامة إلى إحداث تقارب حقيقى بين مصر وأمريكا يمكن عن طريقة إزالة ذلك الجو القائم من الشكوك وعدم الثقة الذى استمر قائما منذ قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد حرب يونيو ٦٧ ، وأن تبدأ علاقات واتصالات مباشرة بين البلدين من أجل التسوية السلمية . وكان الاتحاد السوفيتى يتولى من قبل مهمة هذه الاتصالات نيابة عن مصر ، بعد أن ترك له عبد الناصر مهمة التفاوض مع

الولايات المتحدة ، على اعتبار أنه يمكن للسوفيت التعامل مع أمريكا كقوة عظمى تتعامل مع قوة عظمى .

وفي علاقاته بالاتحاد السوفيتي كان السادات يرمى إلى إخراج مصر من دائرة الاستقطاب السوفيتي وتحويل العلاقة بين البلدين إلى علاقة صداقة متوازنة لاتثير شكوك العالم الغربي أو دول عدم الانحياز فى أن مصر خاضعة للنفوذ السوفيتي . أما بالنسبة للسياسة العربية فقد كان السادات يستهدف العمل على توثيق عرى الصداقة والتعاون بين مصر وباقي الدول العربية حرصا على إحياء الجبهة الشرقية مع إسرائيل ، وضمانا لإمدادها مصر وبخاصة دول البترول بالدعم المالى .

وكان سبيل الاتصال الوحيد بين الولايات المتحدة ومصر عقب انقطاع العلاقات بينهما في يونيو ٦٧ هو مكتب الإشراف على المصالح الحكومية الأمريكية ، الذى كان يعمل من خلال السفارة الأسبانية بالقاهرة ، والذى كان يتولى إدارته أحد الدبلوماسيين الأمريكيين ويدعى دونالد بيرجس . وقد جرى أول اتصال بين السادات والولايات المتحدة عقب تشييع جنازة عبد الناصر فى أول أكتوبر ٧٠ ، فقد التقى بالوزير الأمريكي إليوت ريتشارد سون الذى أوفدته حكومته لتشييع الجنازة وتقديم العزاء ، وانتهز السادات الفرصة وحمل الوزير الأمريكي رسالة ودية إلى الرئيس الأمريكي نيكسون ، ولم يتلق السادات ردا على رسالته كما يتوقع ، وكان السر فى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تنظر إليه فى ذلك الوقت على أنه رجل ضعيف لايمكنه الوقوف فى وجه السوفيت ، وكانت على ثقة من أن القوة الحقيقية فى مصر تكمن فى يد المجموعة التى كانت ملتفة حول على صبرى نائب رئيس الجمهورية وقتئذ ، كما كانت على يقين من أن أفرادها موالون للسوفيت ، وعندما عاد الوزير الأمريكي ريتشارد سون إلى واشنطن من القاهرة قدم تقريرا إلى حكومته أبدى فيه اعتقاده بأن السادات لن يمكنه البقاء فى الحكم لأكثر من ستة أسابيع .

وفى منتصف نوفمبر ٧٠ قدم إلى مصر كمال أدهم صهر الملك فيصل ملك السعودية وقتئذ ، ومستشاره ، وأحد الرجال الأقوياء فى السعودية ممن لهم صداقات وثيقة بالمخابرات الأمريكية والمسئولين الأمريكيين ، وفى لقاء مع السادات أوضح له مدى قلق الولايات المتحدة من الوجود السوفيتي فى مصر ،

وشرح له الدور الذى تقوم به السعودية لاجتذاب أمريكا إلى مشكلة الشرق الأوسط ، وبرر السادات الوجود السوفيتي فى مصر بأن الوحدات السوفيتية لم تتواجد إلا لحماية عمق مصر من الغارات الجوية التى تقوم بها الطائرات التى تزود بها أمريكا إسرائيل .

وأكد السادات أنه غير حريص على وجود السوفيت فى مصر وأنه على استعداد لإخراجهم كلية من مصر إذا أمكن لأمريكا تحقيق انسحاب إسرائيل إلى المضايق ، وعندما سأل كمال أدهم السادات : هل فى إمكانه نقل هذا التعهد إلى أصدقائه فى أمريكا وافق على الفور ، ولكن الحديث لم يلبث أن وصل كذلك إلى أسماع القادة السوفيت ، فقد تعمد السناتور الأمريكى هنرى جاكسون تسريب الحديث إلى المسئولين السوفيت كوسيلة للوقيعة بين مصر والاتحاد السوفيتى لصالح إسرائيل ، مما سبب للسادات متاعب كبيرة مع القادة السوفيت .

وفى ٢٤ ديسمبر ٧٠ تسلم السادات أول رسالة شخصية من نيكسون يهنئه فيها بعيد ميلاده الثاني والخمسين ، وقد أحضرها له الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء الذى تسلمها بدوره من بيرجس المشرف على مكتب المصالح الأمريكية ، وقد سر السادات من وصولها إلى الحد الذى جعله يستدعى بيرجس على الفور ، وسلمه فى المقابل رسالة شخصية منه إلى نيكسون كانت تضم خلاف عبارات المجاملة أربع نقاط أساسية هى :

١ - كل فعل ودى أمريكى سيكون له رد فعل أقوى من جانب مصر .

٢ - مصر خسرت معركة ولكنها لم تخسر الحرب .

٣ - مصر لادخل لها فى لعبة القوى الكبرى .

٤ - مصر مستعدة لحل سلمى مشرف .

ووصل رد الرسالة إلى السادات خلال ٤٨ ساعة فقط فى كتاب موقع عليه من نيكسون،وكان يتضمن شكر الرئيس الأمريكى للسادات على مشاعره الودية تجاه الولايات المتحدة .

مبادرة السادات للسلام

فى ٤ فبراير ٧١ فاجأ السادات العالم بمبادرته للسلام التى أعلنها من خلال خطاب له أمام مجلس الشعب ، وكانت مبنية على أنه فى حالة انسحاب إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة إلى المضايق فإن مصر على استعداد لتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة بعد أن تعبر القوات المصرية إلى شرق القناة ، وأن الفترة المؤقتة لوقف إطلاق النار الواردة فى مبادرة روجرز وهى ثلاثة أشهر سوف تمد إلى ستة أشهر ، ووعد السادات فى مبادرته بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، بمجرد إتمام الانسحاب الإسرائيلى إلى المضايق ، مع دعوتها لحضور جميع مراحل التسوية ، باعتبارها طرفا أساسيا فى النزاع .

وقد ذكر السادات فى كتابه : « البحث عن الذات » أنه لم يستشر أحدا فى المبادرة سوى الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء الذى شجعه على إعلانها باعتبار أنها ستحرك الموقف وتثبت للعالم مدى حرص مصر على السلام ، ورغم استقبال العالم الخارجى هذه المبادرة بالترحيب فإن المجموعة التى أطلق عليها السادات اسم مراكز القوى – وهى المجموعة التى كانت ملتفة حول على صبرى نائب رئيس الجمهورية وقتئذ ــ قابلت المبادرة بتجهم شديد كما ذكر السادات عندما التقى بهم فى صالون رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب عقب إلقاء الخطاب وإعلان المبادرة .

وقد ذكر السادات أنه فى إثر مغادرته لمجلس الشعب قال أفراد هذه المجموعة « البلد اتباعت » كما أن بعضهم أبلغ السفير السوفيتى فينو جرادوف أن « السادات باع البلد للأمريكان ، وهو يصفى الاشتراكية والناصرية » . وقد علق السادات على ذلك قائلا أنه من المؤلم أن السوفيت صدقوا هذا الكلام .

وقد تولى السادات شرح أغراضه الحقيقية من المبادرة بعد حوالى عامين من إعلانها وذلك خلال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٢٤ أكتوبر ٧٢ فى منزله بالجيزة ، فقد ذكر للقادة الذين حضروا الاجتماع أنه كان يستهدف منها تجنب الخسائر الفادحة التى كان من المنتظر أن تلحق بالقوات المسلحة المصرية خلال عملية عبور القناة ، على اعتبار أن إعادة فتح القناة

للملاحة كان مقترنا بعبور قواتنا إلى الشاطىء الشرقي للقناة ، وأنه فى حالة رفض إسرائيل تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب فإنه يكون من السهل على القوات المصرية وقتئذ مواصلة التقدم شرقا وتحرير باقى سيناء .

كما ذكر أنه أراد من المبادرة أن يحرك أوربا الغربية إلى جانب مصر باستخدام كارت قناة السويس ، فقد كانت أوربا الغربية التى تستورد معظم بترولها من الخارج تعانى كثيرا من إغلاق القناة الذى أدى إلى ارتفاع أسعار البترول ، وكانت إعادة فتح القناة أمنية غالية تتطلع إليها ، وذكر السادات أنه كان من ضمن أهدافه أيضا تغيير صورة العرب أمام العالم ، فقد كانت إسرائيل تزعم أنه لايوجد فى العرب من يستطيع التقدم باتفاق سلام، وأن جولدا مائير فى رسالة لها إلى نيكسون تحدت أمريكا بأن السادات لايمكن أن يوافق على اتفاقية سلام وأنها على استعداد للإذعان لطلبات أمريكا إذا قبل السادات مثل هذه الاتفاقية .

وجاءت الخطوة الثانية للسلام فى ٨ فبراير ٧١ عن طريق الدكتور جونار يارنج ، ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ، الذى قام بعدة محادثات مع كل من مصر وإسرائيل اختتمها بالعرض الحاسم الذى قدمه إلى الدولتين لوضع حد لمهمته المزمنة التى كلفه بها السكرتير العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

فقد طلب يارنج من الحكومة المصرية تقديم تعهد كتابى له ، بأنها على استعداد لتنفيذ الفقرة الواردة فى القرار رقم ٢٤٢ التى تنص على ضمانات الأمن التى ستقدم لإسرائيل ، وعقد اتفاقية للسلام معها ، كما طلب من الحكومة الإسرائيلية تقديم التعهد الكتابى عن الفقرة التى تخصها فى القرار ، والتى تتعلق بانسحابها من الأراضى العربية المحتلة ، وقد وافقت الحكومة المصرية على مطلب يارنج ، ولكن إسرائيل رفضت تقديم التعهد المطلوب ، وبذا انتهت مهمة يارنج وعاد إلى نيويورك يجر أذيال الفشل .

وكان السادات يتصور أن مبادرته للسلام سيكون لها دوى عالمى ، وأنه أمكن له عن طريقها إسقاط مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكية لكى تحل محلها مبادرته هو ، ولكن أمله لم يلبث أن خاب، فقد قابلت الولايات المتحدة

مبادرة السلام ببرود ، ولم تسارع كما كان يظن إلى إعلان تأييدها ومباركتها لها ، وقد عبر السادات عن مرارته بسبب موقف الولايات المتحدة فذكر - فيما بعد - أن مبادرته هذه لو وجدت العناية الكافية من الولايات المتحدة لما قامت حرب أكتوبر ٧٣،ولبدأ السلام بين مصر وإسرائيل منذ فبراير ٧١ .

ولم تتخذ الولايات المتحدة أية خطوة عملية نحو المبادرة إلا فى ٤ مايو ٧١ ، فقد حضر إلى القاهرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية،وبرفقته مساعده جوزيف سيسكو ، ولم يحضر روجرز معه أية مقترحات جديدة ، وكانت وجهة نظره ضرورة العمل فى تلك الفترة لعقد اتفاق جزئى بين مصر وإسرائيل يكون الهدف منه إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، على أن تقوم إسرائيل بعمل انسحاب محدود من الشاطىء الشرقى للقناة ، وكانت مصر تصر على ضرورة ارتباط اتفاقية فتح القناة باتفاقية الحل الشامل ، وكان رفض إسرائيل تقديم التعهد بانسحابها من الأراضى العربية المحتلة إلى يارنج لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يثير شكوك مصر فى صدق نواياها ، وقال روجرز إن بلاده تريد السلام بالفعل ، ولكنها لاتستطيع الضغط على إسرائيل .

وعاد روجرز إلى واشنطن بعد أن سافر سيسكو إلى إسرائيل وفقا للاتفاق بين السادات وروجرز ، كى يستحث إسرائيل على أن تتحرك هى الأخرى بعد أن أعلنت مصر بوضوح عن رغبتها فى السلام ، وعاد سيسكو إلى القاهرة بعد أن أمضى يومين من المحادثات مع الحكومة الاسرائيلية ، وكانت وجهة نظر قادة إسرائيل فيما يتعلق بمبادرة السادات بعيدة كل البعد عن روح المبادرة ومضمونها ، فقد قبلوا الانسحاب من الشاطىء الشرقى للقناة ولكن إلى مسافة محدودة (٥ - ١٠ كم) داخل سيناء ، ونظرا لأن خط بارليف كان سيدخل ضمن هذه المسافة فقد اشترطوا أن تشغل التحصينات بأفراد إسرائيليين مدنيين تحت إشراف الأمم المتحدة ، حتى إذا تعثرت الأمور خلال تنفيذ الاتفاقية تعود لهم تحصينات خط بارليف مرة أخرى .

وقد أبلغ سيسكو مصر رفض إسرائيل عبور القوات المصرية فى المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلى إلى الشاطىء الشرقى للقناة ، وموافقتها على عبور قوات من الشرطة فقط ، كما أبلغ عن رفضها تحديد وقف إطلاق النار

بستة أشهر فقط . إذ طلب الإسرائيليون أن يكون وقفا دائما ، مما كان كفيلا في حالة تنفيذ مطلبهم بتحويل خط وقف إطلاق النار إلى خط هدنة أو خط دائم للحدود الجديدة .

وبالإضافة إلى هذه الشروط المهينة أصر الإسرائيليون على عدم ذكر حدود ٤ يونيو ٦٧ في المرحلة الأولى من الانسحاب ، لا من قريب ولا من بعيد . وعاد سيكسو إلى الولايات المتحدة في ١٠ مايو ٧١ على وعد بالتزام أمريكا بالتدخل لدى إسرائيل لتعديل موقفها وفقا لمبادرة السلام المصرية ، ولكن الوقت مضى دون أن يلوح في الأفق أى مسعى أمريكى جديد .

لقاء السادات وستيرنر بالقناطـــر الخيريـــة

في ١٤ مايو أطاح السادات بالمجموعة التى كانت ملتفة حول على صبرى ، التى كان يتوق إلى التخلص من أفرادها منذ زمن بعيد ، والتى أطلق عليها اسم مراكز القوى ، وقدموا إلى المحاكمة بتهمة التآمر ، حيث صدرت عليهم أحكام بالسجن لفترات طويلة ، ولم يستطع الاتحاد السوفيتي الغياب عن المسرح ، فحضر الرئيس السوفيتي بودجورنى فى ٢٥ مايو ٧١ وأحضر معه صيغة معاهدة معدة للتوقيع بين مصر والاتحاد السوفيتى ، مدتها ١٥ عاما تنص بصفة عامة على التعاون بين البلدين .

وكانت الإدارة الأمريكية قد غمرها الفرح بعد سقوط مجموعة على صبرى ، وزوال تأثيرهم الموالى للسوفيت على السياسة المصرية ، ولكن خيبة الأمل مالبثت أن أصابتهم بعد زيارة بودجورنى لمصر وتوقيع المعاهدة المصرية السوفيتية .

وكان الملك فيصل ملك السعودية فى واشنطن وقت توقيع المعاهدة بدعوة من الرئيس الأمريكى نيكسون ، وفى طريق عودته إلى بلاده توقف بالقاهرة حيث التقى بالسادات . وذكر فيصل أن نيكسون سأله عن تقديره للموقف عقب إبرام مصر المعاهدة مع الاتحاد السوفيتى ، فردّ على نيكسون بأنه على يقين من أن مصر لايمكن أن تصبح شيوعية .

وفى ٤ يوليو ٧١ وردت إلى السادات رسالة من روجرز ذكر فيها أنهم فى الخارجية الأمريكية قد استكملوا دراستهم للموقف ولديهم أفكار جديدة يريدون أن ينقلوها لطرفى النزاع مصر وإسرائيل . وحضر إلى مصر فى ٦ يوليو ٧١ ميشيل ستيرنر مدير قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية وبرفقته دونالد بيرجس المشرف على المصالح الأمريكية بالقاهرة ، وعقد لقاء مع الرئيس فى القناطر الخيرية .وأبلغ ستيرنر السادات بأن الموقف بدأ فى التحرك ، وأن الرئيس نيكسون قرر أن تتخذ الولايات المتحدة موقفا إيجابيا فى حل القضية ، وأنه من المنتظر أن يزور سيسكو إسرائيل يوم ٢٧ يوليو ، وعقب عودته إلى أمريكا سوف يمكن تحديد الدور الأمريكى بوضوح فى وثيقة مكتوبة سوف تعلن على العالم بأسره .

وقد استفسر ستيرنر من السادات خلال المقابلة عن الموضوع الذى كان يقلق بال أمريكا ، وهو المعاهدة المصرية السوفيتية وتأثيرها على طبيعة العلاقات بين البلدين ، أى هل تقوم القاهرة باستئذان الاتحاد السوفيتى فى تصرفاتها السياسية ؟ . ورد السادات بأن المعاهدة ماهى إلا إطار لعلاقات قائمة بالفعل ، وليست هناك أية وصاية على مصر فى أى تصرف لها . وسأل ستيرنر السادات : هل فى نيته إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا بعد المرحلة الأولى من الانسحاب ؟ . فأكد السادات أنه قد وعد بذلك من قبل ولايمكن العدول عن ذلك الوعد . وقد كان لجو التفاؤل الذى ساد المقابلة تأثير كبير على السادات الذى اعتقد أن الأمور بدأت تسير فى طريق الحل ، وأن الخطوة التالية لأمريكا ستكون التفاوض لعقد معاهدة السلام .

وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت سيسكو في أواخر يوليو ٧١ إلى إسرائيل لعمل محادثات مع موشى ديان وزير الدفاع الذى سبق أن تقدم فى أواخر عام ٧٠ باقتراح لإعادة فتح قناة السويس ، كان يقضى بانسحاب إسرائيل مسافة محدودة من الشاطىء الشرقى للقناة ليمكن للمصريين تطهير القناة ، وإعادة فتحها للملاحة الدولية ، والسماح للمدنيين المصريين اللازمين لتشغيلها بالتواجد على الضفة الشرقية للقناة ، مع اعتبار المنطقة التى ستنسحب منها إسرائيل منطقة منزوعة السلاح .

ورغم ماكانت تعلقه الإدارة الأمريكية من آمال على موشي ديان فقد فشلت محادثات سيسكو معه فشلا ذريعا ، ومرت سبعون يوما على السادات منذ لقائه مع ستيرنر انقطعت خلالها اتصالات الولايات المتحدة به تماما ، وذكر السادات أنها كانت فترة حالكة السواد بالنسبة له ، ومن هذا الوقت نما شعوره بأنه لا أمل لتحقيق أى تقدم عن طريق الخارجية الأمريكية ، وأنه إذا كان فى الإمكان الحصول على نتائج مثمرة فلن يتيسر ذلك إلا عن طريق حلقة الاتصال السرية بينه وبين هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى .

وكان كيسنجر قد حاز فى ذلك الوقت شهرة سياسية عالمية بعد نجاحه فى حل المشكلة الفيتنامية المستعصية ، وفى التمهيد لمحادثات الوفاق بين واشنطن وموسكو ، وفى إجراء أول اتصال أمريكى بالصين الشعبية . وكان لدى السادات بالقاهرة قناة طبيعية للاتصال بالولايات المتحدة رغم قطع العلاقات الدبلوماسية معها فى يونيو ٦٧ ، فقد حل محل السفارة فى عاصمة كل من البلدين مكتب لرعاية المصالح ، وكان يرأس المكتب الأمريكى بالقاهرة دبلوماسى كفء يدعى دونالد بيرجس ، بينما كان يرأس المكتب المصرى فى واشنطن الدكتور أشرف غربال .

ولكن السادات لم يكن مقتنعا بأن قناة الاتصال الطبيعية عن طريق الخارجية تستطيع أن تحمل رسائله الهامة إلى الدوائر المؤثرة فى واشنطن ، ومما ساعد على تعزيز هذا الانطباع ذلك الصراع المحتدم فى ذلك الوقت فى واشنطن بين وليم روجرز وزير الخارجية وبين هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى على إدارة دفة السياسة الخارجية الأمريكية .

وكان كيسنجر يحاول الدوران من حول وزارة الخارجية الأمريكية ويشجع كثيرا من الأطراف الدولية على فتح قناة للاتصال السرى تصل خطوطها إلى البيت الأبيض مباشرة ، وكان نفوذ كيسنجر مستمدا من رئاسته لجنة الأربعين الشهيرة التى كانت تضم كل أجهزة المخابرات والدفاع فى الولايات المتحدة ، وكان يتم من خلالها رسم سياسة البيت الأبيض .

ومع أن السادات كانت لديه القناة السعودية للتوصيل رأسا إلى البيت الأبيض إلا أنه بدأ يشعر بحاجته إلى قناة مستقلة تنقل مايريده سرا إلى واشنطن . وهكذا

ومع قرب نهاية عام ٧١ كان السادات قد أمر بإنشاء قناة سرية مباشرة بين أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة المصرية وقتئذ وبين « يوجين ترون » رئيس شبكة المخابرات المركزية الأمريكية في مصر ، وكان يعمل تحت غطاء سياسي كأحد أعضاء بعثة رعاية المصالح الأمريكية فى القاهرة التى كانت تمارس عملها داخل إطار السفارة الأسبانية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة ، وكان الخط السرى الذى يبدأ به ترون فى القاهرة ينتهى فى واشنطن إلى مسئول الشرق الأوسط فى إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ثم إلى مجلس الأمن القومى الذى يرأسه كيسنجر .

المخابرات الأمريكية تقوم بالتجسس على السوفيت في مصر

فى الوقت الذى كان يشعر فيه السادات بالمرارة لتصرفات أمريكا نحوه بعد فترة من الصمت الكامل عقب زيارة ستيرنر فى ٦ يوليو ٧١ وقع حادث كاد يؤدى إلى توتر العلاقات من جديد بين مصر وأمريكا . ففى الأسبوع الأول من سبتمبر ٧١ تمكنت المخابرات العامة المصرية من اكتشاف شبكة امريكية كانت تقوم بالتجسس على القاعدة الجوية السوفيتية فى جناكليس جنوب الإسكندرية . وكان المتهم الرئيسى فى هذه الشبكة يدعى طناشى راندوبولو وهو مصرى الجنسية من أصل يونانى ، وكان موظفا سابقا فى الشركة التى كانت تدير مزارع جناكليس ومصانع الخمور الملحقة بها ، وعندما تم تأميمها على أثر صدور قوانين يوليو ٦١ الاشتراكية استبقى فى العمل بها فى وظيفة مدير ، وكان يبلغ من العمر ٦٠ عاما ، ويقطن فى مسكن أنيق من المساكن المخصصة لكبار موظفى الشركة .

وكان طناشى يتميز بمهارته الفائقة فى العلاقات العامة ، وفى الاتصال الوثيق بأصحاب المراكز المرموقة الذين اعتاد أن يغمرهم بهداياه من النبيذ والكونياك والفواكه من إنتاج الشركة . وعلى أثر رحلة عبد الناصر السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير عام ٧٠ التى اتفق فيها على أن يمد الاتحاد السوفيتى مصر بوحدات سوفيتية كاملة لحماية العمق المصرى من الغارات الجوية الإسرائيلية ، أنشئت

على مقربة من حدود الشركة قاعدة جوية سوفيتية تمركزت فيها أسراب من طائرات الميج ٢١ المعدل بأطقمها ، بينما أنشئت حولها مواقع لبطاريات الصواريخ سام ٣ احتلتها وحدات سوفيتية لحماية القاعدة الجوية من الطائرات المعادية ، وكانت المخابرات المركزية الأمريكية تتلهف بالطبع على الحصول على معلومات دقيقة عن القواعد السوفيتية فى مصر ، ولذا كلفت ممثلها فى مصر يوجين ترون الذى كان يعمل ضمن بعثة رعاية المصالح الأمريكية بإمدادها بالمعلومات الكافية عنها ، وبعد دراسة أحوال موظفى شركة جناكليس المجاورة للقاعدة الجوية وقع اختيار ترون على طناشى راندوبولو على اعتبار أنه أصلح من يقوم بهذه المهمة ، وكانت الظروف مواتية لتجنيده ، فقد كان له ابن هاجر منذ سنوات إلى الولايات المتحدة ، وكان فى حاجة إلى المعونة ، كما كان طناشى فى حاجة دائمة إلى المال ، لعشقه حياة البذخ ، وولعه بإقامة الحفلات وتقديم الهدايا لأصحاب النفوذ .

ونجحت المخابرات الأمريكية فى تجنيده عن طريق فتاة أمريكية حسناء تدعى مس سوين كانت من ضمن أعضاء الشبكة التى كان يرأسها يوجين ترون ، وكانت تتخذ من عملها كسكرتيرة بالقنصلية الأمريكية بالقاهرة غطاء سياسيا لها ، وأصبحت مس سوين هى حلقة الاتصال بين طناشى وبين المخابرات المركزية الأمريكية ، وتمكن طناشى بحكم وظيفته الكبيرة بالشركة ، وبسبب جيرة الشركة للقاعدة الجوية السوفيتية من عقد صداقات وثيقة مع بعض الضباط الطيارين السوفيت ، ومع بعض ضباط بطاريات الصواريخ المتمركزين بالقاعدة الجوية ، عن طريق دعوتهم للعشاء ، وقضاء السهرات الصاخبة فى مسكنه ، أو بغمرهم بهداياه المحببة من الخمور والفواكه . وعن طريق هذه الصداقات تمكن من زيارة القاعدة الجوية السوفيتية عدة مرات ومن التجول فى أرجائها بحرية ورؤية كل مايود مشاهدته ، ووصل الأمر إلى حد تردده على غرف الضباط الخاصة ، كما كان يدعى لتناول العشاء من حين لآخر فى ميس الطيارين ، وشاهد معهم عدة أفلام سينمائية كان من بينها فيلم عن الجاسوسية ، وأتاحت له الظروف فرصة ثمينة لم يكن يحلم بها ، فقد طلبت منه قيادة القاعدة الجوية بحكم تخصص شركته فى الزراعة أن تقوم بزرع بعض أشجار الفواكه حول الممرات الجوية لإخفائها عن الاستطلاع الجوى ، واستغل طناشى الفرصة

بالطبع وطلب مشاهدة هذه الممرات من الجو ، فأركبوه طائرة هليكوبتر تجولت به فوق القاعدة بأكملها وحصل بذلك على أثمن المعلومات التى كان يتوق إلى معرفتها .

ويبدو أن المخابرات الأمريكية كانت تستهين فى ذلك الوقت بذكاء وكفاءة المخابرات العامة المصرية ، إذ حددت لطناشى أن يستخدم فى اتصالاته مع مس سوين أسلوبا عتيقا لايتلاءم مع التطور التكنولوجى الذى جد على أساليب المخابرات ووسائلها ، وهو كتابة المعلومات بالحبر السرى ضمن أسطر مكتوبة فى خطابات عادية بريئة المظهر .

وكانت شكوك المخابرات المصرية قد حامت حول النشاط الذى كان يقوم به طناشى داخل القاعدة الجوية السوفيتية ، فى الوقت الذى شوهد فيه عدة مرات مع بعض الدبلوماسيين الأمريكيين ، وتأيدت شكوكها بالتقاطها ثلاث رسائل مرسلة من طناشى إلى مس سوين مليئة بالمعلومات الخطيرة عن القاعدة الجوية ومكتوبة بالحبر السرى ، وبادرت المخابرات العامة بإلقاء القبض على طناشى أثناء تواجده فى شاليه بالعجمى ، وكان برفقته أحد الدبلوماسيين الأمريكيين الذى سرعان ماأفرج عنه عقب قيامه بإثبات شخصيته .

وبمجرد اعتقال طناشى انهار فى الحال ، وأدلى باعتراف كامل عن كل اتصالاته بشبكة التجسس الأمريكية ، والمعلومات التى حصل عليها عن القاعدة الجوية السوفيتية ، والتى بعث بها إلى مس سوين ، وبتفتيش مسكنه عثر على رسالة كانت معدة للإرسال ، تضمنت معلومات على أكبر جانب من الخطورة ، وهى التى أمكن له الحصول عليها نتيجة جولته الجوية فوق القاعدة بالطائرة الهليكوبتر .

وبمجرد أن علمت مس سوين باعتقال طناشى اعتزمت مغادرة مصر فى الحال ، وأعدت عدتها للسفر فى اليوم التالى بموافقة رئيسها « ترون » وماكادت تضع عربتها داخل الجراج ليلة سفرها وتسير فى طريقها إلى مسكنها حتى لاحظت أن رجلين يرتديان الملابس المدنية يقتربان منها – وكانا من ضباط المخابرات – فأسرعت تعدو للفرار منهما ، ولكنهما تبعاها وألقيا القبض عليها ،

وقاداها إلى إدارة المخابرات العامة حيث تم وضعها تحت التحفظ ، وقد أثبتت مس سوين أنها عميلة ذكية للمخابرات الأمريكية ، إذ لم يسفر تفتيش مسكنها عن العثور على أى شىء يدينها ، كما صمدت فى التحقيق الذى أجرى معها ، وأصرت على إنكار أية علاقة تربطها بهذا الموضوع ..

ويبدو أن قصة اعتقال مس سوين قد نقلت مشوهة إلى دونالد بيرجس المشرف على مكتب المصالح الأمريكية بالقاهرة ، أو أن المخابرات الأمريكية فى مصر تعمدت تهويل الموضوع ضمانا لتدخل كبار المسئولين كى ينجحوا فى الإفراج عن مس سوين ، فقد اتصل بيرجس تليفونيا بمحمود رياض وزير الخارجية بعد منتصف الليل ، وأيقظه من نومه وأنبأه أن مسكن أحد الأمريكيين بالقاهرة تعرض للاقتحام بواسطة أفراد من الشرطة المسلحين بالرشاشات ، وأن القوة قد استخدمت أثناء اعتقال مس سوين ، ولوح بيرجس بتهديد خفى بأنه سوف يجد نفسه مضطرا إلى نصح جميع الأمريكيين فى مصر بمن فيهم الذين يعملون فى شركات التنقيب عن البترول بتصفية أعمالهم والرحيل عن مصر مادامت المعاملة بهذه الصورة ، وأكد محمود رياض لبيرجس أنه لايعلم شيئا عن الموضوع ، وطلب منه الاتصال فى اليوم التالى بالمستشار أحمد عثمان المستشار القانونى للوزارة .

وفى حين نفى أحمد عثمان لبيرجس خلال لقائهما فى اليوم الثانى نفيا قاطعا تعرض مس سوين لأى عنف سواء عند اعتقالها أو خلال التحقيق معها ، إلا أن بيرجس كان مصرا على أن القوة قد استخدمت ضدها ، مما اضطر معه أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة فى إثر علمه بهذه الاتهامات إلى استدعاء يوجين ترون رئيس شبكة المخابرات الأمريكية فى مصر ، الذى كان على صلة وثيقة معه بحكم اشتراك الاثنين فى شبكة الاتصال السرى التى سبق إنشاؤها لنقل الرسائل مابين السادات وكيسنجر ، وعرض أحمد إسماعيل على ترون فيلما سينمائيا كانت المخابرات المصرية قد التقطته عن اعتقال مس سوين وتفتيش شقتها ، وأسلوب التحقيق معها ، مما أبطل حجة الأمريكيين فى الحال من ناحية أن العنف قد استخدم ضدها .

وطلب ترون من أحمد إسماعيل معالجة الموضوع بهدوء وبلا أية ضجة ،

حرصا على العلاقات بين البلدين ، وأوضح له بصراحة تامة أن مصر غير مقصودة بتاتا فى هذه العملية ، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى – كما يعلم – فى مواجهة مع بعضهما ، وقد دأبت كل دولة منهما على القيام بالتجسس على الدولة الأخرى ، ونظرا لأنه يوجد في جناكليس قاعدة جوية يستخدمها السوفيت فإن المخابرات الأمريكية كان يهمها معرفة مايدور داخلها ، وأكد له أن المعلومات التى حصلوا عليها عن طريق طناشى لم ترسل إلى إسرائيل ، إذ إن المقصود من جمعها كان صالح الولايات المتحدة فحسب .

وفى يوم ١٢ سبتمبر استدعى الفريق سعد الشاذلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية كبير المستشارين السوفيت فى مصر وأبلغه القصة كاملة ، عدا بالطبع لقاء ترون السرى بأحمد إسماعيل الذى لم يكن يعلم به أحد وقتئذ .

وطلب الشاذلى من كبير المستشارين أن يلفت نظر جميع الضباط والجنود السوفيت بضرورة مراعاة احتياطات الأمن ، وعدم عقد صداقات مع أى أشخاص خارج قواعدهم العسكرية ، وأخطره بأنه على يقين من أن جميع المعلومات التى سلمها طناشى إلى المخابرات الأمريكية قد وجدت طريقها إلى إسرائيل ، ووعد كبير المستشارين أن يتخذ جميع الإجرءات المناسبة ، وأخطر رئيس الأركان فى اليوم الثانى بأن جميع الضباط الذين وردت أسماؤهم فى التحقيق قد جرى ترحيلهم إلى الاتحاد السوفيتى ، وأنه تم إتخاذ إجراءات أمن مشددة ضمانا لعدم تكرار الحادث مستقبلا .

وقد أثبتت قناة الاتصال السرية بين السادات وهنرى كسينجر ، والتى كانت تتم عبر الاتصال المباشر بين المخابرات المصرية والمخابرات الأمريكية فعاليتها وأهميتها فى قضية طناشى راندوبولو ، إذ أمكن عن طريق هذا الاتصال السرى الحصول على موافقة السادات للإفراج عن العميلة الأمريكية مس سوين ، أما طناشى فقد ظل رهين السجن حتى مات إثر إصابته بنوبة قلبية .

كيف شكا روجرز محمود رياض للسادات

شهدت نهاية عام ٧١ المحاولة الأخيرة التى قام بها وليم روجرز لإثبات وجود وزارة الخارجية الأمريكية فى الجهود التى تبذل لحل مشكلة الشرق الأوسط ، بعد أن بدأت الفكرة تنتشر فى كل مكان بأن عمل وزارة الخارجية إنما هو مقصور على الأعمال الدبلوماسية الروتينية ، وأن الجهة التى لديها السيطرة الفعلية على السياسة الخارجية هى إدارة هنرى كيسنجر بالبيت الأبيض .

وجرت هذه المحاولة الأخيرة خلال غداء عمل بمقر وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن فى أواخر سبتمبر ٧١ ، وحضرها من الجانب الأمريكى روجرز وزير الخارجية ، ومساعده سيسكو ، وماكلوسكى المتحدث الرسمى باسم الخارجية وأثرتون ضابط الاتصال بين الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومى (السفير الأمريكى بالقاهرة فيما بعد) وستيرنر مدير قسم الشرق الأوسط بالخارجية ، كما حضرها من الجانب المصرى محمود رياض وزير الخارجية ، والدكتور محمد حسن الزيات رئيس وفد مصر بالأمم المتحدة والدكتور أشرف غربال المشرف على مكتب المصالح المصرية فى واشنطن .

وكان أهم مادار فى الجلسة ماذكره محمود رياض من أن الولايات المتحدة قد شوهت مبادرة السلام التى أعلنها السادات فى ٤ فبراير ٧١ ، فقد كان الهدف من اقتراح عقد اتفاقية فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، والانسحاب الإسرائيلى إلى المضايق أن تكون بمثابة المرحلة الأولى من ضمن اتفاقية شاملة تنتهى بالانسحاب التام لإسرائيل ، وتوقيع اتفاقية للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ولكن إسرائيل وضح من نواياها أنها كانت تهدف إلى عقد اتفاق جزئى يقتصر على ترتيبات إعادة فتح القناة بعد إنسحاب إسرائيلى محدود لبضعة كيلو مترات شرق القناة على ألا يكون هذا الاتفاق مرتبطا بأية اتفاقيات أخرى زمنية أو شاملة ، وأكد محمود رياض أن قبول مقترحات إسرائيل معناه موافقة مصر على أن تحتل إسرائيل أكثر من ٩٠ ٪ من أرض سيناء بطريقة مشروعة ،

وحذر من خطورة السماح لإسرائيل لتحويل ماهو مقصود بترتيبات مؤقتة لكى تصبح ترتيبات دائمة .

وأجاب روجز أنه لايمكن فى هذه المرحلة إعداد خطة شاملة للانسحاب وللتسوية النهائية ، ولذا فإن اتصالاتهم مقصورة على الإعداد لاتفاق جزئى لإعادة فتح القناة بعد انسحاب إسرائيلى محدود ، وإذا كانت مصر تصر على أنه ينبغى لإسرائيل أن تعلن عن إذعانها لانسحاب تام من كل الأراضى العربية ، فإنه بصراحة تامة يقرر بأن الولايات المتحدة ليس لديها الوسائل لفرض هذا الإذعان عليها أو إقناعها بضرورة القيام به بأى حال .

وقد طلب محمود رياض من روجز تقديم بعض الإيضاحات عن الاتفاق الجزئى الذى تقترح الولايات المتحدة عقده بين مصر وإسرائيل ، أى من الذى سيقوم بتوقيعه ؟ وماهو دور الأمم المتحدة بالنسبة له ؟ وعن مدة سريانه ؟ وأجاب روجز بأن الاتفاق ليس أبديا وانه سيتضمن شرطا بإمكان إعادة النظر فيه بعد ١٨ شهرا . وتساءل محمود رياض هل يعنى ذلك أنه إذا لم يتحقق ماتنتظره مصر من انسحاب إسرائيلى كامل أن يكون لها الحق عندئذ فى عبور القناة ، وتحرير الأرض المحتلة بقوة السلاح . وأجاب روجرز بأنه فى حالة عدم حدوث تقدم ، فإن مصر سيكون لديها نفس الحق الذى لديها الآن فى أن تعمل كل ماتراه ضروريا لسلامتها وأمنها .

وفى نهاية الجلسة عبر روجزر عن خيبة أمله إذ إن محمود رياض فى اعتقاده لايرضى بتحقيق أقل من ١٠٠ ٪ من مطالب مصر ، ولا توجد مشكلة فى العالم يمكن حلها بهذه الطريقة ، وتدخل سيسكو مؤيدا رئيسه قائلا : إنه إذا كانت مصر مصممة على الحصول على كل شيء أو لاشيء ، فإن الأمر سينتهى إلى حصولها على لاشيء .

وكان روجرز على اعتقاد أن هناك اختلافا فى وجهات النظر بين السادات ووزير خارجيته محمود رياض ، وشجعه على ذلك الاعتقاد ماأنبأه به السادات خلال زيارته لمصر فى ٤ مايو ٧١ ، فقد أسر له أن كل الذين حوله كانوا ضد المبادرة فى ذلك الوقت ، حتى محمود رياض وزير الخارجية ، ولكن روجرز تناسى أن المبادرة بمجرد إعلانها قد أصبحت جزءا من سياسة الدولة

من الناحية الرسمية ، وأن وزير الخارجية وإن كان قد أبدى معارضته لها في بادىء الأمر فإنه الآن ملتزم بتأييدها والعمل على إنجاحها . ونتيجة لاعتقاد روجرز الخاطىء أرسل رسالة شخصية مباشرة للسادات ملأها بالشكوى من محمود رياض ، فقد انتقد طريقته في المحادثات على أساس أنه يقفز إلى النتائج قبل أن يدرس المقدمات ، وأنه لم يستطع أن يفهم أن الاتفاق المقترح هو البداية العملية نحو اتفاقية نهائية ، وأنه أضاع الوقت في مناقشات فقهية عقيمة حول المقصود باصطلاح الاتفاق الجزئى الذى هو في الواقع تعبير دولى تستخدمه الدول ، وأن مفهوم هذا الاصطلاح من وجهة النظر الأمريكية أنه عبارة عن ترتيبات عملية ذات طبيعة مؤقتة ، يمكن أن تقود إلى مراحل أخرى من التقدم في المستقبل .

وكان محمود رياض في الواقع على حق في موقفه المتشدد إزاء روجرز ، فإن قبول مصر إعادة فتح القناة بناء على اتفاق جزئى غير مرتبط بأية اتفاقيات أخرى شاملة يحدد فيها جدول زمنى للانسحاب الإسرائيلى معناه التخلى عن سيناء بأسرها لإسرائيل عدا بضع كيلو مترات شرق القناة منزوعة السلاح ، كما يعنى فقد مصر لورقة الضغط الرابحة على أوربا الغربية ، إذ إن فتح القناة للملاحة الدولية سوف يؤدى إلى انتهاء المشكلة التى تهمها ، وهى ارتفاع أسعار البترول نتيجة لإغلاق القناة ، كما أن ترك حل الموضوع النهائى لمفاوضات مقبلة بين مصر وإسرائيل معناه ضياع الوقت في مفاوضات عقيمة قد تستغرق سنوات طويلة دون الوصول إلى أية نتيجة ، مما يعنى تجميد القضية وإماتتها بالتدريج .

وكانت قضية الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وشكوى العرب من عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ معروضة على الأمم المتحدة في دورة انعقاد الجمعية العامة في سبتمبر ٧١ ، وبذلت الدول العربية جهودا كبيرة لاجتذاب الرأى العام العالمى لتأييد الحق العربى ، وتعاقب الخطباء من مندوبى الدول الذين أدانوا الاحتلال الإسرائيلى ، وعند ما حل الدور على وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة ، وكان ذلك في أكتوبر ٧١ أى بعد شهر تقريبا من لقائه الأخير مع محمود رياض ألقى بيانا حدد فيه ست نقاط اعتبرها أساسا للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل ، ولم تكن أية

نقطة من بيان روجرز مقبولة سوى النقطة الأولى وهى تأكيده أن الحل الجزئى المراد عقده لفتح قناة السويس هو جزء من الحل النهائى ، أما باقى النقاط فقد أثارت استياء العرب إذ أعلن أنه لابد لكل من العرب وإسرائيل من تقديم تنازلات ليتم حل مشكلة الشرق الأوسط ، كما كان خطابه يدل على استمرار أمريكا فى طريق المراوغة ، وعدم تحديد موقفها بوضوح من قضية احتلال إسرائيل للأراضى العربية .

وحاولت الولايات المتحدة استرضاء مصر عقب رد الفعل السيىء الذى أحدثه خطاب روجرز ، فاقترحت على الحكومة المصرية إرسال مبعوث إلى واشنطن للتباحث غير المباشر مع مبعوث إسرائيل عن طريق جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية ، ووافق السادات على الاقتراح الأمريكى فى بادىء الأمر ، واختار الدكتور مراد غالب لهذه المهمة ، وعندما استفسرت مصر عن حقيقة دور سيسكو فى المحادثات المنتظرة بين مصر وإسرائيل ، وعلمت من الخارجية الأمريكية أنه مقصور على القيام بدور ساعى البريد بين الطرفين ، عدل السادات عن فكرة إرسال الدكتور مراد غالب بعد أن أيقن أن المحادثات ستكون غير مجدية ، ولن تكون سوى مضيعة للوقت ، وأبلغ الولايات المتحدة أنه ليس من الممكن إجراء أية مناقشات بين مصر والولايات المتحدة مستقبلا قبل أن تعلن إسرائيل ردها بالإيجاب على التعهد الذى سبق أن طلبه منها جونار يارنج مبعوث الأمم المتحدة فى فبراير ٧١ ، ورفضته وقتئذ ، وهو التعهد بقبولها الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وهكذا أغلق باب الاتصالات تماما بين مصر والولايات المتحدة فى أواخر عام ٧١ .

وكان الرئيس الراحل السادات قد أعلن عدة مرات فى خطبه أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم ، ولكن بمضى الوقت أصبح من الواضح أنه لن يكون ممكنا القيام بأية عمليات عسكرية ذلك العام . وفى أول يناير عام ٧٢ حاول روجرز أن يكفر أمام الرأى العام اليهودى عن موقفه فى تأييد مصر خلال زيارته لها فى مايو ٧١ عقب مبادرة السادات ، بعد أن وجهت إليه جولدا مائير تأنيباً شديداً على تصرفاته فى خطاب مشهور ألقته أمام الكنيست الإسرائيلى ، فأعلن

فى تهكم أن عام ٧١ قد انقضى ولكن بدون حسم أو خلافه ، كما أعلن السادات ، وذكر أن أمريكا ستزود إسرائيل بالمزيد من الأسلحة والمعدات المتطورة ، وأن الولايات المتحدة قد دخلت منذ نوفمبر ٧١ فى تصنيع الأسلحة مع إسرائيل ، وأن أمريكا ملتزمة باحتفاظ إسرائيل بالتفوق العسكرى لا على مصر وحدها ، بل على الجيوش العربية مجتمعة . وكان هذا قمة التحدى من روجرز بعد مواقفه المعتدلة السابقة ، مما يدل على مدى تاثير النفوذ اليهودى فى الولايات المتحدة على الإدارة الأمريكية .

وفى ٨ يوليو ٧٢ اتخذ السادات قراراًبطرد الخبراء السوفيت من مصر وكان طردهم يبدو للمراقبين الخارجيين ، كما لو كان نذيراً بتحول سياسى كبير فى اتجاه الولايات المتحدة ، مثلما كانت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ٥٥ نذيراً بتحول سياسى فى اتجاه الاتحاد السوفيتى . وظلت آراء المراقبين تتضارب أيضاً حول الطريقة غير الكريمة التى صدر بها الأمر بطرد الخبراء السوفيت ، وحول دوافع السادات الحقيقية التى أملت عليه اتخاذ هذا القرار الذى لم يكن متوقعاً . وقد قوبل قرار طرد الخبراء بدهشة فى أمريكا ، لأن السادات لم يبذل أية محاولة للحصول على أية مكاسب مقابل هذا الإجراء . وقد قال هنرى كيسنجر لأحد مساعديه : « أنا لا أفهم الرئيس السادات ، لو كان قد قدم إلى قبل أن يطرد الروس وأخبرنى عن قراره كنت سأشعر أنى مضطر إلى إعطائه شيئا مقابل ذلك ، ولكننا الآن أخذنا كل شيء مقابل لاشيء » .

ومما يجدر الالتفات إليه فى موضوع طرد الخبراء السوفيت ماذكره السادات لبعض رؤساء تحرير الصحف المصرية فى لقائه بهم بعد تنفيذ قراره بطرد هؤلاء الخبراء من أن رسالة هامة قد وصلته من واشنطن فى اليوم السابق على صدور قراره ، سماها السادات « رسالة من تحت المائدة » ، وكانت الرسالة تذكر السادات بأن مفتاح الحل فى يد واشنطن وحدها .

وقد حاول البعض أن يربط بين ذلك القرار ووجود الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى فى واشنطن قبل صدور القرار بأيام ، وكذا وجود كمال أدهم فى القاهرة وقت صدوره ، وهو المعروف وقتئذ بصلاته الوثيقة بالمخابرات

المركزية الأمريكية وبكثير من كبار المسئولين بالإدارة الأمريكية . ولكن الواقع أن هذا القرار كانت له جذور قديمة وعميقة .

وقد حلل السادات وجهة نظره من جهة الأسباب التى دعته لطرد هؤلاء الخبراء فى كتابه « البحث عن الذات » وكان من ضمن هذه الأسباب ذلك الأسلوب غير اللائق الذى كان القادة السوفيت يتعاملون به معه ، إذ كان يستدعى السفير السوفيتي على حد قوله مرات ومرات ويبعث إلى السوفيت الرسالة بعد الأخرى ، ولكنهم كانوا فى أغلب الأحيان يصمتون كالقبور ، ولايتلقى منهم أية إجابة ، وكأنه يتصل بأشخاص وهميين . كذلك ذكر أن السوفيت كانوا قد بدأوا يشعرون أن لهم وضعاً ممتازاً فى مصر لدرجة أن السفير السوفيتى بدأ يأخذ لنفسه وضعاً أشبه مايكون بوضع المندوب السامى البريطانى أيام الاحتلال .

اللقاء الرسمى بين حافظ اسماعيل ونيكسون .

فى بداية عام ٧٣ شعر السادات أن الحاجة أصبحت ماسة إلى اتصال يتم على مستوى عال فى واشنطن ، ليتم شرح الموقف بوضوح للرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ولمستشاره لشئون الأمن القومى هنرى كيسنجر بطريقة مباشرة ، بعد أن اتضح له أن قناة الاتصال السرى بينه وبين واشنطن لم تحقق له النجاح الذى كان يستهدفه من إنشائها ، وكان ذلك هو السبب فى الاتفاق على إرسال حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى إلى الولايات المتحدة ، ولقد مر حافظ اسماعيل في طريقه إلى واشنطن على بون عاصمة ألمانيا الغربية حيث قابل المستشار الألمانى فيللى برانت ، كما مر على العاصمة البريطانية لندن حيث قابل إدوارد هيث رئيس الوزراء البريطاني ، ونقل إليهما وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالموقف المتأزم فى الشرق الأوسط ، وجهود

مصر السلمية لتطهير قناة السويس ، وإعادة افتتاحها للملاحة الدولية وفقا لمبادرة السلام التى أعلنها السادات فى ٤ فبراير ٧١ ، والتى ماتزال تقابل من إسرائيل بمزيد من التعنت وعدم الاستجابة .

وفى ٢٣ فبراير تم لقاء رسمى بين حافظ إسماعيل والرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض . وقد أحيط اللقاء بكل مايمكن تصوره من أضواء الدعاية اللازمة ، فقد كان أول لقاء بين الرئيس الأمريكى ومسئول مصرى كبير بعد سنوات طويلة من القطيعة وعدم الثقة وسوء العلاقات بين البلدين .

وقبل اللقاء الرسمى بالرئيس نيكسون قابل حافظ اسماعيل هنرى كيسنجر على انفراد لبضع دقائق من باب التعارف ، حيث أخبره كيسنجر أنه لن يحضر إلا جانبا قصيرا من المقابلة مع الرئيس حتى لايسود الانطباع أنه قد استحوذ على قضية الشرق الأوسط ، وسلبها من الخارجية الأمريكية ، وكان ذلك هو السبب فى عدم نشر أية أنباء فى الصحف أو فى وسائل الإعلام الأمريكية عن ذلك اللقاء الخاص الذى تم بينهما فى البيت الأبيض ، ولم يحضر مع حافظ إسماعيل خلال لقائه مع نيكسون سوى الدكتور محمد حافظ غانم مستشار رئيس الجمهورية وقتئذ ، ولم يكن حاضرا من الجانب الأمريكى سوى الجنرال سكوكروفت الذى عهد إليه تسجيل محضر الاجتماع ، وكان القسم الأول من الاجتماع حافلا كالعادة بمصورى الصحف والتليفزيون الذين التقطوا عشرات من الصور .

وبعد أن ألقى نيكسون كلمة قصيرة رحب فيها بالمبعوث الخاص للرئيس السادات انسحب ممثلو الصحف والمصورون ، وبدأت عقب ذلك مباشرة جلسة المحادثات الرسمية ، وقد عبر نيكسون فى بداية الجلسة عن سروره وتقديره لتصميم الحكومة المصرية على إتمام زيارة حافظ اسماعيل للولايات المتحدة فى موعدها ، وكانت الزيارة فى الواقع مهددة بالإلغاء ، فقد وقع قبل يومين فقط من موعدها حادث إسقاط الطائرة المدنية الليبية فوق سيناء بواسطة

المقاتلات الإسرائيلية ، ومصرع عشرات من الضحايا الأبرياء ، مما جعل الأصوات ترتفع فى كل أرجاء العالم العربى مطالبة بإلغاء زيارة حافظ إسماعيل إلى الولايات المتحدة ، وعلق نيكسون على ذلك الحادث بأنه لايقبل التبرير الذى أعلنته إسرائيل عن الحادث ، ولايصدق ماقالته جولدا مائير رئيسة وزارء إسرائيل من أنها هى وحكومتها لم يكن لديهم علم بالحادث إلا بعد وقوعه .

ذكر نيكسون بعد ذلك سروره البالغ من زيارته لمصر عام ٦٣ وعما يكنه من احترام للرئيس الراحل عبد الناصر ، وعبر عن أمله فى أن يلعب دوره فى إقامة سلام دائم فى الشرق الأوسط على الرغم من أنه لايستطيع أن يحدد مقدما شكل الاتفاق النهائى الذى ينبغى إبرامه ، كما أنه لا يود أن يفرض آراءه على أحد ، وتحدث نيكسون بعد ذلك عن رأيه فى التفرقة بين نظريتى السيادة والأمن على أساس أنه بينما تريد مصر الاحتفاظ بالسيادة على أرضها فإن إسرائيل تريد المحافظة على أمنها ، وبعد أن انتهى من ذلك البحث الذى اتضح فيما بعد أنه من ابتداع هنرى كيسنجر ، سأل حافظ اسماعيل أن يشرح له بصراحة وجهة نظر مصر قائلا « على الرغم من كل أخطائى فإن النكث بوعودى ليس واحدا منها » .

وفى إثر ذلك بدأ حافظ إسماعيل فى تحليله للقضية محذرا من خطورة بقاء الموقف الحالى على تلك الصورة من الجمود ، وشرح دور مصر التاريخى فى المنطقة العربية ، وتصميمها على الابتعاد عن دوائر النفوذ ، وضرب مثلا لذلك بإخراج الخبراء والمستشارين السوفييت فى مصر فى يوليو ٧٢ ، وأنه لاتوجد أية خلافات بين مصالح مصر ومصالح الولايات المتحدة سوى موقفها المتحيز إلى جانب إسرائيل ، ومساندتها التامة لها سياسيا وعسكريا ، وحذر حافظ إسماعيل من أن إسرائيل بعد ذلك التفوق العسكرى الهائل الذى تحققه لها الولايات المتحدة لايستبعد أن تتحدى يوما ما النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط ، مثلما تحدت النفوذ البريطانى فى فلسطين فى الأربعينات . وعلل حافظ إسماعيل السبب فى تفاقم أزمة الشرق الأوسط بالصراع القديم بين اليهود

والفلسطينيين ، ولذا فمن الأهمية بمكان أن تحاول إسرائيل الاتفاق المباشر مع الفلسطينيين ، ولو كانت تريد السلام حقا فينبغي عليها أن تتصرف كدولة من دول الشرق الأوسط ولاتستمر في الاعتماد على المعونات التي تصلها من العالم الخارجي ، كما يجب عليها أن تضع حدا للهجرة المتزايدة إليها ، وأن تقطع صلاتها بالصهيونية العالمية ، وأن تكف عن المطالبة بأن يكون لمواطنيها جنسية مزدوجة .

وأجاب نيكسون بأنه يعتقد أن المناقشات مع مصر ينبغي أن تتم بالطريقة التي أثبتت نجاحها من قبل في المحادثات مع كل من الصين وفيتنام ، وقياسا على ذلك فإن المحادثات بين الولايات المتحدة ومصر ينبغي أن تتم عبر طريقين . أحدهما : طريق وزارة الخارجية حيث يكون كل شيء مكشوفا على الملأ ، والثاني : يكون عن طريق قناة سرية تحت إشراف الدكتور هنري كيسنجر بدون علم وزارة الخارجية الأمريكية ، وهذه الوسيلة هي التي عليها الاعتماد الفعلي للوصول إلى الاتفاق الحقيقي ، وأهم ما يجب مراعاته في هذه المرحلة هو المحافظة على السرية التامة حتى لا تتسرب إلى إسرائيل أية معلومات عما يجري . (طلب نيكسون من الجنرال سكوكروفت عدم تسجيل هذه الفقرة في مضبطة الجلسة التي كان من الواضح أنها كانت تسجل بالكامل) .

وأوصى نيكسون حافظ اسماعيل بالحرص على استمرار لقاءاته بهنري كيسنجر وأن يراعي أن تكون أحاديثه معه متسمة بالصراحة التامة كما لو كان يتحدث معه شخصيا ، وروى نيكسون في نهاية الجلسة كيف أن ابنته ذكرت له منذ يومين أن الدولة الوحيدة التي زارتها وتود زيارتها ثانية هي مصر ، وقد استغرقت الجلسة نحو ٧٠ دقيقة ، وكان الانطباع الذي خرج به حافظ اسماعيل هو الارتياح التام ، وذكر أن تعبيرات الرئيس نيكسون عن نواياه الطيبة نحو مصر بدت له طبيعية وغير متكلفة ، وأن الرئيس الأمريكي شديد التلهف بالفعل إلى أن يلعب دورا شخصيا بارزا لحل قضية الشرق الأوسط .

اللقاءات السرية بين حافظ اسماعيل وكيسنجر

كان الفشل متوقعا للاجتماعات السرية بين حافظ إسماعيل وكيسنجر قبل أن تبدأ ، إذ إن كيسنجر لم يكن ينظر إلى أزمة الشرق الأوسط كأزمة ساخنة يهمه الاقتراب منها وحلها ، مثلما فعل فى مشكلة فيتنام التى نال فى إثرها شهرته العالمية باعتباره رجل الأزمات . ولم يكن فى الإمكان أن يعتبر كيسنجر النزاع العربى الإسرائيلى أزمة ساخنة تنذر بالحرب وتهدد السلام العالمى ، بعد أن انقضى على حرب يونيو ٦٧ حوالى ٦ سنوات دون أن تبدو فى الأفق أية ظاهرة تدل على نوايا جدية للعرب لاسترداد أراضيهم المحتلة بقوة السلاح . وكان الاعتقاد راسخا لدى الولايات المتحدة أن مصر لايمكن أن تحارب وأن كل ما تلقيه من تهديدات هو مجرد مناورات ضاغطة من أجل الوصول إلى تسوية سلمية .

وقد أجرى حافظ إسماعيل ثلاثة لقاءات سرية مع كيسنجر فى البيت الريفى الذى يملكه دونالد كندل رئيس مجلس إدارة شركة البيبسى كولا بولاية كونتيكى خلال يومى ٢٤ ، ٢٥ فبراير ٧٣ ، وقد بدأها كيسنجر بتحديد المبادىء الثلاثة التى ينبغى أن تسير عليها محادثاتهما وهى : الثقة المتبادلة وعدم الغش ومراعاة السرية التامة . وأوضح بعد ذلك أن الولايات المتحدة لايمكنها أن تفرض أى شيء على إسرائيل ، على الرغم من أنه فى حوزتها وسائل للضغط لايمكن لإسرائيل أن تتجاهلها ، ولكن هذه الوسائل لايمكن استخدامها إلا إذا تهيأت ظروف معنوية تهيىء الرأى العام الأمريكى لقبولها ، وبين لحافظ اسماعيل أن الولايات المتحدة ليس لديها اعتراض على صداقة مصر بالاتحاد السوفيتى ، ولكن بشرط ألا تحاول مصر استغلال ذلك فى دق إسفين فى العلاقات بين الدولتين العظميين ، وقال كيسنجر « إن لدينا وسائلنا لمعرفة ماتقولون للسوفيت ، ولو اكتشفنا أنكم تخدعوننا فسوف يكون لهذا أثر ضار » .

وشرح حافظ اسماعيل وجهة نظر مصر فى الموقف باستفاضة على نفس الأسس التى سبق له إيضاحها للرئيس الأمريكى نيكسون عند لقائهما فى المكتب

البيضاوى بالبيت الأبيض ، وقال له إن مبادرة السادات للسلام مازالت قائمة رغم تحدى روجرز وزير الخارجية الأمريكى لمصر ، فى خطابه فى يناير ٧٢ الذى ألقاه لمحاولة استمالة الرأى العام الإسرائيلى ، بعد التأنيب العلنى الذى وجهته له جولدا مائير أمام الكنيست ، وقد رد كيسنجر على حافظ اسماعيل قائلا :

« قل للرئيس السادات – رغم أنى لا أعرفه شخصيا – إن تقديرنا له الذى بنى على تقرير ريتشارد سون مندوب أمريكا فى جنازة عبد الناصر كان خاطئا . بل إن الحقائق كلها تشير إلى عكس ماجاء فى هذا التقرير .. فقد رأيناه يتقدم بمبادرة سلام ثم رأيناه يتخذ قرار طرد الخبراء السوفيت ، وكلها مسائل لافتة للنظر ، ولكن نصيحتى للسادات أن يكون واقعيا ، فنحن نعيش فى عالم الواقع ولانستطيع أن نبنى شيئا على الأمانى والتخيلات . والواقع أنكم مهزومون فلا تطلبوا مايطلبه المنتصر .. لابد أن تكون هناك بعض التنازلات من جانبكم حتى تستطيع أمريكا أن تساعدكم . كيف يتسنى وأنتم فى موقف المهزوم أن تملوا شروطكم على الطرف الآخر . .

إما أن تغيروا الواقع الذى تعيشونه فيتغير بالتبعية تناولنا للحل ، وإما أنكم لاتستطيعون ، وفى هذه الحالة لابد من إيجاد حلول تتناسب مع موقفكم غير الحلول التى تعرضونها ، وأرجو أن يكون معنى ماأقول واضحا فلست أدعو السادات إطلاقا إلى تغيير الوضع العسكرى ، فلو أنه حاول ذلك فسوف تنتصر إسرائيل مرة أخرى بأشد مما انتصرت فى يونيو ٦٧ .

وفى هذه الحالة يصعب علينا أن نفعل أى شىء ، وسوف تكون هذه خسارة كبيرة لمصر وللسادات شخصيا وهو رجل أحب أن أتعامل معه فى يوم ما . فأنا شديد الإعجاب به لمواقفه وشجاعته الواضحة ، ولأنه لأول مرة فى هذه المنطقة يضع زعيم عربى كل شىء فى مكانه بأسلوب علمى سليم ، ويتخذ خطا جديدا لم يتخذه أى زعيم عربى من قبله » .

ومن سوء الطالع أن التأثير الطيب الذى أحدثته زيارة حافظ اسماعيل من الناحية الشكلية فى الرأى العام العربى رغم مالاقته من فشل فى واقعها وجوهرها قد زال بعد أيام قلائل على أثر زيارة جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل لواشنطن

ولقائها بالرئيس نيكسون والمسئولين فى الإدارة الأمريكية ، فقد صدر إعلان عقب الزيارة عن الاتفاق على صفقات تسليح ضخمة تعهدت أمريكا بمقتضاها بتزويد إسرائيل بأعداد كبيرة من طائرات الفانتوم وسكاى هوك ، وكان واضحا من حجم الصفقات وتوقيت إعلانها عقب زيارة حافظ اسماعيل مباشرة أنه لافائدة ترجى من الأمريكيين ، فقد ثبت أن إسرائيل تسيطر عليهم تماما ، وأنهم مازالوا يتبعون السياسة التى وضعها الرئيس الأمريكى السابق جونسون ، وهى تفضيل مصالح إسرائيل على مصالح أمريكا نفسها ، باعتبار أن إسرائيل هى الحارس الوحيد لمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط .

وكان من نتائج فشل زيارة حافظ إسماعيل لواشنطن وإعلان إمداد إسرائيل بصفقات طائرات الفانتوم وسكاى هوك أن تبددت أحلام السادات نهائيا فى إمكان التوصل إلى أية تسوية سلمية عن طريق الولايات المتحدة ، مادامت إسرائيل مصرة على عدم الاستجابة لمحاولات السلام ، وكان ذلك هو مادفع السادات إلى أن يتجه تفكيره تماما صوب الحل العسكرى باعتباره الأمل الوحيد لتحريك الموقف وتحرير الأرض ، وكان من الطبيعى أن تدور اتصالات عاجلة بين مصر والاتحاد السوفيتى لمحاولة الحصول على صفقة أسلحة كبيرة ، يمكن عن طريقها تدعيم الوضع العسكرى لمصر .

وعلى الرغم من قرار طرد الخبراء السوفيت من مصر فى يوليو ٧٢ فإن العلاقات المصرية السوفيتية كانت قد تحسنت بشكل ملحوظ فى أوائل عام ٧٣ عقب زيارة الرئيس السورى حافظ الأسد لموسكو فى ٢٧ سبتمبر ٧٢ ، التى تلتها زيارة الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى فى ٦ أكتوبر ٧٢ ، وكان ذلك هو السبب فى نجاح زيارة الفريق أول أحمد اسماعيل لموسكو فى مارس ٧٣ حيث عقد مع السوفيت أكبر اتفاقية تسليح عقدت بينهم وبين مصر ، وتم للقوات المسلحة المصرية استلام معظم أصناف هذه الصفقة واستيعابها والاشتراك بها فى حرب أكتوبر ٧٣ ، وكانت من ضمنها أسلحة استخدمتها القوات المصرية لأول مرة فى تاريخها .

الكشف عن إتصالات سرية
مجهولة بين السادات وأمريكا

لم يسبق النشر من قبل عن أية محاولة للسادات لإنشاء قناة توصيل سرية بينه وبين المسئولين فى البيت الأبيض قبل تلك القناة السرية التى أمر بإنشائها فى أواخر عام ٧١ ، عن طريق الاتصال المباشر بين المخابرات العامة المصرية والمخابرات المركزية الأمريكية .

وقد أتيحت لنا الفرصة أخيرا للكشف عن محاولة مجهولة لم يقيض لها النشر من قبل ، لإقامة حلقة توصيل سرية بين السادات والمسئولين فى واشنطن بدأت فى يناير ٧١ ، ولكنها توقفت بعد فترة قصيرة لأسباب كانت تتعلق بالوضع السياسى الداخلى فى مصر وقتذاك ، وقد كشف لنا الستار عن هذا السر المندوب الذى أوكل إليه السادات مهمة القيام بهذه الاتصالات وهو عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة السابق ، الذى نحى عن عضوية المجلس فى أوائل عام ٥٣ وأبعد عن مصر بتعيينه سفيرا لمصر فى هولندا ثم ألمانيا الغربية ، وبعد عامين عاد إلى مصر حيث أحيل إلى التقاعد ، وقد قدم لنا من الوثائق والأدلة ماجعلنا نقتنع بصدق روايته .

وقد بدأت القصة فى أوائل يناير ٧١ حين عرض عبد المنعم أمين على السادات زميله القديم بمجلس الثورة اقتراحه بضرورة إحداث التقارب بين مصر والولايات المتحدة ، وإزالة الجفوة الحادة القائمة بين البلدين ، والتى استحكمت حلقاتها بعد قرار مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية معها منذ يونيو ٦٧ ، باعتبار أن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة فى العالم التى يمكن لها التأثير على إسرائيل والضغط عليها للجلاء عن الأراضى العربية المحتلة وإقرار السلام فى الشرق الأوسط .

وأوكل السادات إلى عبد المنعم بعد أن لمس مدى تحمسه للفكرة مهمة إجراء الاتصالات السرية بالأمريكيين لإبلاغ الرئيس نيكسون عن رغبته فى تحقيق اتصال مباشر بينهما لحل المشاكل المعلقة بين البلدين بعيدا عن متاهات الاتصالات الدبلوماسية الروتينية .

وعن طريق موظفة مصرية بمكتب رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة من معارف عبد المنعم أمين أمكن للمسئولين بالمكتب معرفة الكثير من المعلومات عن عبد المنعم وتاريخه السابق وحقيقة صلته برئيس الجمهورية ، مما دعاهم إلى تصديق أمر الرسالة التى يحملها والتى يريد إبلاغها إلى واشنطون ، ونظرا لغياب دونالد بيرجس المشرف على المكتب فى إجازة عيد الميلاد بأمريكا فقد تحدد له موعد لمقابلة يوجين ترون باعتباره الرجل الثانى فى المكتب ، وذلك فى الفيلا الأنيقة التى يقطنها بالمعادى ، ولم يكن ترون المذكور سوى رئيس شبكة المخابرات المركزية الأمريكية فى مصر ، وكان يتخذ من عمله الدبلوماسى - كما أوضحنا من قبل - غطاء لعمله السرى فى إدارة شبكة المخابرات .

وجرت بين عبد المنعم وترون بالفعل عدة لقاءات سرية فى مقر سكنه بالمعادى ، وفى حوالى منتصف يناير ٧١ عاد إلى مصر من إجازته دونالد بيرجس المشرف على مكتب رعاية المصالح الأمريكية ، وعندما علم من ترون بأنباء لقاءاته مع عبد المنعم ، وبالرسائل التى تبادلها مع المسئولين فى واشنطن والخاصة برغبة السادات فى إنشاء قناة سرية للاتصال المباشر بينه وبين نيكسون ، أجرى اتصالا مع عبد المنعم أمين ، عن طريق الموظفة المصرية بالمكتب الأمريكى ، انتهى بتلبيته دعوة العشاء التى وجهها له عبد المنعم بمنزله الأنيق على كورنيش النيل بالجيزة ، وخلال هذه الزيارة سلم بيرجس مضيفه رسالة مكتوبة بالإنجليزية على الآلة الكاتبة لاتحمل عنواناً أو توقيعا ، تلقاها على مايبدو يوجين ترون من رئاسته فى واشنطن ، ردا على رسالته التى تضمنت تفاصيل الحوار الذى دار بينه وبين عبدالمنعم أمين خلال لقائهما الأول بالمعادى ، وكان نص الرد كما يلى :

« يمكن لك القول إن رسالة السادات قد اعطى لها التقدير الجدير بها . إن الرئيس الأمريكى يبادل الرئيس السادات رغبته فى إقامة حوار خاص بينهما ، ولو أنه من الصعب التوفيق بين البيانات المصرية التى تهاجم الولايات المتحدة وبين الروح الضرورية لإقامة مثل هذا الحوار » .

وعبر عبد المنعم لبيرجس عن استعداد السادات للكف عن مهاجمة السياسة

الأمريكية ، والبدء فى عمل حوار مثمر بينه وبين الرئيس نيكسون لإزالة سوء التفاهم القائم بين البلدين وإحداث التقارب المنشود لحل المشاكل المعلقة بينهما ، وأبدى بيرجس قلق أمريكا من الوجود السوفيتى فى مصر ، الذى يعرقل الوصول إلى أية تسوية سلمية ، ورد عبد المنعم بأن السادات كما أوضح له ، على استعداد لإخراج السوفيت من مصر وتطهير القناة ، وإعادة فتحها للملاحة الدولية والتفاوض مع إسرائيل من أجل عقد اتفاقية للسلام ، وكذا إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى مقابل شرط واحد هو تحقيق انسحاب إسرائيلى من شرق القناة إلى المضايق .

ويلاحظ أن مضمون هذا الحديث يتمشى تقريبا مع مبادرة السلام التى أعلنها السادات فى ٤ فبراير ٧١ ، وعلى الرغم من أن عبد المنعم قد سلم السادات نص الرسالة التى تلقاها بيرجس من رؤسائه ردا على رسالته التى بعث بها إلى واشنطن عقب حواره الأخير مع عبد المنعم ، وكانت تتضمن الكثير من عبارات التقدير للسياسة الجديدة التى يزمع السادات اتباعها فى علاقاته بالولايات المتحدة فإن مفاجأة قاسية كانت فى انتظار عبد المنعم أمين ، فقد طالبه السادات بالكف فورا عن اتصالاته السرية بالأمريكيين نظرا لأنه قرر استبدالها باتصالات دبلوماسية رسمية عن طريق محمود رياض وزير الخارجية . ويرجع السبب فى تصرف السادات فى اعتقادى إلى عاملين أولهما : طبيعة الشك المعروفة عن السادات ، فقد خشى من ازدياد أهمية عبد المنعم أمين لدى المسئولين الأمريكيين فى واشنطن ، مما قد يغريهم بمحاولة إسناد دور حيوى له فى مشروعاتهم المستقبلة مع مصر ، على خلاف رغبة السادات ، والعامل الثانى : هو انكشاف أمر هذه الاتصالات السرية لمجموعة على صبرى الموالية للسوفيت ، والمناوئة لسياسة التقارب مع أمريكا .

فقد واجه شعراوى جمعة وزير الداخلية وقتئذ السادات بأمر اتصالات عبد المنعم أمين المريبة مع الأمريكيين ، والتى رصدتها أجهزة الأمن التابعة لوزارته ، مما اضطر السادات إلى إنكار تكليفه بهذه الاتصالات ، وقد أكد شعراوى للدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو وقتئذ ، والذى تربطه صلة القربى بعبد المنعم خلال زيارته لموسكو فى مارس ٧١ أنه لولا يقينه من أن عبد المنعم

أمين لم يقم بهذا الاتصال السرى إلا بناء على تكليف من رئيس الجمهورية لكان قد أصدر الأمر باعتقاله بتهمة العمالة لحساب المخابرات المركزية الأمريكية .

من سيناء إلى الجولان

ملحق الصور



الفصل الثالث



عبد الناصر وجه نداءه الشهير إلى الرئيس نيكسون فى خطبته فى أول مايو ٧٠ فى عيد العمال كى يأمر إسرائيل بالانسحاب أو تمتنع أمريكا عن تزويدها بالسلاح



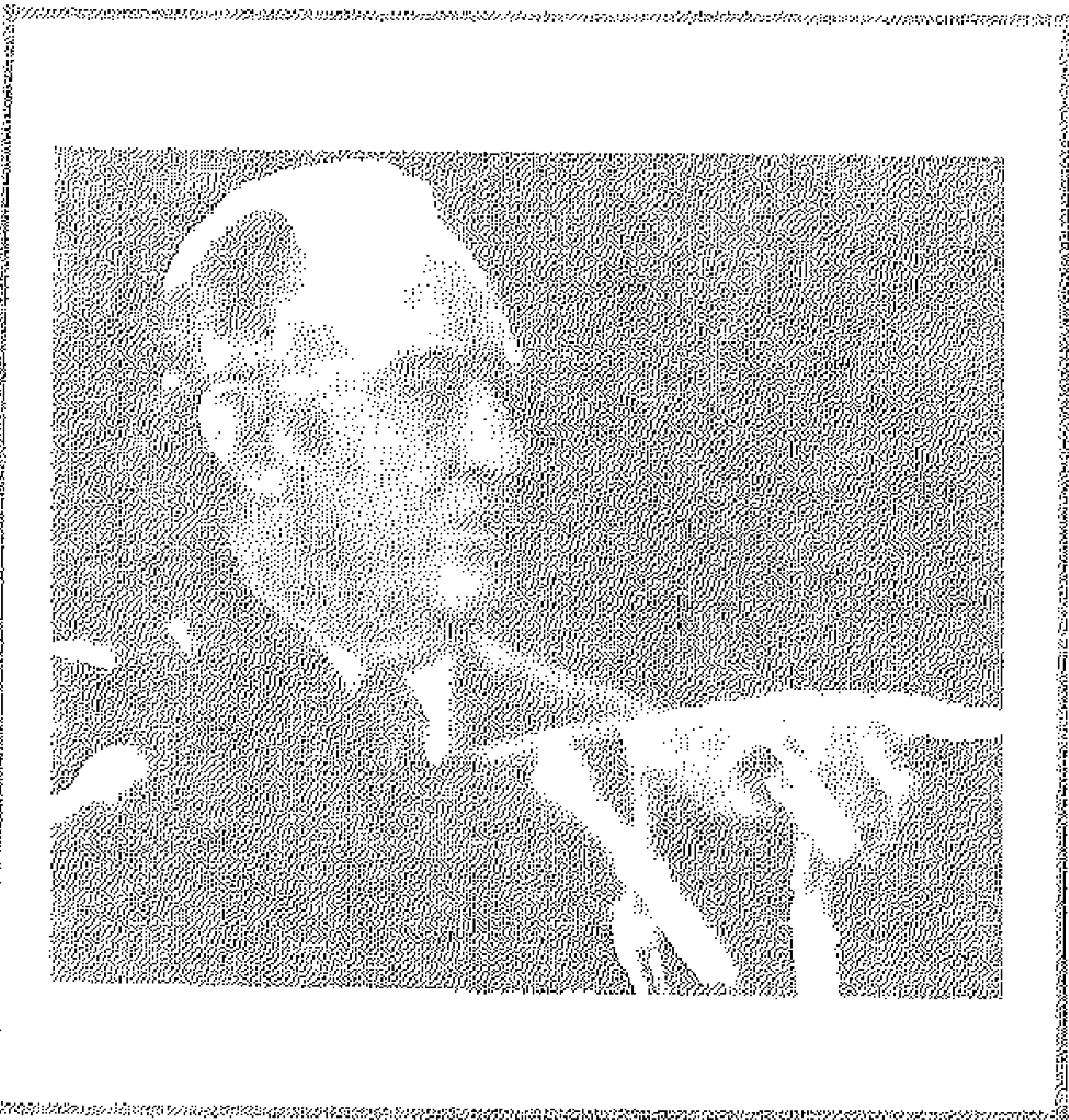
الرئيس الأمريكى نيكسون كانت سياسة الولايات المتحدة هى الانحياز الكامل لإسرائيل .



الرئيس أنور السادات . تولى رئاسة الجمهورية فى ١٧ أكتوبر ٧٠ عقب وفاة عبد الناصر



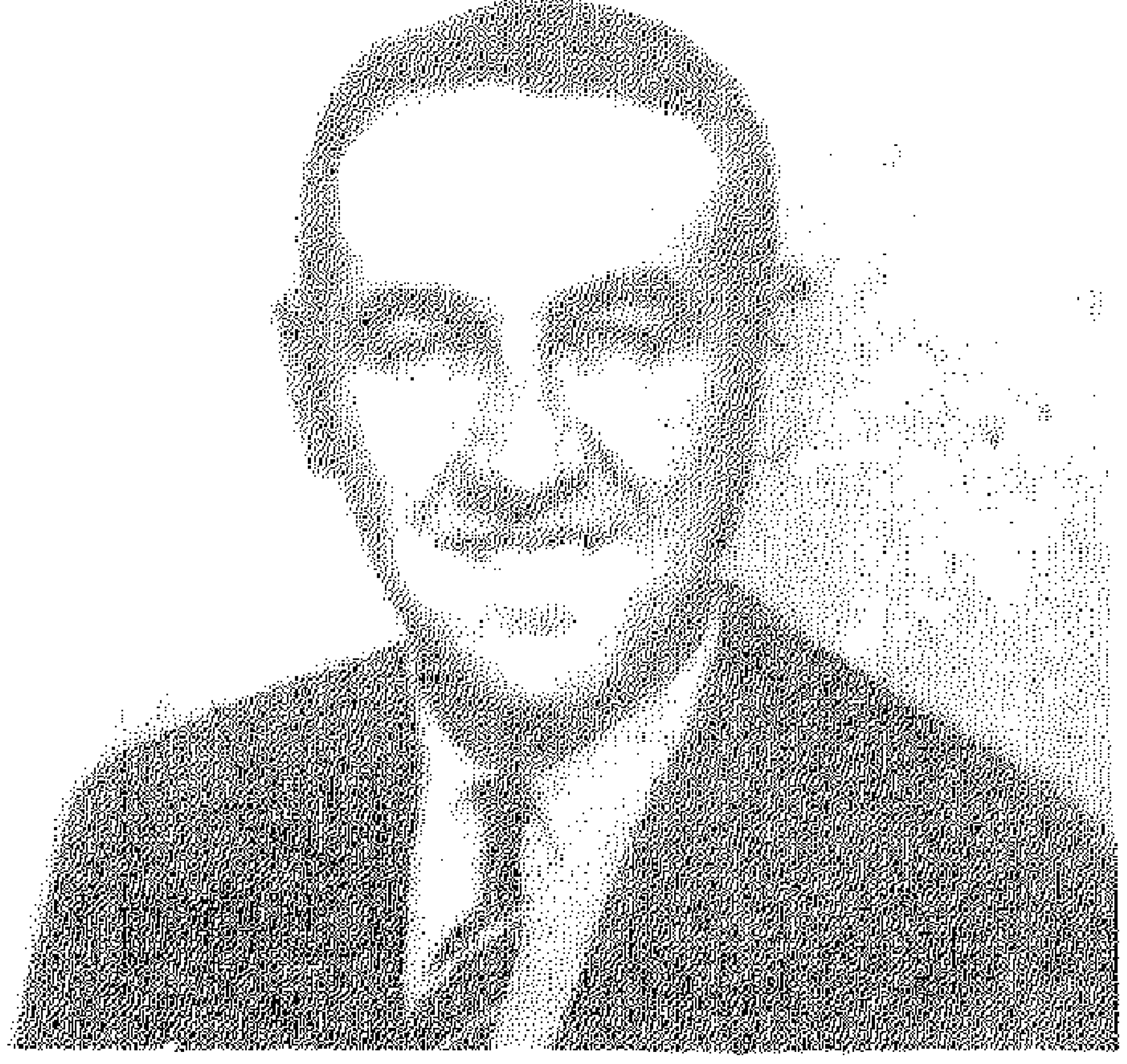
كمال أدهم رئيس المخابرات السعودية وإلى يساره المهندس سيد مرعى



رليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية حضر إلى القاهرة فى ٤ مايو ٧١ والتقى بالسادات



جونار يارنج الممثل الشخصى للسكرتير العام للأمم المتحدة قام بمحادثات مع مصر وإسرائيل فى فبراير ٧١ لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولكنه فشل بسبب تعنت إسرائيل

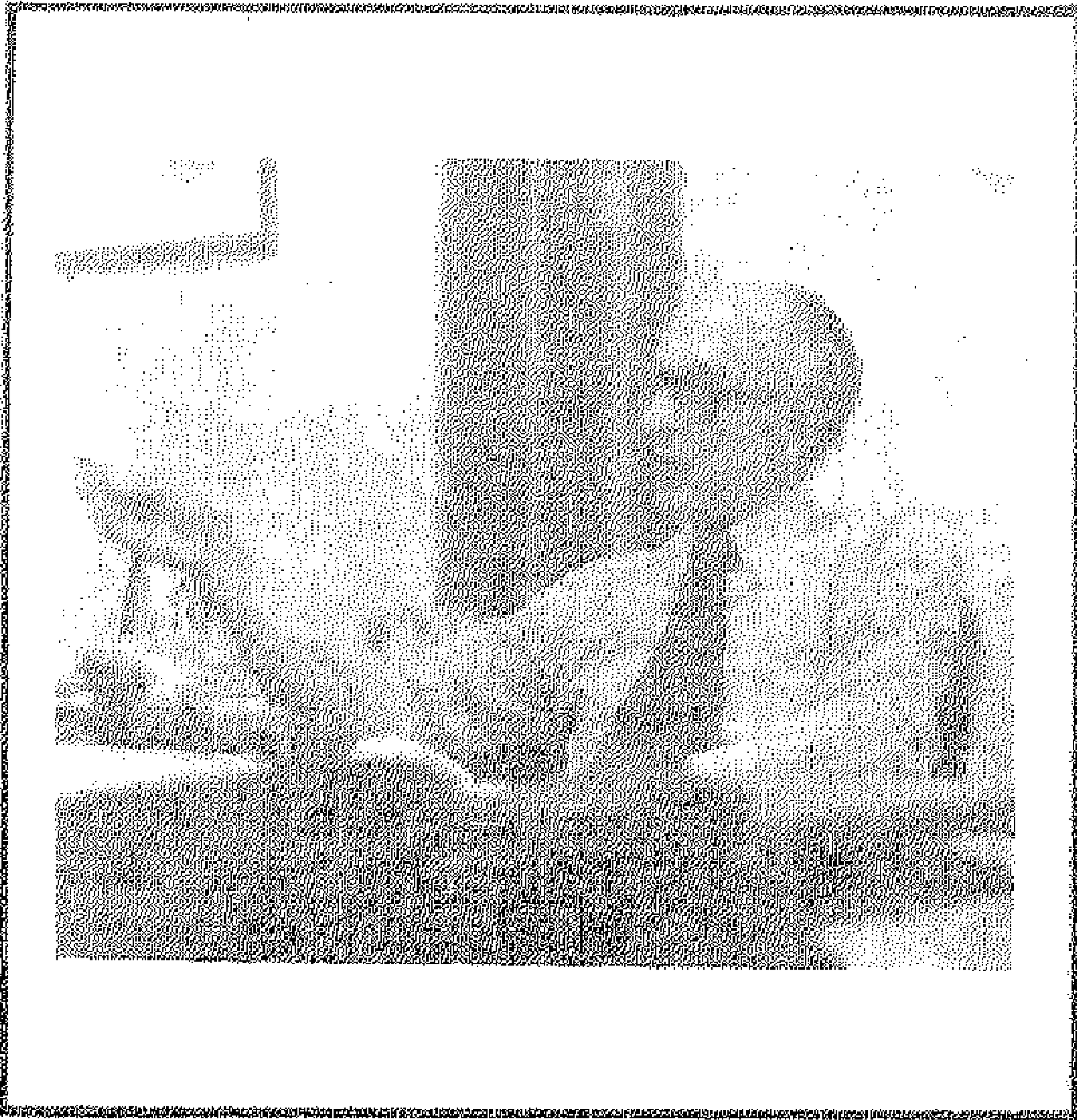


جوزيف سيسكو سافر إلى إسرائيل عقب زيارة وزير خارجية أمريكا وليم روجرز للقاهرة فى ٤ مايو ٧١ ولكن محادثاته مع القادة الإسرائليين باءت بالفشل لتعنتهم ورفضهم الانسحاب إلى المضايق

الملك فيصل ملك السعودية مع الرئيس السادات ـ أكد فيصل للرئيس الأمريكى نيكسون أن مصر لا يمكن أن تصبح شيوعية



محمود رياض وزير الخارجية المصرية عقد اجتماعا مع وليم روجرز فى أواخر سبتمبر ٧١ بمقر الخارجية الأمريكية بواشنطن



الدكتور أشرف غربال
كان يرأس مكتب رعاية المصالح المصرية فى واشنطن بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين



الفريد اثرتون كان يعمل ضابط اتصال بين وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومى (السفير الأمريكى بالقاهرة فيما بعد)

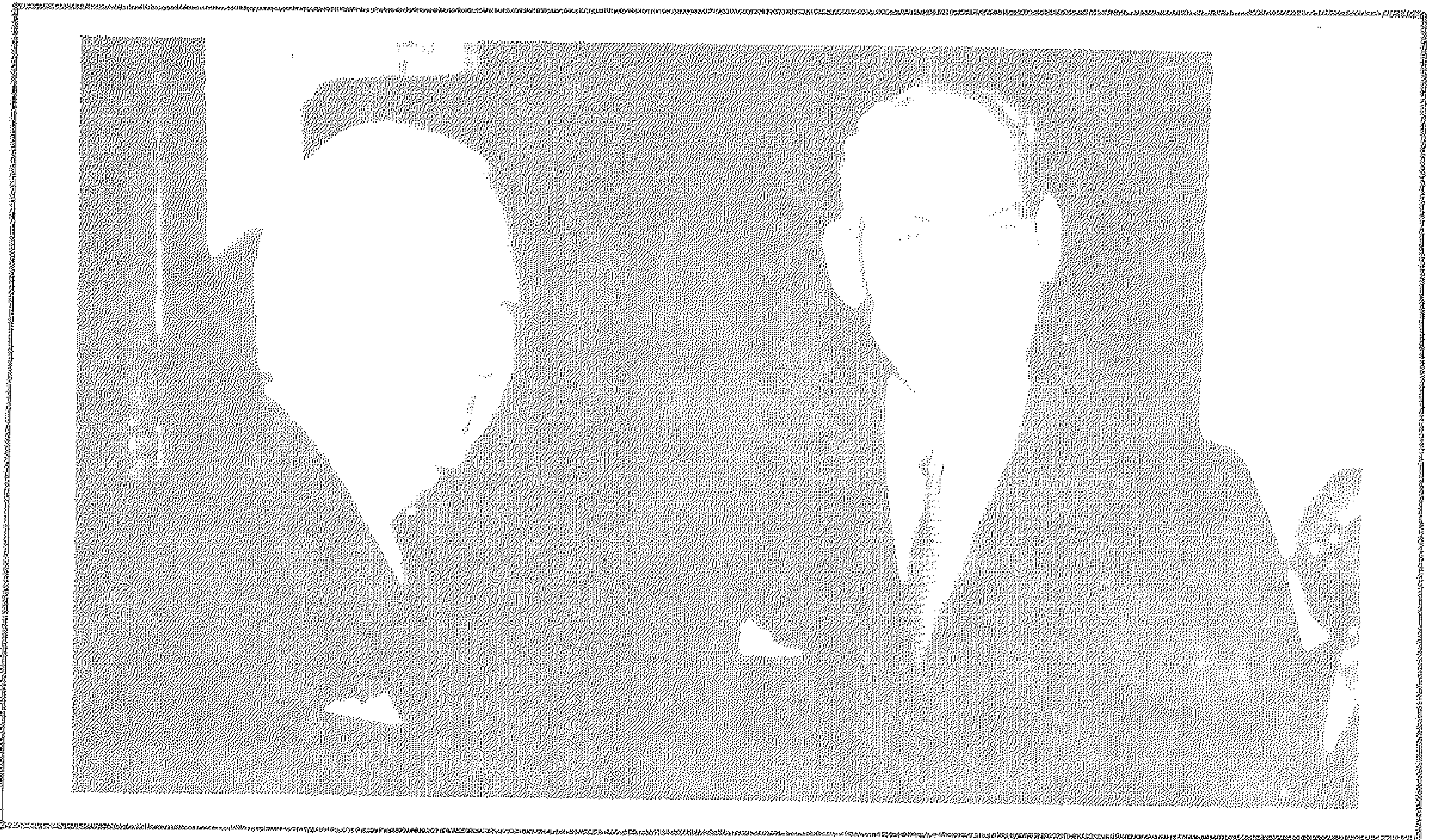


الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى

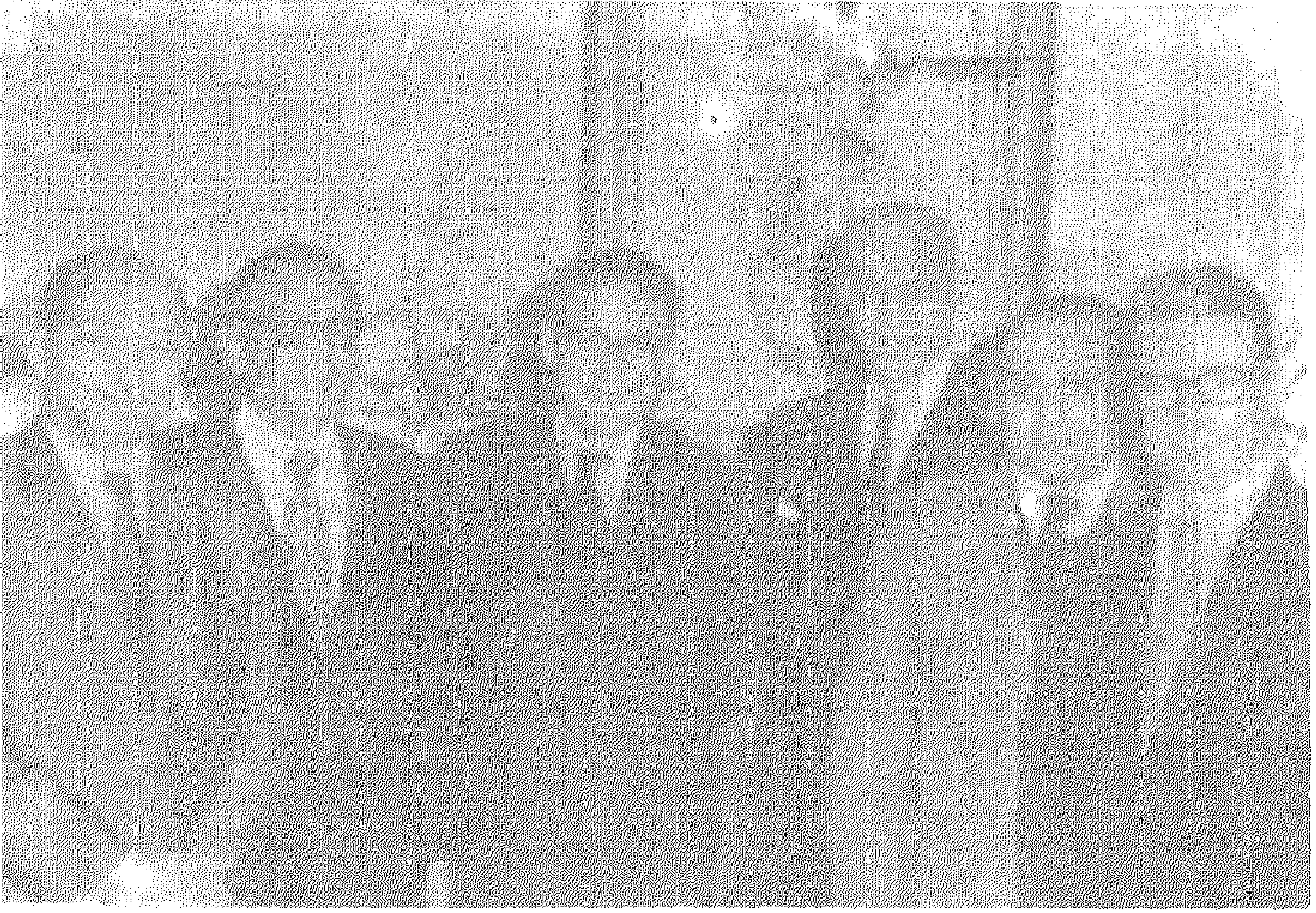
الأمير السعودى سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام



المستشار الألمانى الغربى فيلى برانت مع زوجته الشابه يحتفلان بعيد ميلاده السبعين ــ قابله حافظ إسماعيل فى بون وهو فى طريقه إلى واشنطن للقاء نيكسون



حافظ إسماعيل مع إدورد هيث رئيس الوزراء البريطانى قابله حافظ إسماعيل وهو فى طريقه إلى واشنطن للقاء نيكسون



اللقاء السرى الذى جرى بين هنرى كيسنجر وحافظ إسماعيل فى فبراير ٧٣ بالولايات المتحدة وإلى يمين كيسنجر الدكتور حافظ غانم مستشار رئيس الجمهورية



الدكتور محمد حافظ غانم مستشار رئيس الجمهورية - رافق حافظ إسماعيل فى رحلته إلى واشنطن للقاء الرئيس الأمريكى نيكسون



عبد المنعم أمين العضو السابق فى مجلس قيادة الثورة ـ أوكل إليه السادات فى أوائل عام ٧١ مهمة إجراء الاتصالات السرية بالولايات المتحدة

الفصل الرابع

ماذا استهدفت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والسادات؟

بعد الانتهاء من تشييع جنازة عبد الناصر فى أول أكتوبر ٧٠ طلب كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى الذى حضر إلى القاهرة مندوبا عن قادة الكرملين لتشييع الجنازة وتقديم العزاء أن يلتقى ببعض كبار الشخصيات السياسية فى مصر ، وقد رتب له السادات ثلاثة لقاءات هامة : تم اللقاء الأول منها فى قصر القبة يوم ٢ أكتوبر ، حيث التقى بالسادات وحسين الشافعى وعلى صبرى والفريق أول محمد فوزى وسامى شرف .

ونظرا لأن الاجتماع كان مخصصا لبحث المسائل العسكرية لذا حضره إلى جانب كوسيجين بعض كبار القادة العسكريين السوفيت الذين كانوا ضمن أعضاء الوفد المرافق له ، وهم المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية ، والجنرال لاشينكوف كبير المستشارين العسكريين السابق فى مصر ، والجنرال كايتشكين كبير المستشارين الذى خلفه فى منصبه .

وقد سلم الفريق أول فوزى المارشال زخاروف قائمة طويلة بأصناف الأسلحة والمعدات المطلوبة لمصر ، وحدثه عن أهمية ثقة القوات المسلحة المصرية بأن إمدادات الأسلحة السوفيتية سوف تستمر فى تدفقها دون توقف كما كان الحال فى عهد عبد الناصر .

وفى اللقاءين الثانى والثالث اللذين عقدا يوم ٣ أكتوبر اجتمع كوسيجين بمعظم أعضاء القيادة السياسية فى مصر من الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا بالاتحاد الاشتراكى ، وكانت أهم النصائح التى وجهها كوسيجين للحاضرين هى ضرورة الحفاظ على وحدة الصف ، وعدم انقسام رفاق عبد الناصر على أنفسهم ، حتى لاتستغل الإمبريالية الغربية الفرصة لشن هجماتها على مصر أو تحاول العناصر الرجعية فى مصر أن تتحرك لتستعيد نفوذها القديم . وركز على

أن العلاقة بين الاتحاد السوفيتي ومصر ليست وحدة مصالح فقط ، بل وحدة دم ، لأن القوات السوفيتية الموجودة فى مصر تضحى بدمائها فى سبيل وقاية مصر من الغارات الجوية الإسرائيلية .

وعلى الرغم من الأمل الذى عقده القادة السوفيت على السادات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من حكمه فإنهم منذ بداية عام ٧١ أخذوا يشعرون بالحيرة من تصرفاته التى بدأت تتسم بالغرابة والتناقض ، ففى الوقت الذى كان يكيل فيه المديح للاتحاد السوفيتى لوقوفه إلى جانب مصر وقت محنتها ومؤازرته لها سياسيا وعسكريا أمام إسرائيل والإمبريالية الغربية ، وبينما كان يعلن فى مؤتمراته للقادة العسكريين أن العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى هى خط استراتيجى لايمكن تغييره ، كانت تصرفاته من جهة أخرى تثير شكوك السوفيت وريبتهم ، فلقد لاحظوا اتصالاته المتزايدة مع السعوديين ، ورصدوا محاولاته الخفية لفتح قنوات اتصال سرية مع المسئولين فى واشنطن .

وانتهت تقديرات السوفيت إلى أن السادات لاينتهج الخط الناصرى فى التعامل معهم ، وأنه يداورهم ويحاورهم من أجل غرض واحد فقط ، وهو ضمان تدفق صفقات الأسلحة السوفيتية إلى مصر ، أما ميوله الحقيقية فهى فى تقديرهم فى اتجاه اليمين تماما ، وأما أهدافه الخفية فهى الوصول إلى اتفاق مع أمريكا لحل النزاع العربى الإسرائيلى من وراء ظهورهم ، وعزز هذا الاعتقاد فى نفوس القادة السوفيت ماكان يهمس به فى آذانهم بعض أفراد مجموعة على صبرى وبخاصة سامى شرف خلال لقاءاته الخاصة معهم ، سواء كان ذلك مع السفير السوفيتى بالقاهرة فينوجرادوف ، أو مع الرئيس السوفيتى بريجنيف فى موسكو . وانقلب شكهم يقينا حينما تسرب إليهم سر الاجتماع الذى جرى بين السادات وكمال أدهم رئيس المخابرات السعودية ، والذى كان يرتبط بصداقات وثيقة مع المخابرات المركزية الأمريكية ، ومع كبار المسئولين فى واشنطن ، وهو الاجتماع الذى قطع خلاله السادات على نفسه عهدا بإخراج السوفيت من مصر بمجرد أن تنجح أمريكا فى حمل إسرائيل على الانسحاب إلى المضايق .

وكان السادات قد وجد نفسه فى واقع الأمر مطحونا بين شقى الرحى بالنسبة

للقوتين العظميين : قوة الاتحاد السوفيتي الذى كان يزود مصر بالسلاح ، والذى كان فى يده مفتاح الحل العسكرى ، وقوة الولايات المتحدة التى كان فى حوزتها فى اعتقاده ٩٩ ٪ من أوراق اللعب ، وفى يدها مفتاح الحل السلمى ، ولم يكن لدى السادات أى بديل سوى أن يواصل السير فى الطريقين المفتوحين أمامه ، أى أن يستمر مع الاتحاد السوفيتي فى إتمام الاستعدادات العسكرية للمعركة ، وفى نفس الوقت أن يحقق التقارب مع الولايات المتحدة لمحاولة إيجاد تسوية سلمية للمشكلة .

وكان تنفيذ هذه السياسة الخطرة التى تعنى إرضاء اليمين واليسار فى وقت واحد أو بمعنى آخر تحقيق المستحيل أشبه مايكون بسياسة السير على الحبال ، ولذا بذل السادات محاولاته لاكتساب السوفيت إلى جانبه بشتى الوسائل ، عن طريق تصريحاته المؤيدة لهم على طول الخط ، وإرسال المبعوثين من كبار معاونيه ، ممن يحوزون ثقة السوفيت ، كى يحملوا رسائله الشخصية إلى الرئيس السوفيتي بريجنيف ، ثم القيام بزياراته السرية إلى موسكو للالتقاء بقادة السوفيت وجها لوجه ، ليظهر لهم مدى صداقته الوطيدة وارتباطه الوثيق بهم ، وليؤكد لهم مدى عدائه للإمبريالية الغربية التى تتزعمها الولايات المتحدة .

وفى الوقت الذى كان السادات يحاول فيه أن يفوز بثقة القادة السوفيت لضمان استمرار تدفق صفقات السلاح إلى مصر ، كان منهمكا من جانب آخر فى محاولاته لتحقيق التقارب بين مصر والولايات المتحدة أملا فى الوصول إلى تسوية سلمية عن طريقها .

ونظرا لحرصه على عدم إغضاب السوفيت إذا ماعلموا بالمحاولات التى يبذلها فقد آثر أن تكون جميع اتصالاته مع أمريكا فى بادىء الأمر فى الخفاء وبذل محاولاته من أجل إنشاء قناة اتصال سرية يتمكن عن طريقها من الاتصال المباشر مع الجهات المؤثرة فى البيت الأبيض بواشنطن، وكان السادات حريصا على استمالة الأمريكيين إلى صفه ، إلى الحد الذى جعله يصرح لزواره سواء من الأمريكيين أو من أصدقائهم السعوديين - بلا أى حيطة أو حذر - أنه غير حريص بالمرة على بقاء السوفيت فى مصر ، وأنه أشد رغبة من الأمريكيين فى إخراجهم ، وإنهاء الوجود العسكرى السوفيتي فى مصر بشرط واحد ، هو أن

تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لإرغامها على ترك الضفة الشرقية لقناة السويس ، والانسحاب إلى المضايق . وأنه فى حالة تنفيذ ذلك الشرط فإنه سيبدأ فورا فى تطهير القناة ، وإعادة افتتاحها للملاحة الدولية ، وكذا التفاوض مع اسرائيل من أجل تحقيق الانسحاب النهائى من سيناء وعقد اتفاقية سلام معها وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، كما وعد بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بمجرد تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلى .

وكان السادات واعيا بشكوك السوفيت فى تصرفاته لأن اللعبة الخطرة التى كان يمارسها بين القوتين العظميين لم يكن فى الإمكان إخفاؤها طويلا ، ولذا حرص على تهدئة عوامل قلقهم من سياسته خشية أن يؤثر ذلك على برامج تزويدهم مصر بشحنات السلاح ، وكان ذلك هو السبب الذى دعاه إلى إرسال شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى والرجل المسئول عن التنظيم الطليعى إلى موسكو فى زيارة سرية .

ورغم أن شعراوى جمعة كان أحد أفراد مجموعة على صبرى التى عارضت مبادرة السلام التى أعلنها السادات فى خطابه أمام مجلس الشعب يوم ٤ فبراير ٧١ وكان واحدا من الذين قابلوه بتجهم عندما التقى بهم فى صالون رئيس الجمهورية بمجلس الشعب عقب إلقاء خطابه وإعلان المبادرة — فإن الظروف حتمت عليه أن يرسله فى اليوم التالى مباشرة إلى موسكو كمبعوث خاص له ، بعد أن حمله رسالة شخصية منه إلى الرئيس السوفيتى بريجنيف .

ويبدو أن السادات كان فى ذلك الوقت يطمع فى استمالة شعراوى إلى جانبه رغم أنه كان واحدا من أفراد المجموعة التى أطلق عليها فيما بعد اسم مراكز القوى ، فقد كان يرى أنه أكثر أفراد هذه المجموعة اعتدالا وأرجحهم فكرا ، وفضلا عن ذلك فإن كراهيته العميقة لنائبه وقتئذ على صبرى دفعته إلى أن يبذل محاولة من جانبه كى يجعل من شعراوى حلقة الاتصال الجديدة بين مصر والاتحاد السوفيتى فى كافة المسائل السياسية وشئون التسليح ، بدلا من على صبرى الذى كان يتولى القيام بهذا الدور خلال عهد عبد الناصر . ويبدو ذلك الأمر بوضوح من تكليف شعراوى جمعة — رغم أنه كان وزيرا للداخلية — بالتباحث مع الزعيم السوفيتى خلال هذه الزيارة فى مسائل تتعلق بصفقات

الأسلحة المطلوبة لمصر ، وعبر بريجنيف عن استعداده لتلبية المطالب التى حملها شعراوى ، مما كان يبشر بالأمل فى إمكان قيامه بدور مؤثر فى مجرى العلاقات بين القاهرة وموسكو فى المستقبل ، لكن ذلك الأمل لم يلبث أن ذوى وتهاوى معه ذلك الدور الذى كان السادات يعد شعراوى للقيام به كحلقة اتصال بينه وبين السوفيت ، فإن شعراوى الذى كان المبعوث الخاص للسادات إلى زعيم الكرملين ، والذى قدمه لبريجنيف فى بداية خطابه له يوم ٥ فبراير على أنه زميله وصديقه وموضع ثقته ، لم يلبث أن وصفه فى أحداث ١٥ مايو ٧١ - أى بعد حوالى ثلاثة أشهر - بأنه زعيم التآمر ليس على السادات ولكن على مصر ، ولم يتردد فى إلقائه فى غيابة السجن كى يقدم للمحاكمة أمام محكمة الشعب بتهمتى التآمر والخيانة العظمى ، ولم تثبت عليه التهمتان بالطبع .

محاولات سامى شرف للوقيعة بين السادات والسوفيت

فى أواخر فبراير ٧١ فكر السادات فى السفر إلى الاتحاد السوفيتى لأول مرة بعد توليته رئاسة الجمهورية كى يطالب قادة السوفيت بتنفيذ باقى اتفاقيات التسليح التى عقدوها مع عبد الناصر .

وكان فى مقدمتها إمداد مصر بسلاح الردع واستعواض الذخيرة التى استهلكت فى حرب الاستنزاف ، وتزويد مصر بعدد كاف من بطاريات الصواريخ من أجل حماية المنشآت فى الصعيد . وأرسل القادة السوفيت ردهم بأنهم على استعداد لمقابلته فى ١ و ٢ مارس ٧١ ، وسافر السادات إلى موسكو فى زيارته التى طلب أن تكون سرية وبرفقته الفريق أول محمد فوزى وشعراوى جمعة .

وكان الموضوع الرئيسى الذى أثار أزمة عنيفة على مائدة المفاوضات بين السادات وكوسيجين رئيس الوزراء والمارشال جريشكو وزير الدفاع هو موضوع طائرة الردع . وكان هذا الموضوع مثار خلاف قديم بين مصر والسوفيت . ففى خلال الجلسة الأخيرة التى عقدت بين عبد الناصر والقادة

السوفيت فى ١٦ يوليو ٧٠ ، وكان برفقته الفريق أول فوزى ومحمود رياض وزير الخارجية ، وافق بريجنيف على تخصيص لواء قاذف صاروخى يتكون من ١٠ طائرات تى يو ١٦ ليكون جاهزا فى الاتحاد السوفيتى تحت طلب مصر ، على وعد بأن يصل إلى قواعده الخاصة فى مصر التى تم الاتفاق على تجهيزها فى ظرف ٦ ساعات من طلبه ، وقد علل السوفيت رفضهم تمركز هذا اللواء فى مصر بحرصهم على عدم حدوث مضاعفات دولية خطيرة ، وكان ذلك من أسباب عدم رضاء عبد الناصر عن نتائج زيارته الأخيرة لموسكو .

وعلى الرغم من أن بريجنيف وافق خلال جلسة المفاوضات مع السادات فى أول مارس ٧١ على تعديل قراره السابق ، والموافقة على تمركز اللواء القاذف الصاروخى فى مطارى أسوان ووادى سيدنا بالسودان ، اللذين تم تجهيزهما من قبل لاستقبال الطائرات تى يو ١٦ التى يمكنها قذف صواريخ زنة طن واحد بطريقة إلكترونية على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من الهدف ، فإن اشتراط السوفيت عدم استخدام هذه الطائرة فى القيام بعمليات جوية ضد إسرائيل إلا بموافقة الحكومة السوفيتية أثار غضب السادات ، وجعله يرفض إرسال هذه الطائرات إلى مصر مادام هناك ذلك القيد على استخدامها .

وقد تدخل بريجنيف لتلطيف الخلاف بين السادات وكوسيجين ، وانتقل بالسادات إلى حجرة جانبية حيث عرض عليه كحل للأزمة أن يرسل إلى مصر ٣٠ طائرة ميج ٢٥ بدلا من القاذفات الثقيلة المختلف عليها كى يجرى استخدامها كقاذفات مقاتلة .

(وكان فى مصر وقتئذ ٤ طائرات ميج ٢٥ بأطقمها السوفيت متمركزة فى مطار غرب القاهرة من أجل الاستطلاع الاستراتيجى) وقد حظى هذا الاقتراح بموافقة السادات ، وقرر أنه يقبل هذا الحل شريطة أن يتلقى الطيارون السوفيت أوامرهم منه وليس من موسكو ، وقد وعد بريجينيف بالتنفيذ ولكنه لم ينفذ وعده ، ولم تصل طائرات الميج ٢٥ إلى مصر على الإطلاق .

ويبدو أن السادات فى أوائل عام ٧١ كان شديد الرغبة فى استمالة السوفيت بشتى الوسائل ، فقد حرص على أن يرسل وفدا مصريا كبيرا إلى موسكو فى ٣١ مارس سنة ١٩٧١ بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى .

وفى سبيل مرضاة القادة السوفيت جعل السادات على رأس الوفد اثنين من أفراد المجموعة التى كان على ثقة من أن قادة الكرملين يعتبرونهما من أخلص الأصدقاء والحلفاء لهم فى القيادة السياسية المصرية ، وهما عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى ، وسامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية وقتئذ .

وعقب عودة الوفد المصرى إلى القاهرة بقى سامى شرف فترة من الوقت للاستشفاء فى إحدى المصحات ، ونظرا لأنه كان يحمل رسالة شخصية من السادات إلى بريجنيف ، فقد طلب مقابلة الرئيس السوفيتى قبل عودته إلى مصر ، وخلال المقابلة التى دامت نحو ساعة أنبأ سامى شرف بريجنيف بما أثار سخريته ، وهو أن عبد الناصر وهو على فراش الموت قد كلفه بمهمة الحفاظ على روابط الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى ، ثم مضى يشرح لبريجنيف باستفاضة أسباب تفاقم الخلاف بين المجموعة التى يمثلها والتى كان يسميها « جماعتنا » وبين الرئيس السادات الذى انحرف فى اعتقادهم عن الخط الناصرى ، وأصبحت جهوده منصرفة إلى التقارب مع الأمريكيين ، وأخبر بريجنيف أنه سبق أن أبلغ كل هذه المعلومات للسفير السوفيتى فى القاهرة فينوجرادوف ، وأنه كان على ثقة أن السفير ينقل كل أحاديثه إلى القيادة السوفيتية فى موسكو ليطلعهم على حقيقة السادات ، وقد اتضح بعد اعتقال سامى شرف أنه كان كثير التردد على السفير السوفيتى بالقاهرة ، كما كان يدعوه كثيرا ليلتقى به فى مكتبه ، وكان يقوم وفقا لهوايته المشهورة عنه بتسجيل معظم الأحاديث التى كانت تدور بينهما ، وقد سجل أحد الأشرطة الذى اكتشف بعد اعتقاله لقاء بينه وبين فينوجرادوف استمر لمدة خمسين دقيقة لم يتحدث خلاله السفير السوفيتى أكثر من دقيقتين ، وكان باقى الشريط عبارة عن كلمات سامى المليئة بنقد السادات والتهجم على سياسته ، مما دل على أن هواية سامى شرف فى الثرثرة كانت لاتقل عن هوايته المحببة فى تسجيل المكالمات التليفونية والأحاديث ، حتى لو كان تسجيلا لأحاديثه الشخصية أو لقاءاته الخاصة .

وقد كان غريبا بالطبع أن يسمع بريجنيف هذا النقد العنيف للسادات من

مبعوثه الخاص الذى أحضر إليه رسالة شخصية منه ، وحينما عاتب السادات الرئيس السوفيتي بعد ذلك خلال زيارته إلى موسكو فى أكتوبر ٧١ عما جرى بينه وبين سامى شرف خلال هذا اللقاء ، دافع بريجنيف عن سلامة موقفه قائلا : « حينما طلب سامى شرف مقابلتى كنت مشغولا جدا ، لكننى قابلته عندما أخبرونى أنه يحمل رسالة لى من الرئيس السادات ، وماكان ليخطر على بالى أن مبعوث السادات يمكن أن يكون عدوا للسادات » .

لم تكد أزمة الصراع على السلطة فى ١٥ مايو ٧١ تنتهى بنجاح السادات فى الإطاحة بخصومه وإصداره الأمر باعتقالهم تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة أمام محكمة الثورة ، حتى اتضح للعالم أن السادات ليس هو الحاكم الضعيف أو « خيال المآتة » كما جال بذهن الكثيرين فى مصر والخارج ، ولذا بدأت اتصالات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بالسادات تتخذ طابعاً إيجابيا فى الوقت الذى أخذ فيه معظم الملوك والرؤساء العرب يولونه ثقتهم وتأييدهم .

ولكن تصفية حلفاء السوفيت فى القيادة السياسية المصرية بهذه الطريقة الجماعية كان له بالطبع رد فعل سيىء على قادة الكرملين ، فقد تأثروا بما أعلنته وسائل الإعلام الغربية عن تصفية رجال موسكو فى القاهرة ، وانعكس أثر ذلك على السفير السوفيتي بالقاهرة فلاديمير فينوجرادوف الذى بادر بلقاء السادات بمجرد أن علم أن أعضاء المجموعة الموالية للسوفيت قد تم اعتقالهم فى ١٦ مايو .

وعندما لاحظ السادات مابدا على السفير من أمارات التوتر والاضطراب حاول أن يهدىء من روعه بقوله إنه قد سبق أن أعطاه تحذيرا عما سوف يقع من أحداث خلال لقائه معه فى أواخر أبريل ، وكرر عليه مرة أخرى أن ماجرى ليس موجها بالمرة ضد الاتحاد السوفيتي ، فرد السفير فى حزن واكتئاب « إن الأمر الذى يؤسف له أن كثيرا من الذين اعتقلوا كانوا أشخاصا قاموا بأدوار رئيسية فى المفاوضات بين مصر والاتحاد السوفيتي فى موسكو ».

لماذا أبرمت المعاهدة بين مصر والاتحاد السوفيتى ؟

فى ٢٥ مايو ٧١ وصل الرئيس السوفيتى بودجورنى إلى القاهرة ، واجتمع به السادات فور وصوله فى قصر القبة ، وفوجىء السادات أن بودجورنى قد أحضر معه مشروع معاهدة للصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى جاهزة للتوقيع .

وكان من رأى السادات التريث بعض الوقت فى عقد هذه المعاهدة نظرا للظروف الداخلية والدولية التى كانت سائدة وقتئذ ، ولذا طلب من بودجورنى تأجيل عقدها إلى ٢٣ يوليو ، وهو موعد الاحتفال بعيد الثورة ولكن بودجورنى كان فى عجلة من أمره ، وأبلغ السادات أن موضوع عقد المعاهده قد تم بناء على قرار من المكتب السياسى فى موسكو ، وكان واضحا أن القادة السوفيت – بعد أن وقعوا فريسة للشك من جهة نوايا السادات عقب قيامه بتصفية حلفائهم فى القيادة السياسية المصرية – يريدون الاطمئنان على مستقبل العلاقات بينهم وبين مصر .

وعندما أدرك السادات ذلك وافق على عقد المعاهدة التى كان من أهم ماتنص عليه هو تعهد الطرفين بالتعاون مع بعضهما البعض فى حالة وقوع أى تهديد للسلام فى المنطقة ، وكذا تعهد الاتحاد السوفيتى بتزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى ، كما اتفق الطرفان ألا يدخل أحد منهما فى حلف أو معاهدة أو اتفاقية تتعارض مع هذه المعاهدة ، ولم تحدث أية تعديلات أساسية فى مشروع المعاهدة الذى أحضره معه بودجورنى إلا فى مدة سريانها فقد أصبحت المدة ١٥ عاما بدلا من ٢٠ عاما ، ولكن هذه المدة لم تستكمل فى واقع الأمر ، فإن السادات أعلن إلغاء هذه المعاهدة فى مارس ٧٦ ، أى بعد مرور خمس سنوات فقط على إبرامها .

ولم يكد الرئيسان المصرى والسوفيتى يوقعان المعاهدة فى ٢٧ مايو حتى أثار السادات موضوع سوء المعاملة التى تلقاها مصر من الاتحاد السوفيتى ، فإن الأسلحة والمعدات التى وعد القادة السوفيت الرئيس الراحل عبد الناصر

بإرسالها إلى مصر خلال زيارته الأخيرة لموسكو فى أول يوليو ٧٠ لمواجهة غارات العمق الإسرائيلية لم تصل منها قطعة واحدة ، رغم مرور حوالى عام على هذه الزيارة ، وأنه رغم ذلك الإهمال فقد عقد معهم معاهدة الصداقة ليثبت لهم حسن نوايا مصر .

ورد بودجورنى : بعد أربعة أيام من وصولى إلى موسكو سنرسل إليك كل ماطلبته من سلاح ، بما فى ذلك طائرات الردع الثقيلة ، وقبل أن يستقل بودجورنى الطائرة إلى موسكو طلب منه السادات أن ينقل إلى القادة السوفيت رسالة منه تتكون من كلمة واحدة فقط وهى (الثقة) فلقد كان يشعر أن ثقتهم به مهزوزة ، مما قد يؤثر على المعركة المقبلة مع إسرائيل .

ولم تمر أربعة أيام فقط على رحيل بودجورنى ، بل مرت أربعة أشهر كاملة دون أن يصل أى سلاح إلى مصر رغم الاستعجالات المتتالية التى كان يبعث بها السادات إلى موسكو عن طريق السفير السوفيتى بالقاهرة ، وقد وصف السادات طريقة السوفيت السيئة فى معاملته وقتئذ فى كتابه « البحث عن الذات » بقوله : « إن أسوأ ماكان يضايقنى من الاتحاد السوفيتى أنهم كانوا فى أغلب الأحيان يصمتون كالقبر ، كنت استدعى السفير السوفيتى مرات ومرات ، وأبعث إلى السوفيت بالرسالة بعد الأخرى ولكن لا إجابة وكأنك تتصل بأشخاص لا وجود لهم إلا فى خيالك » .

وبعد توقيع المعاهدة حضر إلى مصر قائد البحرية السوفيتية الأميرال جورشيكوف ليطالب بمنح الأسطول السوفيتى تسهيلات بحرية فى الموانىء المصرية ، على اعتبار أن هذه التسهيلات فضلا عن مساعدتها للأسطول السوفيتى فإنها ستتيح الفرصة لمصر للحصول على معلومات استطلاع أدق عن إسرائيل ، ولكن الفريق أول محمد صادق وزير الحربية وقتئذ اعترض على منح هذه التسهيلات ، على اعتبار أنها تربط مصر بالاستراتيجية البحرية السوفيتية

وفى ٣ يونيو ٧١ رأس السادات اجتماعا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة كى يعطى فكرة واضحة للقادة عن الأحداث الخطيرة التى وقعت فى مصر خلال شهر مايو ، وبعد أن شرح للقادة بالتفصيل ماوصفه بالمؤامرة التى دبرتها

مجموعة مراكز القوى ، والتى كانت تستهدف التخلص منه ، وبعد أن أوضح لهم الظروف التى حملته على عقد معاهدة الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى ، أعلن أن استراتيجية مصر المقبلة ترتكز على مبدأين أساسيين : أولهما الحفاظ على علاقتنا بالاتحاد السوفيتى والتمسك بها حتى يمكننا بناء الدولة الحديثة اقتصاديا وعسكريا ، والمبدأ الثانى هو العمل بكل السبل والوسائل لتحقيق الوحدة العربية .

وعلى الرغم من ابتهاج الولايات المتحدة بسقوط حلفاء السوفيت فى القاهرة فى أحداث ١٥ مايو ، فإن المسئولين الأمريكيين فى واشنطن سرعان ماأصيبوا بخيبة أمل شديدة فى إثر توقيع المعاهدة المصرية السوفيتية بهذه الطريقة التى أخذتهم على غرة .

وكان عاهل السعودية الراحل الملك فيصل فى زيارة رسمية لواشنطن حينما وصلتهم هناك أنباء توقيع المعاهدة ، فسأله الرئيس الأمريكى نيكسون بقلق عن مغزاها ، وعما إذا كانت تعنى أن كل جهود روجرز وزير الخارجية من أجل السلام قد ذهبت أدراج الرياح ، فأكد فيصل لنيكسون أن مصر لايمكن أن تصبح شيوعية .

وفى منتصف يونيو ٧١ توقف الملك فيصل فى القاهرة وهو فى طريق عودته من واشنطن إلى بلاده ، حيث التقى بالسادات ، وأنبأه بما تشعر به الدوائر الأمريكية من قلق ، بسبب عقده المعاهدة مع السوفيت .

ومن الطريف أن كلا من المسئولين الأمريكيين والسوفيت قد أصابهم القلق خلال تلك الفترة بسبب مايجرى فى مصر ، ففى الوقت الذى انزعج فيه الأمريكيون من توقيع معاهدة الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى انزعج الروس بدورهم من زيارة الملك فيصل لمصر فى أعقاب زيارته للولايات المتحدة ، كما ثار قلقهم بسبب التقارب الذى أخذ يتزايد بين رؤساء مصر والسعودية وإيران بصورة تثير الشكوك .

وفى ١٩ يوليو ٧١ وقع انقلاب عسكرى فى السودان ، كان له تأثير سلبى على العلاقات بين القاهرة وموسكو ، فإن الجناح اليسارى فى مجلس الثورة

السوداني المكون من هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمد الله قاموا بتدبير انقلاب عسكرى بالتعاون مع العناصر الشيوعية بالسودان ، ضد نظام حكم الرئيس جعفر النميرى الذى تم اعتقاله فى اليوم الأول للانقلاب ، وسارعت الحكومتان المصرية والليبية بإعلان تأييدهما لجعفر النميرى .

وأرسل السادات مبعوثا خاصا بالطائرة إلى الخرطوم يطلب تأكيدات حول سلامة النميرى ، ولكن هاشم العطا زعيم الانقلاب أجاب بأن الرئيس المخلوع سوف يقدم إلى المحاكمة ، وحاول المسئولون السوفيت خلال ذلك الضغط على السادات للاعتراف بالنظام الجديد فى السودان ، ولكن السادات رفض الطلب ، وذكر للسفير السوفيتى بالقاهرة أن مصر لايمكن أن تقبل نظام حكم شيوعى على حدودها .

وكان الضابطان الآخران المواليان للانقلاب فى مجلس الثورة السودانى وهما بابكر النور وفاروق حمد الله فى لندن حينما وقع الانقلاب ، وفى طريق عودتهما إلى الخرطوم لتدعيم مركز زميلهما الثالث هاشم العطا أجبرت المقاتلات الليبية الطائرة البريطانية المدنية التى كانا يستقلانها والتابعة لشركة B O A C على الهبوط فى طرابلس ، حيث تم للقذافى اعتقالهما ثم تسليمهما بعد ذلك للنميرى بعد فشل الانقلاب ، وكانت القوات الموالية للنميرى قد نجحت يوم ٢٢ يوليو فى القيام بهجوم مضاد ضد الانقلاب الذى فشل فى الحصول على التأييد الشعبى ، وتمكنت من السيطرة على العاصمة ، واستعادة رئاسة الأركان وإطلاق سراح النميرى الذى عاد ثانية إلى السلطة .

وفى إثر فشل الانقلاب حاول المسئولون السوفيت التدخل لإنقاذ حياة قادة الانقلاب ، ووسطوا السادات فى هذا الأمر ، وتحدث السادات تليفونيا مع النميرى فى الخرطوم ، ولكن النميرى أجابه بأن الوقت قد فات فقد تم تنفيذ حكم الإعدام فى قادة الانقلاب الذين بلغ عددهم ستة عشر فردا ، وقد اتضح فيما بعد أنه قد تم التخلص من كل هؤلاء بسرعة فائقة وبدون محاكمات حقيقية ، وفى إثر ذلك شنت وسائل الإعلام السوفيتية حملة دعائية عنيفة ضد النميرى ونظام حكمه ، وقطع الاتحاد السوفيتى مساعداته العسكرية والاقتصادية عن السودان .

وكان السادات قبل حدوث الانقلاب الشيوعى فى السودان قد طلب السفر إلى موسكو للاجتماع بالقادة السوفيت ، ولكن الفجوة التى حدثت فى العلاقات بين الطرفين فى أعقاب أحداث ١٥ مايو بالقاهرة ، والتى لم تلبث أن اتسعت بعد موقف السادات من الانقلاب العسكرى الفاشل بالخرطوم ، جعلت القادة السوفيت يتعمدون عدم الرد على طلبه ، وكلما سأل السادات السفير السوفيتى بالقاهرة عما تم بشأن زيارته لموسكو اكتفى بإجابته بأن القادة السوفيت موجودون وقتئذ فى مصيفهم بالقرم (على شاطىء البحر الأسود) .

وأخيرا وبعد مضى ثلاثة أشهر على مطلب السادات جاءته الرسالة المرتقبة فى أواخر سبتمبر بأنهم على استعداد لاستقباله فى موسكو فى ١١ أكتوبر ٧١ .

وقد عبر السادات عن ضيقه الشديد من طريقة تعامل السوفيت معه خلال هذه الفترة فى كتابه « البحث عن الذات » فقال « كنت قد وصلت فى هذه المرحلة إلى درجة التشبع ، وكان لابد لأى إنسان فى موضعى أن يفقد أعصابه نتيجة لهذا الإهمال المتعمد من جانب السوفيت » ولكن السادات استطاع أن يكظم غيظه ، وسافر إلى موسكو يوم ١١ أكتوبر ، وبرفقته وزير الخارجية محمود رياض ، ووزير الحربية الفريق أول محمد صادق ، وانضم إليهم فى موسكو السفير المصرى مراد غالب .

وفى يوم ١٢ أكتوبر عقد أول اجتماع رسمى بين الجانبين ، وكان الجانب السوفيتى يتكون من الرئيس ليونيد بريجنيف ، وبودجورنى ، والمارشال جريشكو وزير الدفاع ، ويونا ماريوف عضو المكتب السياسى وسكرتير اللجنة المركزية السوفيتية ، والسفير السوفيتى بالقاهرة فينو جرادوف .

وعبر بريجنيف فى بداية الاجتماع عن أسفه لعدم التقائه بالسادات منذ مدة طويلة (كانت المدة فى الواقع تزيد على ٧ شهور منذ آخر اجتماع لهما فى موسكو فى أول مارس ٧١) وذكر أن أعداءهم فى الغرب يسعون دائما إلى دق إسفين فى العلاقات بين البلدين ، وأنه يأمل فى نقاش صريح دون بروتوكول .

وتحدث السادات وأعاد نفس الكلام الذى سبق أن قاله لهم فى زيارته السابقة

« يا جماعة أنا أقبل أن تضعونا خلف إسرائيل بخطوة ، ولكن أن تكون المسافة بينى وبين إسرائيل عشرين خطوة فهذا أمر لا يحتمل » ووعده بريجنيف أنهم فى هذه المرة سوف يرسلون إليه السلاح الذى سوف يردع إسرائيل ويمنعها من التفكير فى شن غاراتها الجوية على عمق مصر ، وهو لواء القاذفات الثقيل من طراز تى يو ١٦ (سبق أن وعد القادة السوفيت عبد الناصر بإرسال هذا اللواء خلال زيارته الأخيرة لموسكو فى أول يوليو ٧٠ ، وتم تجهيز مطارى أسوان ووادى سيدنا فى السودان لاستقباله وعندما طالب السادات بإرساله خلال زيارته السابقة لموسكو فى أول مارس ٧١ اشترط القادة السوفيت عدم استخدامه فى العمليات الحربية قبل الحصول على إذن موسكو ، وأدى ذلك إلى غضب السادات وعدوله عن طلب إرساله إلى مصر) .

وخلال اجتماعات الفريق أول محمد صادق والمارشال جريشكو تم التوقيع على صفقة أسلحة ضخمة تضمنت توريد طائرات ميج ٢١ وميج ٢٣ وصواريخ سام ٦ ومدافع ١٨٠ مم بعيدة المدى وهاونات ثقيلة ٢٤٠ مم علاوة على ثلاثة كبارى P M P،وفى نهاية الاجتماع قال السادات للقادة السوفيت « نحن الآن فى ١٢ أكتوبر ، كل ماأرجوه أن ترسلوا هذه الأسلحة بأسرع مايمكن حتى نستطيع أن نكون فى وضع يمكننا من تحريك الموقف » وعاد السادات إلى مصر مبتهجا ، فقد كان على ثقة تامة بأن الأسلحة والمعدات السوفيتية التى وعده بها قادة الكرملين سوف تكون قريبا فى طريقها إلى مصر .

كيف انتهى عام الحسم بمأساة ؟

وكان السادات منذ بداية عام ٧١ قد أعلن فى خطبه وأحاديثه أن هذا العام هو عام الحسم مع إسرائيل إن سلما وإن حرباً ، ولم يكد يعود من موسكو فى ١٣ أكتوبر بعد أن تم عقد تلك الصفقة الكبرى من الأسلحة والمعدات التى وعده القادة بإرسالها على الفور إلى مصر حتى بدأ يمهد للجولة القادمة مع إسرائيل ، تنفيذا للوعد الذى قطعه على نفسه أمام العالم بأسره .

وفى ٤ نوفمبر ٧١ عقد السادات مؤتمرا برئاسته بوزارة الحربية حضره الفريق أول محمد صادق وزير الحربية ، ونائبه الفريق عبد القادر حسن ،

والفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان ، واللواء على بغدادى قائد القوات الجوية ، واللواء محمد على فهمى قائد الدفاع الجوى ، واللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى والجنرال أوكينيف OKENEV كبير المستشارين السوفيت ، وأعلن الرئيس على القادة الحاضرين مايلى :

١ – سوف تعبأ جميع موارد الدولة لأجل المعركة .

٢ – لقد أخطرت الولايات المتحدة بأننا سندخل سيناء ولو بالبنادق فقط .

٣ – أعلن نفسى منذ الآن قائدا عاما للقوات المسلحة . وعليه يجرى تخصيص مكتب لى فى القيادة .

وكان إعلان السادات توليه القيادة العامة للقوات المسلحة أمرا يخالف الدستور الذى ينص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو منصب شرفى يقصد منه مجرد توجيه الاستراتيجية العليا للدولة ، ولا علاقة له بالقيادة الفعلية للقوات ، فقد يكون رئيس الدولة شخصا مدنيا ، ولكن السادات فى واقع الأمر لم يكن جادا فى قراره ، وكان القصد منه مجرد إقناع القوات المسلحة بأنه يعد العدة استعدادا لحسم الموقف مع إسرائيل كما سبق أن أعلن ، والدليل على ذلك أنه رغم تخصيص جناح للسادات بالدور الأول فى مبنى وزارة الحربية وإنشاء مصعد كهربائى خاص له بسبب مرضه بالقلب ، فإنه لم يدخل هذا الجناح قط ، ولم يجلس على المكتب الذى خصص له على الإطلاق .

وفى نهاية الاجتماع أعلن الجنرال أو كينيف أن لواء القاذفات الثقيل المكون من ١٠ طائرات تى يو ١٦ سوف يصل إلى مصر على خمس دفعات خلال شهر نوفمبر ، كل دفعة من طائرتين ، وفيما يتعلق بفوج الصواريخ سام ٦ فإنه بناء على تعليمات المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتى سوف يتم تدريب أفراده فى الاتحاد السوفيتى ، لعدم تيسر تسهيلات التدريب له فى مصر .

ولاشك أن توريط السادات نفسه أمام الرأى العام فى مصر بل العالم بأسره بإعلانه أن عام ٧١ هو عام الحسم مع إسرائيل إن سلما وإن حربا ، أمر لم يكن له مايبرره سواء من الناحية السياسية أو العسكرية ، وكان هو أول من دفع

ثمن هذا الخطأ غاليا بسبب استحالة تنفيذ وعده ، فمن ناحية التسوية السلمية لم يكن من المعقول أن تثمر اتصالاته مع الولايات المتحدة التى بدأها فى أوائل عام ٧١ ثمارها بالسرعة التى تضمن له حلا سلميا مشرفا فى نهاية العام نفسه ، بشأن هذا النزاع المعقد بين العرب وإسرائيل الذى استمر طيلة ربع قرن بدون أى حل . ولم يكن إعلان السادات مبادرته للسلام فى ٤ فبراير ٧١ بتطهير القناة وإعادة افتتاحها للملاحة الدولية مقابل انسحاب إسرائيل إلى منطقة المضايق أمرا ترحب به إسرائيل فقد رفضت هذه المبادرة بمجرد إعلانها ، كما خيبت الولايات المتحدة أمل السادات عندما استقبلت مبادرته للسلام ببرود شديد ، ولم تعلن أى تأييد لها ، وقد أوضح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكى للسادات خلال زيارته مع مساعده سيسكو للقاهرة فى ٤ مايو ٧١ أن الولايات المتحدة رغم رغبتها فى السلام فإنها لا تملك الوسائل للضغط على إسرائيل .

ونتيجة للموقف الأمريكى الذى اتسم بالمراوغة ، وإزاء التعنت الإسرائيلى المعهود فشلت مبادرة السادات للسلام كما فشلت محادثات محمود رياض وروجرز فى واشنطن فى سبتمبر ٧١ .

وأخيرا تحطمت الآمال التى كانت معلقة على عرض العرب لقضية الأراضى المحتلة بعد حرب يونيو ٦٧ وعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ على الجمعية العامه للأمم المتحدة فى دورة انعقادها السنوية فى سبتمبر ٧١ ، إذ لم يؤد عرض القضية إلى أية نتائج عملية ، وعلى العكس جاء بيان روجرز وزير الخارجية الأمريكى الذى ألقاه أمام الجمعية العامة فى أكتوبر ٧١ مخيبا لآمال العرب ، فقد أعلن أنه لابد لكل من العرب وإسرائيل من تقديم تنازلات ليتم حل مشكلة الشرق الأوسط ، وبهذه التطورات التى طرأت على الموقف خلال عام ٧١ أصبحت التسوية السلمية التى كان يتطلع إليها السادات ضربا من المحال .

ولم يكن حسم الموقف بالوسائل العسكرية أمرا متيسرا هو الآخر خلال عام ٧١ ، فإن القادة السوفيت لم يقتنعوا إطلاقا بهذا الإعلان الذى قيد به السادات نفسه لحل النزاع العربى الإسرائيلى فى هذه الفترة الزمنية المحددة ، ونظرا لأنهم كانوا أدرى الناس بحقيقة قدرات مصر العسكرية فى تلك

المرحلة ، فقد خشوا من أن يورط السادات قوات مصر المسلحة – لمجرد تنفيذ وعده ــ فى حرب مع إسرائيل تكون نتيجتها أشد وبالا من نتائج حرب يونيو ٦٧ .

ورغم ضخامة صفقة الأسلحة التى عقدت بين مصر والاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ٧١ فإنها لم تكن كافية (على فرض وصولها) لتنفيذ الخطة جرانيت والوصول إلى المضايق ، فإن قدرات مصر فى الدفاع الجوى حتى بعد تدعيمها بفوج الصواريخ سام ٦ الذى كان ضمن الصفقة ، لم تكن بقادرة على حماية أى تقدم للقوات البرية للوصول إلى المضايق ، كما أن الأسلحة والمعدات التى تقرر وصولها فى أواخر ٧١ لم يكن فى مقدرة القوات المسلحة استيعابها واستخدامها بكفاءة قبل منتصف عام ٧٢ على أحسن الفروض .

ونظرا لأن السياسة السوفيتية كانت قائمة منذ البداية على تدعيم قدرات مصر الدفاعية فحسب ، وعدم تشجيع مصر على شن أى هجوم ضد إسرائيل ، وحتى تضمن عدم إقدام السادات على خوض غمار الحرب ضد إسرائيل خلال عام ٧١ كما أخذ يعلن طوال العام – فقد تعمد القادة السوفيت عدم إرسال أية أسلحة أو معدات هجومية إلى مصر طوال عام ٧١ رغم الزيارتين اللتين قام بهما السادات لموسكو فى أول مارس و ١١ أكتوبر ٧١ ، ورغم وعودهم وتأكيداتهم المتتالية له إلى الحد الذى أثار ثائرته ، وكان آخر تلك الوعود الوهمية ماذكروه له بشأن صفقة الأسلحة الضخمة التى عقدت فى أكتوبر ٧١ ، والتى وعدوه بإرسالها على الفور لتحريك الموقف ، إذ إن تلك الصفقة المرتقبة لم تصل منها قطعة واحدة من السلاح إلى مصر حتى آخر العام .

ورغم حقائق الموقف فى أواخر عام ٧١ التى كانت تدل بوضوح على استحالة تنفيذ وعد السادات بأن يكون عام ٧١ هو عام الحسم إن سلما وإن حربا استمر السادات فى الأسلوب الذى انتهجه منذ بداية العام ، وهو إنذار إسرائيل بالحرب ، والتصريح بمناسبة وبدون مناسبة أن عام ٧١ هو عام الحسم ، وفى الوقت نفسه استمرت وسائل الإعلام المصرية التى تسيطر عليها الدولة فى التحدث عن الحرب الوشيكة الوقوع مع إسرائيل بحرية واستهانة عجيبتين ، وكأنما هذه الحرب هى مجرد مباراة فى كرة القدم يعلن مسبقا عن

موعدها وعن الملعب الذى ستقام على أرضه . بقصد اجتذاب أكبر عدد من المشاهدين .

وهكذا وجدت القوات المسلحة المصرية نفسها بسبب هذا الأسلوب الخاطىء والبعيد عن روح المسئولية فى موقف لاتحسد عليه ، فقد حرمها هذا الأسلوب منذ البداية القدرة على استغلال عامل من أهم العوامل فى تحقيق النصر فى حالة نشوب الحرب ، وهو عامل المفاجأة الذى كان فى الإمكان تحقيقه لو التزم الجميع بالصمت كما كان المفترض ، وكانت هذه التصريحات حول الحرب القادمة والضجيج المتزايد حول عام الحسم ، فرصة فى الواقع لإسرائيل كى تتخذ منها ذريعة – لو شاءت – للقيام بضربة إجهاض ضد الأهداف العسكرية والمنشآت الحيوية فى مصر ، بنفس الطريقة التى جرت فى ٥ يونيو ٦٧ ، أو على أقل تقدير تستخدمها كوسيلة ناجحة للضغط على الولايات المتحدة لإمدادها بصفقات جديدة من الأسلحة المتطورة ، مادامت مصر مستمرة فى تهديداتها ، ومادام الدق على طبول الحرب فى القاهرة لاينقطع .

وعندما أوشك عام ٧١ على الانتهاء أحس السادات بحرج موقفه البالغ السوء أمام الرأى العام سواء فى مصر أو فى الخارج ، وشعر بالورطة التى وضع نفسه فيها بلا أى داع ، فقد انقضى عام الحسم بدون أى حسم بالطبع ، ولم يجد أمامه حلا لإخراجه من الأزمة التى أصبح يعانيها سوى القيام بزيارة إلى موسكو للقاء القادة السوفيت ، عسى أن يجد لديهم وسيلة لتغطية موقفه الذى انكشف على الملأ بصورة أليمة .

واستدعى السادات لهذا الغرض السفير السوفيتى فينوجرادوف ، ورجاه فى إلحاح أن يبلغ القادة السوفيت أنه يريد مقابلتهم فى موسكو فى أقرب فرصة ، وكاد السادات يتميز من الغيظ حينما عاد إليه السفير السوفيتى ليبلغه أن القادة السوفيت لايستطيعون مقابلته فى هذه الفترة لأن مواعيدهم مشحونة ، ولكنهم على استعداد لاستقباله فى ١ و ٢ فبراير ٧٢ ، وكان لخذلان القادة السوفيت للسادات خلال موقفه العصيب فى نهاية عام ٧١ ، وعدم مساندتهم له فى محنته أثر بالغ فى شعوره بالمرارة والسخط على الاتحاد السوفيتى ، وكان له دخل بلا شك فى القرار الذى اتخذه بعد ستة أشهر فقط بطرد الخبراء والمستشارين

السوفيت من مصر .

وهكذا وجد السادات نفسه فى بداية عام ٧٢ فى موقف لايحسد عليه،فقد تهرب القادة السوفيت من لقائه حتى لاينسب الرأى العام فى مصر الفشل الذى حاق بالسادات إليهم ، فى الوقت الذى أعلن فيه وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكى فى أول يناير ٧٢ فى تهكم أن عام ٧١ قد انقضى ولكن بدون حسم أو خلافه .

وكان روجرز يحاول بهذا الإعلان استمالة الرأى العام اليهودى بعد أن اشتد السخط عليه لموقفه فى تأييد مصر خلال زيارته لها فى مايو عام ٧١ . وكان الموقف الداخلى فى مصر فى بداية عام ٧٢ قد أخذ يثير قلق السادات ، فقد بدأ الشعب المصرى يطلق النكات بسبب انقضاء عام الحسم بدون حسم . وكان على السادات أن يجد المبرر لعدم قيام مصر بالهجوم على إسرائيل خلال عام ٧١ كما وعد . وجاءه المبرر من حيث لاينتظر فقد اندلعت الحرب فى شبه القارة الهندية فى ديسمبر ٧١ ، وانتهز السادات الفرصة وابتكر قصة الضباب الشهيرة ، وروى كيف لم تتمكن الطائرات المصرية بسبب كثافة الضباب من تنفيذ أمر عبد الناصر بقصف المواقع الإسرائيلية شرق القناة رغم ذهابها إلى المنطقة ثلاث مرات متتالية ، وربط السادات بين قصة الضباب وقصة الحرب بين الهند والباكستان (رغم عدم وجود أى تشابه فى القصتين) وأكد أنه لولا نشوب هذه الحرب لقامت مصر بالهجوم على إسرائيل ، ولكان عام ٧١ هو عام الحسم حقا ، وبالطبع لم تقنع هذه القصة أحدا من الشعب بل على العكس أصبحت مادة جديدة للتندر والتسلية .

هذا ولم ينجح السادات بهذه المبررات التى أعلنها فى تهدئة غضب الشعب أو تلافى شعوره باليأس والاحباط ، مما أدى إلى قيام الجامعات بمظاهرات صاخبة ، واضطر السادات منعا لتفاقم الموقف إلى إغلاق الجامعات ، واعتقال عدد كبير من الطلاب وأدى سوء الحال إلى مطالبة الدكتور محمود فوزى بتقديم استقالة حكومته ، وكلف السادات الدكتور عزيز صدقى بتشكيل حكومة جديدة .

زيارة السادات لموسكو فـــى فبرايـــــر ٧٢

كان استمرار شحن القوات المسلحة منذ هزيمة يونيو ٦٧ من أجل هدف لم تلح فى الأفق أية دلائل جدية على قرب تحقيقه أثره فى انخفاض الروح المعنوية بين الضباط والجنود وبخاصة بعد فشل السادات فى تحقيق وعده بحسم الموقف مع إسرائيل عام ٧١ إن حربا وإن سلما ، ولذا بادر السادات بعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ٢ يناير ٧٢ ، حيث صارح القادة العسكريين بحقيقة الوضع ، وأوضح لهم أن السبب فى عدم إمكان الوصول إلى تسوية سلمية يرجع إلى عدم رغبة الولايات المتحدة فى ممارسة أية ضغوط سياسية على إسرائيل ، كما عزا عدم قدرة مصر على مهاجمة اسرائيل لحسم الموقف بقوة السلاح إلى تقاعس الاتحاد السوفيتى عن تنفيذ وعوده بإمداد مصر بصفقات الأسلحة التى تم التعاقد عليها منذ منتصف عام ٧٠ ، هذا فى الوقت الذى تنال فيه إسرائيل كافة مطالبها من الأسلحة والمعدات المتطورة من الترسانة الأمريكية التى تفتح أبوابها لإسرائيل بغير حساب .

وخلال شهر يناير ٧٢ قام السادات وبرفقته الفريق أول محمد صادق وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وقتئذ بزيارة إلى أسوان لتفقد دفاعات السد العالى وخزان أسوان وكان ضمن برنامج الرحلة زيارة القاعدة الجوية التى كانت ترابط فيها الطائرات الثقيلة من طراز تى يو ١٦ ، وهى الطائرات العشر التى توافد وصولها على دفعات من الاتحاد السوفيتى خلال شهر نوفمبر ٧١ ، وكانت مصر تطالب بوصول هذه الطائرات بإلحاح منذ زيارة الرئيس الراحل عبد الناصر لموسكو فى أول يوليو ٧٠ باعتبارها سلاح الردع الذى سيمنع إسرائيل من التفكير فى القيام بغاراتها الجوية على عمق مصر ، خشية أن ترد مصر على ذلك بالمثل ، بإرسال هذه الطائرات القاذفة الثقيلة البعيدة المدى لتدمير الأهداف الحيوية فى عمق إسرائيل .

ولكن مفاجأة غير سارة كانت فى انتظار السادات عند زيارته للقاعدة الجوية التى ترابط فيها هذه الطائرات ، ففى خلال حواره مع الطيارين المصريين

صارحوه بعدم اقتناعهم بكفاءة هذه الطائرات الثقيلة التى شبهوها ببطة طائرة فى الجو ، وأكدوا للسادات أنه فى حالة استخدامها فى غارات جوية بعيدة المدى فلن تعود منها إلى قواعدها أكثر من ٢٠ ٪ ، إذ إنها رغم طول مدى طيرانها ، وماتضمه من تسهيلات ملاحية متميزة ، ورغم قدرتها على إطلاق صواريخ جو أرض لمسافة ١٥٠ كيلو مترا ، فإنها معرضة للإسقاط بسهولة من القاذفات المقاتلة الإسرائيلية من طراز فانتوم وميراج وسكاى هوك ، لفرط ضخامتها وبطء سرعتها نسبيا وعدم قدرتها على سرعة المناورة فى الجو ، فضلا عن عدم إمكان حراستها بطائرات الميج أو السوخوى ، بالنسبة لقصر مدى هذه الطائرات وقدرتها المحدودة على البقاء فى الجو .

وفى أول فبراير ٧٢ سافر السادات إلى موسكو فى زيارة قصيرة لم تستغرق سوى يومين ، وكان فى شدة التأثر لعدم تنفيذ القادة السوفيت وعودهم بإرسال صفقات الأسلحة التى تم التعاقد عليها ، ولذا سأل غاضبا بمجرد بدء الجلسة الأولى للمحادثات عن المسئول عن تأخير وصول الأسلحة إلى مصر وبخاصة صفقة أكتوبر ٧١ ، فأجاب بريجنيف فى هدوء بأنه المسئول نظرا للإجراءات الروتينية والمكتبية ، فقال السادات « أنا لست مقتنعا بهذا الكلام وإذا تكرر ماحدث مرة أخرى فسوف أتخذ قرارا ما » ، وأعاد السادات على مسامع القادة السوفيت نفس الكلام الذى قاله لهم فى زياراته السابقة ، وركز على نقطتين أساسيتين : أولاهما أن مصر لاتريد جنديا سوفيتيا ليحارب معركتها ، والنقطة الثانية أن مصر لاتسعى مطلقا لكى تحدث مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

وكانت واقعة هامة قد جرت قبل رحلة السادات الأخيرة إلى موسكو التى تحدثنا بشأنها ، وكان لها تأثير كبير على نتائج المحادثات المصرية السوفيتية ، فقبل أن يسافر السادات إلى موسكو ببضع ساعات تلقى رسالة عاجلة من الملك السعودى الراحل فيصل ، يعرض فيها إهداء مصر ٢٠ طائرة قاذفة مقاتلة بريطانية الصنع من طراز ليتننج Lightning ، كانت السعودية قد سبق أن اشترتها من شركة بريطانية منذ بضع سنوات ، وطالب فيصل السادات بإرسال الطيارين والميكانيكيين المصريين إلى السعودية للتدريب فى السعودية على تشغيل هذه

الطائرات على يد خبراء الشركة البريطانيين . ورغم وصول عدد من الطيارين والميكانيكيين المصريين إلى السعودية ثم إلى الكويت التى وافقت هى الأخرى على إهداء سرب من نفس الطراز إلى مصر ، ورغم انتهاء تدريبهم بنجاح على يد الخبراء البريطانيين وعودتهم إلى مصر قبل نهاية عام ٧٢ ، فإن طائرات الليتننج المهداة إلى مصر لم تصل مع الأسف الشديد لا من السعودية ولا من الكويت .

ولكن عرض الملك فيصل بإهداء الطيران المصرى طائرات غربية الصنع كان له تأثير كبير على القادة السوفيت الذين لم يكونوا يرحبون بالطبع بمثل هذه الخطوة ، ولذا حاولوا إرضاء السادات أثناء زيارته لهم بقبولهم تزويد مصر بالقاذفات الثقيلة المتطورة من طراز تى يو ٢٢ التى كانوا يعارضون من قبل فى إرسالها إلى مصر ، كما وافقوا على تزويد مصر بالدبابة السوفيتية المتطورة ت ٦٢ المسلحة بالمدفع ١١٥ مم ، والتى كانت تتفوق على الدبابات الإسرائيلية من طراز سنتوريان وم ٤٨ و م ٦٠ المسلحة بالمدفع ١٠٥ مم .

واختتمت المحادثات هذه المرة بنجاح ملحوظ ، فقد أكد بريجنيف للسادات التزام الاتحاد السوفيتى باتفاقية أكتوبر ٧١ لتوريد الأسلحة ، وإقامة الصناعات العسكرية فى مصر ، وأنه فضلا عن هذه الاتفاقية فسوف يقوم الاتحاد السوفيتى بإمداد مصر بالأسلحة التالية :

٢٠٠ دبابة ت ٦٢ يتم توريدها كلها خلال عام ٧٢ .

٢٠ طائرة قاذفة ثقيلة تى يو ٢٢ يتم توريدها كلها خلال عام ٧٢ .

٢٥ طائرة ميج ١٧ يتم تسليمها فورا كهدية .

وفضلا على ذلك وعد بريجنيف بتدعيم وزيادة قدرات مصر بالنسبة للحرب الإلكترونية . كما وعد كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى بأنه لن يكون هناك تأخير مرة أخرى فى توريد الأسلحة ، فإن اللجنة المركزية السوفيتية قررت أن يكون إرسال الأسلحة إلى مصر خاضعا لإشرافه الشخصى .

أزمات حادة بين مصر والاتحـــاد السوفيتـــي

في النصف الثاني من أبريل فوجىء السادات برسالة عاجلة من القادة السوفيت حملها له السفير السوفيتي بالقاهرة فينو جرادوف طلبوا منه فيها أن يحضر في زيارة إلى موسكو في أواخر أبريل .

ونظرا لأن أول لقاء قمة بين الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والرئيس السوفيتي ليونيد بريجينيف من أجل الوفاق كان قد تحدد له يوم ٢٠ مايو ٧٢ في موسكو ، فقد أدرك السادات على الفور أن هدف القيادة السوفيتية من حضوره إلى موسكو قبل لقاء القمة هو أن يثبتوا للولايات المتحدة مدى رسوخ أقدامهم في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى .

وفي ٢٧ إبريل ٧٢ ولم يكن قد مر بعد على زيارة السادات السابقة لموسكو ثلاثة أشهر سافر الرئيس المصرى إلى العاصمة السوفيتية حيث مكث هناك قرابة أسبوعين ، وكانت تلك أطول زيارة أمضاها في الاتحاد السوفيتي منذ تولى مقاليد الحكم في مصر .

وخلال الزيارة التي اتسمت بالروح الودية من الجانبين اتفق السادات مع القادة السوفيت على أنه سوف ينتظر منهم تحليلا للموقف في الشرق الأوسط بعد انتهاء محادثاتهم مع نيكسون ، وعلى أن يبدأوا فورا في توريد الأسلحة التي سبق التعاقد عليها بحيث يتم وصولها كلها قبل آخر أكتوبر ٧٢ لتكون مصر على استعداد للتحرك العسكرى لحل القضية إذا اتضح بعد الانتخابات الأمريكية التي كان موعدها في نوفمبر ٧٢ أن الرئيس الأمريكي الذى سيتم انتخابه (سواء كان نيكسون أو غيره) ليس في نيته السعي لإيجاد الحل السلمي .

وخلال زيارة السادات لليبيا في أوائل مايو ٧٢ عقب انتهاء زيارته للاتحاد السوفيتي وقعت بالقاهرة أزمة حادة بين مصر والاتحاد السوفيتي ، كادت تؤدى إلى عواقب سياسية سيئة ، بسبب ماعرف وقتئذ باسم حادث تهريب الذهب . وكان الفريق أول محمد صادق قد بلغته معلومات من أجهزة الأمن أن الخبراء

والمستشارين وأفراد الوحدات السوفيتية التى تعمل فى مصر أثناء عودتهم إلى بلادهم فى إجازات أو عند نهاية خدمتهم اعتادوا أخذ كميات كبيرة من الذهب معهم فى شكل حلى أو أساور أو مشابك وأحيانا سبائك ذهبية .

وخشى الفريق أول صادق أن يكون إقبال الروس الشديد على شراء الذهب من محال الصياغ فى مصر ثم إخراجه بهذه الطريقة الجماعية عملية مدبرة يقصد منها تخريب الاقتصاد المصرى . وفى سبيل مقاومة تلك العملية اتفق الفريق أول صادق مع المسئولين فى إدارة الجمارك على أن يخضعوا الأفراد العسكريين السوفيت للتفتيش فى الدائرة الجمركية ، أسوة بباقى المسافرين إلى الخارج .

وفى يوم ٨ مايو ٧٢ ، وبينما كانت دفعة من الضباط والجنود السوفيت تتكون من حوالى ٧٠ فردا ممن أنهوا مدة خدمتهم فى مصر ، فى مطار القاهرة استعدادا لركوب الطائرة التى ستنقلهم إلى بلادهم ، طلب رجال الجمارك منهم الإعلان عما فى حوزتهم من ذهب ، وأصروا على القيام بتفتيش البعض منهم . ورفض الأفراد السوفيت أن يستجيبوا لتعليمات الجمارك ، وثارت أزمة عنيفة فى المطار ، أدت إلى حضور الجنرال أوكينيف كبير المستشارين السوفيت ، والسفير السوفيتى فينو جرادوف إلى مطار القاهرة لمحاولة احتواء الأزمة ، وحل الموضوع مع رجال الجمارك .

وإزاء إصرار رجال الجمارك على تنفيذ التعليمات التى لديهم دارت اتصالات على أعلى مستوى ، إذ توجه الجنرال أوكينيف إلى الفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان الذى اصطحبه إلى مكتب الفريق أول محمد صادق وزير الحربية الذى حاول إيهام الجنرال أوكينيف أنه لاعلاقة له بهذا الموضوع ، لأن إدارة الجمارك لاتتبعه إنما تتبع وزير الاقتصاد . وفى نفس الوقت اتصل السفير السوفيتى بحافظ إسماعيل مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى ، والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء ، وبعد قليل كان النبأ قد وصل إلى السادات أثناء وجوده فى ليبيا .

و فى إثر عدة اتصالات هاتفية دارت بين حافظ اسماعيل والفريق أول صادق تم الاتفاق على إرسال اللواء حسن الجريدلى أمين عام وزارة الحربية وقتئذ إلى مطار القاهرة لتسوية الموضوع . وبالفعل تم سفر الضباط والجنود السوفيت

بعد أن سمح لهم بأخذ الهدايا الذهبية التي كانت في حوزتهم ، والتي اتضح أنها لم تكن تزيد كلها على كيلو جرام ومائتي جرام من الذهب ، وأقلعت الطائرة السوفيتية إلى موسكو بعد أن تأخرت عن موعدها ١١ ساعة .

وفي صباح اليوم التالي وبناء على استدعاء من السادات سافر الدكتور عزيز صدقي والفريق أول محمد صادق بالطائرة إلى طرابلس ، وعندما التقى السادات بصادق وجه له اللوم بسبب عدم تدخله منذ البداية لحل أزمة تهريب الذهب حتى تفاقمت بهذا الشكل الذى كاد يؤدى إلى حدوث أزمة سياسية بين البلدين .

وخلال اجتماع السادات والفريق صادق بالرئيس الليبي معمر القذافي ومجلس الثورة الليبي تم الاتفاق على إرسال لواء مدرع ليبي إلى مرسى مطروح ليتم تدريبه هناك بمعاونة بعض الضباط وضباط الصف المصريين خلال بضعة أشهر . وقد ذكر الفريق أول صادق في مذكراته أن الغرض الحقيقي الذى كان مستهدفا من إحضار اللواء المدرع الليبي إلى مرسى مطروح كان هو الحيلولة دون تحقيق المطلب السوفيتي الذى كانوا يلحون على السادات لتنفيذه وهو إنشاء قاعدة بحرية جوية في مرسى مطروح يتولى السوفيت تشغيلها .

وفضلا عن أزمة تهريب الذهب نشبت أزمة ثانية في نفس الوقت لسبب آخر ، فلقد تم وصول ١٨ طاقما من الضباط والجنود المصريين الذين تم تدريبهم في الإتحاد السوفيتي خلال عام ٧١ على استخدام الصواريخ سام ٣ ، وكان من الطبيعي أن تقرر القيادة العامة المصرية أن تحل هذه الأطقم محل الأطقم السوفيتية التي أرسلها الإتحاد السوفيتي عام ٧١ لتشغيل كتائب الصواريخ سام ٣ ، بهدف حماية العمق المصرى من الغارات الجوية الإسرائيلية ، وكان ذلك يعني ترحيل ١٨ طاقما سوفيتيا دفعة واحدة إلى الاتحاد السوفيتي ، مما أثار موجة من الاستياء لدى القادة السوفيت الذين ذكروا أن ذلك القرار سوف يخلق الشعور بين أفراد الوحدات السوفيتية بأن تواجدهم في مصر أصبح أمرا غير مرغوب فيه ، كما أن عملية ترحيل أفراد هذه الأطقم من مصر إلى الاتحاد السوفيتي قبل لقاء القمة بين نيكسون وبريجنيف في مايو ٧٢ فيها إضعاف كبير لمركز الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط أمام الأمريكيين .

وتجنبا لحدوث أزمة سياسية فى العلاقات المصرية السوفيتية صدر قرار السادات باستبقاء الأطقم السوفيتية فى مواقعها ، وعدم ترحيلها إلى بلادها ، وقد تولى الفريق محمد على فهمى قائد الدفاع الجوى مسئولية تنفيذ القرار السياسى للرئيس ، فأمر بتوزيع الأطقم المصرية التى أتمت التدريب بالاتحاد السوفيتى على كتائب الصورايخ المصرية فى مختلف المناطق لسد النقص الموجود فى بعضها ، وليصبح الباقي بمثابة احتياط للكتائب الأخرى التى استكملت هيكلها التنظيمي من ناحية الأفراد ، وذلك كإجراء مؤقت ريثما يصل التسليح اللازم لهذه الأطقم المصرية من الصواريخ سام ٣ من الاتحاد السوفيتى ، وبذا يزداد عدد كتائب الصواريخ سام ٣ فى مصر ١٨ كتيبة .

زيارة المارشال جريشكو لمصر

فى ١٥ مايو ٧٢ حضر المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتى إلى القاهرة فى زيارة لمدة خمسة أيام بعد انتهاء جولته فى العراق وسوريا ، وجاء وصوله بعد وقوع أزمة تهريب الذهب فى مطار القاهرة بأسبوع واحد ، ولذا كان شديد التأثر من جهة هذا الحادث إلى الحد الذى جعله يعاتب الفريق أول محمد صادق عتابا مرا عندما كانا يستقلان السيارة معا من المطار إلى قصر الطاهرة الذى خصص لإقامته .

وقد دعا الفريق أول صادق المارشال جريشكو إلى حفل عشاء فى الثامنة مساء بنادى الضباط بالزمالك لتكريمه ، ونظرا لأن المارشال جريشكو كان مرتبطا بموعد لزيارة الرئيس الراحل السادات بمنزله بالجيزة فى السابعة مساء ، وبسبب رغبة السادات فى الاحتفاء بضيفه إلى أقصى الحدود — لذا طالت زيارة جريشكو للرئيس الذى قدمه لأفراد أسرته ، وجعل إحدى بناته تغنى له أغنية « ليالى موسكو » الشهيرة ، مما أدى إلى تأخر جريشكو عن الحضور إلى نادى الضباط ، أكثر من ساعتين . وعندما طال انتظار الفريق صادق لجريشكو دون أن يحضر إلى نادى الضباط انصرف غاضبا من النادى وتوجه إلى بيته المواجه لنادى الضباط مباشرة .

وفوجىء الفريق صادق فى العاشرة والنصف مساء بالمارشال جريشكو واثنين من رفاقه يطرقون باب منزله ، حيث قدم المارشال اعتذاره عن التأخير الذى وقع ، واصطحب صادق جريشكو ومرافقيه إلى نادى الضباط بالزمالك سيرا على الأقدام ، وكانوا جميعا بملابسهم العسكرية مما أثار دهشة بالغة بين أفراد الجمهور الذين تصادف وجودهم فى الشارع وقتئذ .

وفى أثناء زيارة المارشال جريشكو لمصر حضر معه السادات والفريق أول صادق عرضا جويا فى مطار غرب القاهرة ، اشتركت فيه طائرة ميج ٢٥ وطائرة سوخوى ١٧ ، وبعد انتهاء العرض الجوى منح السادات المارشال جريشكو وسام نجمة الشرف ، كما منح المارشال كوتاكوف قائد الطيران السوفيتى وسام النجمة العسكرية .

وفى مساء اليوم نفسه صدر بيان رسمى وزع على الصحف المصرية يعلن امتلاك مصر للطائرة الميج ٢٥ ، وامتلاكها أيضا للطائرة القاذفة المقاتلة بعيدة المدى ، سوخوى ١٧ ، وكان الخبران غير صحيحين . فإن الطائرة الميج ٢٥ لم يكن السوفيت يملكون منها سوى ٤ طائرات فى مصر ، وكانت لاتزال تعتبر من أسرارهم العسكرية ولم يعرضوها قط للبيع . كما أن الطائرة سوخوى ١٧ لم يكن فى الإمكان اعتبارها قاذفة مقاتلة بعيدة المدى حيث إن خواصها لم تكن تمنحها هذه الصفة . وكان فى إذاعة بيان بهذه المعلومات المضللة خطورة كبيرة . إذ إن ضباط القوات المسلحة وبخاصة الطيارين الذين يعلمون الحقيقة بالطبع سوف يفقدون الثقة فى قياداتهم وفى البيانات الرسمية التى تذاع . كما أن فيه إساءة بالغة لسمعة مصر أمام العالم العربى . إذ إنه مادام الاتحاد السوفيتى قد زود مصر بطائرات الميج ٢٥ التى تبلغ سرعتها ثلاثة أضعاف سرعة الصوت والتى تتفوق فى ميزاتها على الطائرات الإسرائيلية فما الذى تنتظره مصر كى تشن هجومها على إسرائيل لاستعادة أرضها المغتصبة ؟ .

وقد اعترف السادات فى كتابه « البحث عن الذات » بعدم صحة المعلومات التى وردت فى البيان الذى نشرته الصحف المصرية ، وذكر أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى موسكو هى التى أصدرت البيان ، وأحضره جريشكو معه مكتوبا وأنه وافق على إذاعة البيان بناء على إلحاح المارشال جريشكو .

هذا وقد عقد الفريق أول محمد صادق مع المارشال جريشكو اجتماعين في وزارة الحربية ، وكانت النقطة الأولى الهامة التى طرحت على بساط البحث خلال المحادثات بينهما هى موضوع صفقة الأسلحة التى تم الاتفاق عليها من قبل بين السادات والقادة السوفيت ، خلال زيارته لموسكو فى فبراير ٧٢ .

فقد سبق أن سافر الفريق عبد القادر حسن نائب وزير الحربية على رأس لجنة عسكرية مشكلة من مختلف الأسلحة فى أوائل مارس ٧٢ للتوقيع على هذه الاتفاقية ، ولكنه عاد يوم ١٨ مارس دون أن يوقع على البندين الخاصين بالطائرات تى يو ٢٢ والدبابات ت ٦٢ . وكان سبب عدم التوقيع بالنسبة للطائرات تى يو ٢٢ هو رفض اللجنة العسكرية المصرية شراءها ، فقد اكتشفت أن عيوبها لم تكن تقل عن عيوب الطائرة تى يو ١٦ التى وصلت إلى مصر قبل ثلاثة أشهر ، وضج الطيارون المصريون من الشكوى منها بسبب عدم إمكان استخدامها بنجاح فى العمليات الحربية ، أما بالنسبة للدبابات ت ٦٢ فقد امتنعت اللجنة عن التوقيع بسبب إصرار الجانب السوفيتى على أن يتم دفع ثمن هذه الدبابة بالعملة الصعبة ، مما كان يجعل ثمن الدبابة الواحدة يصل إلى حوالى ربع مليون دولار .

هذا وقد تمكن الفريق أول صادق خلال محادثاته مع جريشكو من حل هذا الخلاف ، فقد تنازل الجانب السوفيتى عن مطلبهم الخاص بالدفع بالعملة الصعبة بالنسبة للدبابة ت ٦٢ ، وبالتالى تم التوقيع على صفقة الدبابات بنفس شروط الدفع السابقة .

وخلال المحادثات التى دارت بين الجانبين المصرى والسوفيتى تم التوقيع على صفقة أسلحة جديدة بلغت قيمتها ٢٠٢ مليون روبل كانت تتكون من الأسلحة التالية :

١٦ طائرة سوخوى ١٧ .

٨ كتائب صواريخ سام ٣ .

١ فوج صواريخ سام ٦ يتم تسليمه عام ٧٣ .

٢٠٠ دبابة ٦٢ يتم توريدها خلال عامى ٧٢ ، ٧٣

هذا وقد أثار المارشال جريشكو خلال محادثاته مع الفريق أول محمد صادق عددا من الشكاوى التى تتعلق بالمعاملة السيئة التى يلقاها المستشارون والخبراء وأفراد الوحدات السوفيتية من بعض السلطات المصرية ، وكان فى مقدمة تلك الشكاوى الحادث الذى جرى فى مطار القاهرة يوم ٨ مايو عندما أصر رجال الجمارك على تفتيش الضباط والجنود السوفيت العائدين إلى بلادهم بعد انتهاء مدة خدمتهم فى مصر . .

وأوضح المارشال جريشكو أن هذا الحادث لايدل مطلقا على وجود روح الصداقة الواجبة لدى السلطات المصرية تجاه الاتحاد السوفيتى ، وأنه من الضرورى عدم تكراره مرة أخرى ، إذ إن الفريق صادق كما يبدو لم يقدر العواقب السياسية التى كان من المحتمل وقوعها نتيجة لهذه الإهانة البالغة التى وجهت للاتحاد السوفيتى ، وتبعا لذلك ينبغى إنزال العقاب الرادع بالأفراد المسئولين عن وقوع هذا الحادث ، وعلق جريشكو على التبرير الذى سبق أن تحجج به الفريق صادق من أن إدارة الجمارك لاتخضع لوزير الحربية بل لوزير الاقتصاد بأن هذا التبرير غير معقول أو مقبول .

وشكا جريشكو من أن إدارة التوجيه المعنوى بالقوات المسلحة المصرية تتبنى نشاطا معاديا للاتحاد السوفيتى ، مما ترك المجال واسعا لانتشار الشائعات المغرضة بين صفوف الضباط والجنود المصريين ، ومنها أن المستشارين السوفيت يحاولون التدخل فى السياسة ، أو يقومون بالدعاية للشيوعية ، أو أنهم يهاجمون فى أحاديثهم الدين الإسلامى ، أو أن الأسلحة السوفيتية بالية وعتيقة ، ومن مخلفات الحرب العالمية الثانية ، وأن السوفيت لايزودون مصر بأية أسلحة هجومية أو متطورة مثلما تمد أمريكا إسرائيل .

كما شكا جريشكو من تصرفات بعض كبار قادة القوات المسلحة الذين يوجهون هجومهم علانية إلى الاتحاد السوفيتى أمام الضباط والجنود ، خلال مرورهم على الوحدات ، أو أثناء انعقاد المؤتمرات العامة ، وخلص جريشكو فى النهاية بأن كل هذه الأعمال والتصرفات قد أدت إلى خلق تيار معاد قوى فى القوات المسلحة المصرية ضد الاتحاد السوفيتى . .

وكانت التعليقات والتلميحات التى أوردها جريشكو فى حديثه لاتترك مجالا

للشك فى أن القادة السوفيت كانوا على يقين من أن الفريق أول صادق هو شخصيا وراء كل الحملات المعادية للسوفيت فى القوات المسلحة المصرية ، وأن مايجرى إنما يتم بأوامره وتوجيهاته ، وليس أدل على ذلك من أن التيار المعادى للسوفيت لم يظهر فى القوات المسلحة المصرية إلا بعد أن تولى الفريق صادق منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة فى ١٥ مايو ٧١ ، وذكر جريشكو أن خطاب الفريق صادق الذى ألقاه فى الاجتماع الذى عقد بالمنطقة المركزية يوم ٢٤ يناير ٧٢ ، وحضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب والذى هاجم فيه الاتحاد السوفيتى هجوما عنيفا ، وغير ذلك من التصرفات المماثلة ، لايمكن أن يخدم العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى . .

كما أن تجاهل مشورة المستشارين والخبراء السوفيت الموجودين خصيصا لخدمة القوات المسلحة المصرية عند وضع خطط العمليات ، وتعمد إخفاء المعلومات والأسرار الحربية عنهم ، والنظر إليهم على أنهم أجانب أمور لا تتفق مع إخلاص السوفيت فى معاونة مصر وتدعيم موقفها أمام إسرائيل ، أو مع اختلاط الدم السوفيتى بالدم المصرى أثناء الدفاع عن مصر ضد الاعتداءات الإسرائيلية التى تدعمها الإمبريالية الأمريكية .

وأنبأ جريشكو الفريق صادق بأن الرئيس بريجنيف كلفه أن يبلغ صادق شخصيا استياءه البالغ من تلك التصرفات العدائية التى يقوم بها ، والتى لايليق أن تحدث بين الأصدقاء ، وأنه يأمل أن يغير موقفه وأن يسهم فى توطيد أواصر الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى الذى هو الصديق الحقيقى للعرب .

وعلى الرغم من أن الأسطول السوفيتى الخامس بالبحر المتوسط سبق أن منح التسهيلات اللازمة فى ميناءى الإسكندرية وبور سعيد بناء على الاتفاقية التى عقدت بين مصر والاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٨ لمدة خمس سنوات ، وكانت تنص على حق القطع الحربية السوفيتية فى دخول ميناءى الإسكندرية وبور سعيد والبقاء بهما المدة الكافية لراحة رجال الأسطول ، ولكى تتزود السفن بالمياه العذبة والمؤن وإجراء الإصلاحات اللازمة وأعمال الصيانة ، فإن القادة السوفيت حاولوا استغلال الموقف عقب أحداث ١٥ مايو ٧١ للحصول

على امتيازات جديدة للأسطول البحرى السوفيتي ، فقدموا مطالبهم التي كانت تقضى بأن تسرى اتفاقية التسهيلات السابقة على ميناء مرسى مطروح بالإضافة إلى ميناءى إسكندرية وبور سعيد ، وأن يجرى العمل لتعميق ميناء مرسى مطروح حتى يمكن لسفن الأسطول السوفيتي استخدامه وإيجاد أماكن بالمدينة لإيواء رجال الأسطول عند نزولهم إلى البر ، وكذا أماكن خاصة لإيواء العائلات السوفيتية .

وكانت المطالب تتضمن أيضا رفع كفاءة مطار مرسى مطروح من ناحية ممرات الهبوط والمدارج اللازمة لإيواء الطائرات ، بحيث يصبح قادرا على استيعاب لواء جوى سوفيتي ، سيتم إرساله من الاتحاد السوفيتي للدفاع عن الميناء ، وعن القطع البحرية السوفيتية أثناء تواجدها بمرسى مطروح . ونظرا لأن اللواء السوفيتي سيكون فى حاجة إلى الدفاع الجوى عنه أثناء تواجد طائراته على الأرض ضد أية طائرات معادية لذلك فإن الأمر يستلزم إرسال لواء صواريخ أرض جو (سام) لحماية الطائرات .

وطالب السوفيت أيضا بوضع يدهم على فندق سان استفانو بالإسكندرية ليكون مكانا مجمعا لإيواء عائلات رجال الأسطول السوفيتي بالبحر المتوسط ، بدلا من إيوائهم فى مبان متفرقة بالمدينة .

وفى الاجتماع الذى عقد يوم ٢٧ مايو ٧١ بين الجانب المصرى برئاسة الفريق أول محمد صادق والجانب السوفيتي برئاسة الجنرال بافلوفسكى (أحد أعضاء الوفد السوفيتي الذى حضر برفقة بودجورنى يوم ٢٥ مايو لعقد معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي) فشل الجانبان فى الوصول إلى أى اتفاق بينهما ، بسبب تمسك كل منهما بوجهة نظره ، مما أدى إلى عودة الجانب السوفيتي إلى بلاده يوم ٢٩ مايو دون الوصول إلى أى اتفاق .

وانتهز المارشال جريشكو فرصة زيارته لمصر فى ١٥ مايو ٧٢ ولقائه مع السادات بعد عام كامل من فشل السوفيت فى الحصول على ماكانوا يطمعون فيه من امتيازات فى الموانىء المصرية ، فتقدم إلى الرئيس المصرى بمطالب جديدة أكثر طموحا من المطالب السابقة التى تم لمصر رفضها .

ففى خلال الاجتماع الذى عقد بمنزل الرئيس بالجيزة فى ١٨ مايو ٧٢ والذى حضره المارشال جريشكو والفريق أول محمد صادق ، جدد جريشكو المطالب السوفيتية السابقة ، وزاد عليها بطلب تخصيص منطقة مرسى مطروح بأكملها لتكون قاعدة بحرية سوفيتية ، على أن يتولى السوفيت مهام تعميق الميناء وإعداد المطار حتى يتسع لجميع أنواع الطائرات ، وأن تخصص المساكن الجديدة فى مرسى مطروح لإيواء العائلات السوفيتية ، وأن يسمح برفع العلم السوفيتى على المعسكرات وإحاطة القاعدة البحرية الجوية بالأسلاك الشائكة ، حيث إن مسئولية حمايتها ستقع على عاتق الجنود السوفيت ، وفى نفس الوقت قدم المارشال جريشكو مطلبا جديدا ، وهو تخصيص ميناء برنيس على البحر الأحمر ليكون قاعدة بحرية للأسطول السوفيتى الذى يعمل بالمحيط الهندى .

واقترح جريشكو على السادات اقتراحا قوبل بالدهشة ، وهو أن تقوم مصر باحتلال مجموعة الجزر المهجورة التى تقع شمال مضيق باب المندب ، مابين اليمن شرقا وأثيوبيا غربا ، للتحكم فى مدخل البحر الأحمر الجنوبى قبل أن تسبقها إلى ذلك إسرائيل أو أثيوبيا .

وكانت السياسة التى ينتهجها السادات تجاه الاتحاد السوفيتى هى نفس السياسة التى كان يتبعها الرئيس عبد الناصر ، وهى ضرورة وضع خط فاصل بين التدخل السوفيتى لتدعيم مركز مصر عسكريا فى الدفاع الجوى فى معركتها مع إسرائيل ، مثل إرسال وحدات سوفيتية لمعاونة مصر فى الدفاع الجوى عن المنشآت الحيوية فى العمق ، وبين المطالب السوفيتية التى تؤدى إلى فرض سيطرة الاتحاد السوفيتى على مصر .

وكانت تجربة سيطرة الاتحاد السوفيتى على مطار غرب القاهرة تجربة أليمة ، وكان فيها أبلغ تحذير للقيادة السياسية المصرية من الخطورة التى تنشأ من جراء منح أية قواعد حربية أجنبية داخل الأراضى المصرية ، فقد أصبح مطار غرب القاهرة دولة داخل الدولة ، فليس به مندوب للجمارك أو لأية هيئة حكومية مصرية ، وكانت الطائرات السوفيتية تستخدم المطار فى إقلاعها وهبوطها كما تشاء قيادتها دون أى إخطار للسلطات المصرية ، وكانت الطرود

الخشبية الضخمة تصل على متون الطائرات السوفيتية إلى المطار دون أى يدرى أحد فى مصر عن محتوياتها شيئا .

ووصل الأمر إلى أن بات البعض يتوجس خوفا من احتمال تعرض مصر فى يوم من الأيام إلى عملية غزو سوفيتية واسعة النطاق ، عن طريق إحضار قوات ضخمة بالطائرات من الاتحاد السوفيتى لتهبط فى سرية وأمان بمطار غرب القاهرة ، وذلك فى حالة حدوث صدام سياسى عنيف بين مصر والاتحاد السوفيتى ، ولكل هذه الأسباب رفض الرئيس الراحل السادات ، بناء على مشورة الفريق أول محمد صادق مطالب جريشكو الخاصة بمنح الاتحاد السوفيتى قواعد بحرية وجوية فى ميناءى مرسى مطروح وبرنيس ، اكتفاء باتفاقية التسهيلات المعقودة بين الدولتين من قبل للأسطول السوفيتى فى البحر المتوسط .

وفيما يتعلق باقتراح جريشكو باحتلال مجموعة الجزر الواقعة على مدخل البحر الأحمر الجنوبى ، اعترض الفريق أول محمد صادق على تنفيذ هذه الفكرة بالنسبة لوقوع هذه الجزر على مسافة شاسعة من مصر ، الأمر الذى يصعب معه الدفاع عنها وبخاصة مع ضعف الأسطول المصرى فى البحر الأحمر ، مما قد يعرض القوات التى سوف تقوم باحتلالها لخطر العزل التام عن مصر فى حالة تدخل إسرائيل أو أثيوبيا ضدها .

لماذا فكر السادات فى إخراج السوفيت ؟

رغم الظروف الدقيقة التى كانت تمر بها العلاقات المصرية السوفيتية فى هذه الآونة لم يتردد السادات فى الاستجابة للدعوة التى وجهها له القادة السوفيت لزيارة موسكو فى أواخر أبريل ٧٢ ، رغم إدراكه أن هذه الزيارة ليست سوى مناورة من السوفيت كى يظهروا للأمريكيين مدى قوة نفوذهم فى الشرق الأوسط قبل انعقاد مؤتمر قمة موسكو ، الذى قد تحدد له يوم ٢٠ مايو بين برجينيف ونيكسون .

وفى خلال لقاءات السادات بالقادة السوفيت خلال زيارته الطويلة التى

استغرقت نحو أسبوعين أوضح لهم مقدار مايعقده العرب عليهم من آمال لإقناع الرئيس الأمريكي بضرورة أن تشترك القوتان العظميان معا للتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط كما طالبهم بحاجة مصر الملحة لكي ينجزوا وعودهم السابقة بسرعة تنفيذ البرامج المتفق عليها لتزويد مصر بالأسلحة والمعدات خلال الشهور الخمسة الحاسمة (مابين انعقاد مؤتمر قمة موسكو في ٢٠ مايو وموعد الانتخابات الأمريكية في نوفمبر ٧٢) حتى تكون مصر مستعدة لتحريك الموقف عسكريا إذا اتضح أن الرئيس الجديد للولايات المتحدة (سواء كان نيكسون أو غيره) ليس في نيته بذل جهود حقيقية للتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط .

وقبل أن يغادر السادات موسكو بعد انتهاء زيارته ألح على بريجنيف بسرعة إمداده بتحليل مفصل عن الموقف في الشرق الأوسط ، على ضوء ماسوف تسفر عنه محادثاته مع نيكسون في مؤتمر قمة موسكو ، ولم يتردد السادات في اتخاذ خطوة إيجابية كبيرة خلال هذه المرحلة لمحاولة إعادة الصفاء إلى جو العلاقات المصرية السوفيتية ، فلقد أرسل الفريق أول محمد صادق وزير الحربية المعروف بميوله العدائية تجاه السوفيت في زيارة رسمية إلى موسكو في ٨ يونيو ٧٢ ، على أمل أن تسفر لقاءاته مع القادة السوفيت في بلادهم إلى ذوبان الجليد بين الطرفين وإعادة الثقة المفقودة بينهما ، وبالفعل حدث التقارب المنتظر ، فقد استقبل القادة السوفيت الفريق صادق في موسكو الاستقبال الذى لم يكن يجرى إلا لرؤساء الدول ، وكان صادق يحمل معه رسالة شخصية من السادات إلى بريجنيف ، كرر فيها الرئيس المصرى اقتناعه بأنه لا أمل في الوصول إلى أية تسوية سلمية إذا لم يمارس الاتحاد السوفيتي ضغطا إيجابيا على الولايات المتحدة وإسرائيل ، وإلا إذا اقتنعت إسرائيل أن الميزان العسكرى يميل في صالح العرب . ومما يدعو إلى العجب الشديد أن الفريق صادق الذى كان ينظر إليه على أنه العدو رقم واحد للسوفيت في مصر قد تغير تفكيره تماما بعد الزيارة الودية التى قام بها إلى موسكو ، وبعد الاستقبال الحافل الذى استقبله به القادة السوفيت إلى الحد الذى جعله يعتقد أن السادات قد توهم أن اتفاقا سريا قد تم في موسكو من وراء

ظهره بين صادق وبريجنيف ، مما حمل السادات على الإسراع باتخاذ قراره بطرد الخبراء السوفيت .

وفى العدد ٥٠ بتاريخ ٢٤ مارس ٨٤ من مجلة التضامن التى تصدر فى لندن باللغة العربية نشر الفريق صادق مقالا حول هذا الموضوع تضمن الفقرة التالية .

« فى خلال زيارتى للاتحاد السوفيتى فى يونيو ٧٢ ، وفى اجتماع بينى وبين الرئيس السوفيتى بريجنيف ، تعهد لى برجينيف بحل المشلكة سلميا خلال ثلاثة أشهر بعد نجاح نيكسون فى الانتخابات ، وأنه إذا لم يحقق النجاح الذى يتوقعه فسيقوم بإمداد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة التى تحتاج إليها ، وأنا شخصيا وافقت ووثقت بكل كلمة قالها بريجينيف .

وعندما اطلع السادات على محضر جلسة المحادثات ثار ، وقال إنه لايمكن أن يتم ذلك ، وإن السوفيت خدعوك ، ولكننى – وأنا اعرف جيدا طريقة تفكيره – فهمت أنه توهم بالضرورة أن تكون هناك صفقة بينى وبين الجانب السوفيتى فأسرع باتخاذ قرار طرد الخبراء والمستشارين السوفيت » .
انتهت أقوال الفريق صادق .

وقد يكون الاعتقاد الذى دار فى مخيلة الفريق صادق فيه جانب من الحقيقة ، ولكنه لم يكن هو السبب بالطبع فى قرار السادات بإنهاء الوجود العسكرى السوفيتى فى مصر ، إذ إن الدوافع الحقيقية أعمق مما ذكره الفريق صادق بكثير كما سيتضح فيما بعد عند تناولنا لقرار السادات بالبحث والتحليل ، وكانت المرحلة التى انقضت عقب انتهاء مؤتمر قمة موسكو فى أواخر مايو ٧٢ مرحلة عصيبة بالنسبة للسادات ، إلى الحد الذى جعله يذكر أنه كان يعد خلالها الساعات والأيام فى انتظار رسالة بريجينيف ، التى ستوضح له حقيقة ماتم الاتفاق عليه بين الرئيسين السوفيتى والأمريكى ، بشأن الموقف فى الشرق الأوسط . ولكن الآمال التى كان السادات قد عقدها على مؤتمر قمة موسكو أخذت تخبو بالتدريج ، ففى إثر انتهاء المؤتمر أذيع البيان الوفاقى الشهير الذى تضمن الحاجة إلى حدوث استرخاء عسكرى فى الشرق الأوسط ، وكان معنى ذلك الاسترخاء فى ظل التفوق الإسرائيلى على العرب هو تكريس الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي العربية المغتصبة في حرب يونيو ٦٧ .

وبعد أن أمضى السادات خمسة عشر يوما في قلق وتلهف وصله التقرير السوفيتي الموعود عن مؤتمر القمة ، وكان التقرير صدمة جديدة أطاحت بآماله من جهة السوفيت ، فقد كان يتكون من صفحتين فقط ، كانت الصفحة الأولى منهما مليئة بالعبارات والكلمات المبهمة التي لاتدل على شيء محدد ، بينما ورد في الصفحة الثانية أنه لم يتم أي تغيير بالنسبة لموقف الإمبريالية الأمريكية والصهيونية . وأنه رغم ذلك نجح القادة السوفيت في إقناع نيكسون بأن يتضمن البيان الرسمي المشترك عن المؤتمر إشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وسخر السادات في قرارة نفسه من ذلك النجاح الذي ينسبه القادة السوفيت إلى أنفسهم بمقولتهم إنهم نجحوا في إقناع نيكسون بأن يتضمن البيان أمرا لم يكن في واقع الأمر له أية قيمة من الناحية العملية ، إذ إن الإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم تكن تعني أي جديد في الموقف ، فقد سبق أن أعلن جولدبرج (الصهيوني) ممثل أمريكا في الأمم المتحدة عدة تصريحات طنانة في أواخر عام ٦٧ عن التزام أمريكا بتنفيذ ذلك القرار ، ولم يحدث أي شيء بالطبع طوال السنوات الخمس التي تلت صدور القرار والتي أعقبت تصريحات جولدبرج الجوفاء .

وبادر السادات بالرد على التقرير السوفيتي الخاوي الوفاض برسالة حارة إلى بريجنيف حدد له فيها الخطة التي يقترحها لتحريك الموقف في نقاط واضحة ومحددة ، كانت أهمها مطالبة السوفيت بالإسراع في تنفيذ برامج إرسال الأسلحة إلى مصر التي سبق الاتفاق عليها ، حتى يمكن لمصر تحريك الموقف عسكريا ، وطلب السادات في رسالته ردا سريعا ، إذ إن الموقف أصبح من الدقة بحيث لايحتمل التأخير . ومضت ثلاثة أسابيع دون أن يصل أي رد من موسكو ، وهو الأمر الذي دعا الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء إلى استدعاء السفير السوفيتي بالقاهرة ، حيث عبر له عما يعنيه هذا الصمت السوفيتي من إهانة لا تقبلها مصر ، كما استدعى وزير الخارجية المصرية الدكتور مراد غالب السفير السوفيتي ليبلغه احتجاج مصر على هذا التأخير في الرد على رسالة الرئيس .

وأخيرا وصلت الرسالة المنتظرة بعد أن تم استعجالها بهذه الطريقة المؤسفة التى لم يسبق لها مثيل فى الأعراف الدبلوماسية . وقد تأكد وصول الرسالة عندما طلب السفير السوفيتى بالقاهرة فينوجرادوف لقاء عاجلا مع الرئيس السادات يوم الخميس ٦ يوليو ٧٢ .

وقد وصف السادات حقيقة مشاعره المشحونة بالغضب خلال تلك الفترة فى مؤتمر مصغر حضره رؤساء تحرير الصحف بعد رحيل الخبراء السوفيت فقال « لقد شعرت أننى من التوتر إلى الحد الذى جعلنى لا أريد رؤية السفير ، وذهبت إلى القناطر الخيرية ، كان لدى الشعور بما سوف تنضمنه الرسالة القادمة ، فكرت فى الموقف الذى ينبغى على اتخاذه لوضع السوفيت فى مكانهم ، شعرت أنهم بحاجة إلى صدمة كهربائية ، لقد قاسى منهم عبد الناصر من قبل مدة أربع سنوات ، ومازلت أنا بدورى أقاسى منهم الكثير. لقد كان واضحا لى أنه قد تم الاتفاق فى موسكو بين القوتين العظميين على أنه لا حرب فى منطقة الشرق الأوسط ، أى لم يعد أمامنا سوى التسليم . فكرت أنه ربما يكون هناك شىء فى الرسالة التى يحملها السفير ، ربما سوف يقدمون لنا شيئا جديدا ، ولو أنى كنت أشك فى ذلك ، قلت على كل حال فليحضر السفير لمقابلتى فى الساعة الثامنة مساء يوم السبت » .

وفى مساء السبت ٨ يوليو قدم السفير السوفيتى إلى قصر الرئاسة لتسليم رسالة بريجنيف ، وكان الشخص الوحيد الذى حضر المقابلة هو حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى . استمع الرئيس إلى الرسالة التى كانت تتكون من صفحتين ونصف صفحة وكانت مرفقة بها ترجمة عربية . كانت الصفحة الأولى شرحا للجهود الكبيرة التى بذلها القادة السوفيت لإقناع نيكسون بأن يتضمن البيان المشترك إشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ومهمة جوناريارنج وسيط الأمم المتحدة لإجراء المحادثات من أجل السلام فى الشرق الأوسط . وكانت الصفحة الثانية تتضمن الرد على مايذيعه المخربون من أعداء الاتحاد السوفيتى من أن السوفيت هم المستفيدون من بقاء حالة لا سلم ولا حرب فى الشرق الأوسط ، وكان على رأس هؤلاء المخربين الذين كان يقصدهم بريجنيف محمد حسنين هيكل محرر المقالات التى كانت تحمل هذا العنوان فى جريدة الأهرام .

وكان السادات خلال قراءة الرسالة جالسا فى مقعده فى حالة إنصات تام ، وقد وضع قبضة يده على عصاه وارتكز برأسه عليها ، وكانت الدهشة قد ارتسمت على وجهه لعدم تعرض الرسالة حتى قبيل نهايتها لأهم موضوعين كانا محل اهتمامه ، وهما المعركة المنتظرة مع إسرائيل ومطالب مصر العاجلة من الأسلحة والمعدات ، وأخيرا وفى الأسطر الأخيرة فقط من الرسالة ذكر بريجنيف أن مصر لاتستطيع أن تبدأ معركة فى الوقت الحاضر ، وأن السوفيت يقررون ذلك بناء على خبرتهم الطويلة فى ذلك الموضوع ، إذ إن المعارك الحربية تتطلب ضرورة إعداد الشعب للقتال ، وتحتاج إلى كثير من التحضيرات السيكولوجية وتدعيم الروح المعنوية ، ولم تتعرض الرسالة لمطالب مصر بالنسبة للتسليح سوى بعبارة واحدة أخيرة ، وهى أن المطالب المصرية ماتزال موضع الدراسة .

وقد علق السادات فيما بعد على هذه الفقرة فى المؤتمر الذى عقده لرؤساء تحرير الصحف ، فقال إن السوفيت اعتادوا فى مثل هذه المواقف أن يرددوا هذا النوع من الكلام ، إذ إننا كلما تطرقنا إلى موضوع محرج بالنسبة إليهم يبدأون الحديث فى الحال عن الروح المعنوية ، والتحضيرات السيكولوجية ، وضرورة إطفاء الأنوار المتلألئة فى المدن ، وإغلاق ملاهى شارع الهرم ، لكى يتم إعداد الشعب للمعركة ، وحتى يشعر الناس بجو الحرب وغير ذلك من المواضيع التى من هذا القبيل ، وقد وصف السادات فى الصحفة ٢٤٣ من كتابه « البحث عن الذات » تفاصيل ماجرى عقب انتهاء السفير السوفيتى فينوجرادوف من تلاوة رسالة بريجنيف فقال :

« قلت للسفير السوفيتى هل هذه هى الرسالة ؟ قال نعم : قلت لقد كنت معنا فى موسكو فى أبريل الماضى وسمعت اتفاقا بإرسال الأسلحة قبل موعد الانتخابات الأمريكية . قال نعم : قلت إن هذه الرسالة لم ترد على ذلك . قال إن هذه هى الرسالة التى تلقيتها . قلت إننى لا أقبلها ، بل أرفض أسلوب السوفيت فى التعامل معنا .. أرجو أن تبلغ القادة السوفيت كل ما سأقوله لك كرسالة رسمية .

١ – إننى أرفض هذه الرسالة التى أبلغتها لى من القادة السوفيت شكلا

وموضوعاً ، وأرفض هذا الأسلوب فى التعامل .

٢ - إننى أقرر الاستغناء عن جميع الخبراء العسكريين السوفيت (وهم حوالى ١٥٠٠٠) وأن يعودوا إلى الاتحاد السوفيتى فى فترة أسبوع من اليوم ، وسأعلن وزير الحربية غدا بهذا الأمر .

٣ - هناك معدات سوفيتية وهى ٤ طائرات ميج ٢٥ ، وهناك محطة للحرب الالكترونية ويعمل عليها طاقم سوفيتى ، فإما أن تبيعوها لنا أو تسحبوها إلى الاتحاد السوفيتى .

٤ - كل هذا لابد أن يتم فى بحر أسبوع . .

ولم يصدق السفير السوفيتى واعتقد أنها عملية ابتزاز Blakmail . انتهت أقوال السادات .

وعلى الرغم من الانزعاج الذى أصيب به السوفيت من جراء قرار السادات فإن رد فعلهم كان متزنا وبعيدا عن التهور ، ويبدو أنهم رغم المفاجأة التى انتابتهم من جراء وقع القرار لم يدهشوا لصدوره ، فقد اعدوا أنفسهم من قبل لحدوث تصرف من هذا القبيل ، وساعد على هدوء أعصابهم أن قرار السادات بطرد الخبراء لم يتعرض فيه لا لمعاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية التى عقدت فى ٢٧ مايو ، ولا لاتفاقية التسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول السوفيتى فى البحر المتوسط فى ميناءى إسكندرية وبور سعيد ، التى عقدت عام ٦٨ .

وفى إثر انتهاء مقابلة السفير السوفيتى للسادات بادر فينوجرادوف فى الحال بإبلاغ وزارة الخارجية فى موسكو بنص رسالة السادات إلى القيادة السوفيتية ، كما سارع الجنرال أوكينيف كبير المستشارين السوفيت فى مصر بالاتصال بالمارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتى لابلاغه بما جرى ، وفى فجر الاثنين ١٠ يوليو تلقى اوكينيف التعليمات من وزير الدفاع فى موسكو بأن عليه الاستجابة للرغبات المصرية ، والاتفاق على ترتيبات ترجيل العسكريين السوفيت فى مصر بالاتفاق مع القيادة المصرية .

هذا وقد حدث تباين واضح واختلاف كبير حول عدد العسكريين السوفيت الذين كانوا يعملون فى مصر عندما صدر قرار السادات بترحيلهم إلى بلادهم ، فبينما قدر الفريق الشاذلى رئيس الأركان وقتئذ عددهم فى مذكراته بأنه كان ٧٧٥٢ فردا (ويتضمن هذا الرقم عائلات المستشارين وعددهم ٧٣٨) نجد أن السادات خلال مقابلته للسفير السوفيتى التى تحدثنا عنها من قبل والتى وردت فى كتابه البحث عن الذات قرر أن عددهم كان ١٥٠٠٠ ، أما حسنين هيكل فقد قدر عددهم فى كتابه الطريق إلى رمضان بأنه كان ٢١٠٠٠ ، أى أن تقدير هيكل لعددهم يوازى ثلاثة أضعاف تقدير الفريق سعد الشاذلى وهو أمر يبعث على الدهشة بلا شك .

والحقيقة التى توصلنا إليها بعد البحث والاستقصاء أن عددهم لايمكن أن يكون قد تجاوز ثمانية آلاف فرد فى القوات المسلحة بأكملها فإن عددهم فى قوات الدفاع الجوى (مابين مستشار وخبير ومترجم فضلا عن ضباط وجنود الفرقة ٢٨ التى كانت تضم جميع كتائب الصواريخ سام ٣ وسام ٦ السوفيتية الموزعة فى مختلف أنحاء البلاد) كان يبلغ ٤٥٠٠ فرد على وجه التحديد ، وفقا للإحصائيات الرسمية ، ونظرا لأن عدد العسكريين السوفيت العاملين فى قوات الدفاع الجوى كان يزيد قليلا على نصف العدد الإجمالى للعسكريين العاملين فى القوات المسلحة المصرية بأكملها ، لذلك فإن الرقم ٨٠٠٠ هو أقرب الأرقام إلى الصحة بالنسبة لعددهم الإجمالى من وجهة نظرنا ، وذلك بخلاف عدد العائلات السوفيتية التى لم ندخلها فى حساباتنا .

هذا وقد عقد اجتماع مشترك بوزارة الحربية فى ١٧ يوليو حضره الفريق أول محمد صادق والفريق سعد الشاذلى والجنرال أو كينيف لمناقشة الخطوط العريضة لتنفيذ قرار الرئيس ، وكان الاقتراح المصرى يتضمن مايلى :

١ – إنهاء العقود الخاصة بجميع المستشارين (المقصود بالمستشارين هم الضباط السوفيت الذين كانوا ملحقين بالقيادات المختلفة على كافة المستويات من أول مستوى وزير الحربية الذى كان مستشاره هو كبير الخبراء حتى مستوى قادة الكتائب ، ووظيفة هؤلاء المستشارين إبداء نصائحهم الفنية فى الشئون التكتيكية والإدارية وشئون التدريب) .

٢ – إنهاء العقود الخاصة بالخبراء فيما عدا الأشخاص الذين يطلب الجانب المصرى الاحتفاظ بهم (المقصود بالخبراء هم الأفراد الفنيون السوفيت الذين كانوا يرافقون المعدات الفنية الحديثة لتدريب الأفراد المصريين عليها ، وكانت مهمتهم تنتهى بمجرد انتهاء تدريب الأطقم المصرية على هذه المعدات) .

٣ – القوات الصديقة (يقصد بها الوحدات السوفيتية التى كانت تسهم فى الدفاع عن مصر من مختلف الأسلحة) التى تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات تملكها مصر ، تقوم بتسليم هذه الأسلحة والمعدات إلى الجانب المصرى فى خلال أسبوع .

٤ – القوات الصديقة التى تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات يملكها الاتحاد السوفيتى تبقى فى مصر لحين إتمام تدريب أطقم مصرية على تشغيلها ، بعد الاتفاق على شراء مصر لها ، على أن تكون تحت القيادة المصرية المباشرة .. وكان ذلك ينطبق بصفة خاصة على وحدات الحرب الإلكترونية وطائرات الميج ٢٥ وسرب الإعاقة والاستطلاع الإلكترونى ولواء الصواريخ سام ٦ الذى يتولى الدفاع عن السد العالى وخزان أسوان .

٥ – جميع الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط الترحيل يجب أن يغادروا الأراضى المصرية قبل أول أغسطس ٧٢ ، وإذا لم تتوافر وسائل النقل فإن الأفراد المتخلفين عن الترحيل يتحتم عليهم التوقف عن ممارسة أى عمل عسكرى اعتبارا من هذا التاريخ .

وقد وافق الجنرال أوكينيف على هذه الاقتراحات جميعها فيما عدا البند الرابع الخاص ببقاء الوحدات السوفيتية التى تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات يملكها الاتحاد السوفيتى ، فقد أشار إلى أن التعليمات التى لديه هى أن يسحب جميع الأفراد وجميع الأسلحة والمعدات السوفيتية ، ووعد بأنه سينقل هذه الرغبة الجديدة إلى موسكو ويقوم بإخطار القيادة المصرية بمجرد أن يتلقى الجواب ، إلا أن القيادة السوفيتية فى موسكو لم تستجب لهذه الرغبة المصرية ورفض السوفيت إبقاء الوحدات السوفيتية التى تعمل بمعدات لم يسبق لمصر التعاقد على مثلها ، إذ كانوا يعتبرون هذه المعدات على درجة عالية من السرية .

وكانت الفترة التى استغرقتها عملية ترحيل العسكريين السوفيت فترة عصيبة ، كاد يحدث خلالها كثير من حوادث الاحتكاك بين الأفراد العسكريين المصريين والسوفيت ، وعلى الرغم من الأوامر الصريحة التى أصدرتها القيادة المصرية ، والتى كانت تقضى بأن للسوفيت كامل الحق فى سحب أسلحتهم ومعداتهم ، وأنهم غير مطالبين إلا بتسليم الأسلحة والمعدات التى هى ملك لمصر ، طبقا للعقود الرسمية الموقع عليها من الطرفين ، فإن التنفيذ الفعلى لهذه التعليمات نجم عنه كثير من المشاكل والشكاوى المتبادلة من الطرفين إلى أن انتهت هذه العملية المعقدة بسلام ، وقد كان للتعاون المثمر الذى تم بين الفريق أول محمد صادق وزير الحربية والجنرال أوكينيف كبير الخبراء السوفيت أثره الكبير فى تسهيل عملية إجلاء هذا العدد الكبير من العسكريين السوفيت بأسلحتهم ومعداتهم ، وفى التغلب على المشاكل التى كان يثيرها الضباط الأصاغر والجنود من الطرفين ، الذين كانوا بالطبع أقل قدرة على التحكم فى أعصابهم وعواطفهم ؛ وقبل أن تنتهى عملية الإجلاء أقام الفريق أول محمد صادق حفل تكريم بنادى الضباط بالزمالك للجنرال أوكينيف وجميع المستشارين السوفيت ، حيث تبودلت الخطب الودية ، وأهدى الفريق صادق لكبير الخبراء وكبار مساعديه الأوسمة التى أنعم عليهم بها رئيس جمهورية مصر تقديرا لخدماتهم للبلاد .

وهذا وقد عرضت القيادة المصرية على كبير الخبراء السوفيت أن تقدم مصر مساعداتها فى سرعة ترحيل العسكريين السوفيت إلى بلادهم بتوفير الطائرات والسفن المصرية اللازمة ، ولكنه اعتذر عن قبول هذه المساعدة ، ونتيجة لعدم كفاية وسائل النقل السوفيتية لتنفيذ برنامج إجلاء القوات السوفيتية فى الوقت المحدد أوقفت الدراسة فى الكلية الحربية فى الفترة مابين ٢٨ يوليو و ١١ أغسطس ٧٢ ، واستخدمت مبانى الكلية كمنطقة تجمع للأفراد السوفيت الذين اضطروا للبقاء فى مصر بعد أول أغسطس انتظارا لوسائل النقل المختلفة .

وقد قدم الجنرال أوكينيف كبير الخبراء قبل رحيله اقتراحا بأن يستبقى مكتبا فى وزارة الحربية لكبير الخبراء السوفيت فقط مع طاقم يتكون من حوالى ٨٠ مستشارا وخبيرا ، وذلك للإشراف على وسائل التعاون والتدريب ، ولكن الفريق

أول صادق نصح الرئيس السادات بعدم الموافقة على هذا الاقتراح الذى كان يعنى الاحتفاظ ببعثة عسكرية سوفيتية فى مصر وهو الأمر الذى قد يذكر الضباط المصريين القدامى بالبعثة العسكرية البريطانية فى الأربعينات والتى كانوا يحملون لها أسوأ الذكريات (رغم الفارق الكبير بين الوضعين بالطبع) .

الأسرار الخفية لقرار السادات بإخراج السوفيت من مصر

كان أول شخص علم بالقرار الذى اتخذه السادات قبل إبلاغه للسفير السوفيتى هو الدكتور محمود فوزى نائب رئيس الجمهورية وقتئذ ، عندما زاره السادات فى مزرعته بالبدرشين يوم الخميس ٦ يوليو لتقديم واجب العزاء فى أحد أقربائه . وكان الشخص الثانى الذى علم بالموضوع هو الفريق أول محمد صادق وزير الحربية وقتئذ الذى اتصل به الرئيس يوم ٧ يوليو ودعاه لأداء صلاة الجمعة برفقته فى مسجد صغير بالقناطر الخيرية . وفى طريق عودتهما من المسجد إلى استراحة الرئيس بالقناطر فاجأ السادات صادقاً بقوله « سوف أخبرك بنبأ سوف يجعل الابتسامة ترتسم على وجهك من أذنك اليمنى إلى أذنك اليسرى » .

ولما تطلع صادق إلى السادات فى تعجب وتلهف لسماع ذلك النبأ السار ، استطرد السادات قائلا « لقد اعتزمت إخراج السوفيت من مصر ، وسوف أخطر السفير السوفيتى باكرا بهذا القرار » .

وعلى الرغم من ميول صادق التى كانت معروفة وقتئذ بالعداء نحو السوفيت فإنه قابل النبأ بالدهشة وعدم الارتياح ، وحاول إثناء الرئيس عن قراره ، حتى لايكون سببا فى امتناع الاتحاد السوفيتى عن تزويد مصر بالأسلحة والمعدات ، وبالتالى فى تباعد أمل مصر فى معركة التحرير إلا أن السادات -كما ذكر الفريق صادق - كان متشددا ، ولم يقبل المناقشة فى هذا الموضوع ، وعلى الرغم من أن جميع المراجع ذكرت أن السفير السوفيتى بالقاهرة فينوجرادوف كان هو الشخص الثالث الذى أعلنه السادات بالقرار فى الثامنة مساء يوم السبت ٨ يوليو ، فإنه وفقا لمذكرات الفريق أول صادق ، فإن الشخص الثالث لم يكن

هو السفير السوفيتي ، بل كان هو الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى .

وقد ذكر الفريق صادق أن الأمير السعودى وصل إلى القاهرة بعد ظهر الجمعة ٧ يوليو قادما من واشنطن فى طريق عودته إلى بلاده ، وأن السادات أعد له مأدبة عشاء تكريما له فى نادى الرماية بالهرم فى الساعة الثامنة مساء . وبناء على تعليمات السادات رافق الفريق صادق الأمير سلطان عقب استقباله فى مطار القاهرة إلى استراحة الرئيس بالقناطر الخيرية ليجتمع به قبل حضوره مأدبة العشاء بنادى الرماية .

وقد ذكر الفريق صادق أنه خلال لقاء السادات بالأمير سلطان الذى استمر أكثر من ساعة شعر صادق من بعض حركات السادات أنه يريد أن يختلى بالأمير السعودى ، فانتهز فرصة حلول موعد فريضة المغرب ، كى يستأذن من الرئيس وانتقل إلى الغرفة المجاورة حيث أدى الصلاة ، وذكر صادق أنه أثناء أدائه للصلاة أحس أن باب الغرفة التى بها السادات وضيفه قد أغلق بالمفتاح ، مما دعاه إلى الانتظار فى الغرفة التى كان فيها عقب انتهائه من الصلاة . وبعد فترة زادت على خمس عشرة دقيقة أعيد فتح باب غرفة الاجتماع ثانية ، ودعا السادات الفريق صادق إلى الدخول والاشتراك فى الاجتماع .

ولاشك أن زيارة الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى للسادات عقب قدومه مباشرة من واشنطن ، وحرص السادات على أن يجلسا معا على انفراد لمدة تزيد على خمس عشرة دقيقة ، أمر لابد أن يثير كثيرا من التساؤلات ـ وبخاصة إذا ربطنا بين هذه الزيارة وماصرح به السادات خلال الاجتماع الذى عقده مع رؤساء تحرير الصحف بعد تنفيذ قراره بإخراج الخبراء السوفيت من مصر ـ عن تلك الرسالة الهامة التى تلقاها من واشنطن فى اليوم السابق مباشرة على إبلاغه القرار للسفير السوفيتى بالقاهرة — أى يوم الجمعة ٧ يوليو — والتى أسماها رسالة من تحت المائدة ، وكانت هذه الرسالة الأمريكية تذكر السادات أن مفتاح حل قضية الشرق الأوسط فى يد الولايات المتحدة وحدها .

ونظرا لأن الشخص الوحيد الذى استقبله السادات يوم الجمعة ٧ يوليو باستراحته بالقناطر الخيرية ، وكان فى مقدرته حمل تلك الرسالة الشفوية من المسئولين الأمريكيين بالبيت الأبيض بواشنطن إلى الرئيس المصرى بالقاهرة كان

هو الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى ، بحكم الوساطات السعودية السابقة التى كانت تجرى لتحقيق الاتصال بين المسئولين الأمريكيين والسادات عبر القنوات السرية التى سبق أن أشرنا إليها من قبل ، وبحكم قدوم الأمير السعودى فى ذلك اليوم من واشنطن إلى القاهرة مباشرة ، لذلك فإن الأمر المنطقى أنه فى خلال المدة التى اجتمع خلالها السادات بالأمير سلطان على انفراد تلقى السادات عن طريقه الرسالة الشفوية الأمريكية ، كما قام السادات بدوره بإبلاغ الأمير السعودى بقراره بإخراج السوفيت من مصر .

والأمر الذى يؤيد ذلك أن الفريق صادق سجل فى مذكراته أنه عقب انتهاء الزيارة وخلال مرافقته للأمير سلطان فى السيارة التى أقلتهما من القناطر الخيرية إلى نادى الرماية فى الهرم لحضور حفل العشاء ، حرص الأمير سلطان أثناء الطريق على أن يوصيه بضرورة مساندته للسادات ، وأهمية وقوف القوات المسلحة المصرية بكل قوة خلف الرئيس فى الفترة الحرجة القادمة ، مما جعله على يقين من أن السادات قد أبلغ الأمير سلطان بقراره الخاص بإخراج السوفيت من مصر ، والذى كان لا يزال سرا حتى تلك اللحظة لا يعلمه سوى اثنين هما الدكتور محمود فوزى والفريق أول محمد صادق .

وقد حاول السادات إيجاد تبرير مقنع لقراره المفاجىء بإخراج السوفيت من مصر ، فذكر فى الصفحة ٢٤٣ من كتابه « البحث عن الذات » ما يلى :

« من أسباب هذا القرار موقف الاتحاد السوفيتى منا طبعا ، ولكن كان هناك سبب آخر مهم وهو أنى قد بنيت استراتيجيتى على أساس ألا أبدأ المعركة وعلى أرض مصر خبراء سوفيت .

وقد حلل السوفيت والغرب وإسرائيل طرد الخبراء السوفيت ووصلوا فى النهاية إلى قرار خاطىء أفادنى كما توقعت فى استراتيجيتى ، وهو أننى قد استقر رأيى على ألا أدخل المعركة ، وقد أسعدنى هذا التحليل لأن هذا ماكنت أود أن يتوهموه .

ومن الأسباب الأخرى لطرد الخبراء السوفيت أن السوفيت قد بدأوا يشعرون أن لهم وضعا ممتازا فى مصر لدرجة أن السفير السوفيتى بدأ يأخذ لنفسه وضعا أشبه مايكون بالمندوب السامى البريطانى أيام الاحتلال . وقد حدثنى مدير

العمليات الحربية ، وكان اللواء الجمسى فى ذلك الوقت ، عن عمليات التشويش والأربع طائرات ميج ٢٥ والمعدات التى يعمل عليها خبراء سوفيت ، فقال إنهم كانوا يرفضون تنفيذ أى أمر إلا بعد أن تأذن لهم موسكو . وكان من أهم الأسباب لقراراتى هذه أنى أردت أن أضع السوفيت فى حجمهم الطبيعى كدولة صديقة ، لأنهم ظنوا فى مرحلة من المراحل أن مصر أصبحت فى جيبهم ، وظن العالم أن الاتحاد السوفيتى هو ولى أمرنا فأردت أن أقول للسوفيت إن مصر إرادتها تنبع فقط من ذاتها ، وأن أقول للعالم إن أمرنا بيدنا وحدنا ، فمن يرغب فى الكلام عن مصر يأت .. إلينا ، ويتكلم معنا لا مع الاتحاد السوفيتى » .

والأمر الذى لاجدال فيه أن قرار السادات قد أثار موجة عاتية من التعليقات وبخاصة فى الدوائر الغربية ، وكان طرد الخبراء السوفيت من مصر يبدو للمحللين السياسيين كما لو كان نذيرا بتحول سياسى كبير فى اتجاه الولايات المتحدة ، مثلما كانت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ٥٥ نذيرا بتحول سياسى فى اتجاه الاتحاد السوفيتى ، وظلت آراء الدوائر السياسية تتضارب حول الطريقة غير الكريمة التى صدر بها الأمر بطرد المستشارين والخبراء والوحدات السوفيتية ، وهى التى أسهمت بإخلاص فى الدفاع عن مصر وسقط منهم عدد من القتلى والجرحى خلال تصديهم للإغارات الإسرائيلية ، كما أصيب الجميع بالحيرة من جهة الدوافع الحقيقية التى حفزت السادات على اتخاذ هذا القرار ، الذى لم يكن متوقعا فى هذا التوقيت بالمرة ، وبالإضافة إلى ذلك قوبل القرار بدهشة بالغة من المسئولين الأمريكيين فى واشنطن ، لأن السادات لم يبذل أية محاولة قبل إصدار القرار للحصول على أية مكاسب سياسية ، فى مقابل ذلك الإجراء الذى حقق للغرب مزايا معنوية هائلة فى الشرق الأوسط ، وكان بداية بلاشك لانحسار المد السوفيتى عن هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية . وقد أشرنا فى موضع سابق من هذه الدراسة إلى أن هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى قد علق على هذا الموضوع فقال : « أنا لاأفهم الرئيس السادات ، لو كان قد قدم إلينا قبل أن يطرد السوفيت وأخطرنا بقراره لكانت الولايات المتحدة مضطرة إلى منحه شيئا مقابل ذلك ، ولكننا الآن أخذنا كل شىء مقابل لاشىء » .

ولاشك أن الأمر الذى أثار دهشة المراقبين السياسيين فى موضوع خروج

السوفيت من مصر أن القرار الذى صدر بخروجهم قد قوبل من الرأى العام المصرى وبخاصة فى القوات المسلحة بالترحاب رغم المساعدات العسكرية الضخمة التى قدمها الاتحاد السوفيتى لمصر ، وقد كانت هناك أسباب عديدة بالطبع لهذا الشعور يمكن أن نوجز أهمها فيما يلى :

١ - كانت سياسة الاتحاد السوفيتى فى تأييده لمصر قائمة على تدعيم قدراتها الدفاعية ومحاولة استرداد الأراضى المحتلة فى حرب يونيو ٦٧ عن طريق التسوية السلمية خشية أن يؤدى تزويد مصر بالأسلحة الهجومية الكافية إلى تشجيعها على القيام بحرب جديدة ضد إسرائيل ، إما أن تؤدى إلى دمار إسرائيل ، وهو مايتعارض مع السياسة السوفيتية ، وإما إلى هزيمة عسكرية جديدة لمصر سوف تعرض النظام القائم فى مصر والموالى للسوفيت إلى الانهيار . وهكذا كان الاتحاد السوفيتى يقوم بتنفيذ سياسته وفقا لتحكمه فى إمدادات الأسلحة والمعدات التى يبعث بها إلى مصر .

وكان ذلك هو سر الخلاف الدائم بين القيادة السياسية فى كلتا الدولتين سواء فى عهد عبد الناصر أو فى عهد السادات ، وقد عرض السادات بوضوح التسويف السوفيتى المستمر فى إرسال صفقات السلاح المتعاقد عليها من قبل ، فى المؤتمر الذى عقده لرؤساء تحرير الصحف عقب رحيل الخبراء السوفيت ، فذكر أنه أخبر السفير السوفيتى بالقاهرة فينوجرادوف خلال لقائه معه يوم ٨ يوليو وهو يوم إبلاغه قراره بإخراج السوفيت أن بريجنيف قد كذب عليه فى مارس ٧١ ،وأن بودجورنى كذب عليه فى مايو ٧١ ،وأن بريجينيف كذب عليه مرة أخرى فى أكتوبر ٧١ وأنه يعلم جيدا لعبتهم مع الأمريكان ، فقد اتفق الطرفان فى مؤتمر قمة موسكو فى ٢٠ مايو ٧٢ على أنه لاحرب فى الشرق الأوسط .

٢ - كانت الأخلاق والطبائع السوفيتية مثار كثير من الخلافات بين القادة المصريين والمستشارين السوفيت ، فقد كانت أحاديثهم فيها خشونة وغلظة ، وكانوا يوجهون أحيانا انتقاداتهم بشكل لاذع ، وعندما صدرت التعليمات للقادة المصريين بأن تكون مشورتهم واجبة الاحترام ، ولاتؤخذ على أنها مجرد نصيحة شعر القادة بنوع من الإذلال ، وبخاصة بعد أن لمسوا مدى انخفاض المستوى الفنى والعلمى لدى البعض منهم ، وكان ذلك قد بدا بوضوح عقب

رحيل الدفعة الأولى التى كانت تعمل تحت رئاسة الجنرال لاشينكوف أول كبير للخبراء السوفيت فى مصر والتى كان أعضاؤها على مستوى عال من ناحية الفن الحربى .

٣ - كانت نوعية المستشارين السوفيت فى السلاح الجوى المصرى تبدو منخفضة المستوى ، مما أثار الشبهات بأن السوفيت كانوا يستخدمون مصر على أنها حقل للتجارب . فلقد بلغ عدد حوادث سقوط الطائرات عامى ٧١ و ٧٢ مالا يقل عن ٦٨ حادثا خلال طلعات التدريب ، وكان السوفيت يتهمون الطيارين المصريين بأنهم ليست لديهم المقدرة على الاستفادة من التجارب ، وأنهم يكررون نفس الأخطاء ، وأنهم ليسوا على مستوى الطيارين الإسرائيليين ، مما أثار استياء الطيارين المصريين الذين كانوا يوجهون بدورهم نقدا شديدا للطائرات الميج السوفيتية بسبب تسليحها وأجهزتها الفنية وتسهيلاتها الملاحية المتخلفة ، بالمقارنة بالطائرات الإسرائيلية المتطورة مثل الفانتوم وسكاى هوك التي يشتبكون معها ، ولم يكف المستشارون السوفيت عن توجيه النقد للطيارين المصريين حتى وقع حادث الاشتباك فى ٣٠ يوليو ٧٠ بين طائرات الميج ٢١ السوفيتية وطائرات الفانتوم الإسرائيلية ، وكانت بعض طائرات الفانتوم قد عبرت فوق منطقة السخنة شمال خليج السويس حينما تصدى لها الطيارون السوفيت الذين خرجوا بطائراتهم من مطار المنيا ، ولكنهم وقعوا فى كمين إسرائيلى ، وفى بضع ثوان سقطت ٤ طائرات ميج سوفيتية وأصيبت الخامسة بأضرار جسيمة ، وقد علق عبد الناصر على ماحدث عندما علم بالنبأ قائلا « لقد أسقط الإسرائيليون ٥ طائرات سوفيتية .. من جهة أنا آسف على حدوث ذلك ، ومن جهة أخرى أنا غير آسف ، فإن السوفيت دأبوا على اتهام طيارينا بأنهم ليسوا على مستوى الطيارين الإسرائيليين ، طبيعى أن هذا أزعج أولادنا الذين كانوا يعزون السبب إلى العيوب العديدة التى فى الطائرات التى يطيرون عليها . الآن شعرت القوات الجوية أنها أنصفت ، لأن الروس علموا الآن أن طائرات الميج لاتتوازى مع طائرات الفانتوم » . هذا ولم يرد أى ذكر عن الخسائر السوفيتية فى الإعلام المصرى ، كما نهج الإسرائيليون نفس المنهج ، فلم يعلنوا أية أنباء عن هذه المعركة الجوية حتى لايستفزون السوفيت ، ولكن ذلك الحادث أدى إلى إدخال السوفيت عدة تعديلات جوهرية على الطائرة الميج ٢١ .

وفي ١٣ يوليو ٧٢ أرسل الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء إلى موسكو على رأس وفد يتكون من الدكتور مراد غالب وزير الخارجية وعبد الله مرزبان وزير الاقتصاد والفريق عبد القادر حسن نائب وزير الحربية وانضم إلى الوفد فى موسكو السفير المصرى يحيى عبد القادر .

وكان الغرض من سفر هذا الوفد هو محاولة تخفيف الصدمة التى أصابت القيادة السوفيتية نتيجة لقرار السادات بإخراج السوفيت من مصر ، ومحاولة إقناع القيادة السوفيتية بالموافقة على استبقاء المعدات السوفيتية التى تقوم بتشغيلها وحدات سوفيتية فى مصر فى مجالات الدفاع الجوى والحرب الإلكترونية والتشويش ، والتى لم توافق القيادة السوفيتية على بيعها لمصر من قبل ، نظرا لأنهم كانوا يعتبرونها على درجة عالية من السرية .

وقد افتتح بريجنيف المحادثات بين الجانبين بهجوم عنيف على قرار السادات بإخراج السوفيت من مصر ، الذى صدر فجأة ومن جانب واحد دون الرجوع إلى الطرف الثانى ، مما جعل الأمر يبدو أمام العالم كأنه عملية طرد للعسكريين السوفيت من مصر ، رغم أن هؤلاء لم يحضروا إلى مصر إلا بناء على رجاء والحاح من جانب الرئيس الراحل عبد الناصر خلال زيارته لموسكو يوم ٢٢ يناير ٧٠ بهدف الدفاع عن العمق المصرى ضد الإغارات الاسرائيلية التى كانت تهدد الشعب المصرى ومنشآته الحيوية بأفدح الأخطار .

وحاول الدكتور عزيز صدقى علاج الموقف بأن قدم اقتراحا بأن يصدر بيان رسمى مشترك من الجانبين المصرى والسوفيتى يعلنان فيه أن عمل المستشارين والخبراء السوفيت قد انتهى فى مصر ، ولكن بريجنيف رفض هذا الاقتراح بشدة ، وقال : « أنتم الذين طلبتم الخبراء والمستشارين ، ومادمتم قد طلبتم منهم الرحيل ، فإن هذا هو قراركم وحدكم ، وسوف نستجيب لهذا القرار ، ولكننا لن نشترك فى عمل قصة تغطية ، ولن نتحمل المسئولية أمام التاريخ بالقول بأنهم سحبوا بناء على طلبنا » واستمرارا فى إبراز الاحتجاج السوفيتى على قرار السادات ، رفضت القيادة السياسية السوفيتية الموافقة على أن تبيع لمصر الأسلحة والمعدات السوفيتية التى طلبت مصر استبقاءها ، وسلم كوسيجين خطابا بهذا المعنى إلى الدكتور عزيز صدقى ، وقد عبر السادات فيما بعد عن

استغرابه لعدم استجابة القيادة السياسية السوفيتية لاقتراح إصدار البيان المشترك الذى قدمه الدكتور عزيز صدقى ، واعتبر أن ذلك كان حماقة من السوفيت .

وفى أواخر يوليو ٧٢ كانت الصدمة التى أصابت السوفيت قد خفت تدريجيا ، وحرصا من السوفيت على المحافظة على وضعهم الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، وعلى عدم حدوث قطيعة فى العلاقات بينهم وبين مصر أرسل بريجنيف فى ٣١ يوليو رسالة مطولة إلى السادات وصلته أثناء وجوده فى ليبيا أوضح فيها أن صداقة الاتحاد السوفيتى لمصر والدول العربية التقدمية الأخرى هى عنصر جوهرى فى سياسة الاتحاد السوفيتى الدولية ، وأن الاتحاد السوفيتى لايتبع فى الشرق الأوسط أو فى أى مكان آخر سياسة قوة عظمى مثل القوى الإمبريالية ، لأن طبيعته كدولة اشتراكية أن ينمى موقفه ودوره وبشكل خاص تجاه الدول العربية ، وأن مصر بعد أن حررتها الثورة المصرية من القيود المفروضة من جانب الاستعمار مضت فى ثبات نحو تدعيم علاقتها مع الاتحاد السوفيتى ، وبعد أن أشار بريجنيف بالتفصيل إلى المساعدات السوفيتية لمصر فى مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والصناعية ، ذكر الفقرة التالية التى أثارت استياء السادات :

« نحن لن نكون صادقين مع أنفسنا لو تظاهرنا أننا غير مبالين بالاتجاه الذى تتخذه جمهورية مصر العربية،لأن هذا الأمر يتعلق بالمصالح المتبادلة للشعبين المصرى والسوفيتى .. لعلك تتذكر أن قادة بلدينا كانوا موافقين على الحاجة إلى تقوية وتدعيم مسيرتكم التقدمية ، وكذا كل القوى التقدمية فى الشرق الأوسط ، إننا نشعر أن لدينا الحق أن نذكركم بذلك لأنكم حدثتمونا بنفسكم بضع مرات عن ازدياد نشاط القوى الرجعية داخل مصر،وعن الجهود التى تبذلها العناصر اليمينية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالتحالف مع الإمبريالية لإيقاف المسيرة المصرية عن تقدمها وإرجاعها إلى الوراء .. إلى أين تذهب مصر ؟ وأين هى الآن وهى تدفع من القوى الداخلية والخارجية ؟ كيف ستكون العلاقات بيننا وبينكم فى المستقبل ؟ هذه هى الأسئلة التى تسبب الحيرة لأصدقائكم والتى تشجع أعداءكم . نحن نتطلع لتلقى إجابة عن هذه الأسئلة ونأمل أن تتسم بالصراحة والوضوح » .

ولقد أثارت هذه الفقرة من رسالة بريجنيف غضب السادات إذ اعتبرها إهانة وتدخلا فى شئون مصر الداخلية ، وأعد هو شخصيا مسودة لرد عنيف وأعطى توجيهات للصحف بأن تنشر كل مايقلل من شأن رسالة بريجنيف « التى لم تنشر بالطبع » وأن تنفى احتمال أى تغيير فى العلاقات المصرية السوفيتية بسببها ، كما نشرت الصحف بناء على تعليماته أن السفير المصرى فى موسكو قد استدعى إلى بلاده من أجل القيام بإجازة .

وفى ٣١ أغسطس ٧٢ أى بعد شهر كامل أرسل السادات رده على رسالة بريجنيف الذى كتبه بنفسه واستغرقت صياغته منه سبع ساعات ، وقد أورد النص كاملا فى ١٧ صفحة فى باب الوثائق فى آخر كتابه « البحث عن الذات » ، وقد أورد الاتحاد الاشتراكى بيانا تنظيميا فى أوائل سبتمبر ٧٢ استعرض فيه العلاقات المصرية السوفيتية فى ظل قرارات ٨ يوليو التى أصدرها السادات بإخراج السوفيت من مصر ، وأشار البيان إلى الرسالة التى تلقاها السادات من بريجنيف فى ٣١ يوليو ولكن بدون ذكر أية تفصيلات عن محتوياتها ، ولكن البيان أورد رد السادات على رسالة بريجنيف ، ونظرا لتعذر ذكر الرد كاملا لطوله ، فقد تولى البيان مهمة تلخيص رد السادات وركزه فى النقاط الأربع التالية :

١ – مصارحة كاملة للقادة السوفيت بكل أسباب الأزمة .

٢ – تأكيد واثق بأن المعركة – والمعركة وحدها – هى محركنا الأول فى علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتى .

٣ – شرح واف للتصاعد الخطير فى حجم ونوع الأسلحة الأمريكية لإسرائيل ، مما يقتضى تزويد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة الهجومية الرادعة . كما سبق أن سجل الرئيس السادات فى مباحثاته السابقة مع الزعماء السوفيت .

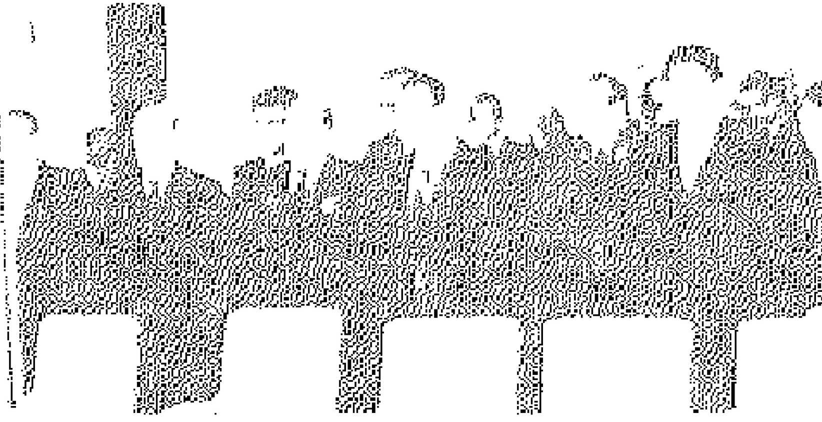
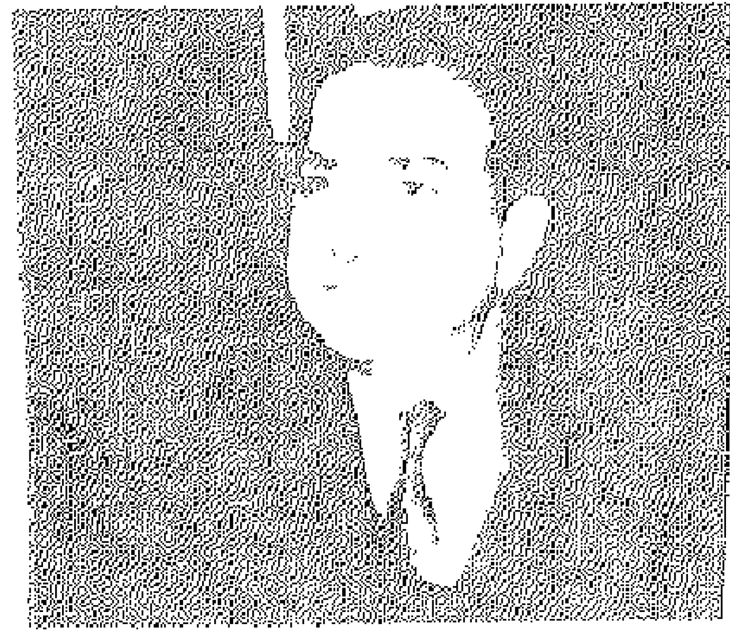
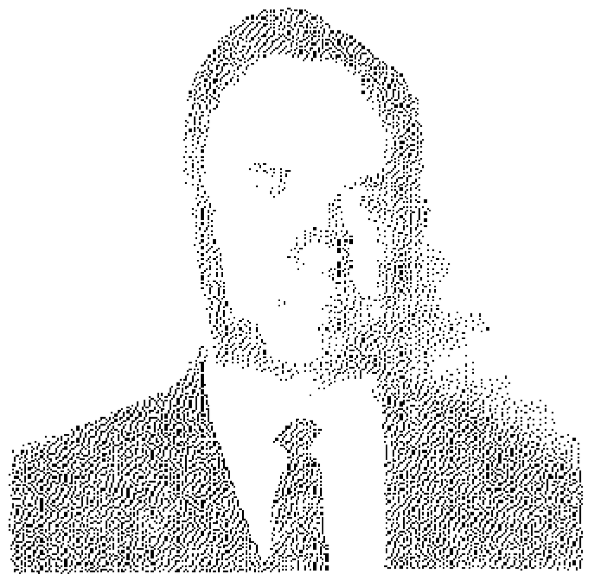
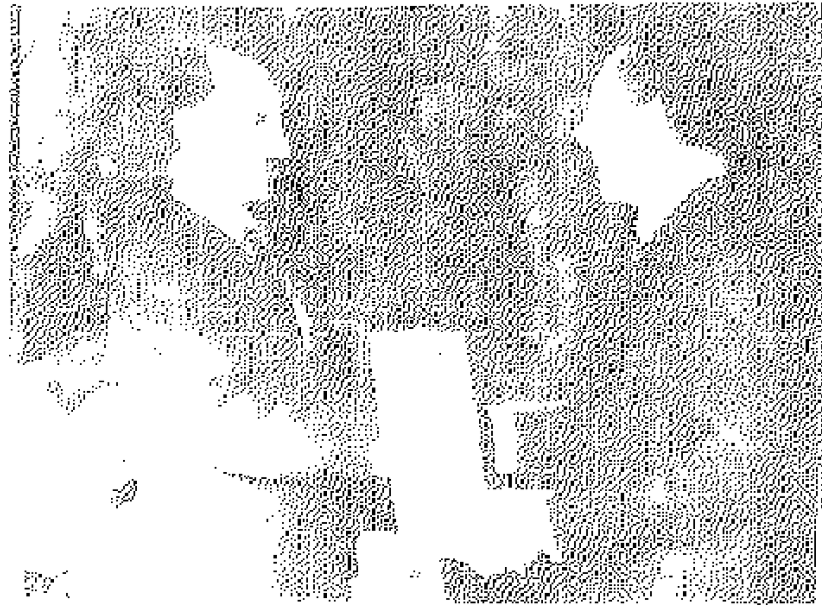
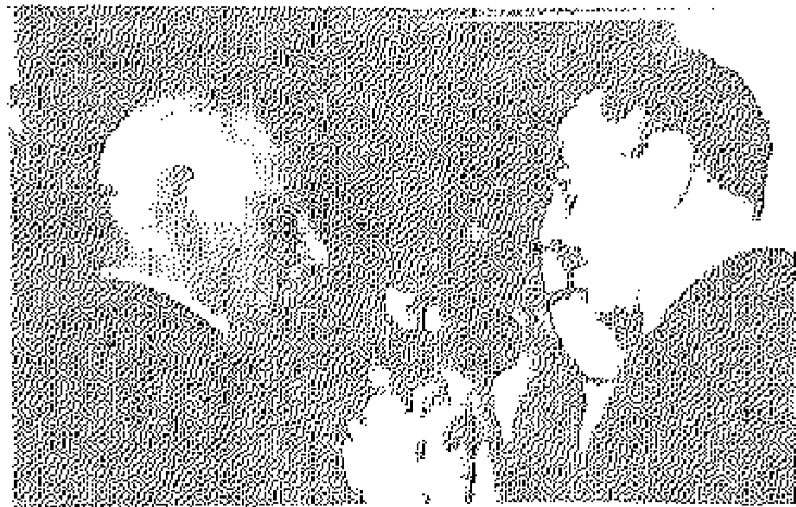
٤ – تنبيه واضح للجانب السوفيتى إلى أهمية الاتفاق على أسلوب جديد للعمل ، يضمن مواجهة الاستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية فى المنطقة ، التى تستهدف تصفية القضية العربية نهائيا ، وفرض شروط إسرائيل للاستسلام فى

حماية قوة ردع عسكرية تضمن أمريكا تفوقها وتصاعد حجمها وكفاءتها بغير حدود .

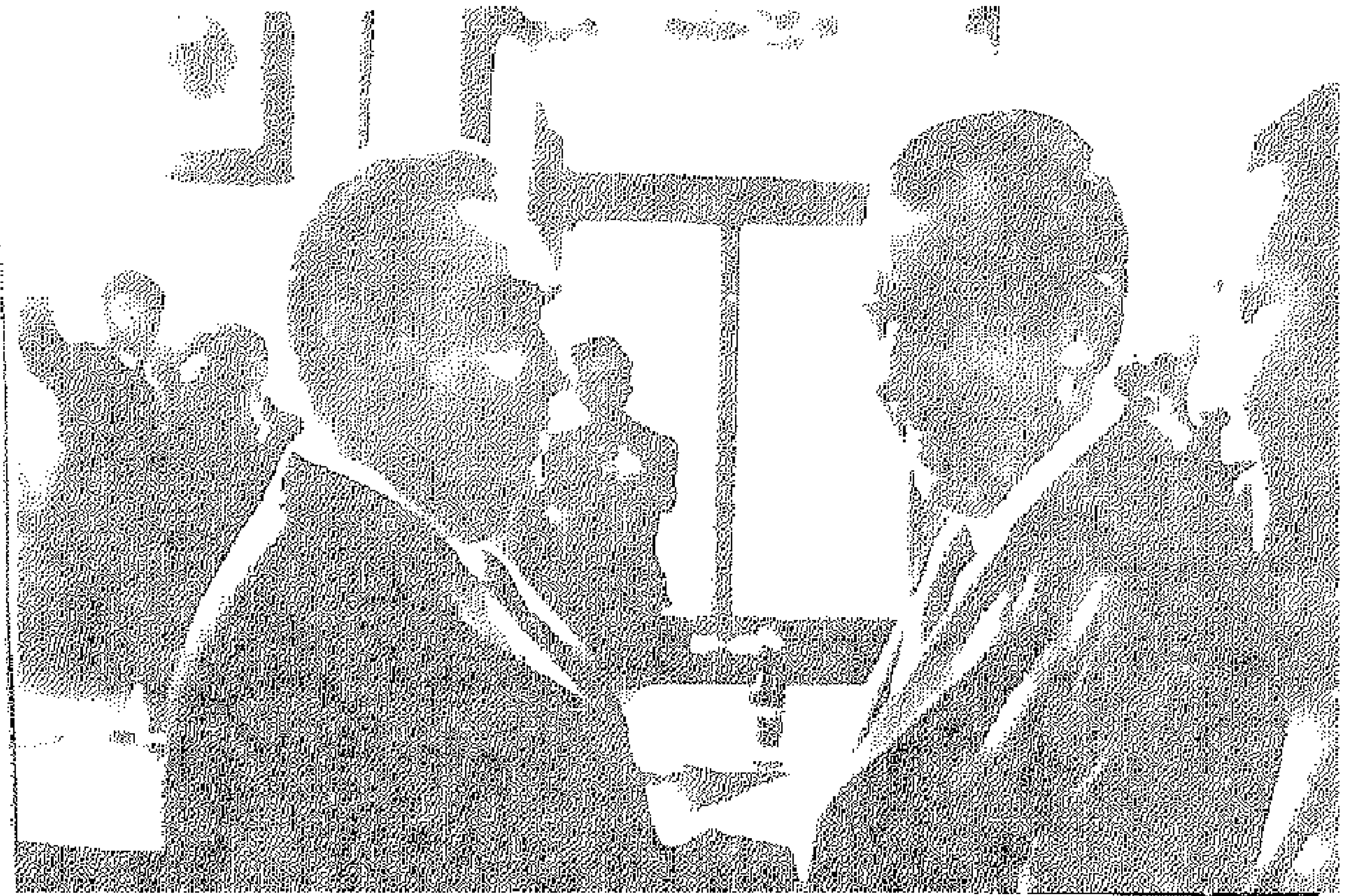
وفي ٢٧ سبتمبر ٧٢ سافر الرئيس السورى حافظ الأسد إلى الاتحاد السوفيتي ليبحث مع القادة السوفيت موضوع تسليح القوات المسلحة السورية ، وخلال المباحثات تعرض بريجنيف والأسد للعلاقات المصرية السوفيتية ، والرسائل المتبادلة بين الرئيسين المصرى والسوفيتى ، وأبدى الرئيس السورى استعداده للتوسط بين مصر والاتحاد السوفيتى لإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه .. وفي طريق عودة حافظ الأسد إلى دمشق مر على القاهرة في ٢٩ سبتمبر ٧٢ حيث عرض على السادات ملخصا للمحادثات التى دارت بينه وبين القادة السوفيت فى موسكو ، وأنه بناء على توسطه فإن القادة السوفيت فى انتظار قدوم وفد مصرى على مستوى عال إلى موسكو فى ١٦ أكتوبر ٧٢ ، وفى إثر زيارة حافظ الأسد لموسكو والقاهرة بدأت العلاقات المصرية السوفيتية فى التحسن ، ففى ٤ أكتوبر طلبت السلطات السوفيتية الإذن لثلاث سفن ناقلات جنود للتمركز مجددا فى ميناء بور سعيد الذى كانت قد غادرته منذ شهرين بعد صدور قرار السادات بإخراج السوفيت من مصر ، وقوبل هذا الطلب باستجابة فورية ، فإن اتفاقية التسهيلات البحرية لأسطول البحر المتوسط السوفيتى التى عقدت عام ٦٨ لمدة خمس سنوات تنتهى فى مارس ٧٣ كانت لاتزال سارية المفعول ، وقد استقر عزم السادات على مدها فترة خمس سنوات أخرى تنتهى فى مارس ٧٨ ، وعلى ذلك دخلت الناقلات الثلاث ميناء بورسعيد .

من سيناء إلى الجولان

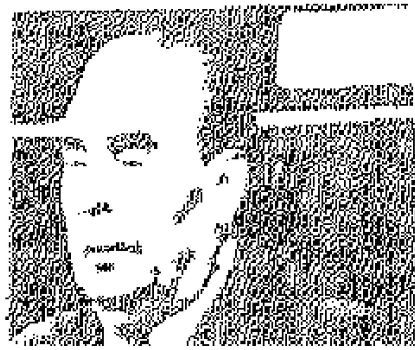
ملحق الصور



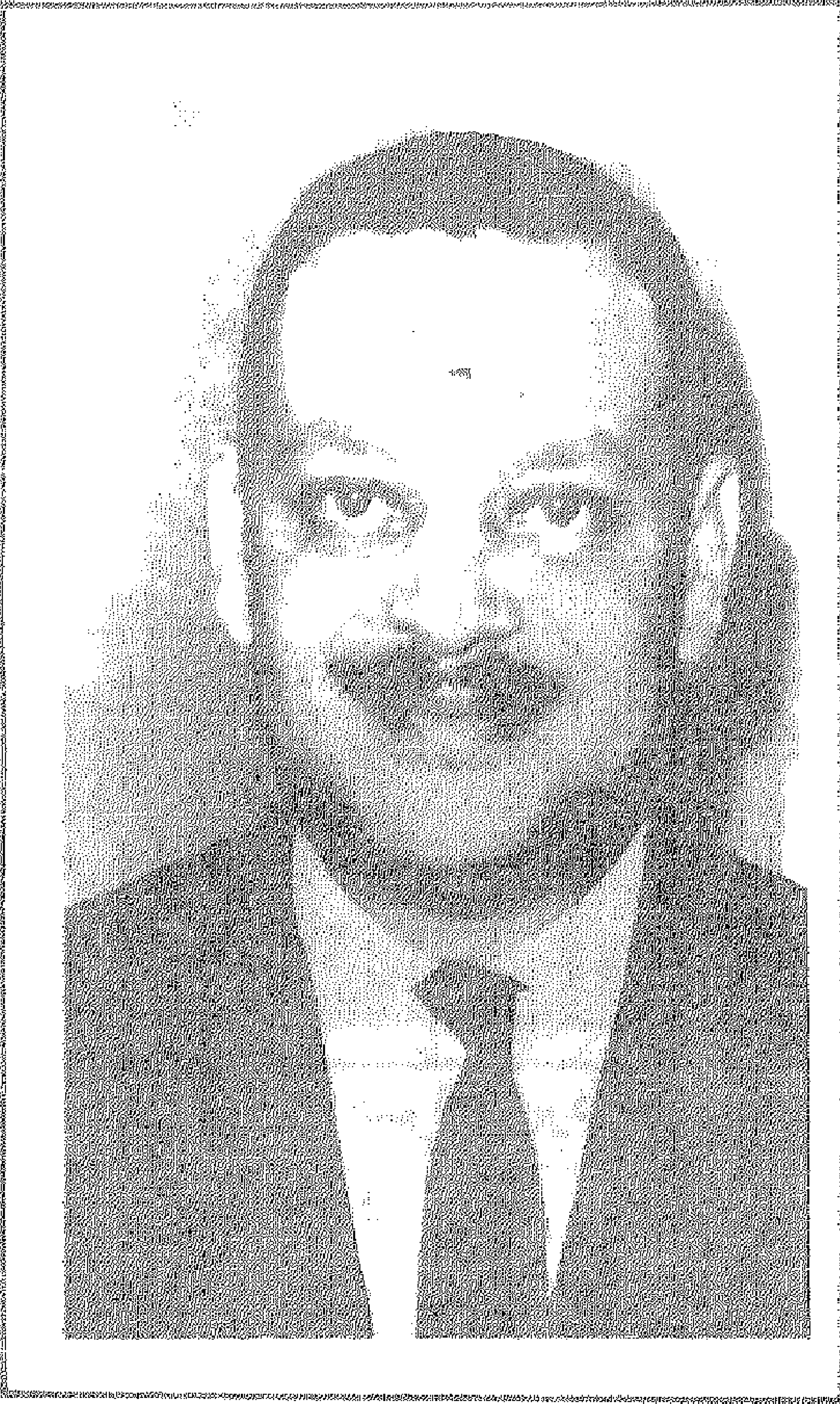




الفصل الرابع



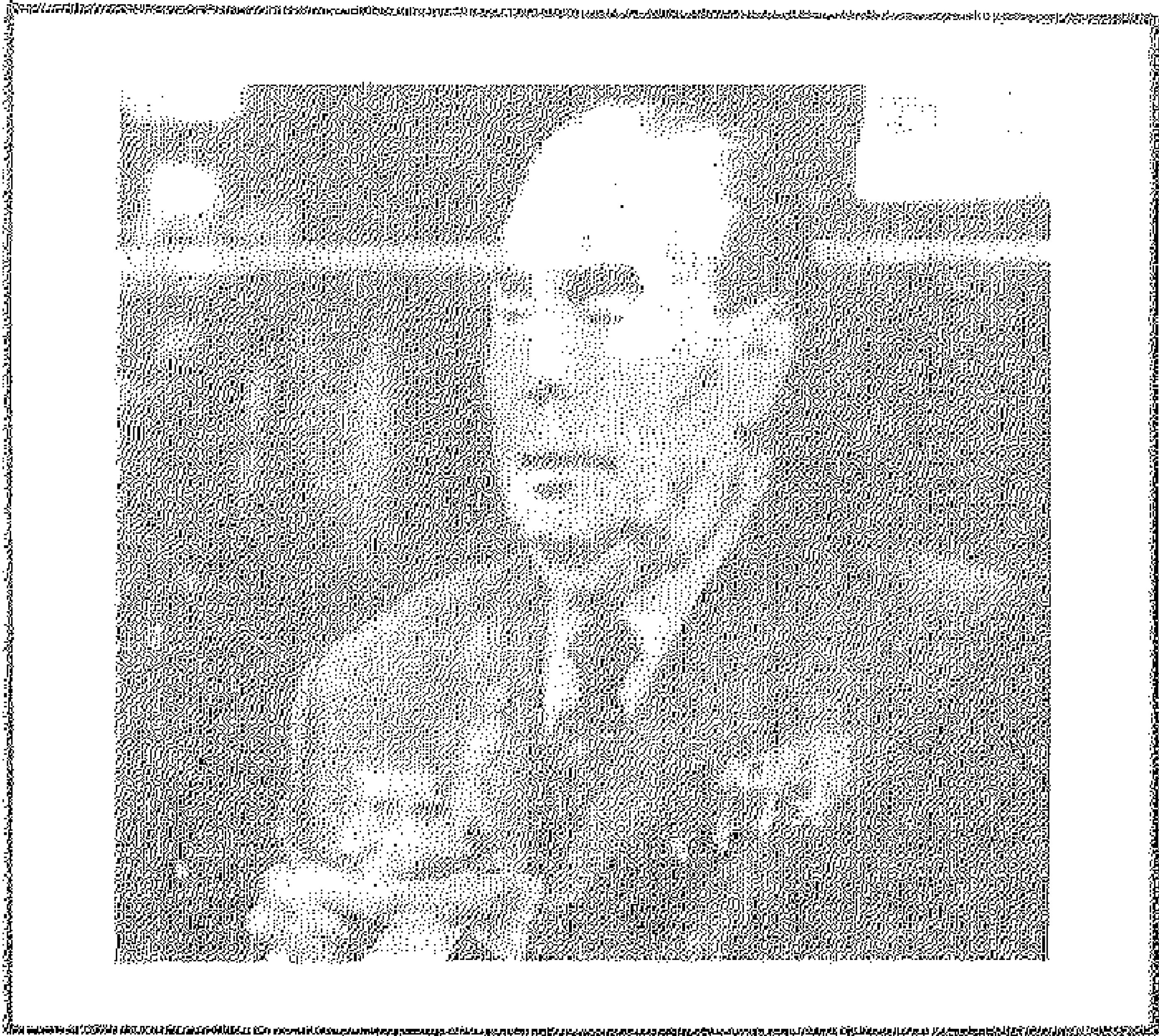
اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى . اشترك فى تشييع جنازة عبد الناصر فى أول أكتوبر ٧٠ مندوباً عن قادة الكرملين



سامى شرف ـ وزير شئون رئاسة الجمهوريه
أرسله السادات إلى موسكو فى ٣١ مارس ٧١ لحضور مؤتمر الحزب الشيوعى



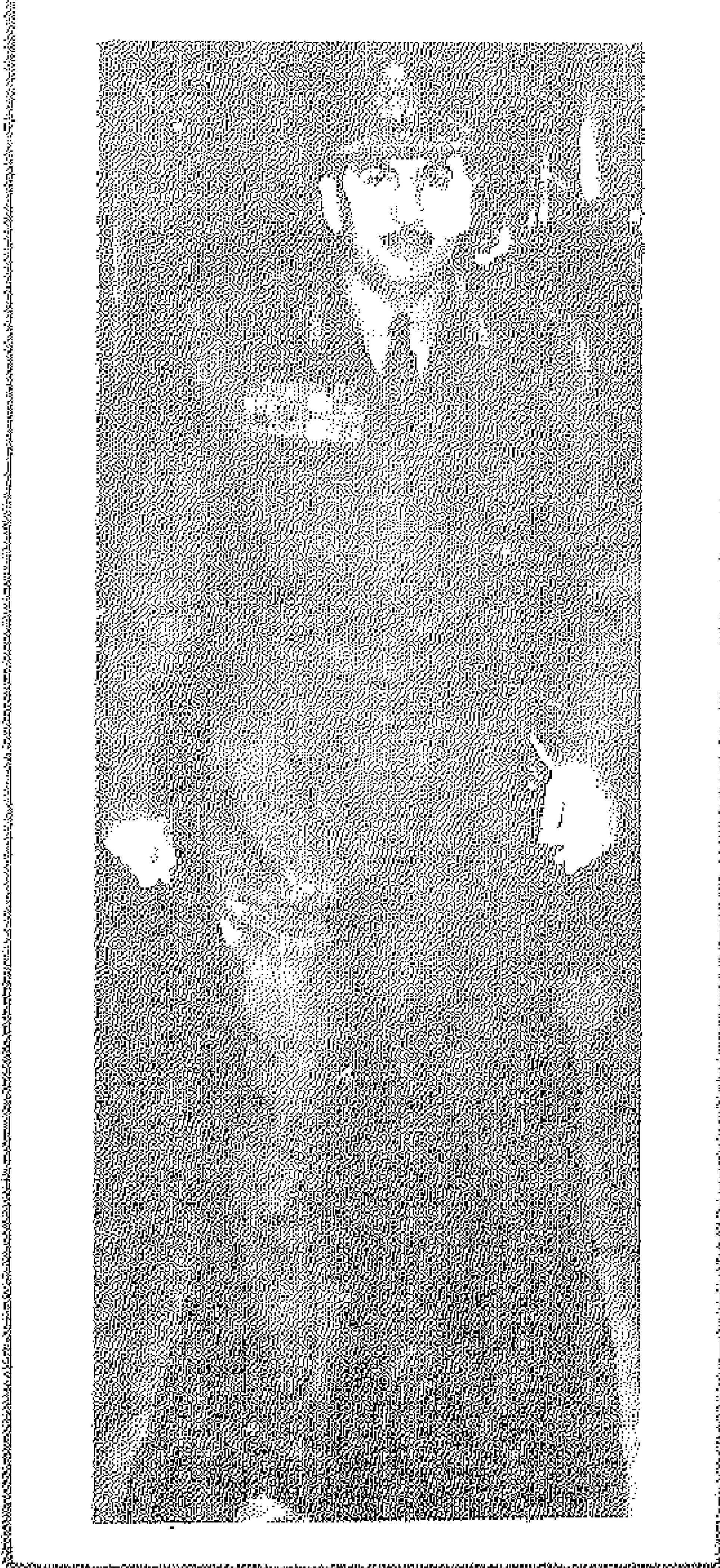
شعراوى جمعة وزير الداخلية أرسله السادات إلى موسكو فى ٥ فبراير ٧١ كمبعوث خاص برسالة شخصية إلى الرئيس السوفيتى بريجينيف



الرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف



السادات والرئيس السوفيتي بود جورنى وبينهما الفريق أول محمد صادق - حضر بودجورنى إلى القاهرة فى ٢٥ مايو ٧١ حيث عقد مع السادات معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفيتي ومصر



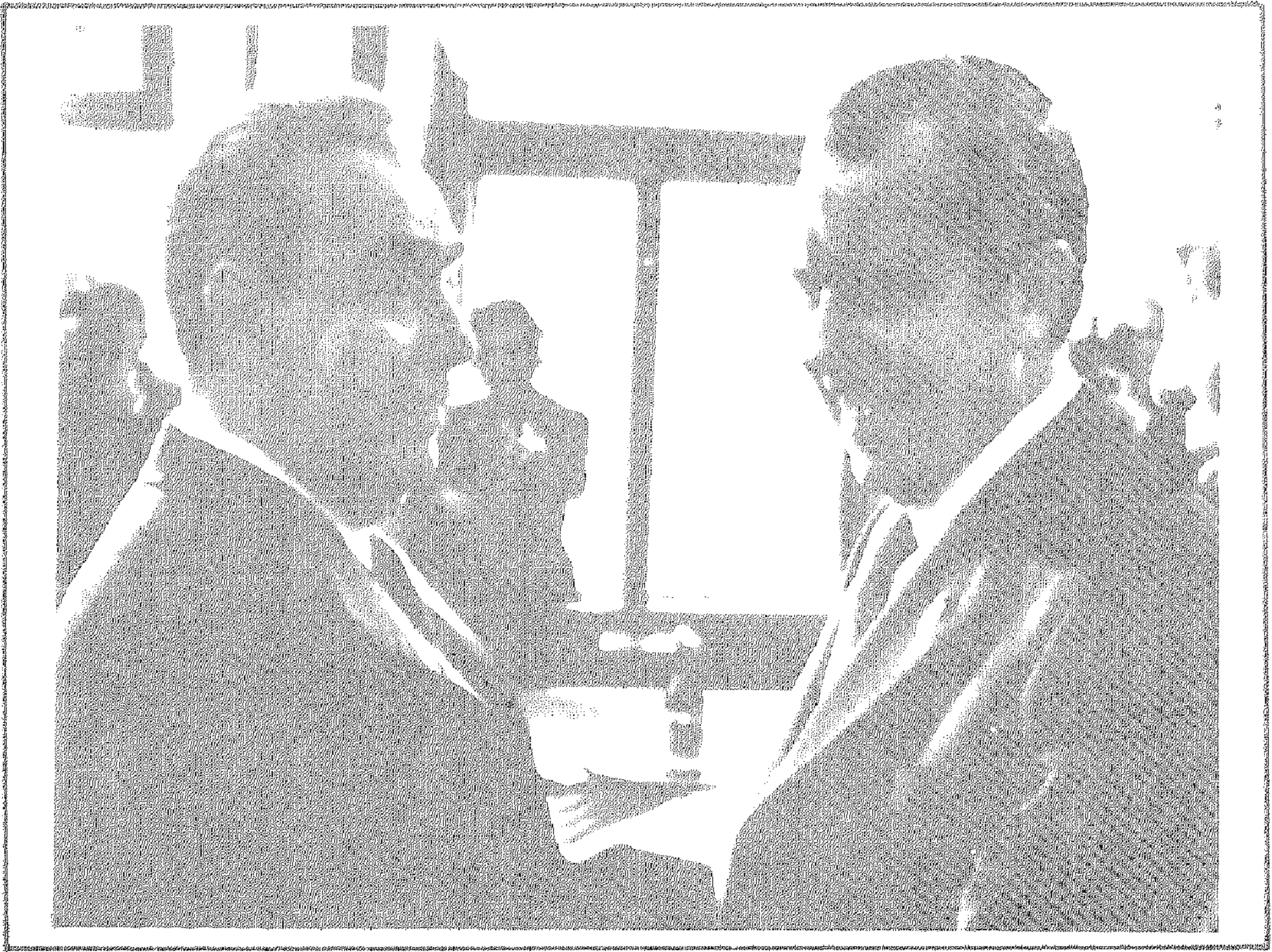
الفريق أول محمد صادق وزير الحربية . تم توقيعه مع المارشال جريشكو على صفقة أسلحة ضخمة فى موسكو فى أكتوبر ٧١ خلال زيارة السادات



اللواء محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى حضر المؤتمر الذى أعلن فيه السادات فى ٤ نوفمبر ٧١ بوزارة الحربية أنه عيّن نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة (مخالفاً الدستور)



المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتي حضر إلى القاهرة فى ١٥ مايو ٧٣ وأجرى محادثات هامة مع الرئيس السادات والفريق أول محمد صادق وزير الحربية



لقاء القمة بين الرئيس السوفيتي «بريجنيف» والرئيس الأمريكي نيكسون فى موسكو يوم ٢٠ مايو ٧٢



الفريق أول محمد صادق وزير الحربية والجنرال أوكينيف كبير المستشارين السوفيت يجريان المحادثات بشأن تنظيم عملية اخراج الخبراء السوفيت من مصر



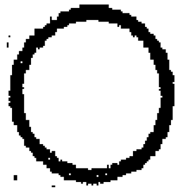
الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية يهدى كبير المستشارين السوفيت الجنرال أوكينيف الوسام الذى منحه له الرئيس السادات فى الحفل الذى أقيم بنادى الضباط بالزمالك تكريما للمستشارين السوفيت قبل رحيلهم



الفريق عبد القادر حسن سافر على رأس لجنة عسكرية في أوائلِ مارس ٧٢ إلى موسكو للاتفاق على صفقة أسلحة



حافظ إسماعيل مستشار السادات للأمن القومي ـ كان هو الوحيد الذى حضر لقاء السادات بالسفير السوفيتي فى ٨ يوليو الذى قرر فيه إخراج الخبراء السوفيت من مصر

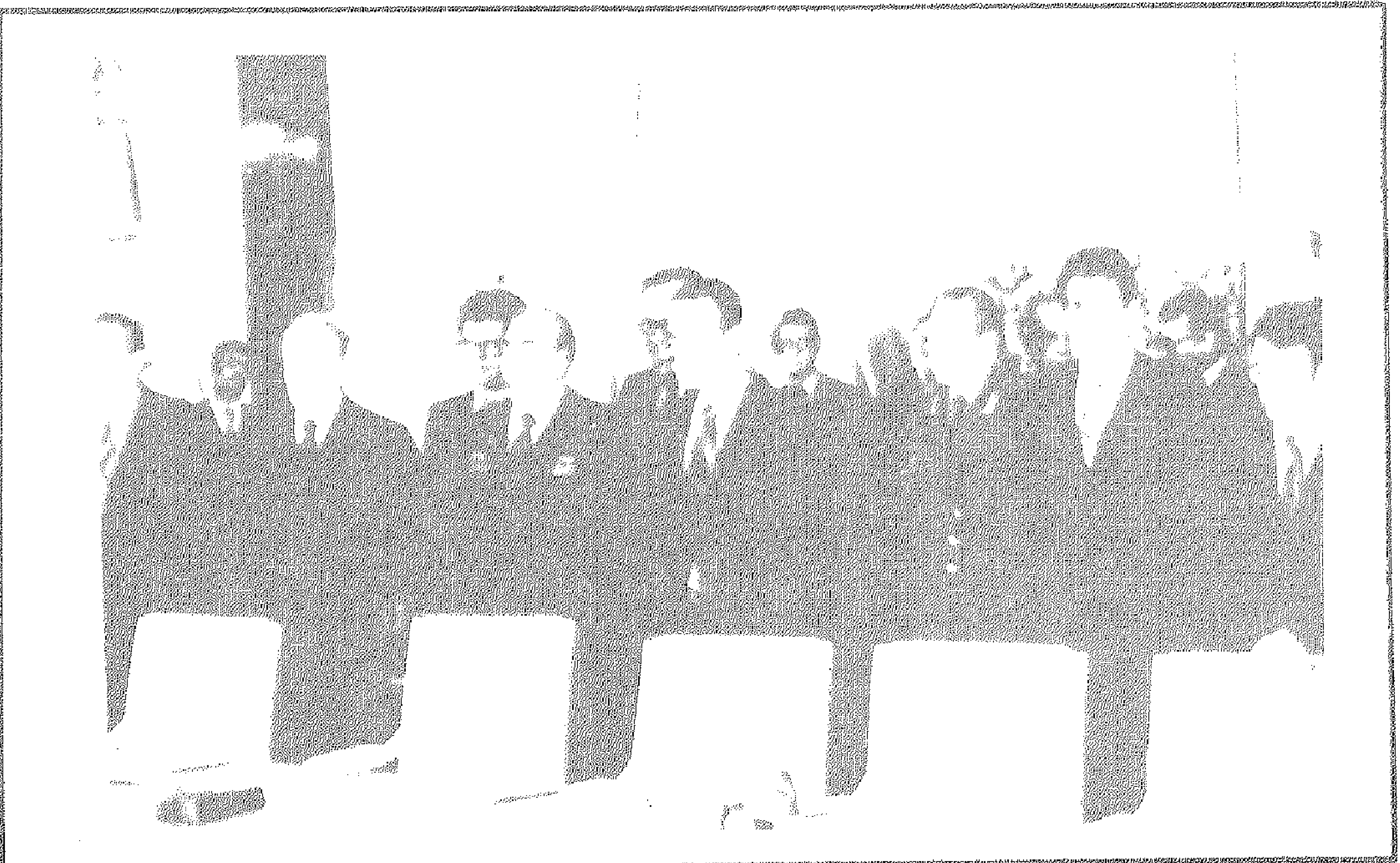




الدكتور محمود فوزى نائب رئيس الجمهورية ـ كان أول من علم بقرار السادات بإخراج الخبراء السوفيت من مصر



الدكتور عزيز صدقى رئيس وزراء مصر سافر إلى موسكو فى ١٣ يوليو ٧٢ عقب قرار إخراج الخبراء والمستشارين السوفيت من مصر .



الرئيس السورى حافظ الأسد عند لقائه بالرئيس السوفيتى بريجينيف فى سبتمبر ٧٢ بموسكو للتوسط بين الاتحاد السوفيتى ومصر من أجل تحسين العلاقات بين البلدين

الفصل الخامس

قاطعهم الفريق أول محمد فوزي

كيف تم تحرير سيناء على الورق

تعرض الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق فى مذكراته التى سبقت الإشارة إليها لقضية تحرير سيناء ، ودون قصة تستلفت النظر عن حرب تحرير شاملة ، كان على وشك القيام بها للوصول إلى الحدود الشرقية الدولية بمجرد انتهاء وقف إطلاق النار المؤقت ليلة ٧ / ٨ نوفمبر عام ٧٠ .

ونظرا لأن هذه القصة تحمل كثيرا من المعانى الخفية بالنسبة لحرب اكتوبر ٧٣ ، إذ تظهر الذين تولوا أمرها بمظهر التقصير ، سواء فيما يتعلق بتأخير موعد الحرب ثلاث سنوات بلا مبرر ، أو من حيث تضاؤل الغرض الاستراتيجى لهذه الحرب ، لذلك آثرت قبل أن أبدأ فى تحليل ودراسة معارك وأحداث حرب أكتوبر ٧٣ أن أناقش قصة الفريق فوزى أولا مناقشة موضوعية لتتبين مبلغ ما تحويه من حقائق وصدق ..

ذكر الفريق فوزى فى الصفحة ٢١٠ ما يلى « فى أواخر أغسطس ٧٠ دعا الرئيس عبد الناصر إلى اجتماع مصغر حضره ممثلان عن مجلس الدفاع الوطنى هما محمود رياض وأنا لعرض الموقف السياسى والعسكرى ، بعد وقف إطلاق النيران المؤقت ، وبعد مناقشة الموقف أقر وزير الخارجية أن الموقف السياسى الخارجى لن يكون أفضل من الموقف الحالى ، كما أننى أبديت استعداد القوات المسلحة لبدء معركة التحرير فور انتهاء فترة وقف إطلاق النيران ، وأنهى الرئيس الاجتماع بعد أن حدد لى استعداده للتصديق على خطط العمليات الحربية الشاملة والمرحلية لتحرير الأرض ، وذلك فى مرسى مطروح فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر عام ٧٠ ..

سافرت مع الرئيس بالقطار إلى مرسى مطروح ومعى ١٤ خريطة قرار تشمل قرارات الخطة ٢٠٠ الشاملة والخطة جرانيت المرحلية ، كما ضمت خطة

القوات المسلحة السورية لتحرير الجولان موقعا عليها من وزير الدفاع السورى ، أما الخطة المصرية فكان موقعا عليها من قادة الجيوش الميدانية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، كما وقعت عليها بنفسى ، ووضعت اسم القائد الأعلى للقوات المسلحة على جميع خرائط القرارات تمهيدا لتوقيع الرئيس ، وأخذتها معى فى حقيبة مغلقة إلى مرسى مطروح .

وكان الرئيس قد أعلن عن عزمه على السفر إلى مرسى مطروح للراحة والاستجمام ، واصطحب معه زوجته ونجله عبد الحكيم ، وبعد وصولنا الى مرسى مطروح بيوم فوجئت بحضور الرئيس معمر القذافى مع اثنين من زملائه ، وانشغل الرئيس معهم دون أن أتمكن من الانفراد به خلال الأيام الأربعة التى قضيتها معه هناك ، ثم فاجأتنا أحداث الأردن وتصاعد الموقف فى عمان بين الملك حسين والفلسطينيين ، فأخطرنى الرئيس بتصديقه الشفوى ، وأن أركز على تنفيذ الخطة جرانيت أولا بعد انقضاء الفترة الأولى لوقف إطلاق النيران مباشرة ، وكانت النهاية المحددة لهذه الفترة هى ٧ / ١١ / ٧٠ ، وكانت وفاة القائد الرئيس عبد الناصر يوم ٢٨ / ٩ / ٧٠ حدثا ذا آثار استراتيجية خطيرة ، حالت دون استمرار التخطيط الزمنى لبدء معركة التحرير .. » .

أسئلة محيرة تحتاج إلى إجابة شافية عليها

إن قضية حرب التحرير التى أثارها الفريق فوزى بالطريقة التى قرأناها هى قضية عامة بلا جدال ، لا تتعلق به شخصيا بقدر ما تتعلق بتاريخ مصر وتاريخ جيشها الباسل ، وهذا ما دفعنا إلى إبداء هذه العناية بشأنها .

والقضية من البساطة والوضوح بحيث لا تحتاج إلى اجتهاد أو تأويل ، إذ هى تنحصر فى سؤال واحد ، سوف نجتهد فى الإجابة عليه بطريقة صحيحة ، وهو هل كان لدى القوات المسلحة المصرية من الاستعداد والقدرة والإمكانات فى نهاية عام ٧٠ ما يتيح لها الفرصة لشن حرب تحرير شاملة تستهدف فى المرحلة الأولى منها وفقا للخطة جرانيت الوصول إلى المضايق (حوالى ٤٠ — ٤٥ كم شرق القناة) وتستهدف فى المرحلة الثانية منها الوصول إلى

الحدود الشرقية الدولية (حوالى ٢٢٥ كم شرق القناة) ؟

وحرصا على توضيح الصورة لدى القراء فإنى أضيف إلى ما سبق أن الفريق فوزى كتب بعد ذلك فى الصفحة ٣٧٤ من مذكراته أن قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو فى أواخر ٧٠ وأوائل ٧١ كان لصالح قواتنا عددا وتسليحا وكفاءة فى كل أفرع القوات المسلحة ، وأن توقيت معركة التحرير (فى نهاية عام ٧٠) وتنفيذ الخطط الموضوعة التى تم التدريب عليها عمليا وهى الخطة جرانيت واستكمالها بالخطة ٢٠٠ الشاملة ، كان توقيتا مخططا وسليما . وأن ميزان القوى كان إلى جانب مصر، كما أورد الفريق فوزى فى الصفحة ٣٠٧ من مذكراته جدولا عقد فيه مقارنة بين الطائرات المصرية والإسرائيلية ، يتضح لنا منه على الفور تفوق الطيران المصرى على الإسرائيلى فى أغسطس ٧٠ بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ .

ونظرا لأن الذى أورد جميع هذه البيانات والمعلومات هو الرجل الذى كان على قمة المسئولية فى القوات المسلحة فى ذلك الحين ، وكان لديه خلال توليه منصبه الكبير كل الأجهزة والمصادر والمراجع التى تتيح له الفرصة لمعرفة أدق الأسرار والخبايا عن كل أفرع وأسلحة القوات المسلحة ، لذا فمن الطبيعى ألا يتطرق الشك إلى أحد ممن يقرأ هذه المذكرات من جهة صحتها أو صدق ما تضمه من بيانات . وقياسا على ذلك لابد أن يجول فى خاطر الذى يقرأها عدة أسئلة محيرة سوف يجد نفسه عاجزا عن إيجاد إجابة مقنعة عليها . هذه الأسئلة هى : إذا كان لدى القوات المسلحة المصرية فى نهاية عام ٧٠ — وفقا لاعتراف القائد العام وقتئذ — التفوق الكامل على القوات الإسرائيلية فى العدة والتسليح والكفاءة فى جميع الأفرع ، وإذا كانت الخطتان الموضوعتان (الخطة ٢٠٠ الشاملة ، والخطة جرانيت المرحلية) قد تم التدريب عليهما عمليا ، وأصبحتا لا تنتظران سوى إشارة التنفيذ . وإذا كان الفريق فوزى قد توجه برفقة الرئيس الراحل عبد الناصر إلى مرسى مطروح فى أول سبتمبر ٧٠ للتصديق على الخطتين باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ، كى يعطى بعدها الإشارة للقوات المسلحة المصرية والسورية لبدء حرب التحرير فى ٨ نوفمبر ٧٠ لاسترداد سيناء والجولان .. لماذا إذن تأخرت الحرب ثلاث سنوات كاملة عن

موعدها ؟ ولماذا إذن تحولت من حرب تحرير شاملة كان لها هدف استراتيجي كبير وهو تحرير سيناء والوصول إلى الحدود الشرقية الدولية لكي تصبح معركة محدودة في أكتوبر عام ٧٣ لها هدف محدود وهو مجرد عبور قناة السويس وإنشاء منطقة من رءوس الكبارى بعمق ١٠ — ١٢ كم شرق القناة بقصد إزالة الجمود الذى غدا عليه الموقف وتحريك القضية سياسيا ؟

ما حقيقة قصة الفريق فوزى عن رحلة مطروح ؟

إن قصة الفريق فوزى عن رحلته إلى مرسى مطروح برفقة عبد الناصر التى سبق لنا ذكرها ، وإن كانت تصلح كقصة مسلية إلا أنها بالقطع لا تصلح لإقناع أحد بأنها تسجيل حقيقى لاجتماع عسكرى تم على أعلى مستوى ، لمناقشة أهم قضية فى البلاد ، وهل هناك أهم من مناقشة وتوقيع الخطط الاستراتيجية لحرب تحرير شاملة تسترد فيها كل من مصر وسوريا أرضها المغتصبة ويسترد بها العرب كرامتهم ، بعد أن وضعتها هزيمة يونيو ٦٧ فى الرغام .

إن الطريقة التى روى بها الفريق فوزى قصته تدل على مدى استخفافه بلا شك بعقول القراء ، وإلا فكيف يتصور أحد أن تكون تصرفات عبد الناصر المعروف برزانته وسعة أفقه بهذه الخفة والطيش ، إذا كان عبد الناصر يريد حقا أن يناقش خطط الحرب لتحرير سيناء والجولان فإن المكان الطبيعى لإجراء هذه المناقشة والدراسة هو القيادة العامة للقوات المسلحة ، حيث يجد خرائط العمليات المسجل عليها تفاصيل الأوضاع العسكرية للطرفين بدقة وعناية .

وإذا كان عبد الناصر يريد حقا معرفة التفصيلات قبل أن يوقع بامضائه على الخطة فإن الطريقة المنطقية لذلك هى أن يعقد اجتماعا موسعا بالقيادة العامة يحضره القائد العام ، ورئيس الأركان ، وجميع قادة الأسلحة والأفرع والجيوش الميدانية ، ويشترك فيه وزير الدفاع السورى ، أو رئيس الأركان العامة السورية ، ليناقش كلا منهم ما يخصه فى الخطة مناقشة تفصيلية دقيقة قد تستغرق أياما أو أسابيع ، ولكن عبد الناصر كما روى لنا الفريق فوزى خالف

كل ما نتخيله من قواعد العقل وأساليب المنطق ، وآثر أن يسافر بالقطار إلى مرسى مطروح للراحة والاستجمام وبصحبته زوجه ونجله الصغير ليعقد هناك اجتماعا منفردا مع الفريق فوزى الذى صحبه بالقطار وبرفقته حقيبة مغلقة بها ١٤ خريطة قرار ، تشمل جميع قرارات حرب التحرير المرحلية إلى المضايق والشاملة الى الحدود الدولية . وبها كذلك الخطة السورية لتحرير الجولان والوصول إلى نهر الأردن .

هل يتفق مع العقل أن يتبع عبد الناصر هذا الأسلوب عندما ما يريد أن يوقع على أخطر قرار وقعه فى حياته . ذلك القرار الذى كان يتوقف عليه مصير مصر ومستقبلها لمدة مائة عام على الأقل ، وكان يتوقف عليه شرف وكرامة وسمعة القوات المسلحة المصرية لعدة أجيال قادمة ، وكان يتوقف عليه كيان ومستقبل الأمة العربية ، وبخاصة وأنه لم يكن قد مضى على هزيمة يونيو ٦٧ المروعة سوى ثلاث سنوات فقط ، وهل يتفق مع أبسط قواعد السرية والأمن ان توضع جميع هذه الوثائق والخطط التى يتوقف عليها مصير البلاد فى حقيبة ليحملها الفريق فوزى فى القطار ، وتظل معه فى غرفته فى مرسى مطروح ، بينما المفترض أنها وثائق على أعلى درجة من السرية والخطورة ، ولا يجوز أن تخرج من الخزائن المغلقة الخاصة بهيئة العمليات بالقيادة العامة ؟ وهل بلغ الاستخفاف بالقيادة السورية أن ترسل خطتها السرية لتحرير الجولان إلى القاهرة ليحملها الفريق فوزى فى حقيبته ليناقشها مع عبد الناصر ويعيدها إليهم فى دمشق بعد توقيعها كما لو كانت خطابات مرسلة بالبريد الجوى ؟

والأمر الذى يستوقف النظر أن الفريق فوزى لم يصحبه فى هذه الرحلة أحد من الذين تحتم مناصبهم بحكم مسئوليتهم أن يكونوا بصحبته عند مناقشة هذه الخطة مع الرئيس ، وهم رئيس الأركان ، ورئيس هيئة العمليات ، وقادة الأسلحة والأفرع ، وقادة الجيوش الميدانية ، كى يتولى كل منهم الإجابة عن استفسارات عبد الناصر فى حالة سؤاله عن أية تفصيلات فنية .

وبهذه الطريقة الانفرادية الغريبة اعتبر الفريق فوزى نفسه دائرة معارف عسكرية متنقلة ، إذ اعتقد أن فى إمكانه الإجابة مثلا عن كل ما يخص الطيران والبحرية من شئون ، وفى مقدرته أن يشرح للرئيس كل التفاصيل الفنية عن

الكبارى والمعابر التى سيقيمها سلاح المهندسين من أجل عبور قناة السويس ، كما أنه يستطيع أن يجيب الرئيس بطلاقه عن أية أسئلة خاصة بعمليات وتكتيكات المشاة أو المدرعات ، وكذا عمليات الوحدات الخاصة من صاعقة أو مظلات الخ ، والأعجب من ذلك أن فى إمكانه أن يشرح للرئيس باستفاضة كل ما يتعلق بالخطة السورية لاقتحام مرتفعات الجولان ، على الرغم من أنه لم يشهد فى حياته هذه المرتفعات السورية وليس لديه أية فكرة عنها .

كذلك أراد الفريق فوزى أن يقنعنا أن عبد الناصر ، الذى كان يعتبر مثالا فى الدقة والالتزام وتقدير المسئولية ، يعامل القرار المصيرى الذى كان يتوقف عليه مصير بلاده بل مصير عبد الناصر نفسه ونظام حكمه بهذه الخفة والاستهانة اللتين لا مثيل لهما . فلقد انشغل عن القائد العام الذى كان يحمل فى حقيبته أخطر قرارات الحرب وأشدها سرية ، مدة أربعة أيام كاملة ، نظرا لوصول القذافى وبرفقته بعض الضيوف من ليبيا ، ثم بلغ انشغاله عن قائده العام الحائر بحقيبته المكتظة بالأسرار إلى الحد الذى جعله يعطى الفريق فوزى تصديقا شفويا لتنفيذ الخطة جرانيت أولا ، بعد انتهاء وقف إطلاق النار المؤقت فى ٧ نوفمبر ٧٠ دون أية مناقشات أو دراسة أو اطلاع على خرائط الموقف ، بنفس الطريقة التى يمكن أن يعطى بها الفريق فوزى وهما يتناولان قهوة الصباح أو يتناولان معا الشاى بعد الظهر ، أو وهما يتأملان غروب الشمس ، تصديقا شفويا على سفر فريق كرة القدم العسكرى ، أو فريق اختراق الضاحية إلى السودان أو ليبيا مثلا لإقامة بعض المباريات مع فرقهما العسكرية الرياضية لتوثيق أواصر المحبة والتعاون .

إن الخطة جرانيت التى أراد الفريق فوزى أن يقنعنا أن عبد الناصر صدق له شفويا عليها كان يحتاج تنفيذها إلى سقوط عشرات الألوف من الضباط والجنود المصريين ما بين قتلى وجرحى ، وخسارة ما يقدر قيمته بآلاف الملايين من الجنيهات من الأسلحة والمعدات .

لقد كان عبد الناصر رجلا عسكريا ويعرف جيدا معنى عبور القناة واقتحام خط بارليف والتقدم حوالى ٤٥ كم عبر صحراء مكشوفة إلى المضايق ، ثم

اقتحام المضايق نفسها التى يبلغ طولها عدة كيلومترات للنفاذ الى الجانب الشرقى منها ، كل ذلك فى وجه مقاومة مستميتة من العدو ، وتحت وطأة هجمات جوية كاسحة . فهل يمكن أن يبلغ به الاستهتار بالأرواح والأموال وبسمعة مصر وقواتها المسلحة إلى الحد الذى يجعله يعطى القائد العام تصديقا شفويا لبدء الحرب ، دون أى بحث أو دراسة أو مناقشة ، بسبب انشغاله بقدوم ضيوف من ليبيا ؟ وهل يمكن لعبد الناصر أن يتصرف بهذه الطريقة الطائشة البعيدة عن المسئولية ، ولم يكن قد مر سوى ثلاث سنوات على هزيمة يونيو ٦٧ التى مزقت كرامته وحطمت نفسيته ؟ .

وقد آثر الفريق فوزى أن يضع لقصته نهاية درامية حتى لا يسأله أحد عن العلة فى عدم قيامه بحرب التحرير يوم ٨ نوفمبر ٧٠ مادام عبد الناصر قد صدق له شفويا بالتنفيذ ، فكتب يقول : إن وفاة القائد الرئيس عبد الناصر يوم ٢٨ سبتمبر ٧٠ كان حدثا ذا آثار استراتيجية خطيرة حالت دون استمرار التخطيط الزمنى لبدء معركة التحرير ، وهذه هى أول مرة نسمع فيها أن تكون لوفاة زعيم أو رئيس — مهما بلغت درجة زعامته وعظمته — آثار استراتيجية بحيث تحول دون قيام معركة حربية . إذ إن الأمر المنطقى أن يكون لوفاة الزعماء والقادة آثار سياسية فحسب ، ولم يكن فى مقدرة الرئيس الراحل السادات الذى تولى الحكم فى ١٧ أكتوبر ٧٠ خلفا لعبد الناصر ، أى قبل ثلاثة أسابيع فقط من الموعد المحدد لبدء حرب التحرير أن يحول بين الفريق فوزى وبين المعركة التى حددها وأعد قواته لخوض غمارها ، فلقد كانت مصر كلها بل الأمة العربية بأسرها تنتظر هذه المعركة المقدسة فى ترقب ولهفة .

ولا يتفق ما ذكره الفريق فوزى عن استعداده التام لحرب التحرير فى عهد عبد الناصر مع مجريات الأحداث التى وقعت عقب وفاة الرئيس . فقد أورد محمد حسنين هيكل — وزير الإعلام وقتئذ — أن السادات الذى كان يقوم بأعمال رئيس الجمهورية قبل إجراء الاستفتاء على رئاسته دعا أعضاء مجلس الأمن القومى عقب وفاة عبد الناصر مباشرة لمناقشة الموقف الذى ستتخذه مصر من تجديد وقف إطلاق النار الذى كان سينتهى فى ٧ نوفمبر ٧٠ ، ومن التفاصيل التى ذكرها هيكل يتضح لنا أن الفريق فوزى لم يذكر كلمة واحدة

لأعضاء المجلس عن الخطة الاستراتيجية لحرب التحرير التى صدق عليها عبد الناصر قبل وفاته ، وكان كل ما أصر عليه خلال المناقشات هو ضرورة حصوله على أمر كتابى من القيادة السياسية يحدد له فيه ما يتعيّن عليه أن يفعله فى منتصف ليلة ٧ نوفمبر ٧٠ ، وانتهى الاجتماع بموافقة مجلس الأمن القومى على تجديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهى فى ٧ فبراير ٧١ ، وهكذا قبل الفريق فوزى فى سبتمبر ٧٠ تحمل مسئولية حرب التحرير بناء على تصديق شفوى من عبد الناصر ، بينما أصر فى أكتوبر ٧٠ أى بعد شهر واحد فقط على ضرورة حصوله على أمر كتابى لكى يتحمل مسئولية كسر أو تجديد وقف إطلاق النار ! .

وقبل أن تنتهى فترة وقف إطلاق النار الثانية دعا السادات فى يناير ٧١ اللجنة التنفيذية العليا بالاتحاد الاشتراكى إلى الاجتماع لاتخاذ قرار بشأن مبادرة روجرز وموقف مصر من تجديد وقف إطلاق النار ، وقد شرح السادات فى الصفحة ٢٣٢ من كتابه « البحث عن الذات تفاصيل هذا الاجتماع ، وذكر أن المجموعة التى كان يطلق عليها السادات اسم مراكز القوى — وكان الفريق فوزى من بينهم — كان من رأيهم استئناف حرب الاستنزاف مع إسرائيل رغم معارضة السادات ، بسبب تعرض الوجه القبلى كما ذكر للإغارات الإسرائيلية ، فى الوقت الذى كان يماطل فيه الاتحاد السوفيتى ويسوف بمختلف الحجج فى إرسال الصواريخ لمواجهة هذه الإغارات ، وانتهى الاجتماع بالموافقة على تجديد وقف إطلاق النار لمدة شهر واحد فقط ، وفى ٧ مارس ٧١ وهو موعد انتهاء الشهر أعلن السادات رسميا عدم التزام مصر بوقف إطلاق النار .

إن الموقف الذى اتخذه الفريق فوزى خلال هذه الاجتماعات كان أبعد ما يكون عن موقف القائد الذى عقد العزم واتخذ القرار وأعد القوات المسلحة حقيقة لبدء معركة التحرير .

وحينما أعلن السادات فى ٧ مارس ٧١ عدم التزام مصر بوقف إطلاق النار نراه لم يحرك ساكنا ولم يأمر بإطلاق رصاصة واحدة ضد العدو . هل تتفق صورة تلك المواقف التى تدل على الضعف والرغبة فى المسالمة مع الصورة التى صورها لنا عن رحلة مرسى مطروح وأحلام القوة والتفوق العسكرى وحرب

التحرير ؟ وأى الصورتين نصدق ياترى ؟ ! .

وليس أدل على زيف المعلومات التى أوردها الفريق فوزى عن وضع القوات المصرية فى نهاية عام ٧٠ وما كانت عليه من تفوق على العدو فى جميع الأفرع من أن نتأمل الجدول الآتى الذى أورده الفريق فوزى فى الصفحة ٣٠٧ من مذكراته عن أوضاع الطيران المصرى بالنسبة للطيران الإسرائيلى فى أغسطس ٧٠ .

نوع الطائرات	مصر	إسرائيل
مقاتلات قاذفة	٧٤٠ (منها ٣٠٠ ميج ٢١معدل)	٥٠٠
قاذفات ثقيلة	٤٥	—
هليكوبتر أنواع	١٢٤	٧٣
الإجمالى	٩٠٩	٥٧٣

ومعنى هذه المقارنة أن الطيران المصرى كان متفوقا على الطيران الإسرائيلى بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ ، مما لابد أن يثير التساؤل عن السبب فى عدم قيام القيادة الجوية وقتئذ بشن هجمات جوية على الأهداف العسكرية فى سيناء ، وفى القيام بإغارات جوية على الأهداف الاستراتيجية فى عمق إسرائيل ، ردا على الغارات الإسرائيلية العنيفة على عمق مصر .

إن أعداد الطائرات المصرية التى سجلها الفريق فوزى فى الجدول السابق لابد أنها ستثير ضحكات كل القادة والطيارين من السلاح الجوى المصرى الذين كانوا مطلعين على حقيقة الأوضاع فى ذلك الوقت ، إذ إنها تدخل فى باب اللامعقول . لقد أضاف الفريق فوزى إلى إجمالى قوة الطيران المصرى ما يزيد على ٦٠٠ طائرة ، وأضاف إلى المقاتلات القاذفة ما يزيد على ٥٠٠ طائرة ، وأضاف إلى طائرات الميج ٢١ المعدل ما يزيد على ٢٠٠ طائرة على الأقل . وإذا كان تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن قد قدر عدد الطائرات المصرية فى حرب أكتوبر عام ٧٣ بعدد ٤٥٠ طائرة ، أى بعد أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ المقارنة التى أجراها الفريق فوزى فإن لنا الحق أن نسأله عن مصير حوالى ٤٥٠ طائرة مصرية اختفت تماما خلال الفترة من

أغسطس ٧٠ إلى أكتوبر ٧٣ .

وإذا كان لدى القوات المسلحة المصرية التفوق على القوات الإسرائيلية فى جميع الأفرع ، وإذا كان لدى القوات الجوية المصرية هذا التفوق الساحق على القوات الجوية الإسرائيلية فى أغسطس ٧٠ فإننا نرجو من الفريق فوزى أن يجيبنا عن الأسئلة التالية :

١ ــ لماذا قام عبد الناصر بزيارته السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ ليطلب من القادة السوفيت سرعة إمداد مصر بأسراب ميج ٢١ معدل بكامل معداتها وأطقمها ، لتتولى مع كتائب الصواريخ سام ٣ المطلوبة بأطقمها ومعداتها حماية العمق المصرى من الغارات الجوية وهددهم بالتخلى عن الحكم لأحد زملائه ممن يستطيعون التفاهم مع أمريكا إن لم يجيبوه إلى مطلبه ؟ .

وقد أمد الاتحاد السوفيتى مصر بالفعل بحوالى ٨٤ طائرة ميج ٢١ معدل بأطقمها .

٢ ــ لماذا قبل عبد الناصر مبادرة روجرز واتفاقية وقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ ، بهدف تحييد الولايات المتحدة ومحاولة الوصول إلى تسوية سلمية مع إسرائيل عن طريق مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين تحت إشراف جونار يارنج ممثل الأمم المتحدة ؟ .

٣ ــ لماذا كان السادات يشكو فى كل مكان من التفوق الإسرائيلى الساحق على مصر فى التسليح والمعدات ويتهم الاتحاد السوفيتى بالمماطلة والتسويف (رغم تزويده القوات الجوية بعدد ٩٠٠ طائرة فى ثلاث سنوات كما ادعى الفريق فوزى) ؟ وقد كتب السادات فى الصفحة ٢٣٩ من كتاب « البحث عن الذات » أنه عندما سافر إلى موسكو فى أكتوبر ٧١ بعد أن وصل إلى درجة التشبع وفقد الأعصاب . قال للقادة السوفيت « ياجماعة أنا أقبل أن تضعونا خلف إسرائيل بخطوة ولكن أن تكون المسافة بينى وبين إسرائيل ٢٠ خطوة فهذا أمر لا يحتمل » .

٤ ــ من أين حصلت القوات الجوية المصرية على ٤٥ طائرة ثقيلة إذا كان ما تملكه مصر منها قبل حرب يونيو ٦٧ حوالى ٢٠ طائرة تى يو ١٦ دمر

نصفها تقريبا يوم ٥ يونيو ٦٧ ، ولم يمد الاتحاد السوفيتى مصر طوال عهد عبد الناصر ، بأية طائرة قاذفة ثقيلة ؟ .

٥ ـــ عند عقد مقارنة سليمة بين قوات الطيران فى دولتين هل تقتصر المقارنة على عدد الطائرات فقط أو ينبغى أن تدخل فى حسابات المقارنة نوعية الطائرات من حيث التسليح والمدى ، والقدرة على البقاء فى الجو ، والتسهيلات الملاحية ، والأجهزة الإلكترونية المستخدمة ؟

والسؤال الذى نريد أن نوجهه إلى الفريق فوزى فى النهاية : ماذا كان سيصبح عليه الموقف لو قدر له أن يطلع عبد الناصر على هذه البيانات والمقارنات التى سجلها فى مذكراته ... ؟ أحد أمرين إما أن عبد الناصر كان من السذاجة بحيث يصدق مثل هذه البيانات ، ويعطيه تصديقا شفويا أو كتابيا ببدء حرب التحرير . وعندئذ كانت مصر ستتعرض لكارثة أشد وبالا من كارثة يونيو ٦٧ ، وإما ـــ وهو الاحتمال الأرجح ـــ أن يكتشف عبد الناصر بذكائه وسعة اطلاعه مدى زيف كل هذه البيانات ، وبعدها التام عن الواقع ، وعندئذ لم يكن هناك مجال للتحرير بل كان الموقف سيصبح مجالا للمساءلة والحساب عن كل هذا التضليل والتغرير .

ولم يكد يمضى شهران على وفاة الرئيس الراحل أنور السادات حتى خرج علينا الفريق محمد فوزى كما ذكرنا من قبل بسلسلة مقالات نشرتها له مجلة « المجلة » التى تصدر فى لندن باللغة العربية ضمنها ذكرياته عن الأحداث التى جرت فى الفترة التى قضاها رئيسا للأركان ثم وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، وبعد أن انتهى المسلسل المطول الذى استمر أكثر من عام بادر الفريق فوزى إلى إدخال بعض تعديلات بسيطة على مقالاته ليخرجها بعد ذلك فى كتاب أسماه : « مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق » تولت طباعته ونشره دار الوحدة فى بيروت ، وبهذه الكيفية تمكن وزير الحربية الأسبق من أن يجنى مبلغا طائلا من المال لقاء بيع مذكراته فى لندن وبيروت ، وبصرف النظر عما حوته تلك المذكرات من مجافاة للحقيقة ، فى كثير من وقائعها وأحداثها مما سبقت لنا الإشارة إليه وتصحيحه ، إلا أن الأمر الذى يؤسف له حقا أن الفريق فوزى فى سبيل ترويج ماكتبه وقع فى خطأين بالغين .

الخطأ الأول كشف الفريق فوزى فى مذكراته عن كثير من الأسرار العسكرية التى اطلع عليها بحكم منصبه الأسبق ، وكان من الواجب عليه كقائد عسكرى يقدر المسئولية ، وكوطنى غيور على مصلحة بلاده أن يعمل على الحفاظ عليها وعدم إفشائها مهما كانت المغريات ، إذ إن بعض المعلومات التى وردت فى مذكراته لاتزال رغم مرور هذه السنوات تعد من الأسرار العسكرية الهامة ، وإن كان الفريق فوزى فى ريب مما نقول فإننا نرجوه الاطلاع على مذكرات القادة الإسرائيليين التى نشرت فيما مضى عقب كل حرب من الحروب العربية الإسرائيلية ليرى الطريقة التى يكتب بها هؤلاء القادة مذكراتهم ، وكيف يراعون فى كتابتهم قواعد السرية والأمن والحرص على عدم الكشف عن أى أسرار عسكرية ، هذا على الرغم من عدم وجود قانون لديهم يحرم نشر الأسرار التى عرفوها بحكم مناصبهم .

الخطأ الثانى ــ اعترف الفريق فوزى بصريح العبارة بأنه عقب تعيينه رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة عام ٦٤ خلفا للفريق على عامر لم يمارس صلاحيات هذا المنصب قط ، وفيما يلى مقتطفات من بعض أقواله فى هذا الشأن ننقلها كما كتبها بالحرف .

« كان موقفى خلال ممارستى للمهام الرمزية القليلة طوال مدة شغلى لهذا المنصب غريبا ، إذ إننى لا أتذكر أننى قمت خلال هذه الفترة بعمل ما فى القوات المسلحة يمكن أن يسجل فى تاريخها ، بل أحسست أن مركزى أصبح ضعيفا بالنسبة لقدراتى أو سمعتى العسكرية ، وحتى رئاسة الأركان العامة ، وهو منصبى الذى كنت أشغله ومعها أجهزتها المختلفة للتخطيط والمتابعة ، وبالرغم من وجودها تحت قيادتى اسما فإن تعليماتها كانت تصدر وتنبع من المشير نفسه أو من وزير الحربية فيما بعد ، وعلى هذا فقد أصبح منصب رئيس الأركان بمثابة سكرتير أكبر لهذا الجهاز . ووصلت الحالة إلى درجة أن قيادات القوات المسلحة وقيادات المناطق والاتجاهات والمحاور اعتادت ألا تنفذ أمرا إلا إذا شاهدت توقيع المشير شخصيا أو إمضاء شمس بدران ، أما الأوامر والتعليمات الى تصدرها رئاسة الأركان فكانت موضععدم ثقة »، ولاشك أن كل من يقرأ هذه العبارات التى تشين الفريق فوزى لابد أن يتساءل عن السر فى تمسكه

بمنصب لاعمل له فيه ولا سلطة ولا احترام لأوامره أو تعليماته ، ولماذا لم يبادر بتقديم استقالته حفاظا على كرامته وكرامة منصبه ؟ .

لماذا اختلف السادات مع فوزى ؟

ومن ضمن الموضوعات التى أثارها الفريق فوزى فى بعض أحاديثه التى نشرت أخيرا موضوع الخلاف الذى ادعى أنه حدث بينه وبين السادات بشأن قضية تحرير الأرض ، فقد ذكر فوزى أن السادات وافق أمام جميع قادة القوات المسلحة ، وبحضور الفريق محمد صادق رئيس الأركان على تنفيذ خطط وأسلوب وتوقيتات معركة تحرير الأرض ، كما سبق التخطيط لها تماما وكانت المرحلة الأولى فى خطة تحرير سيناء (الخطة جرانيت) هى عبور قناة السويس والوصول بالقوات المهاجمة إلى المضايق وتأمينها ، تمهيدا لاستكمال المرحلة الثانية والأخيرة ، وهى الوصول إلى حدود مصر الشرقية ، وذكر فوزى أن السادات أصدر له يومى ٢٩ أبريل و ٩ مايو ٧١ وفى منزله بالجيزة التوجيهات النهائية لعمليات تحرير سيناء ، كما حدد اليوم الذى تبدأ فيه المعركة ، وذكر بعد ذلك أنه قام بالاشتراك مع الفريق صادق بكتابة وثيقة معركة تحرير الأرض لتوقيعها من الرئيس السادات تنفيذا لتعليماته ، وأنه عرض هذه الوثيقة على السادات يوم ١١ مايو ٧١ فرفض توقيعها ، وأنه حاول طوال يوم ١٢ مايو إقناعه بالعدول عن رفضه ، ولكنه صمم على رأيه ، وأن ذلك كان السبب الحقيقى والمباشر لاستقالته حيث شعر أن مهمته كقائد عام للقوات المسلحة قد انتهت ، فقدم استقالته إلى رئيس الجمهورية مساء الخميس ١٣ مايو ٧١ .

وقد أكد الفريق فوزى أن تصرفاته فى هذا الوقت لم يكن القصد منها استئناف حرب الاستنزاف كما ادعى البعض ، بل كان الأمر متعلقا بتنفيذ خطة تحرير الأرض (الخطة جرانيت) بواسطة القوات المسلحة التى كانت قد استكملت استعداداتها فى ذلك الوقت لتحقيق هذا الهدف ، وقد ذكر الفريق فوزى أنه اختبر استعداد القوات المسلحة بمشروع استراتيجى كبير تم وضعه

وتجهيزه بمعرفة هيئة عمليات القوات المسلحة بالاشتراك مع مجموعة تخطيط وعمليات من المستشارين السوفيت ، وتم إجراء المشروع فى الفترة من ١٤ مارس إلى ٢٥ مارس ٧١ .

ومن تحليل أقوال فوزى يتضح لنا أنه قد ركز فى حديثه على ثلاثة موضوعات رئيسية هى :

١ ـــ أن القوات المسلحة المصرية كان لديها القدرة والاستعداد والتفوق على العدو خلال النصف الأول من عام ٧١ بحيث كان فى مقدرتها تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة ٢٠٠ المسماة (بالخطة جرانيت) وهى عبور قناة السويس عنوة والوصول إلى المضايق وتأمينها تمهيدا لتنفيذ المرحلة الثانية وهى الوصول إلى حدود مصر الدولية .

٢ ـــ أن الفريق فوزى قام بالاشتراك مع الفريق صادق بكتابة وثيقة معركة تحرير الأرض (الخطة جرانيت) لتوقيعها من الرئيس السادات تنفيذا لتعليماته ، وأن رفض الرئيس السادات التوقيع على قرار المعركة يوم ١١ مايو وتصميمه على الرفض رغم محاولات محمد فوزى معه طوال يوم ١٢ مايو كان هو السبب فى تقديم الفريق فوزى استقالته يوم ١٣ مايو .

٣ ـــ أن الفريق فوزى اختبر استعداد القوات المسلحة للمعركة بالمشروع الاستراتيجى الكبير الذى أجراه فى النصف الأخير من مارس ٧١ والذى اتضح منه مقدرة القوات المسلحة المصرية على تنفيذ الخطة ٢٠٠ بالكامل وتحرير سيناء فى ١٢ يوما .

وسوف نناقش فيما يلى هذه المواضيع الثلاثة بدقة كى يمكننا التوصل إلى الحقيقة .

هل كان في الإمكان تنفيذ الخطة (جرانيت)

في ٨ أغسطس ٧٠ توقفت حرب الاستنزاف بناء على قبول مصر وإسرائيل مبادرة روجرز لمدة ثلاثة أشهر كانت تنتهي في ٧ نوفمبر ٧٠ ، وبعد وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ٧٠ وتولى الرئيس الراحل السادات مسئولية الحكم وافق مجلس الأمن القومي على تمديد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٧ فبراير ٧١ ، وقبل أن يحل الموعد الجديد دعا السادات في يناير ٧١ اللجنة التنفيذية العليا للاجتماع لاتخاذ قرار بشأن الموقف الذي سيتبع عند حلول ذلك الموعد ، وحضر الاجتماع محمود رياض وزير الخارجية والفريق فوزي وزير الحربية ، وقد ذكر السادات في كتابه « البحث عن الذات » أن الرأي الغالب في اللجنة وهو رأي من أسماهم مراكز القوى كان يرى استئناف حرب الاستنزاف بمجرد انتهاء الموعد في ٧ فبراير ٧١ ، ولكن السادات كما أوضح قاوم ذلك الاتجاه بشدة ، إذ إن الاتحاد السوفيتي رغم كل الاتفاقيات المعقودة معه ، ورغم وعوده المتكررة تذرع بشتى الحجج والأعذار لعدم إرسال بطاريات الصواريخ المطلوبة لحماية المنشآت الحيوية في الصعيد ، وذكر السادات أنه كان واضحا من مناقشات مراكز القوى أن إلحاحهم في استئناف حرب الاستنزاف لم يكن سوى مناورة لتوريطه ، ولذا أنهى الاجتماع بقوله إنه لن يدخل حرب استنزاف جديدة بينما نصف الوطن وهو الصعيد معرض لإغارات إسرائيل ، ولذا فقد قرر عدم تجديد مبادرة روجرز سوى شهر واحد فقط ينتهي في ٧ مارس ٧١ .

وكان موقف الاتحاد السوفيتي هو العامل الأساسي لتحديد مدى تحرك مصر عسكريا في ذلك الوقت ، إذ إنه المصدر الرئيسي الذي كان يزود مصر بالأسلحة والمعدات ، وقد اتضح بصورة لا تقبل الشك أنه كان في صف تمديد فترة إيقاف إطلاق النار وتشجيع الجهود التي كانت تبذل وقتئذ من أجل السلام .

وكان قادة الكرملين يخشون من إقدام القيادة السياسية الجديدة في مصر

فى سبيل إثبات وجودها على مغامرة عسكرية ضد إسرائيل تنتهى بهزيمة أشد هولا من هزيمة يونيو ٦٧ ، مما كان لابد أن يؤدى إلى فقد الاتحاد السوفيتى لمكانته ونفوذه فى الشرق الأوسط ، وكان القادة السوفيت بحكم اتصالاتهم الوثيقة مع مصر ووضع مستشاريهم العسكريين بها أدرى الناس بالطبع بحقيقة موقف القوات المسلحة المصرية فى ذلك الوقت .

ولم يتردد القادة السوفيت فى توجيه تحذيراتهم المتتالية إلى القيادة السياسية المصرية من خطورة الإقدام على أية مغامرة عسكرية ضد إسرائيل ، وجاء التحذير الأول عن طريق رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى كوسيجين عند اجتماعه بالقيادة السياسية المصرية يومى ٢ ، ٣ أكتوبر ٧٠ عقب حضوره جنازة عبد الناصر على رأس وفد سوفيتى كبير . وجاء التحذير الثانى خلال اجتماع بودجورنى رئيس الاتحاد السوفيتى بوفد المفاوضات المصرى بالقاهرة فى يناير ٧١، وكان قد حضر إلى مصر لحضور الاحتفالات بانتهاء العمل فى السد العالى ، وكان تحذير بودجورنى فظا وعنيفا إلى درجة أثارت استياء أعضاء الوفد المصرى . أما التحذير الثالث فقد وجهه الرئيس السوفيتى بريجنيف شخصيا إلى الرئيس المصرى السادات أثناء زيارته لموسكو فى ١ ، ٢ مارس ٧١ فقد أسدى النصح للسادات بألا تبدأ مصر فى إطلاق النار فى ٧ مارس وأنه من الواجب توجيه أقصى الجهود للحل السلمى .

وفى ٧ مارس ٧١ أعلن السادات فى خطاب له أن مصر غير ملتزمة بوقف إطلاق النار ، وأعلن انتهاء مبادرة روجرز ، وكان المفروض بعد هذا الإعلان كما ذكر السادات فى كتابه « البحث عن الذات » أن تبدأ حرب الاستنزاف ، ولكن عدم وفاء السوفيت بوعودهم جعله غير قادر على الحركة فى ذلك الوقت ، وفى واقع الأمر فإن القوات المسلحة المصرية لم يكن فى صالحها وقتئذ استئناف حرب الاستنزاف ، وكما ذكر عبدالناصر بعد قبوله مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ٧٠ فإن المضى فى حرب الاستنزاف بينما إسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا .

وكان من الطبيعى أن تنعكس سياسة الاتحاد السوفيتى فى معارضته التامة لتحرك مصر عسكريا فى تلك الفترة على إمدادات السلاح التى كان قد تم

اتفاقه مع السلطات المصرية من قبل على إرسالها ، فلم يكن معقولا أن يبعث بتحذيراته إلى مصر لمنعها من الإقدام على أية مغامرة عسكرية ضد إسرائيل ، ثم يرسل إليها صفقات السلاح التى قد تشجعها على الإقدام على هذه المغامرة ، ولذلك بدأ السوفيت يتباطئون بشكل ملحوظ فى إرسال صفقات الأسلحة التى سبق التعاقد عليها مع مصر منذ زيارة عبد الناصر الأخيرة لموسكو فى يوليو ٧٠ .

وفى الوقت الذى كانت تتعالى فيه شكاوى مصر بسبب تأخر وصول صفقات الأسلحة السوفيتية ، وفى حين كانت القوات المسلحة المصرية تعانى من ذلك العجز الحاد فى مختلف الأسلحة والمعدات الذى كان يشل قدرتها ويجعل التفوق العسكرى الإسرائيلى عليها حقيقة واقعة لاخلاف عليها ، نجد أن الفريق أول فوزى قد اختار هذه الفترة المريرة بالذات لكي يتغنى بالتفوق العسكرى المصرى على إسرائيل ، فتراه قد دون فى مذكراته أن قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو فى أواخر عام ٧٠ وأوائل عام ٧١ كانت لصالح قواتنا عددا وتسليحا وكفاءة فى كل أفرع القوات المسلحة ، وأن ميزان القوى كان إلى جانب مصر ، وأن السلاح الجوى المصرى كان متفوقا على السلاح الجوى الإسرائيلى بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ .

ولست أجد سببا منطقيا واحدا يدعو الفريق فوزى إلى تسجيل هذه المغالطات الشنيعة التى لم يجرؤ أحد من قبل على مجاراته فيها ، وإلى تزوير تاريخ مصر العسكرى بهذه الصورة التى لم يسبق لها مثيل ، ترى هل كان هدفه إثبات مواقف وهمية وتسجيل بطولات زائفة بادعاء أنه كان على استعداد للقيام بحرب تحرير الأرض واسترداد سيناء على مرحلتين فى خلال ١٢ يوما ، وأنه بعد أن أتم التخطيط وانتهى من إعداد وتعبئة القوات وكتب وثيقة المعركة ولم يبق سوى إصدار إشارة البدء خذله السادات ورفض توقيع الوثيقة ومنعه من الزحف المقدس على رأس قواته لعبور القناة واقتحام المضايق والوصول إلى الحدود الشرقية ؟

ونظراً لأننا لم نعود القراء على إثارة الانتقادات أو توجيه الاتهامات دون أن نؤيدها بالدليل القاطع ، لذلك فسوف نعرض بإيجاز الوضع الحقيقى الذى

كانت عليه القوات المسلحة المصرية فى النصف الأول من عام ٧١ ، وهى نفس الفترة التى ادعى فيها الفريق فوزى أنه كان على أتم الاستعداد لتنفيذ الخطة جرانيت لنستطيع الحكم بعد ذلك بطريقة عادلة هل كان فى استطاعة القوات المسلحة المصرية فى ظل تلك الأوضاع عبور قناة السويس عنوة والوصول إلى المضايق وتأمينها تمهيدا لاستكمال المرحلة الثانية والأخيرة من الخطة ٢٠٠ وهى الوصول إلى حدود مصر الشرقية ؟

أولا ــ موقف القوات الجوية . كان لدى إسرائيل التفوق الجوى الساحق على القوات الجوية المصرية . ولم يكن التفوق مقتصرا على ناحية التفوق الكمى فى الطائرات فحسب ، بل كان الأهم من ذلك هو التفوق النوعى ، فقد كانت الطائرات الإسرائيلية من طراز الميراج وسكاى هوك وفانتوم تتمتع بميزات وقدرات أعلى كثيرا من تلك التى لدى الطائرات المصرية من طراز ميج ١٧ وميج ٢١ وسوخوى ٧ وسوخوى ٩ من حيث التسليح والمدى والقدرة على البقاء فى الجو والتسهيلات الملاحية والأجهزة الإلكترونية المستخدمة .

وفضلا عن ذلك كانت القيادة الجوية المصرية تعانى من العجز المزمن فى عدد الطيارين اللازمين لقيادة الطائرات ، ولم يكن فى الإمكان سد هذا النقص فى وقت قريب ، لأن إعداد الطيار المقاتل الكفء كان أمرا يستغرق خمس سنوات على الأقل .

ومن هذا يتضح لنا أن قواتنا الجوية فى تلك الفترة لم يكن فى مقدرتها تقديم أى غطاء جوى لقواتنا البرية ، فى حالة تقدمها عبر أراضى سيناء الصحراوية المكشوفة ، كما لم يكن فى إمكانها توجيه أية ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة فى عمق العدو سواء فى سيناء أو فى إسرائيل نفسها .

ثانيا ــ موقف قوات الدفاع الجوى : لكى يمكن إدراك حقيقة أوضاع الدفاع الجوى فسوف نقوم بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

الدفاع الجوى عن الجمهورية : فى بداية عام ٧١ كانت المنشآت الحيوية فى الوجه القبلى مكشوفة تماما أمام الغارات الجوية الإسرائيلية ، وهذا ما دعا السادات إلى المعارضة فى استئناف حرب الاستنزاف ، إذ إن إصابة هذه

المنشآت بأضرار كان سيعرض مصر لكوارث جسيمة ، وعلى الرغم من الاتفاقيات التى عقدها عبد الناصر مع السوفيت فى رحلته الأخيرة إلى موسكو فى يوليو ٧٠ وعلى الرغم من استعجال السادات لهم عدة مرات عقب أن خلف عبد الناصر فى الحكم فإن السوفيت لم يرسلوا كتائب الصواريخ المطلوبة لحماية الوجه القبلى إلا فى أول إبريل ٧١ ، وهكذا تمركز لواء صواريخ سام ٦ بأطقم سوفيتية كاملة فى منطقة أسوان ، كما تمركز لواءان من صواريخ سام ٣ بأطقم سوفيتية مخفضة ، أحدهما فى منطقة نجع حمادى ، والثانى فى منطقة أسيوط ، وتم سد النقص فى كتائب الصواريخ السوفيتية سام ٣ بأطقم مصرية سبق تدريبها على استخدام هذا الصاروخ ، ومن هذا يتضح أن الدفاع الجوى عن الجمهورية أصبحت حالته مرضية اعتبارا من أول أبريل ٧١ .

الدفاع الجوى فى التشكيلات المقاتلة : تستلزم الحماية المطلوبة للتشكيلات المقاتلة من الهجمات الجوية المعادية فى حالة تحركها إلى توافر بطاريات صواريخ ومدافع مضادة للطائرات خفيفة الحركة قوية التدريع ليتسنى لها مرافقة التشكيلات أثناء تقدمها ، ولم يكن هذا ممكنا إلا عن طريق كتائب الصواريخ سام ٦ وكتائب المدافع ٢٣ مم الرباعى المضاد للطائرات (شيلكا) نظرا لأنها محملة على شاسيهات دبابات ، ومن الثابت أن هذه الكتائب الخفيفة الحركة لم تصل إلى مصر إلا فى أوائل عام ٧٣ ، أى قبل حرب أكتوبر مباشرة ، أما صواريخ سام ٧ ستريلا التى استخدمتها وحدات المشاة بنجاح فى حرب أكتوبر ٧٣ فقد كانت التجارب لا تزال تجرى عليها لزيادة دقة تنشينها وفعاليتها ، ولم يتيسر التوصل إلى ذلك إلا فى بداية عام ٧٣ .

من هذا يتضح أن الجيوش الميدانية فى هذه الفترة لم يكن لديها الأسلحة المضادة للطائرات التى توفر لها الحماية الذاتية اللازمة من الجو فى حالة تقدمها عبر أراضى سيناء المكشوفة .

حائط الصواريخ فى جبهة القناة : على الرغم من نجاح قيادة الدفاع الجوى فى دفع حائط الصواريخ للأمام على مقربة من القناة وفى تحريك كتائب النسق الأول إلى مسافة تقرب من ١٥ كيلو مترا غرب القناة ليلة ٨ أغسطس عام ٧٠ قبل أن يحل الموعد المحدد لإيقاف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل فى إثر

مبادرة روجرز ، فإن الحائط لم يكن فى مقدرته فى تلك الفترة تغطية عملية عبور شاملة لقناة السويس على طول المواجهة كما جرى فى ٦ أكتوبر ٧٣ ، فلقد كان الحائط لا يزال ينقصه عدد كبير من كتائب صواريخ سام ٣ فضلا عن العجز الكبير الذى كان يعانيه وقتئذ فى الوحدات النارية (الصواريخ التى تطلق من المنصات) وكذا فى ورش الإصلاح ، وفى الأجهزة الفنية الالكترونية التى تحقق بكفاءة نظامى القيادة والسيطرة والإنذار والتوجيه بالطريقة الآلية ، وأقصى ما كان فى مقدرة حائط الصواريخ وقتئذ هو توفير الحماية للتشكيلات البرية من الجو أثناء عبور القناة فى قطاعات معينة فقط ، وعلى مواجهة محدودة وبعمق لا يتجاوز بضعة كيلومترات شرق القناة .

ثالثا ـــ موقف القوات البرية : كانت قواتنا البرية تتعادل تقريبا مع قوات العدو ، وإن كان لدينا بعض التفوق فى المدفعية ، ولكن العدو كان يحتمى وراء حصون خط بارليف المنيعة التى كانت قادرة على أن تتحمل أثقل أنواع القذائف ، وكانت عملية عبور تشكيلات الجيشين الثانى والثالث قناة السويس تعتبر فى ذلك الحين مشكلة من أعقد المشاكل بالنسبة لسلاح المهندسين ، فلم يكن متوافرا لديه من مهمات ومعدات العبور ما يمكنه من تعدية خمس فرق من المشاة فى وقت واحد إلى الضفة الشرقية للقناة ، كما جرى يوم ٦ أكتوبر ٧٣ ، وكل ما كان فى حوزته من معدات العبور (قوارب ومعديات وكبارى خفيفة L.P.P. وكبارى ثقيلة T.P.P السوفيتية الصنع ، وكبارى بيلى الإنجليزية الصنع) لم يكن يسمح بعبور أكثر من نصف هذه القوة فقط ، وأخطر من ذلك أن سلاح المهندسين لم يكن قد توصل بعد إلى حل عملى لعمل الفتحات المطلوبة فى الساتر الترابى على الضفة الشرقية للقناة ، وهى حوالى ٢٠ فتحة فى وقت يتفق مع الوقت اللازم لتركيب الكبارى (من ٦ إلى ٩ ساعات) ولم يتم التغلب على هذه المشكلة إلا فى أواخر عام ٧٢ بشراء مضخات المياه التوربينية قوة ١٠٠ حصان من ألمانيا الغربية ، وهى التى استخدمت بالفعل فى حرب أكتوبر ، وتم عمل الفتحات فى الساتر الترابى بواسطتها .

من هذه الدراسة الموجزة للأوضاع الفعلية للقوات المسلحة المصرية فى النصف الأول فى عام ٧١ ـــ وهى الفترة التى ادعى الفريق فوزى أن

الاستعدادات خلالها قد تمت لتنفيذ « الخطة جرانيت » وهي عبور قناة السويس عنوة ، والوصول بالقوات المهاجمة إلى المضايق ، وتأمينها ، تمهيدا لاستكمال المرحلة الثانية والأخيرة وهي والوصول إلى حدود مصر الشرقية — يتضح لنا أن الفريق فوزى كان واقعا بلاشك تحت تأثير نوع من أحلام اليقظة ، وليس أدل على ذلك من أن القوات المسلحة المصرية بعد حوالى عامين ونصف من تقديم استقالته فى ١٣ مايو ٧١ ، وعلى الرغم من تزويد الاتحاد السوفيتى لها بصفقات ضخمة من الأسلحة والمعدات التى كانت تنقصها كان أقصى ما استطاعت تحقيقه هو عملية عبور ناجحة لقناة السويس على طول المواجهة ، وإنشاء منطقة من رءوس الكبارى على الضفة الشرقية للقناة بعمق لم يتجاوز من ١٠ إلى ١٢ كيلو مترا . وإذا كان الفريق فوزى لا يزال مصرا على صحة ما ادعاه بالنسبة لإمكانه وقتئذ تنفيذ الخطة جرانيت فإننا نرجوه أن يجيبنا عن الأسئلة الآتية :

١ — كيف كان فى الإمكان عبور خمس فرق مشاة قناة السويس فى وقت واحد إذا كانت معدات سلاح المهندسين من قوارب ومعديات وكبارى اقتحام لم يكن فى قدرتها تعدية أكثر من نصف هذا العدد ؟ وما هى الطريقة التى كانت ستتبع فى عمل الفتحات فى الساتر الترابى على الشاطىء الشرقى للقناة لإمكان تركيب كبارى الاقتحام إذا كانت مضخات المياه ذات الفعالية لم يتم شراؤها من المانيا الغربية إلا فى أواخر عام ٧٢ ؟ .

٢ — كيف كان فى الإمكان القيام بعملية عبور على طول مواجهة القناة فى حماية ستارة من الصواريخ لم تكن قدرتها فى ذلك الوقت تسمح لها بتغطية العبور إلا فى قطاعات محدودة نظرا لما كانت تعانيه من أوجه النقص كما سبق أن أوضحنا ؟ .

٣ — على فرض نجاح التشكيلات المقاتلة فى عبور القناة — رغم ما فى ذلك الفرض من استحالة وقتئذ — كيف كان فى استطاعتها التقدم لمسافة لا تقل عن ٤٥ كيلو مترا (من شاطىء القناة إلى منطقة المضايق) عبر أرض مكشوفة دون أن يكون فى مقدرة الطيران المصرى أو ستارة الصواريخ غرب القناة تقديم أى غطاء جوى لها ؟ .

٤ ـ إذا كانت فرق المشاة التى عبرت سيتم تقدمها فى اتجاه المضايق دون أن ترافقها الأسلحة المضادة للطائرات الخفيفة الحركة ، القوية التدريع ، التى يمكنها تقديم الحماية اللازمة للقوات عند تعرضها لهجمات الطائرات المنقضة على الارتفاعات المنخفضة ؛ وإذا كانت الأسلحة المخصصة لهذا الغرض وهى صواريخ سام ٦ ومدافع ٢٣ مم الرباعية المواسير لم تصل إلا فى أوائل ٧٣ أليس معنى ذلك أن فرق المشاة المتقدمة كانت ستصبح فريسة سهلة لطيران العدو بمجرد تقدمها شرقا لمسافة بضعة كيلو مترات فقط من شاطىء القناة ؟ .

٥ ـ كيف كان فى إمكان دباباتنا من طراز ت ٥٤ وت ٥٥ المسلحة بالمدفع ١٠٠ مم وت ٣٤ المسلحة بالمدفع ٨٥ مم التعامل مع دبابات العدو من طراز سنتوريان وم ٤٨ وم ٦٠ المسلحة بالمدفع ١٠٥ مم وهو المدفع ذو المدى الأبعد ، وذو القذيفة الأقوى ، أثناء قيام العدو بهجماته المضادة ؟ هذا علما بأن الدبابات السوفيتية ت ٦٢ المسلحة بالمدفع ١١٥ مم لم تصلنا إلا فى نهاية عام ٧٢ .

٦ ـ كيف كان متيسرا لفرق المشاة المصرية التقدم حوالى ٤٥ كم عبر الأراضى الصحراوية فى سيناء بعرباتها العادية التى لاتصلح للسير فوق الرمال الناعمة؟ علما بأن عربات القتال المدرعة B.M.P المجنزرة والمخصصة لنقل المشاة عبر الأراضى الصحراوية لم تصل إلا عام ٧٣ .

حقيقة وثيقة التحرير التى حررها الفريق فوزى

ذكر الفريق فوزى أن الرئيس السادات وافق أمام جميع قادة القوات المسلحة وبحضور الفريق محمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ على تنفيذ خطط وأسلوب وتوقيتات معركة تحرير الأرض كما سبق التخطيط لها تماما ، وكانت المرحلة الأولى فى خطة تحرير سيناء (الخطة جرانيت) هى عبور قناة السويس ، والوصول بالقوات المهاجمة إلى المضايق وتأمينها ، تمهيدا لاستكمال المرحلة الثانية والأخيرة ، وهى الوصول إلى حدود مصر الشرقية . وذكر فوزى أن السادات أصدر له يومى ٢٦ أبريل و ٩ مايو ٧١ وفى منزله

بالجيزة التوجيهات النهائية لعمليات تحرير سيناء كما حدد اليوم الذى تبدأ فيه المعركة ، وأنه قام بالاشتراك مع الفريق صادق بكتابة وثيقة معركة تحرير الأرض لتوقيعها من الرئيس السادات تنفيذا لتعليماته ، وأنه عرض هذه الوثيقة على السادات يوم ١١ مايو ٧١ فرفض توقيعها وأنه حاول طوال يوم ١٢ مايو إقناعه بالعدول عن رفضه ولكنه صمم على رأيه .

ولقد نفى الفريق صادق هذه الواقعة التى رواها الفريق فوزى برمتها ، وأنكر اشتراكه فى كتابة أية وثيقة خاصة بالمعركة مع الفريق فوزى ، وتحداه أن يبرز هذه الوثيقة إن كانت لديه حقا . ولكن الفريق صادق روى لنا فى مذكراته رواية أخرى تتعلق بهذا الموضوع ، وإن كانت تختلف فى وقائعها مع ما رواه الفريق فوزى ، وفيما يلى نص ما نقلناه عن مذكرات الفريق صادق : « بدأ فوزى يكثر فى حديثه معي عن خطورة السادات وخطورة طموحه هو وعائلته ، وفوجئت بمحمد فوزى يستدعينى إلى مكتبه ويطلب منى إعداد خطة بدء معارك استنزاف جديدة ضد إسرائيل فدهشت جدا ، وعندما سألته عن السبب أجاب بأن السادات خرج عن الخط ، وأنهم يخشون أن ينقلب عليهم ، وهذا يستدعى فى رأيه توريطه فى معارك استنزاف يشعر معها أنه غير قادر على إجراء أية تغييرات .

وبهذه البساطة كشف فوزى عن نيته هو وجماعته فى السيطرة على الرئيس أيا كان الثمن الذى تدفعه مصر وقواتها المسلحة ، وأعترضت على الأمر بشدة وغضب . وأوضحت وجهة نظرى بحزم وما سيترتب على هذه المعارك بالنسبة لمصر ، وحذرته من خطورة بدء أية اشتباكات مع العدو ، وتأثير ذلك على الخطة الهجومية التى أعددناها . إذ إن ذلك سوف يفقدنا عامل المفاجأة عندما يتحدد موعد اقتحام القناة . ولكنه لم يستمع لرأيى فقلت له لن أشترك فى هذا الموضوع إطلاقا .

ولم تمض أيام على هذا الحديث حتى قام الرئيس السادات بزيارة لمبنى القيادة العامة فى مدينة نصر ، وبعد انتهاء الزيارة وأثناء توديعه لركوب سيارته رأيت محمد فوزى يعرض عليه أمرا مكتوبا ويطلب منه التصديق عليه ، وكان الأمر يتضمن بدء معارك الاستنزاف ، ولكن السادات اعتذر عن عدم التوقيع » ..

وفضلا عما ذكرناه ورد فى مجلة التضامن (العدد ٥٠ فى ٢٤ مارس ٨٤) وهى مجلة عربية تصدر فى لندن ، نقلا عن أقوال أبداها الفريق فوزى ، أن الخطة ٢٠٠ التى أعدت من أجل تحرير كامل للأرض المحتلة كانت معدة للتنفيذ بناء على أمر كتبه العميد أمير الناظر على الآلة الكاتبة فى حضور شخصين فقط هما فوزى وصادق ، وكان مفروضا أن يوقعه القائد الأعلى أنور السادات ، ولكنه تهرب من ذلك حتى نفذ خطته فى ١٥ مايو ، وأبعد فوزى عن القوات المسلحة .

ومن استعراضنا لكل ما سبق أن ذكرناه من معلومات نقلا عن الفريق فوزى والفريق صادق يمكن أن نستخلص الحقائق الآتية :

١ ــ لاشك أنه أمر يدعو للأسف وللحيرة فى نفس الوقت حينما نجد كل هذا التباين والاختلاف فى أقوال أكبر قائدين فى القوات المسلحة فى ذلك الحين وهما : الفريق فوزى وزير الحربية والقائد العام ، والفريق صادق رئيس الأركان ، ولو كان هذا الاختلاف منحصرا فى مسائل ثانوية أو تفصيلات صغيرة لهان الأمر ، ولكن أن يختلف القائدان بشأن القضية الأولى فى البلاد وقتئذ وهى قضية تحرير الأرض فتلك هى الطامة الكبرى .. ففى حين يؤكد الفريق فوزى أن الوثيقة التى حررها ورفض السادات توقيعها كانت تتضمن البدء بتنفيذ الخطة ٢٠٠ أى تحرير سيناء بالكامل على مرحلتين ، نجد أن الفريق صادق ينفى ذلك تماما ويؤكد أن القرار الذى قدمه فوزى للسادات لتوقيعه لم يكن سوى مجرد الأمر ببدء معارك الاستنزاف .

٢ ــ أنكر الفريق صادق اشتراكه فى كتابة أى قرار خاص بالمعركة مع الفريق فوزى وتحداه أن يبرز هذا القرار ، ومن المعروف أن الهيئة المسئولة فى القيادة العامة للقوات المسلحة عن إعداد القرارات الاستراتيجية الخاصة بالمعركة هى هيئة العمليات ، ولذا فإنه أمر يبعث على العجب أن يقال إن الذى كتب أمر المعركة هو العميد أمير الناظر الذى كان يشغل وقتئذ منصب الأمين العام لوزارة الحربية ، وهو منصب لا شأن له مطلقا بالخطط أو العمليات الحربية .

٣ ــ ثبت بالفعل أن الفريق فوزى قد قدم قرارا مكتوبا (بصرف النظر عما

كان يتضمنه) إلى الرئيس السادات لتوقيعه بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولكن السادات رفض توقيعه . ووفقا لرواية الفريق صادق فإن تقديم الفريق فوزى القرار للسادات لتوقيعه أثناء توديعه لركوب سيارته بعد انتهاء زيارته لمبنى القيادة العامة فى مدينة نصر لايمكن أن يعد تصرفا سليما ـــ إذا كان قد جرى بالفعل بهذه الصورة ـــ إذ إن المفترض أن يتم عرض القرار على الرئيس أثناء تواجده بمكتب الوزير فى مبنى القيادة العامة وبحضور كل من رئيس الأركان ، ورئيس هيئة العمليات .

ونظرا لخطورة ما تضمنته الوثيقة التى اختلف فى أمرها كل من الفريق فوزى والفريق صادق ، وبالنسبة لما تشكله من أهمية بالغة باعتبارها مرجعا هاما فى تاريخ مصر العسكرى خلال هذه الفترة ، فقد قمنا ببحث دقيق لمحاولة الاهتداء إلى هذه الوثيقة أو إلى صورة لها موثوق بصحتها ، وقد وفقنا الله إلى ذلك خلال اطلاعنا على إجراءات محاكمة الفريق محمد فوزى أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة . فقد اتضح أن النسخة الأصلية للوثيقة موجودة فى ملف الدعوى ضمن الأوراق الخاصة بالفريق فوزى ، التى تم للنيابة العسكرية ضبطها والتحفظ عليها فى إثر تفتيش مكتبه ومنزله عقب القبض عليه فى أحداث ١٥ مايو ٧١ .

وفيما يلى صورة طبق الأصل من الوثيقة المذكورة نقلناها من الملف الخاص بالفريق عبد القادر حسن الذى كان يتولى رئاسة الدائرة الثانية لمحكمة الثورة .

سرى للغايـــــــــــة

الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية .

سبق أن صدرت تعليماتى الشفوية إليكم يومى ٢٦ / ٤ / ٧١ و ٩ / ٥ / ١٩٧١ بالبدء فى مرحلة الاستعداد للعمليات المحدودة يوم أول مايو ١٩٧١ على أن تبدأ مرحلة العمليات المحدودة الفعلية فى الأسبوع الأول من يونيو ١٩٧١

عليكم تنفيذ هذه المهمة فى الميعاد المحدد لها

محمد أنور السادات

رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

وبعد الاطلاع على صورة هذه الوثيقة أصبح واضحا أنها لم تكن تتضمن أية خطة لتحرير سيناء بالكامل (الخطة ٢٠٠) أو حتى مجرد تنفيذ المرحلة الأولى منها (الخطة جرانيت) وأن كل ما كانت تتضمنه هو مجرد القيام بعمليات مماثلة للعمليات التى تم التدرج إليها فى نهاية حرب الاستنزاف ، قبل أن تتوقف فى ٨ أغسطس ٧٠ ، فى إثر مبادرة روجرز ، وتتمثل فى الإغارات الفدائية الليلية التى كانت تقوم بها وحدات مصرية كاملة عن طريق عبور قناة السويس فى قوارب من المطاط ، ثم مهاجمة المواقع الإسرائيلية شرق القناة وإحداث خسائر جسيمة بها باستغلال عامل المفاجأة ، وكانت الوحدات المصرية المغيرة تبقى لفترات محدودة على الشاطىء الشرقى معتمدة على حماية القوات الأرضية لها غرب القناة ، وبخاصة مدفعية الميدان ، ومدفعية الضرب المباشر ، وعلى حماية ستارة الصواريخ لها من الهجمات الجوية المعادية ، ولا يستبعد أن يكون الهدف من العمليات المحدودة فى هذه المرة هو توسيع نطاق هذه الإغارات الفدائية ، بعبور تشكيلات أكبر من حيث الحجم والبقاء على الشاطىء الشرقى فترة أطول من حيث الزمن ، أى أن العلميات المحدودة المقصودة فى هذه الوثيقة لم تكن إلا صورة من ضمن صور العمليات التى كانت تجرى فيما مضى خلال المرحلة الأخيرة من حرب الاستنزاف .

ولاشك أن المسلك الذى سلكه السادات فى رفضه التوقيع على القرار الذى تقدم به إليه الفريق فوزى كان مسلكا طبيعيا يتمشى مع أفكار السادات وأرائه فى ذلك الحين ، وهى الآراء التى كشف عنها بوضوح فى كتابه « البحث عن الذات » . فقد ذكر أن الفريق فوزى وجماعته الذين أطلق عليهم اسم مراكز القوى كانوا يصرون فى الاجتماعات التى عقدها معهم لبحث تمديد فترة وقف إطلاق النار على استئناف حرب الاستنزاف بمجرد انتهاء موعد وقف إطلاق النار ، وأنه كان يقاوم ذلك الاتجاه بشدة ، لعدم إرسال الاتحاد السوفيتى بطاريات الصواريخ التى كانت مطلوبة لحماية المنشآت الحيوية فى الصعيد . وذكر السادات أنه كان واضحا من مناقشات مراكز القوى أن إلحاحهم فى استئناف حرب الاستنزاف لم يكن سوى مناورة لتوريطه ، ولذا لم يكن أمرا

مستغربا-عندما تقدم إليه الفريق فوزى وهو يهم بركوب سيارته عقب زيارته لمبنى القيادة العامة كى يحصل على توقيعه على قرار بدء مرحلة العمليات المحدودة ـــ أن يعتذر عن عدم توقيع ذلك القرار ، إذ إنه كان على ثقة من أن تصديقه على بدء هذه المرحلة إنما كان يعنى استئناف حرب الاستنزاف بكل خسائرها وتكاليفها الباهظة على مصر ، وهو الذى سبق أن عارض ذلك بكل شدة . هذا بالإضافة إلى التحذيرات السوفيتية التى كانت تتوالى على مصر لتحذير القيادة السياسية المصرية من الإقدام على أية مغامرة عسكرية ضد إسرائيل ، أو البدء فى إطلاق النار عندما ينتهى أجل فترة وقف إطلاق النار المتفق عليها بين مصر وإسرائيل وفقا لمبادرة روجرز التى جرى تمديد سريانها .

وقد أكد الفريق فوزى فى أحاديثه التى نشرت أخيرا أنه عرض وثيقة تحرير الأرض على السادات يوم ١١ مايو ٧١ فرفض توقيعها ، وأنه حاول طوال يوم ١٢ مايو إقناعه بالعدول عن رفضه ولكنه صمم على رأيه وأن ذلك كان السبب الحقيقى والمباشر لاستقالته ، حيث شعر أن مهمته كقائد عام للقوات المسلحة التى تحمل مسئولية إعادة بنائها وتنظيمها وقيادتها منذ ١١ يونيو ٦٧ قد انتهت فقدم استقالته إلى رئيس الجمهورية مساء الخميس ١٣ مايو ٧١ .

ومن هذا القول يتضح لنا أن الفريق فوزى حاول إثبات أنه قد قدم استقالته إلى رئيس الجمهورية مساء الخميس ١٣ مايو ٧١ بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة . أى أنه لم يقدمها تضامنا مع باقى أفراد المجموعة .

غير أن وقائع التحقيق التى أجراها المدعى العام الاشتراكى وأقوال الشهود وحيثيات الحكم فى قضية ١٥ مايو ٧١ تنفى كلها ما ادعاه الفريق فوزى . فإن القادة الذين استدعاهم الفريق فوزى إلى مكتبه بعد ظهر يوم ١٣ مايو ٧١ واستشهد بهم لإثبات أنه أبدى أمامهم جميعا عزمه على الاستقالة بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة . هؤلاء القادة وهم اللواءات محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى ، وأحمد زكى عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم

والإدارة ومحرز مصطفى مدير المخابرات الحربية ـ قد شهدوا فى التحقيق وأمام المحكمة أن الموضوع الوحيد الذى حدثهم فيه الفريق فوزى بعد استدعائهم إلى مكتبه كان بشأن الاستقالة التى اعتزم تقديمها تضامنا مع شعراوى جمعة فى إثر إقالته بواسطة الرئيس ، وعندما حاولوا إسداء النصح له هم والفريق محمد صادق رئيس الأركان الذى حضر الجزء الأخير من المقابلة بالعدول عن هذا التفكير بالنسبة للظروف الحرجة التى كانت تمر بها البلاد وقتئذ . أجابهم قائلا « إحنا شلة متضامنة ، وحتى لو واحد غلط لازم الثانى يغطى عليه » . ولم يذكر الفريق صادق كما لم يذكر هؤلاء القادة فى شهاداتهم أن أى موضوع يتعلق بالمعركة قد أثير خلال هذا اللقاء .

وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكر شعراوى جمعة فى أقواله أمام هيئة الادعاء ما يلى بالحرف بشأن موضوع الاستقالات « عندما أذيع خبر استقالتى فى نشرة أخبار الساعة الثامنة والنصف مساء بدأ يحضر إلى منزلى كثير من الناس ومنهم الإخوان والزملاء الذين استقالوا : الفريق فوزى وسعد زايد وحلمى السعيد ومحمد فائق . ورأيى أنا فى موضوع هذه الاستقالات هو أنه ارتباط عهد تعاهدنا عليه أنا وهذه المجموعة يوم ٢٩ سبتمبر بعد وفاة الرئيس عبد الناصر إذ إنى أنا الذى أبقيتهم فى عملهم وتعاونا فى الفترة التالية ، فكان منهم وفاء لهذا الموقف أن قدموا استقالاتهم لما علموا بموضوع استقالتى » .

وعندما سأل المحقق شعراوى جمعه أثناء التحقيق معه فى ظروف استقالة سامى شرف وسعد زايد وحلمى السعيد والفريق فوزى أجاب بالحرف « بالنسبة لسامى شرف إحنا جزء واحد ، وبالنسبة لحلمى السعيد وسعد زايد والفريق فوزى أعود إلى ما سبق أن قلته إن احنا كنا قررنا إننا نمشى بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، وأنا لعبت دورا كبيرا فى إقناعهم بالبقاء ، والعاطفة والصداقة بيننا لعبت دورها فى موضوع الاستقالة ، ولاشك أن استقالاتهم كانت مرتبطة باستقالتى ، وسبق أن ذكرت المبررات التى دعتهم إلى الاستقالة إثر الأمر بقبول استقالتى . وحقيقة إن هذا التصرف جرى فى منزلى بس أنا كنت بطلع وانزل وبنشغل مع ضيوف آخرين » .

ومن أقوال شعراوى جمعة في التحقيق يتضح لنا أنه في إثر إذاعة نبأ استقالته فى مقدمة نشرة أخبار الساعة الثامنة والنصف بدأ يتوافد على منزله كثير من زملائه الوزراء ومن أصدقائه ومعارفه ، وكان فى مقدمة الذين حضروا إليه الفريق محمد فوزى وزير الحربية ، وسعد زايد وزير الإسكان ، وحلمى السعيد وزير الكهرباء ، ومحمد فائق وزير الإعلام الذين سرعان ما استقر رأيهم وتم اتفاقهم مع سامى شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية على تقديم استقالاتهم جميعا تضامنا مع زميلهم وصديقهم شعراوى جمعة .

وتوجه محمد فائق إلى مكتبه بمبنى الإذاعة والتليفزيون ليشرف بنفسه على إعلان أنباء الاستقالات فى نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساء من إذاعة القاهرة ، واستدعى سامى شرف وهو فى منزل شعراوى مدير مكتبه أشرف مراون زوج كريمة عبد الناصر وسلمه استقالات الوزراء الخمسة وطلب منه التوجه إلى منزل الرئيس بالجيزة لتسليمه الاستقالات ، على أن يتم ذلك قبل الحادية عشر بدقائق قليلة حتى لا يتمكن الرئيس من اتخاذ أية إجراءات مضادة لمنع محطة الإذاعة من إعلان نبأ الاستقالات فى نشرة أخبار الحادية عشرة مساء .

وبعد أن استعرضنا كل ما سبق من تفصيلات دقيقة استقيناها من مراجع رسمية معتمدة بشأن موضوع استقالة الفريق محمد فوزى . فإننا نناشد الفريق فوزى أن يكف عن محاولة ربط قرار استقالته من منصبه بقضية تحرير الأرض . فلقد ثبت بالأدلة القاطعة أن قراره النهائي بالاستقالة قد اتخذه فى منزل شعراوى جمعة بعد أن استمع بنفسه إلى نشرة أنباء الساعة الثامنة والنصف مساء التى أعلن فى مقدمتها نبأ قبول استقالة شعراوى . وأن استقالته إنما تمت بالاتفاق مع باقى أعضاء المجموعة : وهم سامى شرف وسعد زايد وحلمى السعيد ومحمد فائق وذلك تضامنا مع زميلهم شعراوى جمعة . وأن محمد فائق قد أمر باذاعة هذه الاستقالات بصفته وزيرا للإعلام ، فى نشرة أنباء الحادية عشرة مساء قبل أن يصدق عليها رئيس الجمهورية .

بقى موضوع واحد فقط لم تتسن لنا مناقشته بعد ، وهو ما ذكره الفريق فوزى فى مذكراته من أنه اختبر استعداد القوات المسلحة للمعركة بالمشروع الاستراتيجى الكبير الذى استغرق ١٢ يوما متواصلة من ١٤ / ٣ / ٧١ إلى ٢٥ / ٣ / ٧١ وكان هدف المشروع هو اختبار قدرة وكفاءة القوات المسلحة على تحقيق الخطة جرانيت بالتفصيل وإتمام الخطة ٢٠٠ بصفة عامة . وقد اتضحت منه مقدرة القوات المسلحة المصرية على تنفيذ الخطة ٢٠٠ بالكامل ، وتحرير سيناء بأكملها فى فترة ١٢ يوما فقط .

ما هى حقيقة المشروع الاستراتيجى الكبير ؟

على الرغم من الظروف الصعبة التى كانت تمر بها القوات المسلحة فى إثر هزيمة يونيو عام ٦٧ فقد حرصت القيادة العامة للقوات المسلحة على القيام بعمل مشاريع تعبوية بدون جنود ، منذ عام ٦٨ بمعدل مرة واحدة كل عام . وكان الهدف من هذه المشاريع هو تدريب القيادة العامة للقوات المسلحة بأفرعها المختلفة ، وقيادات القوات الجوية ، والقوات البحرية ، وقوات الدفاع الجوى ، وقيادات الجيوش الميدانية على دور كل منها فى الخطة الهجومية . وهذه المشاريع لا تشترك فيها أية تشكيلات أو وحدات حقيقية إذ إن الغرض من إجرائها هو تدريب مراكز الرئاسات فقط ، عن طريق إعطاء القادة على مختلف المستويات مواقف تكتيكية أو تعبوية مختلفة ، يتم لهم تسجيلها على خرائط العمليات ، ويتخذون بشأنها القرارات التى تستلزمها هذه المواقف .

وعن طريق هيئة التحكيم التى تقوم بتمثيل أفكار العدو تدور المعركة بين قواتنا وقوات العدو على الخرائط ، ويتم أولا بأول تسجيل المواقف التى يعطيها المحكمون ، والتى تبنى على أساس تصرفات قادة قواتنا ، والأوامر والتعليمات الصادرة منهم إلى وحداتهم ، مع تخيل ما ينتظر أن يقوم به قادة العدو من تصرفات منطقية وردود أفعالهم إزاء أفعال قواتنا ، وهكذا تستمر المعركة على خرائط العمليات فى شكل مواقف متتابعة وفقا لتصرفات الطرفين المتحاربين تحت إشراف هيئة التحكيم التى لابد أن تضع فى حساباتها أثناء تقدم المشروع

مقارنة قوات الطرفين ببعضهما فى كل موقف من المواقف .

وتختلف هذه المشروعات عن المشاريع التدريبية بالجنود والتى كانت تجرى عن طريق إخلاء تشكيل بأكمله من مواقعه في الجبهة ، بعد إتمام تغييره بتشكيل آخر ، ثم انتقال هذا التشكيل كاملا بمعداته وأسلحته إلى أرض التدريب المحددة والبعيدة عن الجبهة ، لإجراء التدريب المطلوب ، ومثال ذلك ما كان يجرى من نقل فرقة أو لواء من الجبهة إلى منطقة الرياح البحيرى أو ترعة الاسماعيلية أو فرع دمياط للقيام بالتدريب على عملية عبور مانع مائى مماثل لقناة السويس .

وفيما يتعلق بمشاريع تدريب مراكز الرئاسات جرت العادة على أن يتولى وزير الحربية ادارتها بنفسه باعتباره القائد العام للقوات المسلحة ، وقد استمرت هذه المشاريع تجرى من عام ٦٨ حتى عام ٧٢ أى أنها أجريت خمس مرات ، أما المشروع السادس الذى كان مقررا إجراؤه عام ٧٣ فلم يكن إلا خطة حرب أكتوبر الحقيقية التى قامت القوات المسلحة بتنفيذها بنجاح باهر فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

ونظرا لأن اسرائيل كانت تتفوق على قواتنا تفوقا ساحقا فى كل الأفرع خلال عام ٦٨ والأعوام التالية فقد كان القائمون على وضع هذه المشاريع يفترضون امتلاكنا لقوات مصرية غير موجودة من الناحية الواقعية ، لكى يمكن تنفيذ مشروع الهجوم بأسلوب لا يتعارض مع المفاهيم السليمة والأسس العسكرية العلمية ، أى أن واضعى المشاريع كانوا يضعون الخطة الهجومية على أساس ما يجب أن يكون لدينا من إمكانات إذا أردنا القيام بعملية هجومية ناجحة .

وعلى الرغم من أن الخطط بهذه الطريقة كانت تعد غير واقعية فإنها كانت تحقق فائدة كبيرة من ناحية إظهارها بوضوح حجم وتسليح القوات التى يجب توافرها ، لكى يمكن لقواتنا تنفيذ خطة هجومية ناجحة ، كما أن أوجه القصور التى كانت تكتشف خلال تنفيذ هذه المشروعات كانت تعاون الأفرع المختصة بالقيادة بالعامة على إدراج ما اتضح وجوده من نقص فى الأسلحة والمعدات فى الكشوفات التى كانت تعد لبيان صفقات الأسلحة والمعدات المطلوبة من الاتحاد السوفيتى .

هل كان مشروع عام ٧١ تـــدريب رئــــاسات أو منـاورة بالقــوات ؟

اختتم الفريق أول محمد فوزى مذكراته بالفصل الحادى والعشرين الذى اختار له عنوانا مثيرا هو « التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء » والأمر الذى يثير الدهشة أن هذا المشروع الذى اختير له هذا الاسم الذى لاينطبق على الواقع لم يكن إلا مشروعا تعبويا بدون جنود لتدريب مراكز الرئاسات ، وقد استغرق تنفيذه ١٢ يوما متواصلة من ١٤ إلى ٢٥ مارس ٧١ ، وتولى إدارته الفريق أول محمد فوزى ، وقد تم إجراؤه بنفس الأسلوب الذى سبق لنا شرحه وقد قامت القيادة العامة بتنفيذ مثل هذا المشروع ثلاث مرات ، من قبل فى أعوام ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ وعلى الرغم من ذلك دون الفريق فوزى إجراءات تنفيذ هذا المشروع عام ٧١ فى عشر صفحات من مذكراته بطريقة توحى للقارىء بأنه لم يكن مجرد مشروع بدون جنود تم إجراؤه على الخرائط لتدريب مراكز الرئاسات ، وإنما كان عبارة عن مناورة كبرى اشتركت فيها القوات المسلحة بكامل قيادتها وتشكيلاتها وأفرعها وأسلحتها ، ولكى نثبت للقراء حقيقة ما نقول فسوف نسجل فيما يلى بعض الفقرات التى نقلناها من الفصل الحادى والعشرين من مذكرات الفريق فوزى ، والتى تتعلق بهذا المشروع ، فقد قال الفريق فوزى بالحرف :

١ ــ اشترك جميع قادة وضباط وجنود القوات المسلحة فى هذا المشروع ، كما اشتركت فيه منظمات الدفاع الشعبى وأجهزة الدفاع المدنى . .

٢ ــ لإعطاء الحركة الفعلية للمشروع وضع المشروع فرع دمياط على أنه قناة السويس وجعل القوات الموجودة شرقه تمثل العدو ، وتحركت قوات لأغراض المشروع لتكون غربه تمثل قواتنا ، وقد طبقت هذه الفكرة عمليا على

القوات الجوية التى قسمت لتمثل الطرفين ومعها قوات الدفاع الجوى المصرية والسوفيتية الموجودة فى مصر ، على أن تظل فى العمق إذ إنها فى الحقيقة ليس لها واجب عمليات فى تحرير الأرض .

٣ ـــ كان الحكام الميدانيون يحسبون زمن تحرك الوحدة ، ودرجة استعدادها ، ويبلغون الحكام الرئيسيين فى غرفة العمليات ، ومن هنا سجلت قياسات زمنية لقدرة قواتنا خلال المشروع .

٤ ـــ تسلسلت إجراءات العمليات الحربية من بدء المشروع حتى نهايته حسب الواقع العملى فى وقت الحرب تماما ، حتى التصرفات الاجتماعية للأفراد والقادة أخذت الطابع الواقعى فى السرية والمعيشة والتحركات والإخفاء والتمويه لتصور جو المعركة تماما .

٥ ـــ أجريت إعادة تجميع لتشكيلات الهجوم كما هو مخطط فى المشروع فى نفس الوقت الذى دفعت فيه معدات العبور والكبارى للأمام إلى الشاطىء الغربى للقناة (فرع دمياط) .

٦ ـــ انتقلت بشخصى إلى منطقة المضايق حيث فتحت مركز قيادة متقدما ليلة ى + ٦ - (وعبارة انتقلت بشخصى لا تعنى من حيث اللغة سوى انتقال الشخص بجسده وهو ما يتعارض مع ما ينبغى ذكره خلال هذه المشاريع التى تجرى على الخرائط ، إذ المفترض أن يقال مثلا : أصدرت الأوامر بفتح مركز قيادة متقدم فى منطقة المضايق ، ولا ندرى حتى الآن كيف تسنى للفريق فوزى الانتقال بشخصه إلى منطقة المضايق رغم أن سيناء كانت فى ذلك الوقت محتلة بالقوات الإسرائيلية) .

وبعد أن أعطى لنا الفريق فوزى بتأثير عباراته الانطباع بأن هذا المشروع التعبوى هو مناورة كاملة للقوات ذكر لنا أنه كان يستهدف من هذا المشروع غرضين هما :

أولاً : اختبار قدرة وكفاءة القوات المسلحة على تحقيق أهداف الخطة جرانيت بالتفصيل ، وعلى ذلك وضع الهدف المباشر للقوات الهجومية المكونة أساسا من ٥ فرق مشاة ، و ٣ فرق ميكانيكية ، وفرقتين مدرعتين ، ٣ لواءات

مدرعة مستقلة ، و ٣ كتائب استطلاع برى ، ولواء إنزال بحرى ، وقوات الإبرار الجوى ، تعاونها القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوى ليكون الهدف هو احتلال المضايق الرئيسية وتأمينها حتى يوم ى + ٤ وبذلك يتم تحقق الخطة جرانيت .

ثانياً اختبار قدرة وكفاءة القوات المسلحة على إتمام الخطة ٢٠٠ بصفة عامة عن طريق اندفاع القوات الميكانيكية والقوات المدرعة عبر المضايق بعد تأمين خط فتحها للاشتباك شرق المضايق حيث يتم التصادم من الحركة مع مدرعات العدو والقضاء عليها والوصول إلى خط الحدود الدولية وتأمينها .

أما العناصر الأساسية التى اعتمد عليها الفريق فوزى لتنفيذ خطته الهجومية ٢٠٠ التى كان يستهدف منها تحرير سيناء بأكملها فقد أجملها فى النقاط الخمس التالية :

١ ــ المحافظة على الهدف باستمرار خلال العمليات وهو تدمير العدو وسط سيناء ، وهذا يكفل الوصول بالقوات إلى الحدود الشرقية ، وعزل القوات المعادية جنوب شبه الجزيرة تلقائيا .

٢ ــ عبور قناة السويس ليلا وإنشاء ٥ رءوس كبارى فرق تمهيدا للاندفاع إلى المضايق واحتلالها وتأمينها .

٣ ــ سد المداخل الشرقية للمضايق فى نفس الليلة التى تعبر فيها القوات قناة السويس بواسطة قوات من الإبرار الجوى .

٤ ــ تأمين عملية العبور بواسطة قوات الدفاع الجوى ، مع عمل كبارى احتياطية وتبادلية لكل جيش .

٥ ــ تتم الإجراءات الوقائية ضد مواسير اللهب تحت مياه القناة وكذا فتح الثغرات فى الساتر الترابى مع بدء ساعة الهجوم .

ملخص عام للمشروع

فى ساعة الصفر (١٥ دقيقة قبل الغروب) بدأ عبور التشكيلات المقاتلة لعدد ٥ فرق مشاه قناة السويس فى نسقين ، عن طريق القوارب المطاطية والمعديات وعلى الكبارى الثقيلة التى أنشأها سلاح المهندسين على القناة ، وذلك تحت ستر القوات الجوية ومدفعية الميدان التى قذفت أهداف العدو فى النطاق التعبوى والتكتيكى لمدة ٢٠ دقيقة .

وفى الفترة التى ما بين منتصف الليل وبزوغ فجر اليوم الثانى تم بواسطة قوات الإبرار الجوى المنقولة فى طائرات الهليكوبتر سد مداخل المضايق الخمسة رمانة على المحور الشمالى والخاتمية على المحور الأوسط ومتلا والجدى وسدر على المحور الجنوبى .

وفى إثر نجاح العبور اقتحمت التشكيلات المقاتلة حصون خط بارليف وكونت صباح اليوم الثانى ٥ رءوس كبارى فرق ، كل على مواجهة ٨ كم وبعمق ٦ كم ، وبعد تأمين مواقعها بوحدات مضادة للدبابات ، ووحدات مضادة للطائرات واصلت ثلاث فرق التقدم شرقا للوصول إلى هدفها المباشر (المضايق) وفى اليوم الرابع من بدء الهجوم تمكنت قواتنا التى كانت تتكون من ٥ فرق مشاة وفرقة ميكانيكية ولواءى مشاة مستقلين ولواء مدرع مستقل ولواء إبرار جوى وكتيبتى إبرار جوى من اقتحام وتأمين المضايق الرئيسية فى الخاتمية على المحور الأوسط والجدى ومتلا وسدر على المحور الجنوبى وفى تأمين المحور الشمالى حتى رمانة .

ولم يحاول العدو طوال هذه الفترة التدخل لصد قواتنا أو منع تقدمها (وفقا لما ورد بالمشروع) إلا فى مساء اليوم الثانى عن طريق عملية عبور لواء مدرع إسرائيلى القناة غربا فى منطقة الدفرسوار ، وعن طريق لواء مدرع آخر أخذ يهاجم فى اتجاه القنطرة شرق بمعاونة الطيران والمدفعية من الجانب الشرقى ، ولكن الجيش الثانى نجح بواسطة قوات الفرقة ٢٣ الميكانيكية فى تدمير قوات العدو فى الدفرسوار ، كما نجحت قوات الجيش الثانى شرق القناة فى صد هجوم العدو فى منطقة القنطرة شرق . وبفشل العدو فى إحباط هجوم قواتنا بعد ٢٤

ساعة من بدء العمليات انتهت محاولات العدو فى الهجوم المضاد التكتيكى والتعبوى ضد قواتنا التى نجحت فى الوصول إلى المضايق ، وحتى اليوم الرابع اقتصر نشاط العدو ضد قواتنا على الهجمات الجوية خاصة على المعابر (فوق القناة) وعلى القوات التى وصلت المضايق . وفى صباح اليوم الخامس للقتال وبعد أن استأذن الفريق فوزى من الرئيس السادات باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة تم دفع الاحتياطى من غرب القناة الذى كان يتكون من فرقتين مدرعتين ولواء مدرع مستقل إلى شرق المضايق تمهيدا للاشتباك مع مدرعات العدو فى منطقة وسط سيناء وتم فى هذا التوقيت تنفيذ ٤ خطوات هامة ، هى :

١ ــ انتقلت الأسراب المقاتلة القاذفة إلى المطارات الأمامية غرب القناة مباشرة لتقديم المعاونة المباشرة لقواتنا فى وسط سيناء .

٢ ــ انتقلت مجموعة كتائب صواريخ إلى شرق القناة .

٣ ــ تمت عملية إنزال بحرى بمعرفة قواتنا البحرية فى المساعيد شرق مدينة العريش .

٤ ــ انتقل الفريق فوزى بشخصه إلى منطقة المضايق جبل أم خشيب حيث فتح مركز قيادة متقدما ، وخلال يومى ٧ و ٨ من بدء العمليات دارت معركة فاصلة بين القوات المدرعة المصرية والقوات المدرعة الإسرائيلية فى صحن سيناء الأوسط ، وقدم الطيران المصرى للقوات المدرعة المصرية معاونة مباشرة خلال المعركة ، وانتهت المعركة بانتصار القوات المدرعة المصرية التى واصلت تقدمها نحو الحدود الشرقية ، وفى اليوم العاشر للقتال كانت قواتنا المدرعة والميكانيكية قد وصلت إلى خط الحدود الشرقية .واستغرقت يومين فى عمليات التأمين التى شملت الاستيلاء على مناطق رفح (على الحدود الدولية) وكذا منطقتا العوجة وإيلات (داخل الحدود الاسرائيلية) وبدأت قواتنا فى عملية إعادة التنظيم والتجميع مرة أخرى لضمان تأمين الأوضاع فى سيناء بعد المعركة ، وبهذا الانتصار الخاطف الباهر حققت قواتنا تنفيذ الخطة ٢٠٠ على أكمل وجه ، وتم تحرير سيناء بأكملها مع بعض أجزاء من إسرائيل (العوجة وإيلات) فى ١٢ يوما فقط وانتهى المشروع .

كيف تم تحرير سيناء علـــى الـــورق ؟

بعد أن انتهينا من تسجيل ملخص عام للمشروع أو بالأحرى لذلك الحلم الوردى الجميل الذى استغرقنا فيه بكل حواسنا ، ولم نستيقظ منه إلا على صدمة الواقع الأليم نجد لزاما علينا أن نذكر الفريق فوزى قبل أن نتعمق فى سرد أية ملاحظات أن مشروعات تدريب مراكز الرئاسات لا يمكن أن تتم بالطريقة التى يطلقون عليها فى المباريات الرياضية اسم مباراة من جانب واحد One side game إذ لو كانت العمليات الحربية تجرى بمثل هذه الطريقة المبسطة السهلة وبمثل هذه المقاومة شبه المنعدمة من العدو طوال المشروع ، ولو كان تقدم التشكيلات يتم بهذه السرعة الخاطفة دون أية معوقات أو صعاب وبدون أية هجمات مضادة من العدو ، فلا شك أن الفريق فوزى يعتبر مقصرا فى حق وطنه وفى حق عروبته إذ إنه بعد أن تمكن بقواته من تحرير سيناء والوصول إلى الحدود الدولية فى ١٢ يوما دون أية مقاومة إسرائيلية تذكر إلى الحد الذى جعله يستولى على العوجة وإيلات (ميناء إسرائيل الوحيد على خليج العقبة) فإنه لم يواصل للأسف زحفه الظافر وتقدمه الخاطف فى إتجاه الشمال ، ويستغل نجاحه فى الوصول إلى القدس العربية ليحتلها هى الأخرى ، ويؤمنها هى وباقى أراضى الضفة الغربية ليحقق للفلسطينيين هدفهم الكبير ويحل مشكلة الشرق الأوسط بقوة السلاح بعد أن تخبط العرب طويلا فى دهاليز الحلول السلمية التى اتضح أنها لم تكن سوى سراب خداع .

وبدون الدخول فى أية حسابات أو تفاصيل وبدون مناقشة ما تضمنه المشروع من وقائع هى أشبه بالخيال يكفى منذ البداية أن نسجل حقيقة جوهرية تكفى وحدها لهدم هذا المشروع من أساسه ، وإيقاظ الفريق فوزى من أحلامه الوردية ، وتجعل المشروع غير صالح للمناقشة ، وغير جدير بأية دراسة أو تحليل علمى ، وهذه الحقيقة يمكن أن تتضح فى شكل سؤال نوجهه للفريق فوزى ، وهو كيف تسنى للتشكيلات المقاتلة المصرية – بدون غطاء جوى – أن تعبر القناة وأن تقتحم حصون خط بارليف المنيعة ، وأن تتقدم عبر صحراء

جرداء مكشوفة فى وجه مقاومة مستميتة للعدو فى مواقعه الدفاعية الحصينة ، وتحت وطأة هجمات مضادة قوية حتى وصلت إلى منطقة المضايق على مسافة من ٤٥ - ٥٠ كم من القناة) لتخوض بعد ذلك أشد معارك سيناء شراسة وهى اقتحام المضايق الضيقة الشديدة الوعورة ، التى يبلغ طولها بضعة كيلومترات حتى تسنى لها النفاذ إلى الجانب الآخر منها . وبعد أن تم لها ذلك واصلت التقدم ثانية فى اتجاه الحدود الدولية ، فى الوقت الذى كانت تخوض فيه القوات المدرعة المصرية معارك طاحنة مع القوات المدرعة الإسرائيلية فى وسط سيناء ، وأخيرا تمكنت القوات المصرية من الوصول إلى الحدود الدولية على مسافة من ٢٠٠ إلى ٢٢٥ كم من القناة ، وأمكنها تحرير مدينة رفح ، وفى الوقت الذى اخترقت فيه قوة مصرية الحدود الإسرائيلية شرقا للاستيلاء على العوجة انحرفت قوة مصرية أخرى إلى اتجاه الجنوب الشرقى لتجتاز مسافة حوالى ١٥٠ كم فى أرض جبلية وعرة كى تستولى على إيلات على خليج العقبة .

وإذا كانت كل هذه الملحمة الأسطورية قد جرت دون أن يكون لدى التشكيلات المقاتلة المصرية أى غطاء جوى سواء من الطيران المصرى أو بطاريات الصواريخ من الدفاع الجوى ألا يشاركنا الفريق فوزى الرأى فى أن انكشاف التشكيلات المقاتلة المصرية أثناء كل هذه المراحل وخلال ١٢ يوما أمام هجمات الطيران الإسرائيلى الذى كان لديه وقتئذ السيادة الجوية المطلقة فوق أراضى سيناء ، كان كفيلا بتعرض هذه التشكيلات لخطر التدمير أو الإبادة ، وكانت مصر معرضة بالتالى لهزيمة أشد هولا وأثقل وطأة من هزيمة حرب يونيو ٦٧ ؟

إن الفريق فوزى كان أمامه سبيلان لتنفيذ المشروع بطريقة علمية صحيحة أولهما الالتجاء إلى الطريقة التى كانت تتبع فى المشاريع السابقة فيما مضى من السنوات ، وهى افتراض وجود قوات وإمكانات موجودة على الورق وغير موجودة فى الواقع كى يمكن تحقيق الأهداف التى حددها الفريق فوزى فى المشروع ، والسبيل الثانى وهو الأمر الأسلم والأجدر بالاتباع هو أن يوضع المشروع بحيث تتفق الأهداف المحددة له مع القوات والإمكانات المتاحة بالفعل ، وهذا الأسلوب هو نفس الأسلوب الذى اتبع فى حرب أكتوبر ٧٣

فقد تم تحديد الغرض المطلوب تحقيقه ، وفقا لإمكانات القوات المسلحة المصرية الموجودة بالفعل ، وكان ذلك الأسلوب الحكيم هو سر النجاح العظيم الذى أحرزته القوات المصرية فى حرب أكتوبر ٧٣ .

إن إحراز النجاح فى أية عملية هجومية تجرى على هذا النطاق الواسع مثل العملية التى وردت فى المشروع الذى أعده الفريق فوزى ، والتى بدأت بعبور القناة ، وانتهت بالوصول إلى الحدود الدولية وتأمينها خلال ١٢ يوما ـــ هذه العملية تستلزم وجود عنصرين أساسيين لا غنى عنهما لإدراك النجاح وتحقيق الأهداف المطلوبة : أولهما وجود سلاح جوى له السيطرة التامة على أرض المعركة بحيث يكون فى مقدرته أن يقدم غطاء جويا كافيا لحشودنا البرية المتقدمة عبر أراضى سيناء الصحراوية المكشوفة ، ويكون لديه القدرة فى نفس الوقت على توجيه ضربات جوية مركزة ومؤثرة ضد مطارات العدو وأهدافه الحيوية والعسكرية الهامة ، ليس فى عمق سيناء فحسب ، بل فى عمق إسرائيل ذاتها .

أما العنصر الأساسى الثانى فهو وجود دفاع جوى متحرك قادر على الانتقال بكتائب صواريخه سام ٦ بوثبات نحو الشرق ، لمتابعة تقدم القوات البرية أثناء تحركها وأثناء القيام بعملياتها الهجومية لتقديم الغطاء الجوى اللازم لها ضد طائرات العدو ، هذا بخلاف الدفاع الجوى المتحرك الذى يدخل ضمن تنظيم الجيوش الميدانية نفسها مثل ألوية الصواريخ سام ٦ والمدافع ٢٣ مم الرباعية المواسير ، وتتركز مهامه فى مرافقة القوات أثناء تقدمها لتقديم الحماية الذاتية لها ضد هجمات الطيران المنقضة على الارتفاعات المنخفضة ، وبخلاف هذين العنصرين تصبح الحشود البرية المتقدمة عبر أراضى سيناء المكشوفة فريسة سهلة لطائرات العدو بحيث يصبح تنفيذ الخطة جرانيت ضربا من المحال ، وبالتالى يصبح الوصول إلى الحدود الدولية مجرد أحلام وأوهام ، هذا وقد أوكل الفريق فوزى إلى بعض الأسلحة والتشكيلات تنفيذ مهام معقدة أو شبه مستحيلة ، دون أن يقدم لها الحلول العملية للتغلب على هذه المشاكل ومن أمثلة ذلك مايلى :

١ ـــ كيف كان فى إمكان سلاح المهندسين فتح ٢٠ ثغرة فى الساتر الترابى على الشاطىء الشرقى للقناة لتركيب الكبارى إذا كانت هذه المشكلة لم تحل

إلا عام ٧٢ بشراء مضخات المياه التوربينية قوة ١٠٠ حصان (مدافع المياه) من ألمانيا الغربية ؟ وهى التى استخدمت فى فتح الثغرات فى حرب أكتوبر ٧٣ خاصة بعد أن اتضح لسلاح المهندسين أن عملية فتح الثغرات فى الساتر الترابى عن طريق تفجير الشحنات المتفجرة طريقة غير عملية .

٢ ــ كيف كان فى الإمكان التغلب على مشكلة مواسير اللهب الممتدة تحت مياه قناة السويس ، والمتصلة بخزانات النابالم خلف حصون خط بارليف والتى كان من المفترض عند استخدامها أن تحيل مياه القناة إلى شعلة ملتهبة من النار ؟ وحتى نهاية عام ٧١ كانت المشكلة لا تزال قائمة بدليل قيام القوات المسلحة بعمل تجربة على فرع دمياط بحضور الفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان وقتئذ ، للتغلب على النابالم المشتعل فى المياه عن طريق إطفائه بسعف النخيل وقد فشلت التجربة فشلا ذريعا .

٣ ــ كيف كان فى إمكان قيادة أسراب طائرات الهليكوبتر من طراز مى ٦ والتى لا تسع الطائرة منها سوى ٢٠ جنديا أن تتولى مهمة إبرار لواء و ٤ كتائب إبرار جوى بعدد طائراتها المحدود ؟ وما هى الوسيلة لوصولها سالمة إلى منطقة المضايق ما بين رمانة على شاطىء البحر شمالا وسدر قرب ساحل خليج السويس جنوبا بينما هى طائرات عزلاء لا حول لها ولا قوة ، وكانت كلها معرضة للإسقاط بحمولتها البشرية نظرا للسيطرة الجوية الإسرائيلية الكاملة على ميدان المعركة .

هذا فضلا عن تعرضها للإسقاط أيضا عن طريق الصواريخ أرض جو والأسلحة المضادة للطائرات الإسرائيلية التى كانت تغطى كل ميدان المعركة .

٤ ــ كيف كان فى إمكان فرق المشاة الخمس التقدم من الشاطىء الشرقى للقناة بعد انتهاء عملية العبور لتقطع حوالى ٢٢٥ كم لكى تصل إلى الحدود الدولية عبر صحراء وعرة ورمال ناعمة غير صالحة لسير العربات ذات العجل ولم تكن الفرق المشاة تملك عربات القتال المدرعة BMP المجنزرة والمخصصة لنقل المشاة عبر الأراضى الصحراوية . أما فيما يتعلق بالعدو الإسرائيلى الذى كان يواجه قواتنا فى المشروع فقد جلب لنا الفريق فوزى عدوا مسالما مستأنسا لا يميل بطبعه إلى الشر وانحصرت مقاومته فى بعض هجمات

شكلية لم تحدث في قواتنا أية خسائر ، أو تمنعها من مواصلة تقدمها ، ويبدو ذلك بوضوح من الأدلة التالية :

١ ــ لم تظهر ضمن مواقف المشروع أية هجمات مضادة ضد قواتنا وبخاصة بعد إعلان التعبئة العامة ووصول القوات الاحتياطية خلال ٤٨ ساعة من بدء الهجوم كما كان منتظرا .

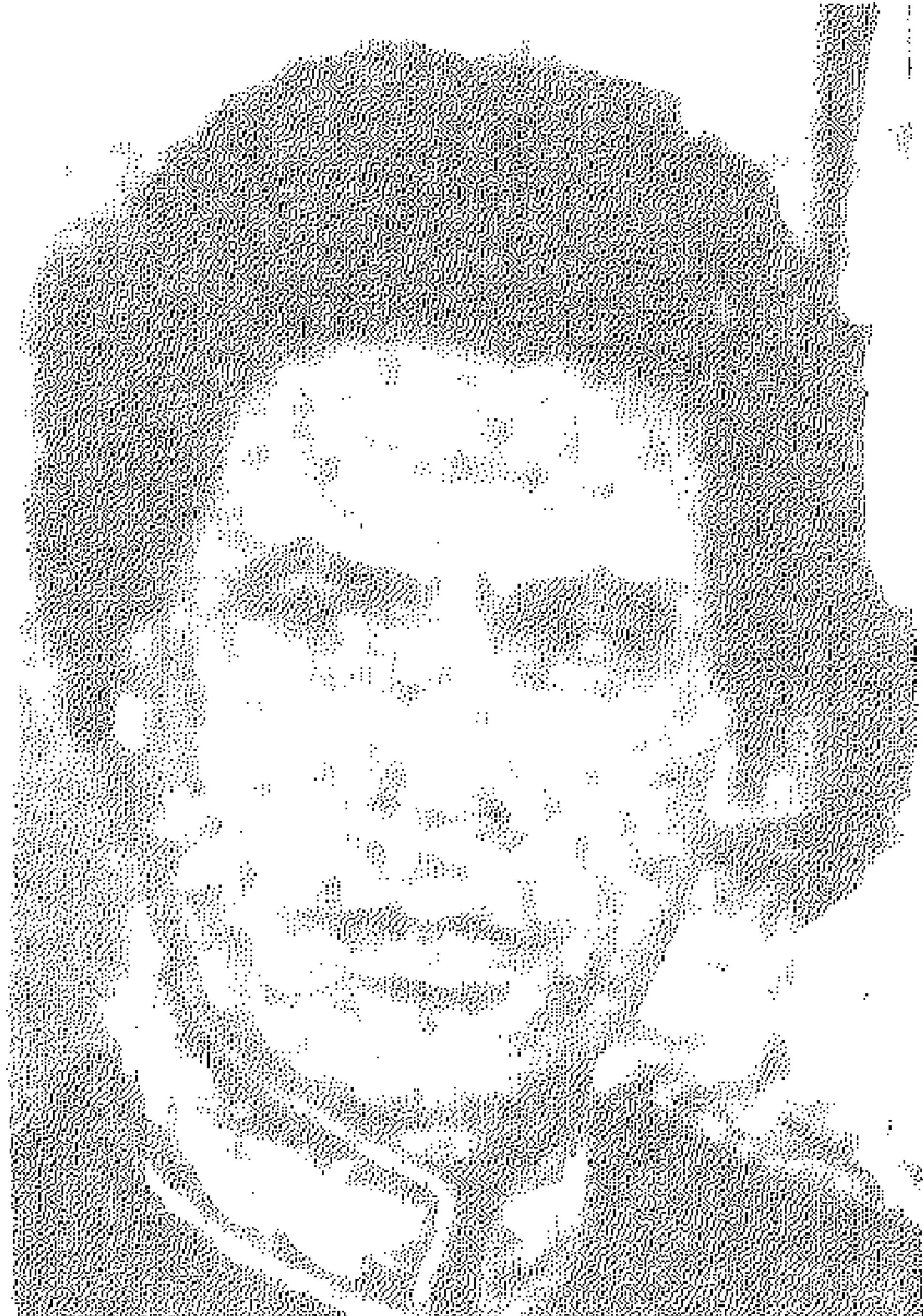
٢ ــ ورد فى المشروع أنه بعد ٢٤ ساعة من بدء العمليات انتهت محاولات العدو فى الهجوم المضاد التكتيكى والتعبوى ضد قواتنا ، ولا يمكن تبرير ذلك بأى سبب منطقى أو معقول .

٣ ــ لم يحاول العدو استغلال نجاح اللواء المدرع الذى عبر غربا فى منطقة الدفرسوار بتوسيع رأس الكوبرى الذى نجح هذا اللواء فى إقامته غرب القناة (كما حدث فى حرب عام ٧٣) وتم للفرقة ٢٣ الميكانيكية تدمير رأس الكوبرى بسهولة تامة . كما لم يحاول العدو تعزيز هجوم اللواء المدرع الآخر الذى كان يحاول مهاجمة القنطرة شرق . ولذا تمكنت قوات من الجيش الثانى من صد هجومه دون أية مشقة وإرغامه على الانسحاب .

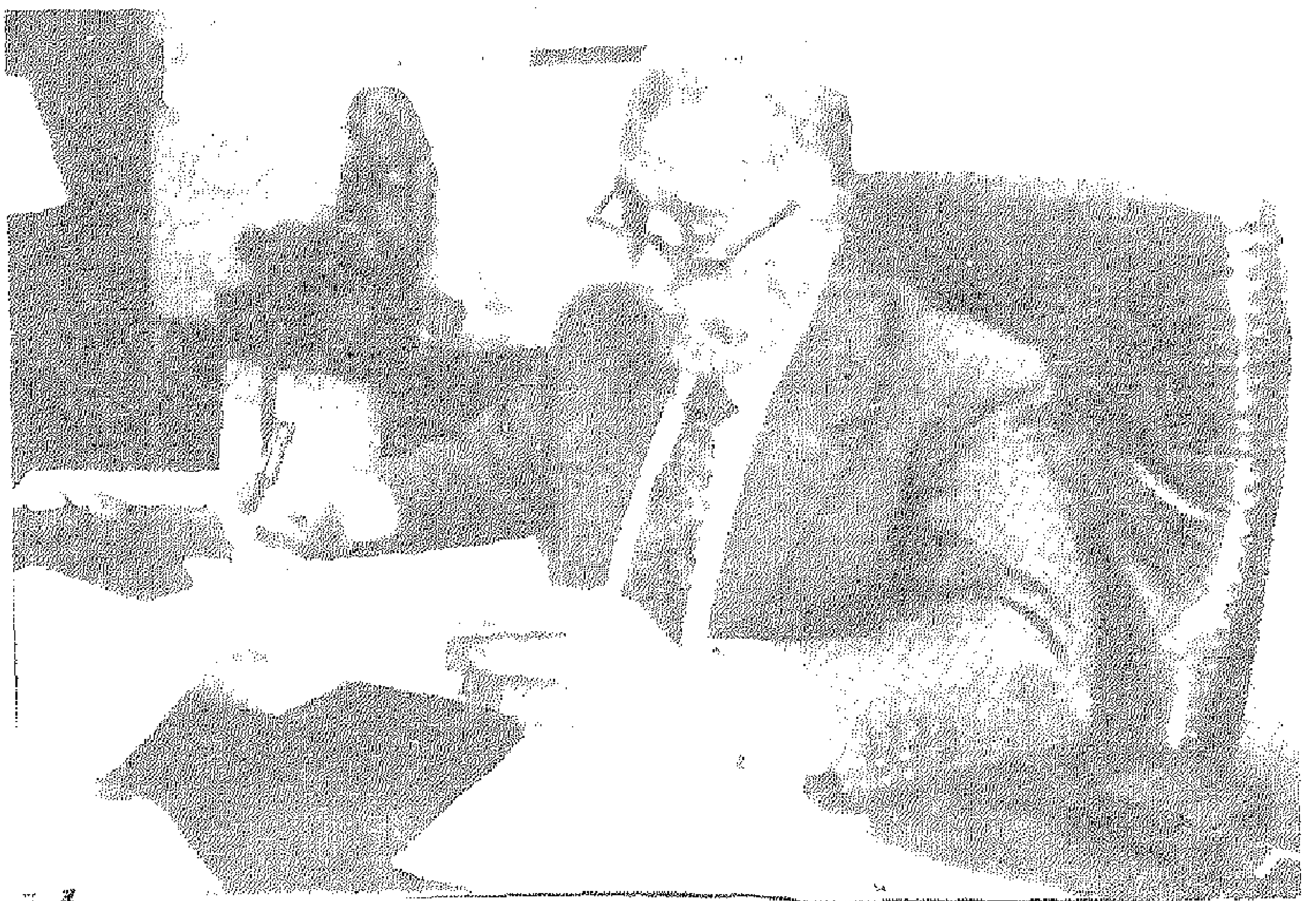
٤ ــ سلاح الطيران الإسرائيلى وهو السلاح العملاق الذى كان لديه السيادة الكاملة فوق أرض المعركة صوره لنا الفريق فوزى فى المشروع قزما هزيلا لا نشاط له ولا فعالية ، ولم نشعر فى أى موقف من مواقف المشروع بأن السلاح الجوى الإسرائيلى قد شكل أية خطورة على قواتنا ، ويبدو أنه قد فضل البقاء فى قواعده ومطاراته الخلفية إيثارا للسلامة .

من سيناء إلى الجولان

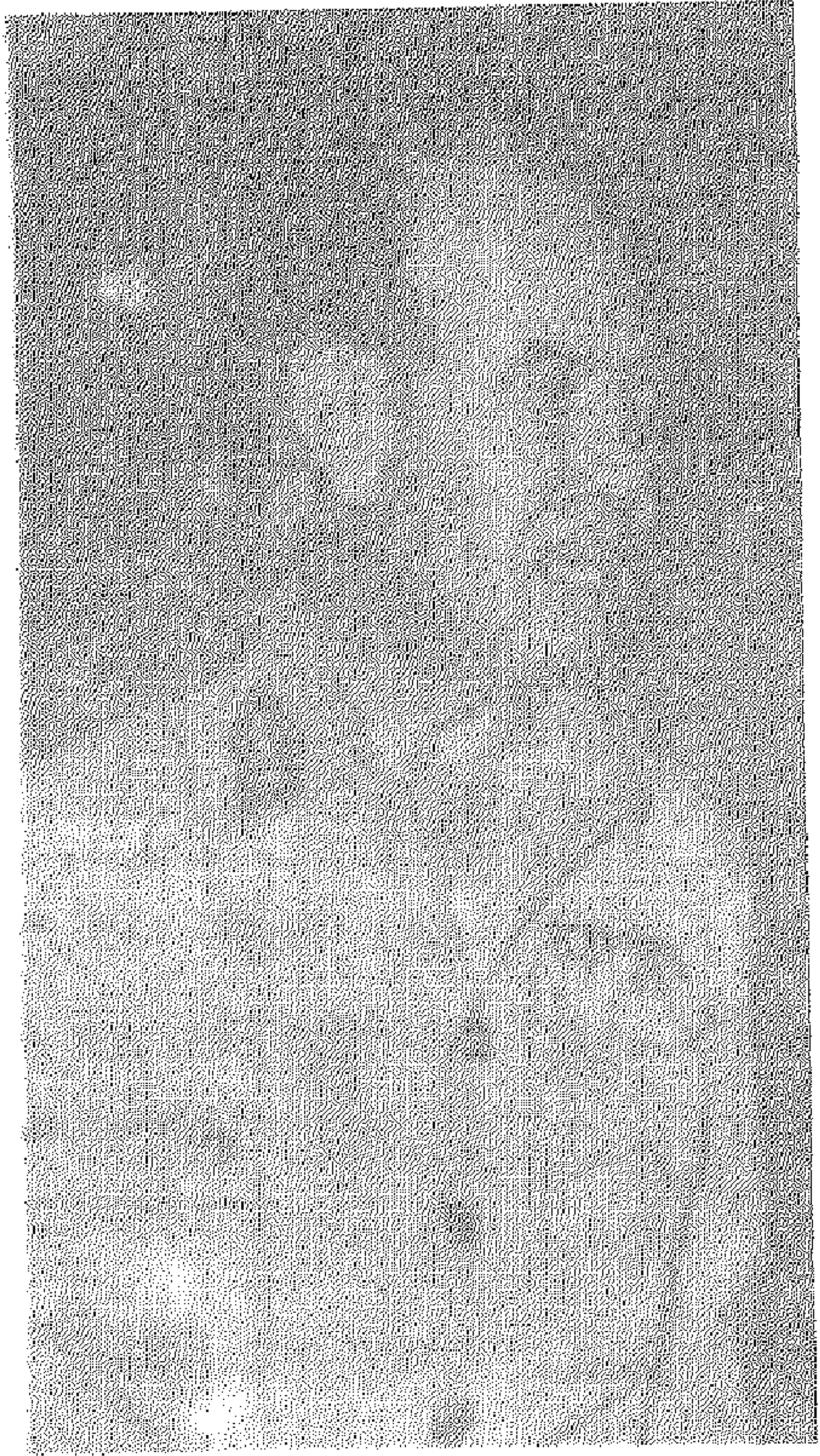
ملحق الصور




الفصل الخامس



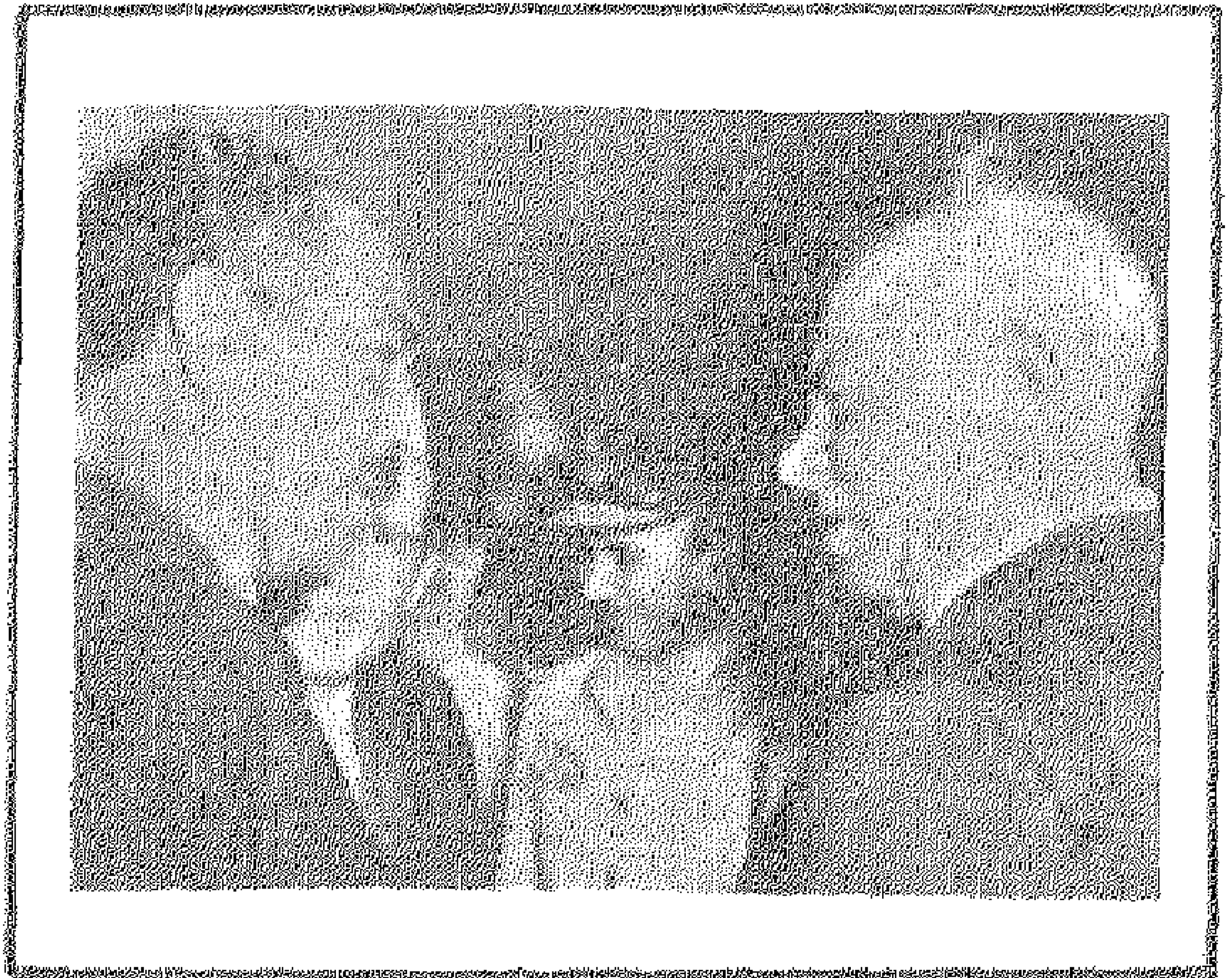
الفريق أول محمد فوزى
قام بتحرير سيناء على الورق



الرئيس عبد الناصر يستمع إلى الفريق أول محمد فوزى وهو يحدثه عن خطته لتحرير سيناء



معمر القذافى حضر إلى مرسى مطروح وتسبب فى انشغال عبد الناصر عن بحث خطة تحرير سيناء مع الفريق أول محمد فوزى



الرئيس بودجورنى رئيس الاتحاد السوفيتى حضر إلى مصر فى يناير ٧١ لحضور الاحتفالات بانتهاء العمل فى السد العالى



شعراوى جمعة وزير الداخلية ــ قدم الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية استقالته تضامنا معه يوم ١٣ مايو ٧١



أشرف مروان





الفريق أول
محمد صادق رئيس
أركان حرب القوات
المسلحة نفى واقعة
اشتراكه مع الفريق
أول محمد فوزى فى
كتابة وثيقة معركة
تحرير الأرض
لتوقيعها من السادات

الفريق عبد القادر حسن رئيس
المحكمة العسكرية التى حاكمت
الفريق أول محمد فوزى عثرنا لديه
على الوثيقة التى ذكر الفريق أول
فوزى إنها وثيقة معركة تحرير
الأرض



حسنين هيكل وزير الاعلام ـ اتضح مما أورده فى كتابه « الطريق إلى رمضان »
أن الفريق أول محمد فوزى لم يذكر لأعضاء مجلس الأمن القومى أى شيء عن
خطة تحرير سيناء التى صدق له عليها عبد الناصر قبل وفاته



اللواء محمد على فهمى قائد الدفاع الجوى - شهد أمام المحكمة التى حاكمت الفريق أول فوزى انه لم يتحدث مع القادة إلا عن الاستقالة التى يعتزم تقديمها تضامنا مع شعراوى جمعة ولم يذكر أى موضوع يتعلق بالمعركة

الفصل السادس

كيف واجهت إسرائيل

الهجوم العربى فى ٦ أكتوبر ٧٣

قبيل الساعة الرابعة من صباح السبت الموافق ٦ من أكتوبر ، وفى الوقت الذى كان فيه أهالى تل أبيب مستغرقين فى سبات عميق ، تداعبهم الآمال العذبة فى قضاء يوم حافل بالتعبد والصوم فى معابدهم ، تكفيرا عن خطاياهم ، فى مناسبة حلول يوم كيبور أو عيد الغفران ، وهو أقدم أعياد الشعب اليهودى .. شقّ حاجز السكون رنين أجهزة التليفون فى بيوت ثلاثة من كبار ضباط الجيش الإسرائيلى . كان كل منهم يحمل رتبة العميد . وكانوا ــ بحكم مناصبهم ــ أقرب الأشخاص إلى أولئك الذين يتولون مقاليد السلطة فى المؤسستين العسكرية والسياسية ، والذين كانت فى يدهم وقتذاك مسئولية قرار الحرب أو السلام .. .

كان الضباط الثلاثة هم « الياهو زعيرا » رئيس المخابرات الحربية . و« إسرائيل لينور » السكرتير العسكرى لرئيسة الوزراء جولدا مائير ، « اشعيا هورفيف » السكرتير العسكرى لوزير الدفاع موشى ديان ، وكانت المكالمة قصيرة جدا ولا تتعدى بضع كلمات .. ورد نبأ يقول : إن مصر وسوريا تنويان شن حرب اليوم . ساعة الصفر هى ١٨٫٠٠ (السادسة مساء) . .

وانطلقت مكالمة تليفونية محمومة تنقل النبأ الخطير إلى المستويات العليا فى إسرائيل ، وكلفت جولدا مائير ، وهى فى شقتها فى رامات افيف . سكرتيرها العسكرى بأن يستدعى إلى مكتبها برئاسة الوزراء فى الكرياه فى الثامنة صباحا مجموعة المطبخ ، وكان هذا الاسم يطلق على مجموعة الوزراء الأقوياء المقربين لجولدا مائير ، وهم نائبها إيجال الون ووزير الدفاع موشى ديان.. والوزير بلا وزارة إسرائيل جليلى ، وقد أطلق عليهم هذا الاسم إشارة إلى أنهم كانوا يطبخون القرارات معا قبل عرضها على مجلس الوزراء . .

وعندما استيقظ موشى ديان منزعجا على رنين التليفون فى بيته فى « تساهال » وأبلغه سكرتيره بالنبأ المفاجىء ، تأكد أولا أن رئيسة الوزراء قد علمت مثله بالنبأ . ثم طلب من سكرتيره « رفيف » أن يستدعى رئيس الأركان العامة الجنرال دافيد اليعازر لمقابلته فى مكتبه فى السادسة صباحا ، وان يبلغ كبار العاملين بوزارة الدفاع لكى ينتقلوا إلى مكاتبهم فى الحال . .

كيف فكروا فى ضربة الإجهاض ؟

ولم يكن رئيس الأركان العامة قد نام سوى ساعات قلائل منذ غادر مكتبه بوزارة الدفاع إلى بيته فى « راحبوت » عند منتصف الليل ، وكان فى شدة الإنهاك بعد أن أمضى يوما حافلا باللقاءات والمؤتمرات مع قادة الأسلحة وكبار معاونيه .

وكان أخطر القرارات التى أصدرها . ذلك الأمر الذى أصدره فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٥ أكتوبر ، والذى يقضى برفع درجة تأهب الجيش الإسرائيلى إلى الدرجة القصوى . أى إلى الحالة ج ، وتعنى هذه الحالة إلغاء الإجازات ، وبقاء جميع الرتب فى أماكنهم ، سواء بالمعسكرات أو بالمواقع ، جاهزين للتحرك إلى أماكن القتال . كما تعنى تمركز كافة قوات السلاح الجوى فى قواعدها الجوية ، وأن تكون أسراب الطائرات القاذفة والمقاتلة على أهبة الاستعداد للانطلاق إلى أهدافها عند تلقى أول إشارة .

وكان رئيس الأركان وبرفقته رئيس المخابرات بعد الإنتهاء من جلسة هيئة الأركان العامة فى الصباح قد انتقلا إلى مجلس الوزراء لحضور الجلسة الطارئة للمجلس التى عقدت بناء على اقتراح وزير الدفاع عند منتصف ظهر الجمعة ٥ أكتوبر وهى آخر جلسة عقدها المجلس قبل قيام الحرب ، ولم يحضر الجلسة سوى أقل من نصف الوزراء ، فإن معظم الغائبين كانوا برفقة عائلاتهم فى القدس أو فى الضواحى لتمضية اجازة العيد . .

وعرض رئيس المخابرات على المجلس أحدث تقرير للمعلومات أصدرته

إدارته . وكان يتضمن آخر أنباء الحشود على الجبهتين المصرية والسورية ، والمظاهر التى تؤيد إزدياد الاستعدادات الهجومية بشكل واضح ، وعلى الرغم مما كان يضمه التقرير من الإشارات والدلائل التى كانت تؤكد اقتراب موعد الهجوم فإن رئيس المخابرات لم تحمل تحليلاته لتقرير المعلومات واستنتاجاته أى قدر من التشاؤم ، وكانت خلاصة تقديره النهائى للموقف .. يتلخص فى عدم وجود احتمالات لشن أى هجوم ضد إسرائيل . .

وعندما أثيرت المخاوف أثناء الجلسة بسبب المغزى الخطير لترحيل عائلات المستشارين الروس من دمشق إلى موسكو ، اهتدى رئيس المخابرات إلى التبرير الذى يقنع به رؤساءه ، وهو أنه من المحتمل أن تكون هناك أزمة قد وقعت فى العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفييتى . .

وراودت الأفكار والهواجس رئيس الأركان وهو راقد فى فراشه يتهيأ للنوم ، فومض فى ذهنه قراره السابق برفع درجة الاستعداد إلى الحالة ج ، الذى أصدره فى مايو ٧٣ . أى منذ حوالى أربعة أشهر فقط ، والذى اقترن تنفيذه وقتئذ باتخاذ بعض التحضيرات والتجهيزات الضرورية فى الجبهة الجنوبية ، عندما بلغته أنباء الحشود ، واستعدادات الهجوم المصرية التى كانت تجرى فى ذلك الوقت على طول جبهة القتال ، مما كلف ميزانية إسرائيل ما يعادل أربعة ملايين ونصف مليون جنيه إسترلينى ، وقد تحمل هو شخصيا وطأة المسئولية عما جرى إنشاؤه وإنفاقه بلا داع أو مسوغ ، إذ إن تقارير المخابرات كانت تؤكد فى ذلك الحين عدم احتمال قيام مصر بشن أى هجوم ، مما أضعف مركزه بعد ذلك أمام الحكومة . .

واستبد القلق برئيس الأركان خشية أن تثبت الأيام أن تقديرات المخابرات فى هذه المرة كانت أيضا سليمة ، وأنه قد تسرع كالمرة الماضية فى قراره برفع درجة استعداد الجيش ، مما قد يظهره أمام الحكومة وفى نظر الجيش فى صورة القائد الأهوج المهتز الأعصاب . .

ولكن رنين التليفون فى الرابعة صباحا لم يلبث أن أيقظ رئيس الأركان من نومه المضطرب ، وهواجسه المقلقة ، واستمع أليعازر فى ذهول إلى صوت

الياهو زعيرا المرتبك ، وهو ينقل إليه فى اضطراب ذلك النبأ الذى قلب تقديرات المخابرات رأسا على عقب ، ولم تكن خطورة الموقف تسمح لرئيس الأركان بإظهار استيائه لرئيس المخابرات من ذلك العجز الفاضح الذى ظهرت به إدارته فى تقديراتها الأخيرة الخاطئة ، وكأنما قد أصيب أفرادها بالعمى والصمم ، واكتفى بأن طلب منه مقابلته فى مكتبه بوزارة الدفاع فى الخامسة صباحا ، وعندما اتصل به سكرتيره العسكرى بعد ثوان قليلة طلب منه استدعاء أعضاء هيئة الأركان حرب العامة ، إلى مكتبه فى نفس الموعد ، وتتكون هذه الهيئة من رؤساء الأفرع برئاسة الأركان وقادة الأسلحة المقاتلة والإدارية وقادة القيادات الثلاث : الشمالية والوسطى والجنوبية ، وهؤلاء هم الذين يشكلون قيادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . واتجه تفكير الجنرال أليعازر على الفور صوب السلاح الوحيد الذى اعتقد فى هذه اللحظات أن فى مقدرته تغيير الموقف العصيب الذى غدت فيه إسرائيل لصالحها ، عندما يتمكن من استعادة زمام المبادأة وإجهاض استعدادات المصريين والسوريين الهجومية ، فأسرع قبل أن يستكمل ارتداء ثيابه بالاتصال بالجنرال « بانى بيليد » قائد السلاح الجوى ، وبعد مناقشة تليفونية قصيرة عن الموقف أصدر له أمرا إنذاريا بأن تكون أسرابه الجوية متأهبة للانطلاق إلى أهدافها فى الساعة الواحدة ظهرا .. .

وهكذا مع بزوغ فجر ٦ أكتوبر عيد الغفران ، اقتنع المسئولون الإسرائيليون لأول مرة بأن الحرب سوف تنشب فى مساء ذلك اليوم على الجبهتين المصرية والسورية ، وكان الخطأ الوحيد فى التحذير الذى وصل إلى المخابرات الإسرائيلية منحصرا فى التوقيت المحدد للهجوم ، فقد كان متأخرا أربع ساعات عن الموعد الحقيقى الذى كان فى الساعة الثانية بعد الظهر . وحتى هذه اللحظة وبعد انقضاء هذه السنوات على حرب أكتوبر لايدرى أحد حقيقة ذلك المصدر الخفى الذى نقل إلى المخابرات الإسرائيلية فى أحرج ساعة من تاريخ إسرائيل هذا النبأ الثمين الذى لا يقدر بمال ، والذى أثر بلا شك على مجرى الأحداث فى حرب أكتوبر . .

من هو العميل الذى أبلغ نبأ الهجوم لإسرائيل

إن هذا النبأ بغير جدال ، كان بعيدا عن اجتهادات المخابرات الإسرائيلية ، سواء من ناحية استخلاصاتها للمواقف أو من جهة تحليلاتها للمعلومات المتوافرة لديها ، ثم الخروج منها بالنتائج . فلقد ثبت بالقطع أن جميع تقارير المخابرات الإسرائيلية التى كانت تبعث بها للقادة العسكريين المسئولين وإلى رئيسة الوزراء ، على الرغم مما تضمنته من معلومات خطيرة عن الحشود الهائلة والاستعدادات الهجومية الضخمة على الجبهتين المصرية والسورية ، فإنها كلها بلا استثناء كانت تؤكد عدم وجود أية احتمالات لقيام الحرب . وفى اليوم السابق فقط وهو الجمعة ٥ أكتوبر عرض الياهو زعيرا رئيس المخابرات بنفسه التقديرات النهائية لإدارته عن الموقف العسكرى على الجبهتين المصرية والسورية على مجلس الوزراء فى جلسة انعقاده الطارئة والتى حضرها معه رئيس الأركان العامة ، وكان من نتيجة تأكيدات المخابرات عن استبعادها لاحتمال نشوب حرب قريبة عدول القيادة السياسية عن اتخاذ القرار بإعلان التعبئة العامة للاحتياطى ، وهو القرار الذى كان من المحتم عليها إصداره إثر سماعها أنباء الحشود الكبيرة والاستعدادات الهجومية الضخمة على طول قناة السويس فى مصر وعلى امتداد خط وقف إطلاق النار المواجه لهضبة الجولان فى سوريا ، والذى يدعم هذا الرأى أن الياهو زعيرا نفسه كان أحد الضباط الثلاثة الذين أوقظوا من نومهم قبيل الرابعة صباحا لتلقى نبأ التحذير من الهجوم الوشيك ، ولم تكن دهشته عند سماعه النبأ تقل عن دهشة زميليه الآخرين ، رغم أنه رئيس المخابرات أى الرجل المسئول عن إبلاغ هذه الأنباء إلى السلطات العليا بالدولة ، لا أن يتلقاها هو من أحد ضباط إدارته ، شأنه فى ذلك شأن الآخرين ، مما يجزم بأن ذلك التحذير كان نبأ مفاجئا ، ولم يكن نتيجة أية تحليلات لمعلومات أو تقديرات لمواقف . .

ولا يمكن فى هذا المجال أن يتجه تفكيرنا صوب المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) فإن هذه الإدارة رغم ما أبدته فى الآونة الأخيرة من شكوك

وتحذيرات بشأن طبيعة وأهداف الحشود المصرية والسورية على جبهتى قناة السويس وهضبة الجولان ، والتى اكتشفتها مصادرها المتقدمة التى لاتخطىء داخل الولايات المتحدة وخارجها من محطات التصنت والمراقبة الإلكترونية ، وعن طريق الصور الجوية وأقمار التجسس الصناعية ، فإنها بسبب تأثرها بآراء وتقديرات المخابرات الإسرائيلية تبددت شكوكها ومخاوفها ، وكان آخر تقديراتها مسجلا فى التقرير الذى زودت به هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية مساء الخميس ٤ أكتوبر بتوقيت نيويورك ، وأوضحت فيه تأييدها للمخابرات الإسرائيلية فى أن احتمالات الحرب فى الشرق الأوسط ضعيفة . .

وعلاوة على هذه الحقيقة فإن مجريات الأحداث فيما بعد قد أثبتت أن الولايات المتحدة لم تعلم بأمر هذا التحذير السرى الذى تلقته إسرائيل عن الهجوم العربى الوشيك ، إلا عن طريق الحكومة الإسرائيلية ذاتها ، وقد ورد هذا النبأ الذى كان مفاجأة للمسئولين الأمريكيين عن طريق رسالة عاجلة من جولدا مائير بعث بها السفير الأمريكى فى تل أبيب كينت كيتنج فى وقت مبكر من صباح السبت ٦ أكتوبر ، ونظرا لفروق التوقيت بين تل أبيب ونيويورك ، فقد أوقظ هنرى كيسنجر من نومه فى الثانية صباحا فى غرفته بالطابق الخامس والثلاثين بفندق والدورف ستوريا بنيويورك لابلاغه برسالة رئيسة وزراء إسرائيل ، واضطر كيسنجر بدوره إلى إيقاظ رئيس الولايات المتحدة ريتشارد نيكسون فى مقر إجازته بفلوريدا لينقل إليه النبأ المثير . .

وما دمنا قد استبعدنا أن يكون مصدر التحذير له صلة بالمخابرات الإسرائيلية ، أو الأمريكية ، فإن المنطق يدعونا إلى أن نستبعد أيضا أن يكون المصدر هو مخابرات إحدى الدول التى كانت تتعاون سرا مع إسرائيل ، فإن المخابرات التى تتبادل التعاون مع بعضها البعض تكون رسائلها المتبادلة فى صورة تقارير معلومات وتنتهى بخلاصة للرأى أو لاستنتاجات ، ولم يكن منطقيا أن تتبنى المخابرات الإسرائيلية تقرير معلومات يصلها فى هذه الساعة المتأخرة من الليل إلى الحد الذى يجعلها تتخلى بتلك السهولة عن تقديراتها السابقة التى أنفقت فيها الكثير من الجهد والوقت والمال ، وهى التى تعتبر نفسها أكثر مخابرات العالم خبرة بالشئون العربية باعتراف الولايات المتحدة نفسها . هذا

بالإضافة إلى أن هذه التقديرات التى توصلت إليها المخابرات الإسرائيلية قد دعمتها وأيدتها جميع أجهزة المخابرات الأمريكية سواء وكالة المخابرات المركزية (CIA) أو مخابرات وزارة الحربية (البنتاجون) أو مخابرات وزارة الخارجية الأمريكية .

ما هو سر استجابة إسرائيل للتحذير الخفى ؟

والأمر الذى يثير الدهشة حقا ، هو تلك الاستجابة العجيبة التى لقيها التحذير السرى المفاجىء ، سواء من إدارة المخابرات الحربية أو من كبار المسئولين الإسرائيليين فعلى الرغم من أن ذلك التحذير قد قلب كل تقديرات المخابرات رأسا على عقب ، فإن هذه الإدارة وعلى قمتها الياهو زعيرا رئيسها ، قد سلمت بالمعلومات التى تضمنها التحذير تسليما تاما دون أية محاولة للاعتراض أو النقاش أو إعادة النظر ، وعندما أبلغ النبأ إلى القيادتين السياسية والعسكرية قوبل من الجميع على الفور بالتصديق التام إلى الحد الذى جعل آلة الحرب الإسرائيلية تبدأ دورانها فى الحال منذ لحظة وصول الخبر .

ألا يدل هذا على أن مصدر التحذير كان يتمتع بثقة لا حدود لها بالنسبة لشخصيته أو لأهمية موقعه ، وأن معرفة المصدر المذكور بأن الهجوم الوشيك سوف يجرى على الجبهتين المصرية والسورية فى وقت واحد إنما يعنى أن ذلك المصدر كان فى وضع يسمح له بمعرفة ذلك السر الخطير الذى لم يكن يعرفه إلا القلائل من كبار المسئولين السياسيين والقادة العسكريين فى البلدين العربيين ؟ ومما يسترعى النظر أن جميع الكتب والمراجع الإسرائيلية والمذكرات الشخصية التى نشرت طوال السنوات العشر الماضية بأقلام السياسيين والقادة العسكريين والكتاب والمحللين العسكريين الإسرائيليين ، والتى سجلوا فيها تاريخ حرب أكتوبر ، أو حرب عيد الغفران كما يسمونها ، بمختلف أحداثها ووقائعها غير مغفلين أدق التفاصيل وأصغر الحوادث من وجهة النظر الإسرائيلية قد أغفلوا ذكر أية معلومات يمكن أن تكشف عن شخصية أو كنة ذلك المصدر السرى الذى أبلغ إسرائيل ذلك

التحذير الخطير ، ورغم الدقة التى توخيتها فى البحث فإن الاطلاع على المؤلفات الإسرائيلية لم يهيىء لى المعلومات الكافية لكشف الستار عن شخصية ذلك المصدر الخفى ، وإن كانت قد أتاحت لى السبيل لتحديد جانب من شخصيته ، وقد جنيت هذه الفائدة من كتابين ، أولهما بقلم موشى ديان الذى كان وزيرا للدفاع فى حكومة إسرائيل خلال حرب أكتوبر ، وقد سماه « قصة حياتى » ، وقد ذكر فيه بالحرف « وكان مصدر المعلومات موثوقا به ، إذ لم يكن مجرد تقرير عن نشاط العرب فى الميدان » .

أما الكتاب الثانى فقد ألفه زئيف شيف المحرر العسكرى بجريدة هاآرتس الإسرائيلية وقد ذكر فيه بالحرف : « ويصل نبأ حديث من مصدر مهيمن للغاية ، وقال النبأ إن العرب سوف يطلقون النار عند غروب الشمس » ويمكن أن نستخلص من المعلومات الواردة فى الكتابين - رغم مافيهما من غموض وإيجاز - مجموعة من أخطر الحقائق . أولاها : أن التحذير قد ورد عن طريق شخص من خارج إسرائيل ، وليس عن طريق دولة أو جهاز للمخابرات . وثانيها : أن ذلك الشخص يتمتع بثقة كبرى فى إسرائيل . وثالثها : أن النبأ الذى تضمن التحذير وصل فى آخر لحظة ، ولم يكن نبأ قديما . أما رابع هذه الحقائق وأخطرها فهو أن صاحب هذا التحذير فى مركز هام وحيوى ، ويبدو ذلك واضحا من عبارة « مصدر مهيمن للغاية » .

كيف تسرب سر الهجوم للخارج ؟

هذا ولم يكن الاحتفاظ بسر الهجوم فى المرحلة التحضيرية أمرا صعبا ، إذ كانت الدائرة التى تضم الذين يعرفون السر دائرة ضيقة ضمت عددا محدودا من القادة المصريين والسوريين ، ولكن بمجرد بدء الاستعدادت الفعلية لتنفيذ الخطة ، اعتبارا من أول أكتوبر بدأت الدائرة تتسع بالتدريج ، حتى وصل الأمر إلى مستوى قادة الفرق بالجيشين المصرى والسورى مساء ٥ أكتوبر ، ولقد ثبت أن السر كان معروفا عند بعض المسئولين المدنيين فى القاهرة يوم ٤ أكتوبر ، بدليل قيام شركة مصر للطيران فى ذلك اليوم بإلغاء

رحلاتها الجوية ، والبدء بتنفيذ خطة إخلاء لطائراتها من مطار القاهرة الدولى ، مما كان كفيلاً بإنكشاف السر لإسرائيل ، لولا تدارك وزير الحربية وقتئذ الفريق أول أحمد إسماعيل للموقف ، وأعطيت التعليمات للمسئولين بوزارة الطيران فورا لإعادة الوضع إلى ما كان عليه .

وعلاوة على انتشار السر إلى هذا المستوى داخل مصر وسوريا ، فإن هذا السر لم يلبث أن تسرب إلى خارج الدولتين بطريقة رسمية ، فقد ذكر الرئيس الراحل أنور السادات فى الصفحة ٢٥٨ من كتاب « البحث عن الذات » أنه استدعى السفير الروسى بالقاهرة يوم الأربعاء ٣ أكتوبر ، وأبلغه رسميا بالقرار المصرى السورى ببدء العمليات المشتركة ضد إسرائيل ، وذكر السادات أن الرئيس السورى حافظ الأسد بناء على اتفاقهما استدعى السفير السوفيتى بدمشق يوم الخميس ٤ أكتوبر وأعلنه بموعد الهجوم على وجه التحديد ، نظرا لأن علاقة السادات بالسوفيت كانت سيئة كما ذكر ، ونتيجة لهذه التبليغات أرسل الاتحاد السوفيتى يوم الجمعة ٥ أكتوبر عددا من طائرات النقل الضخمة إلى كل من القاهرة ودمشق ، تولت نقل عائلات المستشارين السوفييت إلى بلادهم ، وهكذا انتقل السر رسميا من القاهرة ودمشق إلى موسكو .

ولم يلبث السر أن انتقل أيضا إلى عمان ، فإن مؤتمر القمة الثلاثى الذى انعقد بالقاهرة يوم ١٠ سبتمبر ٧٣ وحضره الملك حسين والرئيسان السادات والأسد ، انتهى بوعد من الملك حسين بأنه سوف يقوم بحشد قواته على حدود إسرائيل عندما يبدأ الهجوم السورى ، تأمينا لجناح الجيش السورى من جهة ، ولضمان عدم عبور القوات الإسرائيلية للحدود الأردنية عن طريق نهر الأردن لمحاولة تطويق الجيش السورى من الجنوب من جهة أخرى . وعلى أثر هذا الاتفاق أصدرت القيادة السورية فى منتصف سبتمبر أوامرها لفرقة المشاة الميكانيكية التى كانت مرابطة فى منطقة الحدود الأردنية عند « درعا » بالتحرك شمالا ، والانضمام إلى قوات الجبهة أمام الجولان .

وعلى أثر الرحلة التى قام بها الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية وقتئذ إلى دمشق يوم ٣ أكتوبر وبرفقته اللواء بهى الدين نوفل رئيس هيئة عمليات القادة الاتحادية لوضع اللمسات النهائية للعملية الهجومية « بدر » مع القيادة

السورية ، وقبل أن يعود الوزير المصرى بالطائرة إلى القاهرة ، طلب من اللواء نوفل التوجه برا إلى عمان لمقابلة الفريق زيد بن شاكر رئيس الأركان العامة الأردنى ، وليطلب من القيادة الأردنية تنفيذ الاتفاق الذى وعد به الملك حسين لتأمين الجناح الجنوبى للجيش السورى . وعلى الرغم من حرص اللواء نوفل على عدم إفشاء سر التوقيت المحدد للهجوم فإن مجرد طلب رفع درجة تأهب القوات الأردنية استعدادا لتنفيذ واجبها حيال سوريا واقتران ذلك بزيارة وزير الحربية المصرى لدمشق ، ولقائه مع الرئيس حافظ الأسد واللواء مصطفى طلاس وزير الحربية السورى ، كانت كلها مؤشرات واضحة أمام القيادة الأردنية كى تتكهن بأن موعد الهجوم قد أزف ، خاصة أن الحشود والاستعدادات السورية للهجوم أمام هضبة الجولان كانت كلها على مقربة من الحدود الأردنية ، وكانت الحدود بين البلدين العربيين الشقيقين مفتوحة والمعلومات رائحة غادية بينهما .

نستخلص من هذا البحث أن عدد المطلعين على سر الهجوم المصرى السورى لم يكن يقل يوم ٥ أكتوبر عن بضع مئات من المصريين والسوريين . وعن بضع عشرات من الأردنيين ، علاوة على عدد لا يستهان به من السوفيت من السياسيين والعسكريين فى موسكو والقاهرة ودمشق . ومن المحتمل أنه كان من بين هؤلاء عميل سرى لإسرائيل (قد يكون عربيا أو سوفيتيا) ، ووفقا للمعلومات التى استخلصناها من الكتب الإسرائيلية . كـــــان ذلك العميل يعمل فى موقع هام (مهيمن) ويتمتع بثقة إسرائيل التامة ، ولديه الإمكانات للاتصال أو التراسل المباشر مع المخابرات الإسرائيلية فى تل أبيب . إن قصة ذلك العميل السرى ليست بالطبع قصة مسلية كغيرها من قصص الجاسوسية التى شهدنا الكثير منها معروضا على شاشات السينما والتليفزيون فى الآونة الأخيرة . ولكنها فى الواقع مأساة درامية كبرى ، فلقد منح ذلك العميل إسرائيل عشرا من أثمن الساعات التى عرفها التاريخ ، لتهيىء نفسها فى ٦ أكتوبر لتلقى الصدمة وانتظار الضربة . وليس من المعروف حتى الآن من هو ذلك العميل ، وماذا كان عمله فى أكتوبر ٧٣ ، وما هى جنسيته ، وهل ياترى يرجع سر حرص المخابرات الإسرائيلية على إخفاء شخصيته إلى تقاليد

المخابرات فى عدم كشف عملائها ، ووجوب التستر عليهم ، أو أن السر يعود إلى أن هذا العميل لايزال فى موقعه الهام (المهيمن) ولا تزال المخابرات الإسرائيلية تستفيد من معلوماته وأنبائه ؟ إن هذا الموضوع يحتاج منا إلى مزيد من الاهتمام والحرص واليقظة . وبعد مرور هذه السنوات على حرب أكتوبر لا يزال السر الرهيب دفينا ، واللغز مستغلقا ، ولا يمكن لأحد أن يتكهن : هل سينكشف السر فى يوم من الأيام أو سيظلى يطويه جدار الصمت ويخفيه ستار الكتمان إلى الأبد ؟!

كيف غفلت المخابرات الإسرائيلية عن الهجوم العربى فى أكتوبر ٧٣ ؟

عقب الانتصار العسكرى الذى أحرزته إسرائيل فى حرب يونيو ٦٧ أخذ جهاز المخابرات الحربية الإسرائيلية وهو أحد أفرع رئاسة الأركان العامة يحتل المكانة الأولى بين أجهزة المخابرات الإسرائيلية المتعددة فى الدولة ، بعد أن أشاد الخبراء والمحللون العسكريون بكفاءته وقدراته ، ونسبوا جانبا كبيرا من انتصار إسرائيل فى الحرب إلى نجاح هذا الجهاز فى إمداد القيادتين السياسية والعسكرية فى إسرائيل بالمعلومات الصحيحة والتقديرات السليمة عن أوضاع الجيوش العربية التى كانت تواجه الجيش الإسرائيلى قبل الحرب ، ووصل الأمر إلى الحد الذى جعلهم يطلقون عليه لقب أقدر جهاز مخابرات فى العالم خبرة بشئون الشرق الأوسط . .

وفى أعقاب حرب يونيو ٦٧ بدأت عملية تطوير ضخمة داخل الجهاز انتقلت به من مجرد جهاز لجمع المعلومات إلى جهاز مزود بأقسام خاصة بالبحوث والتقييم ، مما جعله يتجاوز المجالات العسكرية الضيقة ، وينتقل إلى آفاق متسعة على المستوى الإستراتيجى كى تتضمن أبحاثه وتقديراته الأوضاع السياسية والاقتصادية والتكنولوجية المتعلقة بالدول العربية المجاورة لإسرائيل . .

ولكن نمو جهاز المخابرات الحربية وارتفاع مستواه جاءا على حساب اضمحلال وحدات البحث والتقييم فى الأجهزة الأخرى ، مثل المؤسسة المركزية للمخابرات (الموساد) ومخابرات وزارة الخارجية ، وأصبح لا يوجد فى إسرائيل جهاز آخر يمكنه القيام بمهام المخابرات الحربية ، كما أصبح لا يوجد جهاز آخر فى الدولة لديه القدرة على مراجعة التقييم الذى تتوصل إليه مخابرات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التى أصبحت هى العنصر الأساسى فى عملية صنع القرارات السياسية التى تتخذها الحكومة الإسرائيلية بعد أن غدا دور الأجهزة الأخرى للمخابرات هو مجرد تجميع المعلومات . .

وقد حدث كل ذلك التطور الهائل خلال عهد الرجل الذى ترأس جهاز المخابرات الحربية عقب حرب يونيو ٦٧ ، وهو الجنرال أهرون ياريف ، الذى كان يبلغ من العمر حينذاك ٥٣ عاما ، والذى استمر رئيسا لهذا الجهاز لمدة ست سنوات متتالية . .

وعندما كان دافيد بن جوريون وزيرا للدفاع لم يكن يسمح للعسكريين بحضور الاجتماعات السياسية على مستوى الدولة سواء فى رئاسة الوزراء أو فى وزارة الخارجية أو فى لجنة الأمن بالكنيست ، فقد كان يعرض بنفسه الصورة الكاملة للموقف العسكرى بما فى ذلك تقارير المخابرات ، إذ كان يشعر أنه ليس فى حاجة إلى شركاء أو معاونين مادام هو يتحمل المسئولية شخصيا ، ولكن عندما أصبح موشى ديان وزيرا للدفاع قام بإرساء قاعدة جديدة وهى اصطحاب رئيس الأركان ورئيس المخابرات الحربية لحضور اجتماعات مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ولجنة الأمن بالكنيست ، وأضحى لرئيس المخابرات مكانة خاصة فى الدولة باعتبار أنه لايوجد أى عنصر آخر فى البلاد لديه الإمكانات أو القدرة على توجيه النقد للتقييم الذى تقدمه المخابرات الحربية أو تقديم البديل لها ، مما جعل قبول تقديرات المخابرات أمرا محتوما لا مناص منه .

وكانت تلك الحقيقة هى العامل الأساسى فى وقوع المفاجأة الإستراتيجية التى حاقت بإسرائيل يوم ٦ أكتوبر ٧٣ ، وعندما اعتزل الجنرال أهرون ياريف خدمته العسكرية عام ٧٢ لكى ينصرف إلى العمل السياسى ، خلفه فى منصبه

الخطير الجنرال الياهو زعيرا الذى كانت تربطه صلة وثيقة بوزير الدفاع موشى ديان منذ كان مديرا لمكتبه خلال توليه منصب رئيس الأركان العامة . .

كانت للمخابرات عيون ولكنها لم تبصر بهـا

عندما انعقد عزم مصر وسوريا خلال سبتمبر ٧٣ على القيام بهجوم شامل على طول الجبهتين المصرية والسورية فى توقيت واحد يوم ٦ أكتوبر ٧٣ ضد القوات الإسرائيلية فى سيناء والجولان كانت أعقد عملية تواجه قوات الدولتين هى مشكلة إخفاء التحضيرات والاستعدادات الهجومية الواسعة النطاق التى كان لابد من إجرائها قبل موعد الهجوم ، فعلى جبهة القناة وعن طريق نقاط المراقبة العديدة المنتشرة داخل حصون خط بارليف وفى النقط القوية الممتدة على طول الشاطىء الشرقى للقناة التى لم تكن تبعد أكثر من مائتى متر عن الشاطىء الغربى كان فى إمكان المراقبة بالنظر وبالأجهزة البصرية تسجيل كل ما يجرى من تحركات وإنشاءات وتحضيرات للهجوم على هذا الشاطىء إلى عمق لا يقل عن عشرين كيلو مترا نحو الغرب .

وعلى جبهة الجولان كانت مهمة إخفاء ما يجرى على الجانب السورى أشد صعوبة . فعلاوة على نقاط المراقبة المنتشرة فى المواقع الدفاعية الإسرائيلية والمخفية بعناية فى ثنايا الهضبة الجبلية ومرتفعاتها والتى تكشف المواقع السورية الممتدة أسفلها فى الأراضى المنبسطة الصخرية وراء خط وقف إطلاق النار عام ٦٧ ، كانت هناك نقطة المراقبة التى أقامها الإسرائيليون فى أعلى قمة جبل الشيخ شمال هضبة الجولان على ارتفاع أكثر من سبعة آلاف قدم ، وزودوها بأحدث الأجهزة الإلكترونية ، مما كان يكفل لأفراد المراقبة كشف كل ما يجرى من أنشطة وتحركات وتحضيرات سورية للهجوم فى المسافة الواقعة ما بين مواقعهم الدفاعية على خط المواجهة مع إسرائيل حتى العاصمة السورية دمشق فى أقصى الشمال .

ونتيجة لذلك فإن جميع التحضيرات والاستعدادات الهجومية على جبهتى سيناء والجولان بما تعنيه من حشد وتحركات للقوات ودفع للأسلحة والمعدات

للأمام والنشاط المتزايد فى أعمال الاستطلاع وأخيرا وصول معدات العبور الثقيلة والخفيفة وقوارب الاقتحام إلى قرب خط المياه كان ذلك كله يقع تحت مرأى ومسمع العدو وأمكن لنقاط المراقبة الأمامية الإسرائيلية رصده وتسجيله وإبلاغه على الفور لرئاستها الخلفية بكل تفصيلاته ودقائقه ، وقد ثبت بالفعل أن كما هائلا من المعلومات أخذ يتدفق منذ أواخر سبتمبر من مخابرات القيادتين الشمالية والجنوبية على أقسام المخابرات الحربية فى تل أبيب . كذلك ثبت أن جهاز الإنذار فى المخابرات الحربية فى ذلك الحين كان مستكملا ، وكانت آلة جمع المعلومات تعمل بدقة وانتظام ، ولكن نقطة الضعف كانت تكمن فى أولئك المسئولين عن تقييم المعلومات ، إذ لم يتمكنوا من فهم مغزى ما يصلهم من دلائل واضحة وإشارات لا يتطرق إليها الشك .

لقد أخطأت المخابرات الإسرائيلية فى التوصل إلى التقييم السليم لأنباء الاستطلاع وتقارير المعلومات وأسهمت بهذا التقدير الخاطىء للموقف فى تضليل المسئولين بالقيادتين السياسية والعسكرية اللذين خدرت تقارير المخابرات أعصابهم ، وبثت فى نفوسهم الاطمئنان الكاذب ، ولم يفيقوا من تلك الغفلة التى هيأتها لهم المخابرات إلا على صوت ذلك النذير الرهيب الذى أقض مضجعهم قبيل فجر ٦ أكتوبر ٧٣ أى صبيحة عيد الغفران ليستمعوا فى دهشة وذهول إلى أنباء الهجوم المصرى السورى الوشيك الوقوع على إسرائيل ، وعلى الرغم من أنه لايمكننا أن ننسى ما أدت إليه خطة الخداع التى وضعتها القيادتان المصرية والسورية ، والتى تم تنفيذها بدقة وعناية قبل نشوب الحرب من تأثير فعال على تقديرات المخابرات الإسرائيلية . فإنه ينبغى علينا ألا نغفل أن قدرا كبيرا من هذا التأثير والنجاح قد أسهمت فيه بنصيب وافر المخابرات الإسرائيلية ذاتها بفضل أخطائها الفادحة .

لقد كان العامل الأول وراء تصورات المخابرات الإسرائيلية الخاطئة ما رسخ فى أذهان رجالها من الاستهانة بمقدرة العرب العسكرية ، وما صوره لهم غرورهم عن الفجوة الحضارية الكبيرة والفارق التكنولوجى الضخم الذى بين العرب وإسرائيل ، مما لابد أن يحول دون قيام العرب بمغامرة عسكرية تنتهى بهم إلى كارثة أشد هولا من كارثة عام ٦٧ .

وكان العامل الثانى يتعلق بشخصيةالرئيس الراحل السادات التى خدعتهم ، فمنذ تولى مقاليد الحكم فى ١٧ أكتوبر ٧٠ ، وهو دائب على إطلاق تهديداته المستمرة ضد إسرائيل بشن الحرب ووصل الأمر إلى الحد الذى جعله يحدد موعدا للحرب قبل نهاية عام ٧١ الذى أسماه عام الحسم . وفى ٢٥ مارس ٧٣ شكل السادات حكومة مصرية جديدة وجاء فى التصريحات الرسمية أن مهمة الحكومة الجديدة هى إعداد مصر للحرب القريبة . وفى اليوم نفسه نشرت صحيفة الأخبار فى مصر مقالا افتتاحيا جاء فيه « إننا نسير نحو معارك كبرى مع إسرائيل تتطلب منا إعدادا نفسيا وماديا » ، ومنذ ذلك التاريخ لم يمر يوم واحد تقريبا إلا ونشرت فيه صحيفة من صحف العالم الكبرى خبرا أو تعليقا أو تقريرا يتعلق بالحرب القريبة التى تنوى مصر شنها على إسرائيل . ففى خلال شهر أبريل ٧٣ نشر بورشجريف رئيس تحرير مجلة نيوزويك الأسبوعية الأمريكية والمعروف بصلاته الوثيقة بالسادات سلسلة مثيرة من المعلومات التى استقاها من الرئيس نفسه عن نواياه فى القيام بعمل عسكرى محدود ضد إسرائيل فى موعد قريب ، وفى مقال آخر نشره بورشجريف بعد ذلك واعتمد فيه على مصادر مطلعة من واشنطن أكد على لسان هذه المصادر أنها تميل إلى الاعتقاد بأن الحرب التى ستندلع قريبا لن تكون محدودة بل ستكون شاملة وعنيفة .

وفى ٢٨ مايو ٧٣ كتبت صحيفة النهار البيروتية تقول « إن نقل الجيش يتم ليلا ونهارا من القاهرة إلى منطقة القناة وأعلنت حالة التأهب القصوى فى الجيش المصرى لمواجهة إمكان تنفيذ قرار مصيرى قد يصدر فى أية لحظة » هذا وقد قامت مصر بإجراء التعبئة وحشد قوات ضخمة على جبهة القناة ثلاث مرات منذ أواخر عام ٧١ ، وكان أوسعها نطاقا وأشدها تأثيرا على إسرائيل ذلك الحشد الهائل الذى جرى خلال شهر مايو ٧٣ ، والذى أدى إلى أن يصدر الجنرال دافيد اليعازر رئيس الأركان العامة أمره بإعلان تعبئة جزئية للقوات الاحتياطية وباتخاذ بعض الاستعدادات الضرورية ، مما أدى إلى تحميل خزانة إسرائيل ٦١ مليون ليرة إسرائيلية أنفقت كما اتضح بعد ذلك بدون جدوى . وكان هدف مصر من هذا الأسلوب أن تجعل القيادة الإسرائيلية تعيش على أعصابها وأن تفرض عليها استنفار الجيش الإسرائيلى بين الفينة والأخرى إلى أن تتراخى فى نهاية الأمر يقظة المسئولين عن أمن إسرائيل بتكرار هذا النوع

من المناورات . ولهذا فعندما أعلنت القيادة العسكرية المصرية عن قيامها بالمناورة الاستراتيجية الكبيرة غرب القناة فى الفترة من أول أكتوبر إلى ٧ أكتوبر ٧٣ اعتقدت المخابرات الإسرائيلية أنها إحدى الحلقات المعهودة فى سلسلة التهديدات المصرية الكاذبة ، والحقيقة أنه كلما كان السادات يكثر من نثر تهديداته بالحرب سواء بشخصه أو عن طريق جهات أخرى على اتصال وثيق به ، كان ذلك يقلل من استعداد إسرائيل للنظر إلى أقواله باهتمام وجدية ، وبينما كان الرئيس المصرى يحاول باستمرار تسخين الجو فى الشرق الأوسط والوصول بمصر إلى حافة الحرب . كان رد الفعل الإسرائيلى الدائم يردد «هذا أمر غير جاد وسوف يتراجع السادات كالعادة ولن يحدث أى شىء» .

وفى الجانب الآخر وعلى الجبهة السورية جد على الموقف عامل جديد أسهم بدون قصد فى سلسلة خداع المخابرات الإسرائيلية ، ففى ١٣ سبتمبر ٧٣ نشبت معركة جوية بين الطائرات الإسرائيلية من طراز الفانتوم والميراج وطائرات الميج ٢١ السورية غرب طرطوس فوق البحر المتوسط وظهرت المعركة فى بدايتها وكأنها اشتباك عادى ثم لم تلبث أن تطورت واتضح أن الطائرات السورية قد اقتيدت إلى كمين إسرائيلى محكم مما أسفر عن إسقاط ١٣ طائرة سورية مقابل طائرة ميراج إسرائيلية تم انقاذ طيارها بانتشاله من المياه ، ومنذ ذلك اليوم بدأت حركة مستمرة فى البحر والجو لنقل الأسلحة السوفيتية الثقيلة من الاتحاد السوفيتى إلى الجيش السورى . ومنذ يوم ١٤ سبتمبر كان بالإمكان ملاحظة دلائل قاطعة تشير إلى تعزيز تدريجى واضح للقوات السورية على امتداد خط وقف إطلاق النار ، وبدأت الدبابات وبطاريات المدفعية والصواريخ أرض أرض وأرض جو تتحرك للأمام لتحتل مواقعها بالقرب من الخط الأمامى ، وتمت خلال أيام معدودة مضاعفة القوة السورية التى كانت متمركزة على بعد بضعة كيلومترات من المواقع الإسرائيلية على الخط الأمامى من هضبة الجولان .

وعندما وصلت أنباء الحشود السورية الضخمة إلى رئاسة الأركان العامة وإلى وزارة الدفاع وإلى الدوائر الحكومية فى تل أبيب دب إلى نفوسهم القلق ، وطلبوا من جهاز المخابرات الحربية إمدادهم بتقييمه لمعنى كل هذه الاستعدادات والتعزيزات على الجبهة السورية .

وسارع جهاز المخابرات الحربية برئاسة الجنرال الياهو زعيرا بإعداد التقييم المطلوب الذى ثبت بعد فوات الأوان أنه كان خاطئا ومضللا للغاية وكانت خلاصة التقرير ما يلى : « نتيجة إسقاط طائرات الميج السورية الثلاث عشرة فى ١٣ سبتمبر ٧٣ بدأت سوريا تخطط لعملية انتقامية محدودة ضد إسرائيل ، ولكن سوريا تخشى ضربة إسرائيلية مضادة قاصمة ردا على الانتقام ولهذا يحشد السوريون قوات مدعمة على الحدود أولا لتنفيذ عملية الانتقام وثانيا لصد الانتقام الإسرائيلى المضاد . » .

وهكذا أغشت هذه العوامل السابق ذكرها بصيرة المخابرات الإسرائيلية ، وطمست أمام عيونها الدلائل الواضحة والنذر الخطيرة التى كانت تحت سمعها وبصرها ، فاعتبرت كل ما يجرى على الجبهة المصرية من استعدادات وتحضيرات هجومية مظاهرات خادعة وتهديدات جوفاء حدثت من قبل عشرات المرات دون أن يتبعها عمل جدى ، كما اعتبرت كل الأنشطة والتحركات التى تجرى على الجبهة السورية مجرد استعدادات لعملية انتقامية محدودة بسبب سقوط طائرات الميج السورية الثلاث عشرة فى الاشتباك الجوى غرب طرطوس يوم ١٣ سبتمبر ، ولم يتطرق إلى ذهنها مطلقا الاحتمال الآخر الذى كان ينبغى أن تضعه فى اعتبارها وهو أن تكون هذه التحضيرات والاستعدادات دلائل حقيقية لهجوم شامل واسع النطاق تشنه القوات المصرية والسورية فى وقت واحد على جبهتى سيناء والجولان ، وهكذا استمرت المخابرات الحربية الإسرائيلية مصممة على تقديراتها للموقف الذى كان يدلى به رئيسها الجنرال الياهو زعيرا فى كل اجتماع سواء فى رئاسة الأركان العامة أو فى وزارة الدفاع أو فى مجلس الوزراء ، وهو أن احتمال الحرب أقل من القليل The lowest of low

ولهذا السبب تناول بعض كبار القادة الإسرائيليين والمحللين العسكريين والكتاب مسلك المخابرات الحربية الإسرائيلية وتقييماتها قبل حرب أكتوبر ٧٣ بالتهكم والسخرية ، وقالوا عنها فى كتبهم ومقالاتهم بعد الحرب « كانت لهم عيون ولكن لا ترى » ، أو « كانت لهم عيون ولكنهم لا يبصرون » وفى الواقع كانت لهم عيون وقد أبصروا بها بالفعل ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يفهموا حقيقة ما أبصروه أمامهم .

كيف ضللت المخابرات القيـــادة العسكريـــة والسياسيـــــة ؟

فى يوم الأربعاء ٣ أكتوبر ٧٣ عقدت جولدا مائير رئيسة الوزراء بناء على طلب وزير الدفاع اجتماعا لوزراء المطبخ ، (وهو لقب يطلق على مجموعة الوزراء المقربين إلى رئيسة الوزراء إشارة إلى أنهم كانوا يطبخون القرارات قبل عرضها على مجلس الوزراء) وحضر الاجتماع إيجال آلون نائب رئيسة الوزراء ، وإسرائيل جليلى وزير الدولة وموشى ديان وزير الدفاع ، وحضر من قادة الجيش الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان ، والجنرال بانى بيليد قائد السلاح الجوى ، والعميد آرييه شاليف مساعد رئيس المخابرات الحربية لشئون البحوث نظرا لتغيب رئيسه إلياهو زعيرا بسبب مرضه ، وكان المتحدث الرئيسى من القادة العسكريين هو العميد شاليف ، وكان مزودا بصور جوية وخرائط ، وقد ذكر للمجتمعين آخر الأنباء عن التحضيرات والحشود على الجبهتين المصرية والسورية ، وفيما يتعلق بالوضع على الجبهة السورية ذكرَ شاليف أن هناك أنباء مقلقة عن عزم سوريا شن الحرب قريبا بهدف احتلال الجولان ، وأنها حشدت لهذا الغرض ثلاث فرق ميكانيكية ، وفرقتين مدرعتين ، وعلى الرغم من هذه المعلومات . فإن التشكيل السورى لا يزال يبدو دفاعيا من وجهة نظر المخابرات ، وركز شاليف على بعض الدلائل غير العادية التى تدل على احتمال الحرب مثل نقل وحدات من المدفعية من الخلف إلى مواقع أمامية ، ونقل كتيبة دبابات لمد الجسور من الخلف إلى قرب الخط الأمامى ، وتقريب عشرات من بطاريات الصواريخ أرض جو إلى الجبهة كما ضوعفت أعداد الدبابات والمدافع ، وعلاوة على ذلك تم تقريب أسراب المقاتلات إلى المطارات الأمامية ، وعلى الجبهة المصرية ذكر شاليف أن مصر تجرى مناورة شاملة لجميع القيادات والأفرع والقوات ، وفى نطاق المناورة حرك المصريون كثيرا من الوحدات إلى ناحية الجبهة وزودوا تشكيلاتهم بالذخيرة .

وقد تبين أن المصريين يتصرفون كما لو أن هذه ليست مناورة إنما حرب

حقيقية ، وهناك دلائل تشير إلى احتمالات الهجوم ، فقد تحركت بطاريات المدفعية إلى مواقع متقدمة ، وتم إشغال مواقع خرسانية كانت خالية بصواريخ أرض أرض وصواريخ أرض جو كما تم إجراء تحسينات فى المهابط السابق إعدادها للنزول إلى مياه القناة ، ولقد رفع المصريون درجة استعداد قواتهم إلى الدرجة القصوى ، ولكنهم اعتادوا على ذلك في جميع مناوراتهم السابقة خشية أن يهاجمهم الجيش الإسرائيلى أثناء قيامهم بالتدريب ، وخلص شاليف فى نهاية تقريره إلى أن ما يجرى فى سوريا ومصر هما ظاهرتان مستقلتان لا ارتباط بينهما . ففى مصر مناورة وفى سوريا تشكيل دفاعى .

ورغم الحشود على الجبهتين المصرية والسورية فمن غير المنتظر قيام حرب فى القريب تشترك فيها مصر وسوريا معا . وقد وافق الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان فى هذه الجلسة على تقديرات المخابرات ، فقد كان لايزال متأثرا بما وقع فى شهر مايو السابق أى منذ أربعة أشهر فقط عندما اعترض على تقدير المخابرات الذى أشارت فيه بأن احتمال قيام مصر بالهجوم على إسرائيل هو احتمال ضعيف ، ولم يكترث الجنرال أليعازر بتقدير المخابرات وقتئذ الذى اعتبره خاطئا وأمر بالتعبئة الجزئية للاحتياطى وباتخاذ بعض الإجراءات الأخرى الضرورية ، مما كلف خزانة إسرائيل مبلغ ٦١ مليون ليرة إسرائيلية بلا مسوغ أوداع بعد أن اتضح أن تقدير المخابرات كان سليما مما أساء إلى موقفه أمام الحكومة والشعب ، ولكن موشى ديان أبدى فى هذه الجلسة عدة ملاحظات هامة ، فقد أعرب عن دهشته من وضع سوريا بطاريات الصواريخ سام أرض جو فى الجبهة بدلا من وضعها فى الخلف للدفاع عن العاصمة دمشق ، إذ إن دفع الصواريخ إلى الجبهة لا تعد خطوة دفاعية بل تدل على رغبة السوريين فى تدعيم قدرة عملهم الهجومى تحت مظلة الصواريخ التى أصبحت تغطى كل هضبة الجولان ، وأكد موشى ديان أن للسوريين الآن حافزا قويا يدفعهم للهجوم كى يستندوا بقواتهم بعد اقتحام الجولان على مانع طبيعى وهو نهر الأردن ، ولكن وضع مصر مختلف فإذا حاول المصريون عبور قناة السويس فسوف يسقط منهم آلاف الضحايا وبعد العبور سيكون موقفهم عسيرا فى الصحراء المكشوفة إذ سيتعرضون للهجمات المضادة من جميع الاتجاهات بينما قناة السويس تحميهم الآن . وكان من الوجب على المخابرات الإسرائيلية أن تدرك من

التقارير والمعلومات التي كانت في حوزتها صباح الجمعة ٥ أكتوبر أن الحرب محتمة الوقوع ، ففي ليلة ٤ / ٥ أكتوبر حدثت بعض التغييرات الهامة على الجبهة السورية كانت تعتبر وفقا للمذهب السوفيتي في القتال من العلامات الأكيدة التي تدل على تغيير التشكيل من دفاعي إلى هجومي ، فقد تم تحريك المدفعية المتوسطة إلى الأمام ، وتم نقل أعداد كبيرة من الدبابات الملحقة بفرق المشاة الميكانيكية إلى الخط الأمامي ، وتم تحريك وحدات دبابات من معسكرات خلفية إلى الجبهة لتشكيل احتياطي للدبابات ، وأخيرا تم نقل الطائرات القاذفة والمقاتلات القاذفة التي كانت ترابط في المطارات الخلفية إلى المطارات الأمامية .

وعلى جبهة سيناء كان الوضع لا يحتمل شكا أو تأويلا عن نية المصريين المبيتة للهجوم ، فإن بطاريات المدفعية كانت لا تزال تتدفق على الجبهة ، وتم تحريك قوات كبيرة كانت ترابط حول القاهرة إلى ناحية الجبهة وفي قطاع متلا (في الجنوب) والفردان (في الشمال) ، تم تشوين عتاد عبور بكميات كبيرة ، وفي فجر ٥ أكتوبر لوحظ أن الجيش المصرى على طول القناة قام بعملية انتشار وتنظيم بدرجة لم يسبق لها مثيل وأضيفت ٥٦ بطارية مدفعية جديدة ، فبلغ مجموعها في المناطق الأمامية ١٩٤ بطارية ، وأصبح واضحا أن الجيشين الثاني والثالث قد اتخذا أوضاع الهجوم ، إذ تم انتشار خمس فرق مشاة كاملة على طول المواجهة ، كما تم إشغال خمس ساحات خلفية للتجميع الخاص بمعدات العبور وأعدت المصاطب الأمامية الخاصة بالدبابات بالتجهيزات وشكاير الرمل لتمكين الدبابات من اعتلائها والقيام بالضرب المباشر على المواقع الإسرائيلية شرق القناة واحتلت فصائل الدبابات المصاطب على طول القناة بعد اتمام تجهيزها ، وتم تحديد ومعرفة وحدات القوارب الخشبية والمطاطية ، وتم تحريك الاحتياطيات من القاهرة إلى المناطق الخلفية وخلال اليومين الأخيرين قام الاتحاد السوفيتي بثلاثة أعمال كانت واضحة الدلالة على حتمية وقوع الحرب ، وكانت كفيلة بإيقاظ المخابرات الإسرائيلية من غفلتها ، فقد أطلق السوفيت قمرا صناعيا من طراز كوزموس ٦٠٣ بغرض الاستطلاع ، ووجه للتحليق فوق مناطق سيناء وقناة السويس والحدود السورية الإسرائيلية ومرتفعات الجولان ومنطقة الجليل شمال إسرائيل ، وكان يتم تغيير مساره يوميا ليمر فوق

الخطوط الأمامية فى سيناء والجولان ، وفى اليوم التالى خرجت جميع وحدات الأسطول السوفيتى التى كانت راسية من قبل فى مينائى الإسكندرية وبورسعيد إلى عرض البحر المتوسط .

وأخيرا ، وفى صباح الجمعة ٥ أكتوبر هبطت فى مطارات القاهرة ودمشق طائرات نقل سوفيتية ضخمة من طراز انتينوف ٢٢ ، حيث قامت بنقل عائلات الخبراء والمستشارين السوفيت الذين يخدمون فى مصر وسوريا وانطلقت بهم عائدة إلى الاتحاد السوفيتى ، وكان ذلك كله بمثابة علامات تحذير خطيرة . ولذا سرعان ما نقل الجنرال زعيرا رئيس المخابرات الحربية هذه الأنباء المزعجة إلى رئيس الأركان العامة .

وفى الاجتماع الذى أسرع بعقده الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان العامة صباح الجمعة ٥ أكتوبر برئاسة الأركان وحضره نائبه الجنرال تال ، ورؤساء الأفرع دار نقاش حاد حول موضوع التحركات المصرية والسورية الأخيرة ، والتى تدل فى جلاء ووضوح على تغير التشكيل من الدفاع إلى الهجوم ، ولكن الجنرال زعيرا رئيس المخابرات ظل مصمما على رأى وتقييم الجهاز الذى يرأسه ، وهو أن احتمال الحرب لا يزال ضعيفا ، وعند مناقشة نبأ ترحيل عائلات المستشارين والخبراء السوفيت من دمشق والقاهرة ذكر زعيرا أن ذلك الإجراء يخضع لثلاثة احتمالات إما أنه يدل على أن السوفيت تأكدوا أن الحرب على وشك الوقوع ، وإما أن إجلاء العائلات وتحرك الأسطول السوفيتى قد حدثا بقصد إجراء ضغط سوفيتى لمنع مصر وسوريا من القيام بأى هجوم ، وإما أن مصر وسوريا قررتا تصفية الوجود السوفيتى بهما .

إلا أن رئيس الأركان اعترض على تقدير المخابرات الحربية للموقف الذى اعتبره تقديرا غير سليم ، ويتعارض مع المنطق وبناء على ذلك أصدر أمره فى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر بإعلان حالة الاستعداد القصوى « ج » فى الجيش النظامى بأكمله ، وتشمل هذه الحالة إلغاء الإجازات وبقاء جميع الرتب فى أماكنهم جاهزين للتحرك إلى أماكن القتال ، كما تعنى تمركز كافة قوات

السلاح الجوى فى قواعدها الجوية وتتحول رئاسة الأركان إلى قيادة عامة للقوات المسلحة ، ولكن لا يدخل ضمن هذه الحالة احتلال القوات للمواقع الدفاعية وفقا لخطط الطوارىء ، وفي الاجتماع الذى عقد بعد ذلك بمكتب موشى ديان وزير الدفاع ، والذى حضره رئيس الأركان ونائبه ورؤساء الأفرع وصف الياهو زعيرا رئيس المخابرات عملية إجلاء الأسطول وترحيل العائلات السوفيتية بأنها قد تشير إلى احتمال قطيعة نهائية بين العرب والسوفيت . وذكر زعيرا أن السوفيت لو كانوا قد صدقوا ادعاءات العرب بأن إسرائيل سوف تهاجم سوريا ومصر ، كما رددت الإذاعات السوفيتية فى الأيام الأخيرة لكان الأمر الطبيعى أن يتصل السوفيت بالأمريكان كي يتصلوا بالمسئولين الإسرائيليين لمنعهم من تنفيذ ذلك الهجوم ، ولكن ذلك الأمر لم يحدث و لم تجر أية اتصالات أمريكية بإسرائيل فى هذا الشأن ، واختتم زعيرا تحليله بأنه من المحتمل أن السوفيت علموا بهجوم عربى وشيك ، وخافوا على عائلاتهم خشية قيام إسرائيل بهجوم مضاد قوى ، ولكن رغم ذلك كله فإن تقدير المخابرات هو أن وقوع هجومى عربى فى القريب هو احتمال ضعيف .

ونظرا للأنباء المقلقة عن الموقف والتى أبلغت لجولدا مائير اضطرت رئيسة الوزراء إلى دعوة المجلس لعقد جلسة طارئة مساء الجمعة ٥ أكتوبر ، ولم يحضر الجلسة سوى نصف الوزراء فقط القاطنين فى تل أبيب ، ولم تجد جولدا مائير داعيا لاستدعاء باقى الوزراء الذين غادروا تل أبيب للقيام بإجازة العيد . وخلال الاجتماع سمع بعض الوزراء لأول مرة عن حالة الاستعداد والتوتر على الحدود ، وتم شرح الموقف بالاستعانة بصور جوية ملتقطة من الجو ، بينت للحاضرين الحشود الضخمة المصرية والسورية على طول خطى المواجهة فى سيناء والجولان ، وتم تأكيد حالة الطوارىء « ج » المعلنة فى الجيش ، كما تقرر إعلان حالة الطوارئ فى مركز تعبئة الاحتياطى ، وقد أكد الجنرال زعيرا أيضا فى هذا الاجتماع رأى المخابرات فى أن احتمال الحرب ضعيف ، وذكر أن المخابرات الأمريكية التى كان رأيها منذ أسبوع واحد فقط أن الحرب لا مفر منها فى الشرق الأوسط ، عدلت الآن عن رأيها وأيدت تقديرات المخابرات الإسرائيلية .

لماذا لم تقم إسرائيل بضربة إجهاض لوقف الهجوم ؟

قبيل الخامسة صباحا يوم السبت الموافق ٦ من أكتوبر ٧٣ ، وحينما أخذت تباشير الفجر تلوح فى الأفق إيذانا بحلول يوم كيبور ، بدأت حركة نشاط غير عادية تسرى إلى مبنى وزارة الدفاع بتل أبيب ، الذى يضم قيادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، فقد أخذت المكاتب تموج بالقادة وكبار الضباط ، بينما ازدحم الشارع بعربات القيادة وسيارات الجيش . وكان المشهد فى مقر وزارة الدفاع المليء بالضجيج والحركة يختلف تماما عن منظر العاصمة الإسرائيلية التى كان يخيم عليها وقتئذ جو من الصمت والهدوء والسكينة ، وكانت تلك هى أهم معالم ذلك اليوم المقدس لدى الشعب اليهودى .. يوم الغفران .

إن مئات الألوف من اليهود فى كل مكان بإسرائيل سوف يتوجهون بعد قليل إلى معابدهم للصوم والصلاة للتكفير عن خطاياهم التى ارتكبوها طوال السنة . إن يوم كيبور هو يوم العطلة الوحيدة الشاملة فى إسرائيل ، فلا يفتح حانوت أو مصنع أو مكتب ، وتخلو الشوارع والطرق من السيارات والمارة ، ولا يجرؤ أحد سوى الأطباء ورجال الجيش على تدنيس حرمة العيد بالسير فى الطرق ، وخلال هذا اليوم تتوقف جميع وسائل الاتصال فى الدولة ، فتنقطع الإذاعة والتليفزيون ، وتتعطل جميع وسائل المواصلات العامة ، ومن يجرؤ على مخالفة تقاليد العيد والسير بعربته فى الطريق فلا مفر من أن يتعرض للرجم بالحجارة من بعض المتدينين المتعصبين .

وفى تمام الخامسة صباحا اكتمل عقد هيئة رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية فى مكتب الجنرال دافيد أليعازر بمبنى وزارة الدفاع ، وبدا الاهتمام الشديد على القادة الحاضرين حينما أخذ الجنرال إلياهو زعيرا مدير المخابرات يدلى لهم بالأنباء الجديدة المثيرة التى أبلغت لإدارته قبيل الرابعة صباحا عن اعتزام

مصر وسوريا شن هجوم ضد إسرائيل فى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم . وخيم على الإجتماع جو ثقيل من القلق وتوتر الأعصاب ، فلأول مرة منذ الهجوم العربى فى ١٥ مايو ٤٨ يشعر قادة إسرائيل بمدى الخطر الكبير الذى باتت تتعرض له دولتهم ، ونتيجة لدقة الموقف وتوتر الأعصاب اتسمت الآراء التى أخذ القادة يدونها لرئيس الأركان عن اقتراحاتهم لمواجهة الموقف العصيب ، بطابع من العجلة والاندفاع ، فقد كانوا يدركون أن الوقت يسرقهم ، وأنه بعد بضع ساعات فقط ستواجه إسرائيل أخطر ما مر عليها فى تاريخها ، وانفض الاجتماع بسرعة ، إذ كان على رئيس الأركان أن يتوجه فى تمام السادسة للقاء وزير الدفاع فى مكتبه . وغادر القادة مقر الاجتماع متوجهين إلى مكاتبهم ومقار قياداتهم لتنفيذ المهام التى أوكلت إليهم . وانتقل الجنرال أليعازر من مكتبه وبرفقته نائبه الجنرال يسرائيل تال وبعض قادة الأسلحة إلى مكتب وزير الدفاع موشى ديان عبر الممشى الطويل الذى يقع بين المكتبين .

وعرض الجنرال أليعازر على الوزير الاقتراحين اللذين انتهى إليهما رأى قيادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، وكان الاقتراح الأول يدعو إلى قيام السلاح الجوى الإسرائيلى بتوجيه ضربة إجهاض فى تمام الواحدة ظهر يوم ٦ أكتوبر بهدف إجهاض التحضيرات الهجومية العربية وإرغام مصر وسوريا على إيقاف الهجوم المنتظر . وكانت قوات السلاح الجوى فى حالة الاستعداد الكامل منذ ظهر الجمعة ٥ أكتوبر ، كما كانت أسراب القاذفات والمقاتلات فى القواعد الجوية فى ذروة التأهب منذ أعطى رئيس الأركان العامة أمرا إنذاريا إلى الجنرال يانى بيليد قائد السلاح الجوى فى الرابعة صباحا للاستعداد لتوجيه الضربة فى الساعة ١٣٠٠ ، وكان الاقتراح الثانى الذى عرضه رئيس الأركان هو إعلان التعبئة العامة الشاملة لجميع القوات الاحتياطية على الفور .

ومنذ بداية الاجتماع ظهر بوضوح مدى اختلاف الرأى بين وزير الدفاع ورئيس الأركان ، فقد عارض موشيه ديان اقتراح توجيه ضربة الإجهاض حتى لا تظهر إسرائيل أمام العالم بأنها الدولة التى بادرت بالاعتداء ، وتسببت فى قيام الحرب ، مما سوف يحرمها من وقوف الدول الصديقة وعلى رأسها الولايات المتحدة فى صفها ، وبالتالى يفقدها مساعداتها المنتظرة ، وشرح وزير

الدفاع وجهة نظره بشأن الاقتراح الثاني والخاص بإعلان التعبئة الشاملة للاحتياطي . فأوضح أن القوات النظامية والمساندة الموجودة على الجبهتين فى قدرتها الصمود حتى وصول القوات الاحتياطية ، وأنه يكفى فى هذه المرحلة إجراء تعبئة هادئة بواسطة العدائين وليس عن طريق الإذاعة ، لقوة محدودة تتشكل من لواءين مدرعين ، يخصص لواء منهما لكل جبهة ، وكان واضحا أثناء الاجتماع مدى انشغال موشى ديان بترتيبات إجلاء النساء والأطفال من المستوطنات الإسرائيلية فى هضبة الجولان التى كان عددها وقتئذ يبلغ سبع عشرة مستوطنة . ويتضح لنا من أسلوب تفكير موشى ديان سواء من ناحية اعتراضه على توجيه ضربة الإجهاض أو من ناحية تحديده لحجم القوات الاحتياطية التى سيتم استدعاؤها بلواءين مدرعين فقط ، أنه لم يكن يدور فى خياله قط مدى قوة وكثافة الضربة العربية المنتظرة سواء من ناحية حجم القوات المشتركة فيها أو من ناحية مدى اتساع مواجهة الهجوم العربى على الجبهتين .

وربما كان اعتقاده منصرفا إلى أن الهجوم المنتظر لن يعدو إقامة رأس كوبرى محدود على الضفة الشرقية لقناة السويس أو مجرد إغارة محلية موقوتة على قطاع معين فى هضبة الجولان ، ويبدو أن هذا لم يكن تفكير موشى ديان وحده ، فقد ثبت أن كثيرا من القادة الإسرائيليين لم يكن لديهم التصور ولا الاعتقاد بأن إسرائيل سوف تتعرض لحرب شاملة على الجبهتين المصرية والسورية ، وقد ظهر هذا واضحا من التبليغات التى بعثت بها القيادات إلى الوحدات الأمامية ، فقد اقتصر التحذير فى معظمها علي مجرد الإنذار بالاستعداد لامتصاص القصف دون ذكر أية تفصيلات عن توقع هجوم شامل منتظر على طول الجبهة ، كما لو كان الأمر هو مجرد توقع تكرار ليوم آخر من أيام حرب الاستنزاف التى ولت . ويتضح من هذا التفكير مدى استهانة قادة إسرائيل بقدرات العرب العسكرية وعدم تصورهم إمكان تدبير العرب وتخطيطهم لهجوم شامل منسق على طول جبهتى القتال المصرية والسورية ، ينخرط فى أمواجه المتدفقة عشرات الألوف من الجنود وآلاف من الدبابات وتدعمه فى البر آلاف من المدافع والهاونات ، والصواريخ ، وفى الجو مئات من الطائرات القاذفة والمقاتلة . وكان ذلك القصور فى التفكير يرجع بلا شك إلى ما انتاب القادة

الإسرائيليين من غرور وصلف بعد انتصارهم السهل عام ٦٧ الذى أدار رءوسهم وأثملهم بخمر النصر .

قرار استدعاء الاحتياطي

فى الثامنة صباحا يوم ٦ أكتوبر وصل وزير الدفاع وبرفقته رئيس الأركان العامة إلى مكتب رئيسة الوزراء جولدا مائير فى الكرياه بتل أبيب ، وحضر الاجتماع من الوزراء إسرائيل جليلى وحاييم بارليف وانضم إليهم بعد نصف ساعة إيجال آلون نائب رئيسة الوزراء الذى حضر بسيارته على عجل من مستوطنة « غينوسار » حيث كان يزمع تمضية إجازة العيد ، بعد أن تلقى محادثة هاتفية من جولدا مائير فى الرابعة صباحا . وعندما أبلغ آلون بنبأ الإنذار بالحرب فى الساعة ١٨٠٠ أبدى استغرابه وقال « ٦ مساء ! هذا غير معقول . فهم بحاجة إلى بضع ساعات من النهار وبعد ذلك يحتمون بالظلام من السلاح الجوى . ربما لم يكن المقصود الساعة ٦ إنما ١٦٠٠ أى الرابعة بعد الظهر » . ولم يعر أحد من الحاضرين هذه الملاحظة أى اهتمام رغم وجاهتها وقربها من الصواب ، وفى مكتب رئيسة الوزراء وبحضور القيادة السياسية أعاد رئيس الأركان عرض اقتراحه الذى رفضه وزير الدفاع منذ قليل بشأن توجيه ضربة الإجهاض الجوية ، وبعد فترة من النقاش بين الحاضرين حسمت جولدا مائير الموقف بإعلانها رفض هذا الاقتراح ، وبهذا وقفت فى صف وزير الدفاع وأيدت وجهة نظره .

وباتخاذ القرار برفض ضربة الإجهاض عرض الجنرال أليعازر اقتراحه الثانى بإعلان تعبئة عامة شاملة للاحتياطى ، وكان رئيس الأركان يتطلع فى تلهف ليتم التصديق على اقتراحه ، فإن قوات الجيش النظامى على الجبهتين ليس فى قدرتها على أحسن الفروض سوى صد الهجوم المنتظر . أما القوة الضاربة الحقيقية للجيش الإسرائيلى فتكمن فى قواته الاحتياطية التى عن طريقها يشن الهجوم المضاد .

وأعاد موشى ديان عرض وجهة نظره فى الاكتفاء باستدعاء لوائين مدرعين حرصا على عدم إرهاق ميزانية الدولة وتجنبا لأية مظاهر استفزازية قد تسىء

إلى مركز إسرائيل أمام العالم . ولكن رئيسة الوزراء أيدت رأى الجنرال أليعازر فى استدعاء العدد الذى يراه كافيا لسد احتياجات الجيش فى هذه المرحلة الدقيقة ، واستقر الرأى بعد التشاور على استدعاء مائة وعشرين ألف فرد كان معظمهم من أطقم الفرق المدرعة الاحتياطية .

وبمجرد تصديق رئيسة الوزراء كلف رئيس الأركان أحد معاونيه بإبلاغ نائبه الجنرال تال بقرار التعبئة الجزئية للاحتياطى ، وفى حوالى التاسعة صباحا بدأت عجلة الاحتياطى الضخمة فى إسرائيل فى الدوران بأقصى سرعة ممكنة ليتم حشد العدد المطلوب بعد ذلك التأخير الذى حدث نتيجة لكثرة النقاش والجدل .

نظرية ضربة الإجهاض

بالنسبة للظروف والأوضاع التى كانت تمر بها إسرائيل عقب حرب عام ٤٨ سواء من الناحية الاستراتيجية أو من ناحية الموارد البشرية والاقتصادية ، قام دافيد بن جوريون مؤسس الدولة بتخطيط استراتيجية إسرائيل المستقبلة ، وبناها وقتئذ على ثلاث أسس :

أولاً : ضرورة احتفاظ إسرائيل بميزة المبادأة **Initative** وهى وفقا للنظريات الحربية الوسيلة الأساسية للحصول على المفاجأة التى تعد على مر العصور أهم مبادىء الحرب وأعظمها خطرا وأشدها تأثيرا فى إحراز النصر . وتعنى ميزة المبادأة فى رأى بن جوريون أن يظل تحديد زمان ومكان المعركة دائما فى يد إسرائيل .

ثانياً : وجوب حرص إسرائيل على أن تكون كل حروبها مع جيرانها العرب حروبا خاطفة ، **Blitzkrieg** بمعنى أن تكون لديها القدرة على هزيمة العدو وإنهاء الحرب فى أيام معدودة ، إذ إن الجيش الإسرائيلى يعتمد فى حروبه على نظامه الفريد فى تعبئة الاحتياطى الذى تستطيع بمقتضاه إسرائيل التى لا يزيد تعداد سكانها على ثلاثة ملايين نسمة تجنيد ما يزيد على ثلاثمائة ألف مقاتل

« أى أكثر من ١٠٪ من السكان » فى مدة لا تزيد على ٤٨ ساعة ، ولكن التعبئة العامة للاحتياطى تفرض على إسرائيل أعباء اقتصادية وتكاليف باهظة تضيق عنها إمكاناتها ، كما أن الحياة العامة فى إسرائيل يكاد يصيبها الشلل أثناء الحرب لخلو المزارع والمصانع والمكاتب والمتاجر من الشباب القادر على العمل .

ثالثاً : العمل على أن تكون ساحات المعارك دائما فى الأراضى العربية المجاورة وعدم نقل الحرب إلى داخل الأراضى الإسرائيلية ، فإن إسرائيل بسبب صغر مساحتها كانت تواجه فى عملياتها الحربية نقطتى ضعف خطيرتين : **الأولى** هى عدم وجود عمق استراتيجى كاف ، إذ كان اتساع بعض أجزائها الشمالية – قبل حرب ٦٧ – فى المسافة المحصورة بين حدود الضفة الغربية والبحر المتوسط تبلغ حوالى خمسة عشر كيلو مترا فقط .. مما كان لا يتيح لها الفرصة لامتصاص واحتواء أية ضربة عربية قوية توجه ضدها ، وكان ذلك يعنى تعرض مناطقها ذات الكثافة السكانية لويلات الحرب منذ الدقيقة الأولى ، أما نقطة الضعف **الثانية** والتى كانت تفقدها ميزة تكتيكية هامة فهى عدم وجود مساحات أرضية واسعة تتيح لقواتها الفرصة لإجراء التحركات السريعة فى الميدان ، وبالتالى افتقادها لخفة الحركة والمقدرة العالية على المناورة وخاصة بالنسبة للسلاح الرئيسى الذى كانت تعتمد عليه إسرائيل فى عملياتها البرية وهو قواتها المدرعة ، إذ إن قدرة هذه القوات على المناورة كانت تحتاج إلى مساحات من الأرض لم تكن متوافرة وقتئذ فى معظم الأراضى الإسرائيلية الضيقة والمكتظة بالمستوطنات السكنية ما عدا صحراء النقب فى جنوب إسرائيل .

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجية التى رسمها بن جوريون اعتنقت القيادة الإسرائيلية نظرية ضربة الإجهاض ، وتعنى هذه النظرية فى أبسط مفاهيمها أن تقوم إسرائيل سواء بقواتها الأرضية أو بقواتها الجوية أو باشتراكهما معا بتدمير وتحطيم أية تحضيرات أو استعدادات هجومية تعدها أية دولة عربية مجاورة لإسرائيل لإحباط الهجوم قبل أن يبدأ مباشرة ضد إسرائيل ولا تقتصر هذه الضربة على التحضيرات والاستعدادات التى تجرى على مواجهة وعمق الجبهة فقط . بل توجه كذلك إلى التحضيرات والأسلحة والمنشآت التى فى عمق الدولة ، إذا كان ضربها سيؤدى إلى إجهاض الهجوم مثل المطارات والمصانع والجسور ومراكز الاتصال وغير ذلك من الأهداف الحيوية ، وتوسعت النظرية

لتضيف أبعادا أوسع نطاقا بما أطلق عليه نظرية الضربة الوقائية ، فأصبح لا يشترط توجيه الضربة الوقائية ضد تحضيرات هجومية فعلية اتخذت لبدء هجوم حقيقى ضد إسرائيل ، بل توسعت النظرية لتشمل الحالات التى يتم فيها تزويد أحد الجيوش العربية بأسلحة ومعدات وأجهزة حديثة متقدمة قد تتيح لهذا الجيش فرصة إحراز التفوق العسكرى على إسرائيل فى المستقبل ، كما جرى الحال فى العدوان الثلاثى عام ٥٦ . ففى حين كان غرض الهجوم الإنجلو فرنسى هو استعادة قناة السويس ردا على قرار تأميمها الذى أصدره عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ٥٦ ، كان غرض الهجوم الإسرائيلى هو منع الجيش المصرى من استيعاب الأسلحة الحديثة السوفيتية الصنع التى تدفقت عليه منذ ورود صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية عام ٥٥ عقب قرار عبد الناصر بكسر احتكار السلاح ، أى كان هدف إسرائيل من عدوانها هو إزالة التهديد الذى تتعرض له باحتمال التفوق العسكرى المصرى عليها فى المستقبل . ولم تقتصر إسرائيل فى تطبيقها للنظرية على ضرب الأهداف التى تهددها فى الدول المتاخمة لحدودها أو تهدد سلامتها أو تفوقها العسكرى فى المستقبل فحسب ، بل امتد التطبيق ليشمل مثل هذه الأهداف فى أى دولة عربية مهما كانت بعيدة . وبموجب ذلك التطوير الخطير فى النظرية قامت الطائرات الإسرائيلية بتدمير المفاعل الذرى العراقى « إيزوراق » فى موقعه السرى بإحدى ضواحى بغداد فى الخامسة والنصف مساء يوم ٧ يونيو عام ٨١ ، مستخدمة طائراتها الأمريكية الصنع اف ١٦ بعيدة المدى مخترقة أجواء ثلاث دول عربية هى الأردن والسعودية والعراق ، وقد أسقطت طائراتها ستة عشر طنا من المتفجرات تى . إن . تى وصواريخ « سايدوبندر » وقنبلتين زنتهما أربعة آلاف رطل رغم أن المفاعل الذرى العراقى لم يكن سوى مجهود علمى سلمى تبنيه العراق على بعد يتجاوز ٧٠٠ كيلو متر من الحدود الإسرائيلية .

وكانت أول مرة تمارس فيها إسرائيل تطبيق نظرية الضربة الوقائية من الناحية العملية هى حرب ٥٦ ، ففى الساعة الخامسة من مساء ٢٩ أكتوبر بدأت إسرائيل عملياتها العدوانية ضد مصر فجأة وبدون أى إنذار سابق ، بإسقاط مجموعة كتيبة مظلات بقيادة أريل شارون عند المدخل الشرقى لممر متلا ، وتم تعزيزها

باللواء ٢٠٢ مظلات الذى تقدم برا على المحور الجنوبى بينما تقدمت مجموعة العمليات رقم ٧٧ على المحور الشمالى ومجموعة العمليات ٣٨ على المحور الأوسط ، وتحاشت القوات الإسرائيلية المتقدمة على المحاور الثلاثة خلال الثمانى والأربعين ساعة الأولى الدخول فى معارك واسعة النطاق مع القوات المصرية التى كانت تحتل مواقع حصينة للدفاع عن المحاور الثلاثة . وتوقفت القوات الإسرائيلية أمام المواقع المصرية انتظارا للضربة الجوية الإنجلو فرنسية صباح ٣١ أكتوبر قبل أن تستأنف التورط فى القتال .

وتم لإسرائيل تطبيق نظريتها فى الضربة الوقائية برا عن طريق قواتها الأرضية الزاحفة على المحاور الثلاثة ، والتى توقفت على خط يبعد خمسة عشر كيلو مترا عن قناة السويس لخلق التدخل الإنجلو فرنسى ، كما تم لها تطبيقها جوا عن طريق التفوق الجوى الساحق الذى تحقق لها شرق القناة بمساعدة أسراب الطائرات الفرنسية ، كما تحقق لها غرب القناة عندما انطلقت مئات من الطائرات البريطانية والفرنسية من على ظهور خمس حاملات طائرات بريطانية وفرنسية كانت راسية فى عرض البحر على مقربة من الشاطىء المصرى منذ صباح أول نوفمبر .

وأثمرت الضربة الوقائية التى خططت لها إسرائيل بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا ثمارها بتحطيم سلاح الطيران المصرى وصدور أمر القيادة العسكرية المصرية بالانسحاب العام من سيناء .

وفى ٥ يونيو عام ٦٧ أعادت إسرائيل تطبيق نظريتها التقليدية فى الضربة الوقائية ، ولكن فى هذه المرة بقواتها البرية والجوية وحدهما دون إشراك أية قوات أجنبية ، كما جرى الحال خلال العدوان الثلاثى عام ٥٦ . ولم تكن خطة الهجوم البرى الإسرائيلى تختلف كثيرا عن الخطة التى نفذت عام ٥٦ ، بل لفرط العجب كادت تكون هى بحذافيرها ، وفى الوقت الذى وجهت فيه القوات الجوية بقيادة الجنرال مرد خاى هود ضربتها الجوية الساحقة فجأة صباح يوم الاثنين ٥ من يونيو ضد المطارات المصرية ، والتى انتهت بتدمير معظم الطائرات المصرية وهى جاثمة على الأرض ، قام بتنفيذ الضربة الأرضية فى سيناء الجنرال أشعياهو-جافيش قائد القيادة الجنوبية الذى كانت قواته تضم ثلاث مجموعات

عميات انطلقت على المحاور الثلاثة فى سيناء ، وهى المجموعة الشمالية بقيادة الجنرال يسرائيل تال ، والمجموعة الوسطى بقيادة أريل شارون ، والمجموعة الجنوبية بقيادة أفراهام يوفى . وانتهت الضربة الوقائية الإسرائيلية هذه المرة ضد مصر بكارثة أشد وأنكى من كارثة ٥٦ ، فقد تم تدمير سلاح الطيران المصرى وأصدرت القيادة العسكرية المصرية أمر الانسحاب المشئوم من سيناء نتيجة لارتباكها واهتزاز أعصابها عقب ضربة الطيران صباح ٥ يونيو ، مما تسبب فى انسحاب الجيش من سيناء بدون أى تخطيط أو نظام ، وأدى ذلك إلى حالة شاملة من الفوضى والارتباك فى صفوفه . وتم إخلاء شبه جزيرة سيناء دون أن تتاح الفرصة للقوات المصرية للقتال . ولم تتوقف القوات الإسرائيلية الزاحفة على المحاور الثلاثة عن التقدم فى هذه المرة على بعد خمسة عشر كيلو مترا من قناة السويس ، كما جرى الحال عام ٥٦ ، بل واصلت تقدمها حتى وصلت إلى الشاطىء الشرقى لقناة السويس .

لماذا رفضت القيادة السياسية توجيه الضربة الوقائية ؟

رأينا كيف رفضت القيادة السياسية اقتراح المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بتوجيه ضربة إجهاض لوقف الهجوم العربى ، والأمر الذى يستلفت النظر أن الأفراد الثلاثة الذين تزعموا فكرة الرفض كانوا من قبل أشد المؤيدين والمحبذين لهذه الضربة . فإن جولدا مائير وموشى ديان يعدان من ضمن مهندسى الضربة الوقائية التى وجهت ضد مصر فى أكتوبر عام ٥٦ ، أما إيجال آلون فقد وضع كتابا خاصا سماه نظرية الحرب الوقائية ضم فيما ضمه من فصول : المبررات السياسية والمعنوية لهذه الضربة .

إن السبب فى هذا التغيير يرجع فى اعتقادى إلى اعتبارين أساسيين ، أحدهما استراتيجى والآخر سياسى ، ويتعلق الاعتبار الأول بالوضع الاستراتيجى لإسرائيل ، الذى تغير بلا شك بصورة جذرية عقب انتصارها عام ٦٧ واغتصابها عن طريق القوة لأراض عربية شاسعة ، هى شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة

والضفة الغربية للأردن ومرتفعات الجولان ومنطقة الحمة فى سوريا . إن إضافة هذه المساحات الشاسعة التى بلغت ٦٩٠٠٠ كيلو متر مربع إلى الكيان الإسرائيلى هيأ لإسرائيل عمقا استراتيجيا كبيرا يتيح لقواتها الفرصة لاحتواء وامتصاص أية ضربة عربية ضدها دون وقوع أضرار تلحق بالبنية الأصلية للدولة ، وعندما تتم تعبئة الاحتياطى وفقا للنظام الدقيق المعمول به فى إسرائيل ، يمكن للقيادة العسكرية فى خلال ٤٨ ساعة فقط تنفيذ مخططاتها المسبقة فى شن الهجوم المضاد الذى يستهدف سحق القوات المهاجمة ، أو ردها على أعقابها ، وقد بعث ذلك التفكير إحساسا بالأمان لدى المسئولين فى القيادة السياسية ، وجعلهم يتخلون عن نظريتهم السابقة فى الاهتمام بتوجيه ضربة الإجهاض .

إن قيام إسرائيل بضربة إجهاض يوم ٦ أكتوبر ٧٣ لم يكن سيؤدى بأى حال إلى تحقيق الغرض المتوخى منها وهو إحباط الهجوم العربى الوشيك . فإن خطة العمليات الموضوعة للجبهتين المصرية والسورية لم تغفل بالطبع عن احتمال انكشاف سر الهجوم لإسرائيل قبل بدء تنفيذه ، وبالتالى احتمال تعرض إحدى الجبهتين أو كلتيهما لضربة إجهاض . ولذا تضمنت الخطة الإجراءات التى تتبع فى هذه الحالة للوقاية من أخطار هذه الضربة على كافة المستويات ، سواء فى القوات البرية أو القوات الجوية بهدف امتصاصها وجعل تأثيرها أضعف ما يمكن ، ونظرا لأن المسئولية الرئيسية فى التصدى لهذه الضربة الإسرائيلية كانت تقع فى المقام الأول على عاتق القوات الجوية فلذلك وضع اللواء طيار حسنى مبارك قائد القوات الجوية المصرية وقتئذ مخططا دقيقا لمواجهة الطيران الإسرائيلى فى حالة إقدامه على توجيه ضربة إجهاض ضد مصر قبل ساعة الصفر لوقف الهجوم . وقد شرح قائد القوات الجوية المصرية فى حرب أكتوبر هذا المخطط فى يومياته فقال :

« وفى الوقت ذاته كنت أضع فى حسابى احتمال ضربة الإجهاض من قبل إسرائيل إذا ما كشف الإسرائيليون استعدادنا للهجوم ، فطلبت من جميع مراكز الرصد والإنذار أن تسجل طلعات الطيران الإسرائيلى فى سيناء وداخل إسرائيل أولا بأول ، وفى نفس الوقت كانت هناك مظلة طيران مصرية تنتشر فى سماء مصر ، وترقب أى احتمال لتحركات الطيران الإسرائيلى تجاه مصر ، ولو أنهم قاموا بأية ضربة مضادة لتحولت إلى مصيدة لطائراتهم ..» .

هذا ولم تكن فى مقدرة السلاح الجوى الإسرائيلى إعادة مأساة ضربة الطيران المصرى فى ٥ يونيو ٦٧ بأية صورة من الصور فبالإضافة إلى ما أعده اللواء حسنى مبارك قائد القوات الجوية من ترتيبات وقائية فإن الطائرات المصرية فى القواعد الجوية كانت داخل دشم حصينة كان من المتعذر تدميرها ، وأقصى ما كان فى قدرة أية طائرات اسرائيلية فى حالة إفلاتها من الترتيبات الوقائية أن تصيب بصواريخها بعض الممرات فى المطارات وكان أمر إصلاحها وإعادتها للعمل لا يستغرق أكثر من بضع ساعات .

ومن المسلم به أن ضربة الإجهاض لو كانت قد وجهت ضد القوات الأرضية المنتشرة على خطوط الفتح غرب قناة السويس فى مصر أو شمال شرق خط وقف إطلاق النار عام ٦٧ المواجه لهضبة الجولان فى سوريا ، فإن المكاسب الإستراتيجية التى كانت ستحرزها الطائرات الإسرائيلية من الضآلة بحيث لم تكن تبرر للقيادة العسكرية الخسائر الفادحة التى كانت ستمنى بها هذه الطائرات ، بسبب تعرضها فى كل من الجبهتين لشبكة كثيفة متقدمة من صواريخ سام أرض جو من أحدث وأقوى شبكات الصواريخ فى العالم .

وبالطبع كان من المتوقع أن تتسبب هجمات الطائرات الإسرائيلية فى إحداث نسبة غير قليلة من الخسائر فى الأرواح والأسلحة والمعدات ، وربما كانت ستؤدى إلى وقوع بعض الارتباكات فى سير الإجراءات أو إلى تأخير زمنى قصير أو طويل فى توقيتات الهجوم ، ولكنها بالقطع لم تكن لديها المقدرة على إيقاف ذلك الهجوم بأى حال على مستوى أية جبهة من الجبهتين . وعلى الرغم من التفوق الجوى الذى كان يحرزه السلاح الجوى الإسرائيلى وقتئذ ..
وبخاصة من جهة النوع فإن قدرته وإمكاناته لم تكونا تتيحان له الفرصة لتوجيه ضربة إجهاض جوية ضد مصر وسوريا فى وقت واحد ، أو حتى فى توقيتين متتابعين ، بسبب ضياع عامل المفاجأة بالطبع بمجرد توجيه الضربة الأولى ضد إحدى الدولتين العربيتين .

ونظرا لأن الأراضى الإسرائيلية ذات الكثافة السكانية كانت مكشوفة أمام الطائرات السورية التى كانت تستطيع من مطاراتها القريبة من حدود إسرائيل الوصول إلى أهدافها فى قلب إسرائيل فى دقائق معدودة . بينما لم يكن متاحا

للطـائرات المصرية الوصول بنفس السهولة إلى الأهداف الإسرائيلية الحيوية .. نظرا لبعد المطارات المصرية فى داخل مصر عن الحدود الإسرائيلية عقب استيلاء إسرائيل على جميع القواعد الجوية المصرية فى سيناء بعد حرب ٦٧ . لذلك فإن التفكير المنطقى السليم كان يفرض على القيادة الإسرائيلية إذا كانت قد وافقت على ضربة الإجهاض أن تكون وجهتها صوب سوريا وليست صوب مصر .

لكن القيادة السياسية لم تكن ترحب بمثل هذا القرار سواء ضد سوريا ، أو ضد مصر ، فعلاوة على عامل العمق الإستراتيجى لإسرائيل الذى يوفر لها الأمان ويبعد عنها احتمال نقل الحرب إلى أراضيها ، فإن عملية نقل الحرب عن طريق الجو من خطوط وقف إطلاق النار البعيدة عن الكيان الأصلى لإسرائيل إلى أعماق سوريا أو مصر عملية خطيرة . ولن تجرى هذه المرة بنفس السهولة والنجاح السابقين ، ولن تمر بدون التعرض للعقاب ، مثلما جرى الحال عام ٦٧ ، بل كانت لها عواقبها المنتظرة ومحاذيرها الوخيمة ، فلقد كان من المنتظر فى حالة قيام إسرائيل بضرب سوريا أو مصر فى العمق أن يتسع نطاق العمليات الحربية ، وأن تتعرض الأهداف الحيوية والمناطق ذات الكثافة السكانية فى عمق إسرائيل لضربات قوية مماثلة سواء عن طريق الضرب الجوى من قاذفات القنابل الثقيلة (تى يو ١٦) البعيدة المدى والمزودة بصواريخ جو أرض التى يبلغ مدى إطلاقها ١٥٠ كيلو مترا ، أو عن طريق القصف الأرضى من صواريخ أرض أرض (R 17 E سكود) التى يمكن إطلاقها من الأراضى المصرية إلى مدى ٣٠٠ كيلو متر داخل عمق إسرائيل ، أو من صواريخ (فروج ١) التى يمكن إطلاقها من الأراضى السورية إلى مدى حوالى ٨٠ كيلو مترا داخل عمق إسرائيل . وإلى جانب العامل الإستراتيجى الذى تناولناه بالبحث والتحليل فى هذه الدراسة كان هناك عامل سياسى هام يضغط على القيادة السياسية الإسرائيلية ويمنعها من التصريح للمؤسسة العسكرية بانتهاج أساليبها الاستفزازية وإطلاق يدها فى تنفيذ أفكارها المتهورة التى درجت عليها منذ وضع بن جوريون أسس الإستراتيجية الإسرائيلية عقب حرب عام ٤٨ .

لقد كانت الأحوال السياسية فى الساحة الدولية تسير فى غير صالح إسرائيل إذ كانت تعانى وتئتذ من مرارة العزلة السياسية نتيجة لتحديها المستمر للمجتمع

الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ،وكان الاتحاد السوفيتي إحدى القوتين العظميين ماضيا في سياسته في تأييد القضايا العربية وتزويد العرب خاصة جيشي مصر وسوريا بكميات ضخمة من أحدث الأسلحة والطائرات والمعدات المتطورة والأجهزة التكنولوجية المتقدمة .

وكان البترول العربي يضغط على دول السوق الأوروبية المشتركة وبريطانيا واليابان وهي الدول الصناعية الكبرى لتبتعد عن الخط الإسرائيلي ولتنتهج سياسة أكثر موالاة للعرب – وفي مايو ٧٣ اتخذ مؤتمر الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا عاصمة الحبشة قرارا صريحا بإدانة إسرائيل ، كما قطعت معظم الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية معها ، وفي الدورة الطارئة لمجلس الأمن المنعقدة في يونيو ٧٣ اتخذ المجلس في ٢١ يوليو قرارا يدعم فيه قراره السابق رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها في حرب عام ٦٧ وحصل القرار على أغلبية ١٤ صوتا من ١٥ أي باستثناء صوت واحد هو صوت الفيتو الأمريكي . وفي سبتمبر ٧٣ أعربت دول عدم الانحياز التي اجتمعت في مؤتمر القمة بالجزائر عن تأييدها التام للقضية العربية ووصفت سياسة إسرائيل بأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين ، وكانت السياسة الإسرائيلية عقب فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ٥٦ وإجبار إسرائيل على سحب قواتها من شبه جزيرة سيناء تحت ضغط أمريكي سوفيتي قد وجدت نفسها مضطرة إلى تبديل استراتيجيتها السابقة التي كانت تعتمد في مؤازرتها سياسيا وفي تسليح جيشها على القوى الأوروبية الغربية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا لتلقي بأعباء هذه المسئوليات على عاتق الولايات المتحدة سواء من ناحية تأييد إسرائيل بالمحافل الدولية التي كان الفيتو الأمريكي يلعب فيها دوره الهام لإنقاذ إسرائيل من المواقف الحرجة التي تواجهها ، أو من ناحية تسليح جيشها بأحدث ما ابتكرته التكنولوجيا الأمريكية من أسلحة ومعدات . وكانت السياسة الأمريكية بعد أن اشتد اهتمامها بالشرق الأوسط قد وجدت بدورها في إسرائيل الأداة التي يمكنها عن طريقها تحقيق سيطرتها الإستراتيجية على هذه المنطقة الحيوية التي تمد العالم الغربي بالطاقة التي تكفل له إستمرار الحياة والتقدم وهو البترول الذي أضحى إستمرار الحصول عليه هدفا إستراتيجيا لأمريكا لا يمكنها التخلي عنه . وعندما أثبتت إسرائيل صلاحيتها كأداة ردع

فى يد السياسة الأمريكية فى المنطقة فتحت لها أمريكا أبواب مخازن السلاح بغير حساب ليتم تزويد الجيش الإسرائيلى بالأسلحة والمعدات التكنولوجية المتطورة فى نفس الوقت الذى يتم فيه تزويد القوات الأمريكية بها ، وفى الواقع فإن التأييد السياسى والاقتصادى والعسكرى الذى قدمته الولايات المتحدة إلى إسرائيل فى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر ٧٣ قد أدت إلى تدعيم العلاقة بين البلدين إلى الدرجة التى أصبحت هذه العلاقة بمثابة علاقة تكامل ثنائى وتجاوزت بكثير حدود الصداقة والتحالف إلى المدى الذى يمكن اعتبار إسرائيل وقتئذ بمثابة الولاية ٥١ من الولايات المتحدة الأمريكية . لهذه العوامل كانت القيادة السياسية فى إسرائيل حريصة عند تلقيها التحذير بالهجوم العربى المنتظر على عدم القيام بأية تصرفات استفزازية قد تثير استياء الولايات المتحدة . ولا جدال فى أن قيام إسرائيل بضربة إجهاض جوية لوقف الهجوم سواء ضد مصر أو ضد سوريا كان سيظهرها أمام العالم بأنها هى التى أشعلت نيران الحرب وفجرت الموقف فى الشرق الأوسط وكان ذلك وحده كفيلا بإثارة الرأى العام داخل الولايات المتحدة ، وفى المجال الدولى ضد إسرائيل مما قد يؤدى إلى إحجام الولايات المتحدة أو على الأقل ترددها فى إمداد إسرائيل بما سوف تكون فى أشد الحاجة إليه من الأسلحة والطائرات والذخائر والمعدات لتعويضها عن خسائرها عقب ذلك النزيف المنتظر حدوثه بعد أن يشتد القتال وتحتدم المعارك .

رسالة جولدا مائير التى لم تصل

كان وزراء المطبخ كما سبق أن ذكرنا قد اجتمعوا منذ الثامنة صباحا يوم ٦ من أكتوبر فى مكتب رئيسة الوزراء جولدا مائير لاتخاذ التدابير الوقائية إزاء الهجوم المنتظر على إسرائيل بعد ذلك التحذير المفاجىء الذى تلقوه فى الرابعة صباحا .

وقبيل نهاية الاجتماع اتخذ وزراء المطبخ قرارا يعد من أعجب القرارات فى تاريخ الحروب ، وكان القرار يقضى بأن ترسل إسرائيل رسالة إلى مصر وسوريا عن طريق الولايات المتحدة بأنها تعرف نواياهما للهجوم عليها وموعد

ذلك الهجوم مع التأكيد بأنه لا خوف من أى عدوان إسرائيلى ضدهما ، وكانت الفكرة المتوخاة من ذلك القرار هو احتمال تراجع الدولتين عن شن الحرب فى اللحظة الأخيرة إذا ما تأكدتا أن خططهما أصبحت مكشوفة لإسرائيل علاوة على السبب الأهم من وجهة نظر إسرائيل ، وهو أن تقتنع الولايات المتحدة بأن إسرائيل ليست البادئة بالحرب لضمان الحصول على مساعداتها السياسية والعسكرية فى المستقبل .

وتقرر فى هذه الجلسة أن تبلغ جولدا مائير ، رسالتها إلى الولايات المتحدة بنفسها عن طريق السفير الأمريكى فى تل أبيب الذى كان موجودا بالفعل فى غرفة الانتظار بجوار مكتب رئيسة الوزراء فى إثر استدعائه لمقابلتها عن طريق ميخائيل أرنون سكرتير الحكومة .

وفى مكتب رئيسة الوزراء أطلعت جولدا مائير السفير الأمريكى كينث كيتنج على كل ما تعرفه عن الوضع كما حرصت على أن تطلعه على القرارات التى اتخذت فى ساعات الصباح الباكرة بشأن امتناع إسرائيل عن توجيه ضربة إجهاض وبشأن التعبئة الجزئية للاحتياطى ، وطلبت جولدا مائير من الدبلوماسى الأمريكى الذى لم يكن قد تسلم عمله فى إسرائيل إلا قبل بضعة أسابيع فقط أن يبلغ البيت الأبيض بالموقف وبقراراتها دون تأخير واقترحت أن يتولى هنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الاتصال بحكومتى مصر وسوريا لإبلاغهما رسالتها فى محاولة لدفع القاهرة ودمشق إلى إلغاء قراريهما بالحرب فى اللحظة الأخيرة . وخلال المحادثة سألها كيتنج عدة مرات « هل أنتم مصممون على عدم إطلاق الطلقة الأولى » ولما أكدت جولدا مائير له ذلك رد عليها بقوله :

« لو أن إسرائيل امتنعت عن القيام بضربة إجهاض وأوجدت بذلك الدليل القاطع على أن العرب هم الذين بدأوا القتال فإن أمريكا سوف تكون ملتزمة أدبيا بالمساعدة » وكانت هذه العبارة الدبلوماسية من السفير الأمريكى الوقور ذى الشعر الفضى تفصح بجلاء عن حقيقة اتجاه السياسة الأمريكية وتشير إلى الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة فى المستقبل بالنسبة للمساعدات الأمريكية لإسرائيل .

ولم يتفرق وزراء المطبخ بعد الاجتماع بل بقوا فى المكتب حيث استعدت

وزارة الحرب المصغرة لإدارة شئون الحرب وكان على جولدا مائير مهمة اتخاذ القرارات الهامة بينما اختص يسرائيل جليلى بإدارة الشئون الخارجية بالتنسيق مع وزارة الخارجية فى الوقت الذى عهد فيه إلى إيجال آلون بمهمة الاتصال بالقيادة العسكرية لإبلاغ رئيسة الحكومة بآخر التطورات العسكرية .

وكان الوقت فى نيويورك عندما وصلت رسالة السفير الأمريكى فى تل أبيب إلى وزارة الخارجية الأمريكية حوالى الثانية صباحا يوم السبت ٦ من أكتوبر (بسبب فرق التوقيت بين إسرائيل والولايات المتحدة والذى يبلغ نحو سبع ساعات) وقد اضطر المسئولون فى الخارجية الأمريكية إلى إيقاظ هنرى كيسنجر من نومه فى غرفته بالطابق الخامس والثلاثين فى فندق والدورف استورياكى يتسلم رسالة السفير الأمريكى فى تل أبيب .

ولم يكتف يسرائيل جليلى الذى كلف بإدارة الشئون الخارجية بأن تنقل رسالة جولدا مائير إلى الولايات المتحدة عن طريق السفير الأمريكى فى تل أبيب فبعث ببرقية عاجلة إلى القنصلية الإسرائيلية فى نيويورك ليقوم القنصل الإسرائيلى بإبلاغ نص الرسالة إلى أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الذى كان وقتئذ فى نيويورك لحضور اجتماعات الدورة رقم ٢٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة كى يتولى أبا إيبان شخصيا مهمة إبلاغ هنرى كيسنجر برسالة رئيسة وزراء إسرائيل . ولم يكن سمحا دينتس السفير الإسرائيلى بواشنطن بمقر عمله فى الولايات المتحدة فى تلك المرحلة الهامة التى دارت خلالها هذه الاتصالات الخطيرة مع المسئولين فى الولايات المتحدة على أعلى المستويات ، فلقد كان موجودا فى إسرائيل وقتئذ بمناسبة وفاة والده ولذا أضحى الرجل الأول بالسفارة الذى تولى إدارة الاتصالات السياسية أثناء غيابه ، الوزير المفوض مردخاى شليف .. ولم تلبث السفارة الإسرائيلية فى واشنطن أن تلقت برقية عاجلة قبيل الفجر بتوقيع وزير الدفاع موشى ديان وكانت موجهة إلى الملحق العسكرى الإسرائيلى العميد موتى جور لإخطاره بالهجوم العربى المنتظر ضد إسرائيل ولكى يقوم بإخطار المسئولين بوزارة الحربية (البنتاجون) بالموقف والعمل فورا لتأمين وصول الإمدادات العسكرية إلى إسرائيل فى أقرب وقت ، وكانت مفاجأة كبرى لوزير خارجية

إسرائيل أبا إيبان الذى ترك بلاده منذ حوالى أسبوعين والأمور فيها هادئة والأحوال مستقرة أن يستيقظ فجأة من نومه فى غرفته بفندق بلازا بنيويورك على دقات حادة على الباب قبيل الفجر ليتسلم برقية زميله الوزير يسرائيل جليلى المرسلة له من تل أبيب والتى كان يحملها له مستشاره السياسى إيتان بن تسور الذى كان هو الآخر قد أوقظ من نومه منذ قليل ليتلقى نص الرسالة هاتفيا من القنصل الإسرائيلي بنيويورك ، ولم يكد هنرى كيسنجر يفرغ من الاطلاع على رسالة السفير الأمريكى فى تل أبيب كينت كيتنج ، حتى تلقى مكالمة هاتفية من وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان نقل له خلالها رسالة جولدا مائير وطلب منه التدخل الفورى لدى مصر وسوريا لمحاولة إثنائهما عن تنفيذ القرار الذى اتخذاه بشأن الحرب .

وفى حوالى الفجر نجح هنرى كيسنجر فى إيقاظ الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى مقر إجازته بفلوريدا حيث أبلغه مضمون رسالة جولدا مائير والموقف الذى على وشك الانفجار فى الشرق الأوسط .

وكان أكثر ما أثار قلق نيكسون عندما كان يتلقى هذه الأخبار هو احتمالات التدخل السوفيتى لذا أمر كيسنجر بالاتصال على الفور بالسفير السوفييتى فى واشنطن أناتولى دوبرينين لإخطاره بالحرب التى ينتظر أن تشتعل بعد بضع ساعات فى الشرق الأوسط وليطلب منه إخطار المسئولين بالكرملين فى موسكو للتدخل لدى سوريا لمحاولة إقناعها بالعدول عن قرار الحرب - نظرا لسوء العلاقات بين واشنطن ودمشق وقتئذ - كما طلب نيكسون من كيسنجر إخطار كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة بحقيقة الوضع والمبادرة بالاتصال بالرئيس المصرى أنور السادات لإبلاغه برسالة جولدا مائير ومحاولة إثنائه عن تنفيذ القرار الذى اتخذه بشن الحرب على إسرائيل فى ذلك المساء .

وبعد جهود كثيرة أفلح كيسنجر فى الاتصال هاتفيا بالدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر الذى كان موجودا فى ذلك الوقت فى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان كيسنجر قد اجتمع مع الزيات فى اليوم السابق فقط (الجمعة ٥ أكتوبر) فى فندق والدورف استوريا بنيويورك لمدة ساعة ودارت بينهما محادثات موضوعية وصريحة حول وسائل

تسوية النزاع فى الشرق الأوسط كما صرح الوزير المصرى عقب المقابلة . وتطرق الحديث بينهما إلى مبادرة السلام التى وعد كيسنجر بالقيام بها بعد إجراء الانتخابات فى إسرائيل التى كان موعدها فى التاسع والعشرين من أكتوبر

وخلال المحادثة الهاتفية التى جرت فى الصباح الباكر بين الوزيرين المصرى والأمريكى نفى الزيات لكيسنجر علمه بأية أنباء عن الحرب الوشيكة ولكنه وعد كيسنجر بإبلاغ رسالته بأسرع وسيلة إلى الرئيس السادات، وبسبب فرق التوقيت بين نيويورك والقاهرة لم يتمكن الدكتور الزيات وزير خارجية مصر وقتئذ من الاتصال بأحد من كبار المسئولين برئاسة الجمهورية فى القاهرة إلا فى حوالى الساعة الثانية والربع من بعد ظهر السبت ٦ من أكتوبر فقد تم اتصاله بالسيد حافظ إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية لشئون الامن القومى وقتئذ وكان فى مكتبه بقصر الأمير السابق عبد المنعم بسراى القبة الذى اتخذه مقرا له ولمعاونيه طوال مدة الحرب لوقوعه بالقرب من قصر الطاهرة الذى تم تجهيزه للرئيس الراحل السادات ليصبح مركز قيادة له لإدارة الحرب .

ولم يكد الدكتور الزيات يبدأ فى شرح الرسالة التى كلفته الحكومة الأمريكية بنقلها إلى الرئيس الراحل السادات حتى قاطعه حافظ إسماعيل مرددا بأن الأمر الآن قد أصبح منتهيا فلقد صدر منذ ثوان قليلة البيان العسكرى رقم (١) الذى يعنى أن الحرب قد بدأت بالفعل ، وكان حافظ إسماعيل قد أسهم بنفسه فى إعداد البيان الأول بالاشتراك مع الدكتور أشرف غربال المستشار الصحفى للرئيس وقتئذ واللواء عز الدين مختار الذى أسند إليه منصب المتحدث العسكرى الرسمى وأوكل إليه منذ بدء الحرب أمر إعداد وإذاعة البيانات العسكرية الرسمية .. هذا ولم يكن فى مقدرة السوفيت بدورهم توصيل رسالة كيسنجر إلى الرئيس السورى حافظ الأسد فلقد لعب فرق التوقيت أيضا دوره فى عدم إتمام ذلك الاتصال ، ولم يعرف أن الرئيس السورى قد تسلم مثل هذه الرسالة ، ولم يكن لوصول الرسالتين حتى على افتراض وصولهما قبل ساعة الصفر أى تأثير على مجرى الأحداث أو على بدء المعركة فإن آلة الحرب الجبارة كانت قد دارت فى كل من مصر وسوريا وأصبح من المستحيل على أية قوة على وجه الأرض إيقافها أو إرجاع عقربى الساعة إلى الوراء .

هل قدمت سوريا ومصر ساعة الصفر ؟

ردد بعض الكتاب الإسرائيليين فى مؤلفاتهم عن حرب أكتوبر أن المسئولين فى مصر وسوريا قد قاموا بتقديم ساعة الصفر أربع ساعات كاملة لتكون فى الثانية بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر بدلا من الساعة السادسة مساء وذلك عقب أن أبلغوا برسالة جولدا مائير التى بعثت بها إلى مصر وسوريا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية والتى علم منها المسئولون بالدولتين أن سر الهجوم العربى وموعده قد انكشفا لإسرائيل .

ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما جاء فى كتاب « التقصير » والذى ورد فيه مايلى بالحرف « تشير جميع الدلائل إلى أن إسرائيل زادت بذلك هول المفاجأة وحجم الكارثة فالحرب التى حدد ميعادها فى الساعة السادسة مساء قدمت إلى الساعة الثانية ظهراً . والإنذار الذى أزمعت إسرائيل على نقله إلى الدول العربية بواسطة الولايات المتحدة ارتد إليها . وحصلت القاهرة ودمشق وموسكو على إشعار بأن إسرائيل على علم بالحرب . ومن المرجح أنه نتيجة لذلك قدموا ساعة الصفر أربع ساعات كاملة أثمن من الذهب فى تلك الظروف التى كانت سائدة فى ذلك اليوم » .

والواقع أن كل هذه الأقوال والمزاعم لا سند لها من الواقع فإن التحديد النهائى لموعد تنفيذ الخطة « بدر » ليكون السادس من أكتوبر وتحديد الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر ذلك اليوم لتكون ساعة الصفر قد تم يوم الاثنين أول أكتوبر بتعليمات سرية صدرت من القيادة العامة الاتحادية وسلمت إلى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية بالقاهرة . وفى يوم الأربعاء ٣ من أكتوبر سافر الفريق أول أحمد إسماعيل بصفته قائدا للقيادة الاتحادية إلى دمشق وبرفقته اللواء بهى الدين نوفل رئيس هيئة عمليات القيادة الاتحادية وتم إخطار القيادة السورية بيوم الهجوم (ى) وساعة الصفر فى اجتماع مشترك

ضم من الجانب السورى اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع واللواء يوسف شكور رئيس الأركان العامة واللواء عبد الرزاق دردرى رئيس هيئة العمليات السورية واللواء ناجى جميل قائد السلاح الجوى السورى ، وقد حاولت القيادة السورية تأجيل موعد الهجوم لمدة يومين أو ٢٤ ساعة على الأقل ليتسنى للسلطات السورية لدواعى الأمن تفريغ مصفاة البترول بمدينة حلب ولكن الفريق أول أحمد إسماعيل حرصا على عدم حدوث أى ارتباك فى ترتيبات الهجوم المصرى الذى كان قد بدأ العد التنازلى له إستعدادا للتنفيذ فى التوقيت المحدد تمكن من إقناع القادة السوريين بالالتزام بيوم « ى » (السادس من أكتوبر) وبساعة الصفر (الثانية وخمس دقائق) وبعد الاجتماع استقبل الرئيس السورى حافظ الأسد الفريق أول أحمد إسماعيل واعتمد له العملية الهجومية الإستراتيجية (بدر) وفقاللمواعيد التى تم تحديدها . وعلاوة على ذلك فقد أكد لنا السيد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومى وقتئذ أن أول إخطار تلقته مصر عن رسالة هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الموجهة للرئيس الراحل السادات كان فى حوالى الساعة الثانية والربع بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر من خلال المحادثة التى جرت بينه وبين الدكتور الزيات فى نيويورك وكان ذلك بعد صدور البيان العسكرى الأول ببضع ثوان أى بعد أن مرت ١٥ دقيقة على عبور الطائرات المصرية والسورية خطوط المواجهة مع إسرائيل نحو أهدافها فى عمق العدو . وبعد أن بدأت منذ عشر دقائق المدفعية المصرية والسورية فى إطلاق حممها على مواقع العدو فى أضخم تمهيد نيرانى شهده الشرق الأوسط .

وبمناسبة تعرضنا لذكر البيان العسكرى المصرى الأول أرى أن هناك نقطة تستحق منا المناقشة ،فمن الواضح أن البيانات العسكرية المصرية الأربعة الأولى التى صدر أولها من إذاعة القاهرة فى الساعة الثانية والربع بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر كانت كلها تصور الهجوم المصرى الشامل على طول مواجهة قناة السويس على أنه قد جرى ردا على عدوان إسرائيلى قام به العدو فى الساعة الواحدة والنصف على منطقتى الزعفرانة والسخنة فى خليج السويس . كما سلكت سوريا نفس السبيل فصور بيانها العسكرى الأول الذى صدر من إذاعة دمشق الهجوم السورى الشامل على طول المواجهة على هضبة الجولان بأنه قد جرى

أيضا ردا على عدوان إسرائيلي على الأراضي السورية وراء خط وقف إطلاق النار عام ٦٧ .

وفي رأى البعض أن تصوير الهجومين المصرى والسورى في ٦ أكتوبر في البيانات الأولى بأنهما قد وقعا للرد على عدوان إسرائيلي هو تصوير لم يكن له ما يبرره فإن تبريرات الهجوم لا يتم اللجوء إليها عادة إلا في حالات العدوان الغادر التي تقع من دولة معتدية على دولة أخرى مسالمة مثل تلك الذرائع التي كان يختلقها الدكتاتور الألماني أدولف هتلر في نهاية الثلاثينات تبريرا لهجومه كلما قامت جيوشه بغزو إحدى الدول الأوروبية المجاورة لألمانيا ، كما جرى الحال مع تشيكوسلوفاكيا والنمسا وبولندا وغيرها من ضحاياه .

ولقد شهدت مصر في العدوان الثلاثي عام ٥٦ أوضح مثال على تلك الدعاوى الكاذبة التي تلجأ إليها الدول الكبرى لتبرير عدوانها على الدول الصغيرة المسالمة فلم تكد القوات الإسرائيلية تبدأ عدوانها الغادر في ٢٩ أكتوبر ٥٦ وتصطدم بالقوات المصرية في مواقعها الدفاعية في شمال سيناء حتى اختلقت بريطانيا وفرنسا المتواطئتان مع إسرائيل المبرر لتدخلهما المسلح الذى تم بالإنذار الذى وجهتاه إلى مصر والذى أعقبتاه بإنزال قواتهما جوا وبرا في بور سعيد يوم ٥ نوفمبر ، وكانت الحجة التي تذرعت بها الدولتان هو أن الهدف من تدخلهما هو الفصل بين القوات المتحاربة لضمان سلامة الملاحة في قناة السويس وهي دعوى مختلقة بالطبع وتبرير كاذب لم يصدقه أحد في هذا العالم .

ولذا فإن محاولة إيجاد التبرير لحروب التحرير هي وجهة نظر لا يؤيدها الكثيرون خاصة أن الرأى العالمي كان مهيأ تماما لتأييد هذه الحرب العربية التحريرية المقدسة بعد أن ضاق ذرعا بصلف إسرائيل وتبجحها وتحديها لكل المواثيق والمبادىء الدولية وقرارات الأمم المتحدة ورفضها تسوية النزاع مع العرب بأية وسائل سلمية أو التنازل عن شبر واحد من الأراضي العربية التي اغتصبتها عام ٦٧ ، ومما يؤيد ذلك أنه على الرغم من تيقن العالم بأسره بأن مصر وسوريا هما اللتان بدأتا الحرب فلم يحدث أن وجه إليهما من أية دولة من الدول أو من أية هيئة دولية أية صورة من صور الاتهام أو اللوم بل كان

العكس هو الصحيح فإن عدالة القضية التى كانت مصر وسوريا تقاتلان فى سبيلها وهى تحرير التراب الوطنى كانت من الوضوح والجاذبية للرأى العام العالمى بحيث لم تكن تحتاج إلى ايجاد التبرير أو التماس الحجج والأعذار ولذا لم يأخذ أحد فى العالم ما ورد فى البيانات العسكرية الأولى بأن الهجوم قد وقع للرد على عدوان إسرائيلى مأخذ الجد أو يحمله على محمل الواقع . وهناك عشرات من الأمثلة التى وقعت قبل حرب أكتوبر والتى توضح مدى تأييد الرأى العام العالمى لقيام مصر وسوريا بالحرب لتحرير أراضيهما المحتلة ومنها قصة السفير المصرى فى باريس عندما أخذ يشرح للمسيو جوبرت وزير خارجية فرنسا خطورة الموقف فى الشرق الأوسط وأنه إذا لم يتم شىء فإن الموقف سوف ينفجر فإذا بالوزير الفرنسى يرد عليه قائلا « ولماذا لا ؟ دعه ينفجر » — وهناك رواية أخرى مشابهة للسيد حافظ إسماعيل فقد ذكر أنه فى خلال حديثه مع أحد وزراء الخارجية الأوربيين وعندما راح يؤكد حق مصر فى تحرير أراضيها المحتلة إذا بالوزير الأوروبى يقاطعه قائلا : « هذا ليس حقكم إنه واجبكم » — وربما يعود السبب فى الأسلوب الذى اتبع فى البيانات العسكرية الأولى إلى فرط حذر المسئولين فى القاهرة ودمشق خشية احتمال صد الهجوم وفشله منذ بدايته مما كان لا مفر معه من حدوث ردود أفعال قوية ومن سريان موجة عنيفة من خيبة الأمل بين الشعوب العربية وخاصة فى مصر وسوريا .

صفارات الإنذار تدوى فى تل أبيب

ما كاد اجتماع الحكومة الإسرائيلية المصغر الذى انعقد منذ الثامنة صباحا يوم ٦ أكتوبر ينتهى بقراراته الهامة التى اتخذها حتى دعا ميخائيل أرنون سكرتير الحكومة باقى الوزراء لحضور اجتماع عاجل فى تمام الثانية عشرة ظهرا فى مكتب رئيسة الوزراء بالكرياه بتل أبيب . وقد تم اتصال سكرتير الحكومة ببعض الوزراء هاتفيا بينما أرسل مبعوثين إلى المعابد حيث كان بعض الوزراء هناك يرتدون الأوشحة ويشتركون فى صلاة يوم الغفران . وفى تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا اجتمعت الحكومة الإسرائيلية بكامل هيئتها عدا وزيرين تعذر

الاتصال بهما ، وكانت مفاجأة كبرى لأعضاء الوزارة فيما عدا وزراء المطبخ المقربين أن يسمعوا لأول مرة عما يجرى على الحدود وعن الإنذار الذى وصل فى الرابعة صباحا عن اعتزام مصر وسوريا شن الحرب على إسرائيل ، وسادتهم الرهبة عندما أيقنوا بأن الحرب سوف تنشب بعد ست ساعات فقط،وعرضت جولدا مائير على المجلس قراريها بعدم السبق بتوجيه ضربة إجهاض وبالتعبئة الجزئية للاحتياطى فوافق المجلس على القرارين ولو أن بعض الوزراء كان من رأيهم تعبئة جهاز الاحتياطى بأكمله .

وفى أثناء الاجتماع نوقش احتمال هجوم مصر وحدها على إسرائيل لتقرير ماذا يتبع إزاء سوريا فى هذه الحالة وكان من رأى البعض ضرورة مهاجمة سوريا حتى ولو لم تشترك مع مصر فى هجومها ولكن بنحاس سابير وزير الخزانة اعترض على هذا الرأى بشدة .

وفى خلال هذه المناقشة اقتحم السكرتير العسكرى لرئيسة الوزراء العميد إسرائيل ليئور قاعة الاجتماع فخيم الصمت على الجميع وانحنى ليئور على جولدا مائير ، وهمس فى أذنها ببضع كلمات فرفعت عينيها وخاطبت المجلس قائلة « لقد بدأ السوريون والمصريون الحرب » .

وفى المقر الريفى فى فلوريدا سمع ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة صوت وزير الخارجية الدكتور هنرى كيسنجر وهو يصرخ فى التليفون « إن الحرب قد نشبت فى الشرق الأوسط » وهكذا فوجىء الأمريكان بدرجة لا تقل عن الإسرائيليين .

وبعد الساعة الثانية ظهرا بقليل انطلقت صفارات الإنذار فى تل أبيب وأدرك الشعب الإسرائيلى عن يقين بأن الحرب قد نشبت وحوالى الساعة الثالثة بعد الظهر يوم ٦ أكتوبر أذاع متحدث رسمى من الجيش الإسرائيلى على الشعب البيان التالى : « ابتداء من الساعة ١٤٠٠ (الثانية بعد الظهر) تهاجم القوات المصرية والسورية سيناء وهضبة الجولان فى الجو والبر وبعد سلسلة من الغارات الجوية على مواقعنا ومعسكرات قواتنا بدأت القوات المترجلة فى هجوم برى وقد عبرت قوات مصرية قناة السويس فى عدة أماكن وبدأت قوات سورية فى هجوم مدرعات ومشاة على طول الخط فى هضبة الجولان وتعمل قوات جيش الدفاع الإسرائيلى

ضد المهاجمين وتجرى فى المنطقتين معارك فى الجو وفى البر » .

ما المقصود بالمفاجأة ؟

المفاجأة فى رأى فلاسفة الحرب على مر العصور أهم مبادىء الحرب وأعظمها خطرا وأبعدها أثرا فى تحقيق النصر ، واستخدامها فى المجال العسكرى أمر قديم يرجع إلى أكثر من أربعين قرنا منذ كون الفراعنة المصريون أول جيش نظامى فى التاريخ ، ومنذ الساعة التى فاجأ فيها تحتمس الثالث جيش أعدائه فى ساحة مجدو بالشام فمزق شملهم وأوقع بهم هزيمة ساحقة .

ومنذ حوالى قرن ونصف من الزمان وصف القائد الألمانى الشهير كارل فون كلاوزفيتز أهمية المفاجأة بقوله « إن المفاجأة أساس النصر وهى عنصر قائم بذاته لما لها من التأثير المعنوى الذى يؤدى عند النجاح إلى إحداث الارتباك والرعب فى صفوف الأعداء ، وغالبا ما تنهى المفاجأة الإستراتيجية الحرب بضربة واحدة » ويمكن تقسيم المفاجأة إلى نوعين : الأول وهو المفاجأة الإستراتيجية التى قد تحدث على مستوى الدولة بأكملها بما فيها قواتها المسلحة وهى التى يطلق عليها علماء الاستراتيجية فى الغرب اسم « المفاجأة الاستراتيجية الكبرى » ، بينما يقتصر إطلاق اسم المفاجأة الإستراتيجية على ذلك النوع من المفاجأة الذى يقع على مستوى جبهة من الجبهات أو مسرح من مسارح الحرب أو على مستوى جيش أو مجموعة جيوش ، وهذا النوع الأخير هو الذى يطلق عليه علماء الإستراتيجية السوفيت اسم « المفاجأة التعبوية » .

أما النوع الثانى من المفاجأة فهو المفاجأة التكتيكية وهو الذى تتعرض له التشكيلات والوحدات الميدانية خلال المعارك فى ميادين القتال ، ووسائل المفاجأة فى هذا النوع محدودة ، كالنجاح فى إخفاء حجم القوات المستخدمة ومثل إخفاء اتجاه المجهود الرئيسى فى الهجوم أو شن الهجوم من اتجاه أو توقيت لا يتوقعهما العدو ، ونظرا لأن أهداف المفاجأة التكتيكية محدودة . لذلك فليس لها سوى دور محدود فى إحراز النصر . وقد عبر عن ذلك فيلسوف الإستراتيجية الألمانى كلاوزفيتز بقوله « إن المفاجأة التكتيكية قل أن تؤدى إلى مستوى الانتصارات العظمى » .

المفاجأة الاستراتيجية عبر التاريخ

يحفل التاريخ بوقائع لا تحصى تمكن فيها مشاهير القادة من تحقيق مفاجآت إستراتيجية كبرى انتزعوا بفضلها زمام النصر من أعدائهم وأوقعوا بهم هزائم ساحقة في ميادين القتال . ولعلنا نستطيع ببعض ما سنورده من أمثله أن ننجح فى إعطاء القراء فكرة واضحة عن أهمية المفاجأة الاستراتيجية والدور الذى لعبته فى تاريخ الحروب منذ أقدم الحقب والعصور .

إن نجاح أساليب الخداع فى إخفاء حقيقة النوايا والأهداف عامل حيوى فى الحصول على المفاجأة . إذ إن إخفاء التحضيرات والاستعدادات الهجومية أضحى منذ زمن بعيد أمرا من المتعذر تحقيقه وخاصة مع تقدم وسائل الاستطلاع والمراقبة والازدياد المطرد فى أنشطة التجسس إلى الحد الذى أمكن معه لشبكات الجاسوسية الوصول إلى أخطر المواقع داخل الدول وانتزاع أدق الخفايا والأسرار . وفى خلال الحرب العالمية الثانية تعرض الاتحاد السوفيتى لأضخم مفاجأة إستراتيجية عرفها التاريخ ، ففى خلال ربيع عام ٤١ أخذت ألمانيا النازية بعد انتصاراتها الكبرى فى أوروبا وسقوط فرنسا فى حشد مئات من الفرق المدرعة والميكانيكية على طول الحدود السوفيتية مما كان كفيلا بإثارة شكوك القادة السوفيت ، ولكن ألمانيا نجحت فى التغرير بهم تحت ستار ميثاق الصداقة وعدم الاعتداء بين الدولتين الذى عقد فى أغسطس ٣٩ ثم بالغزو المشترك لبولندا الذى بدأته القوات الألمانية فى أول سبتمبر ٣٩ وانتهى باقتسام الدولتين الكبرتين لها . واستطاع الألمان بوسائلهم البارعة فى الخداع إيهام القادة السوفيت بأن الهجوم الألمانى المنتظر لن يوجه نحو الشرق ، بل سيكون هدفه بريطانيا عدوة ألمانيا اللدود .

وبلغ اقتناع القادة السوفيت بالخديعة الألمانية إلى الحد الذى جعلهم يكذبون عشرات التحذيرات التى أرسلها لهم عملاؤهم فى مختلف البلدان الأوروبية عن الهجوم الألمانى المنتظر ، بل اختفت كلها فى أدراج المخابرات داخل ملفات

كتب عليها بالمداد الأحمر « معلومات غير موثوق بها » . وبلغت المأساة ذروتها بقصتهم العجيبة مع أشهر جاسوس سوفيتي ظهر خلال الحرب العالمية الثانية وهو ريتشارد سورج الذى ولد فى روسيا لأب ألمانى وأم روسية ، فقد نجح ذلك الجاسوس فى عمله إلى الحد الذى جعل السفير الألمانى فى طوكيو يسند إليه منصبا رسميا بالسفارة وهو منصب الملحق الصحفى مما أتاح له الفرصة للاطلاع على كل أسرار ووثائق السفارة الألمانية فى طوكيو، وبلغت ثقة السفير به إلى الحد الذى جعله بمثابة مستشاره الخاص الذى يعرض عليه أدق وأخطر أسراره ليتلقى منه المشورة والحكمة ، وفى مايو عام ٤١ بعث سورج تحذيرا خطيرا إلى جوزيف ستالين رئيس الاتحاد السوفيتى ذكر فيه أن الألمان قاموا بحشد ما يقرب من ٢٠٠ فرقة على الحدود السوفيتية وأنهم يعتزمون بدء الهجوم العام على طول الحدود يوم ٢٠ يونيو ٤١ ، وجاء رد موسكو على سورج قصيرا مقتضبا مخيبا لآماله ، فقد تلقى رسالة لاسلكية تقول « نشك فى صحة مصادرك » . وصرخ سورج من فرط الغيظ قائلا « كيف يتجاهل هؤلاء التعساء تحذيراتى » . ولم يفق زعماء السوفيت من أوهامهم إلا على هدير الدبابات الألمانية وهى تجتاح سهول روسيا البيضاء وأوكرانيا ليلة ٢١ / ٢٢ يونيو أى بفارق ٢٤ ساعة فقط عن الموعد الذى حدده لهم جاسوسهم سورج وكان تحذيره قد وصل لهم قبل موعد الهجوم ببضعة أسابيع .

وعلى قدر المفاجأة التى تعرض لها الاتحاد السوفيتى بالهجوم الألمانى ، كانت عملية إغراق الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر فى ٧ ديسمبر ٤١ هى الأخرى من أغرب المفاجآت الإستراتيجية التى وقعت خلال الحرب العالمية الثانية . ففى الوقت الذى كانت تدور فيه المحادثات الدبلوماسية الودية بين الوفدين اليابانى والأمريكى فى واشنطن لتحسين العلاقات السياسية بين البلدين كان أسطول يابانى ضخم بقيادة الأميرال ناغومو يضم عشرات من حاملات الطائرات والمدمرات فى طريقه من اليابان إلى جزر هاواى عبر المحيط الهادى فى خفية من طائرات الاستطلاع الأمريكية التى عجزت عن اكتشافه ، وما كاد يقترب من القاعدة البحرية فى بيرل هاربر قرب الفجر حتى انطلقت من فوق ظهور حاملات الطائرات اليابانية ٤٢٤ طائرة من المقاتلات من طراز

Z E R O ومن قاذفات الطوربيد من طراز Nakajima فى موجات متلاحقة بقيادة قائد الأسراب ميتسوفوشيدا الذى أصبح بعد هذه الغارة بطلا قوميا فى اليابان وانقضت على السفن والطائرات الأمريكية المحتشدة فى الميناء تصليها بقذائفها . ونتيجة لجسامة المفاجأة تم لليابانيين إغراق ١٩ قطعة بحرية أمريكية وتدمير ١٥٠ طائرة وقتل حوالى ثلاثة آلاف جندى . وكان من نتائج هذه الغارة الخطيرة اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب فى صف الحلفاء .

ومن ناحية أخرى تحدث المفاجأة الإستراتيجية نتيجة لنجاح أحد الجيوش فى عبور مانع من الموانع الطبيعية التى كانت تعتبر فى الماضى عوائق لا سبيل إلى اجتيازها مما كان يدفع الجيوش إلى عدم الالتفات لتأمينها ، وعلى العكس كانت تستفيد من وجودها بالارتكاز عليها كوسيلة لتأمين إجنابها من خطر التطويق . ومن أبرز الأمثلة التاريخية على هذا النوع من المفاجأة واقعة زحف القائد القرطاجنى الشهير هانيبال عام ٢٢١ قبل الميلاد على رأس جيشه من إسبانيا وعبوره جبال الألب الشاهقة المغطاة بالجليد برجاله وعتاده وأفياله ونزوله إلى سهل البو فى شمال إيطاليا حيث أباد قوة رومانية اعترضت طريقه تحت وطأة المفاجأة .

وفى سنة ١٣ هجرية انتقل القائد العربى العظيم خالد بن الوليد بأمر من الخليفة أبى بكر الصديق من ضفاف الفرات بالعراق إلى ضفاف نهر اليرموك بالشام لنجدة جيوش المسلمين . واجتاز خالد فى طريقه بادية الشام وهى صحراء شاسعة يبلغ اتساعها نحو ألف كيلو متر لا زرع فيها ولا ماء ، وعلى الرغم من أن الصحراء كمانع طبيعى تعتبر كما وصفها القائد الفرنسى الشهير بونابرت أصعب الموانع الطبيعية وأشدها هولا ، فإن براعة خالد بن الوليد وتميز قواته بخفة حركة فذة ساعداه على اجتياز هذه المفازة المهلكة فى أقل من خمسة عشر يوما بجنوده وعتاده وإبله . وكان ظهوره المفاجىء عند بلدة « سوى » على مؤخرة الروم مفاجأة مذهلة زلزلت صفوفهم ، مما أدى إلى انتصار العرب الحاسم فى معركة اليرموك ، ومن عجائب القدر أن يعيد التاريخ نفسه فتصدر الأوامر من بغداد لقوات عراقية ضخمة كى تتحرك من ضفاف الفرات خلال الفترة الخطيرة من حرب أكتوبر (من يوم ٧ إلى ٢٤ أكتوبر) وتجتاز هذه القوات العربية نفس البادية القفراء الشاسعة التى اجتازها خالد

بن الوليد منذ أربعة عشر قرنا ، ولكن فى هذه المرة بفرقتين مدرعتين وثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية كانت تضم سبعمائة دبابة ت ٥٤ و ت ٥٥ واثنتى عشرة كتيبة مدفعية ، ومئات من العربات المدرعة وآلاف من سيارات النقل والوحدات الإدارية ، وكانت هذه القوات العربية القادمة من العراق منطلقة بأقصى سرعتها فى اتجاه خط المواجهة أمام مرتفعات الجولان بالشام لتدعيم الجيش السورى خلال حرب أكتوبر عام ٧٣ والاشتراك مع القوات السورية فى صد الهجوم الإسرائيلى المضاد الذى كان يستهدف الطريق إلى العاصمة دمشق . وقد بلغت القوات العراقية من الضخامة إلى الحد الذى جعل اللواء إسماعيل النعيمى معاون رئيس الأركان العراقى الذى وصل إلى دمشق جوا فى ٨ أكتوبر لاستقبال القوات العراقية وتنظيم التعاون ، يقول للواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى « لقد جاءك جيش بدايته فى الشام ونهايته فى بغداد » .

هل كان فى الإمكان مفاجـــأة إسرائيـــــل ؟

لقد كان التوصل إلى مفاجأة إسرائيل على المستوى الإستراتيجى مهمة شاقة إن لم نقل إنها شبه مستحيلة فى ظل الظروف السياسية والأوضاع العسكرية التى كانت سائدة فى المنطقة العربية منذ انتهاء حرب يونيو ٦٧ . إن أول مبادىء المفاجأة الإستراتيجية تنص على أنه فى حالة تعذر إخفاء التحضيرات والاستعدادات الهجومية على خط المواجهة مع العدو . فإن السبيل الوحيد للحصول على المفاجأة هو العمل على إخفاء نوايانا الهجومية عن هذا العدو ومحاولة إيهامه بحسن نوايانا وحرصنا على تسوية المشاكل المعلقة بين البلدين بالطرق السلمية . ولكن ذلك المبدأ كان من المتعذر تنفيذه لسببين : أولهما تعنت العدو الإسرائيلى وصلفه ورفضه لأية حلول أو تسويات سلمية سواء عن طريق المنظمة الدولية أو غيرها ، ومضيه فى سياسة ضم الأراضى العربية المحتلة إلى اسرائيل وإقامة المستوطنات بها تمهيدا لتهويدها ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم مما قطع الأمل فى أية تسوية سلمية ، أما السبب الثانى فيرجع إلى مشاعر الشعب العربى الذى جرحت كرامته وأهين شرفه بهزيمة ٥ يونيو ٦٧ ، فخرجت جماهيره الغاضبة تردد الشعار الذى أطلقه عبد الناصر وقتئذ

« إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة » . وتطورت الإستراتيجية المصرية أمام صلف العدو وغروره فانتقلت من مرحلتى الصمود والردع إلى تبنى سياسة جديدة هى سياسة استنزاف العدو ، وبدأت بذلك حرب الاستنزاف فى شهر مارس ٦٩ التى استمرت حتى يوم ٧ أغسطس ٧٠ ، حيث تمت الموافقة على إيقاف إطلاق النيران بناء على مبادرة وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة .

وعندما تولى الرئيس الراحل أنور السادات الحكم انتهج نفس سياسة سلفه عبد الناصر إزاء إسرائيل فمضى يطلق تهديداته العدائية ضدها فى كل مناسبة من المناسبات وأنذرها بالحرب دون مواربة أو التواء ، وأعلن فى كل مناسبة قومية وفى خطبه الرسمية وفى جميع أحاديثه الصحفية وفى خلال زياراته للوحدات العسكرية أن قرار المعركة نهائى لا رجوع فيه وأنه لا سبيل أمامنا غير حمل السلاح والحرب .

وبالإضافة إلى عدم القدرة على إخفاء النوايا المبيتة للحرب ضد إسرائيل تحت تأثير الرأى العام العربى ، فلقد كان الأمر الأشد صعوبة هو عملية إخفاء التحضيرات والاستعدادات الهجومية على الجبهتين المصرية والسورية قبل حرب أكتوبر ٧٣ ، فإن عملية التحضير للهجوم بما تعنيه من حشد وتحركات للقوات ودفع للأسلحة والمعدات للأمام والنشاط المتزايد فى أعمال الاستطلاع واتساع شبكات المواصلات اللاسلكية ، وأخيرا وصول معدات العبور الثقيلة والخفيفة وقوارب الاقتحام إلى قرب خط المياه . هذه العمليات التحضيرية كيف كان فى الإمكان إخفاؤها من عدو يمتلك أحدث المعدات الألكترونية وخير ما أنتجته التكنولوجيا الأمريكية من أجهزة وأدوات ؟ فعلى جبهة القناة وعن طريق نقاط المراقبة العديدة المنتشرة داخل حصون وأبراج خط بارليف على طول الشاطىء الشرقى للقناة التى لم تكن تبعد أكثر من مائتى متر عن الشاطىء الغربى كان فى إمكان المراقبة بالنظر وبالأجهزة البصرية تسجيل كل ما يجرى من تحركات وإنشاءات وتحضيرات للهجوم على هذا الشاطىء إلى عمق لا يقل عن عشرين كيلو مترا نحو الغرب . وعلى جبهة الجولان كانت مهمة إخفاء ما يجرى على الجانب السورى أشد صعوبة ، فعلاوة على نقاط المراقبة المنتشرة فى المواقع الدفاعية الإسرائيلية والمخفية بعناية فى ثنايا الهضبة الجبلية ومرتفعاتها والتى

تكشف المواقع السورية الممتدة فى الأراضى المنبسطة الصخرية وراء خط وقف إطلاق النار عام ٦٧ ، كانت هناك نقطة المراقبة التى أقامها الإسرائيليون فى أعلى قمة جبل الشيخ شمال هضبة الجولان على ارتفاع أكثر من سبعة آلاف قدم وزودوها بأحدث الأجهزة الإلكترونية مما كان يكفل لأفراد المراقبة كشف كل ما يجرى من أنشطة وتحركات وتحضيرات سورية للهجوم فى المسافة الواقعة ما بين مواقعهم الدفاعية فى خط المواجهة مع إسرائيل حتى العاصمة السورية دمشق فى أقصى الشمال . وسخرت الولايات المتحدة وسائلها التكنولوجية المتقدمة لإمداد إسرائيل بما تحتاج إليه من معلومات . فعن طريق إحدى المحطات الأمريكية السرية فى جنوب إيران والتى كانت لها نظائر مماثلة فى أماكن متعددة فى العالم ، تمكنت هذه المحطة من اكتشاف أن شبكة المواصلات اللاسلكية المصرية غرب القناة أشد اتساعا وأكثر تعقيدا من الشبكة المعتادة لإجراء التدريبات أو المناورات ، وعلى الفور أنبأت المخابرات الإسرائيلية بهذا الكشف . وكانت القيادة المصرية كنوع من الإجراءات الخداعية قد أعلنت عن قيام الجيش المصرى بالمشروع الإستراتيجي السنوى اعتبارا من أول أكتوبر ٧٣ .

وعن طريق آلات التصوير المتناهية فى الدقة المزودة بها طائرات الاستطلاع الإستراتيجية الأمريكية من طراز لوكهيد SR 7 IA التي تحلق على ارتفاعات شاهقة تصل إلى ثلاثين كيلو متراً ، وتطير بسرعة ثلاثة أضعاف سرعة الصوت مما لا يتيح الفرصة لأية أجهزة رادارية أن ترصدها ولا يمكن لأى صاروخ إصابتها أمكن تزويد المخابرات الإسرائيلية بأحدث وأدق الصور الجوية التى كانت تسجل كل ما كان يجرى من تحركات واستعدادات على الجبهتين المصرية والسورية خاصة بعد أن عجزت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية فى الفترة التى سبقت نشوب الحرب عن الخروج بطلعاتها الجوية فوق الجبهتين تجنبا لشبكتي الصواريخ الكثيفة من طراز سام أرض جو اللتين كانتا مصدر تهديد خطير لها . وأسهمت الولايات المتحدة كذلك فى تسخير الفضاء الخارجي لخدمة المخابرات الإسرائيلية فأطلقت فى ٢٧ سبتمبر ٧٣ قمرا صناعيا من طراز « ساموس » من قاعدة فاند نبرج بولاية كاليفورنيا فى مدار يقع غرب آسيا تمكن من تصوير الجانب المراد تصويره من الكرة الأرضية بكل ما يحويه

من دقائق وتفاصيل ، ووضعت جميع هذه الصور بالطبع تحت أنظار المخابرات الإسرائيلية .

كيف أمكن خداع إسرائيل

بعد أن رأينا كيف كان من المتعذر إخفاء النوايا الهجومية نظرا للظروف السياسية الدقيقة التي كانت تجتازها الأمة العربية وبعد أن استعرضنا بعض وسائل المراقبة التكنولوجية الدقيقة المحكمة من الأرض والجو والفضاء التى كانت مسلطة على الجبهتين المصرية والسورية ، أصبحت مهمة القيادتين المصرية والسورية فى إحراز المفاجأة الإستراتيجية تكاد تكون ضربا من الخيال ، ولم يتبق أمام القيادتين من أساليب المفاجأة سوى وسيلة واحدة كان الأمل فيها ضعيفا ، وهى محاولة خداع العدو عن التوقيت الحقيقى المحدد لبدء المعركة ، و من العجيب أن هذا الأمل الضعيف قد صادفه التوفيق والنجاح .. وفى الاجتماع المشترك للقيادتين المصرية والسورية فى مقر قيادة القوات البحرية بقصر رأس التين بالإسكندرية يوم ٢١ أغسطس ٧٣ تم تنسيق الخطط المصرية والسورية الخاصة بالسرية والأمن والخداع على المستويين الإستراتيجى والسياسىّ ، ونجحت القيادتان بالفعل بالتعاون مع بعض الأجهزة المدنية كوزارتى الخارجية والإعلام فى المحافظة على سر الهجوم وفى اتباع الأساليب التى تمكنا بها من خداع المخابرات الإسرائيلية والأمريكية اللتين تعدان بلا شك من أبرع أجهزة المخابرات فى العالم ومن أشدها دهاء وحذرا .

ولكن هذا النجاح الكبير لا يتبغى أن يجعلنا نغفل عن حقيقة هامة ما دمنا نتوخى أن نخرج من هذه الدراسة الموضوعية لحرب أكتوبر بالدروس والعبر المستفادة ، وهى أن قدرا كبيرا من هذا النجاح قد أسهمت فيه بنصيب وافر المخابرات الإسرائيلية نفسها التى لعبت دورا بارزا بفضل أخطائها الفادحة فى التأثير على المخابرات الأمريكية وتبديد مخاوفها وشكوكها ، وكذا فى تضليل القيادتين السياسية والعسكرية فى إسرائيل عن مغزى الحشود والتحضيرات الهجومية الواضحة على الجبهتين المصرية والسورية .

وكان العامل الأول وراء تصورات المخابرات الإسرائيلية الخاطئة ما رسخ

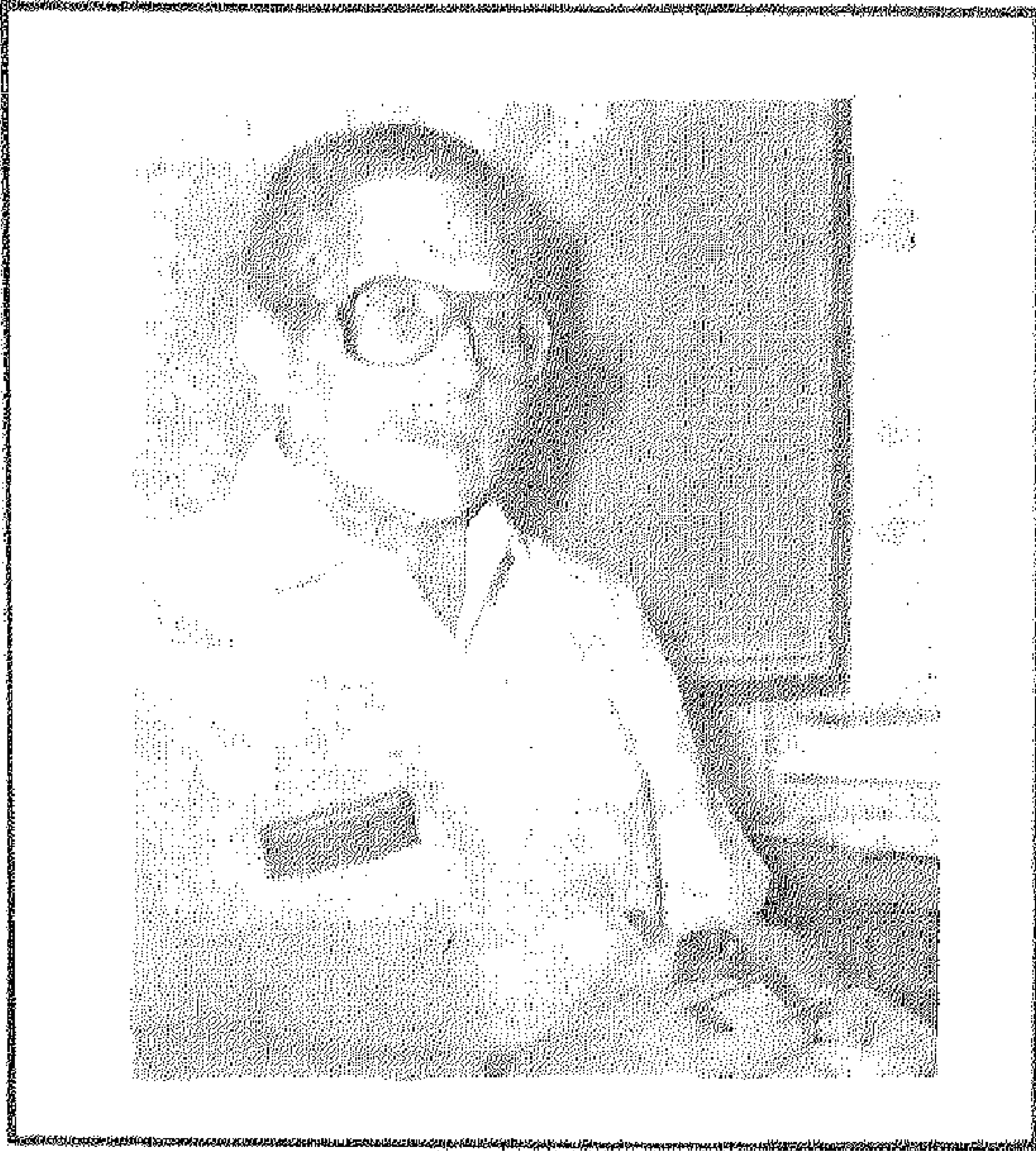
فى أذهان رجالها من الاستهانة بمقدرة العرب العسكرية وما صوره لهم غرورهم عن الفجوة الحضارية الكبيرة والفارق التكنولوجى الضخم الذى بين العرب وإسرائيل ، مما لا بد أن يحول دون قيام العرب بمغامرة عسكرية تنتهى بهم إلى كارثة أشد من كارثة عام ٦٧ .. لقد كان جهاز الإنذار فى المخابرات الإسرائيلية عام ٧٣ مستكملا ، وكانت آلة جمع المعلومات تعمل بدقة وانتظام . ولكن الجالسين على الأجهزة لم يتمكنوا من فهم مغزى ما يصلهم من دلائل وأنباء . لقد أخطأت المخابرات الإسرائيلية فى الفهم النهائى لأنباء الاستطلاع وتقارير المعلومات . ونقلت هذا الإحساس الخاطىء إلى المسئولين السياسيين والعسكريين إلى الحد الذى جعل الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان العامة يؤكد فيما بعد أنه لو كانت المخابرات الإسرائيلية فى مرحلة ما قبل الحرب قد عرضت عليه جميع المعلومات التى كانت لديها لكان قد اتخذ تقديرا مختلفا لإمكانية الحرب . ولكان قد طالب فورا بتعبئة الاحتياطى . ولقد كانت أخطاء المخابرات الإسرائيلية من الجسامة بحيث استهلت لجنة تقصى الحقائق برئاسة القاضى شمعون أجرانات عملها فى البحث عن أسباب المفاجأة العسكرية التى حاقت بإسرائيل يوم ٦ أكتوبر بالتحقيق مع الجنرال الياهو زعيرا رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية ووجهت اللجنة إليه فى تقريرها انتقادات لاذعة واتهامات مريرة لإساءته تقدير الموقف على الجبهتين المصرية والسورية . مما جعل إسرائيل تفاجأ بالحرب وكاد يعرضها لكارثة خطيرة محققة ، ولولا ذلك التحذير الخفى الذى أبلغ للمخابرات الإسرائيلية فى الساعة الرابعة صباحا يوم ٦ أكتوبر الذى نقلته المخابرات إلى القيادات العسكرية والسياسية فى إسرائيل قبل نشوب الحرب بعشر ساعات فقط لكانت الضربة العربية على جبهة قناة السويس والجولان ساحقة . ولكانت المفاجأة شديدة مذهلة وصدق قوله سبحانه وتعالى : **﴿ هل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة وهم لا يشعرون ﴾** .

من سيناء إلى الجولان

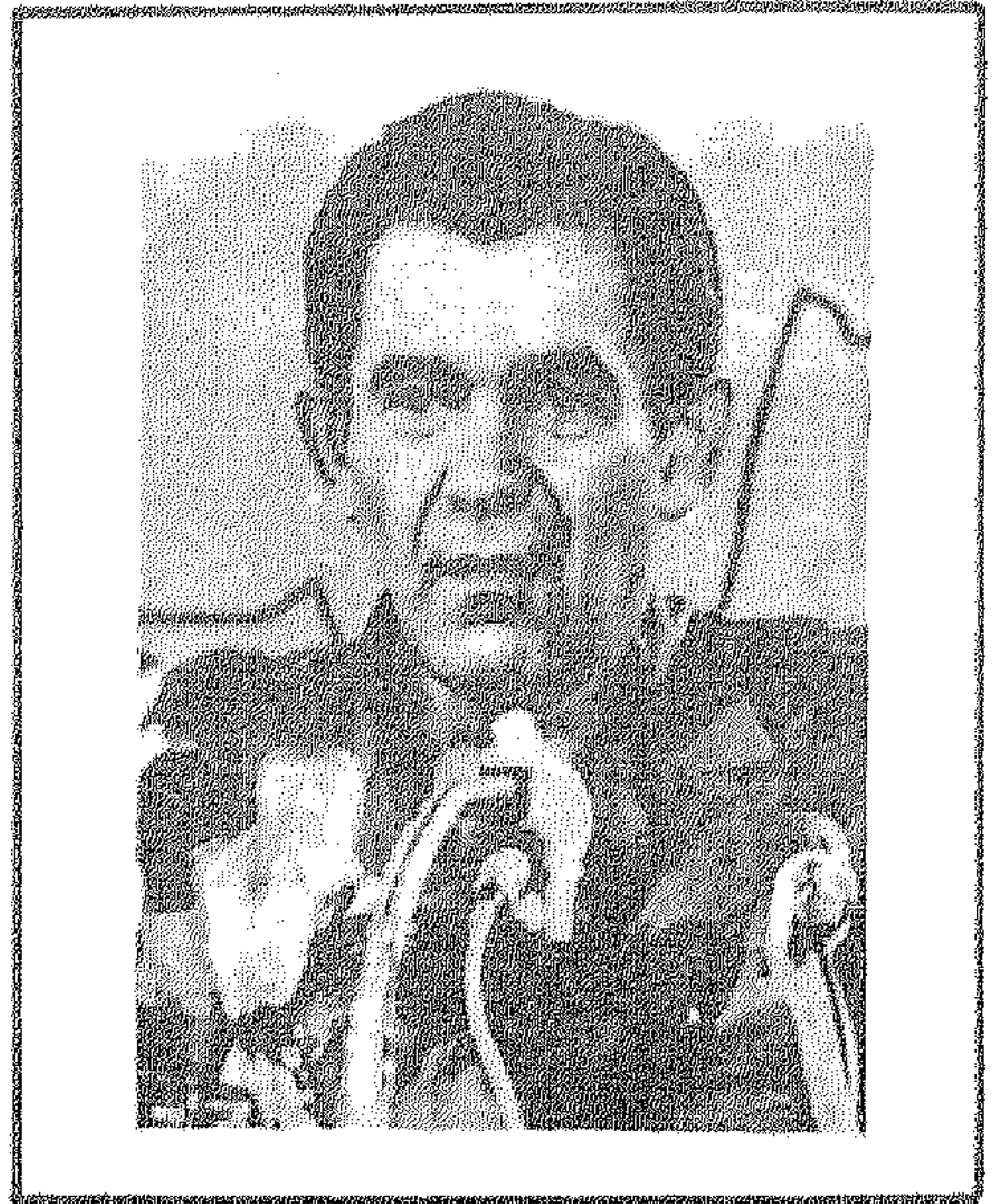
ملحق الصور



الفصل السادس



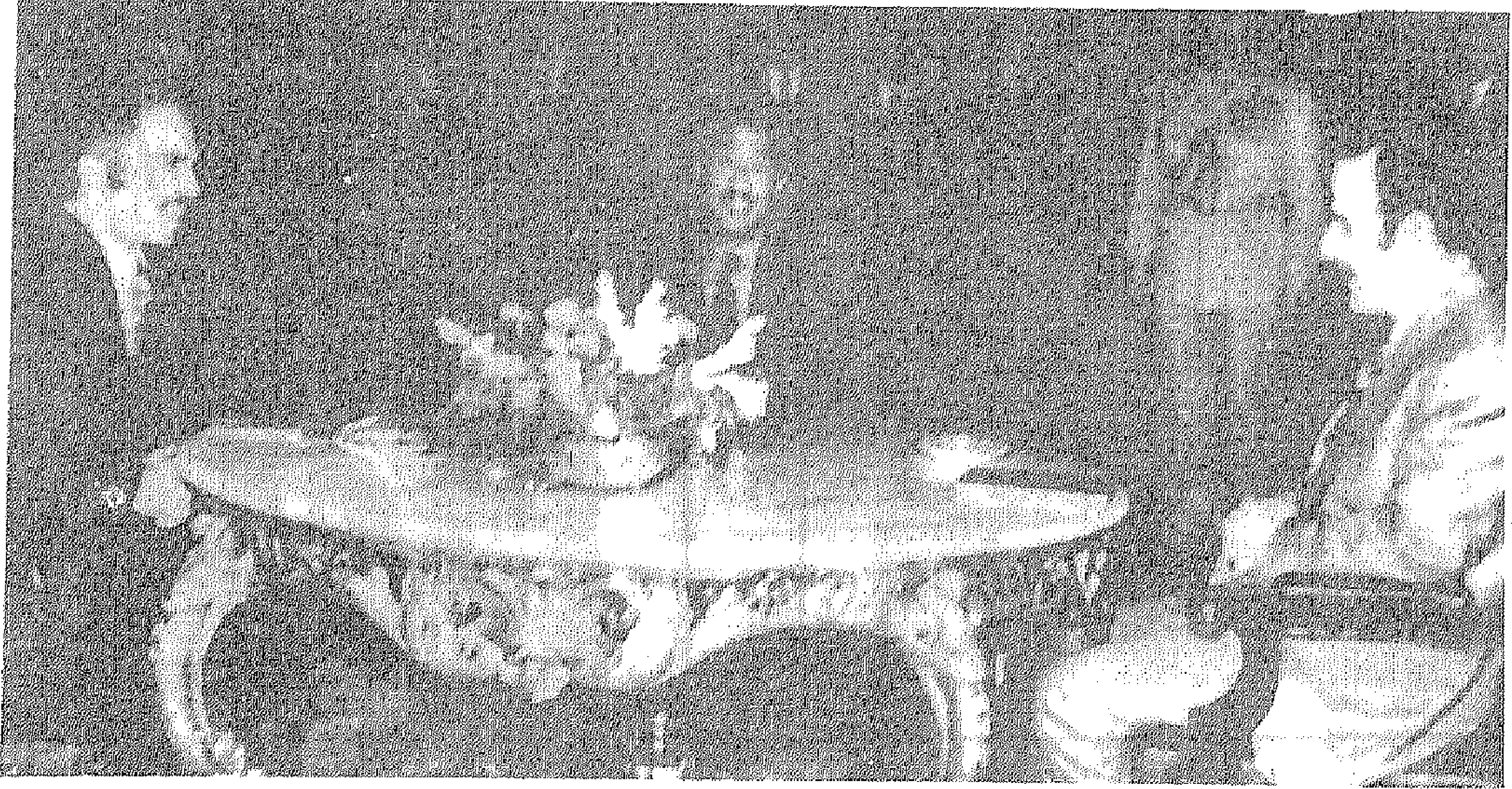
الجنرال أهرون ياريف تولى رئاسه جهاز المخابرات الحربية الإسرائيلية لمدة ٦ سنوات متتالية ـ خلفه الجنرال الياهو زعيرا قبل حرب أكتوبر ٧٣



الجنرال دافيد اليعازر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية ـ طالب القيادة السياسية بالتصديق على توجيه ضربة إجهاض للتحضيرات الهجومية العربية



موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلى رفض طلب الجنرال اليعازر بتوجيه ضربة اجهاض ضد التحضيرات الهجومية العربية وبإعلان التعبئة العامة للاحتياطى



مؤتمر القمة الثلاثى بالقاهرة فى ١٠ سبتمبر ٧٣
الرئيسان السادات والأسد والملك حسين



بن جوريون مؤسس دولة إسرائيل ومخطط الاستراتيجية الاسرائيلية



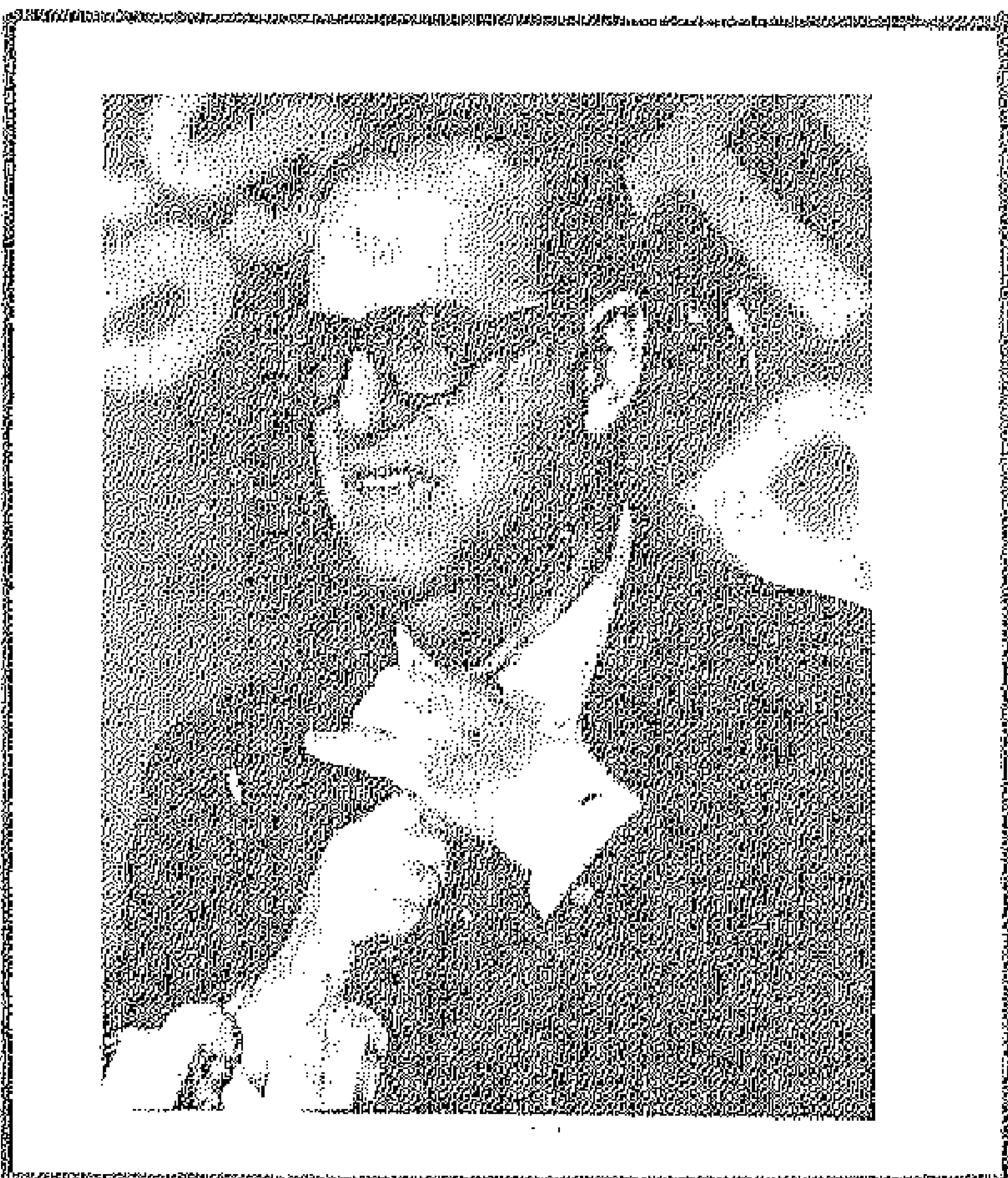
ايجال آلون نائب رئيسه وزراء إسرائيل ـ استدعته جولدا مائير من مستعمرة غينوسار فجر ٦ أكتوبر ٧٢ لحضور اجتماع وزراء المطبخ



جولدا مائير رئيسه وزراء إسرائيل عارضت اقتراح رئيس الأركان بتوجيه ضربة اجهاض ضد مصر وسوريا يوم ٦ أكتوبر ٧٣



الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرية اتصل به هنرى كيسنجر هاتفيا أثناء وجوده فى نيويورك صباح ٦ أكتوبر ٧٣ لنقل رسالة إلى السادات لمحاولة منع الحرب



أبا ايبان وزير الخارجية الإسرائيلى كان فى نيويورك لحضور الدورة رقم ٢٨ للجمعية العمومية عندما أبلغوه بالهجوم المتوقع على إسرائيل فجر ٦ أكتوبر



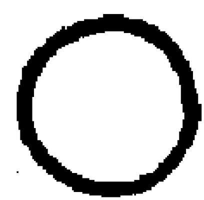
اللواء طيار حسنى مبارك قائد القوات الجوية ـ أعد مظلة جوية لصد أى احتمال لضربة جوية إسرائيلية يوم ٦ أكتوبر



كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة ـ أبلغه كيسنجر صباح ٦ أكتوبر ٧٣ بالحرب المتوقعة فى الشرق الأوسط

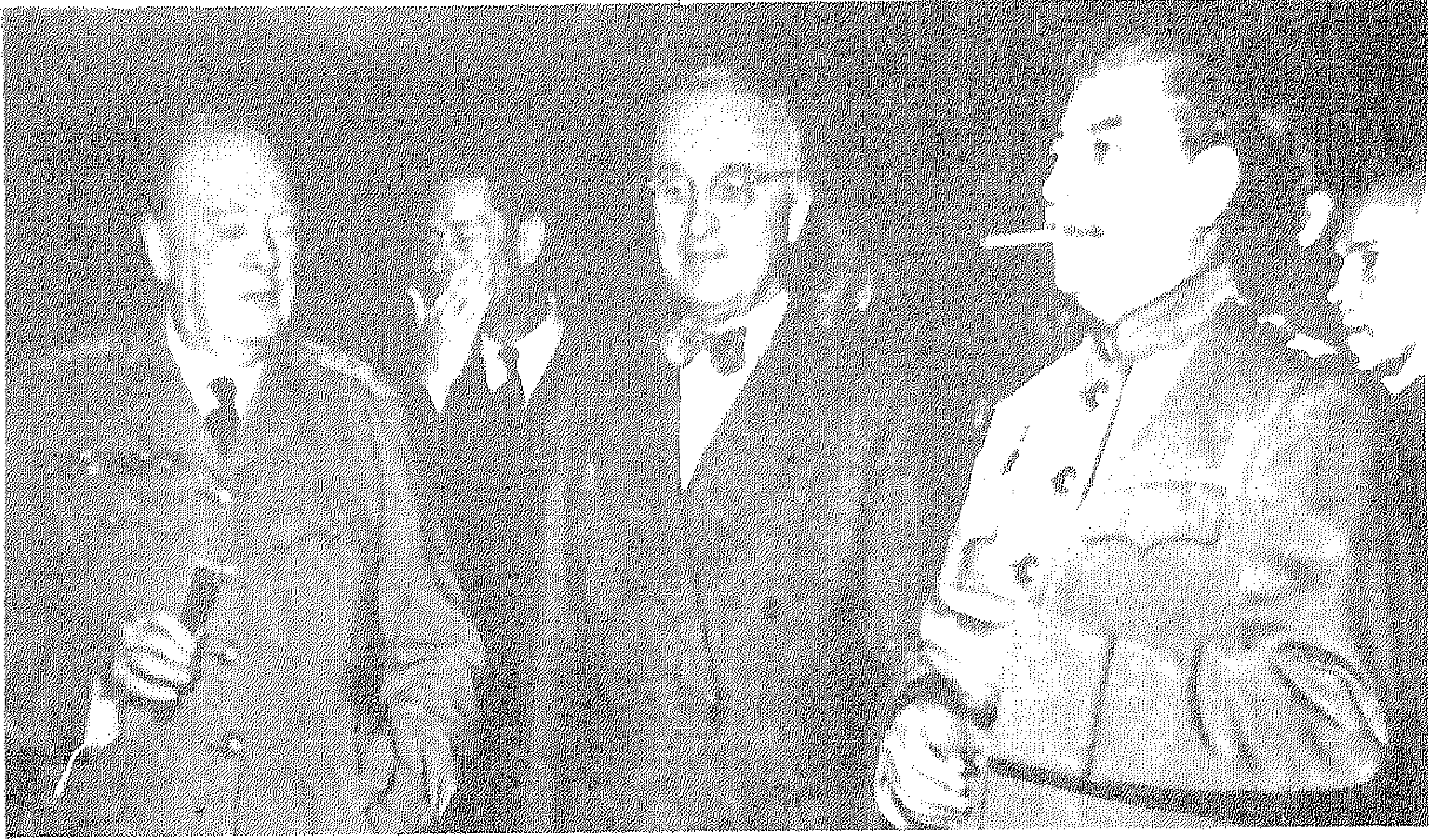


اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى ـ حضر اجتماع مشترك فى دمشق يوم ٣ أكتوبر ٧٣ مع الفريق أول أحمد إسماعيل لتحديد الموعد النهائى للهجوم





الدكتور أشرف غربال المستشار الصحفى للسادات اشترك مع حافظ إسماعيل واللواء عز الدين مختار فى إعداد البيان الأول لحرب أكتوبر ٧٣



الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين وإلى يمينه الرئيس الأمريكى هارى ترومان ورئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل .
لم يصدق ستالين التحذير الذى أرسله الجاسوس السوفيتى ريتشارد سورج فى مايو ٤١ وتعرض الاتحاد السوفيتى لأضخم مفاجأة استراتيجية فى التاريخ



هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكيه ايقظوه فى الساعة الثانية صباحاً يوم ٦ أكتوبر بتوقيت نيويورك لابلاغه برسالة جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل



اللواء بهى الدين نوفل رئيس هيئة عمليات القيادة الاتحادية توجه من دمشق إلى عمان يوم ٤ أكتوبر حيث قابل الفريق زيد بن شاكر رئيس الأركان الأردنية وطالبه بتنفيذ الاتفاق بتأمين الجناح الجنوبى للجيش السورى


الفصل
السابع
المفاجاة الاستراتيجية
التى تعرضت لها إسرائيل فى ٦ أكتوبر ٧٣

عرف عالم الإستراتيجية البريطانى جون كولينز المفاجأة فى كتابه « الإستراتيجية الكبرى » (Grand strategy) كما يلى « إن المفاجأة وتعاونها عدة عوامل أخرى مثل السرية والخداع والإبداع والجرأة يمكنها أن تحول بحسم ميزان القوى لتمهد الطريق للنصر، وليس من الضرورى أن يجهل العدو تماما الأعمال الجارية . لكن من الضرورى فقط أن يتفهم متأخرا الفحوى الكامل لها بدرجة لا تمكنه من العمل ضدها بكفاءة فى الوقت المناسب » .

ومن بين كل التعبيرات التى قرأتها عن المفاجأة الإستراتيجية لم أجد وصفا لما حاق بإسرائيل يوم ٦ أكتوبر ٧٣ أدق ولا أصدق من المقطع الثانى من عبارة جون كولينز ، فإن إسرائيل لم تكن تجهل تماما الأعمال التى كانت تجرى على الجبهتين المصرية والسورية من جهة التحضيرات والاستعدادات الهجومية فى الفترة الأخيرة التى سبقت الهجوم ، ولكن فهمها الكامل لمغزى هذه الأعمال جاء متأخرا بدرجة لم تمكنها من العمل ضدها بكفاءة فى الوقت المناسب .

وعلى الرغم من التحذير الذى وصل إسرائيل فى الرابعة صباح يوم ٦ أكتوبر . فإن الساعات العشر التى كانت فى حوزتها قبل الهجوم لم تتح لها فترة الإنذار الكافية التى بنت إسرائيل كل حساباتها وخططها العسكرية على أساسها ، وهى فترة الثمانى والأربعين ساعة التى افترضت أنه لا بد من حصولها عليها قبل أى هجوم يوجه ضدها ، وأن المقياس الذى يحدد لنا هل تعرضت إسرائيل للمفاجأة الإستراتيجية يوم ٦ أكتوبر أو لم تتعرض ، لا يكمن فى معرفتها بنبأ الهجوم الذى كان سيوجه ضدها بعد عشر ساعات أو فى جهلها بهذا النبأ ، فإن العامل المؤثر هنا ينحصر فى الإجابة على هذا السؤال : هل كان فى مقدرة إسرائيل تفادى النتائج الإستراتيجية الضارة بها التى نجمت عن هذه المفاجأة قبل أن تبدأ المعركة ؟ أو بمعنى آخر هل كان فى استطاعة إسرائيل تغيير الأمر

الواقع الذى فرضته عليها المفاجأة رغم معرفتها بأن الحرب سوف تنشب بعد بضع ساعات ؟ إن من المؤكد أن إسرائيل قد تعرضت يوم ٦ أكتوبر لمفاجأة استراتيجية كاملة لأنها رغم علمها بالهجوم العربى الوشيك كانت عاجزة عن تغيير الأمر الواقع الذى فرضته عليها المفاجأة . ولم يكن فى مقدرتها تفادى نتائجها الضارة بها والتى تركزت فى واقع الأمر فى ثلاث ظواهر خطيرة كانت تهدد إستراتيجيتها بالفشل وكادت تعرض قواتها العسكرية لهزيمة ساحقة فى حرب أكتوبر وهذه الظواهر الثلاث هى وفقا لترتيب أهميتها كما يلى :

١ – فقد إسرائيل لميزة المبادأة .

٢ – تعرض إسرائيل للقتال على جبهتين فى وقت واحد .

٣ – عدم إمكان اشتراك القوات الاحتياطية فى المعارك الأولى .

إن ميزة المبادأة (Initative) هى وفقا لنظريات الحرب الوسيلة الأساسية للحصول على المفاجأة التى تعد وفقا لتعريف مشاهير القادة وفلاسفة الحرب أهم مبادىء الحرب وأعظمها أثرا فى إحراز النصر . وكانت إسرائيل حريصة فى كل حروبها السابقة مع العرب على أن تكون المبادأة دائما فى يدها مما كان يتيح لجيشها فرصة السبق فى القيام بالعمليات الهجومية ، ويرغم القوات العربية على اتخاذ الأوضاع الدفاعية ، وليست العبرة فى المبادأة هى مجرد السبق فى تحديد زمان ومكان الحرب أو مجرد مفاجأة العدو بالقيام بالعمليات الهجومية ، إذ إن تلك المرحلة الابتدائية من مراحل الحرب تصبح عديمة الجدوى إذا لم يلاحق الطرف الذى فى حوزته المبادأة خصمه بضربات سريعة ومتلاحقة تفقده توازنه وتحرمه من فرصة التفكير الهادىء والتقاط الأنفاس حتى لا تتاح له الفرصة أو الوقت لتخطيط وتنفيذ هجمات مضادة يتغلغل بها إلى العمق عن طريق عمليات اختراق قوية أو يتوصل بها إلى تطويق القوة المهاجمة أو أجزاء رئيسية منها عن طريق حركات التفاف جريئة حول الأجناب مما يعنى انتزاعه للمبادأة عن طريق القوة ويصبح منذ هذه اللحظة هو الطرف الذى فى يده السبق فى القيام بالفعل ، بينما لا يبقى للطرف الآخر الذى فقد المبادأة سوى اللجوء إلى أسلوب الدفاع أو الانسحاب ومجرد القيام برد الفعل . وفى كل حروب إسرائيل السابقة مع العرب فيما عدا الأشهر القلائل الأولى من حرب

عام ٤٨ استغلت إسرائيل ميزة المبادأة أحسن استغلال وبمجرد أن ينجح سلاحها الجوى فى تحطيم الطيران العربى وتحت ستر مظلة من الطائرات الإسرائيلية تقوم القوات الإسرائيلية بمعاركها الهجومية التى تستغل فيها خفة حركة قواتها المدرعة وقوة نيرانها ومقدرتها العالية على المناورة فى إجراء عمليات الاندفاع البعيدة المدى إلى الأعماق وحركات الالتفاف والتطويق الواسعة النطاق التى تحدث الارتباك والشلل فى القوات العربية . وبالنسبة لمقدرة إسرائيل الفائقة على تحريك قواتها من قطاع لآخر بفضل خفة حركة قواتها وكفاءة خطوط مواصلاتها ونظرا لمرونة تشكيلاتها التى تسمح لها بضم الوحدات فى مجموعات عمليات معينة أو سحبها منها . أصبح فى قدرتها تطبيق مبدأ الحشد تطبيقا سليما بما يكفل لها تجميع قوات متفوقة فى العدة والعدد أمام أية مواقع دفاعية عربية ، ويتيح لها الفرصة لاختراق هذه المواقع أو تطويقها وإرغامها على الانسحاب . وفى مقابل هذه التكتيكات الهجومية والمبنية على قواعد وأساليب الحرب الخاطفة . نجد أن القيادات العربية كانت تتقيد فى معاركها بتوزيع قواتها فى خطوط دفاعية ثابتة ومواقع حصينة سبق إعدادها بما لا يتيح لها أية فرصة لإجراء أية تحركات أو مناورات تكتيكية فى الميدان لانتزاع المبادأة من القوات الإسرائيلية . وهكذا تظل القوات العربية فترة طالت أو قصرت فى خنادقها فاقدة القدرة على الحركة أو خلق الابتكار ولا سبيل أمامها سوى انتظار الهجمات الإسرائيلية القادمة ، وعندما يبدأ الهجوم الإسرائيلى تحت غطاء جوى كثيف وبقوات متفوقة فى العدة والعدد بفضل تطبيق القيادة الإسرائيلية لمبدأى خفة الحركة والحشد تقوم القوات العربية بمعارك الصد الثابتة مع شن بعض الهجمات المضادة على المستويات المحلية .

وبعد بضعة أيام أو ساعات ورغم ماتبذله القوات العربية المدافعة من بطولة ومقاومة تنتهى المعركة عادة بانسحاب عربى غير منظم كان دائم يتسم بالارتباك والفوضى مع ترك الأسلحة الثقيلة والمركبات ومخازن الذخيرة والمؤن لقمة سائغة فى يد الأعداء . وأدى ذلك الطابع المميز للمعارك العربية الإسرائيلية التى كانت كلها تكاد تسير على نمط واحد إلى ظاهرة خطيرة بالنسبة للعسكرية العربية وهى رسوخ العقيدة الهجومية فى الفكر العسكرى الإسرائيلى ، وفى المقابل رسوخ العقيدة الدفاعية فى الفكر العسكرى العربى . ولذا كانت مفاجأة إستراتيجية كبرى للقيادة الإسرائيلية يوم

٦ أكتوبر حينما اكتشفت لسخرية القدر أن العرب وإسرائيل قد تبادلا المراكز التى ظل كل منهما يحتلها منذ ربع قرن . إذ تمكن العرب لأول مرة من أن يستعيدوا زمام المبادأة من يد إسرائيل ، وأن يحددوا بأنفسهم زمان ومكان المعركة . ولم يبق أمام إسرائيل سوى انتظار الضربة وتلقى الصدمة فى التوقيت الذى حدده العرب ، ووجد الجنود الإسرائيليون أنفسهم لأول مرة عاجزين عن الحركة حبيسين فى دشم ومواقع دفاعية ومتأهبين وفقا لتعليمات قيادتهم لامتصاص القصف ، وللقيام بمعارك الصد التى لم يحذقوها أو يمارسوها من قبل . كما امتنع عليهم فى بادىء الأمر القيام بأية تحركات هجومية وهى نوع العمليات التى تدربوا عليها طويلا وبرعوا فيها مما أثر تأثيرا سيئا على روحهم المعنوية .

ووجدت القيادات الإسرائيلية نفسها هى الأخرى عاجزة عن سبق العرب لأول مرة فى القيام بالعمليات الهجومية .. أو فى تنفيذ الخطط الجريئة التى اشتهرت بها سواء فى عمليات الاختراق العميق أو حركات الالتفاف والتطويق الواسعة النطاق . ووجدت نفسها مضطرة لأول مرة منذ ربع قرن أن تكون خططها عبارة عن مجرد ردود أفعال للخطط العربية مما أدى إلى شلل وارتباك هذه القيادات العسكرية على كافة المستويات ومنعها من العمل السريع والتصرف السليم أو رد الفعل الفورى الذى كانت تشتهر به فى حروبها السابقة مع العرب . هذا ولم تتمكن القيادة الإسرائيلية من استعادة زمام المبادأة فى يدها وفقا للأقوال الرسمية التى سجلتها لجنة تقصى الحقائق برئاسة القاضى إجرانات رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية إلا يوم ١٠ أكتوبر على الجبهة السورية فى الجولان .

ففى هذا اليوم تمكنت إسرائيل من إعادة احتلال القنيطرة عاصمة الجولان وأتمت الفرق السورية المدرعة والميكانيكية التى قامت بالهجوم على الجولان انسحابها إلى ما وراء خط وقف إطلاق النار عام ٦٧ وهو الخط الذى بدأت منه الهجوم يوم ٦ أكتوبر . وكان قرار القيادة الإسرائيلية فى هذا اليوم هو القيام بهجوم مضاد فى اليوم التالى بهدف عبور خطوط وقف إطلاق النار عام ٦٧ والتقدم إلى عمق الأراضى السورية . وقد قررت لجنة تقصى الحقائق الإسرائيلية أيضا أن القيادة الإسرائيلية لم تتمكن من استعادة المبادأة على جبهة

قناة السويس إلا يوم ١٥ أكتوبر على أثر توقف عملية تطوير الهجوم المصرى الذى جرى يوم ١٤ أكتوبر والذى لم يصادفه النجاح والذى كان من أبرز نتائجه اتخاذ القيادة الإسرائيلية قرارها بالقيام بعملية عبور إلى الضفة الغربية لقناة السويس عند الدفرسوار لإقامة رأس كوبرى . وقد بدأت القوات الإسرائيلية فى تنفيذ هذه العملية اعتبارا من مساء يوم ١٥ أكتوبر ، ومن هذا يتضح لنا أن المبادأة ظلت فى يد القيادة المصرية مدة تسعة أيام كاملة وظلت فى يد القيادة السورية مدة أربعة أيام . ولا شك أن ميزة المبادأة لو كانت قد استغلت بواسطة القيادتين المصرية والسورية بشكل أشد تأثيرا وأكثر فعالية مما تم خلال الفترة التى ظلت خلالها تلك المبادأة فى حوزتهما . فإن نتائج حرب أكتوبر من الناحية العسكرية ربما كانت أفضل بكثير مما أمكن لمصر وسوريا إحرازه فى نهاية الحرب وربما كان قد تغير وجه التاريخ .

وكانت الظاهرة الثانية كما ذكرنا هى تعرض إسرائيل للقتال على جبهتين فى وقت واحد . وكانت تلك الظاهرة هى الكابوس المزعج الذى يروع إسرائيل دائما ويثير فى قيادتها كوامن القلق ومشاعر الخوف خشية تفرق قواتها وتشتيت جهودها ، على الرغم من أن إسرائيل لم تكن تحسب لهذا الاحتمال حسابا جديا ، فلقد كانت على ثقة تامة فى أن أوجه الخلاف وظروف التمزق العربى كفيلة بإبعاد هذا الشبح الذى يؤرق أحلامها عن دائرة التحقق ، وفى أن تكون عملية توحيد الصف العربى للقيام بعمل عسكرى مشترك ضد إسرائيل على أكثر من جبهة ليست سوى نوع من الوهم وضرب من الخيال . وعلى الرغم من استبعاد إسرائيل لهذا الاحتمال فإن استراتيجيتها التى لم تكن تترك شيئا للظروف أو المصادفات كانت مهيأة لمثل هذا الموقف ، وهكذا كانت الخطة مبنية على أساس تركيز المجهود الرئيسى ضد أكثر الجبهات تهديدا لإسرائيل مع تثبيت الجبهات الأخرى ، على أن يتم نقل المجهود الرئيسى على كل جبهة على التوالى لتحقيق مبدأ الحشد وتنفيذ أسلوبها المعهود فى اتباع تكتيكات الحرب الخاطفة لإنهاء المعركة وحسم الموقف . .

لكن نجاح هذه الإستراتيجية كان مرتبطا بعاملين على درجة كبيرة من الأهمية ، أولهما أن تتم عملية تعبئة الاحتياطى فى الوقت الملائم أى قبل ثمان

وأربعين ساعة على الأقل من ابتداء أية عمليات حربية حتى يمكن تنفيذ مراحل استدعاء الأفراد الاحتياطيين فى المواعيد المحددة ووفقا للنظام الدقيق الموضوع مما يتيح الفرصة للوحدات الاحتياطية لاستكمال مرتباتها من الأفراد والأسلحة والمعدات ، والتحرك إلى الجبهات المخصصة لها ، وبذا يتلقى الجيش الإسرائيلى صدمة الحرب وهو جاهز العدة مكتمل القوة ، إذ إن الوحدات الاحتياطية فى المذهب العسكرى الإسرائيلى هى القوة الضاربة الحقيقية فى الجيش الإسرائيلى ، وهى التى تجعل فى مقدرته القيام بالهجوم الشامل فى حالة استحواذه على المبادأة أو القيام بالهجوم المضاد لاستعادة المبادأة فى حالة فقده لها فى أية مرحلة من مراحل الحرب .

أما العامل الثانى الذى كان يتوقف عليه أيضا نجاح استراتيجية إسرائيل فهو ضرورة توفير شبكة مترابطة ومتكاملة من الطرق ذات الكفاءة العالية التى تغطى المحاور الرئيسية داخل إسرائيل وخارجها وتربطها بخطوط المواجهة الثلاثة مع مصر والأردن وسوريا .

كيف قاتلت إسرائيل حرب ٦٧ على ثلاث جبهات ؟

فى خلال حرب ٦٧ تمكنت إسرائيل من تطبيق استراتيجيتها بنجاح عند التعامل مع الجبهات العربية الثلاث التى كانت تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب .

وكانت إسرائيل مهددة منذ بادىء الأمر بالقتال على جبهتين فى وقت واحد ، وهما الجبهة المصرية والجبهة السورية . إذ إنهما علاوة على ميثاق الدفاع المشترك الذى يجمعهما كان الجيشان المصرى والسورى تظلهما قيادة عربية موحدة ، كما أن الرئيس المصرى عبد الناصر لم يصدر أوامره للمشير عبد الحكيم عامر بحشد القوات المصرية فى سيناء خلال شهر مايو ٦٧ إلا لنجدة سوريا بعد المعلومات التى وردت له من مصادر سوفيتية من أن إسرائيل قد حشدت أحد عشر لواء مدرعا على الحدود السورية . وقبل أن ينصرم شهر

مايو أصبح احتمال قتال إسرائيل على ثلاث جبهات أمرا يكاد يكون محققا ، فلقد استقل الملك حسين طائرته فجأة من عمان إلى القاهرة يوم ٣٠ مايو وأبرم مع عبد الناصر ميثاقا دفاعيا ، كما تم الاتفاق على أن يسافر اللواء المصرى عبد المنعم رياض ليتولى قيادة قوات الجبهة الشرقية التى اتخذت عمان مقرا لها . وفى ٣١ مايو سافر زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية وقتئذ ومعه اللواء عبد المنعم رياض إلى العراق وتم الاتفاق مع الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف على أن ترسل المساعدات العسكرية العراقية المكونة من مجموعات أربعة ألوية إلى الجبهة الشرقية فى الأردن وليس إلى سوريا كما كان الاتفاق من قبل . وفى اليوم الأول من يونيو تولى اللواء عبد المنعم رياض مهام قيادته الجديدة فى عمان وأرسلت مصر إلى الأردن كتيبتين من الصاعقة بقيادة الرائد جلال هريدى وأصبحت الجبهة الشرقية بالنسبة لإسرائيل كابوسا مزعجا بسبب التصاق حدود الضفة الغربية بأشد المناطق الإسرائيلية أهمية وأكثرها عمرانا وكثافة سكانية وهى السهل الساحلى والقدس اليهودية .

وإزاء الدائرة التى أخذت تضيق الخناق على إسرائيل خاصة مع اقتراب وصول القوات العراقية رسمت الإستراتيجية الإسرائيلية خطتها على أساس إحراز المبادأة وتوجيه الضربة الأولى ضد مصر التى تقرر تركيز المجهود الرئيسى عليها باعتبار أن الجيش المصرى كان أقوى الجيوش العربية ، كما أن سلاحه الجوى كان لديه المقدرة من مطاراته المتقدمة فى سيناء ومنطقة قناة السويس على الوصول إلى عمق إسرائيل .

وكانت الخطة الإسرائيلية فى بادىء الأمر تهدف إلى تثبيت الجبهتين الأردنية والسورية لحين الانتهاء من تصفية الوضع على الجبهة المصرية إذ إن جميع التشكيلات الاحتياطية كانت معدة للدفع بها إلى سيناء لتحقيق انتصار حاسم وسريع . وفى ظل مفاجأة إستراتيجية كاملة تمكنت الطائرات الإسرائيلية صباح ٥ يونيو ٦٧ من تدمير معظم الطائرات المصرية وهى جاثمة على الأرض ، ومن تعطيل القواعد الجوية المصرية بعد تحطيم ممراتها عدا مطار العريش الذى حرص الطيارون الإسرائيليون على تجنب إصابته بأية أضرار كى تتمكن القوات الجوية الإسرائيلية من استخدامه بعد استيلاء قواتها الأرضية عليه .

وبينما كان السلاح الجوى الإسرائيلى مشغولا على الجبهة المصرية قامت طائرات سورية وأردنية وعراقية بأوامر من قيادة الجبهة الشرقية بمهاجمة أهداف حيوية داخل إسرائيل ، وعلى الفور أصدر الجنرال مردخاى هود قائد السلاح الجوى الإسرائيلى أوامره بالرد على هذه الهجمات وتم فى الساعة الثانية عشرة ظهرا مهاجمة القاعدتين الجويتين الأردنيتين فى المفرق وعمان مما أدى إلى تدمير ٢٨ طائرة هوكر هنتر كانت عبارة عن السلاح الجوى الأردنى ، وفى إثر الهجوم على خمس قواعد جوية سورية خسرت سوريا ٥٣ طائرة من طائراتها ، وهو ما كان يعادل ٥٠٪ من سلاحها الجوى كما خسرت العراق ١٠ طائرات كانت فى مطار H . 3 بغرب العراق. وكانت القيادة الإسرائيلية تطمع فى إمكانها تحييد الأردن فأرسلت مذكرة إلى الملك حسين عن طريق الجنرال النرويجى أود بول رئيس هيئة الرقابة الدولية بالقدس تعده فيها بأن إسرائيل لن تقوم بمهاجمة الأردن إذا امتنعت عن القيام بعمل هجومى ضدها . وكان رد الملك حسين على رسالة إسرائيل هو ضرب القدس اليهودية بمدفعية وهاونات الجيش الأردنى كما انصبت قذائف المدفعية البعيدة المدى على مطار اللد وضواحى تل أبيب واستولت القوات الأردنية عند الظهر على مقر هيئة الرقابة الدولية فى جبل المكبر والمنطقة المنزوعة السلاح وفتحت القوات الأردنية نيرانها على طول خط وقف إطلاق النار .

وكانت المشكلة التى واجهتها القيادة الإسرائيلية بعد اشتراك الأردن اشتراكا فعليا فى الحرب هى عدم توافر القوات لديها كى تحشد فى مواجهة الجبهة الشرقية العربية ما يلزم من القوات للهجوم عليها ، إذ إن جميع الوحدات كانت مطلوبة للجبهة المصرية التى ركزت ضدها المجهود الرئيسى . ولم يكن تحت إمرة الجنرال عوزى ناركيس قائد القيادة الوسطى سوى اللواء العاشر مشاة بالقدس الذى كان يقوده أليعازر إميتلى وهو لا يكفى لمواجهة لواءين مدرعين أردنيين بالضفة الغربية مسلحين بدبابات الباتون الأمريكية والسنتوريان البريطانية بالإضافة إلى طلائع من مجموعة اللواء الثامن العراقى بدأت فى الوصول صباح ٥ يونيو إلى الضفة الغربية .

لكن تطور الأحداث أدى إلى تمكين القيادة الإسرائيلية من القيام بعملياتها

الحربية بنجاح فى الضفة الغربية فإن الانهيار غير المتوقع للجبهة المصرية أدى إلى توافر لواء مظلات ولواء مدرع كانا على وشك التحرك إلى الجبهة المصرية وتم تحويلهما للاستيلاء على القدس العربية قبل تحركهما مباشرة . وقد حدث هذا الانهيار المفاجىء للجبهة المصرية نتيجة لارتباك القيادة العسكرية واهتزاز أعصابها بسبب الضربة التى حاقت بالطيران صباح ٥ يونيو مما أدى إلى إصدارها أمر الانسحاب المشئوم فى مساء يوم ٦ يونيو بدون وضع أية خطة أو تنظيم للانسحاب ، الأمر الذى أدى إلى تحويل الانسحاب إلى حالة شاملة من الفوضى دون أن تتاح الفرصة للقوات المصرية للقتال ودون صدور الأمر المنطقى الذى كان من واجب القيادة العسكرية إصداره وقتئذ ، وكان من المتيسر تنفيذه وهو التمسك بخط المضايق والممرات شرق قناة السويس . وهكذا سقطت القنطرة شرق يوم الخميس ٨ يونيو ووصلت القوات الإسرائيلية إلى الشاطىء الشرقى للقناة .

وأدى جمود الجبهة السورية وعدم قيامها بعملية الهجوم الشامل ضد إسرائيل والاكتفاء بمجرد عمليات قصف بالمدفعية لبعض المستوطنات والأهداف الإسرائيلية إلى إصدار القيادة الإسرائيلية أوامرها إلى العميد دافيد أليعازر قائد القيادة الشمالية وقتئذ (رئيس الأركان العامة فى حرب أكتوبر ٧٣) بتخصيص لواء مدرع من قواته للاشتراك فى عمليات الاستيلاء على الضفة الغربية وتم لهذا اللواء بقيادة العقيد بيليد الاستيلاء عل شمال الضفة الغربية وهى منطقة جنين وطولكرم وقلقيلية .

وفى جنوب الضفة الغربية اشترك اللواء العاشر ولواء المظلات واللواء المدرع فى اقتحام القدس العربية بعد سلسلة عنيفة من المعارك ودخلوا المدينة المقدسة من الشمال والشرق والجنوب صباح الأربعاء ٧ يونيو .

وفى يوم الخميس ٨ يونيو سقطت مدينة أريحا فى الشرق ووصلت القوات الإسرائيلية إلى نهر الأردن واستولت على جسر الدامية وجسر الملك حسين اللذين يمر عليهما الطريقان الرئيسيان من الضفة الغربية إلى عمان وتم انسحاب جميع القوات العربية إلى شرق نهر الأردن .

وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره رقم ٢٣٤ يوم ٧ يونيو بوقف إطلاق

النار اعتبارا من الساعة العاشرة من مساء نفس اليوم بتوقيت شرق البحر المتوسط ، وقد وافقت الأردن عليه يوم صدوره ، كما وافقت عليه مصر فى مساء الخميس ٨ يونيو ، ووافقت عليه إسرائيل بشرط موافقة جميع الأطراف العربية المشتركة فى القتال عليه . وكان القرار لاينص لأول مرة فى تاريخ مجلس الأمن على عودة القوات المتحاربة إلى الأماكن التى بدأت منها القتال ، وكان ذلك يحمل معنى على أكبر جانب من الخطورة وهو موافقة مجلس الأمن على أن تتوقف القوات الإسرائيلية عن القتال فى مواقعها الجديدة على الضفة الشرقية لقناة السويس وعلى الضفة الغربية لنهر الأردن .

لماذا أعلنت الإذاعة السورية سقوط القنيطرة قبل ٦ ساعات من سقوطها ؟

لم تقم سوريا بالتزاماتها بشن هجوم شامل على إسرائيل وفقا لخطة القيادة الموحدة ، وكان ذلك يرجع إلى سببين أولهما تدمير سلاح الطيران المصرى وبدء انهيار المقاومة المصرية فى سيناء ، وثانيهما قيام الطيران الإسرائيلى بتدمير ٥٠٪ من الطائرات السورية فى اليوم الأول من الحرب مما جعل للطيران الإسرائيلى السيطرة الكاسحة على الأجواء العربية ، وتمشيا مع الأوضاع العسكرية السيئة السائدة على الجبهتين المصرية والأردنية اكتفت القيادة السورية بانتشار قواتها فى مواقعها المنيعة بهضبة الجولان مع القيام ببعض هجمات ثانوية صغيرة عبر الحدود واستمرار قصف المدفعية السورية للمستعمرات الإسرائيلية فى وادى الأردن وسهل الحولة إنتظارا لصدور قرار بوقف إطلاق النار .

وفى الساعة الثالثة وعشرين دقيقة من صباح يوم الجمعة ٩ يونيو أعلنت سوريا قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤ الصادر فى ٧ يونيو بإيقاف إطلاق النار. ولكن إسرائيل لم تكترث لهذا الإعلان المتأخر ، فقد كان عزمها معقودا من قبل وخطتها معدة للاستيلاء على هضبة الجولان بعد أن تهيأت الظروف وأمكنها إخراج مصر والأردن من الحرب وأصبح مجهودها الرئيسى بكل ثقله مركزا

على الجبهة السورية .

وفى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح الجمعة ٩ يونيو بدأت القوات الإسرائيلية فى الصعود إلى هضبة الجولان تحت غطاء جوى كاسح ، وبعد معارك عنيفة مع القوات السورية طوال اليوم تم استيلاؤها على المثلث القلعة - زاعورة - تل فهر فى القطاع الشمالى الشديد الوعورة بعد خسائر فادحة ، وفى القطاعين الأوسط والجنوبى نجحت القوات الإسرائيلية فى فتح عدة ثغرات فى المواقع الدفاعية السورية تحت ستر مساعدة جوية كثيفة وفى وجه مقاومة سورية عنيدة .

وفى الساعة الثامنة والنصف صباح يوم ١٠ يونيو ونتيجة لتصرف غير مفهوم وبسبب سر لا يزال مستغلقا حتى اليوم أعلنت محطة إذاعة دمشق نبأ كاذبا عن سقوط القنيطرة عاصمة الجولان فى يد القوات الإسرائيلية ، وكان معنى سقوط القنيطرة التى تقع على مؤخرة المواقع الدفاعية السورية فى الجبهة أن القوات الإسرائيلية نجحت فى تطويق مرتفعات الجولان بأكملها. وتحت تأثير هذا النبأ المثبط للهمم والعزائم بالإضافة إلى هجمات سلاح الطيران الإسرائيلى العنيفة على المواقع السورية انهارت المقاومة فجأة فى هضبة الجولان وتركت القوات السورية مواقعها بكل ما تحويه من أسلحة ودبابات ومركبات ومعدات وعملت على شق طريقها فى اتجاه الشرق للنجاة من تطويق إسرائيلى وهمى اختلقته محطة الإذاعة السورية بدمشق . وتمكنت القوات الإسرائيلية فى إثر الانهيار الفجائى للجبهة من التقدم بدون مقاومة تذكر فى القطاعات الثلاثة ، وفى حوالى الساعة الثالثة بعد ظهر السبت ١٠ يونيو وصلت هذه القوات إلى أهدافها النهائية على الخط مسعدة ــ القنيطره ــ رافد حيث وجدتها خالية ، وهكذا لم تدخل القوات الإسرائيلية القنيطرة عاصمة الجولان إلا بعد ست ساعات من إعلان الإذاعة السورية نبأ سقوطها ، ولم يكن فى مقدور القوات الإسرائيلية اجتياز المرتفعات السورية الشديدة الوعورة والوصول خلال هذه المدة القصيرة إلى أهدافها النهائية التى وجدتها خالية إلا بسبب إذاعة هذا النبأ الكاذب الذى أدى إلى إنهيار المقاومة السورية وانفتاح الطريق على مصراعيه أمام القوات الإسرائيلية لدخول القنيطرة دون أية مقاومة .

وحتى اليوم ورغم مرور كل هذه الأعوام على إعلان هذا النبأ المضلل الذى أذاعته محطة دمشق لا يزال الأمر لغزا مستغلقا ولم يستطع أحد الاهتداء إلى أى تعليل منطقى له ، إذ لم يقم أى مسئول سورى منذ ذلك الإعلان حتى اليوم بتقديم أى شرح أو تفسير يجلى الغموض عن هذا السر العجيب . وبسبب استمرار الاشتباكات على الجبهة السورية أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٣٥ بتاريخ ٩ يونيو ورقم ٢٣٦ بتاريخ ١٠ يونيو بوقف الاشتباكات على الفور وعودة القوات الإسرائيلية إلى المواقع التى كانت فيها يوم صدور القرار رقم ٢٣٤ فى ٧ يونيو وكان معنى تنفيذ قرارى مجلس الأمن الجديدين أن تقوم القوات الإسرائيلية بالانسحاب التام من هضبة الجولان . ورغم إعلان إسرائيل موافقتها على وقف جميع الاشتباكات مساء يوم ١٠ يونيو بعد أن تم لها الاستيلاء على المرتفعات السورية فإنها لم تكترث كالعادة بتنفيذه الفقرة التى تدعو إلى عودة قواتها إلى مواقعها القديمة على الحدود السورية وبقيت فى مرتفعات الجولان ، رغم كل قرارات مجلس الأمن .

خطورة القتال على جبهتين خلال حرب أكتوبر ٧٣

لم تكن تخامر إسرائيل أية مخاوف جديدة قبل حرب أكتوبر ٧٣ فى أن تضطرها الظروف إلى خوض غمار الحرب على جبهتين أساسيتين فى وقت واحد ، فقد كانت على ثقة من أن طبول الحرب التى تدوى فى طول المنطقة وعرضها والشعارات البراقة التى تتردد والخطب الحماسية الرنانة التى تلقى ما هى إلا مظاهر جوفاء لا يقصد منها الحكام العرب سوى إلهاء شعوبهم وامتصاص ثورة سخطهم وغضبهم . وقد أسهمت المخابرات الإسرائيلية بنصيبها فى تضليل قياداتها ، ففى اجتماع لوزراء المطبخ برئاسة جولدا مائير يوم ٣ أكتوبر ٧٣ عرض العميد شاليف الذى حضر الاجتماع نيابة عن رئيسه الجنرال الياهو زعيرا لمرضه خلاصة تقدير المخابرات للموقف على الجبهتين المصرية والسورية كما يلى : « إن ما يجرى فى مصر وسوريا .. هما ظاهرتان مستقلتان . فى مصر مناورة ، وفى سوريا تشكيل طوارىء كان موجودا بالفعل وبالنسبة لمصر فلا يمكنها بعد الخروج فى حرب شاملة ، ولذلك فليس من

المعقول أن تنشب قريبا حرب مشتركة مصرية سورية . »

ولهذا كانت مفاجأة كبرى لإسرائيل صباح ٦ أكتوبر أن تواجه حربا حقيقية شاملة بكل معنى الكلمة على جبهتين عربيتين نائيتين عن بعضهما إذ تفصلهما مسافة لا تقل عن ٥٠٠ كيلو متر مما لا بد أن يرغمها على تفرقة قواتها وتشتيت جهدها ولا يتيح لها الفرصة لعملية نقل قواتها من جبهة إلى أخرى بسهولة وسرعة كما جرى الحال في حرب عام ٦٧ .

وقد تم للقيادة الاتحادية عن طريق عملية تنظيم التعاون بين القيادتين المصرية والسورية تنسيق خطة هجوم مشتركة على طول الجبهتين تبدأ فيها عملية الهجوم في توقيت واحد هو الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر السبت ٦ من أكتوبر . وقد اختارت القيادة الاتحادية هذا التوقيت الذى يسبق آخر ضوء بثلاث ساعات ونصف لحكمة مقصودة فهو يتيح للقوات السورية تنفيذ مهامها الأولى فى ضوء النهار وهى اجتياز خندق صناعى واسع مضاد للدبابات حفره العدو على طول الجبهة ليكون حاجزا بينه وبين القوات السورية ، وكذا الاستيلاء على الخط الأول من سلسلة مرتفعات هضبة الجولان ، كما يوفر فى نفس الوقت للقوات المصرية فرصة عبور قناة السويس بالموجات الأولى فى ضوء النهار ، وعندما يحل الظلام يمكن إسقاط معدات العبور الثقيلة فى مياه قناة السويس ويبدأ تركيبها فى ضوء القمر وعند منتصف الليل يبدأ عبور الدبابات والأسلحة والمعدات الثقيلة عليها ، وكان هذا التوقيت يوفر للقوات الجوية العربية الوقت الكافى لتوجيه ضربة جوية مركزة من أكثر من ٢٠٠ طائرة مصرية ومائة طائرة سورية فى ضوء النهار ، وأن تتاح لها فرصة تكرارها قبل آخر ضوء إذا تطلب الموقف ذلك ، فى الوقت الذى لا يتاح فيه لسلاح العدو الجوى الفرصة الكافية من ضوء النهار للرد على ضربتى مصر وسوريا الجويتين ، وبذا يضمن عدم تدخله فى أعمال القوات المصرية أثناء عبورها المانع المائى أو فى أعمال القوات السورية أثناء عبورها المانع الصناعى .

وعلاوة على توحيد ضربة الطيران تم للقيادة الاتحادية توحيد توقيت التمهيد النيرانى بالمدفعية ليتم تنفيذه خلال أربع قصفات مركزة بحوالى ٢٠٠٠ مدفع مصرى وقرابة ١٠٠٠ مدفع سورى لمدة ٥٣ دقيقة بكل ما فى الجبهتين من

مدافع وهاونات من مختلف الأعيرة ومن الصواريخ التكتيكية أرض / أرض .

وعندما عبرت أمواج الطائرات المصرية والسورية خطى المواجهة فى الساعة الثانية بعد ظهر ٦ أكتوبر لضرب أهداف أرضية فى عمق سيناء والجولان ، أيقنت القيادة الإسرائيلية أنه ليس لدى الطيران المصرى والسورى أية نوايا لمهاجمة الطيران الإسرائيلى فى قواعده الجوية داخل إسرائيل ، وعلى ذلك أصدر الجنرال بانى بيليد قائد السلاح الجوى الإسرائيلى أوامره بتحويل الجهد الرئيسى للطائرات التى كانت منشغلة منذ صباح ٦ أكتوبر فى تنفيذ الخطة الوقائية التى وضعها لحماية سماء إسرائيل إلى اتجاه قناة السويس لمنع المصريين من العبور على أن يكون التعامل مع الفرق المصرية القائمة بالعبور وليس مع بطاريات الصواريخ غرب القناة . ونظرا لوقوع خسائر للطائرات الإسرائيلية نتيجة تعرضها لشبكة الصواريخ المصرية الكثيفة غرب القناة فقد أصدر بيليد فى الخامسة مساء أمرا إلى طياريه بإشارة لا سلكية مفتوحة التقطتها مصر بتحاشى الاقتراب من القناة لأقل من ١٥ كيلو مترا شرقا .

وفى البيان العسكرى المصرى رقم ٦ أعلنت مصر عن المعارك الجوية التى دارت فوق ميدان القتال والتى أدت إلى تدمير ١١ طائرة إسرائيلية وفقد ١٠ طائرات مصرية وقد اعترف المتحدث العسكرى الإسرائيلى بفقد ٦ طائرات فقط منها ٥ طائرات سكاى هوك وطائرة فانتوم واحدة .

أين موطن الخطر على إسرائيل ؟

لقد تسببت قوة وكثافة الضربة المتوقعة على طول الجبهتين المواجهتين لإسرائيل فى إيقاع الحيرة فى تفكير القيادة الإسرائيلية فى بادىء الأمر بشأن تحديد أولوية الجبهة الأكثر خطورة التى ينبغى أن يوجه ضدها المجهود الرئيسى .

لقد كان الحشد المصرى على جبهة قناة السويس وعلى مواجهة حوالى ١٥٠ كيلو مترا يتكون من الجيش الثانى بقيادة اللواء سعد مأمون والجيش

الثالث بقيادة اللواء عبد المنعم واصل وتحت قيادتيهما ما يعادل ١٠ فرق منها ٥ فرق مشاة وفرقتان ميكانيكيتان وفرقتان مدرعتان وبعض الألوية المستقلة وذلك فى النسقين الأول والثانى . وعلى الجبهة السورية وعلى مواجهة حوالى ٦٥ كيلو مترا أى ما يعادل نصف المواجهة على جبهة القناة كانت تحتشد ٥ فرق منها ثلاث مشاة ميكانيكية وفرقتان مدرعتان : الفرقة الميكانيكية السابعة بقيادة العميد عمر أبرش والفرق الميكانيكية التاسعة بقيادة العميد حسن تركمانى ، والفرقة الميكانيكية الخامسة بقيادة مصطفى شربا ، وفرقة الدبابات الأولى بقيادة العقيد توفيق الجهنى ، وفرقة الدبابات الثالثة بقيادة العقيد على الحسين وبعض الألوية المستقلة ، وذلك فى النسقين الأول والثانى .

وكان حساب حجم القوات المحتشدة للهجوم بالنسبة للمواجهة على طول الجبهتين تجعل نسبة قوة الضربة وكثافة الهجوم واحدة على مستوى كل جبهة .

ولو كانت القيادة الإسرائيلية قد اتبعت العامل الحسابى البحت عند إجرائها لعملية المقارنة بين قوات الهجوم العربية وقوات الصد الإسرائيلية المفترض حشدها على كل من الجبهتين لكانت النتيجة المنطقية أن تحشد إسرائيل على الجبهة المصرية من القوات ما يعادل ضعف عدد القوات التى تحشدها على الجبهة السورية ، لأنه مادامت قوة الضربة وكثافة الهجوم قد تساوت على الجبهتين فإن الفيصل هنا يصبح مدى اتساع المواجهة ، وهى كما رأينا تبلغ فى جبهة سيناء ضعف مواجهة جبهة الجولان ، ولكن عاملاً آخر أشد خطورة وأكثر حساسية كان يضغط بشدة على أعصاب وتفكير القيادة الإسرائيلية إلى الحد الذى أرغمها على تجاهل النتيجة السليمة التى خرجت بها بعد إجراء مقارنة القوات ببعضها ليكون قرارها هو أن تحشد قوة متساوية على كل من الجبهتين ، وكان هذا العامل المؤثر هو مدى الخطورة التى تشكلها كل جبهة على الأراضى الإسرائيلية ذاتها ، ولم يكن الجيش المصرى من هذه الناحية يشكل خطورة عاجلة على إسرائيل ، حتى على افتراض نجاحه فى عبور قناة السويس واختراقه للمواقع الدفاعية الإسرائيلية الأمامية فإن المسافة التى تفصله عن المستعمرات والمناطق الآهله بالسكان فى صحراء النقب وجنوب إسرائيل والتى تبلغ حوالى ٢٢٥ كيلو مترا تجعل احتمال وصوله لهذه المناطق بسرعة أمرا بعيدا عن التصور .

أما فى الشمال فقد كان الأمر مختلفا وكان الخطر محققا فإن المسافة بين الدبابات السورية المحتشدة على خط المواجهة بالجولان وبين جسر بنات يعقوب على نهر الأردن لا تزيد على نيف وعشرين كيلو مترا فلو أنهار النظام الدفاعى الإسرائيلى فى مرتفعات الجولان لأصبحت العشرات من المستوطنات الإسرائيلية الآهلة بالسكان فى وادى الأردن وفى مرج ابن عامر وفى سهل الجليل أهدافا ثمينة للمدفعية السورية وللصواريخ أرض أرض من طراز فروج ١ التى يبلغ مداها حوالى ٨٠ كيلو مترا .

هذا وقد نجم عن إضطرار إسرائيل للقتال على جبهتين بروز نقطتين هامتين سببتا كثيراً من أوجه النقاش والجدل وفى ظهور اختلافات جوهرية فى وجهات نظر كبار قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أثناء سير العمليات الحربية على الجبهتين المصرية والسورية ، وهاتان النقطتان هما :

– هل كان فى إمكان إسرائيل تحويل قواتها من جبهة إلى أخرى ؟ .

– إلى أى جبهة تدفع إسرائيل بمجهودها الرئيسى ؟ .

وكان الوضع الإستراتيجى لإسرائيل فى حرب أكتوبر ٧٣ شديد الاختلاف عن أوضاعها فى حروبها السابقة مع العرب ، ففى حرب ٦٧ استفاد الإسرائيليون كثيرا من قصر خطوط مواصلاتهم وكفاءتها فى سرعة تحويل قواتهم من قطاع لآخر ومن جبهة إلى أخرى ، وبذا تمكنوا كما رأينا من التعامل مع الجبهات العربية الثلاث التى كانت تحيط بهم بفضل تطبيقهم بكفاءة لمبدأى خفة الحركة والحشد مما أتاح لهم الفرصة لإحراز النصر .

لكن الوضع الإستراتيجى فى أكتوبر ٧٣ لم يتح للقيادة الإسرائيلية الفرصة لتطبيق هذين المبدأين الأساسيين من مبادىء الحرب ولا لاتباع تكتيكات الحرب الخاطفة التى كانت تعتمد على خفة حركة الدبابات الإسرائيلية وقدرتها العالية على المناورة ، وهى العوامل التى أدت إلى إشتداد الاهتمام بدورها عقب نجاحها المرموق فى المعارك خاصة فى حرب عام ٦٧ إلى الحد الذى من

أجله تم تحويل الجيش الإسرائيلى إلى قوة ميكانيكية كاملة ليتسنى له ملاحقة سرعة المدرعات . وقد دعا ذلك الجنرال شارون إلى التباهي بخفة حركة الجيش بقوله « ليس فى الجيش الإسرائيلى من يطلب منه أن يمشي على قدميه » وقد بلغ التركيز على استعمال المدرعات إلى المدى الذى حمل إسرائيل على إهمال سلاحي المدفعية والمشاة وإلى التزاحم للحصول على أحسن وأسرع الدبابات الأمريكية المسلحة بالمدفع ١٠٥ ملليمتر من طراز شيرمان المعدلة و م ٤٨ و م ٦٠ والدبابات السنتوريان البريطانية .

وكانت خطوط المواصلات في شبة جزيرة سيناء طويلة ومرهقة فإن المسافة من جبهة قناة السويس إلى بئر السبع حيث مقر قيادة الجبهة الجنوبية ومخازن الطوارىء الاحتياطية لم تكن تقل عن ٢٥٠ كيلو مترا ، وكان اجتياز الجزء الشمالى من سيناء منحصرا فى أربعة طرق رئيسية يصعب الخروج عنها إلا فى بعض مناطق محدودة نظرا لوعورة الأرض وتهايل الكثبان الرملية ويمتد الطريق الشمالى من شمال القنطرة ملتفا حول المستنقعات خلف رمانة ، على طول الشاطىء إلى العريش ورفح ويبدأ الطريق الأوسط من شرق الإسماعيلية ويمر بالطاسة ، ويصل عبر ممر الختمية إلى أبى عجيلة والحدود الإسرائيلية عند العوجة ويمتد الطريق الجنوبى من جنوب البحيرات المرة إلى بير تمادا والقسيمة عبر ممر الجدى فى اتجاه الحدود الإسرائيلية ، أما الطريق الرابع المعروف باسم طريق الحجاج القديم فيبدأ من الشط وعبر ممر متلا الشهير يمر بنخل والتمد ورأس النقب بالقرب من ميناء إيلات الإسرائيلى .. وعلى جبهة الجولان ورغم قصر خطوط المواصلات بينها وبين إسرائيل بالمقارنة بمثيلاتها فى صحراء سيناء كانت الطرق تعانى دائما من تكدس وازدحام العربات عليها وتنحصر الطرق عبر هضبة الجولان فى ثلاثة محاور عرضية يمكن عن طريقها اختراق الهضبة والوصول إلى الأراضى الإسرائيلية غرب نهر الأردن وبحيرة طبرية وهى :

● **المحور الأول** : وهو المحور الرئيسى ويتجه من دمشق إلى القنيطرة ـــ معسكر نافخ إلى جسر بنات يعقوب (المعبر الرئيسى على نهر الأردن) ومنه رأسا إلى الأراضى الإسرائيلية .

● **المحور الثانى** : ويتجه من القنيطرة إلى خشنية ـــ قصبية ـــ يهودية إلى جسر أريك على نهر الأردن ومنه رأسا إلى الأراضى الإسرائيلية .

● **المحور الثالث** : ويتجه من القنيطرة إلى رافد ـــ جوهادر ـــ العال ـــ فيق إلى الحمة ومنها إلى إسرائيل على الطريق الذى يلتف حول بحيرة طبرية من الجنوب دون استخدام أى معابر، ومع أن التحركات خارج هذه المحاور ممكنة إلا أنه توجد فى أماكن كثيرة صخور ومضايق تمنع تحرك الدبابات والمركبات خارجها .

وقد أدت وعورة هضبة الجولان وقلة الطرق بها وعدم وجود العمق الكافى داخلها بسبب ضيق المسافة ما بين خط المواجهة شرقا ونهر الأردن وبحيرة طبرية غربا إلى عجز الدبابات الإسرائيلية عن استغلال خفة حركتها لعدم وجود ميدان كاف للمناورة مما أدى إلى ربطها بالأرض واستخدامها كمدافع مضادة للدبابات ذاتية الحركة أكثر من استخدامها كدبابات ، ولذلك لم تجر فى جبهة الجولان معارك دبابات على نطاق واسع بمفهوم هذه المعارك ، كما حدث على الجبهة المصرية خاصة عند تطوير الهجوم المصرى يوم ١٤ أكتوبر .. هذا ولم يكن فى مقدور القيادة الإسرائيلية القيام بعمليات تحويل وحدات مدرعة من جبهة إلى جبهة أخرى فإن المسافة الشاسعة التى تفصل بين الجبهتين وهى حوالى ٥٠٠ كيلو متر كانت كفيلة باستبعاد أى تفكير فى مثل هذا الموضوع ، بالاضافة إلى العوامل المؤثرة الأخرى التى تزيد من صعوبة العملية مثل الحاجة إلى توفير عدد ضخم من ناقلات الدبابات التى من المفترض أن تنقل الدبابات على متنها لتوفير ساعات عمل محركاتها وعدم استهلاك جنازيرها وحتى تصل إلى ميدان المعركة بحالة سليمة وجاهزة للقتال ، وكانت إسرائيل تعانى من وجود عجز كبير فى هذه الناقلات ، كذلك كانت قلة الطرق وتقييد الدبابات بضرورة السير عليها فى كثير من أجزائها بسبب وعورة الأرض فى الجولان وتهايل الرمال فى سيناء من ضمن العوامل الأخرى التى تعوق تنفيذ مثل هذه التحركات علاوة على الصعاب والمشاكل الإدارية الضخمة التى كانت لابد أن تترتب نتيجة لتحركات مجموعات كبيرة من المدرعات لمثل هذه المسافة

البعيدة ، وكان هناك عامل آخر أهم يجعل من المتعذر على القيادة الإسرائيلية إرسال أى وحدات مدرعة من جبهة إلى أخرى ، وهو أن المعارك كانت محتدمة على الجبهتين بكل القطاعات،والوحدات المتقاتلة مشتبكة بعنف وشراسة مع بعضها البعض مما يجعل من المستحيل فض اشتباكها أو تخليصها من المعركة وإصدار قرار لها بالتحرك ، ولذا فإن الآراء التى كانت تعتقد أن شن الهجوم العربى فى إحدى الجبهتين كان كفيلا بسحب أجزاء رئيسية من القوات الإسرائيلية المدرعة من الجبهة الأخرى وتخفيف الضغط عليها ، هذه الآراء ينبغى إعادة النظر فيها على ضوء العوامل التى ذكرتها ، وسوف تتم مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل عند مناقشة كيف ركزت إسرائيل مجهودها الرئيسى خلال الحرب ، وقد أدركت القيادة الإسرائيلية بالطبع هذه الحقيقة . ولذا عملت من البداية على تثبيت القوات المخصصة لكل جبهة من الجبهتين سواء كانت من القوات النظامية التى كانت من ضمن تشكيل الجبهة أصلا أو كانت من القوات الاحتياطية التى تم دفعها للجبهة بعد إتمام تعبئتها ، وأضحى على قيادة كل جبهة الاعتماد على قدرتها الذاتية فى عملية صد الهجوم ومحاولة استعادة المبادأة بوسائلها الخاصة وتكتيكاتها بالتشاور مع رئاسة الأركان العامة .

ونتيجة لهذه العوامل السابقة تشكلت الجبهة الجنوبية الإسرائيلية فى سيناء من قيادة الجبهة المتقدمة التى كان يتولاها الجنرال شموئيل جونين ومقرها فى أم مرجم على الطريق الأوسط بالقرب من الجفجافة ومن ثلاثة قطاعات يضم كل منها مجموعة عمليات .. القطاع الشمالى بقيادة أبراهام أدان (برن) والقطاع الأوسط بقيادة إيريل شارون . والقطاع الجنوبى بقيادة إلبرت ماندلر الذى قتل فى معارك يوم ١٣ أكتوبر وحل مكانه كلمان ماجن ، أما الجبهة الشمالية الإسرائيلية فى مرتفعات الجولان فقد تشكلت من قيادة الجبهة المتقدمة التى كان يتولاها الجنرال إسحق حوفى ومقرها فى كفر نفاخ على منتصف الطريق الرئيسى بين جسر بنات يعقوب والقنيطرة ومن ثلاثة قطاعات يضم كل منها مجموعة عمليات،القطاع الشمالى بقيادة رافول إيتان والقطاع الأوسط بقيادة دان لانر والقطاع الجنوبى بقيادة موسى بيليد هذا وقد ظلت القوات الإسرائيلية محتفظة بتشكيلاتها المذكورة على مستوى كل جبهة ولم يثبت إطلاقا انتقال أية وحدة من الوحدات المدرعة من جبهة إلى أخرى حتى نهاية الحرب .

درس من التاريخ
خطورة القتال على جبهتين

إن الخطر الأكبر الذى يواجه أى جيش فى الحرب هو أن ترغمه الظروف على خوض غمار القتال على جبهتين فى وقت واحد ، إذ إن فى ذلك الوضع تشتيتا لجهوده وتوزيعا لقواته ، ولذا يلجأ الجيش الذى يتعرض لمثل هذا الموقف إلى اتخاذ أوضاع دفاعية على الجبهة التى يرى وفقا لتقديراته أنها الجبهة الثانوية ، بينما يقوم بتركيز مجهوده الرئيسى فى مواجهة الجبهة الأخرى الأساسية التى يتمثل فيها الخطر الأشد على قواته وبلاده .

وإن المقصود باصطلاح تركيز المجهود الرئيسى على جبهة من الجبهات هو حشد مجهود القوات الضاربة من القوات البرية والبحرية والجوية والمشكلة من مختلف عناصرها القتالية والادارية على الجبهة الأساسية للعدو بغرض تدمير قواته العسكرية وإرغامه على إنهاء الحرب إما بالاستسلام وإما بعقد اتفاق سياسى تكون شروطه فى صالح الطرف المنتصر بالطبع ، وعندما تتم تصفية الموقف على الجبهة الأساسية ينتقل المجهود الرئيسى على الفور إلى الجبهة الثانوية ليتحول الوضع الدفاعى التثبيتى فيها إلى وضع هجومى شامل يكون الغرض منه هو دحر قوات العدو وإنهاء الحرب بنفس الأسلوب الذى سبق إيضاحه . أما إذا اضطر الجيش إلى القتال على جبهتين أساسيتين فى وقت واحد فإن ذلك الوضع ينتهى به فى أغلب الأحوال إلى الهزيمة والاندحار .

إن أوضح مثال يثبت لنا مدى خطورة القتال على جبهتين رئيسيتين فى وقت واحد يتمثل لنا فى الوضع الذى واجهته ألمانيا النازية فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ففى بداية الحرب توالت انتصاراتها العسكرية التى بهرت العالم عندما كانت تقاتل على جبهة واحدة وهى الجبهة الغربية الأوروبية ، ففى أبريل عام ١٩٤٠ غزت جيوشها الدانمراك والنرويج وهولندا وبلجيكا ، وفى مايو من نفس العام اخترقت قوات البانزر الألمانية خط ماجينو المنيع ، واكتسحت شمال

فرنسا واحتلت باريس ، وواصلت الدبابات الألمانية زحفها السريع حتى وصلت إلى موانىء المانش ، واضطرت قوات الحلفاء التى كانت قد اندفعت من فرنسا لصد الجيوش الألمانية فى بلجيكا إلى الانسحاب من ميناء دنكرك بعد أن وقعت فى مصيدة الحصار تاركة كل أسلحتها وعتادها الهائل غنيمة سائغة للألمان . وأجبرت فرنسا المهزومة على توقيع اتفاقية التسليم فى ٢٢ يونيو عام ٤٠ .

وبعد عام واحد فقط وقع الدكتاتور الألمانى هتلر فى أفدح أخطائه الحربية ، فى الوقت الذى كان فيه فى أوج مجده وفى قمة انتصاراته ، ففى ٢٢ يونيو ٤١ انطلقت جحافله الجرارة مخترقة حدود الاتحاد السوفيتى على أوسع مواجهة عرفها التاريخ ، دون أن يتعظ بالدرس النابليونى القاسى عندما فنيت زهرة جيوشه التى فتحت أوروبا تحت وطأة الجليد الروسى الرهيب .

وفى ديسمبر ٤١ وعلى أثر الغارة اليابانية الشهيرة على بيرل هاربر أعلنت ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة ردا على إعلانها الحرب على اليابان ، وأثر الوضع الإستراتيجى الجديد على ألمانيا تأثيرا خطيرا ، فقد أضحت تواجه قوات ضخمة من الحلفاء توافدت على بريطانيا من مختلف أنحاء العالم وخاصة من الولايات المتحدة ودول الكومنولث استعدادا لعملية غزو واسعة النطاق للشاطىء الأوروبى ، كانت القيادة العليا لقوات الحلفاء التى كان يتولاها وقتئذ الجنرال الأمريكى دوايت إيزنهاور تخطط لها بدقة وعناية ، واضطرت ألمانيا فى سبيل الدفاع عن أوروبا الغربية إلى إقامة سلسلة ممتدة ضخمة على الشاطىء من التحصينات المنيعة المزودة بأقوى أنواع المدافع من العيارات الثقيلة والمرامى البعيدة المدى ، ووضعت أمامها صفوفا متراصة من الحواجز والعوائق والألغام المضادة للدبابات والأشخاص ، وأطلق على هذه التحصينات اسم جدار الأطلنطى ، وكانت القيادة الألمانية تأمل أن يكون فى استطاعتها منع الحلفاء من القيام بعملية الغزو عن طريق استخدامها لهذه الدفاعات الحصينة إلى حين يتم لها تصفية الموقف لصالحها على الجبهة الشرقية السوفيتية ، ورغم ضخامة الجيوش الألمانية ومهارة قادتها وماكانت تضمه من مئات الفرق المدرعة والميكانيكية ... فلقد تبعثرت هذه القوات واستنزفت قواها فى معارك الجبهة الشرقية الروسية وفى مواجهة الصقيع القارس وبين أغوار الثلوج المهلكة

حتى تحولت انتصارات الألمان الضخمة إلى هزائم قاسية . واضطرت القوات الألمانية إلى التراجع نحو الغرب أمام الزحف السوفيتي الجارف الذى انطلق بلا هوادة فى اتجاه برلين . وعلى الجبهة الثانية الغربية دارت أكبر معارك الدبابات التى عرفها التاريخ بعد نزول الحلفاء إلى نورماندى غرب فرنسا فى ٦ يونيو عام ٤٤ ، واختراق جيوشهم لحائط الاطلنطى ، حيث واصلت زحفها فى اتجاه الحدود الألمانية ، فى الوقت الذى أخذت فيه قاذفات القنابل الثقيلة الأمريكية والبريطانية تقوم بتنفيذ خطة الضرب الجوى الإستراتيجى فى عمق ألمانيا مما حول مدنها إلى خرائب ومصانعها إلى أطلال .

وبعد مرور أقل من عام واحد على قتال ألمانيا فى وقت واحد على جبهتين رئيسيتين اندحرت الجيوش الألمانية على كلتا الجبهتين ، ووقعت فى ٧ مايو عام ٤٥ اتفاقية التسليم بلا قيد ولا شرط ، وتم احتلال العاصمة برلين وانشطرت المانيا إلى شطرين . ألمانيا الغربية التى احتلها الحلفاء ، وألمانيا الشرقية التى احتلها الاتحاد السوفيتى .

المفاجأة التكتيكية على الجبهة المصرية

على الجبهة المصرية وفى حصون خط بارليف التى كان يحتلها اللواء ١١٦ الإسرائيلى (القدس) مدعما ببعض الدبابات التى كانت تحتل مرابض أمامية ثبت أن الأوامر الصادرة إلى هذه الحصون بالتحذير من الهجوم وامتصاص الضرب . لم تصل إلى الجميع ، فإن بعض أفراد هذه الحصون أكدوا أنهم لم يتلقوا هذه الأوامر ، واستمروا فى تصرفاتهم اليومية المعتادة ، وفوجئوا مفاجأة تامة بالهجوم المصرى إلى الحد الذى جعل أحد المهندسين الإسرائيليين الذى أرسل لإصلاح إحدى المواسير المجهزة لإشعال النار فى قناة السويس يجد رجال الصاعقة المصريين فوق رأسه حيث وقع فى الأسر ، كما أن جنود بعض الدشم كانوا خارجها وهم يرتدون (المايوهات) حينما فوجئوا بقصف المدفعية المصرية وبمئات من قوارب اقتحام المصريين تعبر القناة فى طريقها إليهم على الشاطىء الشرقى . وكان المفترض وفقا للخطة الإسرائيلية الموضوعة أن تتحرك إلى الأمام حوالى ١٠٠ دبابة (عبارة عن ٣ كتائب دبابات مدفوعة من الألوية المدرعة الثلاثة عند المضايق) من مواقعها فى

النسق الثانى خلف خط بارليف على مسافة ٨ - ١٠ كيلو مترات بمجرد رفع حالة الاستعداد ، ليحتل بعضها مواقعه داخل الحصون ، بينما تتوزع باقى الدبابات على المرابض المعدة من قبل فى الفواصل بين الحصون وبذلك تنضم حوالى ١٠٠ دبابة مسلحة كل منها بمدفع ١٠٥ مم وبرشاشين ثقيلين إلى قوة لواء المشاة الذى يدافع عن خط بارليف ، مما يدعم قوته بقوة نيران رهيبة .

وبعد أن تتحرك هذه الدبابات إلى خط بارليف على شاطىء القناة كان المفترض أن تتحرك ثلاثة ألوية مدرعة (عدا ثلاث كتائب) الموجودة فى الاحتياط فى الخلف على مسافة ٢٥ - ٣٥ كيلو مترا من خط بارليف ، وتقدر بحوالى ٢٠٠ دبابة لتحتل مكان دبابات النسق الثانى فى الأمام . ولقد كان عدم تحرك الدبابات الإسرائيلية إلى مواقعها الأمامية فى النسقين الأول والثانى وفقا للخطة الموضوعة من قبل .. عاملا هاما فى هذا النجاح الباهر والسريع الذى صادفته عملية العبور يوم ٦ أكتوبر ٧٣ . فقد اقتحمت القوات المصرية أصعب مانع مائى فى العالم ، وحطمت خط بارليف فى خلال ١٨ ساعة فقط ، وتم ذلك بأقل خسائر ممكنة ، إذ بلغت الخسائر ١٥ طائرة و ٢٠ دبابة و ٢٨٠ شهيدا ، بينما كان الرقم المتوقع للخسائر وفقا للتقديرات التى وضعها الخبراء العسكريون من ٢٥ إلى ٣٠ ألف ضابط وجندى ، وكان الفضل الأول فى عدم تحريك الدبابات الإسرائيلية إلى مواقعها الأمامية يعود إلى الجنرال شموئيل جونين قائد القيادة الجنوبية الذى أصدر أوامره الصارمة من مركز قيادته فى بئر السبع إلى الجنرال البرت ماندلر قائد القوات المدرعة فى سيناء بألا تتحرك الدبابات قبل الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر ، على اعتبار أن موعد الهجوم المصرى هو الساعة السادسة مساء وفقا للإنذار الذى وصلهم من رئاسة الأركان العامة ، ومن العجيب أنه لم يدر فى خلد أحد من قادة إسرائيل على كافة المستويات احتمال وقوع الخطأ فى موعد الهجوم ، ولذا جهزت كل الخطط والإجراءات لصد الهجوم المتوقع على هذا الأساس الخاطىء . وقد حملت لجنة تقصى الحقائق برئاسة القاضى اجرانات الجنرال شموئيل جونين قائد القيادة الجنوبية مسئولية التقصير الذى وقع على الجبهة المصرية ، ولذا أوصت اللجنة بإعفائه من منصبه وعدم إسناد أى منصب قيادى له فى الجيش الإسرائيلى ، إذ أنه فى يوم الحرب

وفى الأيام التى سبقتها – على حد ماورد فى تقرير اللجنة – لم يقم بشغل وظيفته كما يجب ، كما أنه يتحمل قسطا كبيرا من المسئولية عن الوضع الخطير الذى واجه القوات الإسرائيلية فى الحرب فى يوم الغفران عندما هاجم العدو المصرى المواقع الإسرائيلية .

الانهيار الإسرائيلى بالجبهة السورية

كان الاستعداد العسكرى الإسرائيلى فى مرتفعات الجولان أفضل كثيرا من مثيله على جبهة قناة السويس ، وكان ذلك هو السبب فى عدم وقوع مفاجأة تكتيكية على الجبهة الإسرائيلية فى الجولان على غرار المفاجأة التى وقعت بالجبهة الإسرائيلية على قناة السويس ... والظاهرة الوحيدة التى سببت صدمة لأفراد الجبهة وأصابتهم بالدهشة ، هى حجم الهجوم السورى وكثافته ، إذ لم يكن فى تصور أحد منهم أن يقوم السوريون بالهجوم على طول المواجهة بخمس فرق كاملة تضم نحو ١٠٠٠ دبابة .

وكانت المفاجأة التكتيكية الوحيدة على جبهة الجولان هى التى حدثت فى موقع المراقبة الإسرائيلى المنعزل على قمة جبل الشيخ على ارتفاع سبعة آلاف قدم ، فإن القيادة الشمالية فى غمرة الأحداث المتلاحقة لم توجه اهتمامها لهذا الموقع الشاهق ، ولذا لم يتم إجراء أى تحذير لأفراده بالاستعداد لتلقى أى هجوم سورى ضده ، كما لم يتم تعزيزه بأية قوات إضافية رغم أن هذا الموقع كان معدا للمراقبة فقط وعلى غير استعداد لصد أى هجوم يوجه ضده ، إذ إن الدشم التى يضمها كانت معدة لوقاية الأفراد من القصف الجوى وليست لمواجهة أية هجمات أرضية ، وكان يوجد فى الموقع ٦٠ جنديا أقل من ثلثهم من المحاربين ، والباقون كانوا أفرادا فنيين وإداريين ، وفى ساعة الصفر يوم ٦ أكتوبر هبطت أربع طائرات هليكوبتر محملة بسريتين من جنود الصاعقة السوريين على قمة الجبل ، وتمكنت القوة السورية من مباغتة القوة الإسرائيلية فى نقطة المراقبة ، ومن الاستيلاء على الموقع الإسرائيلى بعد معركة لم تتجاوز نصف الساعة ، وكانت المفاجأة تامة ، إذ كان جنود الموقع بدون أحذية ، وبعضهم كانوا يلعبون الطاولة عندما انقض عليهم رجال الصاعقة السوريون ،

وقداتضح أن بعض الفنيين السوفيت قد وصلوا إلى الموقع بعد سقوطه بساعات محدودة ، وتمكنوا من فك ونقل المعدات الإلكترونية المتقدمة الأمريكية الصنع إلى دمشق فى طائرة هليكوبتر للاطلاع على أسرارها ، وبسقوط موقع المراقبة الإسرائيلى على قمة جبل الشيخ .. أغلقت سوريا عين إسرائيل التى كانت تطل بها على دمشق ، كما ذكر أحد القادة العسكريين السوريين . وفى اليومين الأولين من الحرب كان الوضع على الجبهة السورية على أعلى درجة من الخطورة ، فقد اندفعت الدبابات السورية كالسيل الجارف تشق مرتفعات الجولان من الشرق إلى الغرب على ثلاثة محاور رئيسية ، وكان التهديد قويا إلى المدى الذى حدا بالقيادة الشمالية الإسرائيلية إلى إجلاء النساء والأطفال عن المستوطنات الواقعة شرق بحيرة طبرية وغور الأردن ، بينما شكل الرجال الباقون بالمستوطنات فرقا للمقاومة لإيقاف تقدم الدبابات السورية إذا نجحت فى الوصول إلى مستوطناتهم عن طريق قذفها بالزجاجات المليئة بكوكتيل مولوتوف لمحاولة نسفها ، وإزاء تقدم الدبابات السورية على جميع المحاور وتمكنها من سحق معظم دبابات التشكيلات المدرعة الأساسية بالجبهة المكونة من اللواء السابع المدرع فى الشمال بقيادة أفيجدور ولواء باراك بقيادة بن شوهام فى الجنوب ، أعدت القيادة الشمالية خطة لتفجير الجسور القائمة على نهر الأردن وإغراق الحقول فى سهل الحولة ومرج ابن عامر بالمياه لإيقاف تقدم الدبابات السورية فى حالة اجتيازها نهر الأردن ، ولمنع اندفاعها نحو الجليل الأعلى والسهل الساحلى ، وكان سلاحهم الأخير فى حالة اختراق السوريين لخطهم الدفاعى بالجولان معلقا على ذلك السلاح الجديد الذى ابتكروه وهو سلاح الوحل ، واضطر قائد القيادة الشمالية الجنرال إسحق حوفى ومستشاره فى الطيران الجنرال موردخاى هود قائد القوات الجوية الإسرائيلية فى حرب عام ٦٧ والذى استدعوه من التقاعد للعمل بالقيادة الشمالية ، إلى النجاة بنفسيهما والإسراع بترك مقر القيادة المتقدم بكفر نفاخ إلى مقرها الرئيسى قرب صفد غرب نهر الأردن فى الساعة الثانية صباح يوم ٧ أكتوبر عندما شعرا باقتراب الدبابات السورية ، ولم يلبث رافول إيتان قائد جبهة الجولان أن هرول مع أعضاء قيادته عند الفجر مذعورين ، فى اتجاه جسر بنات يعقوب ... عندما بدأت الدبابات السورية فى اقتحام مقر قيادة الجبهة ، وخيم يوم ٧ أكتوبر ظل النكبة على إسرائيل ،

وكان مصيرها متوقفا على مقدرة الدبابات القليلة التى بقيت دون تدمير على صد هذه الموجات المتلاحقة من الدبابات السورية التى أضحت بعض وحداتها المتقدمة على مسافة بضعة كيلو مترات من بحيرة طبرية ، ولاحت لرجالها من بعيد مياهها الزرقاء .

وعندما وصل موشى ديان وزير الدفاع فجر يوم ٧ أكتوبر إلى مقر القيادة الشمالية بعد إيقاظه من نومه فى الثانية صباحا بالنسبة لخطورة الموقف ، أبلغه الجنرال إسحق حوفى أن الدفاع الإسرائيلى فى القطاع الجنوبى قد انهار ، وأن من المحتمل سقوط النصف الجنوبى من مرتفعات الجولان فى يد السوريين ، ونظرا لعدم وجود أية قوات يمكن الاعتماد عليها للقيام بعمليات صد الهجوم السورى فقد بادر موشى ديان بالاتصال بالجنرال بانى بيليد قائد السلاح الجوى ، وأنبأه بخطورة الموقف وأن الأمل الوحيد لإنقاذ الوضع فى الجولان هو أن تتولى الطائرات الإسرائيلية مهام قوات الصد إلى حين وصول القوات المدرعة الاحتياطية التى كانت قد بدأت طلائعها فى عبور جسر بنات يعقوب منذ فجر ٧ أكتوبر ، وكانت تحتاج إلى بعض الوقت لاستكمال تأهبها كى يمكن الاعتماد عليها فى معارك الصد ، وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التى منيت بها الطائرات الإسرائيلية بسبب تعرضها لصواريخ سام ٦ أرض جو ، التى كانت ترافق الدبابات لحمايتها من الهجوم الجوى ، فلقد نجحت فى عرقلة تقدم الدبابات السورية وإرغامها على الإبطاء من سرعتها بعد أن قامت فى موجات متلاحقة بتوجيه ضربات مركزة عنيفة من الصواريخ جو أرض ضدها ، هذا وقد أتاح تدخل الطائرات الإسرائيلية بهجماتها المكثفة الفرصة للقوات المدرعة الاحتياطية لاتخاذ مواقع دفاعية فى أماكن متحكمة والاشتباك فى الحال مع الدبابات السورية التى أنهك القصف الجوى قواها ، وتمكنت من إلحاق خسائر جسيمة بها ، ولم تكتف الطائرات الإسرائيلية بتوجيه ضرباتها إلى الدبابات السورية فقط بل قامت أيضا بهجمات عنيفة ضد قواعد الصواريخ سام ٢ وسام ٣ أرض جو التى كانت تكون شبكة الصواريخ السورية ، مما كبد الطرفين خسائر جسيمة ، وعلاوة على ذلك قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب قوافل الإمدادات والتموين المتحركة على طريق دمشق الجولان ، والتى كانت تحمل الوقود والذخائر والمؤن إلى القوات السورية ، مما أثر على فعالية الهجوم

السورى ، وقلل من قوة اندفاعه .

وفى خلال يوم ٩ أكتوبر كان المد السورى قد بلغ نهايته وابتدأ فى الانحسار تدريجيا ، وأخذت الفرق المدرعة والفرق الميكانيكية السورية فى التراجع على جميع المحاور نحو الشرق ، حتى تم لها العودة إلى مواقعها الحصينة وراء خط وقف إطلاق النار عام ٦٧ الذى كانت قد بدأت منه الهجوم يوم ٦ أكتوبر .

لماذا لم تركز إسرائيل مجهودها الرئيسى فى بداية الحرب ؟

لقد كان من المتوقع وفقا لنظريات الحرب ولما جرى عليه أسلوب إسرائيل فى حروبها السابقة ، أن تبادر بتركيز مجهودها الرئيسى على إحدى الجبهتين المصرية أو السورية منذ اليوم الأول من الحرب ، بينما تقوم بتثبيت الوضع على الجبهة الأخرى باتخاذها أوضاعا دفاعية إلى حين تصفية الوضع فى الجبهة الأساسية ، وعندئذ تتحول بمجهودها الرئيسى إلى الجبهة الأخرى التى جرى تثبيتها لتنزل بها هزيمة قاسية كما حدث فى حرب عام ٦٧ .

ولكن إسرائيل خلال الأيام الأربعة الأولى من حرب عام ٧٣ (من يوم ٦ إلى يوم ٩ أكتوبر) لم تتمكن من اتباع ذلك المبدأ الإستراتيجى الهام أو حتى من مجرد التفكير فى كيفية تنفيذه ، إذ إن اتخاذ إسرائيل الوضع الهجومى فى إحدى الجبهتين بعد حشد المجهود الرئيسى أمامها مع تثبيت الجبهة الأخرى لم يكن من الممكن تنفيذه إلا بتوافر عاملين حيويين : الأول أن تكون ميزة المبادأة فى يد إسرائيل لتكون لديها حرية اختيار الجبهة التى ستركز ضدها ضربتها الأولى بعد إتمام حشد قواتها الرئيسية أمامها ، والعامل الثانى أن تكون العمليات الحربية فى الجبهة الثانوية التى سيجرى أمامها التثبيت عمليات هادئة نسبيا ، والاشتباكات فيها بين القوات المتحاربة محدودة وغير متصلة .. على غرار الحال على الجبهة السورية فى حرب ٦٧ ، مما يسمح للقوات الإسرائيلية باتخاذ الأوضاع الدفاعية دون ضغط عليها من العدو ، وفى حالة عدم توافر هذا العامل فقد كان الحل البديل هو أن يتدخل السلاح الجوى الإسرائيلى بفضل تفوقه الجوى لإجهاض أية عمليات هجومية توجه من هذه الجبهة وإرغام قواتها

قسرا على التزام الهدوء والثبات لحين الانتهاء من تصفية الوضع على الجبهة الأساسية ، ولم يكن أى واحد من هذين العاملين متوافرا لدى إسرائيل فى الأيام الأربعة الأولى من الحرب ، فلقد كانت المبادأة فى حوزة القوات المصرية والسورية ولم تكن أية جبهة من الجبهتين فيها ذرة من الاستقرار أو الهدوء ، فقد كانت العمليات الحربية فيهما عنيفة ومحتدمة ، والاشتباكات بين الأطراف المتحاربة تدور رحاها ليل نهار ، كما لم يكن للسلاح الجوى الإسرائيلى رغم تفوقه الجوى المقدرة على إجهاض الهجمات التى توجه من أية جبهة أو إيقافها أو إرغامها على الثبات ، إذ إن كلا من الجبهتين كانت تحميها شبكة من الصواريخ سام أرض جو من أقوى شبكات الصواريخ فى العالم ، إلى الحد الذى دعا الجنرال بانى بيليد قائد السلاح الجوى الإسرائيلى إلى إصدار تعليماته إلى طياريه بعدم الاقتراب لمسافة تقل عن ١٥ كيلو مترا من شرق قناة السويس بعد الخسائر الفادحة التى لحقت بالطائرات الإسرائيلية بفعل هذه الصواريخ .

وهكذا تعرضت إسرائيل لهجوم شامل واسع النطاق يوم ٦ أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية فى الوقت الذى لم تكن فيه قد تمكنت بعد من تعبئة قواتها الاحتياطية التى تعتبر قوتها الضاربة الحقيقية ، وفى أقل من ٢٤ ساعة تحولت إسرائيل من دولة عسكرية كبرى أحرز جيشها منذ ست سنوات فقط نصرا يعتبر من ألمع وأكبر الانتصارات العسكرية فى تاريخ الحروب العصرية ، إلى دولة تقاتل بشراسة من أجل بقائها ، بينما كان يخيم عليها شبح اليأس والدمار إلى الحد الذى جعل بنحاس سابير وزير مالية إسرائيل يصرح فيما بعد بقوله « كان بيننا وبين القضاء علينا خطوة واحدة » .

وكان للموقف العصيب الذى كانت تواجهه إسرائيل خلال هذه الفترة (من ٦ إلى ٩ اكتوبر) أثره فى عدم تفكير القيادة الاسرائيلية فى أية موضوعات أخرى خلاف قيام قواتها بعمليات الصد على الجبهتين المصرية والسورية ، وتركزت جهودها من أجل ضمان إنجاح هذه العمليات فى توجيه هجمات السلاح الجوى الإسرائيلى العنيفة كما رأينا ضد القوات العربية الأرضية الزاحفة من أجل إيقافها عن التقدم ، وكذا فى سرعة تعبئة القوات الاحتياطية ودفعها إلى ساحات القتال بأساليب مبتدعة من أجل إنقاذ إسرائيل من محنتها ، وفى مساء يوم ٩ أكتوبر اعتبرت القيادة الإسرائيلية أن أحرج مرحلة من مراحل الحرب قد انتهت ، وأن

الوضع العسكرى على الجبهتين قد استقر ، فقد نجحت القوات الإسرائيلية فى معارك الصد على الجبهة السورية ، وأمكنها بفضل هجماتها المضادة إجبار القوات المدرعة السورية على الارتداد إلى ماوراء خط إيقاف إطلاق النار عام ٦٧ ، وهو الخط الذى بدأت منه الهجوم يوم ٦ أكتوبر ، كما أن القوات المصرية على جبهة سيناء استقرت داخل منطقة رءوس الكبارى على امتداد قناة السويس وبعمق حوالى ١٠ كيلو مترات من الشاطىء دون أن تبدو منها أية دلائل واضحة تشير إلى نية القيادة المصرية فى تطوير الهجوم المصرى فى اتجاه الشرق ، وعند منتصف ليل ٩ / ١٠ أكتوبر فقط بدأت القيادتان السياسية والعسكرية الإسرائيلية فى اجتماع بمكتب رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير فى مناقشة الموقف على ضوء الوضع الإستراتيجى الجديد لإسرائيل ، لتحديد الجبهة التى ينبغى أن يوجه نحوها الاهتمام ، وأن يحشد أمامها المجهود الرئيسى لإسرائيل . اعتبارا من يوم الأربعاء ١٠ من أكتوبر ٧٣ .

لماذا ركزت إسرائيل مجهودها الرئيسى على الجبهة السورية ؟

فى منتصف ليل ٩ / ١٠ أكتوبر اجتمع مجلس الحرب فى مكتب رئيسة الوزراء جولدا مائير ، وكان يتكون منها ومن نائبها إيجال آلون ومن وزير الدفاع موشى ديان ومن الوزير بلا وزارة يسرائيل جليلى . وكان يمثل القيادة العسكرية فى الاجتماع الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان العامه ونائبه الجنرال تال ورئيس المخابرات الجنرال إلياهو زعيرا وقائد السلاح الجوى الجنرال بانى بيليد .

وخلال الجلسة التى استغرقت أكثر من ست ساعات دارت مناقشات مستفيضة حول موضوع الساعة الذى عقد من أجله الاجتماع ، وهو اختيار الجبهة التى سيركز أمامها المجهود الرئيسي للقوات الإسرائيلية ، وأخذ الجنرال أليعازر فى عرض المبررات التى يرى من أجلها تركيز المجهود الرئيسى على الجبهة السورية ، وكان أولها ضرورة الاستفادة بميزة المبادأة التى تمكن الجيش الإسرائيلى من استردادها من أيدى السوريين لتوجيه ضربة قاصمة إلى الجيش

السورى ، يمكن بها تصفيته كقوة محاربة ، مما يؤدى إلى إرغام سوريا على الخروج من الحرب وكان من رأى رئيس الأركان العامة أن الفرصة متاحة لذلك بعد الخسائر والضربات العنيفة التى أصابت القوات السورية فى معارك مرتفعات الجولان ، كما أن ضرورة السيطرة على الموقف فى الجبهة السورية أصبح واجبا محتما قبل وصول القوات العراقية التى بدأت طلائعها تشترك فى القتال ، وأكد الجنرال أليعازر أن توجيه المجهود الرئيسى فى هذه الفترة تجاه الجبهة المصرية لايمكن أن يحسم الحرب ، إذ إن المصريين مستحكمون داخل منطقة رءوس الكبارى فى مواقع دفاعية حصينة ، وعلى الرغم من الهجمات المضادة القوية التى وجهت نحو قطاع الجيش الثانى يومى ٨ و ٩ اكتوبر مابين القنطرة شمالاً والإسماعيلية جنوبا على مستوى فرقة مدرعة إسرائيلية ، فقد باءت جميع هذه الهجمات بالفشل ، ممايدعو إلى وجوب الانتظار إلى حين تصفية الموقف على الجبهة السورية ، وعندئذ يتم نقل المجهود الرئيسى إلى الجبهة المصرية فى سيناء ، وذكر الجنرال أليعازر أن الهجوم على عمق سوريا لايستهدف اكتساب أراض جديدة بقدر مايستهدف تحطيم الجيش السورى ، وتقدم المدفعية الإسرائيلية مسافة كافية نحو الشمال لتدخل العاصمة دمشق فى مرماها مما يرغم سوريا على إيقاف الحرب .

وكان للجنرال أليعازر غرض هام آخر من تركيز المجهود الرئيسى على سوريا ، هو تحذير الملك حسين حتى لاتداعب ذهنه أفكار فتح جبهة ثالثة على حدود الأردن مع إسرائيل البالغة الطول ، على غرار مافعله فى حرب عام ٦٧ وحتى لايخضع من جهة أخرى لضغط الزعماء الفلسطينيين الذين زاروا عمان وطلبوا من رئيس الوزراء السماح للفدائيين الفلسطينيين بالعمل فى مجموعات كبيرة ضد إسرائيل من خلال الحدود الأردنية . ولم يكن الملك حسين فى الواقع فى حاجة إلى مثل هذا التحذير ، فقد استقر رأيه منذ بداية الحرب على عدم الاشتراك فيها إلا إذا نجح السوريون فى احتلال هضبة الجولان ، وتمكن المصريون من الوصول إلى خط الممرات والمضايق . ولكن الجنرال تال نائب رئيس الأركان العامة كان فى الجانب المعارض لرأى رئيسه ، فقد كان يرى ضرورة تركيز المجهود الرئيسى على الجبهة المصرية لخطورتها

المباشرة على إسرائيل ، إذ إن المصريين قادرون على شن الهجوم بينما القوات السورية مهزومة ولاتستطيع القيام بهجوم جديد ، مما يجعل من الأفضل تجميد الوضع على الجبهة السورية ، وأكد الجنرال تال أنه على الرغم من تعذر تحريك أية قوات إسرائيلية من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية بهدف زيادة قدراتها الهجومية فإن القيادة الجنوبية بما لديها من قوات تحت قيادتها وبفضل تحركاتها التكتيكية الواعية ، يمكنها إنزال ضربة قاصمة بالجيش المصرى وتحقيق تحول جذرى فى ميزان الحرب ، وانتهى الاجتماع بتبنى رأى رئيس الأركان العامة بعد أن أيده بحماسة كل من موشى ديان وإيجال آلون ، وأخيرا جولدا مائير رئيسة الوزراء ، وكان تركيز المجهود الرئيسى بالنسبة لأوضاع إسرائيل الإستراتيجية على جبهتى القتال لايعنى من الناحية العملية سوى تركيز مجهود القوات التى لديها المرونة والقدرة على الانتقال السريع لمسافات نائية من ميدان إلى آخر أو من جبهة إلى أخرى ، وكان ذلك منحصرا فى أسلحة قليلة فقط ، وهى السلاح الجوى والسلاح البحرى والقوات المنقولة جوا ، أما القوات البرية فقد كان انتقالها من جبهة إلى أخرى أمرا يكاد يكون مستحيلا كما أوضح ذلك الجنرال تال نائب رئيس الأركان خلال اجتماعه ضمن مجلس الحرب ، وقد شرحنا من قبل بالتفصيل العوامل التى تجعل من المتعذر القيام بإجراء عمليات نقل للقوات المدرعة الإسرائيلية من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية أو بالعكس ، مما حدا بالقيادة الإسرائيلية إلى تثبيت القوات المخصصة لكل جبهة من الجبهتين منذ بداية الحرب . وأضحى من واجب كل جبهة الاعتماد على قدرتها الذاتية سواء فى عملية صد الهجوم أو محاولة استعادة المبادأة من خصمها .

ونتيجة لقرار مجلس الحرب بتركز المجهود الرئيسى ضد سوريا بدأت القيادة الجوية الإسرائيلية فى ضرب أهداف إستراتيجية فى اعماق سوريا ، فأغارت طائرات الفانتوم الإسرائيلية على أهداف حيوية داخل دمشق ، وهاجمت مبنى وزارة الدفاع ومبنى قيادة القوات الجوية ومحطة الإذاعة السورية ، وسقطت بعض القنابل على بعض المبانى السكنية المجاورة لهذه الأهداف ، كما أصابت بعضها الحى الراقى فى (أبو رمانة) حيث تقع منطقة السفارات ،

كذلك شنت مجموعات أخرى من الطائرات الإسرائيلية هجمات مركزة على محطة توليد الكهرباء الرئيسية فى حمص وعلى مصفاة النفط بها ، كما تعرضت خزانات النفط فى طرطوس لهجمات مماثلة . .

وكان واضحا من هذه الهجمات الجوية أن إسرائيل تستهدف إنزال أفدح الخسائر بالاقتصاد السورى ، فى محاولة لإجبار سوريا على الخضوع والاستسلام ، وكان إقدام إسرائيل على شن مثل هذه الغارات بمثابة تصعيد خطير للحرب وخطوة جديدة نحو الحرب الشاملة .

ومن بين التطورات الغريبة التى وقعت مهاجمة ست طائرات إسرائيلية محطة الرادار اللبنانية الواقعة على جبل الباروك داخل الأراضى اللبنانية ، وقد تمكنت الطائرات من إلحاق اضرار جسيمة بالمحطة لتحرم سوريا من المعلومات التى كانت تزودها بها ، وقد تقدم لبنان بشكوى على أثر ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

نظام الاحتياطى فى إسرائيل

جرت عادة الدول فى العصر الحديث على عدم الاحتفاظ بجيش كبير تحت السلاح فى أوقات السلم حرصا على عدم إرهاق ميزانيتها واستنزاف مواردها الاقتصادية من جهة ، ومنعا من حرمان الدولة من طاقة جانب كبير من شبابها الذين يعملون فى سبيل خدمة المجتمع ورفاهيته فى مختلف الأنشطة والمرافق والخدمات من جهة أخرى .

وحتى لاتبقى البلاد في مركز ضعف أو تظل تحت وطأة الخوف أو التهديد من جار أو عدو قوى لجأت الدول إلى اتباع أسلوب يحقق لها الغرضين اللذين تنشدهما وهما الذود عن حياض الوطن ، وفى نفس الوقت المحافظة على اقتصادها القومى والطاقات البشرية لأبنائها . وهذا الأسلوب الذى تنتهجه معظم الدول فى الوقت الحاضر والذى يهيىء لها الفرصة لاستكمال حشد قواتها المسلحة عند الطوارىء أو وقت الحرب هو مااصطلح على تسميته بنظام القوات الاحتياطية . .

وعلى الرغم من اختلاف نظم القوات الاحتياطية بين الدول بالنسبة لاختلاف ظروفها الاقتصادية وتباين حجم قدراتها البشرية وتفاوت ماتتعرض له من تهديدات أو أخطار ، فإن هناك تشابها كبيرا بين جوهر هذه النظم رغم الاختلاف فى بعض التفاصيل . وبصفة عامة فإن نظام الاحتياطى يقوم على أن المجندين للخدمة فى الجيش العامل عقب انتهاء مدة تجنيدهم الإلزامية وإتمام عودتهم إلى الحياة المدنية تحدد لهم مدة معينة يقون خلالها جنودا تحت الطلب فى القوات الاحتياطية . وحرصا على احتفاظهم بكفاءتهم العسكرية يتم لقيادتهم استدعاؤهم على دفعات لفترة قصيرة كل عام (غالبا لمدة شهر) ليشتركوا فى تدريبات أو مناورات عسكرية ضمن وحداتهم الاحتياطية . وفى حالات الاستدعاء للطوارىء أو للحرب يتوجه أفراد كل وحدة احتياطية إلى مركز تجمع وحدتهم حيث ينقلون منها بوسائل نقل عسكرية إلى مخازن الطوارىء . وهناك يجرى تزويدهم بعتادهم الشخصى وأسلحتهم وذخائرهم ومركباتهم ووجبات الطوارىء الميدانية . ومن مخازن الطوارىء تنطلق الوحدات الاحتياطية وهى تامة العدة مستكملة الأهبة على متن دباباتها أو عرباتها إلى ميدان القتال رأسا .

ويعد نظام التعبئة الإسرائيلى من أفضل النظم الموجودة فى العالم وهو مقتبس إلى حد بعيد من نظام التعبئة السويدى بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، التى تلائم ظروف إسرائيل ، ويحقق نظام التعبئة لإسرائيل أحسن المزايا ، فقد أعد بدقة متناهية ووضع موضع التنفيذ والاختبار مرات عديدة ، وقد ساعد صغر حجم إسرائيل وجودة شبكات الطرق بداخلها وتطور وسائل النقل بها إلى اختصار الوقت المحدد لتخويل الأفراد الاحتياطيين من مجموعات من المدنيين إلى وحدات عسكرية مقاتلة على أهبة الاستعداد لخوض غمار المعركة فى مدة لاتتجاوز ٤٨ ساعة منذ إعلان بدء التعبئة . .

إن إسرائيل ذات الثلاثة الملايين نسمة قادرة على أن تعبىء وقت الحرب ١٠ ٪ من قوتها البشرية للانضمام إلى القوات المسلحة وقوات الدفاع الإقليمى أى مايعادل ثلاثمائة ألف مقاتل وهى نسبة عالية جدا لم تستطع أية دولة فى العالم أن تصل إليها . كما يفرض القانون الإسرائيلى على جميع النساء غير المتزوجات الخدمة كمجندات فى الوظائف غير القتالية أى كسائقات

ومسئولات عن المخازن وللقيام بالأعمال الكتابية .. هذا وقد حسبت المدة التى تستغرقها عملية التعبئة وهى ٤٨ ساعة على أساس المرور بعدة مراحل ابتداء من استدعاء العناصر الرئيسية كالقادة والضباط ورجال الإشارة عن طريق الهاتف ثم تأتي بعد ذلك مرحلة إعلان أمر استدعاء الاحتياطى سواء عن طريق الإذاعة التى تعتمد على الرموز والمصطلحات الكودية أو بطريقة الدعوة الصامتة التى تعتمد على الرسائل الشخصية من آمر الوحدة الاحتياطية إلى افراد وحدته بواسطة مندوبين مخصصين لذلك وهو مايعرف بطريقة العدائين . ثم تأتى بعد ذلك مرحلة وصول الأفراد إلى مراكز التجمع الثابتة التى ينتقلون منها بالأتوبيسات إلى مخازن الوحدات،ولكل وحدة احتياطية مخزن للطوارىء خاص بها يوجد بداخله كل ماتحتاج إليه الوحدة ابتداء من رباط الحذاء حتى مدفع الميدان أو الدبابة لتخرج وحدة الاحتياطى الإسرائيلية من هذا المخزن وقد تحولت إلى وحدة محاربة تنطلق رأسا إلى ميدان القتال الذى حددته لها قيادتها . وقد وضع نظام التعبئة الإسرائيلى تحت الاختبار العملى استعدادا لحالات الحرب عدة مرات ، ففى فترة الاستعداد للاشتراك فى العدوان الثلاثى ضد مصر الذى بدأته إسرائيل فى ٢٩ أكتوبر عام ٥٦ أجريت التعبئة على وجه السرعة ولكن بدون أى ضغط من الخارج . وكانت المشكلة وقتئذ هى إخفاء عملية التعبئة عن أعين المخابرات المصرية عن طريق اتباع وسائل التضليل والخداع ، وفى الفترة التى سبقت حرب يونيو عام ٦٧ و فى إثر قيام مصر بحشد قواتها فى سيناء خلال شهر مايو جرت عملية تعبئة الاحتياطى فى إسرائيل على مراحل واستمرت فترة الانتظار بعد إتمام التعبئة حوالى ثلاثة إسابيع . وفى هذه الفترة الزمنية الكافية تم تنظيم وتجهيز وحدات الاحتياطى الإسرائيلى بدقة وإتقان إلى أن بدأت إسرائيل القتال صباح ٥ يونيو ٦٧ .

الخنجران اللذان يمكنهما الإجهاز على إسرائيل

إن تجنيد ثلاثمائه ألف مقاتل إسرائيلي وقت الحرب هو نسبة عالية بالنسبة لتعداد دولة صغيرة مثل إسرائيل التى لايمكنها أن تتحمل مثل هذه التعبئة لمدة طويلة لأنها ترهق اقتصادها القومى وتصيب خدماتها وجميع أنشطتها الأخرى

بالشلل الكامل ، ونتيجة لهذه الحقيقة فإن لإسرائيل مقتلين يمكن عن طريقهما إصابتها فى الصميم : المقتل الأول هو الخسائر فى الأفراد والمقتل الثانى هو إطالة مدة الحرب . إن إسرائيل لاتهتم كثيرا إذا هى خسرت العديد من أسلحة الحرب المتطورة من دبابات ومدافع وصواريخ وطائرات ، ولكنها تصاب بالهلع إذا ماخسرت بضع مئات من الأفراد . إن لدى إسرائيل رصيدا هائلا من الأسلحة والمعدات الحديثة إذ تتولى الولايات المتحدة فى وقت السلم تزويدها بكل مايحقق لجيشها التفوق العسكرى على جميع الجيوش العربية مجتمعة دون أى إرهاق لميزانيتها ، فإن غيرها هو الذى يتولى تسديد فواتير هذه الكميات الهائلة من الأسلحة والمعدات . فإذا نشبت الحرب تولت الولايات المتحدة كذلك تعويضها عن كل خسائرها من أسلحة وعتاد فى ميادين القتال على وجه السرعة حتى ولو استدعى الأمر إقامة جسر جوى مستمر من القواعد الجوية الأمريكية إلى المطارات الإسرائيلية رأسا عن طريق عشرات من طائرات النقل العملاقة من طراز (جلاكسى) سى ٥ و « ستارلفتر » سى ١٤١ و « هيركوليز » سى ١٣٠ وهى الطائرات التى أمكنها خلال حرب أكتوبر عام ٧٣ أن تنقل إلى إسرائيل حوالى ٨٠٠ طن من المواد الحربية في اليوم ، ولكن الحال يختلف بالنسبة لخسائر الأفراد فإن رصيد الشعب اليهودى من البشر رصيد محدود ومن الصعب تعويض هذه الخسائر ، كذلك فإن إطالة مدة الحرب هي الخنجر الثاني الذى يصيب إسرائيل فى مقتل . فإن جندى الاحتياطى الذى يستدعى فى التعبئة هو نفسه الطبيب والمهندس والأستاذ والطالب فى الجامعة وهو نفسه العامل والمزارع والسائق والحرفي الذى يتولى إدارة المرافق والخدمات لأفراد المجتمع . فكيف يمكن لهذه الدولة أن تعيش لو امتدت الحرب بضعة أشهر فقط ؟. لقد كانت إسرائيل فى جميع حروبها السابقة تلجأ إلى أسلوب الحرب الخاطفة **Blitzkrieg** كما حدث فى حرب عام ٥٦ وكما جرى فى حرب عام ٦٧ التى انتهت فى ستة أيام . لذلك فرضت مصر وسوريا عليها فى حرب أكتوبر ٧٣ أسلوبا لايتمشى مع إستراتيجيتها وهو إطالة مدة الحرب ، فقد استمر القتال الفعلى خلال هذه الحرب لمدة ثلاثة أسابيع منذ اشتعل القتال فى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر حتى صدر قرار إيقاف إطلاق النار فى حوالى الساعة السابعة مساء يوم ٢٢ أكتوبر ٧٣ بتوقيت القاهرة بناء على قرار مجلس

الأمن رقم ٣٣٨ ، ونظرا لاستمرار إسرائيل فى أعمالها العدوانية غرب قناة السويس وانتهاز قواتها الفرصة لتوسيع رقعة الأرض التى احتلتها فى منطقة الثغرة . فقد أصدر مجلس الأمن قراريه رقمى ٣٣٩ يوم ٢٣ أكتوبر و ٢٤٠ يوم ٢٤ أكتوبر بتثبيت إيقاف إطلاق النار ومطالبة إسرائيل بعودة قواتها إلى المواقع التى كانت تحتلها فى السابعة مساء يوم ٢٢ أكتوبر، وقد قبلت كل الأطراف المتحاربة قرارات مجلس الأمن وتم إيقاف إطلاق النار بالفعل ، ولكن إسرائيل جريا على عادتها لم تنفذ على الإطلاق الفقرة التى كانت تطالب بانسحاب قواتها إلى المواقع السابقة التى كانت فيها فى مساء يوم ٢٢ من أكتوبر عام ٧٣ . هذا وقد كان لاستمرار إسرائيل فى القتال لمدة ثلاثة أسابيع فى حرب أكتوبر ٧٣ أثره البالغ فى تدهور حالتها الاقتصادية ، فقد بلغت نفقات الحرب يوم ٢٤ أكتوبر وفقا للبيان الرسمى الذى أعلنه بنحاس سابير فى الكنيست الإسرائيلى مبلغ ٢٢ مليار ليرة إسرائيلية مما أجبر الحكومة إزاء ذلك الوضع الاقتصادى السيىء إلى طبع أوراق مالية بدون رصيد بكميات ضخمة وبطريقة عاجلة وذلك خلال الأسبوع الثالث من أكتوبر ..

كيف أدت المفاجأة إلى تغيير مهام الاحتياطى

فى إثر تصديق رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير أثناء اجتماع وزراء المطبخ بمكتبها صباح يوم ٦ أكتوبر على طلب الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان العامة باستدعاء مائة وعشرين ألف مقاتل من القوات الاحتياطية لمواجهة الهجوم المصرى السورى المنتظر . بدأت فى التاسعة صباحا التعبئة الجزئية تأخذ مجراها وفقا للنظام الموضوع والسابق التدريب عليه بعد أن ضاعت سدى خمس ساعات ثمينة منذ أن تلقت القيادة الإسرائيلية ذلك الإنذار الخفى فى الرابعة صباحا عن اعتزام مصر وسوريا شن الحرب على إسرائيل . وقد كان من المفترض التصديق على إعلان التعبئة أثناء اجتماع وزراء المطبخ بمكتب جولدا مائير رئيسة الوزراء عند ظهر يوم الجمعة ٥ أكتوبر عقب الأنباء التى أكدت الحشود الماثلة على طول

الجبهتين المصرية والسورية لولا تقارير الجنرال إلياهو زعيرا رئيس المخابرات العسكرية التى أكد فيها خلال الاجتماع استبعاده لفكرة قيام حرب قريبة ، وقد علق الجنرال دافيد أليعازر على ذلك بقوله « لو أنه تم استدعاء الاحتياطى قبل الموعد الذى استدعى فيه بأربع وعشرين أو ثمان وأربعين ساعة فإن الحرب كانت ستصبح مختلفة بلا شك » .

إن التأخير الذى حدث فى استدعاء الاحتياطى أدى إلى استحالة اشتراك أية وحدات إسرائيلية فى القتال المحتدم على الجبهتين المصرية والسورية بصورة مؤثرة قبل ٢٤ ساعة من نشوب الحرب ، وعندما وصلت القوات الاحتياطية إلى ميادين القتال لم يكن فى الإمكان تكليفها بالمهام المخططة لها من قبل وفقا للاستراتيجية الإسرائيلية المبنية على قيام القوات النظامية فى الوضع الدفاعى بمهام الصد وإيقاف تقدم العدو لحين وصول الاحتياطى ، وعندما تصل القوات الاحتياطية إلى جبهة القتال فإن واجب قيادة الجبهة هو دفعها على الفور للقيام بالهجوم المضاد الرئيسى الذى تستهدف به اختراق مواقع العدو أو تطويقه لاسترداد ميزة المبادأة من يده .

ولكن ذلك التخطيط لم يكن من المتيسر تنفيذه خلال حرب أكتوبر عام ٧٣ ، فلقد تمت مفاجأة الجيش النظامى وسحق الكثير من وحداته ، وعلى ذلك أصبح واجب الوحدات الاحتياطية الانضمام إلى المعركة الدفاعية الحامية الوطيس والوقوف جنبا إلى جنب مع قوات الجيش النظامى فى معركة الصد التى دارت على الجبهتين طوال الأيام الأربعة الأولى من الحرب (من يوم ٦ إلى يوم ٩ أكتوبر) وتخلت بذلك عن واجبها الأساسى فى القيام بالهجوم المضاد . وتحت تأثير عامل المفاجأة حدث كثير من مظاهر الفوضى وسوء التنظيم ، وبدلا من تعبئة الوحدات الاحتياطية فى صورة كتائب وألوية كاملة تتحرك من مراكز تجمعها إلى الميدان الذى تقرر إرسالها إليه . صار الاكتفاء بتعبئة الاحتياطى فى صورة سرايا أو فصائل وأحيانا فى تجمعات أيا كان شكلها ، إذ كان الهدف هو مجرد دفع كل مايمكن تجميعه بأقرب وقت إلى ساحات المعارك . ولقد أدى عامل المفاجأة والارتباك الذى جرى عقب نشوب الحرب إلى تخلى القيادات المسئولة عن تعبئة الاحتياطى عن ذلك

التخطيط الدقيق الذى سبق التدريب عليه مرارا وأثبت فعاليته ونجاحه على الدوام . إذ لم يكن متيسرا فى ظل ظروف الموقف العسكرى المتحرج للقوات الإسرائيلية على جبهتى القتال وفى خضم المعارك الشرسة التى كان يخوضها الجيش الإسرائيلي أن تجرى التعبئة بهذه الطريقة المنظمة وبالتسلسل السليم بالنسبة للمراحل المعدة من قبل والتى كانت تستغرق فى الأوقات العادية مابين ٢٤ و ٤٨ ساعة مما أدى إلى حدوث حالات كثيرة من الفوضى وسوء النظام هذا بخلاف أوجه القصور والنقص الأخرى التى ظهرت عند خروج بعض الوحدات إلى ميادين القتال وهى تعانى نقصا معيبا فى بعض الأسلحة أو الذخائر.

كيف هرول الاحتياطي إلى جبهة الجـولان ؟

كان هناك تساؤل فى رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية بشأن استخدام القوات الاحتياطية منذ اليوم الأول من الحرب . إن تشكيلات الجيش النظامى قد تمت تعبئتها وهى تقوم بواجبها فى صد الهجوم المصرى والسورى على جبهتى القتال ، وكان السؤال هو كيف يمكن استخدام القوات الاحتياطية بينما كان الخطر قائما من احتمال فتح الأردن جبهة ثالثة على غرار ماجرى فى حرب عام ٦٧ ، هل من المصلحة إرسال القوات الاحتياطية إلى ميدان القتال أو من الأفضل إبقاؤها كاحتياطى إستراتيجي ليدفع بها فى الوقت المناسب إلى الجبهة التى تتعرض للخطر لإنقاذ الموقف ؟ وهل إذا دفعت القوات الاحتياطية للقتال فهل يدفع بها إلى الجبهة المصرية التى بها الجيش الأقوى والذى إذا أحرز أى كسب عسكرى فإن ذلك سوف يتيح لمصر الفرصة للوصول إلى تغيير الوضعين السياسى والعسكرى فى المنطقة بأكملها ، أو يدفع بها إلى الجبهة السورية التى بها الجيش الأقل قوة ولكن التى تأثيرها أشد خطرا على المستوطنات والمراكز ذات الكثافة السكانية الإسرائيلية غرب نهر الأردن وبحيرة طبرية والتى فى مقدرة الجيش الإسرائيلى صد الهجوم السورى الموجه ضد هذه الجبهة والانتقال بعد ذلك إلى مرحلة الهجوم وتهديد العاصمة دمشق مما يتيح الفرصة لإسرائيل لإحراز كسب سياسى إلى جانب الكسب العسكرى ؟

وحسم الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان العامة الجدال الدائر حول هذا الموضوع بين المسئولين فى رئاسة الأركان العامة وشعبة العمليات الحربية بقراره الحاسم بتوجيه الوحدات الاحتياطية الأولى من القوات المدرعة إلى جبهة الجولان على الفور . وكان قراره بلا شك صائبا . فقد بدأت طلائع الوحدات المدرعة الاحتياطية فى عبور جسر بنات يعقوب فوق نهر الأردن فى الساعة الخامسة من صباح يوم ٧ أكتوبر أى بعد حوالى ٢٠ ساعة فقط من إعلان التعبئة العامة وكان وصولها فى أشد الساعات حرجا إذ كانت الدبابات السورية على وشك الوصول إلى نهر الأردن ، وإزاء خطورة الوضع فى الجولان كان الإلحاح شديدا على قيادات الوحدات الاحتياطية لسرعة الاندفاع بقواتها إلى ميدان المعركة وكان معظم أطقم المدرعات الذين وصلوا مع الوحدات الأولى إلى الجولان من أبناء السهل الساحلى ومدينة حيفا ، وعندما أدرك قادة الوحدات مدى تحرج الموقف فى الجولان حركوا أعدادا كبيرة من الدبابات من خليج حيفا إلى ساحة القتال بالجولان . قاطعين مسافة لاتقل عن ٨٠ كيلو مترا على جنازير الدبابات منعا من تعطيل التحرك بسبب عدم وصول الأعداد الكافية من ناقلات الدبابات إليهم .

وكانت الدبابات تخرج مسرعة فى جماعات صغيرة دون أن تنتظر بعضها لتتجمع فى سرايا أو كتائب كما كان المفترض . وكانت تزود بالأطقم بصورة ارتجالية منعا من تعطيل تحركها على اعتبار أن تجرى إعادة التطقيم فى الجبهة . وكانت قيادة القطاعات فى الجولان تتولى على الفور إرسال أية قوة مهما صغرت إلى أعلى الهضبة . وكانت الوحدات تجد نفسها مشتبكة فى القتال منذ اللحظة التى تبدأ فيها تسلق الهضبة أو تتعرض للضرب وهى ماتزال فى المنحدرات بينما كانت الدبابات السورية مرتكزة فوق المرتفعات .

وفى سبيل سرعة استعاضة القتلى والمصابين من أطقم الدبابات الإسرائيلية أرسلت أطقم دبابات بواسطة طائرات الهليكوبتر إلى الجبهة لتتولى تشغيل الدبابات المعطلة على الفور . ولولا وصول بعض وحدات الدبابات الاحتياطية إلى جبهة الجولان فى ساعات الصباح الأولى من يوم الأحد ٧ أكتوبر واشتراكها فى المعركة بعد إتمام تعبئتها فى سرعة قياسية لم تتجاوز ٢٠ ساعة ولولا تدخل طائرات السلاح الجوى الإسرائيلى وقيامه بعمليات الصد ضد الدبابات السورية بعد أن عجزت

التشكيلات المدرعة الأساسية فى الجبهة عن القيام بهذه العملية بعد أن تم سحق معظمها لما كان فى الإمكان وقف اختراق الدبابات السورية للدفاعات الإسرائيلية خاصة فى القطاع الجنوبى للجبهة ولكان وصولها إلى نهر الأردن وبحيرة طبرية أمرا محتوما .

وفى الساعة الثالثة بعد ظهر الاحد ٧ أكتوبر أى بعد حوالى ٣٠ ساعة من إعلان التعبئة العامة وصلت تشكيلات ضخمة من الوحدات المدرعة الاحتياطية إلى هضبة الجولان واشتركت فى معركة الصد مع الدبابات القلائل التى كانت لاتزال باقية دون تدمير من اللواء السابع المدرع فى القطاع الشمالى بقيادة يوسف أفيجدور ولواء باراك فى القطاع الجنوبى بقيادة إسحق بن شوهام الذى لقى مصرعه داخل دبابته من قذيفة سورية مباشرة ، وساعد وصول التشكيلات المدرعة الجديدة على إنقاذ الوضع العصيب فى الجولان الذى كان بلا شك يعد أحرج ماواجهته إسرائيل من مواقف خلال سير الحرب . وكان الجنرال إسحق حوفى قائد القيادة الشمالية يستحث وحداته على الثبات أمام الهجوم السورى بقوله « يجب إيقافهم بأى ثمن » .

الصاعقة المصريون يوقفون الاحتياطى

بعد أن هرعت الوحدات المدرعة الاحتياطية الأولى إلى جبهة الجولان لإنقاذ الموقف بدأ الاحتياطى الإسرائيلى يتحول اتجاهه نحو الجنوب إلى جبهة سيناء ، وقد استغرق وصول الوحدات المدرعة الاحتياطية إلى الجبهة المصرية وقتا طويلا بالنسبة لطول المسافة بين مراكز تجمع الوحدات فى منطقة بئر السبع بالنقب وبين قناة السويس التى كانت تبلغ حوالى ٢٥٠ كيلو مترا . وكان على الوحدات أن تقطع مئات الكيلو مترات عبر الصحراء حتى تصل إلى خط الجبهة . ونتيجة للنقص الموجود فى عدد ناقلات الدبابات بقيت وحدات كاملة بدون تحرك انتظارا لوصول الناقلات وخشية من زيادة التأخير ولخطورة الموقف على جبهة القناة بالنسبة لنجاح العبور المصرى على طول مواجهة قناة السويس نجاحا ساحقا واقتحام خط بارليف . اضطر الجنرال جونين قائد القيادة الجنوبية إلى إصدار

تعليماته لقادة الوحدات الاحتياطية المدرعة فى بئر السبع بالتحرك إلى الجبهة المصرية بطوابير الدبابات وهى تسير على جنازيرها مئات من الكيلو مترات مع مافى ذلك من إهدار لساعات عمل محركاتها واستهلاك لجنازيرها وحاجتها لكميات كبيرة من الوقود ، وكان من الطبيعى حدوث بعض أعطال فى الطريق فتوقفت بعض الدبابات وسقطت جنازير دبابات أخرى مما أدى إلى سد محاور السير وحدوث تأخير فى وصول بعض الوحدات إلى ميدان المعركة .

وقد استمر تدفق الاحتياطى على الجبهة المصرية عدة أيام وامتلأت الطرق فى شمال سيناء بآلاف المركبات بأنواعها من دبابات وحاملات جنود مدرعة وكذا بالقوافل الإدارية التى كانت تحمل الوقود والذخائر والمؤن . ولو كانت القيادة المصرية قد خططت لضرب هذه المركبات الحربية والقوافل الإدارية الإسرائيلية أثناء اجتيازها لتلك الطرق الصحراوية الطويلة المكشوفة بواسطة الطائرات المصرية لكانت قد أوقعت بها خسائر فادحة ولتعطل بالتالى وصول الوحدات المدرعة الاحتياطية وقوافل الإمدادات والمؤن إلى الجبهة الإسرائيلية فى سيناء تعطيلا جسيما مما كان سيؤثر على سير المعارك . وقبل آخر ضوء يوم ٦ أكتوبر كانت أعداد كبيرة من طائرات الهليكوبتر المصرية قد أفرغت حمولتها من رجال الصاعقة فى عمق سيناء شمالا وجنوبا بين جبالها ووهادها . وقد أعد رجال الصاعقة المصريون كمينا يتكون من سرية مدعمة على الطريق الشمالى القادم من العريش بغرض قطع الطريق على قوات الاحتياطى الإسرائيلى لعرقلة وصولهم إلى الجبهة لتعزيز قواتها . وعندما وصلت الوحدات المتقدمة من الفرقة المدرعة الاحتياطية التابعة للجنرال إبراهام أدان (برن) إلى مشارف رمانة التى تقع على مسافة ثلاثين كيلو مترا من قناة السويس وبدأت عملية إنزال الدبابات من فوق الناقلات التى كانت تجرى فى هذه المنطقة لكي تنطلق الدبابات من هناك على جنازيرها . انهالت على الجنود الإسرائيليين فجأة نيران شديدة من بازوكات مضادة للدبابات (آر . بى . جى) من رجال الكمين المصرى الذين كانوا مختبئين خلف الشجيرات على جانب الطريق فاشتعلت فى الضربة الأولى مجموعة من الدبابات وسقط كثيرون من القتلى والمصابين من أطقم الدبابات . وقد روى أحد القادة الإسرائيليين وصفا

للمعركة التى دارت بين الدبابات الإسرائيلية ورجال الصاعقة المصريين فقال « لقد قاتلوا بصورة انتحارية خرجوا نحونا من مسافة أمتار قليلة وسددوا بازوكاتهم إلى الدبابات ولم يخشوا شيئا، كانوا يتدحرجون بعد كل قذيفة بين العجلات فعلا ويستترون تحت شجيرة على جانب الطريق ويعيدون تعمير البازوكا بطلقة أخرى . ورغم إصابة الجزء الأكبر من جنود الصاعقة فلم يهرب أحد من زملائهم بل استمروا فى خوض المعركة فى عرقلة انتحارية للدبابات ، كما لو أنهم صمموا على دفع حياتهم ثمنا لمنع الدبابات من المرور واضطر جنود المدرعات إلى خوض المعركة معهم وهم يطلقون النار من رشاشاتهم من فوق الدبابات وعندما وصلت التقارير عن الاشتباكات مع جنود الصاعقة المصريين إلى قيادة الفرقة فى سيناء شكلت بسرعة قوة مدرعة انطلقت شمالا لمساعدة وحدات الدبابات وفى اليوم التالى أحصيت فى المكان جثث ٧٥ رجلا من جنود الصاعقة المصريين » .

وهكذا ضرب رجال الصاعقة المصريون أروع الأمثلة فى الشجاعة والتضحية والفداء . ولم تتمكن الدبابات الإسرائيلية من استكمال تقدمها إلى الجبهة إلا على جثثهم بعد أن نجحوا فى تعطيلها عدة ساعات ثمينة كان لها تأثير بلا شك فى فشل الهجمات المضادة المتتالية التى شنتها فرقة الجنرال إبراهام أدان فى القطاع الشمالى من الجبهة .

الخلل الذى أصاب جهاز الاحتياطى الإسرائيلى

عندما جرى إعلان التعبئة العامة لقوات إسرائيل الاحتياطية فى الساعة التاسعة من صباح ٦ أكتوبر ٧٣ كشفت الوقائع والأحداث عن بروز كثير من أوجه القصور والنقص فى جهاز الاحتياطى الإسرائيلى الضخم الذى كان مضرب الأمثال فيما مضى فى الدقة والنظام ، والذى أثبت فى حروب إسرائيل السابقة كفاءة وفعالية جديرتين بالاهتمام والتقدير .

لقد انتابت الدهشة أفراد الاحتياطى الذين استدعوا على عجل من البيوت والمعابد صباح يوم الغفران للالتحاق بوحداتهم عندما اصطدموا منذ بدء

استدعائهم بطائفة من المشاكل والصعاب لم تكن قط فى حسبانهم مما أدى إلى تعطيل كبير فى الجدول الزمنى المحدد لهم لتنفيذ مراحل التعبئة كى يتم تحويلهم من مجموعات من المدنيين إلى وحدات مقاتلة على أهبة الاستعداد للانطلاق على متن دباباتهم أو عرباتهم إلى جبهة القتال رأسا .

إن المفاجأة التى تعرضت لها إسرائيل يوم ٦ أكتوبر ٧٣ أصابت القيادات العسكرية والمدنية على جميع المستويات بالشلل والارتباك سواء خلال مرحلة التخطيط أو أثناء مرحلة التنفيذ . وعلى الرغم من أن جهاز الاحتياطى سبق له إجراء العديد من التجارب الناجحة على نظام التعبئة العامة فى أوقات السلم إلى الحد الذى أصبح معه الجدول الزمنى المحدد للمراحل المختلفة للتعبئة يجرى تنفيذه بطريقة آلية وبعيدة عن أى ابتكار أو تفكير ، فإن الواقع العملى أثبت وقوع الكثير من مظاهر الإهمال وسوء النظام والفوضى عندما وضع النظام موضع الاختبار الواقعى فى صباح ٦ أكتوبر ٧٣ .

لقد استعد الجيش الإسرائيلى منذ سنوات طويلة لخوض غمار أى حرب خاطفة بنجاح تام ، ولقد وضعت الإستراتيجية الإسرائيلية على أساس أسلوب الحسم السريع إذ إنه عن طريق الحرب الخاطفة يمكن تخفيض نسبة الخسائر فى القتلى والمصابين وتقليل العبء الذى يلقى على كاهل الجيش الاحتياطى . وفى نفس الوقت عدم إرهاق الاقتصاد القومى ، هذا بالإضافة إلى تلافى الضغوط السياسية المتوقع تركيزها على إسرائيل من القوى الكبرى لإيقاف القتال وذلك فى حالة استمرار الحرب لفترة طويلة .

لقد قام مذهب الجيش الإسرائيلى منذ البداية على جدول زمنى قصير يمكن من خلاله دحر الجيوش العربية وإحراز انتصارات كبيرة فى ميادين القتال ، ويبدو هذا الفكر الاستراتيجى بوضوح من تقديرات رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية قبل حرب عام ٧٣ التى أكدها موشى ديان وزير الدفاع ، حينما أعلن فى تصريح له أنه يمكن القضاء على أى هجوم تشنه مصر عبر القناة خلال ٢٤ ساعة فقط .. ولقد كانت حرب يونيو عام ٦٧ بأيام قتالها الستة نموذجا مثاليا للحرب التى فكر فيها الإستراتيجيون الإسرائيليون ، وليس أدل على أن

آلة الحرب الإسرائيلية كان تخطيطها موضوعا لحرب قصيرة،من النظر فى مقدار احتياطيات الذخيرة والعتاد فى الجيش الإسرائيلى الذى اشترك به فى حرب أكتوبر ٧٣،وقد بنى المخططون فى رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية تقديراتهم بالنسبة لهذه الاحتياطيات على ضوء تجاربهم السابقة وفقا للكميات التى تم استهلاكها بالفعل سواء خلال حرب عام ٦٧ على الجبهات العربية الثلاث أو أثناء حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس ، مع إضافة نسبة مئوية تكفى لمواجهة الظروف إذا ما طالت الحرب لبضعة أيام أخر ، وبهذا الحساب وصلوا إلى المرتبات الاحتياطية التى يجدر الاحتفاظ بها فى مخازنهم استعدادا للحرب .

ولقد ذكر الرئيس الراحل أنور السادات فى بداية الحرب أن إسرائيل ليس لديها احتياطيات من الذخيرة إلا مايكفيها لمدة عشرة أيام قتال فقط . وقد اعترف وزير الدفاع موشى ديان صراحة من على منبر الكنيست بأنه قد حدث نقص كبير فى الذخيرة نتيجة التقدير غير الصحيح لشكل الحرب أو للفترة الزمنية التى ستستمر فيها،إذ قدرت كميات الذخيرة المطلوبة التى ستحتاج إليها الوحدات فى المدة المتوقعة للحرب استنادا إلى تقديرات حرب عام ٦٧ التى كانت حربا خاطفة بينما فرضت حرب أكتوبر ٧٣ واقعاً أفسد جميع التوقعات ، وهكذا نفدت ذخيرة أسلحة معينة بسرعة .

لقد اتضح فعلا بعد الحرب أن القوات الإسرائيلية قد استهلكت أثناء الحرب فى بعض أنواع الذخيرة كميات أقل مما قدرته القيادات المسئولة ، ولكن كانت هناك أنواع أخرى من الذخيرة مثل دانات المدفعية وطلقات الدبابات وصلت فيها مخازن الجيش الإسرائيلى إلى شبه فراغ تام بالفعل ، ومما يجب ذكره أن حرب أكتوبر ٧٣ قد كشفت قصورا خطيرا فى كمية احتياطيات الذخيرة والعتاد فى الولايات المتحدة نفسها . فقد اكتشفت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بعد الحرب أن إمداد إسرائيل بالذخيرة أثناء المعارك قد تسبب فى نقص أكثر من ٣٠ ٪ من احتياطيات الجيش الأمريكى . وهو أمر يدعو للعجب ، إذ كيف يؤدى إمداد جيش صغير كالجيش الإسرائيلى إلى حدوث نقص بهذه الصورة الخطيرة فى مخازن دولة تعد إحدى القوتين العظميين فى

العالم ؟ . إن أكبر الأخطاء التى وقعت فيها القيادة الإسرائيلية هى الاعتماد على احتمال واحد فقط وهو حرب خاطفة وجدول زمنى قصير ، ولم يرد في حسبانها إطلاقا احتمال حرب مستمرة تقوم على جدول زمني طويل . هذا ولم يظهر هذا الأسلوب الخاطىء فى حساب احتياطيات الذخيرة فحسب ، فلقد كان الافتراض بأنه مادام إحراز النصر سوف يتحقق بسرعة ، فلن يكون هناك داع لاستبقاء الجيش الاحتياطى بأكمله أو معظمه مدة طويلة ، ولذلك فلا ضرورة لأن يكون لكل جندى بندقية حديثة الطراز ولاداعى لاستبقاء كمية هائلة من البطاطين والملابس الثقيلة بحيث تكفى عددا ضخما من القوات الاحتياطية لفترة طويلة . لقد كانت فكرة الحرب الخاطفة مسيطرة على تفكير معظم القيادات العسكرية ، ومن هنا ساد الاعتقاد بأن جنود الاحتياطى سوف يعودون إلى ذويهم بعد بضعة أيام — هذا لو اقتضت الحاجة اشتراكهم فى القتال — وأدى ذلك التفكير السقيم إلى إرسال الجنود فى الوحدات إلى الجبهة بالأوفرول دون ملابس تمنحهم الدفء أو معاطف تقيهم البرد أو كمية كافية من البطاطين . ومنذ الليلة الأولى بدأ المقاتلون فى مرتفعات الجولان وفى صحراء سيناء يعانون من لذعة البرد ، ولم يتم التغلب على الخلل فى هذا المجال إلا بعد وصول الإمدادات بواسطة الجسر الجوى الأمريكى من الولايات المتحدة إلى إسرائيل ، والتى شملت بالإضافة إلى الأسلحة والمعدات بطاطين ومعاطف ومشمعات أيضا .

إن أوجه النقص والقصور المعيبين اللذين ظهرا بوضوح عند تعبئة الاحتياطى الإسرائيلى لاأستهدف من إبرازهما هنا مجرد سرد لهذه العيوب التى تكشفت فجأة عندما بدأت عملية التعبئة صباح يوم ٦ أكتوبر ، إنما أتوخى من ذكرها أن نتعلم من هذه الأخطاء ونستفيد وأن نتلقى منها الدروس والعبر . إننا فى الواقع نقلل من شأن أنفسنا كثيرا كمصريين عندما نواجه أى نوع من أنواع القصور أو النقص سواء في المجال العسكرى أو المدنى وسرعان مانتهم أنفسنا بالتخلف وننعت قياداتنا بالفشل والعجز وبأنها ليست على مستوى المسئولية ونمضى فى ضرب الأمثلة بالدول المتقدمة فى حضارتها الدقيقة فى نظمها . وكانت إسرائيل فى اعتبارنا قبل حرب ٧٣ من ضمن هذه الدول الراقية ، وكنا

على يقين من أن جميع هيئاتها المدنية والعسكرية هى أمثلة رائعة للنظام الدقيق والتخطيط المحكم وأن بيننا وبينها فارقا نوعيا كبيرا من الصعب اجتيازه .

لقد أثبت جهاز الاحتياطى الإسرائيلى عند بدء إعلان التعبئة العامة أنه جهاز ملىء بالعيوب كما أثبت قرينة خط بارليف أنه خط حصين ملىء بالثقوب .. وقد واجه أفراد الاحتياطى الإسرائيلى حالات تدل على قدر كبير من الإهمال وسوء النظام والفوضى ، ولكن بفضل تصرفات قام بها بعض القادة والضباط بمبادرات شخصية منهم وعلى مسئوليتهم الخاصة أمكن لهم التغلب على بعض نواحى النقص واستطاعوا التحرك بوحداتهم دون حدوث تعطيل كبير ولم ينتظروا حتى يصعدوا المشاكل إلى قياداتهم الأعلى لإيجاد الحلول عن طريقها . وهذا هو الدرس الهام الذى ينبغى أن نستفيد منه وهو ضرورة أن يوجد لدينا طراز من الأفراد عند مواجهة الأزمات ممن فى قدرتهم إيجاد حلول سريعة وعملية لها عن طريق مبادرات شخصية منهم نابعة من ذكائهم ومن شجاعتهم فى تحمل المسئولية مادام الصالح العام هو هدفهم ، وينطبق هذا الكلام على شتى المجالات العسكرية والمدنية .

ولقد ضرب لنا كثير من قادتنا وجنودنا الشجعان أروع الأمثلة فى حرب أكتوبر ٧٣ فى قدرتهم على الإبداع والخلق والابتكار أمام المواقف الطارئة والأزمات الصعبة سواء أثناء التحضيرات لعملية العبور لأصعب مانع مائى فى تاريخ الحروب وهو قناة السويس ، أو خلال عملية العبور نفسها،أو فى خضم المعارك المحتدمة التى خاضوها بكل بسالة طوال الأسابيع الثلاثة التى استمرت خلالها الحرب . ولقد سرت هذه الروح العظيمة إلى المجالات المدنية حتى أصبحت عبارة « روح أكتوبر » تعنى أنه قد تم التوصل إلى حلول جديدة مبتكرة لأية مشاكل أو صعاب تعترض تنفيذ أى مشروع من المشروعات الكبرى . .

وعندما التقى الجنرال أهرون ياريف مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية السابق الذى تم استدعاؤه خلال حرب عام ٧٣ للعمل مستشارا لرئيس الأركان العامة الجنرال دافيد أليعازر بمجموعة من جنود إحدى الفرق المدرعة الاحتياطية بعد إيقاف إطلاق النار يوم ٢٤ أكتوبر فى إحدى الخيام

وبعد أن استمع إلى فيض من الشكاوى المريرة التى عبر الجنود فيها عما لا قوه من عناء فى القتال بسبب أوجه النقص والقصور فى عملية التعبئة ، انصرف من الاجتماع وقد اشتد به التأثر والتفت إلى قائد هذه الوحدة قائلا : إننى أخجل من النظر إلى عيونهم بماذا وكيف أرسلناهم للحرب ؟. وقد علق أحد الضباط الذين استمعوا إلى عبارة الجنرال ياريف قائلا يجب ألا يكون الخجل من نصيب الجنرال ياريف وحده ، فهناك العديدون فى الجبهة وفى القيادة بتل أبيب يتحملون المسئولية عن هذا الوضع المخجل الذى عانى منه الجنود أثناء الحرب .

البيروقراطية والإهمال فى جهاز الاحتياطى

لقد ظهر خلل خطير منذ البداية فى شبكة النقل الإسرائيلية المسئولة عن نقل عشرات الآلاف من الجنود الاحتياطيين من مراكز تجمع الوحدات بالمستوطنات والمدن إلى مستودعات طوارىء الوحدات،التى يتم فيها تزويد رجال الوحدة بكل ماهو مقرر لها وفقا للوائح من مرتبات فى السلاح والعتاد والذخائر بحيث تنطلق الوحدة بعد أن تحولت من مجموعة من المدنيين إلى وحدة محاربة إلى ميدان القتال رأسا . إن شبكة النقل الضخمة هذه تتكون من الأتوبيسات المدنية التى سرعان ماتختفى من الشوارع والطرقات فى اللحظة التى تعلن فيها التعبئة العامة .

ولقد وضعت أتوبيسات شركات النقل فى حالة تأهب من بعد ظهر الجمعة ٥ أكتوبر وطلب من السائقين عدم مغادرة بيوتهم لاستدعائهم عند الحاجة . وكان الذى أثار العجب أنه عند إعلان التعبئة صباح يوم ٦ أكتوبر أخذ الجنود ينتظرون فى مناطق التجمع الخاصة بوحداتهم ولم تصل إليهم الأتوبيسات التى كان من المفترض أن تنقلهم إلى مستودعات وحداتهم مااضطرهم إلى تمضية ساعات ثمينة فى ملل وانتظار لافائدة منها . وأدى ذلك إلى تعطيل كبير فى وصول الوحدات الاحتياطية إلى جبهتى القتال ، ويبدو أن خللا قد حدث فى

مكان ما وأن المسئولين عن التنسيق بين الجيش وشركات النقل لم يقوموا بواجبهم ، وفى بعض وحدات الاستطلاع التى تستخدم سيارات الجيب اكتشف قادة هذه الوحدات عجزا كبيرا فى عدد العربات وفقا للمرتبات المقررة لوحداتهم حسب اللوائح ، واتضح أن هذه العربات أرسلت من المستودعات إلى بعض الرئاسات على سبيل المجاملة للاستخدام فى أغراض الركوب وغيرها من الخدمات على اعتبار أن الجميع كانوا يستبعدون تماما احتمال قيام الحرب ، وأدى العجز فى عربات الجيب إلى تعطيل تحرك بعض وحدات الاستطلاع إلى حين تيسر للمسئولين إعادة تجميع العربات من الأماكن التى كانت تستخدم فيها بطريقة غير مشروعة .

وكانت مشكلة ناقلات الدبابات التى واجهت الوحدات المدرعة الاحتياطية إحدى المشاكل الرئيسية التى عرقلت نقل هذه الوحدات . لقد وقفت مئات من دبابات الجيش الإسرائيلى فى مستودعات الطوارىء مستعدة للتحرك إلى ميادين القتال . إلا أن هذه المستودعات كانت تقع على بعد مئات الكيلومترات من خطوط القتال . وكان النظام الموضوع يقتضى نقل هذه الدبابات على متن ناقلات الدبابات للتوفير فى ساعات عمل المحرك وفى استهلاك الوقود وعدم استهلاك الجنازير ، وكذا تجنب حدوث أعطال محتملة على الطرق مما يعرقل التقدم على طول المحاور المتجهة إلى جبهتى القتال . إن عمر محرك الدبابة محدود وبعد تشغيله عددا معينا من الساعات ينبغى استبداله بمحرك جديد . كما أن استهلاك الدبابة للوقود كبير للغاية . لذا تحرص الوحدات بقدر الإمكان على عدم تشغيل محركات الدبابات إلا فى ميادين القتال نفسها وليس فى الطريق إليها . كذلك فإن جنزير الدبابة له هو الآخر عمر محدود ، وينبغى عدم التحرك عليه مسافات طويلة منعا لاستهلاكه ، ولهذا الغرض يوجد فى كل جيش جهاز كامل من الناقلات الضخمة الحاملة للدبابات ومهمتها هى نقل الدبابات إلى أقرب مواقع آمنة وراء الجبهة لتنطلق منها هذه الدبابات على جنازيرها لخوض غمار المعركة وهى فى قمة صلاحيتها واستعدادها . ولاتخصص عادة ناقلة لكل دبابة . إذ إن مهمة كل ناقلة هى نقل عدد معين من الدبابات خلال فترة زمنية محددة . ويدخل فى حساب تلك الفترة بالطبع مدى بعد المسافة التى

ستستغرقها رحلتا الذهاب والعودة . ولكن فى حالة قيام حرب مفاجئة تكون الحاجة وقتئذ ماسة لتعبئة الوحدات الاحتياطية دفعة واحدة والدفع بمئات من الدبابات إلى الجبهة على وجه السرعة ، ولهذا السبب لم تستطع إمكانات الجيش الإسرائيلى مواجهة نقل هذا العدد الهائل من الدبابات مما نتج عنه وقوف وحدات مدرعة كاملة من التى تمت تعبئتها عاجزة عن التحرك بسبب عدم توافر ناقلات الدبابات التى تنقلها إلى ميدان القتال .

وإزاء تحرج الموقف عل جبهتى القتال فى سيناء والجولان ومنعا من تعطيل تحرك الوحدات تعطيلا جسيما مما قد يؤثر تأثيراً سيئا على نتائج المعارك الشرسة التى كانت تدور رحاها وقتئذ على جبهتى القتال ، قرر قادة بعض هذه الوحدات بمبادرات شخصية منهم التحرك إلى الجبهة بدباباتهم سائرين بها على جنازيرها رغم مافى ذلك من مخالفة لقواعد استخدام الدبابات ، فتحركت وحدات مدرعة من خليج حيفا إلى جبهة القتال فى الجولان قاطعين مسافة لاتقل عن ٨٠ كيلو مترا على جنازير الدبابات . وكان الموقف بالنسبة للوحدات المدرعة المتجهة جنوبا إلى جبهة قناة السويس أسوأ كثيرا من موقف أولئك المتجهين إلى الجولان . إذ اضطرت الدبابات إلى التحرك من منطقة بئر السبع على جنازير الدبابات لمسافة تزيد على ٢٢٥ كيلو مترا حتى وصلت وراء خط الجبهة فى سيناء . .

وعلاوة على ماتقدم وقع جانب كبير من التعطيل فى جهاز الاحتياطى بسبب البيروقراطية والتقيد بالروتين . فقد تعنت المسئولون عن عهدة مستودعات الطوارىء وتمسكوا بالأسلوب الروتينى الذى يقضى بأن يوقع كل جندى على عدد كبير من النماذج على كل قطعة يحصل عليها من مخازن الجيش مهما كانت صغيرة وذلك محافظة منهم على سلامة عهدتهم ، وعندما أعلنت التعبئة العامة فجأة وأصبحت الحاجة ماسة إلى تزويد عشرات الآلاف من الجنود بالمعدات اللازمة لهم بسرعة وزودت كل وحدة صغيرة بمعدات تساوى عشرات الملايين من الليرات الإسرائيلية أصر رجال المستودعات الذين لم يكن بعضهم يعلم بعد بقرب نشوب الحرب على أن يوقع كل جندى بمفرده على كل قطعة من المعدات التى يتسلمها ورفضوا تحمل المسئولية عن قيمة مايخرجونه من

مخازنهم من أسلحة ومعدات ، مما أدى إلى تعطيل خطير فى تحرك الوحدات إلى ميادين القتال ، وقد تصرف بعض قادة الوحدات بمبادرات شخصية منهم فتحملوا المسئولية عن وحداتهم بأكملها ووقعوا بأنفسهم على أسلحة ومعدات وحداتهم ليعفوا جنودهم من مشقة توقيع كل جندى بمفرده على عشرات النماذج المطلوبة مما كان يسبب ضياعا كبيرا للوقت ، ولكن بعض القادة الآخرين لم يتمكنوا من تحمل هذه المسئولية فتركوا الأمور تجرى ببطء وتراخ صارخين .

كيف استكملت المعدات على طريقة العصابات ؟

فى إحدى الوحدات المدرعة بمنطقة بئر السبع حدث تعطيل فى تحرك الوحدة إلى الجبهة فى سيناء بسبب اكتشاف نقص كبير فى معدات صغيرة عديمة القيمة ولكنها ذات تأثير هام على مجرى القتال . وكان النقص يتمثل فى بطاريات الإضاءة اليدوية ونظارات الميدان التى هى ضرورة حيوية فى أعمال الاستطلاع وفى تحديد الأهداف أثناء معارك المدرعات ، وقد تمت معالجة النقص فى بطاريات الإضاءة بمبادرة شخصية من أحد الضباط ، فقد سارع فى ليلة ٦ / ٧ أكتوبر إلى مركز شرطة بئر السبع وتم عن طريق مراجعة سجلات المحال التجارية الموجودة لدى الشرطة حصر جميع أصحاب المحال التى يفترض أن تكون لديهم بطاريات إضاءة يدوية،وأسرعت سيارات الشرطة إلى بيوتهم حيث أوقظوا من النوم وأمروا بفتح محالهم،وهكذا تم جمع كميات من البطاريات الكافية لكل دبابات الوحدة مما ساعد أطقم الدبابات على فحص دباباتهم وإعدادها للمعركة خلال فترة الظلام .

وفى الوقت الذى كانت تحل فيه مشكلة بطاريات الإضاءة فى بئر السبع توجه أحد الضباط الاحتياطيين الذى كان موظفا فى وزارة المالية إلى مكاتب الوزارة فى القدس،وفتح المكتب المختص بالإشراف على أعمال الاستيراد وتمكن عن طريق مراجعة قوائم أذونات الاستيراد أن يحصر أولئك الذين

استوردوا نظارات ميدان فى العام الأخير لبيعها إلى محال الرياضة ومحال المعدات البصرية،ثم حمل القائمة التى تضم الأسماء والعناوين وذهب إلى أصحاب المحال والمستوردين وجمع منهم على طريقة رجال العصابات كمية النظارات اللازمة لوحدته ، وفى فجر يوم ٧ أكتوبر تمكنت هذه الوحدة المدرعة من التحرك من مدينة بئر السبع وهى كاملة العدة إلى خط الجبهة فى سيناء . وقد روى الجنرال إريل شارون أنه عندما اكتشف النقص الكبير فى نظارات الميدان بين كثير من أطقم دبابات الفرقة المدرعة التى كان يتولى قيادتها فى القطاع الأوسط من سيناء، بادر بالاتصال بصديق له فى نيويورك من اليهود المتدينين وطلب منه أن يشترى من أجله بضع مئات من نظارات الميدان،وقد وصلت تلك النظارات بمساعدة إحدى مضيفات شركة العال للطيران وبعد أن تم ختمها بعلامة الجيش الإسرائيلى تم توزيعها على الجنود .

وفى إحدى الوحدات الطبية تم اكتشاف أمر أثار الذهول والاستياء فى داخل الوحدة ، فإن الصندوق الطبى المختوم والمحظور استعماله إلا فى حالات الطوارىء وكان يحتوى على معدات طبية متكاملة من الضمادات وزجاجات صبغة اليود ومعدات الجراحة التى يمكن بواسطتها إجراء عمليات جراحية فى ميدان المعركة تحت النيران ، هذا الصندوق الطبى اكتشفت الوحدة أن مخزون حقن المورفين الذى بداخله قد اختفى بصورة غامضة وهى الحقن التى تستخدم لتخفيف آلام الجرحى لحين نقلهم إلى المراكز الطبية فى الخلف .

وهناك واقعة ثانية فى مجال آخر تتعلق بملابس قوات المدرعات الواقية من النيران ، فلقد اتضح على ضوء دروس حرب عام ٦٧ أن معظم إصابات رجال المدرعات كانت نتيجة الحروق التى تحيق بهم نتيجة لإصابة دباباتهم واشتعالها ، مما حدا بالجيش الإسرائيلى إلى الاهتداء إلى نوع خاص من الملابس مصنوع من الأنسجة البلاستيكية الواقية من النيران ، وعندما تندلع النيران فى الدبابة قد تحترق هذه الملابس وقد يلحق بها التفكك من شدة الحرارة ، ولكنها فى هذه الحالة تقى رجل المدرعات من الحروق ، وقد اتضح فى حرب أكتوبر

٧٣ أن معظم رجال المدرعات الذين ارتدوا هذه الملابس لم يصابوا تقريبا بحروق . وعلى الرغم من أن التجربة العملية قد أثبتت أن هذه الملابس هى وسيلة دفاعية مفيدة لرجال المدرعات شأنها فى ذلك شأن درع الدبابة ، فإن الكثيرين منهم لم يكونوا يرتدون هذه الملابس ولايرجع ذلك لوجود نقص فى كمياتها بالمستودعات ، بل لأن الكثير منها قد اختفى لدى نشوب الحرب بسبب طابعها القتالى الجذاب مماأغرى الكثيرون إلى التزين بها . وكان بالإمكان خلال الحرب مشاهدة ضباط يعملون فى المكاتب وفى الأجهزة الإدارية بتل أبيب وكذا بعض المراسلين العسكريين يرتدون هذه الملابس التى تضفى عليهم شكلا قتاليا رائعا يستغلونه فى التقاط صور تذكارية لهم أو فى التخايل بها أمام الجمهور فى الوقت الذى كان فيه الكثيرون من رجال المدرعات فى أشد الحاجة إليها .

لجنة أجرانات تتهم رئيسة وزراء إسرائيل

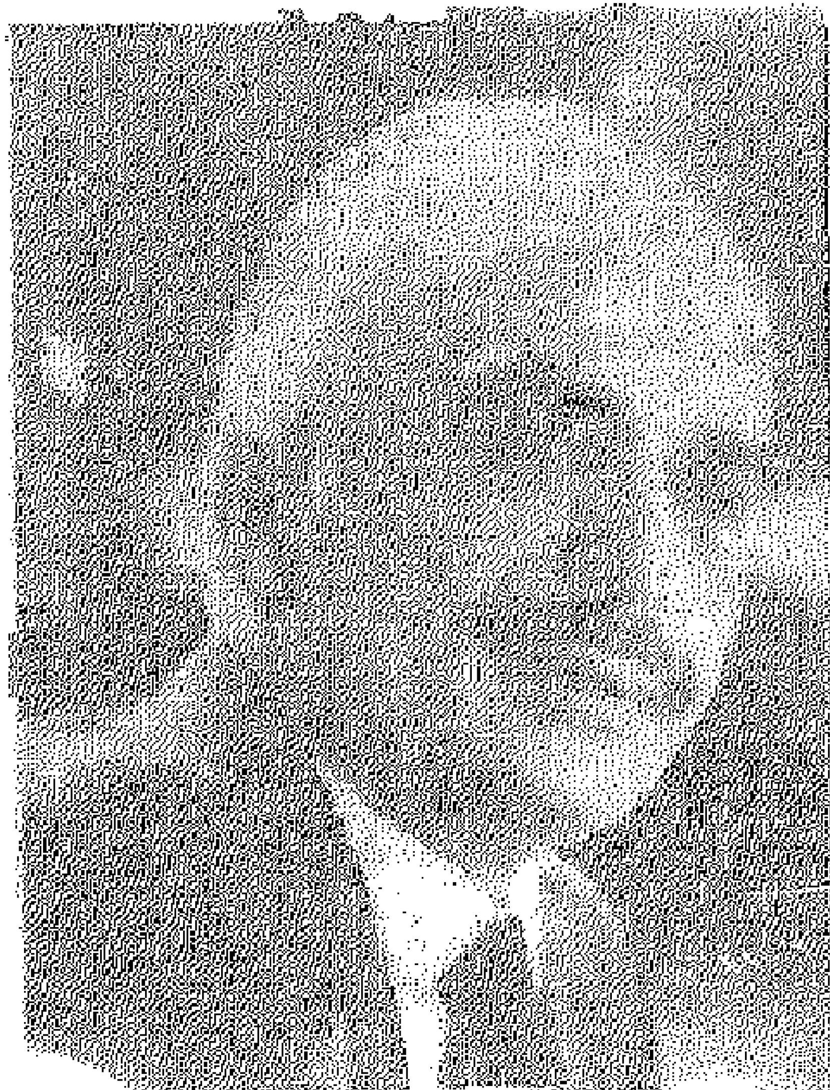
بعد مضى ٢٥ يوما على صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ يوم ٢٤ أكتوبر ٧٣ بإيقاف إطلاق النار أمرت الحكومة الإسرائيلية بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق لمعرفة أسباب التقصير الذى وقع فى حرب أكتوبر ٧٣ ، وشكلت اللجنة من خمسة قضاة يرأسهم شمعون أجرانات رئيس محكمة العدل العليا الإسرائيلية . وقد عقدت اللجنة ١٥٦ جلسة واستمعت إلى ٩٠ شاهدا كما جمع لها الأشخاص الذين عينتهم اللجنة لمعاونتها إفادات من ١٨٨ شخصا عسكريا وكذا ١٣١ وثيقة ، وكانت جملة تكاليف اللجنة التى أنفقت فى سبيل تحقيق مهمتها مبلغ ٤٩٦ , ٦٦٧ ليرة إسرائيلية .

وقد قدمت اللجنة خلال عملها ثلاث تقارير للحكومة وإلى لجنة الخارجية والأمن المنبثقة من الكنيست وقد تم تقديم آخرها يوم السبت الموافق ٣٠ / ١ / ١٩٧٥ ولأسباب تتعلق بأمن إسرائيل قررت اللجنة بموجب السلطة المخولة لها عدم نشر التحقيق على الملأ فيما عدا المقدمة .

وقد سمحت اللجنة فى شهر إبريل عام ٧٤ بنشر التقرير الجزئى الأول ، وقد اتضح من هذا التقرير أن مسئولية التقصير فى حرب أكتوبر اتجهت إلى ١٣ شخصا من السياسيين والقادة العسكريين وهم : جولدا مائير رئيسة الوزراء ، وموشى ديان وزير الدفاع والجنرال دافيد اليعازر رئيس الأركان العامة والجنرال الياهو زعيرا رئيس شعبة المخابرات العسكرية والجنرال يسرائيل تال نائب رئيس الأركان العامة والجنرال حاييم بارليف - الذى خدم أثناء الحرب كممثل لرئيس الأركان العامة فى جبهة الجنوب المصرية وعاد بعد الحرب إلى عمله الأصلى كوزير للتجارة والصناعة فى الحكومة - والجنرال شموئيل جونين قائد جبهة الجنوب (الجبهة المصرية) والجنرال إسحق حوفى قائد جبهة الشمال (الجبهة السورية) والجنرال إبراهام أدان قائد القطاع الشمالى بجبهة سيناء وقائد فرقة مدرعة احتياطية والجنرال اريل شارون قائد القطاع الأوسط بجبهة سيناء وقائد فرقة مدرعة احتياطية والعميد أريه شلو رئيس شعبة البحوث بالمخابرات العسكرية والمقدم يونابندمن رئيس قسم المصريين بشعبة المخابرات العسكرية والمقدم دافيد جداليا ضابط المخابرات بقيادة الجبهة الجنوبية .

هذا ولم يفت لجنة أجرانات أن تشير فى تقريرها إلى ذلك الخلل الذى ظهر فى جهاز الاحتياطى الإسرائيلى فذكرت مايلى بالحرف (حصلت اللجنة على عدد كبير من شكاوى الجنود من كافة الرتب الاحتياطى اشتكوا من نقص فى المعدات أو معدات غير صالحة أعطيت لهم من مستودعات الطوارىء فى وحداتهم عند تعبئتهم للحرب ومن عدم وجود نظام أو ترتيب أو تسليح ، وكذا ظهر قصور واضح عند النقل من أماكن التجمع ومستودعات الوحدات إلى الجبهات ، إن الأعداد المتراكمة من هذه الشكاوى والأهمية الأساسية للمسألة جعلتنا ننظر إلى مدى استعداد وصلاحية جهاز الاحتياطى فى جيش الدفاع الإسرائيلى كمشكلة عامة) .

ملحق الصور

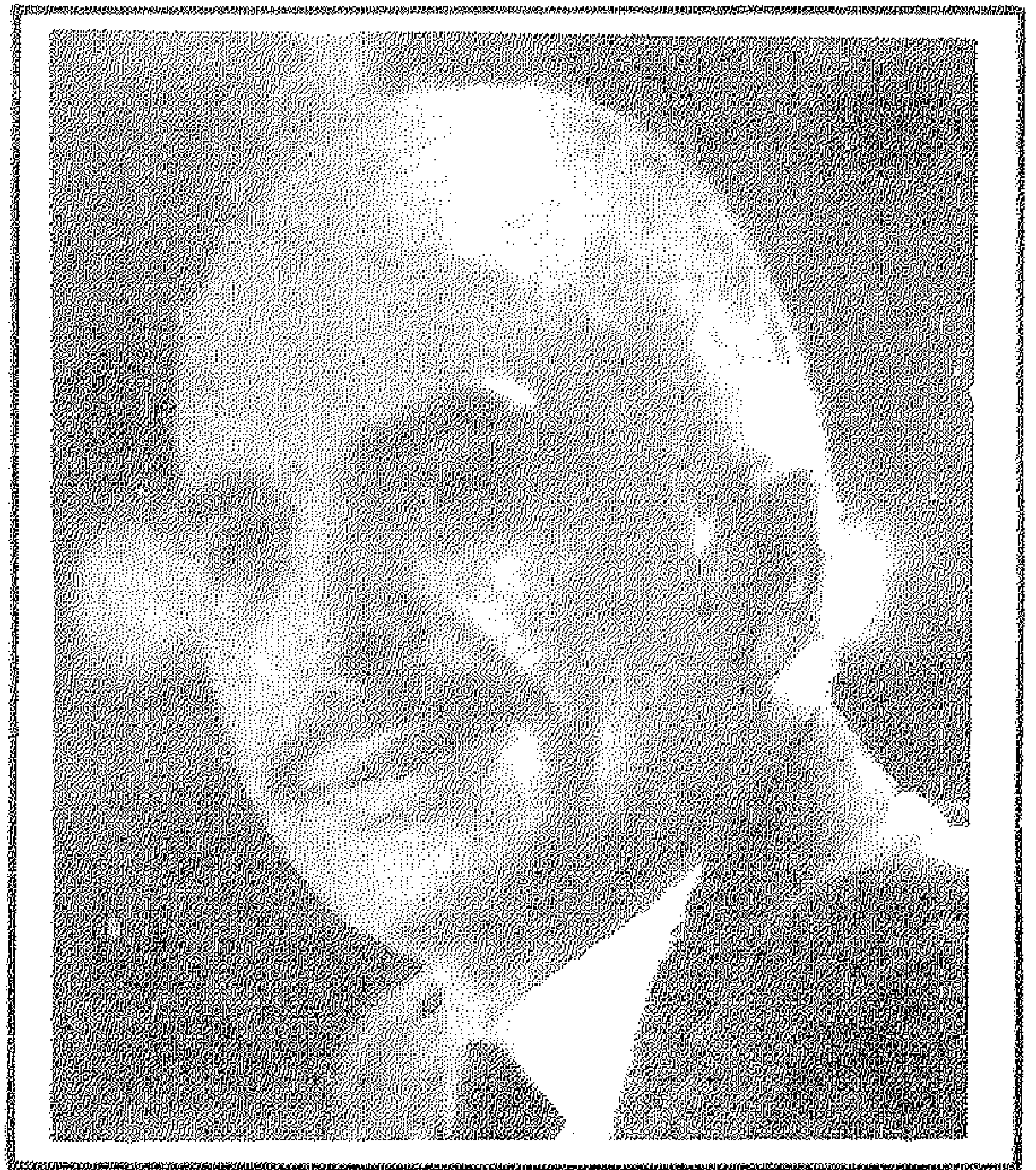









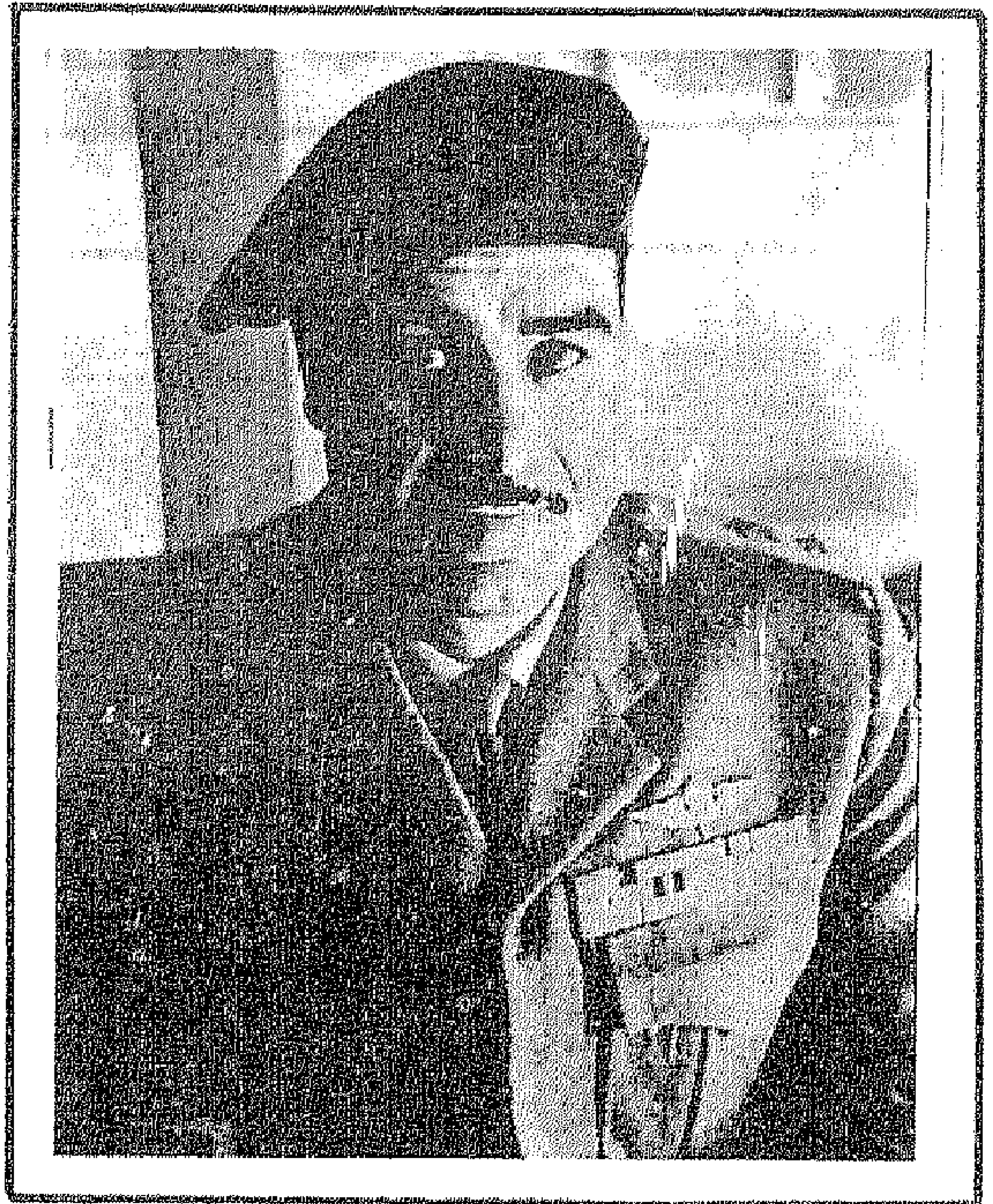

الفصل السابع



الملك حسين استقل الطائرة فجأة إلى القاهرة يوم ٣٠ مايو ٦٧ وأبرم ميثاقاً عسكرياً مع عبد الناصر



الفريق عبد المنعم رياض تولى القيادة العامة للجبهة الشرقية فى عمان خلال حرب يونيو ٦٧



المقدم جلال هريدى سافر على رأس كتيبتين من الصاعقة إلى الأردن قبل حرب يونيو ٦٧ مباشرة



زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية ـ سافر يوم ٣١ مايو ٦٨ إلى بغداد ومعه الفريق عبد المنعم رياض لعقد اتفاقية دفاع مشترك مع الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف



الجنرال شموئيل جونين قائد القيادة الجنوبية الإسرائيلية ـ كان مركز قيادته المتقدم فى أم مرجم



الجنرال إبراهام آدان تولى قيادة القطاع الشمالى فى سيناء خلال حرب أكتوبر ٧٣



الجنرال إبراهام ماندلر قائد القطاع الجنوبى فى سيناء ـ قتل بقذيفة مدفعية مصرية يوم ١٣ أكتوبر ٧٣



الجنرال اريل شارون قائد القطاع الأوسط فى سيناء



الجنرال كلمان ماجن تولى قيادة القطاع الجنوبى فى سيناء بعد مصرع الجنرال ماندلر يوم ١٣ أكتوبر ٧٣



الجنرال يسرائيل تال كان يرى تركيز المجهود الرئيسى لإسرائيل على الجبهة المصرية



الجنرال دافيد اليعازر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية وبجواره بعض القادة الإسرائيليين

الفصل الثامن

الولايات المتحدة تقيم أكبر جسر جوى فى التاريخ

قال الرئيس الراحل أنور السادات في مؤتمر صحفي عقده للصحفيين الأجانب في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إن إسرائيل كانت على وشك الاندحار وإنه لم يكن قد بقى لها بعد مضى ١٢ يوما من القتال إلا القليل من الذخيرة ، ولكن الولايات المتحدة هي التي تدخلت لإنقاذها .

وكان هذا القول صحيحا باعتراف المسئولين الأمريكيين أنفسهم ، فمع تساقط الطيران الإسرائيلي أمام شبكات الصواريخ المصرية والسورية ومع الدمار الذي لحق بالمدرعات الإسرائيلية وأطقمها من الأفراد ، ومع الخسائر البشرية الضخمة في الأرواح دارت اتصالات محمومة بين تل أبيب وواشنطن كانت في الواقع أشبه بالاستغاثة التي ترسلها سفينة مهددة بالغرق .

وسمع المسئولون الأمريكيون من إسرائيل لأول مرة لهجة غير لهجة الغرور والصلف المألوفين وغير التأكيدات القاطعة بأنهم قادرون دائما على سحق العرب وهزيمتهم ، وغير تصريح موشى ديان وزير الدفاع من أنه في إمكان إسرائيل القضاء على أي هجوم تشنه مصر عبر القناة خلال ٢٤ ساعة . ولقد كانت السياسة الأمريكية الحقيقية والمعلنة هي أن تكون إسرائيل متفوقة في السلاح على كل الدول العربية مجتمعة ، وكان المنطق الأمريكي في هذا أن قدرة إسرائيل على تخويف العرب وهزيمتهم هي وحدها التي تمنع العرب من القضاء على إسرائيل ، ولذا ترددت واشنطن فترة من الوقت في تزويد إسرائيل بالسلاح تلبية لاستغاثاتها المتتالية بعد نشوب الحرب ، إذ كانت تظن أن إسرائيل تبالغ في طلباتها وأنها بما لديها من أسلحة ومعدات قادرة على دحر أعدائها وإنهاء الحرب لمصلحتها . ولكن احتدام الحرب وعنف المعارك جعلاها تغير رأيها بالتدريج وتأخذ استغاثات إسرائيل على مأخذ الجد .

وبمجرد أن نشبت حرب أكتوبر ٧٣ أمر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بتشكيل مجموعة عمل خاصة فى البيت الأبيض بواشنطن للعمل فى أزمة الشرق الأوسط . وكان يرأس المجموعة الدكتور هنرى كيسنجر وزير الخارجية وتتكون من « جيمس شليز نجر » وزير الدفاع ورؤساء أفرع القوات المسلحة و« كولبى » مدير المخابرات المركزية الأمريكية CIA . وكانت مهمة المجموعة أن تتلقى يوميا تقارير تفصيلية من المصادر الأمريكية عما يدور من وقائع وأحداث على مسرح الحرب فى الشرق الأوسط ، وكانت إسرائيل نفسها تقوم بإبلاغ هذه المجموعة كل ما فى حوزتها من معلومات، سواء عن طريق الملحق العسكرى الأمريكى فى تل أبيب، أو عن طريق العميد موتى جور الملحق العسكرى الإسرائيلى فى واشنطن . وكانت خلاصة من هذه التقارير مع تقديرات مجموعة العمل واقتراحاتها ترفع يوميا إلى الرئيس نيكسون مما جعل لديه صورة حقيقية عما يدور فى ميادين القتال .

الجسر الجوى الأمريكى (كما ورد فى مذاكرات هنرى كيسنجر)

عندما أيقظوا كيسنجر فى الثانية صباحا يوم ٦ أكتوبر (بتوقيت نيويورك) لكى يبلغوه بمفاجأة نشوب الحرب فى الشرق الأوسط ، كان كيسنجر قد مضى عليه أسبوعان فقط فى منصبه كوزير للخارجية وهو المنصب الذى تولاه إلى جانب منصبه الآخر وهو مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون للأمن القومى .

وفى الاجتماع الأول الذى رأسه كيسنجر لمجموعة العمل الخاصة مساء السبت ٦ أكتوبر ٧٣ كانت المعلومات المتوفرة تجمع على أن إسرائيل سوف تكون لها السيطرة الفعلية على مجرى الحرب خلال يومين أو ثلاثة على أكثر تقدير . ولكن فى صباح اليوم التالى ٧ أكتوبر بدأت المعلومات الواردة إلى واشنطن تشير إلى تطورات مزعجة فالمصريون عبروا القناة وأقاموا بالفعل خطا متماسكا من رءوس الكبارى على الضفة الشرقية لقناة السويس، والسوريون شقوا طريقهم متقدمين إلى مرتفعات الجولان، وإسرائيل اعترفت بخسارتها لخمس

وثلاثين طائرة أمريكية الطراز مما كشف عن مدى قوة وفعالية شبكتى الدفاع الجوى أرض جو سام على الجبهتين المصرية والسورية .

ورغم هذه الأنباء لم تتغير تقديرات كيسنجر للموقف إذ إن الهجوم المضاد الإسرائيلى وفقا لما لديه من معلومات على وشك أن يبدأ بعد ٢٤ ساعة نتيجة لاستكمال عملية التعبئة الإسرائيلية . وجاءت من جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل رسالة حملت مزيدا من الاطمئنان إلى قلب كيسنجر فهى ترجوه فيها أن يؤجل أى تصويت فى مجلس الأمن على مشروع القرار الذى يجرى إعداده لوقف إطلاق النار حتى يوم الخميس ١١ أكتوبر، حيث ستكون إسرائيل وقتئذ فى موقف الهجوم على الجبهتين المصرية والسورية معا واختتمت رسالتها بطلب بعض المعدات المتطورة من باب الاحتياط،وذكرت إن طائرة بوينج ٧٤٧ من طائرات شركة العال المدنية الإسرائيلية فى طريقها الآن إلى نيويورك لشحن مايمكن إمداد إسرائيل به من أسلحة ومعدات .

وكان جيمس شليز نجر وزير الدفاع الأمريكى من رأيه ان إسرائيل ليست فى حاجة مطلقا إلى أية إمدادات أمريكية إضافية عاجلة ، وان شحن أية معدات حربية أمريكية إليها سوف يقضى فى المستقبل على فرصة الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط بين الطرفين . وعندما شعر كيسنجر بأن أحدا لم يؤيده فى اجتماع مجموعة العمل الخاصة التى تعمل تحت رئاسته فى ضرورة إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات ، استعان بكبير موظفى البيت الأبيض ألكسندر هيج فى إقناع الرئيس نيكسون بشحن طائرات شركة العال الإسرائيلية بالمعدات المتطورة المطلوبة ، وهكذا حصلت إسرائيل من الناحية الواقعية على جسر جوى أمريكى متنكر تحت ستر طائرات الجامبو الإسرائيلية إعتباراً من اليوم الثانى للحرب (٧ أكتوبر) .

وعندما إلتقى هنرى كيسنجر بصديقه سيمحا دينتز السفير الإسرائيلى فى واشنطن يوم ٧ أكتوبر عقب عودته من اسرائيل أبلغه السفير الإسرائيلى بما سر خاطره وهو ان بلاده تحتاج إلى ٤٨ ساعة فقط لإنهاء العمليات الحربية لصالحها على الجبهتين المصرية والسورية . وفى نفس الوقت زف كيسنجر إلى السفير الإسرائيلى بشرى سعيدة وهى أن طائرات شركة العال تستطيع أن تشحن ماتريد شحنه من الأسلحة والمعدات الأمريكية دون أية قيود .

وفى نفس اليوم ـــ الأحد ٧ أكتوبر ـــ تلقى كيسنجر أول رسالة من الرئيس المصرى السادات أثناء الحرب،وقد جاءت الرسالة عبر قناة الاتصال السرية التى كانت المخابرات قد نظمتها من قبل . وفى سياق الرسالة قال حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى لهنرى كيسنجر بالحرف « وإننا لانعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة » وقد أثارت هذه الفقرة من الرسالة كثيرا من الجدل والاختلاف حول حقيقة ماتضمنته من معان، فبينما أوضح كيسنجر فى مذكراته المعنى الذى فهمه من مضمون هذه الفقرة من الرسالة بمجرد أن تلقاها،وبينما فسر الصحفى المعروف الأستاذ محمد حسنين هيكل هذه الفقرة من وجهة نظره،نجد أن السيد حافظ إسماعيل قد فسرها تفسيراً آخر يختلف تماما عن تفسير كل من كيسنجر وهيكل لها وفيما يلى تسجيل لتفسير كل منهم :

علّق كيسنجر فى مذكراته على هذه الفقرة من الرسالة بقوله : « إذا كان لتلك الجملة أى معنى فهو أن مصر لا تنوى المضى فى العمليات الهجومية ضد إسرائيل بما يتجاوز شريط الأراضى التى استولت عليها فعلا حتى الآن (٧ أكتوبر) كما لا تنوى استخدام الولايات المتحدة باعتبارها الأداة المحرضة التى تشجع إسرائيل على مواصلة عملياتها مثل مافعل عبدالناصر عام ١٩٦٧ . إننى لم أكن آخذ السادات بجدية من قبل إلى أن جاءتنى منه تلك الرسالة » .

وقد علّق محمد حسنين هيكل على الفقرة المذكورة فى جريدة الأهالى فى إبريل ٨٣ فقال : « وهكذا نرفع القناع عن الغباء السياسى ... والعسكرى للقيادة المصرية ، إن لم تكن الخيانة . فلقد كشفت عن نواياها المستقبلة وخططها ، وقدمت طوعا « تعهدات » تتضمنها هذه العبارة الكارثة ... بأن قواتنا المسلحة اعتباراً من تاريخ هذه الرسالة ستتوقف عن التقدم فوق أرض سيناء المصرية المحتلة . وستقنع برأس كوبرى أنشأته خلال ٦ ساعات فى ليلة ٦ / ٧ أكتوبر وهو لا يتعدى فى عمقه بضعة كيلو مترات شرق القناة . وهكذا أفسدت المفاجأة الاستراتيجية التى تحققت بالعبور، وهكذا سلمت ميزة المبادرة للقوات الإسرائيلية وقدمت إلى أمريكا ومن خلالها إلى إسرائيل على طبق من الفضة الفرصة لكى تعملا من أجل مواجهة إنتصار أكتوبر وإهدار نتائجه » .

وقد رد السيد حافظ إسماعيل على تعليق الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مجلة المصور فى مايو ٨٣ فقال : « ماهو تفسيرنا لهذا التعهد الاختيارى الذى تطوعنا به فى رسالتى بتاريخ ٧ أكتوبر والقائلة بعدم تعميق الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة ؟ كى أريح الناس من عبء هذه الفقرة المشئومة التى ظلت تلاحقنا أقول إننى كنت أظن وأنا أكتب هذه الفقرة ان الناس متوسطى الذكاء لن يخطئوا مانرمى إليه ... و لم أكن أحلم أن يشتط الخيال بعد عشر سنوات للإدعاء بأننا – بهذا التعهد – سلمنا لإسرائيل المبادرة خلال أقل من ٢٤ ساعة من تحقيق المفاجأة المذهلة التى زعزعت توازن قادتها . ولقد أسفت وقد أخطأ كيسنجر فهم مقصدنا فجاء فى مذكراته بعد عشر سنوات بتفسير لم أكن أعنيه . وهكذا فإن كيسنجر يكون قد خدع قراء مذكراته وتركهم يبتلعون المعانى التى أرادها « للفقرة المشئومة » . ولو أن أحدا كلف نفسه مشقة البحث وراء الحقيقة ، كما كلف نفسه مشقة الإطلاع على تفسير كيسينجر .. لاستراح وأراح . وحتى لاتختلط الأمور ، دعونا نتابع الأمور بهدوء .

فى يوم ٧ أكتوبر لم تكن القيادة السياسية المصرية ستبعث لوزير الخارجية الأمريكى تعهدا بأنها ستوقف تقدم الجيوش الميدانية (على مسافة ٢ — ٤ كيلومترات شرق القناة) ولكنها كانت تقول للدكتور كيسنجر ... إننا نحدد إطار الحرب بشرط إلتزام الجانب الآخر :

١ — لن نعمق الاشتباكات — بمعنى إننا لن نبعث بقاذفاتنا الثقيلة (تى يو ١٦) المسلحة بالصواريخ الموجهة ذات المدى ١٥٠ كيلو مترا لضرب المراكز السكانية فى داخل إسرائيل ، كما إننا لن نطلق صواريخنا أرض أرض ذات المدى ٣٠٠ كيلومتر إلى نفس الأهداف السابقة .

٢ — لن نوسع جبهة المواجهة – بمعنى إننا لن نصعد الحرب بدعوة القوات السوفيتية ... ولن نتعرض للمصالح الغربية (المشروعة) فى منطقة الشرق الأوسط (رغم أننا منذ سنوات ونحن نقوم بدراسات حول هذه الأهداف المحتملة) . و لم يمنعنا هذا الإلتزام — واجب التنفيذ على الجانبين — من إيفاد مساعد رئيس الجمهورية سيد مرعى فى رحلته للبلاد العربية فيما بين ١٠ و ١٦ أكتوبر لتعبئة طاقاتها — حسب قدراتها — لدعم مجهود مصر وسوريا كما لم يمنعنا هذا الإلتزام من أن نتلقى الدعم العسكرى

العربى من المغرب والجزائر وليبيا والسودان وغيرها . ولكى لا يدعى أحد إننى قد سعيت جاهداً باحثاً عن طريق للفكاك من هذا الشرك الذى نصبته لنفسى منذ عشر سنوات فوجدت الخلاص فيما سقته من حديث ... فإننى أدعو إلى قراءة الفقرة الأخيرة (د) من رسالة لى بتاريخ ٩ أكتوبر موجهة للدكتور كيسنجر حسبما سجلها أحد مساعدى عندئذ :

(**الفقرة د** : نلفت النظر إلى تحركات الأسطول السادس ... واستمرار وصول المتطوعين إلى إسرائيل على طائرات مدنية أمريكية ... وإلى قصف إسرائيل لمدينة بورسعيد (يوم ٨ أكتوبر) وهذه التطورات يمكن أن تخلق موقفا جديداً وأكثر خطورة يؤدى إلى اتساع النزاع) .

وهكذا ففى يوم ٧ أكتوبر لم يكن أحد يمسك بتلابيب الجيوش الميدانية ليحرمها من الحركة فوق أرض سيناء ولم يكن أحد يتناول بذلك خنجرا ليغمده فى ظهر الجيش ويسلبه إنتصار جنوده . كانت القوات قد حققت مهمتها المباشرة يوم ٩ أكتوبر وقال لى المشير أحمد إسماعيل :

« نحن لا نريد التقدم إلى الممرات .لقد حددناها كهدف للهجوم حتى نستحث القادة والجنود على مواصلة التقدم ولكننا سوف نتوقف دون ذلك »

إنتهت أقوال حافظ إسماعيل.

ورغم أن التفسير الذى ساقه حافظ إسماعيل للفقرة المشئومة — على حد قوله — لايمكن أن يقتنع به أو يفهمه أحد بالطريقة التى أوضحها هو سواء كان من متوسطى الذكاء أو كان حتى من خارق الذكاء ، فإننا نرى أيضا أن تفسير هيكل لها فيه كثير من المبالغة ، إذ إن إفساد المفاجأة الإستراتيجية وتسليم ميزة المبادأة لإسرائيل لايمكن أن تتحققا لمجرد إرسال هذه الفقرة من الرسالة إلى كيسنجر ، فإن الأمر كان يتعلق بالعمليات التى تقوم بها القوات المسلحة فى ساحة القتال . ولا شك فى أن الرسالة لم تؤثر على أداء القوات المسلحة فقد استمرت التشكيلات الميدانية فى تنفيذ المهام المخصصة لها وفقا للخطة الموضوعة حتى أتمت مرحلة إنشاء رءوس الكبارى شرق القناة بنجاح يوم ٩ أكتوبر ، كما أن ميزة المبادأة Initiative ظلت فى حوزة القوات المصرية حتى يوم ١٥ أكتوبر وذلك بإعتراف الإسرائيليين أنفسهم ، ولم تفقد قواتنا هذه الميزة بسبب رسالة حافظ إسماعيل إلى

كيسنجر ولكن بسبب نجاح عملية إختراق القوات الإسرائيلية لمواقعنا الدفاعية عند الدفرسوار شرق القناة وعبورها ليلة ١٥ / ١٦ أكتوبر إلى الضفة الغربية للقناة وكان ذلك كله نتيجة للقرار الخاطىء الذى أصدره السادات بتطوير الهجوم شرقا يوم ١٤ أكتوبر بعد أن كان الأوان لتنفيذ هذه العملية قد فات .

وفى اليوم التالى - ٨ أكتوبر - رد كيسنجر على حافظ إسماعيل ، ويقول كيسنجر فى مذكراته أن هدفه فى الرد كان هو مجرد كسب الوقت وعدم تقديم أى التزام لذلك فهو يسأل حافظ إسماعيل عن صحة مابلغهم من مصادر إيرانية حول إستعداد مصر للتفاوض بإخلاص لوضع الأراضى التى تنسحب منها إسرائيل تحت رقابة الأمم المتحدة أو تحت رقابة الدول الأربعة الكبرى أو تحت رقابة دولية أخرى يتفق عليها . وقد ذكر حافظ إسماعيل أنه أرسل برقية إلى كيسنجر يوم ٩ أكتوبر رداً على ماتلقاه منه يوم ٨ أكتوبر وكانت رسالته تتضمن البنود التالية :

أ - على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ وعندئذ يعقد مؤتمر سلام لوضع إتفاق سلام نهائى .

ب - إن مصر لم تتحدث بتاتا عن وضع الأراضى التى يتم الإنسحاب منها تحت إشراف دولى أو غيره لأن هذا يتناقض مع سيادة مصر .

جـ - إننا نوافق على وجود دولى لمدة محدودة فى شرم الشيخ للإشراف على حرية الملاحة فى مضايق تيران .

د - نلفت النظر إلى تحركات الأسطول السادس ... (إلى نهاية الفقرة التى سبق لنا نشرها فى رد السيد حافظ إسماعيل على تعليق الأستاذ هيكل) .

نعود مرة أخرى إلى تسلسل الأحداث فنجد أن كيسنجر وفقا لما ورد فى مذكراته قد استدعى يوم ٨ أكتوبر سكوكروفت نائبه فى منصب مستشار الأمن القومى وقال له أمام السفير الإسرائيلى دينتز بالحرف الواحد : « اعطهم كل ذرة معلومات لدينا من أجهزة المخابرات بمجرد وصولها » وكان معنى هذا فى الواقع ان كيسنجر قد جعل جهاز الأمن القومى الأمريكى يعمل رسميا لحساب إسرائيل .

وفي فجر الثلاثاء ٩ أكتوبر أيقظ السفير الإسرائيلى دينتز وزير الخارجية هنرى كيسنجر مرتين من رقاده ليخبره بمطالب إسرائيل العاجلة فى الذخيرة والمعدات الإلكترونية،ولاشك أن هذه العلاقة تعد أغرب علاقة بين وزير خارجية دولة عظمى وسفير أجنبى .

وفى الساعة الثامنة والثلث صباح يوم ٩ أكتوبر اجتمع كيسنجر بالسفير الإسرائيلى سيمحا دينتز ، وتم الاجتماع فى غرفة الخرائط بالطابق الأرضى من البيت الأبيض وهو المكان الذى يجرى فيه كيسنجر مقابلاته السرية ، وكان برفقة السفير الإسرائيلى العميد موردخاى جور الملحق العسكرى بالسفارة،وعلم كيسنجر منهما بأن خسائر إسرائيل بلغت ٤٩ طائرة من بينها ١٤ طائرة فانتوم . وكانت الصدمة الكبرى حين عرف كيسنجر أن إسرائيل خسرت ٥٠٠ دبابة من بينها ٤٠٠ دبابة على الجبهة المصرية وحدها . وطالب السفير الإسرائيلى كيسنجر بأن تظل أرقام الخسائر سرية حتى بالنسبة للحكومة الأمريكية نفسها فيما عدا الرئيس نيكسون بالطبع حتى لا تتسرب هذه الأنباء إلى الخارج فتشجع الدول العربية التى مازالت متحفظة على الانضمام إلى المعركة .

ونظراً لأن طائرات الجامبو المدنية التابعة لشركة العال والتى تشكل جسرا جويا يشحن لإسرائيل يوميا المزيد من المعدات والأجهزة الإلكترونية أصبحت لا تفى بالغرض ، لذلك طلب السفير الإسرائيلى من كيسنجر بحث إمكان شحن دبابات من القواعد الأمريكية فى أوربا لإسرائيل مباشرة . وأبلغ السفير الإسرائيلى كيسنجر رسالة شفوية سرية كلفته جولدا مائير رئيسة الوزراء بإبلاغها إليه شخصياً،وهى أن رئيسة الوزراء تعرض القدوم سراً إلى واشنطن للتوسل إلى الرئيس نيكسون حتى يمد إسرائيل بمساعدات عسكرية عاجلة . وقال كيسنجر فى مذكراته أنه رفض الفكرة فى التو واللحظة وبغير تشاور مع الرئيس نيكسون فإن مثل هذه الزيارة سوف تأخذ جولدا بعيداً عن إسرائيل لمدة لا تقل عن ٣٦ ساعة وسوف تترك إسرائيل بلا قيادة فى أكثر الأوقات احتياجاً لشجاعة جولدا التى لا تهاب واحتياجا للقرارات التى لابد من إتخاذها .

ولمواجهة الموقف المتحرج الذى تواجهه إسرائيل دعا كيسنجر فى الحال مجموعة العمل الخاصة إلى إجتماع عاجل وشرح كيسنجر فى مذكراته مادار

فى الإجتماع بقوله : « لقد رويت حديث السفير الإسرائيلى والملحق العسكرى معى بعد أن حذفت أرقام الخسائر فى الدبابات . وشعر زملائى بالتشكك ، لقد أفاد كولبى (مدير وكالة المخابرات المركزية) بأن إسرائيل تتقدم على الجبهة السورية ومتماسكة فى سيناء والمسألة ببساطة هى أن إسرائيل تحاول الحصول منا على القدر الأقصى من المساعدة العسكرية قبل النصر .

وقال جيمس شليز نجر وزير الدفاع : إنه لابد من التفرقة بين الدفاع عن بقاء إسرائيل والدفاع عن غزوات إسرائيل . إن التدخل بدعم أمريكى لإسرائيل فى الوقت الذى لا يسعى فيه العرب إلا لتحرير أراضيهم المحتلة سوف يؤدى إلى إفساد علاقات أمريكا بالعرب .

وعندما وجد كيسنجر أن الجميع ضده اقترح وضع مجموعة من البدائل المتاحة وترك القرار للرئيس نيكسون،وفى حوالى الساعة الخامسة مساء يوم ٩ أكتوبر اجتمع كيسنجر بالرئيس نيكسون بعد أن صحب معه ألكسندر هيج كبير موظفى البيت الأبيض ونائبه فى الأمن القومى سكوكروفت وزيجلر وعرض كيسنجر البدائل المتاحة على الرئيس وهى إما إستمرار الوضع على حاله أى الإكتفاء بالجسر الجوى الإسرائيلى ، أو القيام بجسر جوى أمريكى مباشر . واتخذ نيكسون قراراً متحفظاً ـــ فى صالح إسرائيل ولكن ليس إلى المدى الذى يطمح إليه كيسنجر ـــ وهو إلتزام الولايات المتحدة بتعويض إسرائيل عن خسائرها فى الحرب .

وفى يوم ١٠ أكتوبر صحا كيسنجر على أنباء « منذرة بالسوء » على حد قوله وهى أن السوفيت قد بدأوا فى إقامة جسر جوى لإمداد سوريا بالأسلحة وقطع الغيار،وإن نحو عشرين طائرة نقل سوفيتية هى الآن فى طريقها عبر المجر ويوغوسلافيا إلى دمشق . وكالعادة أخذ كيسنجر يتشاور مع السفير الإسرائيلى ويبلغه بكل التطورات أولاً بأول،لقد طلب منه أن يبلغ حكومته ـــ بعد أن ضمنت تعويضاً أمريكياً كاملاً عن خسائرها فى الحرب ـــ إن تنطلق فى القتال بأقصى ماتستطيع دون عمل أى حساب لإختزان احتياطيات من المعدات أو الذخيرة،إذ إن كل شىء يعتمد الآن على قيام الإسرائيليين بدفع القوات المصرية والسورية إلى الوراء بأسرع مايمكن لإعادتهم إلى خطوط ماقبل الحرب أو

ماخلفها حتى ولو على جبهة واحدة على الأقل . وسرعان ما ترجمت إسرائيل نصيحة كيسنجر إلى واقع عملى وهو زيادة التركيز على الجبهة السورية لإخراج سوريا من الحرب .

وكان هدف كيسنجر منذ البداية هو أن يجنب إسرائيل بأى ثمن الإلتزام بوقف إطلاق النار وهى فى موقع الهزيمة ، ويبدو أن باقى الأجهزة الأمريكية كانت تدرك أن كيسنجر يستغل تماما إنشغال الرئيس نيكسون فى وقائع فضيحة ووترجيت التى بدأت تقترب منه وقتئذ . لقد قبل نيكسون منذ ساعات قليلة استقالة نائبه سبيرواجنيو وأخذت الأمور تسير بالنسبة له داخليا من سيىء إلى أسوأ وبالتالى أصبح لا يتابع سوى الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية نحو الحرب العربية الإسرائيلية،ونظراً لأن هذه الأجهزة الحكومية كانت تشعر بمدى إنحياز كيسنجر التام لإسرائيل دون النظر إلى المصالح الأمريكية،لذا أخذت هذه الأجهزة وبخاصة وزارة الدفاع تحاول أن تماطل وتسوّف فى تنفيذ طلبات كيسنجر وهو الأمر الذى دعاه إلى تحذير أعضاء مجموعة العمل الخاصة وأن يطلب باسم الرئيس نيكسون استقالة أى مسئول منهم لا يرغب فى مساندة الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة لدعم إسرائيل عسكرياً .

وفى اليوم التالى عقد كيسنجر مؤتمرا صحفيا هاجم فيه الإتحاد السوفيتى لإمداده العرب بالسلاح وقيام بريجينيف بمناشدة الرئيس الجزائرى بومدين بالإنضمام إلى مصر وسوريا فى القتال وإصدار بيانات سوفيتية لتأييد الجانب العربى وخلال ساعات جاءت مذكرة غاضبة من موسكو : كيف تشكو الولايات المتحدة من بيانات السوفيت المؤيدة للعرب ؟ ألا يقوم المسئولون الأمريكيون وفى مقدمتهم كيسنجر شخصياً بإصدار بيانات مؤيدة لإسرائيل ؟ ثم قال السفير السوفيتى أناتولى دوبر ينين الذى تولى نقل الرسالة إلى كيسنجر « إن الإتحاد السوفيتى لن يتخذ موقف اللامبالاة إزاء تهديدات إسرائيل لدمشق فإذا استمرت إسرائيل فى تقدمها فقد تفلت الأمور فى النهاية » وتلقت واشنطن على إثر ذلك رسالتين من موسكو وكلتاهما كانتا احتجاجاً على الضرب الجوى الإسرائيلى للمدنيين فى سوريا وكذا ضرب سفينة تجارية فى ميناء سورى . وكان النبأ الذى أزعج كيسنجر هو أن ٨٤ طائرة شحن سوفيتية قامت بنقل

معدات حربية إلى مصر وسوريا خلال الأيام الثلاثة الأخيرة،وجاء يوم ١٣ أكتوبر ليكون يوماً حاسماً من نواحٍ عديدة فقد رصدت الأجهزة الأمريكية قوات مدرعة مصرية ضخمة عبرت القناة من الغرب إلى الشرق، ويبدو أن السادات بعد أن إختار التوقف فى مكانه أياما عديدة قد غير رأيه .

وإسرائيل هى الأخرى غيرت تكتيكاتها وقد ساعدها على ذلك ماأسماه كيسنجر « الحماقة الاستراتيجية المصرية » ويقصد بذلك القرار الذى أصدرته القيادة المصرية بتطوير الهجوم شرقاً يوم ١٤ أكتوبر، فضلاً عن التأثير النفسى الذى رفع من روح إسرائيل المعنوية بسبب قرار الحكومة الأمريكية بتعويضها عن كل خسائرها فى الحرب من الأسلحة والمعدات .

وحاولت إسرائيل استئجار طائرات« تشارتر » مدنية أمريكية ، رغبة منها فى شحن أكبر كمية من السلاح والمعدات الأمريكية إليها فى أقصر وقت ممكن إلى جانب طائرات الجامبو المدنية الأخرى التابعة لشركة العال ، ولكن شركات الطيران الأمريكية رفضت التعاون مع إسرائيل خوفاً من المقاطعة العربية .

وفى نفس هذا اليوم - ١٣ أكتوبر - رصدت أجهزة المخابرات الأمريكية ٦٧ شحنة سوفيتية تم نقلها جوا إلى الجانب العربى ومعظمها كان مرسلاً إلى مصر ، ومن ناحية أخرى رفض شاه إيران التصريح للطائرات السوفيتية بالإتجاه إلى سوريا عبر إيران مضاعفاً بذلك صعوبات الإمداد السريع لتعويض الجبهة السورية التى عانت خلال الأيام الأخيرة من تركيز إسرائيل هجماتها عليها . إن الشاه يريد أن يثبت إنه حليف مخلص لإسرائيل ويريد أن يسهم بأى دور فى سبيل هزيمة العرب،وفى يوم ١٣ أكتوبر بدأ بصفة رسمية الجسر الجوى الأمريكى المباشر إلى إسرائيل بعد أن استمر اسبوعاً بشكل غير مباشر .

الجهود الإسرائيلية لإقامة الجسر الجوى الأمريكى

فى مساء الاثنين ٨ أكتوبر اجتمعت مجموعة العمل برئاسة هنرى كيسنجر فى جلسة هامة ، ونتيجة للتقارير الواردة من ميادين القتال ، اتضح للمجموعة

مدى الموقف السيىء الذى يواجهه الجيش الإسرائيلى على طول الجبهتين : المصرية والسورية،بعد أن تمت سيطرة القوات المصرية على جميع تحصينات خط بارليف، وبعد أن نجحت الدبابات السورية فى اختراق المواقع الدفاعية الإسرائيلية فى مواقع عديدة فى هضبة الجولان وخاصة فى القطاع الجنوبى .

وتم لأول مرة خلال الاجتماع سماع طائفة من الشكوك التى بدأت تساور أعضاء المجموعة حول صدق البيانات العسكرية الإسرائيلية بشأن نجاح الجيش الإسرائيلى فى صد الهجوم العربى .

وفى ضوء أزمة الثقة فى التقارير الإسرائيلية، قررت الولايات المتحدة إطلاق قمرين صناعيين من طراز Big Bird اللذين يزن كل منهما ١٤ طنا فى مدار حول الأرض لالتقاط صور الحرب الدائرة فى منطقة الشرق الأوسط ، وكانت المعلومات والصور اللتان يحصل عليها القمران ترسل إلى أجهزة المخابرات الأمريكية المختصة يومياً ، إما بقذف كبسولات تحوى فى داخلها الصور حيث تلتقطها سفن حربية أمريكية عينت لذلك الغرض ، أو بواسطة إشارات كان يبثها القمران الصناعيان بصفة مستمرة ، ويتم التقاطها بواسطة أجهزة استقبال خاصة ، ومن المرجح أن تكون جميع هذه المعلومات والصور قد أرسلت بعد تحليلها إلى المخابرات العسكرية الإسرائيلية .

وفى يوم ٩ أكتوبر عاودت مجموعة العمل اجتماعاتها بعقد اجتماع عاجل وهام فى غرفة العمليات بالبيت الأبيض،وقد عرض هنرى كيسنجر على أعضاء المجموعة خلال الاجتماع قائمة بخسائر إسرائيل البشرية،وكذا خسائرها الفادحة فى الأسلحة والمعدات ، وذلك لكى ترفع المجموعة اقتراحاتها للرئيس نيكسون لمواجهة هذا الوضع المتدهور ، وكانت الصورة العامة للموقف مكدرة إلى الحد الذى جعل أحد أعضاء المجموعة يعلق على الوضع قائلا « تحطمت أسطورة إسرائيل التى لا تقهر » .

وحتى مساء الأحد ٧ أكتوبر، كان مردخاى شليف الوزير المفوض بالسفارة الإسرائيلية في واشنطن ما زال هو المسئول عن الاتصالات السياسية مع وزارة الخارجية الأمريكية، منذ نشوب الحرب، نظرا لأن سيمحا دينتز السفير الإسرائيلى كان لا يزال فى بلدته بسبب وفاة والده .

واجتمع الوزير المفوض الإسرائيلى فى وزارة الخارجية الأمريكية بجوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية،وطلب منه أن يطلعه على الاستنتاجات التى توصلت إليها مجموعة العمل التى يرأسها هنرى كيسنجر ، كما أوضح له بشكل لا يقبل التأويل مدى حاجة إسرائيل الملحة إلى إمدادات متواصلة من الأسلحة والمعدات العسكرية فى أقرب فرصة ممكنة،إذ إن تحطيم السلاح والعتاد يجرى بصورة سريعة،لدرجة أنه إذا استمرت الخسائر بهذا المعدل فسوف تخلو قريبا ساحة المخازن الاسرائيلية ، فلقد دمرت خلال يومين من الحرب فقط ٢٥٠ دبابة إسرائيلية ، وأسقطت عشرات الطائرات . وبمجرد عودة السفيرالإسرائيلى سيمحا دينتز إلى واشنطن فى مساء ٧ أكتوبر ، اجتمع فى إثر وصوله بوزير الخارجية الأمريكية هنرى كيسنجر ، وأبلغه رسالة من جولدا مائير رئيسة الوزراء بشأن تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعدات على وجه السرعة لتعويض خسائر الجيش الإسرائيلى التى أخذت تتفاقم يوما بعد يوم .

وفى صباح يوم ٨ أكتوبر قام بوندى درور رئيس بعثة وزارة الدفاع الإسرائيلية الذى قدم إلى واشنطن بتسليم المسئولين فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) قائمة طويلة بأنواع الأسلحة والمعدات التى تطالب إسرائيل أمريكا بسرعة تزويدها بها ، وكانت القائمة تتضمن أسلحة جديدة لم تكن فى حوزة الجيش الإسرائيلى من قبل ، وكان أهم ماركزت عليه إسرائيل فى مطالبها هو سرعة الحصول على الصاروخ الجديد المضاد للدبابات TOW الذى كانت قد طالبت به الولايات المتحدة قبل الحرب ، ولكن سلطات البنتاجون لم تستجب لطلبها ، وأصيب المسئولون فى البنتاجون بالدهشة والذهول لضخامة قائمة الأسلحة والمعدات التى تطلبها إسرائيل من جهة،وبسبب فداحة حجم خسائر جيشها فى اليومين الأولين من الحرب من جهة أخرى ، وأخطر المسئولون فى البنتاجون رئيس البعثة الإسرائيلية بأنهم على استعداد للموافقة على قائمة الأسلحة والمعدات المطلوبة،بعد إجراء بعض التعديلات عليها بما يتفق مع إمكانات مخازن الجيش الأمريكى ، ولكن الأمر يحتاج إلى موافقة البيت الأبيض كى تتولى الولايات المتحدة بنفسها عملية نقل السلاح والعتاد لإسرائيل إذ إن حجم الكميات المطلوب نقلها يخرج عن نطاق مقدرة إسرائيل .

وكان الرئيس ريتشارد نيكسون فى الواقع مهيأ لإصدار تعليماته إلى البنتاجون بالاستعداد لإقامة الجسر الجوى الحربى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، فلقد أبلغته المخابرات المركزية الأمريكية يوم ٩ أكتوبر بأن الاتحاد السوفيتى سوف يبدأ فى اليوم التالى فى إقامة أكبر جسر جوى فى تاريخه الحربى لإمداد مصر وسوريا بكميات ضخمة من السلاح والعتاد ، ومن جهة أخرى كان ضغط الدوائر اليهودية فى الولايات المتحدة على الرئيس نيكسون قد بلغ ذروته،وخاصة من مجموعة الشيوخ التى كان يتزعمها السناتور جاكوب جافيتز عضو مجلس الشيوخ عن نيويورك ، كما أعلن السناتور مايك ما نسفيلد زعيم الأغلبية الديمقراطية فى مجلس الشيوخ الأمريكى أن إسرائيل ستحصل على السلاح إذا ما شعرت الولايات المتحدة أن أمن إسرائيل أصبح فى خطر، وأضاف أنه كان من المفترض حصول إسرائيل على ٤٨ طائرة فانتوم و ٣٦ طائرة سكاى هوك فى بحر ٤ سنوات كجزء من برنامج المساعدات العسكرية الخارجية الذى وافق عليه الكونجرس،وليس من المستبعد إزاء الظروف الحالية أن تسلم لها هذه الطائرات فوراً .

وفى نفس الوقت حذر السناتور هنرى جاكسون بأنه إذا استمر الجسر الجوى السوفيتى يصب فى كل من مصر وسوريا الأسلحة والعتاد بهذا المعدل الكبير فإن الولايات المتحدة سوف تنتهج نفس الطريق . وبناء على هذه الضغوط السياسية اليهودية أعلنت لجنة مشتركة من الكونجرس ومجلس الشيوخ الأمريكى فى ١١ أكتوبر فى إثر جلسة عاجلة عقدتها موافقتها على تزويد إسرائيل بعدد ٣٦٠ دبابة (م ٦٠) كبديل عن تلك التى فقدتها فى ميادين القتال .

وإزاء الحالة الحرجة التى وصلت إليها المخازن العسكرية الإسرائيلية ، ونظرا لاحتمال قرب نفاد بعض أنواع الذخائر ، بدأت شركة العال الإسرائيلية للطيران منذ يوم ٧ أكتوبر فى نقل بعض أنواع خفيفة من الأسلحة والمعدات والذخائر من الولايات المتحدة إلى اسرائيل بطائرات الركاب المدنية،وكانت شركة العال تضم ١٢ طائرة بوينج من طراز ٧٤٧ و ٧٠٧ و ٧٢٧ اشتركت كلها مع بعض طائرات مدنية أخرى استأجرها الجيش الاسرائيلى لحساب الشركة فى نقل

الذخائر والمعدات التى كان الجيش الإسرائيلى فى أمس الحاجة إليها من القواعد الجوية والبحرية فى الولايات المتحدة إلى مطار اللد فى إسرائيل . وقد تطورت هذه الجهود المتواضعة التى بدأتها شركة العال بعد أقل من أسبوع لتصبح بعد اشتراك مجهود النقل الجوى للولايات المتحدة واحدة من أكبر عمليات نقل السلاح جوا فى التاريخ .

ومن أجل تيسير إعداد الطائرات البوينج لنقل الأسلحة والمعدات ، أخرج المسئولون فى الشركة المقاعد من طائرات الركاب،وعند القيام بعمليات الشحن كانت صناديق العتاد تتكدس داخل الطائرات،حتى كانت تبلغ السقف،وقد قدمت شركة العال للجيش الإسرائيلى ٧٥٪ من اعمالها للإسهام فى المجهود الحربى ، كما قدمت له معظم إمكاناتها ، وكانت أطقم التفريغ الأرضية فى مطار اللد مزيجا من المدنيين والعسكريين والمتطوعين الذين قدموا من دول اسكندنافيا والولايات المتحدة وكندا . وقد تدفق على مكاتب شركة العال فى عدة عواصم أوروبية مئات من الإسرائيليين من الطلبة،ومن أولئك المقيمين فى الخارج مددا طويلة ومن الأمريكيين والأوروبيين اليهود ، وكانوا جميعا يطلبون السفر إلى إسرائيل للاشتراك فى الحرب .

وكانت لدى مكاتب شركة العال تعليمات دقيقة بشأن أسبقية السفر لهؤلاء المتطوعين ، وكانت الأولوية تعطى للطيارين والأطباء ورجال المدرعات ، أما رجال المشاة والأسلحة الأخرى فقد وضعوا فى آخر القائمة حتى لو كانوا من رجال الكوماندوز أو المظلات ، وكان ذلك يعنى بوضوح أن تفكير المسئولين العسكريين فى إسرائيل لم يكن قد تغير بعد منذ حرب عام ٦٧ ، فقد حسبوا أن حرب أكتوبر ٧٣ ستكون على نفس منوالها أى من طراز الحرب الخاطفة التى يكون الاعتماد فيها أساسا على السلاح الجوى والوحدات المدرعة ، وعندما كانت الطائرات تصل إلى مطار اللد كانوا يجهزون بعضا من القادمين ليصبحوا جنودا فى الحال ، وكان من بين رجال المدرعات الذين وصلوا إلى اللد من تم إرسالهم إلى الميدان رأسا للالتحاق بوحدات مدرعة واشتركوا معها فى القتال بمجرد وصولهم ، وكان منهم من سقط فى ميدان المعركة دون أن تعرف عائلاتهم أنهم قد وصلوا البلاد .

وقد صرح بنحاس ساپير وزير المالية الإسرائيلى لدى وصوله عائدا إلى مطار اللد بأن اليهود فى أمريكا وعدوا بجمع ٧٥٠ مليون دولار عن طريق الجباية اليهودية الموحدة ومبلغ ٤٥٠ مليون دولار عن طريق السندات والقروض ، وطلب من اليهود فى سائر أنحاء العالم التبرع بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أخرى .

وكتب شيرمان المحرر العسكرى لجريدة واشنطن ستارنيوز يقول : إن تقديرات المخابرات الأمريكية تشير إلى أن إسرائيل قد فقدت أكثر من ثلث قوتها الجوية الضاربة ، وذلك حتى صباح ١٣ أكتوبر ، وأن خسائرها من الدبابات تتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دبابة ، أى أكثر من ثلث قواتها المدرعة .

كما كتب جون فينى مراسل النيويورك تايمز الأمريكية فى واشنطن يقول : « إن القرار الأمريكى الخاص بإرسال الأسلحة الثقيلة والأجهزة المتقدمة إلى إسرائيل قد صدر بناء على ثلاثة اعتبارات : الأول طول مدة القتال بشكل غير متوقع ، والثانى مدى الخسائر التى لحقت بالجيش الإسرائيلى فى الحرب ، والثالث حجم شحنات الأسلحة السوفيتية إلى سوريا ومصر » .

ولقد اعتبرت الدوائر الرسمية الأمريكية فى واشنطن أن التأييد السوفيتى للعرب ذهب إلى أبعد مما كان متوقعاً ، وأخذ شكلاً يتجاوز المعقول ، فطائرات النقل العسكرية السوفيتية تنقل للجيشين المصرى والسورى بمعدل ٨٠٠ طن من الأسلحة والمعدات يوميا ، وهو إجراء على حد تفكيرها سيخل بلا شك بميزان القوى الراهنة فى الصراع الدائر ، وسيفرض على الجيش الإسرائيلى أوضاعا عسكريا صعبة .

يضاف إلى ذلك إدراك الولايات المتحدة لحقيقة هامة، وهى أن الجيش الإسرائيلى لم يعد أمامه سوى مصدر واحد للحصول على السلاح ، وهذا المصدر هو الترسانة الحربية الأمريكية بالذات، حيث إن جميع المصادر الأخرى القادرة على إنتاج السلاح الحديث، بما فيها المصادر التقليدية التى تعاملت مع إسرائيل من قبل، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية قد فرضت حظرا على شحن السلاح لإسرائيل ، فإن التهديد العربى بقطع إمداد هذه الدول بالبترول فى حالة تزويدها إسرائيل بالسلاح كان يفوق حرصها على إرضاء الولايات المتحدة حليفتها الكبرى فى حلف شمال الأطلنطى .

الجسر الجوى الذى أنقذ إسرائيل من الهزيمة

كانت المعارك على جبهتى القتال فى سيناء والجولان على أشدها ، والأحداث تتجه وجهة خطيرة ، فإن حجم الخسائر الإسرائيلية فى الأرواح والمعدات قد بلغ رقما قياسيا ، خاصة فى الدبابات والطائرات ، واحتياطى المعدات والذخائر فى المخازن الإسرائيلية فى تناقص مستمر ، مما ينتظر معه وقوع كارثة كبرى لو استمر الحال على ما هو عليه ، وقد أبلغت المخابرات المركزية الأمريكية الرئيس الأمريكى نيكسون أن الاتحاد السوفيتى ابتداء من يوم ١٠ أكتوبر قد أقام أكبر جسر جوى فى تاريخه الحربى لإمداد مصر وسوريا بالمساعدات العسكرية ، ويحدث هذا فى الوقت الذى تعالت فيه استغاثات إسرائيل بالمسئولين فى الولايات المتحدة لإنقاذها من محنتها ، وكان أبرزها تلك المحادثة الهاتفية التى دارت بين رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير والرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون التى طلبت فيها تدخله الشخصى لإنقاذ الموقف وسرعة إرسال المساعدات العسكرية لإسرائيل .

وفى يوم ١٣ أكتوبر أمر الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون بإنشاء الجسر الجوى الأمريكى لإمداد إسرائيل بكل ما صدق البنتاجون على تزويدها به من أسلحة ومعدات حربية ، وتقرر تعيين الميجور جنرال مارتش كايسى رئيس قسم عمليات الإمداد والتموين فى البنتاجون مسئولا عن هذه العملية التى أعطى لها الاسم الكودى « نيكل جراس » وتلقت قيادة النقل الاستراتيجى فى السلاح الجوى الأمريكى الأوامر ببدء العملية الضخمة التى استخدمت فيها الطائرات العملاقة من طراز « جالاكسى ٥ » و « ستارلفتر سى ١٤١ » و « هيركوليز سى ١٣٠ » والتى أمرت بالتوجه إلى القواعد الجوية الأمريكية لنقل الأسلحة والعتاد الحربى إلى مطار اللد فى إسرائيل .

ونظراً إلى أن تقارير المخابرات المركزية الأمريكية أشارت إلى أن إسرائيل قد فقدت أكثر من ثلث قواتها الجوية الضاربة بسبب شبكات الصواريخ ، لذلك رأت السلطات المسئولة فى البنتاجون العمل على سرعة إرسال أسراب من

طائرات الفانتوم وسكاى هوك طائرة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل رأسا .

وكان البنتاجون يفضل بالطبع أن تتزود الطائرات الأمريكية بالوقود فى مطارات دول أوروبا الغربية خلال رحلاتها الطويلة عبر المحيط الأطلنطى والبحر المتوسط ، ولكن قبل أن تحلق الطائرة الأولى ظهرت صعوبات من جانب الشركاء الأوروبيين فى حلف الأطلنطى ، وكانت أسبانيا وبريطانيا هما أول من أعلن الولايات المتحدة عن رفضهما لتموين الطائرات الأمريكية بالوقود خلال رحلاتها إلى إسرائيل . كذلك حظرت الحكومة الألمانية على الأمريكيين شحن السلاح الأمريكى على السفن الإسرائيلية الراسية فى موانىء ألمانيا ، وعقب ذلك أعلنت اليونان أنها أغلقت الممرات الجوية إلى الشرق الأوسط . وتتابعت دول حلف الأطلنطى فى إعلان رفضها تزويد الطائرات الأمريكية بالوقود فى المطارات الحربية المخصصة لعمليات حلف الأطلنطى ، وبالتالى رفضها تقديم أية مساعدات ولو بصورة غير مباشرة إلى إسرائيل .

وإزاء عدم إمكان تموين الطائرات الأمريكية بالوقود فى دول أوروبا الغربية، فيما عدا البرتغال التى انفردت وحدها بالموافقة على ذلك،أعدت الولايات المتحدة نظاما دقيقا لتزويد الطائرات بالوقود أثناء طيرانها فى الجو عن طريق الطائرات البوينج من فناطيس الوقود الطائرة ، وكذا عن طريق الهبوط على أسطح حاملات الطائرات الأمريكية التابعة للأسطول الأمريكى من أجل التزود بالوقود ... ولهذا الغرض صدرت الأوامر للقاعدة الجوية الأمريكية فى نيوهامبشير بارسال ثلاث طائرات ضخمة من فناطيس الوقود الطائرة من طراز بوينج KC - 135 إلى ثلاثة أماكن محددة فوق المحيط الأطلنطى والبحر المتوسط بصفة منتظمة .

وصدرت الأوامر إلى قائد القاعدة الجوية الأمريكية أوشيانا Oceana التابعة للبحرية الأمريكية بالقرب من نورفولك بولاية فرجينيا،بأن يقلع سرب طائرات الفانتوم الموجود بالقاعدة ، وعدده ١٨ طائرة رأسا إلى إسرائيل ، وكانت الطائرات خلال رحلتها تتزود بالوقود مرة فى جزر الآزور التى تقع فى المحيط الأطلنطى ، وثلاث مرات أثناء تحليقها فى الجو فوق المحيط الأطلنطى والبحر

المتوسط من طائرات البوينج من فناطيس الوقود الطائرة التى كانت تحلق فى الجو بصفة مستمرة فوق المناطق التى حددت لها لتموين الطائرات الفانتوم بالوقود .

أما الطائرات من طراز سكاى هوك التى بلغ عددها ٢٥ طائرة فقد أقلعت من القاعدة نفسها،ونظرا لقصر مدة طيرانها بالنسبة لطائرات الفانتوم فقد رسمت لها خطة بعيدة المدى للتزود بالوقود على أساس أن تهبط فى المرة الأولى فى جزر الآزور التى تقع فى المحيط الأطلنطى فى منتصف المسافة تقريباً بين الولايات المتحدة وأوربا للتزود ، ثم تهبط فى المرة الثانية لهذا الغرض على سطح حاملة الطائرات جون كيندى المرابطة قرب جبل طارق ، وفى المرحلة الثالثة تهبط الطائرات على سطح حاملة الطائرات فرانكلين روزفلت فى منتصف البحر المتوسط حيث يجرى تزويدها بالوقود . وتقضى ليلتها على سطحها ، وفى المرحلة الرابعة يكون تزويدها بالوقود فوق سطح حاملة الطائرات انديبندنس Independence المرابطة فى شرق البحر المتوسط ، ومنها تنطلق مباشرة فى مرحلتها الخامسة والأخيرة إلى مطار اللد فى إسرائيل .

وخلال الرحلة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل ظلت الطائرات الأمريكية الفانتوم وسكاى هوك بعلاماتها الأمريكية المميزة إلى أن هبطت فى إسرائيل حيث تم فى الحال استبدال علاماتها بعلامات إسرائيلية ، وعاد الطيارون الأمريكيون على متن طائرات مدنية إلى الولايات المتحدة .

الجسران الجوى والبحرى لإمداد إسرائيل

بدأت الولايات المتحدة فى ١٣ أكتوبر بصورة علنية ورسمية فى شحن الأسلحة والمعدات الحربية إلى إسرائيل عبر جسر جوى من قواعد أمريكية فى الولايات المتحدة ، وفى واشنطن أعلن « روبرت ماكلوسكى » المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة بدأت تشحن الأسلحة إلى إسرائيل بمعدل كبير لمواجهة تدفق السلاح السوفيتى على العرب ، غير أن ذلك لن يمنع الولايات المتحدة من مواصلة جهودها لإحلال السلام فى

المنطقة ، وأكد الرئيس نيكسون في احتفال عقد في البيت الأبيض « أن الولايات المتحدة لن تسمح بتعريض أمن إسرائيل للخطر ، ولذلك قررت مدها بالأسلحة التي تحتاج إليها في الحرب الدائرة » .

وقدمت الحكومة الأمريكية على الفور إلى الكونجرس مشروع قانون باعتماد ملياري دولار لتزويد إسرائيل بالأسلحة المطلوبة لها من مخازن الجيش الأمريكي وبدون مقابل ، وهذا الرقم لا يشمل ماسبق تقديمه لإسرائيل من شحنات نقلتها السفن والطائرات الإسرائيلية ، كما لا يشمل طائرات الفانتوم وسكاي هوك التي قادها الطيارون الأمريكيون بأنفسهم رأسا إلى إسرائيل .

وفي الساعة السادسة والنصف مساء يوم ١٤ أكتوبر هبطت في مطار اللد الطائرة الأولى من طائرات الجسر الجوي الأمريكي من طراز جالاكسي سي ٥ وهي طائرة عملاقة قادرة على حمل ما يقرب من ١٢٠ طنا ، ويبلغ مدى طيرانها ٥٥٠٠ كيلو متر . وبدأ الجسر الجوي منذ تلك الساعة في العمل ليل نهار ، وهبطت في الأربع والعشرين ساعة الأولى في مطار اللد ما يقرب من ٢٥ طائرة نقل عملاقة .. وأثناء تحليق الطائرات فوق شرق البحر المتوسط وعندما تصبح على مسافة ١٥٠ كيلو مترا من سواحل إسرائيل كانت المقاتلات الإسرائيلية تنطلق لاستقبالها وتقوم بحراستها حتى مطار اللد .

ونظرا لأن جانبا من العتاد الحربي الذي وصل بالطائرات الأمريكية كان مطلوبا على وجه السرعة لاستخدامه في جبهة القتال في سيناء ، إذ كان هناك نقص بالغ في احتياطي ذخيرة المدافع خاصة ذخيرة المدفع الأمريكي ١٧٥ مم البعيد المدى ، لذلك كانت السلطات الإسرائيلية تتولى نقل هذه الذخائر من الطائرات في اللد إلى ميدان القتال مباشرة .. أما الذخيرة الأخرى فقد كانت ترسل إلى المخازن العسكرية أولا لتسجيلها في دفاتر العهدة ، ثم يتم إمداد الوحدات بها بعد ذلك بالطريقة الإدارية المعتادة .

ونظرا لشدة حاجة الجبهة الإسرائيلية في سيناء إلى الدبابات، بعد الخسائر الجسيمة التي لحقت لها بعد فشل الهجمات الإسرائيلية المضادة على المواقع المصرية يومي ٩ و ١٠ أكتوبر ، وبعد معارك الدبابات الكبرى التي دارت يوم

١٤ أكتوبر ، ل [illegible] الدبابات تنقل مباشرة عقب إنزالها فى مطار اللد إلى طائرات النقل من طراز هيروكليز التى أعيرت ١٢ منها للجيش الإسرائيلى ، لتنقلها هذه الطائرات رأسا إلى مطار العريش، ومن هناك تتجه الدبابات على جنازيرها مباشرة إلى ميدان القتال .

ولم تكد تهبط طائرة الجالاكسى الأولى إلى مطار اللد حتى تقدمت مجندتان إسرائيليتان تحملان باقات من الزهور وقدمتها إلى طاقم الطائرة ، وأصبح هذا الاستقبال منذ تلك اللحظة عرفا وتقليدا اتبع مع جميع أطقم طائرات النقل التى هبطت فى مطار اللد بعد ذلك ، وكان أول القادمين من الأمريكيين هو الكولونيل دوفلر ستروبا من ولاية نيوجيرسى ، وقد قدم على رأس فريق مكون من ٣٠ فردا من الفنيين والإداريين ، وكانت مهمتهم هى الإشراف على عمليات التفريغ والصيانة الأرضية وتزويد الطائرات الأمريكية بالوقود قبل رحلة العودة ، وبعد وصول الطائرة الجالاكسى الأولى بقليل وصلت إلى مطار اللد رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير ، ولم تتمالك نفسها من شدة الفرح حينما رأت بعينها بداية الجسر الجوى الأمريكى الذى كان يتوقف على إقامته مصير إسرائيل ، فقامت باحتضان وتقبيل اثنين من الطيارين الأمريكيين اللذين وجدتهما أمامها ، وسألت جولدا مائير الطيارين المذهولين عما إذا كانا يريدان شيئا خلال الساعات القليلة التى سيمكثان فيها فى إسرائيل ، فأبديا رغبتهما فى التجول فى مدينة القدس ، وأمرت رئيسة الوزراء بإعداد سيارة لهما ومرافق لمصاحبتهما فى جولتهما بالقدس .

هذا وقد قامت طائرات النقل جالاكسى طوال فترة إقامة الجسر الجوى بما يقرب من ٣٥٠ رحلة ، فى حين قامت طائرات ستار لفتر بنحو ٤٢٠ رحلة ، ووصل عدد رحلات الجسر الجوى فى أواخر أيام القتال إلى ٢٨ رحلة فى اليوم ، وكانت أحيانا توجد إحدى عشرة طائرة فى وقت واحد فى مطار اللد . هذا وقد استطاع الجسر الجوى الأمريكى نقل أكثر من ٨٠٠ طن يوميا من الأسلحة والمعدات الحربية إلى مطار اللد بخلاف ما كانت تنقله طائرات شركة العال المدنية من طراز بوينج ، وكان هذا يعنى أن إسرائيل تتلقى عبر الجسر

الجوى حوالى ١٦ دبابة يومياً وقد بلغت جملة مانقله الجسر الجوى الأمريكى إلى إسرائيل ٢٢٣٩٥ طنا من الإمدادات علاوة على ٥٥٠٠ طن أخرى قامت طائرات شركة العال الإسرائيلية بنقلها بطائراتها المدنية أى أن إجمالى الإمدادات الأمريكية إلى إسرائيل قد بلغ حوالى ٢٨٠٠٠ طن ، ومما تجدر ملاحظته أن معظم شحنات الجسر الجوى الأمريكى من أسلحة ومعدات قد تم نقلها إلى الجبهة الإسرائيلية فى سيناء المواجهة للقوات المصرية إذ إن الجبهة الإسرائيلية فى الجولان المواجهة للقوات السورية كاد نشاطها الحربى يتوقف منذ يوم ١٣ أكتوبر .

وكانت طائرات النقل العملاقة من طراز (جلاكسى سى ٥) و (ستار لفتر سى ١٣٠) تقلع من القواعد الأمريكية بالولايات المتحدة إلى مطار اللد فى إسرائيل دون توقف ، عابرة المحيط الأطلنطى والبحر المتوسط .

وقد قامت هذه الطائرات بنقل أسلحة ومعدات حربية هائلة من حيث أوزانها وأحجامها ، وكانت بعض هذه الأسلحة والمعدات مرسلة ضمن الجسر الجوى لتعويض إسرائيل عن خسائرها الجسيمة فى المعارك التى دارت خلال الأسبوع الأول من الحرب على الجبهتين المصرية والسورية ، بينما كان البعض الآخر منها عبارة عن أسلحة ومعدات سرية لم تستخدم من قبل خارج القوات الأمريكية ، ولم تكن فى حوزة إسرائيل قبل نشوب حرب أكتوبر ٧٣ مثل القنابل والصواريخ التليفزيونية ، وكان غرض الولايات المتحدة من إرسالها عبر الجسر الجوى هو تقديم مساعدة فعالة لإسرائيل لاستعادة زمام المبادأة على الجبهة المصرية والحصول على تفوق عسكرى حاسم على القوات المصرية مما يؤدى إلى تغيير ميزان القوى لصالح إسرائيل .

وكانت المواد الحربية التى اشتركت طائرات النقل الأمريكية فى نقلها إلى إسرائيل تشمل الأصناف الرئيسية الآتية :

أولا : دبابات (م ٦٠) وناقلات جنود مدرعة (م ١١٣) وكان معظمها ينقل بعد إنزاله فى مطار اللد بواسطة طائرات الهيروكليز إلى مطار العريش ليتمكن الجيش الإسرائيلى من نقلها إلى الجبهة مباشرة .

ثانياً : أسلحة موجهة من الجو للأرض ويتم قذفها بواسطة طائرات فانتوم وسكاى هوك ، وكانت تشمل قنابل وول – آى Walleye التى يمكن توجيهها تليفزيونيا إلى مدى ٤٠ كيلو مترا ضد قواعد الصواريخ والمدفعية ، وكذا قنابل روكويل Rockwell التى توجه بواسطة الرادار أو بالأشعة تحت الحمراء ضد الدبابات والأهداف المختفية ، كما كانت تشمل ثلاثة أنواع من الصواريخ أولها الصاروخ شرايك Shrike الذى ينجذب نحو أجهزة الرادار المعادية بواسطة الموجات التى تصدرها تلك الأجهزة نفسها ، ويبلغ مداه حوالى ٢٥ كيلو متراً والنوع الثانى هو الصاروخ روك آى Rockeye الذى يستخدم ضد الدبابات وتنطلق منه عند انفجاره عدة قنابل صغيرة لتصيب عدة دبابات أو عربات مدرعة فى وقت واحد ، أما النوع الثالث فهو الصاروخ مافريك Mavrick الذى يوجهه الطيار تليفزيونيا ضد الدبابات والأهداف الهامة .

وعلاوة على ذلك تضمنت الشحنة أجهزة إلكترونية للتشويش على أجهزة الرادار المعادية التى توجه الصواريخ أرض – جو مما يؤدى إلى فقد الصاروخ أثر الطائرة وبالتالى يحيد عنها .

ثالثاً : صواريخ موجهة ضد الدبابات والتحصينات والأهداف الهامة وتشمل الآتى :

١ – صاروخ (تو) Tow الموجه المضاد للدبابات ويوجه هذا الصاروخ ويعمل على تتبع الأثر بواسطة السلك ، وقد شحنت الولايات المتحدة ٢٠٠٠ صاروخ من هذا النوع لإسرائيل .

٢ – قذيفة صاروخية (لو Law) المضادة للدبابات وتطلق على طريقة البازوكا ، ذات دقة شديدة زنتها ٥ أرطال ، ويمكن استخدامها أيضا ضد الدشم .

رابعاً : ذخائر ودانات وصواريخ للدبابات والطائرات والمدفعية ، وقد كانت نسبة استهلاكها عالية جدا ، وكانت إسرائيل تعانى نقصا شديدا فيها قبل الجسر الجوى .

خامساً : طائرات استطلاع بدون طيار من طراز تليداين ربان ١٢٤ – ١ ومن طراز ريكى درون ١٢٤ – ١ .

هذا وقد نقل عبر الجسر الجوى معدات وأجهزة إلكترونية متقدمة ، كما وصل معها خبراء أمريكيون متخصصون فى الإلكترونيات لتدريب الإسرائيليين على استخدامها .

ورغم امتناع الطائرات الأمريكية عن الهبوط فى مطارات أوروبا الغربية للتزود بالوقود بسبب معارضة هذه الدول فقد استمرت عمليات الإمداد إلى إسرائيل بشكل فعال ، وأشرفت عليها قيادة النقل الاستراتيجى الأمريكية ، واعتبرت بمثابة مناورة فعلية لمعرفة الوقت الذى يستغرقه نقل مثل هذه الكميات من المعدات والأسلحة والتجهيزات من الولايات المتحدة إلى الخارج .. وبالإضافة إلى الجسر الجوى أقامت الولايات المتحدة أيضا جسرا بحريا لنقل الأسلحة والتجهيزات الثقيلة ، ففى يوم ١١ أكتوبر رست فى ميناء نور فولك (Norfolk) فى ولاية فرجينيا فى الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث سفن شحن إسرائيلية ، وبدأت بشحن أسلحة ومواد حربية بصورة سرية ، وقد تبعتها بعد ذلك فى الشحن عدة سفن أمريكية لإقامة جسر بحرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وقد تم عن طريق هذا الجسر البحرى نقل حوالى ٦٠٠ دبابة من طراز (م – ٦٠) و (م – ٤٨) وطائرات سكاى هوك وطائرات هليكوبتر من مختلف الأنواع الأمريكية المستخدمة فى السلاح الجوى الإسرائيلى ، كما تم نقل مدافع عيار ١٧٥ مم ذاتية الحركة SP وعدد كبير من الذخائر خاصة دانات المدفعية والدبابات .

تحركات الأسطول الأمريكى

منذ اندلاع القتال فى الشرق الأوسط أعلنت حالة الطوارىء فى القطع البحرية التابعة للأسطول السادس بالبحر المتوسط ، وصدرت الأوامر لبعض السفن البحرية والغواصات التابعة للأسطول السابع العاملة فى المحيط الهندى بالتحرك فورا للمرابطة فى بحر العرب .

وفى يوم ٨ أكتوبر أبحرت من ميناء (بيريه) فى اليونان حاملة الطائرات الأمريكية الضخمة اندييندنس (Independence) متوجهة إلى شرق البحر المتوسط وعلى ظهرها ٤٥٠٠ من مشاة البحرية فى حراسة ثلاث مدمرات أمريكية ، بينما رست فى موانىء اليونان يضع سفن حربية أمريكية أخرى ، وفى نفس الوقت الذى أعلنت فيه الولايات المتحدة عن عدم تفكيرها فى التدخل نقلت كإجراء احتياطى ٢٠٠٠ من مشاة البحرية على ظهر حاملة طائرات الهليكوبتر ايوجيما Iwo - Gima، وقد تم تحريك هؤلاء من ميناء (مورهيد سيتى) فى ولاية كارولينا الشمالية بكامل معدات القتال ، وقد أمرت حاملة طائرات الهليكوبتر بالتحرك إلى البحر المتوسط للانضمام إلى الأسطول السادس . كما أمرت حاملة الطائرات جون كيندى بالمرابطة فى مياه شرقى المحيط الأطلنطى ما بين جزر الآزور وجبل طارق .

وهكذا أصبح الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط يضم ثلاث حاملات طائرات هى فرانكلين روزفلت المرابطة فى منتصفه، واندييندنس المرابطة فى الحوض الشرقى منه، وحاملة طائرات الهليوكوبتر ايوجيما التى كانت متجهة لترابط بالقرب من منطقة الصراع ، هذا بالإضافة إلى ٤٨ سفينة حربية وعدد من الغواصات المجهزة بالصواريخ الذرية البعيدة المدى من طراز (بولاريس) التى أمرت بالتحرك لترابط فى المياه الشرقية للبحر المتوسط لمراقبة تحركات الأسطول السوفيتى ، وكذا أية تحركات تقوم بها القطع الحربية المصرية والسورية .

وفى الوقت الذى كانت فيه سفن الأسطول السادس الأمريكى وحاملات طائراته وغواصاته النووية (بولاريس) تجوب البحر المتوسط كانت القطع الحربية السوفيتية تتدفق عبر المضايق التركية لتعزيز الأسطول السوفيتى فى البحر المتوسط حتى بلغ عدد سفنه الحربية عند نهاية الحرب حوالى ٨٠ سفينة حربية كانت أهمها حاملة طائرات الهليكوبتر (موسكفا) وهكذا تحول البحر المتوسط إلى بؤرة ساخنة للمواجهة بين القوات البحرية للقوتين العظميين .

وقد تجنب حلف شمال الأطلنطى التدخل فى النزاع ، وآثر الاكتفاء بمراقبة تطورات المعارك الحربية ، فقد كانت تدور فى منطقة تقع خارج نطاق

مسئولياته . وكانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخه التى يقف الحلف فيها موقفا معارضا للمشروعات الأمريكية بصورة جماعية ، ويقدم على منع طائرات الولايات المتحدة من التزود بالوقود فى مطاراته الحربية المخصصة لحلف الأطلنطى باستثناء البرتغال .

وتعتبر هذه الخطوة بلا شك نقطة تحول بارزة فى علاقات الحلف بالولايات المتحدة حيث أثبتت الدول الأعضاء فى الحلف أن المصلحة الأوروبية هى التى تملى عليها قراراتها وليست المصلحة الأمريكية . هذا وقد صرح « جوزيف لانر » السكرتير العام لمنظمة حلف الأطلنطى فى مقر الحلف فى بروكسل فى ٧ أكتوبر بقوله « إن الحلف يؤمن بضرورة تخفيف حدة التوتر فى المنطقة ، ولكنه قلق من زيادة تدفق الأسلحة السوفيتية إلى المنطقة ، لقد أوجد الهجوم العربى المفاجىء لقادة الحلف قلقا ، ونحن نتدارس الموقف الآن ونوليه اهتمامنا ، إننا نراقب باهتمام الأسلحة التى استخدمت خاصة الصواريخ الموجهة والخطر الذى يمكن أن يحدث لو تطورت الأوضاع وجرى تصعيد القتال » .

هذا وقد أبدت حكومة الولايات المتحدة امتعاضها من موقف حليفاتها الغربيات التى تخلت عن مساعدتها فى أحرج الأوقات ، فلقد تدخلت حكومة ألمانيا الغربية وأمكنها منع استخدام طائرات الجسر الجوى الأمريكى للقاعدة الجوية الأمريكية « راشتايت » الموجودة على الأراضى الألمانية لتزويد طائرات الجسر الجوى بالوقود حرصا على موقفها الحيادى .

وتعرضت فرنسا لحملة معادية من إسرائيل فى يوم ١٤ أكتوبر بدعوى اشتراك طائرات ليبية من طراز ميراج فى القتال على الجبهة المصرية وقيامها بمهاجمة القاعدة الجوية الإسرائيلية فى المليز ، وقد أعلنت فرنسا أنها ستوقف شحن الطائرات الميراج إلى ليبيا إذا ثبت اشتراكها فى القتال ، وعندما قررت الحكومة البريطانية فى ١٠ أكتوبر فرض حظر على تصدير السلاح وقطع الغيار للدول المشتركة بصورة مباشرة فى القتال ، وقد شمل هذا القرار الأردن وإسرائيل بصفة رئيسية رغم عدم اشتراك الأردن فى القتال ، اعتبرت إسرائيل هذا القرار بمثابة انحياز ظاهر للجانب العربى يمكن أن يؤثر على موازين القوى فى المنطقة إذ إنها كانت تملك وقتئذ حوالى ٩٠٠ دبابة من طراز « سنتوريون » البريطانية

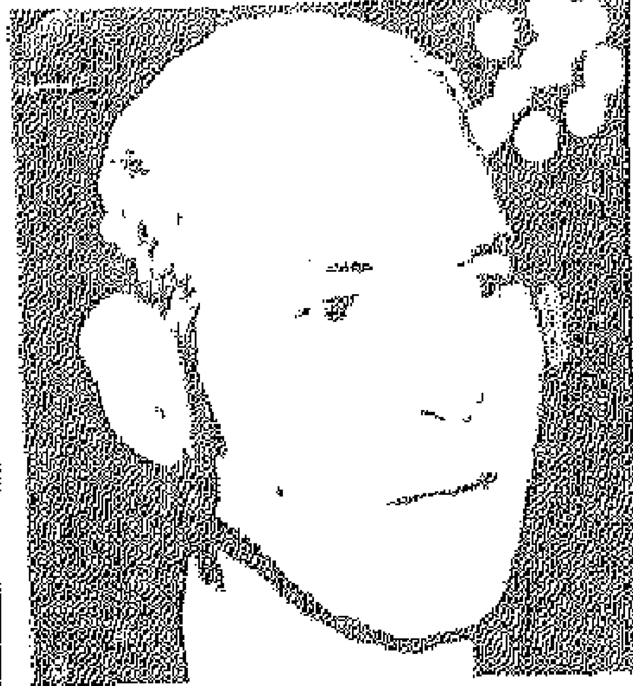
الصنع وهى تشكل العمود الفقرى لقواتها المدرعة ، ولكن ذلك الحظر لم يؤثر من الوجهة العملية على قدرات إسرائيل القتالية للأسباب الآتية :

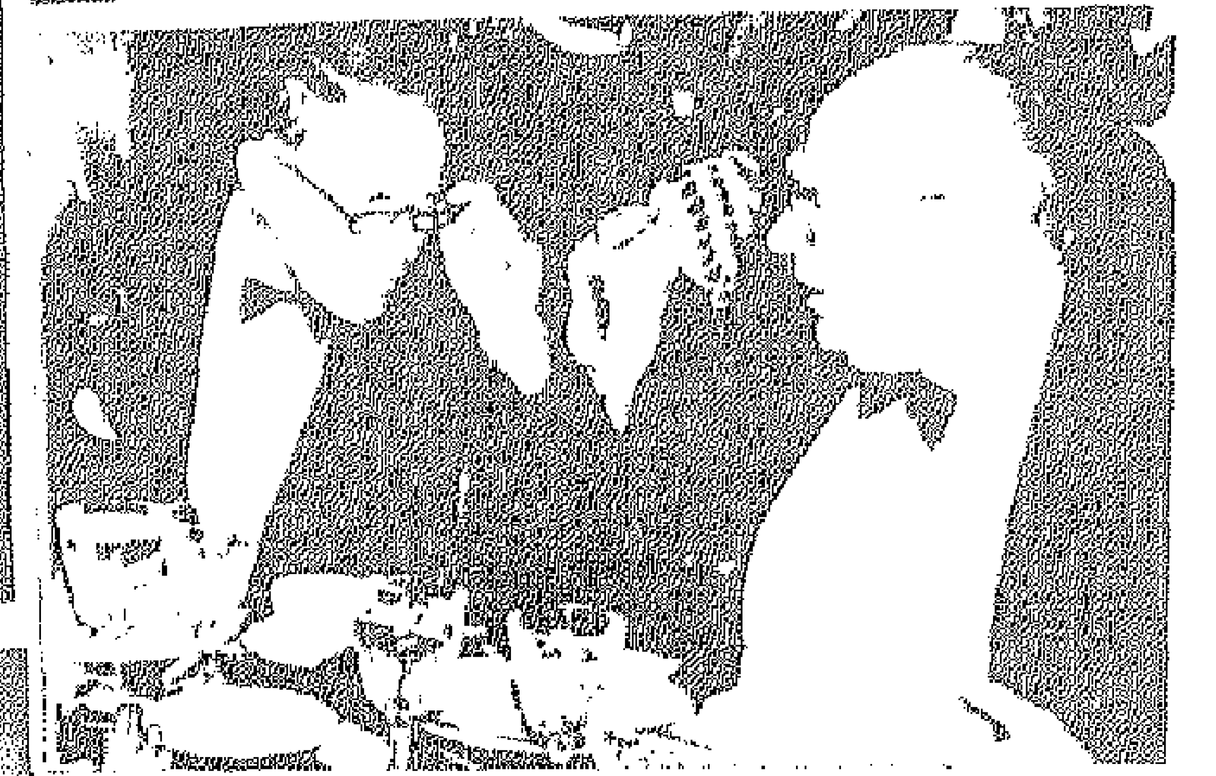
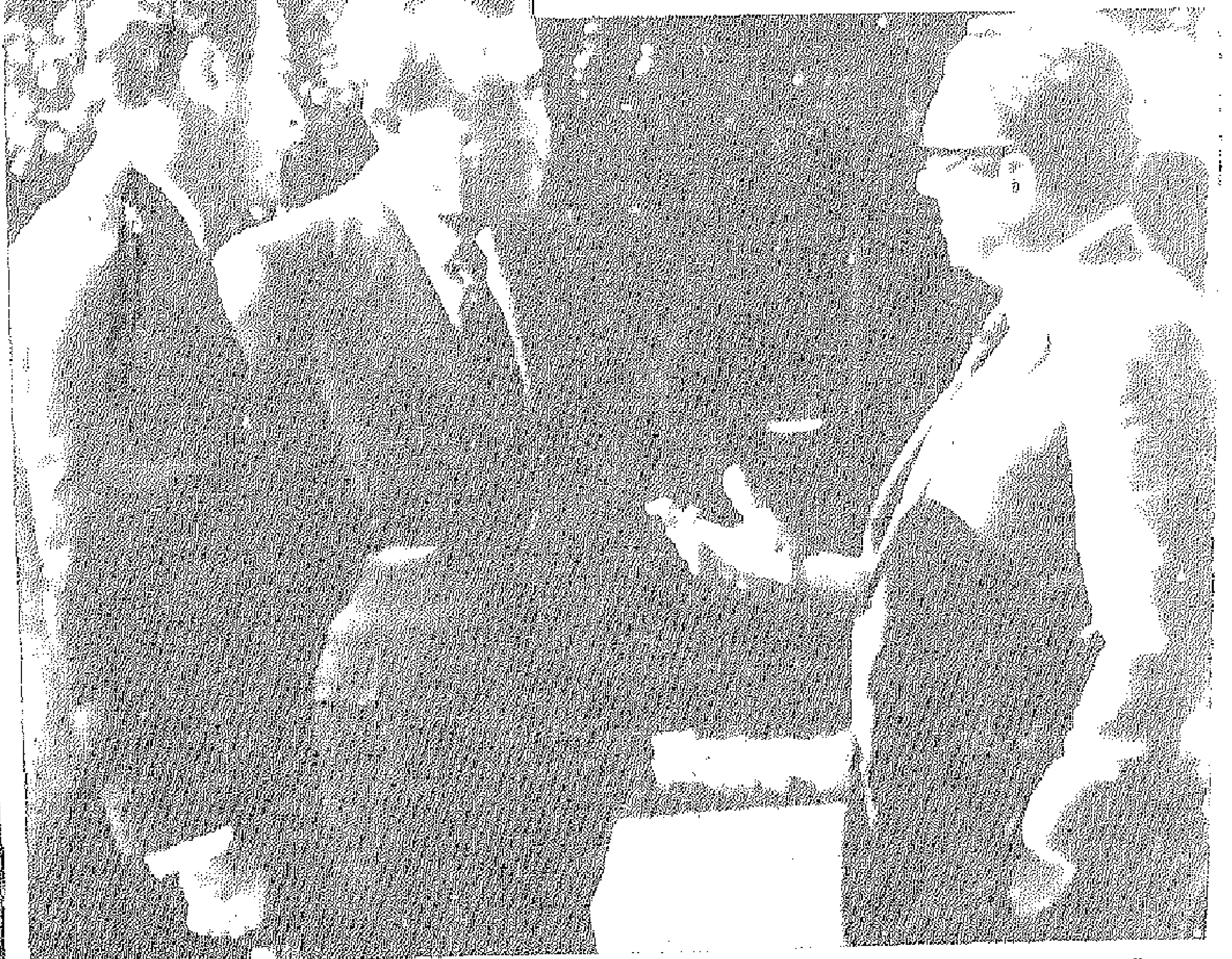
١ – تم استبدال محرك الدبابة السنتوريون البريطانى (الذى يعمل بالبنزين) بمحرك أمريكى يعمل بالديزل ، وأمكن لإسرائيل الحصول عليه وعلى قطع غياره من الولايات المتحدة .

٢ – المدفع ١٠٥ مم المسلحة به الدبابة السنتوريون هو مدفع موحد تستخدمه أيضا الدبابات الأمريكية الباتون م ٤٨ والدبابة م ٦٠ وذخيرته موحدة ويمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة .

٣ – تمكنت إسرائيل من تصنيع جنازير الدبابات وبعض قطع غيارها محليا . هذا ولم يشذ عن الإجماع الأوروبى الغربى سوى البرتغال التى سمحت لطائرات الجسر الجوى الأمريكى بالتزود بالوقود فى أراضيها سواء فى جزر الآزور التابعة لها والتى تقع وسط المحيط الأطلنطى أو فى مطاراتها نفسها .

ملحق الصور


الفصل الثامن



هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ـ رأس خلال حرب أكتوبر ٧٣ مجموعة العمل فى البيت الأبيض



○

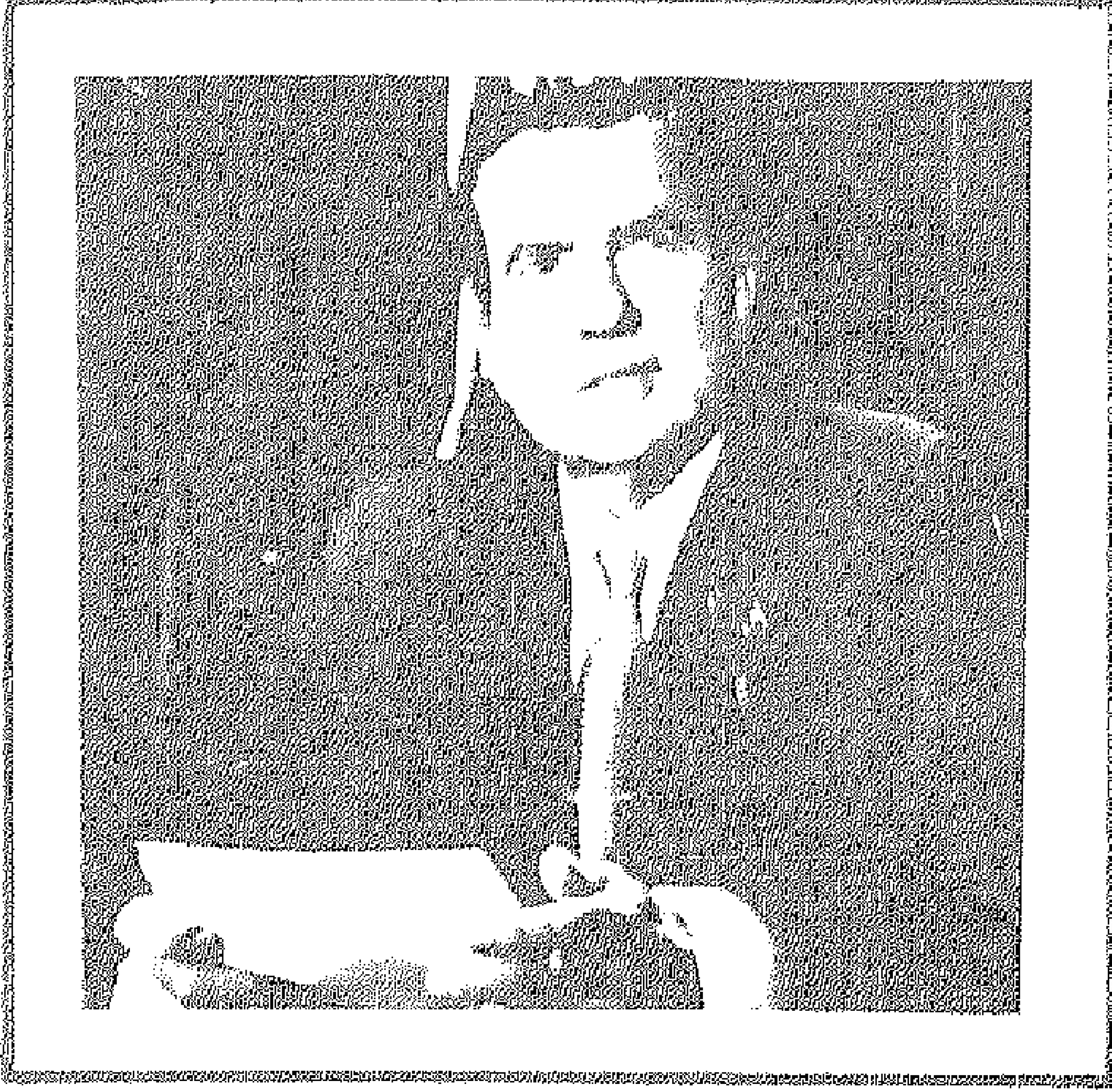
سيمحا دينتز السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة خلال حرب أكتوبر ٧٣ كان يوقظ وزير الخارجية الأمريكى من نومه ليطلب منه سرعة إمداد إسرائيل بالأسلحة والمعدات



ألكسندر هيج كبير موظفى البيت الأبيض فى عهد رئاسة نيكسون فى حفل مع أناتولى دوبرينين السفير السوفيتى فى واشنطن



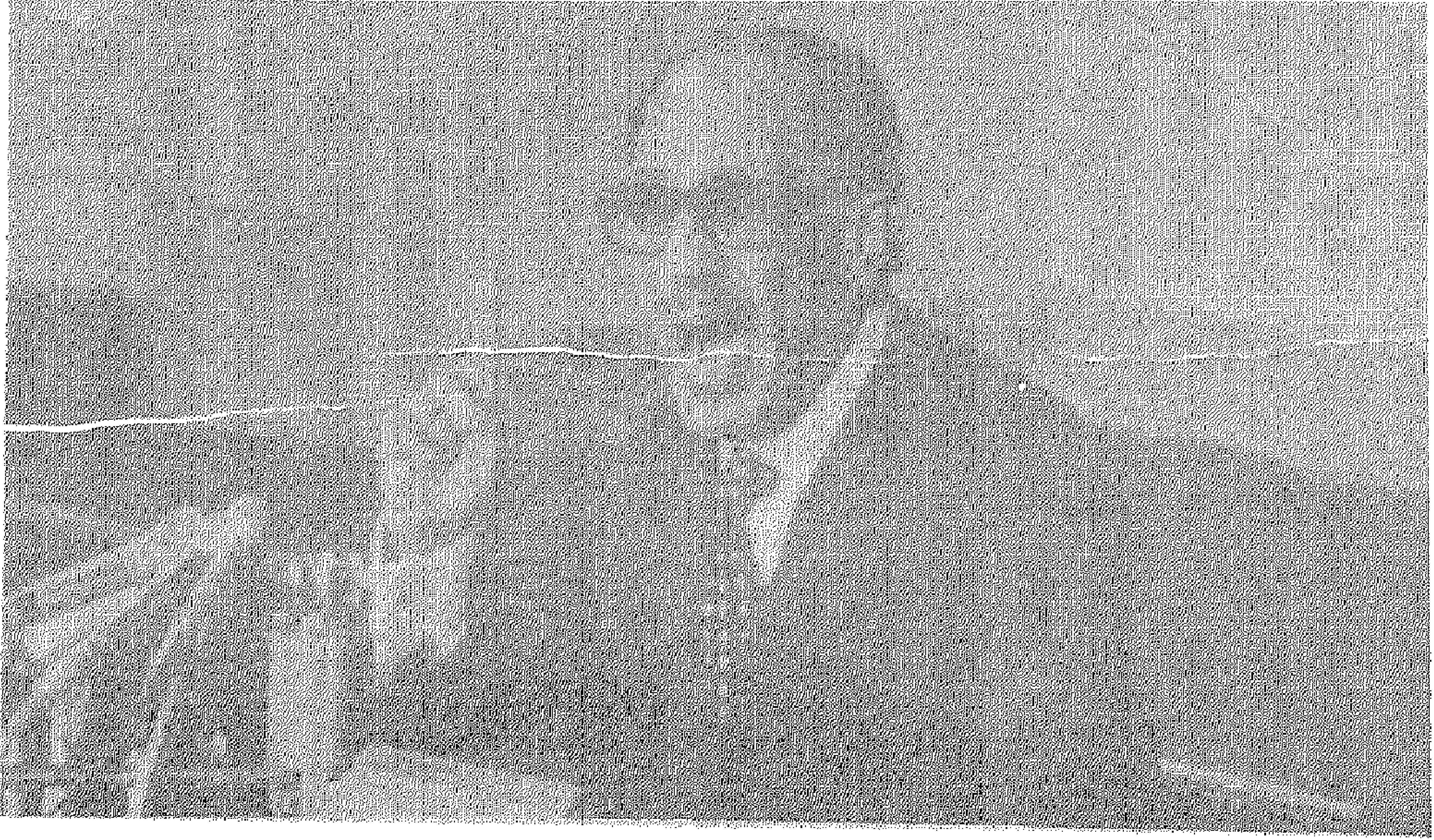
حافظ إسماعيل مستشار الرئيس السادات للأمن القومى – أرسل عدة رسائل سرية خلال حرب أكتوبر ٧٣ إلى هنرى كيسنجر عبر قناة الاتصال السرية بينهما



الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون – لم يتمكن من التدخل فى تفاصيل حرب الشرق الأوسط فى أكتوبر ٧٣ بسبب تورطه فى فضيحة ووترجيت



الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون يستمع إلى وزير خارجيته هنرى كيسنجر وهو يطالبه بسرعة انشاء جسر جوى أمريكى لانقاذ إسرائيل



الرئيس السادات قال فى مؤتمر صحفى عقده عقب حرب أكتوبر ٧٣ أن إسرائيل لم يكن قد بقى لها إلا القليل من الذخيرة ولكن الولايات المتحدة هى التى تدخلت لانقاذها



جولدا مائير كانت ترغب فى السفر سراً إلى واشنطن للقاء الرئيس الامريكى نيكسون لتستعطفه كى يتدخل لانقاذ إسرائيل ولكن كيسنجر طلب من السفير الإسرائيلى عدم حضورها

الفصل التاسع

كيف أقام السوفييت أكبر جسر جوي في تاريخهم الحربي

بصرف النظر عما دار من أحاديث، أو نشر من مقالات، بشأن العلاقات المصرية السوفيتية ، فإننى فى دراستى الموضوعية لحرب أكتوبر ٧٣ قد توخيت عدم الخوض فى أية مسائل سياسية قد تثير حساسيات أو قضايا ليس هذا أوانها أو مكانها ، ولهذا السبب فإن كل ماسوف أتناوله بالبحث فى هذه الدراسة هو الجوانب العسكرية من العلاقات المصرية السوفيتية التى كان لها تأثير لا يمكن إغفاله بالطبع على أداء قواتنا العظيم فى معارك حرب أكتوبر ، وعلى مجريات الوقائع والأحداث خلال هذه المرحلة الهامة من تاريخنا .

قصة السلاح السوفيتى مع مصر

لقد كان لنا مع الاتحاد السوفيتى قبل حرب أكتوبر علاقات خاصة لها طابعها المميز ، فقد كان هو المورد الرئيسى للسلاح للقوات المصرية طوال الأعوام الثمانية عشر التى سبقت نشوب هذه الحرب ، وبسبب هذا الدور الخطير الذى لعبه فى تاريخنا الحربى مرت علاقتنا به خلال هذه الفترة فى مراحل مختلفة من الصفاء والتوتر ، واجتازت أزمات حادة بسبب تدخل كثير من الظروف السياسية والعوامل الاستراتيجية ، إذ إن الاتحاد السوفيتى علاوة على الدور الذى أداه لنا كمورد رئيسى للسلاح من جهة ، كانت له من جهة أخرى اهتماماته الخاصة ووجهات نظره وأهدافه التى تمليها عليه مصالحه كإحدى القوتين العظميين فى هذا العالم .

إن موضوع التسليح السوفيتي قد يكون هو أهم الموضوعات عند تقييم العلاقات المصرية السوفيتية ، وإن كان هو فى نفس الوقت أشدها حساسية وأخطرها شأنا فى مجال العتاب والشكوى التى تم تبادلها بين الطرفين طوال تلك السنوات التى انصرمت حتى قيام الحرب فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، إن أى عربى من خلائقه الشرف والوفاء لا يمكن أن ينكر أن السلاح الذى قاتلت به القوات العربية فى حرب أكتوبر ٧٣ فى البر والبحر والجو .. إنما كان سلاحا سوفيتيا ، وحينما عبرت عشرات الآلاف من الجنود المصريين ومئات من الدبابات والمدافع والصواريخ أصعب مانع مائى فى تاريخ الحروب وهو قناة السويس ، كان عبورها الرئيسى البالغ الروعة على كبارى ومعابر سوفيتية الصنع ، وعندما اجتازت القوات السورية الخندق الصناعى العميق الواسع الذى أنشأته إسرائيل على طول خط المواجهة السورى ليصبح مانعا صناعيا صعبا ، تم عبورها هذا المانع بعد أن أقامت عليه الدبابات حاملات الجسور معابرها التى تدفقت من فوقها مئات من الدبابات، وعربات القتال المدرعة، والصواريخ والمدافع ذاتية الحركة، التى كادت تجتاح فى الأيام الأولى من الحرب هضبة الجولان بأكملها ، وكان كل ما استخدمته القوات السورية من أسلحة وعتاد سلاحا سوفيتيا .

وعند غروب شمس يوم الإثنين ٨ أكتوبر الموافق ١٢ من رمضان ، وقبل أن يبدأ الرئيس الراحل أنور السادات فى تناول إفطاره فى قصر الطاهرة الذى اتخذه مقرا لقيادة الحرب ، اتصل به تليفونيا السفير السوفيتى بالقاهرة فيلا ديمير فينوجرادوف ليخطره بأن الجسر الجوى السوفيتى الذى سينقل الأسلحة والعتاد إلى مصر وسوريا من المتوقع أن يبدأ فى القريب . ورد عليه السادات مبتهجا وهو يقول « عظيم .. عظيم ..أرجو أن تبلغ الرفيق بريجنيف أن الأسلحة السوفيتية هى التى حققت معجزة العبور » .

فى الأعوام الثلاثة التى أعقبت قيام ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ كان صبر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر قد نفد ، وضاق ذرعا من فرط مراوغة الغرب وألاعيبه فى سبيل عدم إمداد مصر بحاجتها من السلاح والعتاد ، فى الوقت الذى تحولت فيه إسرائيل إلى ترسانة حربية .. وفى نهاية عام ١٩٥٥ أقدم عبد الناصر

على خطوة جريئة لم يفكر أحد من حكام العرب قبله على الإقدام عليها ، وهى التى اشتهرت وقتئذ بشعار كسر احتكار السلاح ، وذلك عن طريق عقده لعدة اتفاقيات تسليح مع الاتحاد السوفيتى ، كان أولها ما سمى بصفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية . ثم توالى بعد ذلك ورود السلاح السوفيتى بكميات كبيرة أمكن بها إعادة تنظيم وتسليح الجيش المصرى على أسس سليمة ، وكان ذلك تنفيذا لأحد أهداف ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ ، وهو إنشاء جيش وطنى قوى .

وقد تميزت الاتفاقيات الأولى مع الاتحاد السوفيتى بإدخال ثلاثة أسلحة جديدة لم يسبق للقوات المسلحة المصرية استخدامها من قبل ، وهى مدافع الاقتحام ذاتية الحركة SP فى الجيش ، والطائرات من قاذفات القنابل بالنسبة للقوات الجوية ، والغواصات بالنسبة للقوات البحرية ، وإلى جانب ذلك حصلت القوات المسلحة على أسلحة حديثة وقتئذ استبدلت بها أسلحتها الماضية العتيقة ، وهى الدبابة ت ٣٤ والطائرة الميج ١٥ ، وكانت أسعار الشراء وقتئذ معتدلة وشروط الدفع ميسرة .

ونتيجة لتزويد الاتحاد السوفيتى القوات المسلحة المصرية بهذه الكميات الضخمة من الأسلحة الحديثة المتطورة ، خشيت إسرائيل من مغبة التفوق العسكرى المصرى عليها فى المستقبل ، مما دعاها وقتئذ إلى الاشتراك فى العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ مع بريطانيا وفرنسا . وفى حين كان غرض الهجوم البريطانى الفرنسى هو استعادة قناة السويس ردا على قرار التأميم الذى أعلنه عبد الناصر فى ٢٦ يوليو عام ٥٦ ، كان غرض الهجوم الإسرائيلى هو منع الجيش المصرى من استيعاب الأسلحة الحديثة السوفيتية الصنع التى تدفقت عليه فى أواخر عام ٥٥ وبداية عام ٥٦ .

وبدأت المرحلة الثانية فى التسليح عقب حرب ٥٦ التى عوض فيها الاتحاد السوفيتى الجيش المصرى عن خسائره الجسيمة فى الأسلحة والمعدات التى اضطر إلى التخلى عنها فى سيناء عقب صدور أمر القيادة العسكرية إليه بالانسحاب إلى غرب قناة السويس ، استعدادا لمواجهة الهجوم البريطانى الفرنسى المتوقع بعد أن انكشفت النوايا العدوانية للدولتين ، وتم للاتحاد السوفيتى تعويض مصر عن خسائرها فى السلاح والعتاد علاوة على تزويدها

بأسلحة ومعدات أرقى وأحدث مما تسلمته من قبل ، وكان ذلك من خلال اتفاقية أبرمها المشير عبد الحكيم عامر فى موسكو فى نوفمبر ٥٧ ، ودخلت القوات المسلحة منذ ذلك التاريخ فى مرحلة إعادة تنظيم وتسليح واسعة النطاق انتقل خلالها الجيش المصرى من مرحلة الضعف والتخلف إلى عصر الجيوش القوية الحديثة .

ولكن هذا التقدم العصرى التكنولوجى فى مجالى التنظيم والتسليح كان يصاحبه فى نفس الوقت ولسوء الحظ تأخر شديد فى مجال الانضباط العسكرى وفى نظام التسلسل القيادى السليم المتعارف عليه بين الرتب الصغرى والرتب العليا ، فلقد استحوذ بعض الضباط من ذوى الرتب الصغيرة العاملين وقتئذ فى مكتب المشير عامر مع بعض أعوانهم ، على زمام السلطة ومقاليد الأمور فى القوات المسلحة ، إلى الحد الذى مكن أحدهم وهو المقدم شمس بدران مدير مكتب القائد العام للشئون العامة من التحكم بقوة واقتدار فى جميع شئون الجيش ومقدراته ، وقد سنحت لهم هذه الفرصة نظرا لانشغال القائد العام باهتمامات خارجية بعيدة كل البعد عن القوات المسلحة ، إذ كانت معظم جهوده منصرفة إلى صراع السلطة الذى كان محتدما بينه وبين عبد الناصر ، كما كانت له اهتمامات أخرى تتعلق بحياته الخاصة ، وأدى ذلك الوضع غير المألوف فى القوات المسلحة إلى ظهور بعض الأخطاء والانحرافات بطبيعة الحال ، كما أدى إلى أن تسند مسئولية بعض القيادات العسكرية الهامة إلى أصحاب الحظوة من أهل الثقة بدلا من إسنادها إلى أولئك الأكفاء من أهل الخبرة ، مع العمل فى الوقت نفسه على التخلص من بعض العناصر القيادية البارزة بإبعادهم إلى مناصب كبرى فى القطاع المدنى بحجة تأمين الجيش . وهذه الظاهرة التى استشرت وقتئذ فى مصر من تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة ، إن كانت قد أصابت دوائر الحكومة وشركات القطاع العام بأضرار بالغة بالنسبة لأعمال الإدارة والإنتاج ، فإنها بالنسبة للقيادات العسكرية كانت تعتبر كارثة وطنية وجريمة كبرى لا تغتفر ، إذ إن أمن البلاد وسلامتها معلقان دائما بمدى كفاءة هذه القيادات ومقدار شجاعة أفرادها للتصدى للأخطار التى تهدد الوطن ، والقدرة على اتخاذ القرارات المصيرية فى اللحظات الحاسمة ، وقد تحققت كل هذه المخاوف والمحاذير لسوء الحظ عندما أزفت الآزفة

ونشبت حرب يونيو ٦٧ ولحقت بالجيش المصرى بسبب انهيار قيادته العسكرية هزيمة لم يشهدها من قبل تاريخه المليء بالعزة والشرف والانتصارات الكبرى . وواجه الاتحاد السوفيتى بعد هذه الهزيمة الثقيلة واجبات ضخمة ، فقد كان عليه أولا أن يعوض القوات المسلحة عن خسائرها الجسيمة بعد أن أرغمت على ترك معظم أسلحتها ومعداتها فى سيناء عقب القرار المشئوم بالانسحاب من سيناء ، الذى صدر فى مساء يوم ٦ يونيو ٦٧ ، وثانيا أن يرفع مستوى القوات المسلحة المصرية إلى مستوى التكافؤ والتعادل مع القوات الإسرائيلية ، وثالثا أن يحقق التفوق الذى يسمح ببدء تحرير الأرض العربية التى احتلتها إسرائيل ، وعلاوة على هذه الأعباء الكبيرة وجد الاتحاد السوفيتى نفسه ينزلق تدريجيا إلى داخل الدوامة المصرية الإسرائيلية ، ففى إثر اشتداد غارات الطائرات الإسرائيلية على عمق مصر فى عام ٦٩ سافر عبد الناصر فى رحلته السرية إلى موسكو فى يناير عام ٧٠ ، واستجابت القيادة السوفيتية لطلب العون الذى تقدم به إليهم الرئيس المصرى كى يشاركوا بقواتهم فى الدفاع الجوى عن مصر ضد الغارات الإسرائيلية .

وفى خلال شهرى فبراير ومارس عام ٧٠ بدأت الإمدادات السوفيتية تصل إلى مصر فى سرية تامة ، وبحلول شهر أبريل كانت الوحدات السوفيتية تشارك القوات المصرية فى مهامها القتالية بالنسبة لأعمال الدفاع الجوى ، وكانت تستخدم بعض معدات حديثة جلبتها معها من بلادها ولم يسبق لمصر الحصول عليها ، وكان من ضمنها ٤ طائرات ميج ٢٥،وصواريخ مضادة للطائرات سام ٦،وعدد من الوحدات الإلكترونية المتطورة ، وقد بلغ عدد أفرادها المشتركين فى العمليات حوالى ستة آلاف رجل .

وفى يوم ١٨ أبريل عرف العالم بوجود قوات سوفيتية فى مصر ، وذلك فى إثر قيام بعض الطيارين السوفيت بمطاردة بعض الطائرات الإسرائيلية المغيرة إلى خارج الحدود المصرية ، وانكشف الأمر نظرا لأن جميع محادثاتهم اللاسلكية كانت تتم أثناء هذه العملية باللغة الروسية . وبعد هذا التاريخ أوقفت إسرائيل غاراتها فى العمق ، وبذلك أتاحت الفرصة لعناصر الدفاع الجوى المصرى التى كانت قواها قد استنزفت ، لكى تعيد بناء نفسها من جديد ، وفى أواخر يونيو عام ٧٠ كانت كتائب الصواريخ سام المصرية قد تم لها التحرك

من العمق،لتتخذ مواقعها على طول الجبهة غرب قناة السويس بمسافة تجعلها خارج مدى المدفعية الإسرائيلية .

ولقد بدأ تبادل الاتهامات بشدة بين القاهرة وموسكو فى إثر هزيمة ٥ يونيو عام ٦٧ . ففى الوقت الذى أخذت فيه الدوائر المصرية الحكومية والشعبية تكيل الاتهامات للسلاح السوفيتى على أساس رداءة الصنع والتخلف الشاسع فى مستواه الفنى بالنسبة للسلاح الأمريكى ، كانت الدوائر السوفيتية فى المقابل تدافع عن نفسها باتهام القيادة العسكرية المصرية بالعجز والفشل ، واتهام الضباط والجنود بالتخلى عن واجباتهم وعدم محاولة استخدام أسلحتهم ضد العدو ، بل تركهم سلاحهم غنيمة سهلة فى يد الإسرائيليين . وكانوا يدللون على جودة الأسلحة السوفيتية وارتفاع مستواها بما كان يحرزه المقاتلون الفيت كونج فى معارك فيتنام الجنوبية من انتصارات مذهلة بفضل الأسلحة السوفيتية ، على الجيوش الأمريكية الحاشدة التى بلغت مئات الألوف من المقاتلين ، والتى صبت على مقاتلى الفيت كونج والقوات الفيتنامية الشمالية التى تساعدها كل ما فى ترسانة الولايات المتحدة من أحدث أسلحة الفتك والإبادة برا وبحرا وجوا ، بحيث لم يعد باقيا أمام القيادة الأمريكية وقتئذ سوى استخدام الأسلحة النووية .

وقد شكا السوفيت عدة مرات من إصرار بعض القيادات العسكرية، وفى مقدمتها الفريق أول محمد صادق وزير الحربية،والقائد العام للقوات المسلحة، فى بداية السبعينات ، على إثارة حملة مستمرة ومتصاعدة ضد الاتحاد السوفيتى ، بل ضد السلاح السوفيتى ، واشتكوا أيضاً من أن بعض أخطاء الخبراء السوفيت (وهى طبيعية بحكم وجود آلاف منهم فى مصر) كانت تجسم وتستغل بواسطة بعض المسئولين لإثارة نعرة وطنية معادية لهؤلاء الخبراء كما لو كانوا جيش احتلال ، بينما هم لم يحضروا إلى مصر إلا للإسهام فى الدفاع الجوى عنها ضد الطائرات الإسرائيلية ، وكان ذلك بناء على رغبة أكيدة ورجاء ملح من عبد الناصر عام ٧٠ .

وفى إثر إذاعة البيان المشترك السوفيتى الأمريكى بعد محادثات الوفاق بين الدولتين العظميين التى جرت إثر زيارة الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون لموسكو فى ٢٠ مايو عام ٧٢،كان للفقرة التى تضمنها البيان من اتجاه الدولتين

إلى فرض وضع استرخاء عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط ، أسوأ الأثر على الدوائر العربية ، واستخلص الكثيرون فى مصر وعلى رأسهم الرئيس الراحل السادات أن السوفيت يسعون لاستمرار حالة اللاسلم واللاحرب فى الشرق الأوسط باعتبارها فى مصلحتهم وتتمشى مع استراتيجيتهم .

وكان هذا البيان المشترك أحد العوامل الهامة بلا شك فى القرار الذى أصدره السادات بالاستغناء عن المستشارين والخبراء السوفيت ، وكان أول من علم بالقرار هو الدكتور محمود فوزى نائب الرئيس وقتئذ،عندما زاره السادات فى مزرعته الريفية بالبدرشين يوم الخميس ٦ يوليو عام ٧٢، لتقديم عزائه له فى وفاة أحد أقاربه . وكان الفريق أول محمد صادق هو الشخص الثانى الذى علم بالقرار ، وكان ذلك يوم الجمعة ٧ يوليو، حينما دعاه السادات لأداء فريضة الجمعة برفقته فى القناطر الخيرية،وفى طريق العودة بعد الصلاة أخطر السادات قائد جيشه بالقرار الذى اعتزم إصداره ، وعلى الرغم من أن الفريق أول صادق كان ضمن الذين لديهم سمعة معروفة فى معاداة السوفيت،فإنه لم يظهر ابتهاجه بهذا القرار خشية امتناع وصول الأسلحة السوفيتية إلى مصر ، وبذا يضيع الأمل فى إمكان الهجوم على إسرائيل لاستعادة الأراضى المصرية المحتلة بعد حرب يونيو عام ٦٧ .

وفى اليوم الثالث وهو السبت ٨ يوليو ٧٢ استقبل السادات سفير الاتحاد السوفيتى بالقاهرة ، وكان قد جاء يحمل للرئيس المصرى التحليل السوفيتى للموقف فى الشرق الأوسط على ضوء محادثات الوفاق التى جرت بين القادة السوفيت والرئيس الأمريكى نيكسون ، والتى انتهت بالبيان الوفاقى الأمريكى السوفيتى الشهير فى مايو ٧٢ . وكان التحليل السوفيتى يوضح عدم حدوث أى تقدم مع الولايات المتحدة بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ولم يتعرض التقرير بالمرة لذكر مواعيد توريد الأسلحة المطلوبة لمصر حسب الاتفاقيات السابقة ، ووقف السفير السوفيتى فينوجرادوف منذهلا وهو يستمع إلى السادات وهو يرد عليه بخشونة بأنه يرفض هذه الرسالة وهذا الأسلوب فى التعامل معه ، وأنه لذلك قرر الاستغناء عن جميع الخبراء والمستشارين السوفيت ، وأنه يمنحهم مهلة أسبوع للعودة إلى بلادهم .

ومما يثير العجب أن مخاوف الذين أبدوا اعتراضهم على القرار خشية امتناع السوفيت عن تزويد مصر بالسلاح ، ثبت أنه لم يكن لهذه المخاوف أساس ، فإن الذى حدث فعلا أن الاتحاد السوفيتى قدم لمصر من السلاح بعد طرد خبرائه منها إمدادات أكبر وأهم مما كان قد قدمه قبل القرار ، وهذا يدل على أن المسائل السياسية لا تخضع نتائجها دائما لمقاييس العقل وحسابات المنطق ، فقد تكون هناك خبايا كامنة فى الأعماق وغير ظاهرة على السطح ، وربما أراد السوفيت بإمداداتهم الوفيرة بعد صدور القرار أن يقطعوا الطريق على السادات كي لا يتخذ من موضوع تلكئهم فى توريد السلاح حجة يتذرع بها أمام جيشه لتأخير المعركة مع إسرائيل .

صفقات الأسلحة السوفيتية قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣

. كان أول قرار رئيسى اتخذه السادات بعد أن تملك زمام السلطة الفعلية فى مصر عقب حركة التصحيح فى ١٥ مايو ، توقيعه لمعاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى فى ٢٧ مايو عام ٧١ ، بناء على إلحاح الرئيس السوفيتى بودجورنى الذى حضر إلى مصر فى زيارة رسمية ، وأثناء اجتماع السادات بالرئيس السوفيتى، شكا له سوء معاملة بلاده لمصر ومدى التأخير البالغ فى عملية توريد السلاح ، فأكد بودجورنى له قبل أن يستقل الطائرة عائدا إلى بلاده أنه بعد أربعة أيام فقط سيرسل إلى مصر كل ما طلبته من أسلحة وعتاد بما فى ذلك أسلحة الردع .

وبعد مرور أربعة أشهر وليس أربعة أيام سافر الفريق محمد صادق إلى موسكو على رأس وفد عسكرى ، حيث أجرى التوقيع يوم ٨ أكتوبر عام ٧١ على اتفاقية تسليح مع الاتحاد السوفيتى ، كانت تتضمن توريد طائرات قاذفة بعيدة المدى تى يو ١٦ وطائرات ميج ٢١ وميج ٢٣ وصواريخ سام ٦ ومدافع ١٨٠ بعيدة المدى وهاونات ثقيلة ٢٤٠ مم علاوة على ثلاثة كبارى PMP

كما نص فى الاتفاقية على تعهد الاتحاد السوفيتى بتقديم جميع المساعدات لجعل مصر قادرة على إنتاج بعض أنواع الأسلحة الحديثة التى كانت فى أشد الحاجة إليها ، ولإنتاج الذخيرة اللازمة لأسلحة أخرى متطورة ، علاوة على إنشاء خمسة مصانع لإنتاج المعدات وقطع الغيار .

وعندما مضى على توقيع المعاهدة المصرية السوفيتية ثمانية أشهر دون أن تصل إلى مصر أية أسلحة أو معدات ، سافر السادات بنفسه إلى موسكو فى أول فبراير ٧٢ ، وفى أول اجتماع له مع القيادة السياسية السوفيتية سألهم غاضبا عن المسئول عن تأخير وصول الأسلحة التى وعدوا بإرسالها وفقا لاتفاقية أكتوبر التى عقدها معهم الفريق أول محمد صادق ، فأجاب الرئيس السوفيتى بريجنيف بأنه المسئول نظرا للإجراءات الروتينية والمكتبية ، وبعد أن أوضح السادات لقادة السوفيت عن عدم اقتناعه بهذه الحجج والأعذار،أكد لهم خلال الاجتماع عن تركيزه على نقطتين أساسيتين ، **أولهما أن مصر لا تريد جنديا سوفيتيا ليحارب معركتها ، والثانية أن مصر لا تسعى إلى عمل مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة** .. وعاد السادات إلى مصر بعد أن كاد صبره ينفد ومعه وعد سوفيتى بإرسال الأسلحة فورا .

وفى ٢٧ أبريل عام ٧٢ أى بعد أقل من ثلاثة أشهر من الزيارة السابقة سافر السادات مرة أخرى إلى موسكو ، ومكث هناك قرابة أسبوعين ، وكانت هذه أطول زيارة أمضاها فى الاتحاد السوفيتى ، وقد ذكر السادات أن هذه الزيارة قد تمت بناء على رسالة عاجلة من القادة السوفيت حملها له السفير السوفيتى ، وكانت تسبق الموعد الذى حدده الرئيس الأمريكى نيكسون لزيارة موسكو فى ٢٠ مايو لإجراء محادثات الوفاق بين القوتين العظميين .

وكان السادات على علم بأن هدف السوفيت من زيارته لموسكو هو أن يثبتوا للولايات المتحدة مدى رسوخ أقدامهم فى منطقة الشرق الأوسط . وقد اتفق السادات مع القادة السوفيت خلال الزيارة على أنه سوف ينتظر منهم تحليلا للموقف فى الشرق الأوسط بعد انتهاء محادثاتهم مع نيكسون ، وعلى أن يبدأوا فورا فى توريد الأسلحة المتفق عليها قبل آخر أكتوبر ٧٢ لتكون مصر على

استعداد للتحرك العسكرى لحل القضية إذا اتضح بعد الانتخابات الأمريكية التى كان موعدها فى نوفمبر ٧٢ أن الرئيس الأمريكي الجديد ليس فى نيته السعى لإيجاد الحل السلمى . وفى ١٤ مايو ٧٢ أى بعد عودة السادات من موسكو بأربعة أيام فقط ، وصل المارشال جريشكو وزير الدفاع السوفيتى وبرفقته المارشال كوتاكوف قائد الطيران السوفيتى ، ودارت محادثات بين الوفد المصرى برئاسة الفريق عبد القادر حسن مساعد وزير الحربية وقتئذ والوفد السوفيتى بشأن اتفاقية توريد السلاح عن الأصناف الإضافية التى تم الاتفاق عليها بين القادة السوفيت والسادات خلال زيارته الأولى لموسكو فى فبراير ٧٢ .

وفى ١٥ مايو انتهت المحادثات بتوقيع الفريق أول محمد صادق الاتفاقية مع المارشال جريشكو ، وكانت تشمل طائرات سوخوى ١٧ وكتائب صواريخ سام ٣ وسام ٦ و ٢٠٠ دبابة ت ٦٢ ، واتفق على توريد هذه الأصناف قبل نهاية عام ٧٢ . وفى أثناء زيارة المارشال جريشكو للقاهرة حضر معه السادات استعراضا جويا فى مطار غرب القاهرة ، واشتركت فيه الطائرة ميج ٢٥ والطائرة سوخوى ١٧ ، وبعد انتهاء العرض الجوى منح السادات المارشال جريشكو وسام نجمة الشرف ، وفى المساء صدر بيان وزع على الصحف المصرية يعلن امتلاك مصر لطائرة سرعتها ثلاثة آلاف كيلو متر فى الساعة وتطير على ارتفاع ٢٤ كيلو مترا ، وامتلاكها أيضا لطائرة قاذفة مقاتلة بعيدة المدى ، وكان الخبران غير صحيحين فإن الطائرة الأولى المقصودة وهى طائرة الميج ٢٥ لم يكن السوفيت يملكون منها سوى ٤ طائرات فى مصر ، وكانت لا تزال تعتبر لدى السوفيت من أسرارهم العسكرية الخطيرة ، ولم يعرضوها قط للبيع ، وكان طيارون سوفيت يقومون بتشغيلها ، كما أن الطائرة سوخوى ١٧ لم يكن فى الإمكان اعتبارها قاذفة مقاتلة بعيدة المدى ، حيث إن خواصها لا تمنحها هذه الصفة ، وقد اعترف السادات فى كتابه « البحث عن الذات » بعدم صحة المعلومات التى وردت فى هذا البيان الذى نشرته الصحف المصرية ، وذكر أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى موسكو هى التى حررت هذا البيان ، وأنه نشر بناء على طلب من المارشال جريشكو الذى أحضر البيان معه مكتوبا إلى القاهرة ، وبعد مرور خمسين يوما على زيارة المارشال جريشكو لمصر

التى استقبل خلالها بحفاوة بالغة، استقبل السادات فى ٨ يوليو ٧٢ السفير السوفيتى بالقاهرة حيث أبلغه بقراره بالاستغناء عن الخبراء والمستشارين السوفيت كما سبق إيضاحه .

وفى ٢٩ أغسطس أرسل السادات رسالة إلى القادة السوفيت فى موسكو أوضح لهم فيها أسباب الموقف المتأزم بينهم وبين مصر، وأعلنهم فى الرسالة أنه يمنحهم فرصة أخيرة حتى أكتوبر ٧٢ لإصلاح موقفهم وبادر الرئيس السورى حافظ الأسد بالتدخل لتحسين العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، فسافر سرا فى أكتوبر ٧٢ إلى موسكو ، وفى طريق عودته إلى دمشق عرج على القاهرة ليبلغ السادات عن مدى الاستعداد الطيب لدى السوفيت لتحسين العلاقات ، وأنهم فى انتظار قدوم وفد مصرى إلى موسكو ، وسافر الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وقتئذ إلى موسكو فى ١٦ أكتوبر ، وجرت بينه وبين القيادة السوفيتية مناقشات حادة بسبب احتجاجهم على قرار طرد الخبراء السوفيت من مصر ، ولكنهم أكدوا له أن سياستهم فى إمداد مصر بالأسلحة والعتاد لم ولن تتغير .

وفى ٥ فبراير ٧٣ كانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى قد أخذت فى التحسن ، وكان السادات قد أقال الفريق أول محمد صادق فى ٢٦ أكتوبر ٧٢ ، وعين مكانه الفريق أول أحمد إسماعيل . وفى ٥ فبراير ٧٣ وصل إلى القاهرة وفد عسكرى سوفيتى برئاسة الجنرال لاشينكوف ، وعاد الوفد إلى موسكو بعد أن قام بدراسة الاحتياجات العسكرية المصرية .

وفى مارس ٧٣ سافر الفريق أول أحمد إسماعيل إلى موسكو حيث وقع اتفاقية تسليح جديدة شملت سرب ميج ٢٣ ولواء صواريخ أرض أرض (سكود) وفوج صواريخ سام ٦ و ٢٠٠ عربة قتال مدرعة BMP وعددا وافرا من مدافع الميدان عيار ١٨٠ مم بعيدة المدى ولواء صواريخ سطح سطح SSM ضد الأهداف البحرية ذات مدى ٣٠٠ كيلو متر . وقد وعد القادة السوفيت وزير الحربية المصرى خلال الزيارة بأنهم سيعيدون مرة أخرى تمركز طائرات ميج ٢٥ الأربع وسرب الاستطلاع الإلكترونى فى مصر ، وكان قد سبق لهم سحبها بعد قرار الاستغناء عن الخبراء السوفيت ، وقد شملت الصفقة ثلاثة أسلحة

جديدة لم يسبق إدخالها ضمن القوات المسلحة المصرية وهى طائرات الميج ٢٣ والصواريخ أرض أرض R17E (سكود) وعربة القتال المدرعة BMP . وقد تم للإتحاد السوفيتى توريد جميع الأسلحة التى شملتها اتفاقيات التسليح الأخيرة ، وقامت القوات المسلحة المصرية باستيعابها والاشتراك بها فى معارك حرب أكتوبر ٧٣ ما عدا سرب الميج ٢٣ لأن طياريه كانوا مايزالون تحت التدريب فى الإتحاد السوفيتى . أما لواء الصواريخ أرض أرض سكود فقد بدأت وصول معداته يوم ١٧ يوليو ٧٣ ، ورغم عدم وجود أية خبرة سابقة للقيادة المصرية بهذا النوع من الصواريخ فقد تم تشكيل اللواء خلال أسبوعين ، وأصبح جاهزا للتدريب فى أول أغسطس ٧٣ تحت إشراف الخبراء السوفيت .

وفى يوم ٢٢ أكتوبر وقبل إيقاف إطلاق النار ببضع دقائق احتفل اللواء بانتهاء تدريبه بإطلاق قصفتين من صواريخ أرض أرض على مواقع القوات الإسرائيلية فى منطقة الثغرة بالدفرسوار .

الجسر الجوى السوفيتى فى حرب أكتوبر ٧٣

أدت الانتصارات الأولية الباهرة التى حققها العرب يوم ٦ أكتوبر ٧٣ بعبور القوات المصرية الرائع لقناة السويس وباكتساح الدبابات السورية للمواقع الدفاعية الإسرائيلية الأمامية فى هضبة الجولان واندفاعها غربا فى اتجاه نهر الأردن وبحيرة طبرية إلى أن تبدأ الدولتان العظميان : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، فى إعادة تقييم موقفهما فى الشرق الأوسط على ضوء الأوضاع التى جدت ، وفى دراسة مدى تأثير الحرب الدائرة بين العرب وإسرائيل على اتفاقية الوفاق التى سبق للدولتين عقدها بين الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون والرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف، أثناء زيارة الرئيس نيكسون للعاصمة السوفيتية موسكو فى ٢٠ مايو عام ٧٢ .

ومنذ الأيام الأولى من الحرب اتخذ الاتحاد السوفيتى موقف المساندة والتأييد الكاملين لكل من مصر وسوريا سواء من الناحية السياسية أو من الناحية

العسكرية ، وقد عمل بكل ما فى طاقته لاستغلال الانتصارات التى أحرزتها الجيوش العربية فى بادىء الحرب ، ولم يدخر وسعا فى ضمان استمرار تدفق الأسلحة والمعدات إلى كل من مصر وسوريا منذ الأيام الأولى من الحرب حتى توقف القتال يوم ٢٤ أكتوبر ٧٣ .

وقد دعا الاتحاد السوفيتى باقى الدول العربية لإشراك قواتها ومواردها الاقتصادية فى حلبة الصراع وخاصة العراق والجزائر باعتبار أن السوفيت هم الذين يتولون إمداد هاتين الدولتين بالأسلحة السوفيتية ، فناشد العراق تقديم مساعداته الفورية إلى سوريا ، كما دعا الجزائر إلى تدعيم المجهود الحربى المصرى بكل ما فى إمكاناتها من مساعدات .

وعندما اتصل الرئيس السورى حافظ الأسد بالقيادة السوفيتية فى موسكو فى أعقاب معارك يوم ٧ أكتوبر الحامية الوطيس فى الجولان طالبا منهم تعويض الجيش السورى عن خسائره الثقيلة فى الدبابات،اقترحت موسكو اتصال سوريا بالقيادة العراقية مباشرة للحصول على ما تريده من دبابات سوفيتية الصنع ، على أن يتولى الاتحاد السوفيتى فيما بعد تعويض العراق عما أرسله إلى سوريا من دبابات ، إذ إن عملية نقل الدبابات من ميناء أوديسا على البحر الأسود إلى ميناء اللاذقية عل الساحل السورى بالبحر المتوسط تستغرق وقتا طويلا ، وقد لاتتحمل المعارك العنيفة الدائرة فى الجولان هذا التأخير فى الوصول .

هذا ولم تدخر الدولتان العربيتان العراق والجزائر وسعا فى سبيل تدعيم مصر وسوريا عسكريا فى الصراع المصيرى المحتدم بينهما وبين إسرائيل ، ففى مساء ٦ أكتوبر اتصل الرئيس العراقى أحمد حسن البكر بالرئيسين السادات والأسد هاتفيا وأعلمهما أن العراق قرر إشراك أربعة أسراب من قواته الجوية فى المعركة إلى جانب سوريا فورا ، كما أن القيادة الجوية العراقية على أهبة الاستعداد لتلبية أية مطالب يحتاج إليها السرب العراقى الهوكرهنتر الموجود فى مصر منذ ٦ أبريل ٧٣ والذى لدى قائده الأوامر بالاشتراك فى القتال مع القوات الجوية المصرية منذ اللحظة الأولى من الحرب ، وفى يوم ٧ أكتوبر أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى بيانا أعلن فيه إعادة العلاقات الدبلوماسية مع حكومة إيران ، ودعا هذه الحكومة إلى التفاوض مع العراق حول المشكلات القائمة بين البلدين بما

ضمن مصالح وحقوق وسيادة البلدين الإسلاميين الجارين ، وكانت الغاية من هذه المبادرة العراقية هى تخفيف حدة التوتر على الحدود الشرقية بغية نقل الجزء الأكبر من القوات المحتشدة أمامها إلى سوريا بأسرع فرصة ممكنة .

وفى نفس اليوم أرسلت الحكومة العراقية إلى الحكومة السورية عن طريق السفير العراقى فى دمشق، برقية تعلمها فيها بقرار القيادة السياسية بوضع كل ثقل العراق البرى والجوى فى المعركة ، وقد تم إرسال ٤ أسراب جوية إلى المطارات السورية اشترك سربان منها فى المعارك الجوية التى دارت يوم ٨ أكتوبر ، كما أرسل العراق منذ يوم ٧ أكتوبر حتى يوم ٢٤ أكتوبر إلى سوريا فرقتين مدرعتين وما يعادل فرقة مشاه ، وقد كانت العناصر المتقدمة من قوات الفرقة الثالثة المدرعة العراقية هى أسبق الوحدات العراقية فى الوصول إلى جبهة الجولان ، واشترك منها اللواء ١٢ المدرع فى العمليات الحربية على الجبهة السورية منذ يوم ١١ أكتوبر ، ولو كانت الوحدة العربية حقيقة واقعة وليست مجرد شعارات لسوء الحظ ، ولو كانت هناك ثقة متبادلة بين القيادتين البعثيتين فى بغداد ودمشق لتم تمركز الوحدات العراقية الضخمة إلى جانب القوات السورية قبل بدء القتال ، ولأصبح عندئذ الهجوم السورى العراقى على هضبة الجولان من القوة والاندفاع بحيث لم يكن فى إمكان القوات الإسرائيلية صده على الإطلاق ، وحينئذ كم كان الأمل سيصبح كبيرا فى عودة الجولان إلى سوريا ، وفى أن وجه التاريخ سوف يتغير .

وقد أسهمت الجزائر هى الأخرى فى تقديم المساعدات إلى مصر بمجرد اندلاع الحرب ، فقامت بإرسال سرب ميج ٢١، وسرب سوخوى ٧، وسرب ميج ١٧ علاوة على لواء مدرع .

ومن الواضح أن الزعماء السوفيت كانوا على ثقة من أن استغلال الفرصة لمساندة العرب فى الشرق الأوسط ومعاونتهم فى سبيل استعادة أراضيهم المغتصبة أمر لا يمكن أعتباره خرقا لحدود الاتفاق الوفاقى السوفيتى الأمريكى ، وقد دلل على ذلك الرئيس السوفيتى ليونيد بريجينيف فى كلمة ألقاها فى موسكو فى ٨ أكتوبر بقوله « إن الحرب التى نشبت مجددا تجرى بين المعتدية إسرائيل وضحايا العدوان مصر وسوريا اللتين تسعيان لتحرير أراضيهما ، إن تعاطفنا هو

إلى جانبهما ، والاتحاد السوفيتي لا يزال يسعى لإحلال سلام عادل فى المنطقة بحيث يضمن لبلدان الشرق الأوسط الأمن والسلام » .

غير أن حكومة الولايات المتحدة لم تكن تنظر إلى الأمور بنفس نظرة الاتحاد السوفيتى ، بل كان موقفها على النقيض من موقفه ، ويرجع السبب فى عدم تدخلها علانية فى بادىء الأمر لمساندة إسرائيل مثلما فعل الإتحاد السوفيتى فى مساندة العرب فى أنها كانت على ثقة تامة فى أن مجرى الأحداث فى ساحة الحرب سوف يتغير خلال بضعة أيام ، وأن الجيش الإسرائيلى رغم ماتعرض له من مفاجأة سوف يستعيد توازنه وأنه بمجرد وصول القوات الاحتياطية إلى ميادين القتال فإن الجيش الإسرائيلي سيلحق هزائم منكرة بكل من مصر وسوريا ، على أن الولايات المتحدة لم تلبث أن فزعت من الإجراءات السوفيتية والمؤازرة العلنية التى أبداها الاتحاد السوفيتي للعرب منذ اليوم الأول من الحرب ، وقد أعرب هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى عن وجهة نظر بلاده فى المؤتمر الصحفى (على الأرض السلام) الذى عقده فى ٨ أكتوبر ٧٣ حينما قال : « إننا سوف نرد بحزم إذا استخدم تخفيف التوتر كستار لزيادة تفاقم الخطر فى مناطق الاضطراب الدولية ، ولا يمكن للاتحاد السوفيتى أن يتجاهل مبادىء الوفاق فى أى منطقة فى العالم دون أن يعرض للخطر جميع علاقاته بالولايات المتحدة ، إن التعايش السلمى بالنسبة لنا لا يزال يحمل معنى محددا غاية التحديد .. إننا سوف نقاوم محاولة أية دولة للحصول على مركز للسيطرة سواء عالميا أو إقليميا » وفي يوم ٩ أكتوبر أبلغت المخابرات المركزية الأمريكية البيت الأبيض فى واشنطن بأن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ من اليوم التالى فى أكبر عملية نقل جوى وبحرى فى تاريخه الحربى لإمداد مصر وسوريا بكميات ضخمة من السلاح والعتاد ، وأن الإمدادات عن طريق الجو فى طريقها إلى المطارات فى المجر ويوغوسلافيا ، وأن الإمدادات عن طريق البحر فى طريقها إلى موانىء البحر الأسود وتتضمن الشحنات الأولى كميات كبيرة من صواريخ أرض جو، وذخائر للمدفعية ولمدافع الدبابات ، كما أن الإمدادات تشمل عتادا ثقيلا من الدبابات والطائرات .

الجسران الجوى والبحـــرى
إلى مصر وسوريـــــــا

خلال أيام الحرب الأربعة الأولى حرص الاتحاد السوفيتى على المحافظة على اتصالاته الوثيقة بكل من مصر وسوريا وبعض الدول العربية الأخرى الصديقة التى كانت معنية بمجرى الأحداث وسير الحرب ، وكان أشد ما يثير اهتمامه هو ضرورة حصوله على معلومات صحيحة ودقيقة عما يجرى من وقائع وأحداث فى ساحات المعارك ، فلم يكن قد غاب عن ذاكرته بعد ما جرى له من تضليل فى بداية حرب يونيو ٦٧ عن طريق المعلومات غير الدقيقة التى كانت تصله من القيادات العربية المشتركة فى القتال . ولتحقيق هذا الغرض ورغبة منه فى مراقبة الأحداث ومتابعة ما يجرى فى ميادين القتال عن كثب وبصورة عملية ، أطلق السوفيت خمسة أقمار صناعية من طراز كوزموس ٥٩٦ فى مدار حول الأرض ، وكانت مهمة هذه الأقمار هى جمع الصور والمعلومات الدقيقة لإعطاء صورة حقيقية عن المعارك الدائرة على جبهتى القتال فى سيناء والجولان ، وكان السوفيت يستعيدون إلى الأرض كل قمر منها بعد خمسة أيام من إطلاقه بعد أن يكون قد أتم عملية جمع الصور والمعلومات المطلوبة .

وكان السوفيت قد أطلقوا إلى الفضاء قبل نشوب الحرب قمرا صناعيا من طراز كوزموس ٦٠٣ ، وبمجرد بدء الحرب تم تحويل مساره لكى يستطيع أن يمر يوميا فوق منطقة القتال فى سيناء والجولان لتزويد المخابرات السوفيتية كل يوم بصورة حقيقية لما يجرى ويدور بين الجيوش المتحاربة ، وعلاوة على ما كانت تقدمه أجهزة المخابرات والأقمار الصناعية من معلومات كانت كل من مصر وسوريا تقدم صورة حقيقية للاتحاد السوفيتى عن خسائرها فى المعارك، والأسلحة والمعدات التى تطلب استعاضتها على وجه السرعة،كى يمكنها مواصلة القتال مما أتاح للاتحاد السوفيتى الفرصة لتقدير الموقف بدقة وعناية، ومكنه من التصرف على ضوء ما تمليه عليه مصالحه والتزاماته تجاه مصر وسوريا ، ومنذ يوم الأربعاء ١٠ من أكتوبر بدأ الاتحاد السوفيتى فى إقامة أكبر جسرين فى تاريخه الحربى لإمداد سوريا ومصر جوا وبحرا بالأسلحة والمعدات

العسكرية، بالإضافة إلى التحركات التى شملت أساطيله البحرية وزيادة عدد سفنها العاملة فى البحر المتوسط وبحر العرب ، كما قام فى نفس الوقت بتحريك بعض وحداته المدرعة إلى مناطق قريبة من البحر الأسود ، وأمرت القيادة السوفيتية بوضع خمسين ألف جندى من القوات المحمولة جوا لتكون على أهبة الاستعداد للتحرك السريع إلى منطقة الشرق الأوسط إذا اقتضت الضرورة ذلك . ولا شك فى أن الجسر الجوى الذى تم يعتبر مفخرة للاتحاد السوفيتى من حيث الحجم ومن حيث السرعة فى التخطيط والتنفيذ برغم عدم وجود أى استعداد سابق لإقامته ، كما يعتبر فى نفس الوقت مفخرة لمصر وسوريا من حيث القدرة على استقبال هذه الكميات الهائلة من الإمدادات ومن ناحية السرعة فى التفريغ والفرز وسلامة وتأمين عملية الدفع بها إلى المناطق المخصصة لها فى الجبهة . ونتيجة لعدم التخطيط المنسبق للجسر الجوى، وبسبب السرعة التى تمت بها إقامته، حدثت بعض المشكلات والثغرات ، إذ كانت معدلات الاستهلاك خلال حرب أكتوبر مختلفة تماماً عن معدلات الحروب السابقة والتى بنى على أساسها حجم وأوزان الأصناف التى أرسلت عن طريق الجسر الجوى ، مما أدى إلى وصول أصناف لم يكن الجيش المصرى أو السورى فى حاجة إليها ، فى الوقت الذى كان الجيشان فيه يعانيان نقصا بالغا فى أصناف أخرى ، ورغم هذه الأخطاء فلا يمكن لأحد أن يقلل من تقديره للسرعة والكفاءة اللتين تم بهما إنشاء هذا الجسر الجوى .

هذا وقد خصص الاتحاد السوفيتى لإقامة الجسر الجوى ٣٠٠ طائرة نقل سوفيتية من طراز انتينوف ١٢ وأنتينوف ٢٢ قامت بتنفيذ ما يقرب من ٩٠٠ رحلة جوية ، ويمكن للطائرة أنتينوف ٢٢ حمل ما زنته ٨٠ طنا من العتاد الحربى إلى مسافة خمسة آلاف ميل . وقد ظلت هذه الطائرات تعمل بين الاتحاد السوفيتى ومصر وسوريا بمعدل ٢٠ طائرة يوميا طوال فترة القتال، وتمكنت من نقل مازنته حوالى ١٥,٠٠٠ طن من الأسلحة والمواد الحربية ، وقد أرسل أكثر من نصفها إلى سوريا ، وكانت الطائرات السوفيتية تسلك فى طريقها من الاتحاد السوفيتى ومن أوروبا الشرقية الممرات الجوية التالية :

١ - قسم من الطائرات كان يقلع من الأراضى السوفيتية ويحلق عبر

المجالات الجوية فى المجر ويوغسلافيا حيث تتجه من الأجواء اليوغسلافية إلى وجهتين : إحداهما إلى مصر، والأخرى إلى سوريا عبر الأجواء القبرصية واللبنانية .

٢ — قسم ثان كان يطير مباشرة من الاتحاد السوفيتى إلى مصر وسوريا عبر الأجواء التركية .

٣ — قسم ثالث كان يطير من دول أوروبا الشرقية ويتوجه إلى مصر وسوريا عبر الأجواء اليوغسلافية ، وبالإضافة إلى الجسر الجوى أقام الاتحاد السوفيتى جسرا بحريا نقل عن طريقه الأسلحة والمعدات الثقيلة بكميات وافرة مثل الدبابات وعربات الجنود المدرعة وقطع المدفعية التى كان من المتعذر نقلها جوا ، وكانت السفن السوفيتية تمر من مضيقى البوسفور والدردنيل بمعدل ثلاث سفن فى اليوم وعلى الأخص فى الفترة التى أعقبت عبور القوات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية للقناة . وكانت تفرغ حمولتها فى ميناء الإسكندرية فى مصر وفى مينائى اللاذقية وطرطوس فى سوريا ، وقد بلغ عدد السفن السوفيتية التى أفرغت حمولتها فى الموانئ السورية طيلة فترة الحرب ١٨ سفينة . فى حين كانت ثلاث سفن تفرغ حمولتها كل يوم فى ميناء الإسكندرية ، ولقد نقلت السفن ما مجموعه عدة آلاف من الأطنان ، وكان البعض منها يتم تحميله بشحنات وإمدادات دول الكتلة الشرقية .

وعندما تحرجت الأوضاع على الجبهة السورية اشتركت بعض جيوش حلف وارسو فى تحويل سلاح وعتاد من مخازنها ، كما أرسلت بعض الدبابات السوفيتية إلى موانىء الشحن على البحر الأسود وهى مازالت باللون الأخضر الذى يستخدمه الجيش السوفيتى ، كما كانت تظهر أحيانا على بعض الصناديق الضخمة التى تحوى المعدات أرقام الوحدات السوفيتية التى أخذت من مخازنها هذه المعدات ، وكذا الشعار السوفيتى وهو المطرقة والمنجل .

هذا وقد علق روبرت ما كلوسكى المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية على شحن السلاح والذخائر والعتاد والصواريخ عبر الجسر الجوى السوفيتى بقوله « إذا ثبت أن شحن السلاح عبر الجسر الجوى السوفيتى سيتطور إلى عملية ضخمة . فإن ذلك سيدخل عاملا جديدا على الأوضاع فى

المنطقة » ! .

وقد اشتملت الأسلحة والمعدات الحربية التى نقلت عبر الجسرين الجوى والبحرى طوال مدة الحرب على الأصناف التالية :

١ - صواريخ موجهة أرض - جو من طراز سام ٣ وسام ٦ وسام ٧ قدر عددها بحوالى ٦٠٠ صاروخ .

٢ - صواريخ موجهة جو أرض - من طراز كيليت S5 الذى تطلقه الطائرات القاذفة الاستراتيجية تى يو ١٦ إلى مدى ١٥٠ كيلو مترا .

٣ - طائرات مقاتلات قاذفة من طراز سوخوى ٧ وسوخوى ٢٠ ذات الأجنحة المتحركة وقد قدر العدد الذى أرسل منها إلى مصر وسوريا بما يقرب من ١٥٥ طائرة .

٤ - طائرات اعتراضية متطورة من طراز ميج ٢١ بلغ ما أرسل منها لمصر وسوريا حوالى ١٥٠ طائرة .

٥ - دبابات حديثة من طراز ت ٦٢ و ت ٥٥ معظمها كان مجهزا بأجهزة القتال الليلى وهى الأشعة تحت الحمراء والعدسات المكبرة لضوء النجوم ، وقد بلغ عددها ٤٠٠ دبابة أرسلت كلها إلى سوريا نظرا لخسائرها الثقيلة فى الدبابات .

٦ - دبابات برمائية خفيفة من طراز ت ٧٦ ملائمة لأغراض الاستطلاع ، وكان أشد ما أثار قلق الولايات المتحدة وإسرائيل ما اكتشفته المخابرات المركزية الأمريكية CIA من أن الاتحاد السوفيتى علاوة على ما زود به سوريا من صواريخ أرض أرض من طراز فروج التى لا يتجاوزر مداها ٨٠ كيلو مترا ، فقد قام بتزويدها من خلال الجسر الجوى بمجموعة من الصواريخ الاستراتيجية أرض أرض من طراز R17E (سكود) التى يبلغ مداها ٣٠٠ كيلومتر مما يجعل فى إمكان سوريا ضرب العمق الاستراتيجى الإسرائيلى بسهولة ، وكانت المخابرات الأمريكية تعلم كذلك عن وجود لواء فى مصر مسلح بالصواريخ الاستراتيجية من نفس الطراز .

وقد علق الأميرال توماس مور رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة على

ذلك بقوله « إن الاتحاد السوفيتى قد زود مصر وسوريا بصواريخ استراتيجية مما يجعل فى إمكانها ضرب العمق الإسرائيلى بسهولة ، وهذا العامل سوف يقلل من أهمية التفوق الجوى الإسرائيلى بل قد يبطل مفعوله نهائيا » .

وعندما شحن الاتحاد السوفيتى إلى العراق فى المرحلة الأولى من الحرب عددا من قاذفات القنابل من طراز تى يو ٢٢ الحديثة التى تفوق سرعتها سرعة الصوت حذر وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر الاتحاد السوفيتى من إتخاذ مزيد من الخطوات غير المسئولة .

هذا وقد أعلنت مصادر وزارة الخارجية الأمريكية أن الاتحاد السوفيتى أوقف إمداداته إلى مصر وسوريا عن طريق الجسر الجوى منذ ٦ نوفمبر ٧٣ ، وأصبح السوفيت من بعد هذا التاريخ يعتمدون على الشحن البحرى لإيصال الأسلحة والمعدات إلى هاتين الدولتين .

وكان للسوفيت فى البحر المتوسط أسطول من السفن الحربية يجوب المنطقة بصفة مستمرة ، وكان عدد قطعه الحربية حوالى ٥٤ قطعة ما بين سفن قتال وغواصات مجهزة بصواريخ سطح سطح ، وكانت أهم قطع الأسطول هى حاملة طائرات الهليكوبتر (موسكفا) .

وبعد نشوب حرب أكتوبر أخذت القيادة السوفيتية فى زيادة حجم أسطول البحر المتوسط بأقصى سرعة تسمح بها معاهدة مونترو عام ١٩٣٦ التى تحدد عدد القطع الحربية التى تعبر مضيقى الدردنيل والبوسفور بثلاث قطع فى اليوم الواحد . وعلى الرغم من قيود تلك المعاهدة فقد تمكن الاتحاد السوفيتى من زيادة عدد سفن أسطوله فى البحر المتوسط حتى بلغت عند نهاية الحرب وفقا للمصادر الغربية ٨٠ سفينة حربية ، كانت جميعها مجهزة بصواريخ موجهة سطح سطح وصواريخ موجهة سطح جو .

ومن المعروف أن التخطيط والتحضير للهجوم قد جرى على الجبهة المصرية فى سرية تامة ودون أى إخطار للاتحاد السوفيتى ، وقبل المعركة بأسبوع أمر السادات أن تقوم القيادة المصرية بإخطار الجانب العسكرى السوفيتى باحتمال

قيام العمليات ، ولكن بشكل عام لا تبدو معه نوايانا الهجومية ، ولهذا الغرض تم تكليف مدير المخابرات الحربية يوم ٢ أكتوبر بإبلاغ الجنرال (ساماخودسكى) الذى كان يعمل فى السفارة السوفيتية على رأس مجموعة من الضباط الروس كهيئة اتصال بين القيادة العامة المصرية والقيادة العامة السوفيتية بان المخابرات المصرية قد وصلتها معلومات تفيد بأن إسرائيل سوف تقوم قريبا بعملية إغارة على الأراضى المصرية ، ولكن المخابرات لم تستطع بعد تحديد زمان ومكان هذه الإغارة ، ولذا فهو يطلب من الاتحاد السوفيتى التحقق بوسائله الخاصة من مدى صحة هذه المعلومات .

ولم يكن فى الإمكان بالطبع خداع الخبراء السوفيت عن حقيقة ما يجرى أمام ناظرهم من حشود ضخمة وتحضيرات هجومية واسعة النطاق واستعدادات غير عادية داخل الوحدات خاصة أن بعضهم كانوا لا يزالون يعملون فى مصر ، والبعض الآخر منهم كانوا يعيشون داخل بعض الوحدات العسكرية المصرية ، وكان الموقف فى سوريا بالنسبة للخبراء السوفيت يجعلهم على بينة تامة بكل ما يجرى على الجبهة السورية من حشود وتحضيرات هجومية بأدق التفاصيل . فإن سوريا على عكس ما فعلت القيادة السياسية فى مصر كانت لا تزال حريصة على التمسك بمستشاريها وخبرائها العسكريين بعددهم الكبير ، وكان هؤلاء منتشرين فى كل وحدات الجيش السورى حتى مستوى الكتيبة ، وكان البعض منهم يعملون كمستشارين فى أفرع رئاسة الأركان العامة بما فيها شعبة العمليات التى كان يرأسها اللواء عبد الرزاق الدردرى والتى كان موكلا إليها مهمة تخطيط العملية الهجومية الشاملة التى سيقوم بها الجيش السورى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . ولذا فإن الأمر الطبيعى الذى لابد أنه قد جرى أن هؤلاء الخبراء والمستشارين سواء فى مصر أو فى سوريا قد قاموا بإخطار القيادة السوفيتية فى موسكو بكل ما شاهدوه من تحضيرات واستعدادات مما أكد لهم بأن نشوب الحرب قد بات متوقعا ، وقد ذكر الرئيس السادات أنه استدعى السفير السوفيتى (فينوجرادوف) يوم ٣ أكتوبر وقال له أريد أن أبلغك رسميا أننى أنا وسوريا قد قررنا بدء العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وعندى سؤال أريد الإجابة عنه من القيادة السوفيتية بصفة عاجلة ، وهو ماهو موقف الاتحاد السوفيتى منا ؟ » وقد استفسر السفير عن الموعد فرد عليه السادات بأنه لم يتم الاتفاق عليه بعد . وفى اليوم

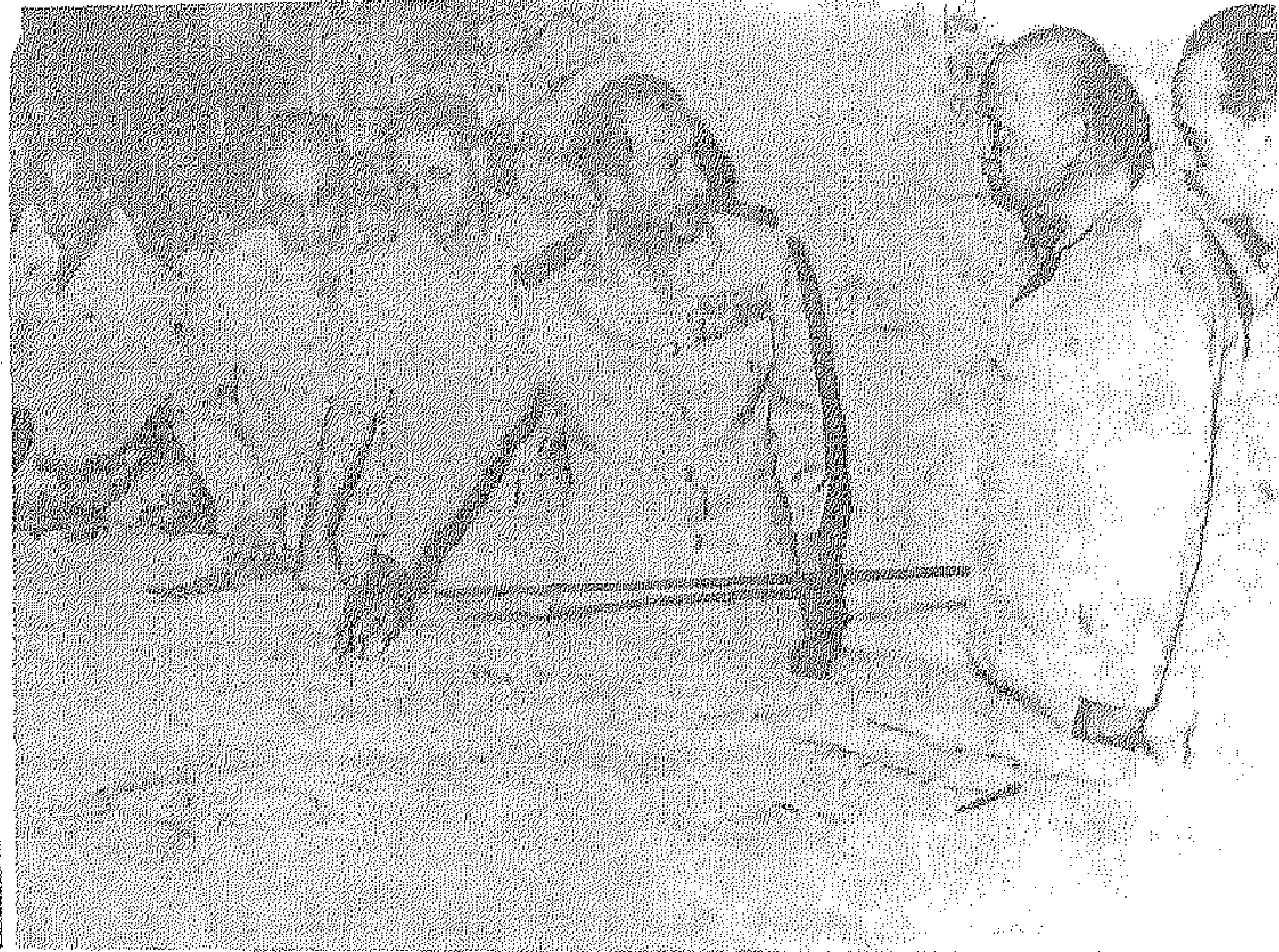
التالى ٤ أكتوبر استدعى الرئيس حافظ الأسد – بناء على اتفاق مسبق مع الرئيس السادات – السفير السوفيتي فى دمشق مختدينوف . وأعلمه بالموعد على وجه التحديد لأن علاقة مصر بالسوفيت على حد قول السادات كانت سيئة .

وفى نفس هذا اليوم طلب السفير السوفيتي بالقاهرة موعدا عاجلاً فتصور السادات أنه جاءه بالرد على سؤاله ، ولما استقبله قال له (معى رسالة عاجلة من القيادة السوفيتية إنهم فى موسكو يطلبون موافقتك على وصول أربع طائرات ضخمة لحمل العائلات السوفيتية من مصر) .

وقال السادات للسفير السوفيتي وهو مندهش من تصرف السوفيت إنه ليس لديه مانع ، ولكن أين الإجابة عن سؤاله ؟ فرد السفير بأن هذه هى الرسالة الوحيدة التى كلفته موسكو بإبلاغها له ، وكانت القيادة المصرية حريصة على عدم إبلاغ السوفيت بالمعلومات التفصيلية عن حقيقة ما يجرى فى ساحات المعارك أو إخطارهم بالنوايا المصرية المستقبلة على عكس ما كان عليه الحال فى سوريا . ولهذا السبب لم يكن مسموحا للجنرال سماخودسكى بدخول غرفة العمليات بالمركز ١٠ ، إنما كان يحصل على المعلومات من خلال أحد ضباط المخابرات بحيث لا تزيد المعلومات التى تسلم إليه كثيرا على المعلومات التى تصدر فى البيانات العسكرية المصرية .

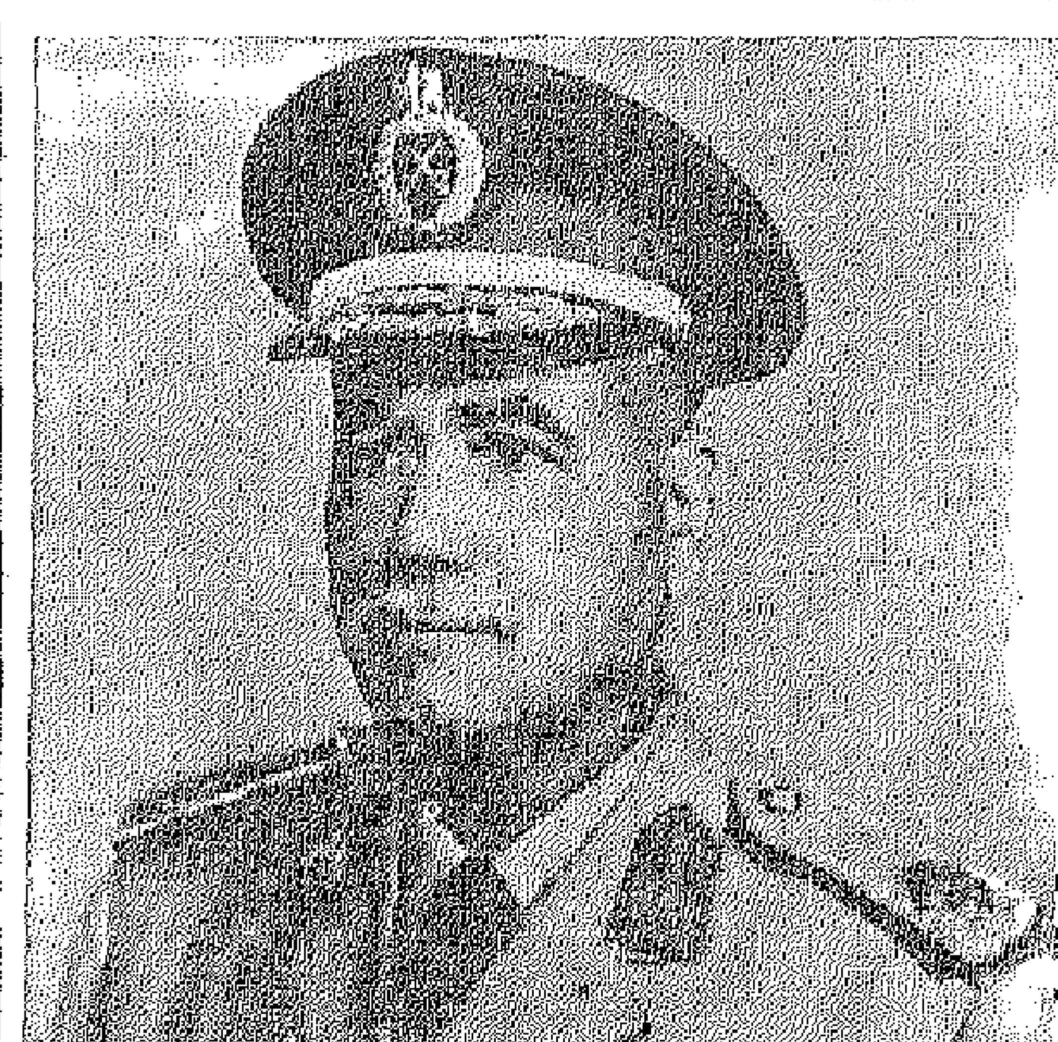
وكان هذا التصرف من بعض المسئولين فى القيادة المصرية يعد تصرفا ساذجا بلا شك إذا تذكرنا كمية المعلومات الهائلة التى كانت فى حوزة المخابرات السوفيتية والتى كانت تستقيها من أقمارها الصناعية كوزموس ٥٩٦ التى كانت دائرة بصفة مستمرة طوال مدة الحرب فى مداراتها حول الأرض ، والتى كانت تنقل لها أدق الصور والمعلومات الحقيقية عن كل ما يدور فى ساحات القتال ، هذا بالإضافة إلى أن كشوفات طلبات الإمداد عن طريق الجسرين الجوى والبحرى السوفيتيين التى كانت تقدمها القيادة المصرية إلى السوفيت عن طريق الجنرال سماخود سكى والتى كان مسجلا فيها بالتفصيل جميع الأسلحة والمعدات التى تريد مصر استعاضتها على وجه السرعة كانت فى الواقع ترجمة حقيقية لحجم الخسائر المصرية فى ميدان القتال ، وكان فى إمكان السوفيت بالطبع استخلاص فكرة صادقة عن موقف مصر العسكرى من خلال هذه الكشوفات .

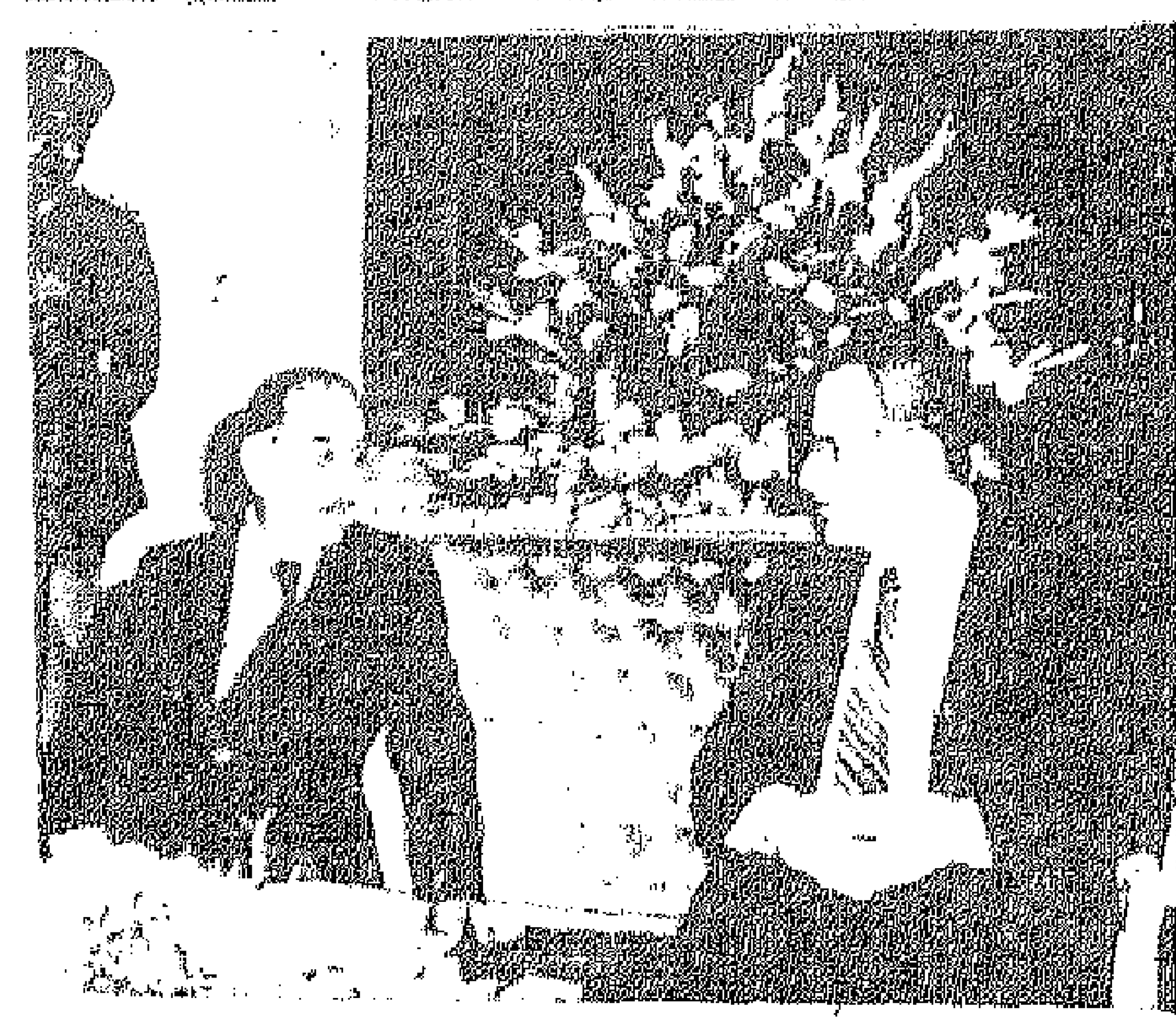
ملحق الصور







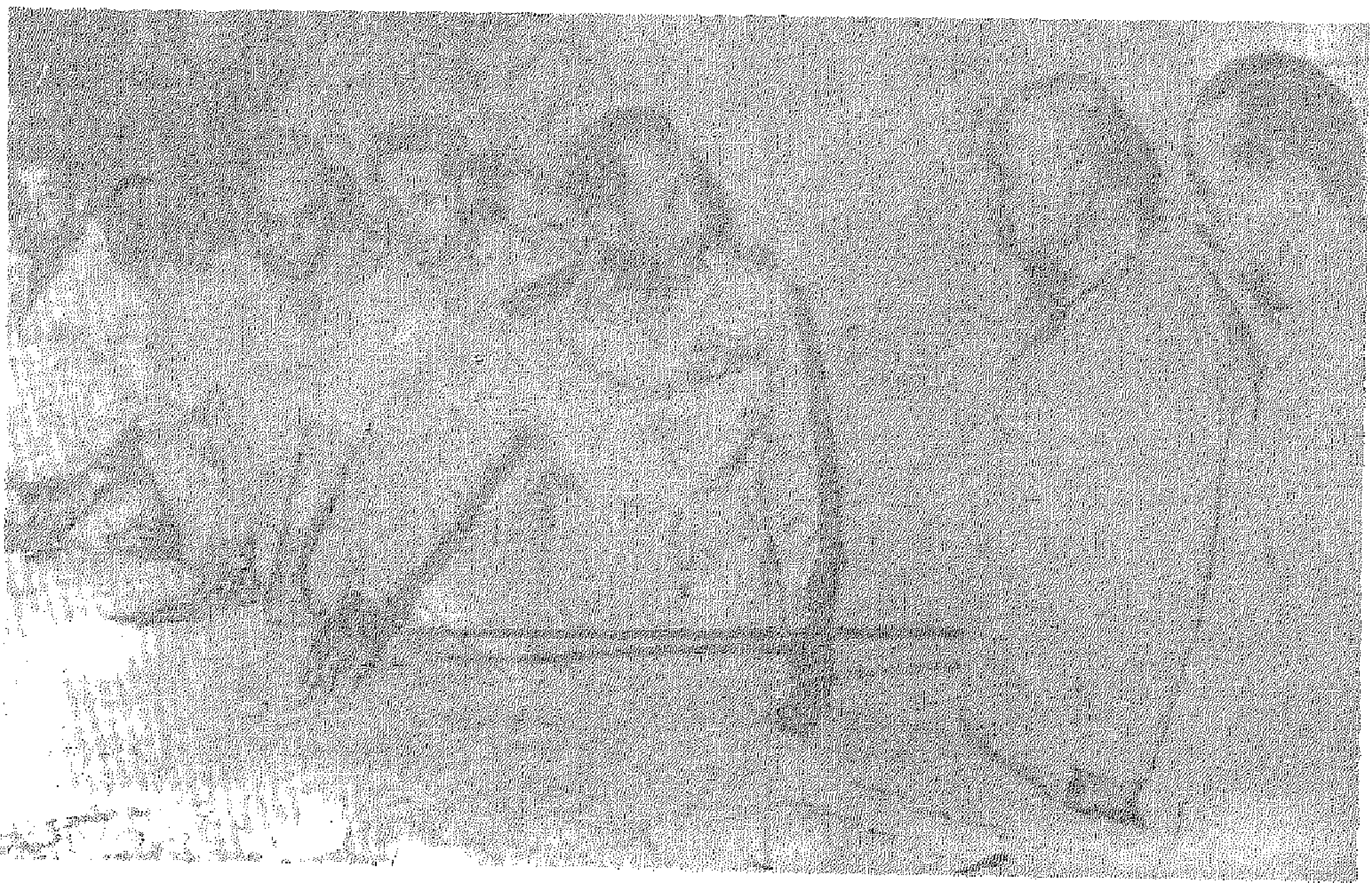




الفصل التاسع



الرئيس عبد الناصر أقدم عام ١٩٥٥ على ما عرف باسم كسر احتكار السلاح بعقده صفقة الأسلحة التشيكيه على يمينه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم



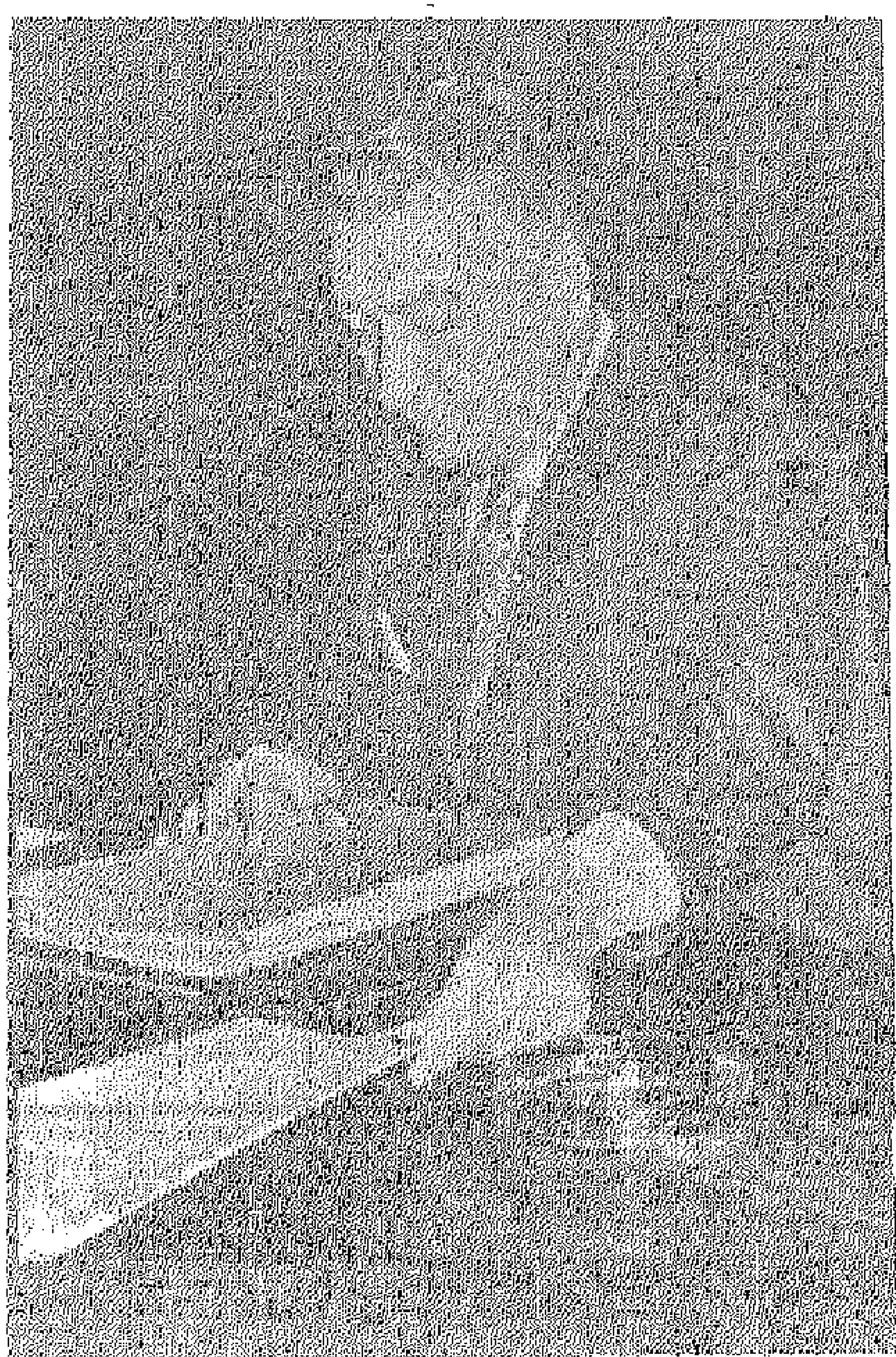
الرئيس السادات فى المركز ١٠ على يمينه سعد الشاذلى وفؤاد نصار وعلى يساره أحمد إسماعيل والجمسى قال للسفير السوفيتى يوم ٨ أكتوبر إن الأسلحة السوفيتية هى التى حققت معجزة العبور



المقدم شمس بدران مدير مكتب القائد العام للشئون العامة ـ كان يتحكم رغم صغر رتبته فى مقدرات القوات المسلحة المصرية



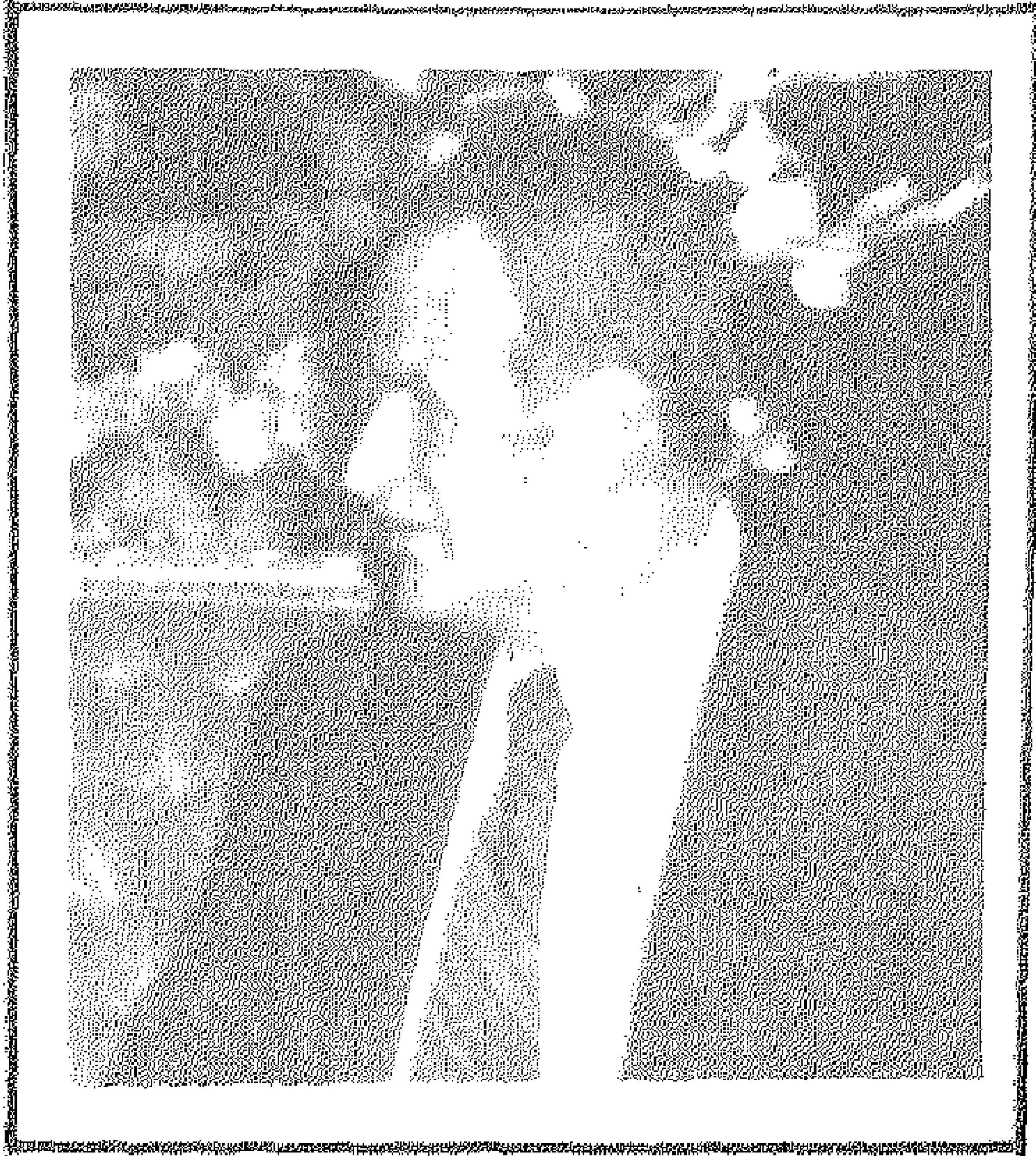
الفريق أول محمد صادق
وقع مع المارشال جريشكو اتفاقية تسليح كبيرة يوم ٨ أكتوبر ٧١



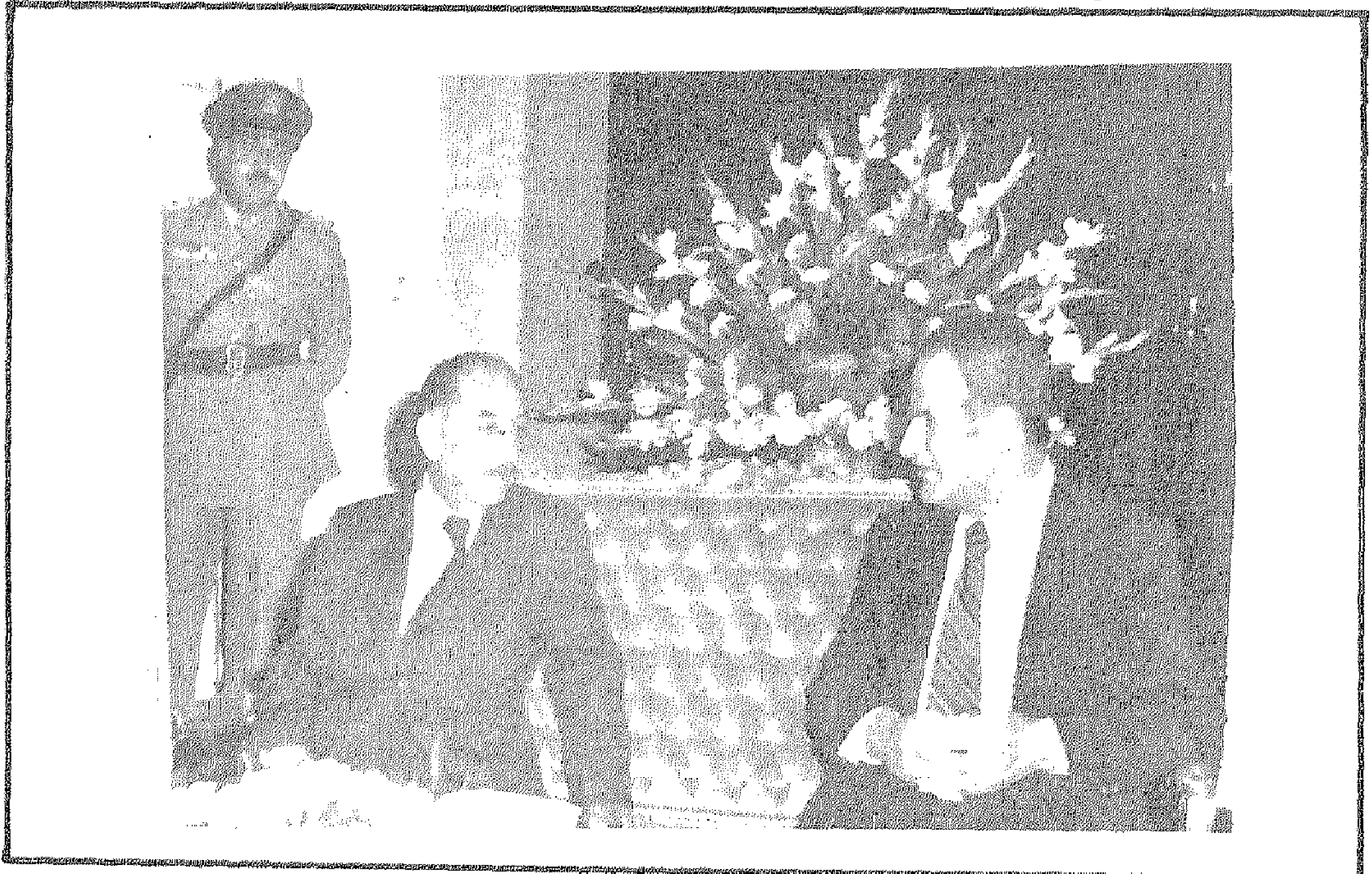
عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى ـ سافر إلى موسكو فى ١٦ أكتوبر ٧٢ فى محاولة لتحسين العلاقات بين الاتحاد السوفيتى ومصر عقب قرار السادات بإخراج الخبراء السوفيت من مصر .



الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة سافر إلى موسكو فى ٧ مارس ٧٣ حيث عقد مع السوفيت أكبر صفقة تسليح للقوات المسلحة المصرية



الرئيس السورى حافظ الأسد استدعى السفير السوفيتى فى دمشق مختدينوف يوم ٤ أكتوبر وأعلمه بموعد الحرب على وجه التحديد



الرئيس العراقى أحمد حسن البكر مع الرئيس السورى حافظ الأسد اتصل الرئيس العراقى مساء ٦ أكتوبر ٧٣ بالرئيس السادات والأسد هاتفيا وأعلمهما أن العراق قرر وضع كل ثقله معهما فى المعركة

الفصل العاشر

المحاولات العربية لتوحيد القيادة العسكرية

منذ قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وقعت بينها وبين العرب أربع حروب اشتركت فى معاركها جيوش ضخمة من دول عربية متعددة . ورغم تفوق الجيوش العربية فى معظم هذه الحروب من حيث العدد والأسلحة والمعدات ، فإن إسرائيل تمكنت فى ثلاث من هذه الحروب فى أعوام ٤٨ ، ٥٦ و ٦٧ من إحراز النصر على الجيوش العربية فى ميادين القتال ، وكان العامل الأول لهذا النصر يرجع إلى الاستراتيجية التى رسمتها إسرائيل وأحسنت تنفيذها ، وهى ألا تقاتل الجيوش العربية على جميع الجبهات فى وقت واحد . بل تعمل على مقاتلة كل جيش على حدة منتهزة الفرصة التى كان العرب يتيحونها لها دائما بفضل عوامل الفرقة والخلاف التى تمزق وحدتهم ، والتى كانت تؤدى إلى عدم انخراط الجيوش العربية تحت قيادة موحدة لديها هيئة عمليات مشتركة ، تتولى رسم الخطط الاستراتيجية على مستوى مسرح الحرب بأكمله . كما لديها سلطة إصدار أوامر العمليات لجميع القوات العربية على مختلف الجبهات على غرار هيئة القيادة العليا للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، التى كانت تتولى القيادة الفعلية للعمليات ، والتى كانت تخضع لأوامرها القوات الأمريكية والبريطانية والكندية والفرنسية ، مما هيأ الفرصة للحلفاء لإحراز النصر فى النهاية ، وإنزال هزيمة قاصمة بقوات المحور الألمانية الإيطالية .

ورغم المحاولات العربية المستمرة التى بذلت طوال ربع قرن بأكمله (منذ عام ٤٨ حتى عام ٧٣) لإيجاد قيادة مشتركة أو موحدة للجيوش العربية تتولى قيادتها فى ميادين القتال . فإن هذه المحاولات تكاد تكون كلها قد باءت بالفشل ، خاصة فى حروب ٤٨ و ٥٦ و ٦٧ ، أما المحاولة الأخيرة التى بذلت والتى تمخضت عن إنشاء القيادة العامة المسلحة للقوات الاتحادية فى أول يونيو

٧٢ ، والتى تولت عملية التنسيق وتنظيم التعاون بين الجيشين المصرى والسورى قبل وخلال حرب أكتوبر ٧٣ . فقد كانت أنجح هذه المحاولات بلا شك ، ولو كانت لدى هذه القيادة هيئة للعمليات لها سلطة إصدار الأوامر للجبهتين المصرية والسورية وقيادة الحرب لكانت حرب أكتوبر قد اختلفت كثيرا عما جرى ولكان وجه التاريخ قد تغير .

إنشاء القيادة العربية وحرب عام ٤٨

جرت أول محاولة جدية لتوحيد القيادة العربية قبل أن يخوض العرب حرب عام ٤٨ . فقد وافقت حكومات الدول العربية الخمس المشتركة فى الحرب ، وهى مصر وشرق الأردن وسوريا والعراق ولبنان على تعيين الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن قائدا عاما للجيوش العربية . ولم تكن هذه القيادة العامة كما اتضح من وقائع الحرب سوى قيادة شكلية بحتة ، ولم يكن لها أى تأثير على مسرح العمليات . فقد كانت الجيوش العربية الخمسة تقاتل القوات الإسرائيلية عل الجبهات الثلاث الشمالية والوسطى والجنوبية دون أى تخطيط مسبق أو استراتيجية مرسومة . وكان المظهر الوحيد لوجود هذه القيادة العربية هو مجرد وجود ضابط من كل من الجيوش المشتركة فى القتال فى مقر القيادة فى عمان كممثل للجيش الذى ينتمى إليه . ولم يكن فى إمكان هذه القيادة أو فى قدرتها التدخل لدى الجيوش العربية التى تقاتل إسرائيل حتى ولو لمجرد القيام بعملية التنسيق فيما بينها . إذ لم تكن ضمن تنظيمها أية هيئة لديها القدرة على التدخل فى العمليات أو لإجراء الاتصالات ، إذ كانت تنقصها أولى مقومات القيادة الحقيقية وهى وجود شبكة اتصال بينها وبين قيادات الجيوش الخمسة .

وعلى الرغم من سوء حالة الجيوش العربية وقتئذ وضعف إمكاناتها من حيث التدريب والتسليح ، فإنه لو كان قد تسنى للعرب إيجاد قيادة موحدة فعلية لرسم الخطط وإصدار أوامر العمليات للجبهات الثلاث ، لكان فى إمكانها إحراز نصر خاطف على إسرائيل خلال المرحلة الأولى من الحرب ، وهى التى بدأت فى

١٥ مايو ٤٨ ، وانتهت بإعلان الهدنة الأولى فى ١١ يونيو ٤٨ ، فقد كانت القوات الإسرائيلية التى واجهت الجيوش العربية خلال هذه الفترة قوات ضعيفة التدريب والتسليح ، تشكلت أساسا من وحدات الهاجانا والبالماخ مع خليط من أفراد الجماعات الإرهابية .

وعلى الرغم من كل أوجه القصور والنقص التى كانت تعانى منها الجيوش العربية ، وعلى الرغم من عدم توحيد قياداتها أو تنسيق عملياتها وتدخل بعض العوامل والأطماع السياسية فى توجيه المعارك ، وعلى الرغم من أن قيادة الفيلق العربى الأردنى كانت فى يد ضابط بريطانى هو الجنرال جلوب ومعه بعض مساعديه من الضباط البريطانيين ، وكانوا يقومون بالطبع بتنفيذ السياسة البريطانية المرسومة ، فإن الجيوش العربية فى كل هذه الظروف الصعبة تمكنت من تحقيق انتصارات هامة خلال المرحلة الأولى من الحرب . فقد نجح الجيش المصرى على الجبهة الجنوبية فى احتلال النقب بأكمله ، ووصلت القوات المصرية إلى ميناء أسدود على الطريق الساحلى على مسافة ٤٠ كيلو مترا من تل أبيب ، وإلى مدينة بيت لحم على الطريق الداخلى على مسافة نحو عشرة كيلو مترات من القدس اليهودية ، وتمكن الجيش العراقى فى قطاعه على الجبهة الوسطى من احتلال المثلث الهام الواقع بين طولكرم وجنين ونابلس ، ولم تكن طولكرم تبعد عن مدينة نتانيا الواقعة على شاطىء البحر المتوسط إلا بأقل من ٢٠ كيلو مترا . أما الفيلق العربى الذى كان يقاتل فى قطاعه على الجبهة الوسطى أيضا تحت قيادة الجنرال جلوب البريطانى فقد ركز اهتمامه على المنطقة التى كان يطمع الأمير عبد الله فى ضمها إلى شرق الأردن بتأييد من بريطانيا ، أى أن العمليات الحربية فى هذا القطاع كانت متأثرة بالعامل السياسى ، وقد تم بالفعل الاستيلاء على القدس القديمة ورام الله ، وإغلاق الطريق بين تل أبيب والقدس اليهودية التى أصبحت تعانى ويلات الحصار ، وأخيرا نجحت القوات الأردنية فى الوصول غربا إلى مدينتى اللد والرملة على مسافة أقل من ٢٠ كيلو مترا من تل أبيب ، وكان سوء الموقف العسكرى لإسرائيل هو الذى تسبب فى الضغوط الدولية التى أدت إلى إصدار مجلس الأمن قراره بإعلان الهدنة الأولى فى ١١ يونيو ٤٨ . وخلال الهدنة الأولى التى استمرت لمدة شهر أخذت الإمدادات من الأسلحة والمعدات والذخائر علاوة على آلاف المتطوعين من

يهود أوروبا وأمريكا فى التدفق على إسرائيل . وأخذت القيادة الإسرائيلية تعد عدتها لجولة جديدة لتنفيذ مخططاتها المرسومة فى الوقت الذى ظلت فيه القوات العربية فى أماكنها ساكنة بلا حراك فى انتظار استئناف القتال .

وما كاد القتال يستأنف فى ١٠ يوليو ٤٨ حتى ركزت القيادة الإسرائيلية مجهودها الرئيسى ضد القطاع الأردنى فى الجبهة الوسطى ، وتمت لهااستعادة اللد والرملة ، وإزالة التهديد الخطير عن عاصمة إسرائيل ، كما نجحت فى عمل وصلة جديدة للطريق بين القدس اليهودية وتل أبيب . وبهذا تم إنهاء الحصار المضروب حول القدس اليهودية ، والذى كان يهدد سكانها بالتسليم للعرب . وتحت ستار الهدنة الثانية التى أعلنت فى ١٨ يوليو ونتيجة للخلافات العربية التى تفجرت عقب سقوط اللد والرملة واتهام القيادة الأردنية بتسليمها . ركزت القيادة الإسرائيلية مجهودها الرئيسى على الجبهة المصرية فى الجنوب ، وفى أكتوبر ٤٨ نجحت القوات الإسرائيلية فى اختراق الخط المصرى العرضى الذى كان يربط بين الطريقين الساحلي والداخلي،في المعركة التى عرفت باسم معركة تقاطع الطرق ، واندفعت جنوبا حيث تم لها الاستيلاء على عاصمة النقب بئر السبع فى ٢٠ أكتوبر . واضطر الجيش المصرى،بعد أن تركزت ضده الهجمات الإسرائيلية التى كانت تهدده بالتطويق ، إلى تقصير خطوطه والانسحاب من أسدود والمجدل على الطريق الساحلى حيث تمركز فى قطاع غزة . فى حين اقتصرت المواقع المصرية فى الطريق الداخلى على الخط من بيت لحم إلى الخليل ، مما أدى إلى وقوع القوة المصرية التى كانت تدافع عن الطريق العرضى عند الفالوجا وعراق المنشية تحت وطأة الحصار من جميع الجهات .

وفى ٢٢ ديسمبر ٤٨ كسرت القوات الإسرائيلية وقف إطلاق النار مرة أخرى ، وتقدمت من بئر سبع جنوبا إلى العسلوج ومنها إلى العوجة ، ثم اندفعت غربا لتجتاح المواقع المصرية عند أم قطف (أبو عجيلة) ، وتواصل التقدم فى اتجاه العريش لتتوقف أمام الدفاعات المصرية عند بئر لحفن على مسافة حوالى ٢٠ كيلو مترا من العريش . وفى حركة فجائية قامت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من أمام العريش ، وتقدمت على طريق العوجة إلى رفح ... يوجد

مقر قيادة القوات المصرية ، ولكن الإسرائيليين لم يتمكنوا من الاستيلاء على رفح رغم الوصول إلى مشارفها لعنف وشراسة المقاومة المصرية . ونظرا لزيادة نسبة الخسائر الإسرائيلية اكتفت القيادة الإسرائيلية بمكاسبها فى الجبهة الجنوبية بعد أن تم لها الاستيلاء على النقب بأكمله ، وانحصر وجود الجيش المصرى فى ذلك الشريط الطويل الضيق من الأرض الذى عرف بعد ذلك باسم قطاع غزة . وتبعا لذلك أصدر مجلس الأمن قراره فى يناير ٤٩ بإيقاف القتال ، وبدأت المفاوضات التى انتهت بعقد الهدنة بين اسرائيل وبين كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان ، والتى تمت تحت إشراف الوسيط الدولى الدكتور رالف بانش فى جزيرة رودس .

وهكذا فشلت المحاولة الأولى لإيجاد قيادة عربية موحدة فشلا ذريعا . فعلى الرغم من وجود قائد عام للجيوش العربية وهو الأمير عبد الله . فإن الجيش المصرى فى الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحرب تحمل وحده ثقل الهجمات الإسرائيلية التى تميزت فى هذه المرحلة بظهور العناصر المدرعة والميكانيكية على نطاق واسع ، وبظهور بعض الطائرات الإسرائيلية لمساندة القوات الأرضية ، ولم يحاول أى جيش عربى فى هذه المرحلة التقدم أو الهجوم من مواقعه لتخفيف الضغط على القوات المصرية فى الجنوب التى تركز ضدها المجهود الرئيسى للقوات الإسرائيلية رغم أن ذلك كان أمرا بالغ السهولة ، إذ إن القوات الإسرائيلية التى كانت مخصصة وقتئذ لتثبيت الجبهات العربية الأخرى لم تكن تضم سوى قوات نظامية ضئيلة .

إنشاء القيادة المشتركة وحرب عام ١٩٥٦

فى إثر نجاح ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ بدأت أفكار التحرير تسرى فى كل بقاع العالم العربى ، وأخذت نداءات القومية العربية التى كان يذكيها الرئيس الراحل عبد الناصر ترتفع عالية مدوية من المحيط إلى الخليج ، ولم تكد تمر بضع سنوات على الثورة المصرية حتى حدث تقارب كبير بين مصر وكل من سوريا والسعودية أدى إلى عقد اتفاق ثلاثى فى ٢٩ أكتوبر ٥٥ ، تم بموجبه تشكيل

قيادة عسكرية مشتركة ، اتخذت مقرها فى قصر كبير بمصر الجديدة ، لايزال يطلق عليه اسم القيادة المشتركة حتى يومنا هذا . وأصبح المشير عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات العربية المشتركة ، وتولى رئاسة هيئة أركانها فى بادىء الأمر اللواء مصطفى يوسف ثم خلفه فى مايو ٥٦ اللواء حافظ إسماعيل . وقد أرسلت كل من سوريا والسعودية ضباطا من جيشهما للعمل بهذه القيادة ، وتم فى أوائل عام ٥٦ إنشاء فرع لهذه القيادة المشتركة فى دمشق تولى رئاسته العقيد أ.ح جمال حماد ، وكان هذا الفرع يضم ضباطا مصريين وسوريين ، وكانت مهمته الأساسية هى تحقيق التعاون وإيجاد الاتصال الوثيق بين القيادة المشتركة بالقاهرة وبين رئاسة الأركان العامة السورية بدمشق ، وقد قام المشير عامر بزيارة فرع القيادة بدمشق ، ثم تفقد الجبهة السورية بمرتفعات الجولان ، وعقد بعض المؤتمرات مع القادة السوريين فى رئاسة الأركان العامة السورية بدمشق . ورغم وجود أجهزة القيادة المشتركة فى القاهرة ودمشق ، ورغم وجود ضباط مصريين وسوريين يعملون معا فى القيادتين ، ورغم وجود اتصال مباشر بين القيادتين بعد إنشاء خط تليفون لاسلكى يربط بينهما ، فإن واقع الأمر أثبت أن القيادة المشتركة فشلت فى إحداث أى اندماج حقيقى بين الجيشين المصرى والسورى . فقد ظل كل جيش يدير أموره بنفسه ولا يخضع فى كل شئونه إلا لقيادته المباشرة ، ووقعت القيادة المشتركة فى نفس أخطاء الماضى ، فلم تضم ضمن تنظيمها هيئة للعمليات المشتركة ، وبالتالى لم تجهز خطة مشتركة للجيشين يجرى تنفيذها فى الحال بمجرد وقوع أى عدوان إسرائيلى على إحدى الدولتين .

وكان نمو الشعور القومى فى الأردن خاصة بعد ضم الضفة الغربية الفلسطينية عقب وقائع حرب فلسطين عام ٤٨ ، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ فى مصر له أثره فى تغيير الأوضاع القديمة السائدة فى الأردن ، وسرعان ما تجاوب الملك الشاب حسين بن طلال مع الشعور الوطنى الجارف فى البلاد ، فبادر بطرد الجنرال جلوب البريطانى الذى كان يتولى قيادة الجيش الأردنى هو وجميع مساعديه من الضباط البريطانيين فى مارس ٥٦ ، وعين مكانه اللواء راضى عناب بصفة مؤقتة،حتى أحيل إلى التقاعد ثم تولى قيادة الجيش الأردنى بعد ذلك أحد القادة الوطنيين من الشباب وهو اللواء على أبو نوار . كما كلف الملك حسين

أحد الزعماء الوطنيين الفلسطينيين بتشكيل الحكومة الأردنية وهو سليمان النابلسى .

وفى إثر هذه التطورات الخطيرة فى الأردن وفى أعقاب قرار تأميم قناة السويس الذى أعلنه الرئيس الراحل عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ٥٦ قام المشير عبد الحكيم عامر بزيارة رسمية للأردن . فى الأسبوع الأخير من أكتوبر ٥٦ حيث استقبل من الملك حسين والحكومة والشعب استقبالا حماسيا ، وتم الاتفاق بين المشير عامر والمسئولين فى الأردن على الخطوط الأساسية لعقد اتفاقية مشتركة فى القريب بين مصر والأردن ، ينضم وفقا لبنودها الأردن إلى الاتفاقية المعقودة بين مصر وسوريا والسعودية كى يصبح الجيش الأردنى بموجبها تحت القيادة العامة المشتركة بالقاهرة . وفى إثر الاتصالات الناجحة التى أجراها المشير عامر فى عمان سافر بعد ذلك مباشرة بالطائرة إلى دمشق حيث أجرى لقاءات هامة مع رئيس الجمهورية شكرى القوتلى وأعضاء الحكومة السورية ورئيس الأركان العامة اللواء توفيق نظام الدين وكبار القادة السوريين ، وقد استهدف المشير عامر من زيارته للأردن وسوريا إيضاح مدى التهديد الذى تتعرض له مصر فى إثر إعلان تأميم القناة ضمانا لحشد كل القوى الوطنية فى الأردن وسوريا للوقوف إلى جانب مصر فى حالة إقدام بريطانيا وفرنسا على تنفيذ تهديداتهما المتتالية بالقيام بعملية غزو عسكرية لمصر لمحاولة استرداد قناة السويس ، أو فى حالة قيام إسرائيل باستغلال الفرصة لشن ضربة هجومية على مصر لمنع الجيش المصرى من استيعاب الأسلحة السوفيتية الحديثة التى وردت إليه بكميات ضخمة فى إثر عقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ٥٥ ، بعد أن أعلن عبد الناصر عن سياسته الجديدة فى كسر احتكار السلاح ، وخلال سفر المشير عامر من دمشق إلى القاهرة بالطائرة فى مساء ٢٨ أكتوبر ٥٦ تعرضت الطائرة التى كانت ترافقه ، والتى كانت تقل ضباط الحراسة والشرطة العسكرية لحادث لايزال سره لغزا مستعصيا حتى اليوم ، فقد سقطت الطائرة بركابها إلى قاع البحر دون أن تطلق أية إشارة للنجدة أو أى نداء للاستغاثة مما أثار الشبهات فى أنها قد أسقطت عمدا بصاروخ جو – جو أطلق عليها فى جنح الظلام من إحدى المقاتلات الإسرائيلية اعتقادا منها أنها الطائرة التى كان يستقلها المشير عامر . ومما أيد هذا الاحتمال أنه فى اليوم التالى مباشرة على

سقوط الطائرة وقع العدوان الإسرائيلى على مصر يوم ٢٩ أكتوبر بإسقاط كتيبة مظلات بقيادة أريل شارون عند ممر متلا ، وتوالت الأحداث بعد ذلك بسرعة رهيبة ، فلم تكد القوات الإسرائيلية المتقدمة على محاور سيناء الثلاثة تصطدم بالقوات المصرية فى مواقعها الدفاعية فى شمال سيناء حتى اختلقت بريطانيا وفرنسا المتواطئتان مع إسرائيل المبرر لتدخلهما المسلح، الذى تم بالإنذار الذى وجهتاه إلى مصر والذى أعقبتاه بإنزال قواتهما عن طريق الجو والبحر فى بورسعيد يوم ٥ نوفمبر .

ورغم عدم وجود أية خطة مجهزة لدى القيادة السورية للعمل ضد إسرائيل فى حالة قيامها باعتداء ضد مصر ، وهو الأمر الذى يدل على مدى قصور إمكانات القيادة المشتركة ، فقد اقترحت هيئة العمليات برئاسة الأركان العامة السورية القيام بالهجوم على إسرائيل بمجموعة لواء مشاة ميكانيكى مدعمة بكتيبة من الدبابات، تدفع مباشرة من مرتفعات الجولان إلى اتجاه الحدود اللبنانية الجنوبية، قرب بلدة بنت جبيل اللبنانية، بهدف عزل منطقة الجليل الأعلى (التى تشكل شبه نتوء بين الحدود السورية والحدود اللبنانية) عن باقى إسرائيل ، وعلاوة على أن العملية السورية بهدفها المحدود لم يكن لها فى حالة الإقدام على تنفيذها سوى تأثير ضعيف على مجرى العمليات فى الجبهة المصرية ، فإن التفوق الجوى الإسرائيلى بالإضافة إلى قوات المنطقة الشمالية فى إسرائيل المتفوقة على قوة الهجوم السورية ، من حيث العدد والتسليح، كانا كفيلين بإيقاف الهجوم السورى بل وتحطيمه قبل أن يحقق غرضه النهائى ، هذا ولم تهيىء الظروف الفرصة لتنفيذ الهجوم السورى ، فإن القيادة المشتركة بالقاهرة أجرت الاتصال مع اللواء حافظ إسماعيل رئيس أركان القيادة المشتركة الذى تصادف وجوده وقتئذ فى دمشق، بعد أن تخلف عن مرافقة المشير عامر إلى القاهرة وفقا لتعليماته لبحث بعض الموضوعات مع رئاسة الأركان العامة السورية. وخلال هذا الاتصال مع حافظ إسماعيل تم إبلاغه بتعليمات الرئيس الراحل عبد الناصر التى كانت تقضى بإلغاء العملية السورية ضد إسرائيل، والحرص على عدم الزج بسوريا فى المعركة لضمان بقاء جيشها سليما .

إنشاء القيادة الموحدة وحرب عام ١٩٦٧

جرت المحاولة الثالثة لتوحيد القيادة العربية خلال اجتماع مجلس الملوك والرؤساء العرب في دورة انعقاده بالقاهرة في ١٣ يناير ٦٤ عندما صدر قرار المجلس بإنشاء قيادة عربية موحدة . وفي مارس ٦٤ تم تعيين الفريق أول على على عامر قائدا عاما للقيادة العربية الموحدة وتعيين اللواء عبد المنعم رياض رئيسا لأركان حرب هذه القيادة التي اتخذت مقرها بمدينة نصر بالقاهرة . وقد قامت القيادة الموحدة بوضع مخطط عسكري استهدفت منه توحيد الجهود العسكرية للدول العربية كلها ضد إسرائيل . وقد تضمنت الخطة الموضوعة إنشاء جبهتين مستقلتين : الجبهة الشرقية وتضم سوريا والأردن مع قوات دعم من العراق والسعودية والجبهة الجنوبية وتضم مصر مع قوات دعم من الجزائر والسودان ، إلا أن هذه القيادة رغم الاختصاصات الواسعة التي منحت لها والتي كان من ضمنها وضع الخطط المشتركة لم تستطع أن تحقق أية إنجازات على المستوى الواقعي ، ومن المفارقات التي تستلفت النظر أن هذه القيادة التي كان قائدها مصريا ومقر قيادتها بالقاهرة ، على الرغم من تمكنها من القيام ببعض النشاط والاتصالات مع القيادات العسكرية بدول المواجهة ، فإنها كانت عاجزة عن تحقيق مثل ذلك النشاط مع القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية . وكان السبب في ذلك يرجع إلى أن جميع سلطات السيطرة والقيادة كانت في يد المقدم شمس بدران مدير مكتب المشير عامر للشئون العامة ، ولم يكن يرحب بأية أنشطة أو توجيهات أو اتصالات تصدر من القيادة الموحدة إلى القيادة المصرية الذى كان يتحكم في أقدارها تحكما تاما رغم صغر رتبته نظرا للصلاحيات الضخمة التي كانت ممنوحة له من قبل المشير عامر .

وقد أثبتت حرب يونيو ٦٧ فشل هذه القيادة فشلا ذريعا لعدم تمتعها بأية سلطات أو صلاحيات حقيقية ، وعدم وجود أية أجهزة ضمن تنظيمها للقيادة والسيطرة ، مما جعلها اسما بغير مسمى وقيادة بدون قوات ، ونظرا لإدراك دول المواجهة أن القيادة الموحدة لم تعد سوى جهاز شكلي ، لذا بادرت مصر

وسوريا بعقد اتفاقية دفاع مشترك ثنائية عام ٦٦ ، كان هدفها الوقوف ضد عمليات التوسع الإسرائيلى . وهكذا أصبحت إسرائيل مهددة قبل نشوب حرب يونيو ٦٧ بالقتال على جبهتين فى وقت واحد ، وهما الجبهة المصرية والجبهة السورية بعد توقيع الدولتين ، على إتفاقية الدفاع المشترك . كما أن الرئيس الراحل عبد الناصر لم يصدر أوامره إلى المشير عامر بحشد القوات المصرية فى سيناء خلال شهر مايو ٦٧ إلا لنجدة سوريا بعد المعلومات التى وردت له من مصادر سوفيتية من أن إسرائيل قد حشدت أحد عشر لواء مدرعا على الحدود السورية . وقبل أن ينصرم شهر مايو أصبح احتمال قتال إسرائيل على ثلاث جبهات أمرا يكاد يكون محتما . فلقد استقل الملك حسين طائرته فجأة من عمان إلى القاهرة يوم ٣٠ مايو حيث أبرم مع عبد الناصر اتفاقية للدفاع المشترك على غرار الاتفاقية المصرية السورية ، وفى ٣ يونيو وقع العراق بدوره اتفاقية للدفاع المشترك مع مصر ، وبذا أصبحت أربع دول عربية مرتبطة بميثاق الدفاع المشترك ، وهى مصر وسوريا والأردن والعراق ، وتم الاتفاق مع الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف على أن ترسل المساعدات العسكرية العراقية المكونة من مجموعات لأربعة ألوية ميكانيكية إلى الجبهة الشرقية فى الأردن وليس إلى سوريا كما كان الاتفاق من قبل . وفى أول يونيو تولى اللواء عبد المنعم رياض مهام قيادته الجديدة فى عمان ، وأرسلت مصر إلى الأردن كتيبتين من الصاعقة ، وأصبحت الجبهة الشرقية بالنسبة لإسرائيل كابوسا مزعجا بسبب التصاق حدود الضفة الغربية بأشد المناطق حساسية فى إسرائيل وهى السهل الساحلى الذى هو أكثرها عمرانا وأكثرها سكانا . وكذا بالقدس اليهودية ، ولكن هذه الاتفاقيات العربية لم يكن لها للأسف قيمة كبيرة عندما نشبت الحرب فى ٥ يونيو واحتدمت المعارك ، فلقد عقدت اتفاقيتان منها (مصر مع الأردن ومصر مع العراق) فى الأيام القليلة السابقة على قيام الحرب مما لم يتح الفرصة للقيادات العربية لرسم استراتيجية عربية مشتركة أو لرسم الخطط أو تنظيم التعاون ، مما أضاع فرصة ثمينة لا تعوض لمهاجمة إسرائيل على ثلاث جبهات فى وقت واحد مع تدعيم الجبهة الأردنية الشرقية بالقوات العراقية .

وإزاء الدائرة التى أخذت تضيق الخناق على إسرائيل خاصة مع اقتراب وصول القوات العراقية رسمت الاستراتيجية الإسرائيلية خطتها على أساس إحراز المبادأة

وتوجيه الضربة الأولى ضد مصر التي تقرر تركيز المجهود الرئيسي ضدها ، باعتبار أن الجيش المصرى كان أقوى الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل .

وكانت الخطة الإسرائيلية فى بادىء الأمر تهدف إلى تثبيت الجبهتين الأردنية والسورية لحين الانتهاء من تصفية الوضع على الجبهة المصرية ، إذ إن جميع التشكيلات الاحتياطية كانت معدة للدفع بها إلى سيناء لتحقيق انتصار حاسم وسريع . وفى ظل مفاجأة استراتيجية كاملة تمكنت الطائرات الإسرائيلية صباح يوم ٥ يونيو ٦٧ من تدمير معظم الطائرات المصرية وهى جاثمة على الأرض ومن تعطيل القواعد الجوية المصرية بعد تحطيم ممراتها عدا مطار العريش الذى ترك سليما ، حتى يمكن للقوات الجوية الإسرائيلية استخدامه بعد استيلاء قواته الأرضية عليه . وكانت المشكلة التى واجهتها القيادة الإسرائيلية هى اشتراك الجيش الأردنى اشتراكا فعليا فى القتال منذ الساعات الأولى ، فلم يكن متوافرا لديها قوات كافية لتحشدها فى مواجهة الجبهة الأردنية الشرقية التى يبلغ طولها ٦٥٠ كيلو مترا ، والتى كانت تعد أطول الجبهات . لكن تطور الأحداث عقب الانهيار غير المتوقع للجبهة المصرية فى إثر ضربة الطيران أدى إلى تمكين القيادة الإسرائيلية من توفير القوات المطلوبة ومن القيام بعملياتها بنجاح ، وانتهت المعارك الدامية على الجبهة الأردنية بسقوط القدس العربية ووقوع الضفة الغربية بأكملها فى يد إسرائيل . هذا ولم تقم سوريا بالتزاماتها بشن هجوم شامل على إسرائيل يوم ٥ يونيو وفقا للخطة المتفق عليها بين الدول العربية الأربع ، ونظرا للتفوق الجوى الإسرائيلى الساحق اكتفت سوريا بالقيام ببعض هجمات ثانوية صغيرة عبر الحدود ، مع استمرار قصف المدفعية للمستعمرات الإسرائيلية القريبة من هضبة الجولان فى وادى الأردن وسهل الحولة ، انتظارا لصدور قرار بوقف إطلاق النار ، ورغم إعلان سوريا صباح يوم الجمعة ٩ يونيو قبولها لوقف إطلاق النار ، فإن إسرائيل لم تكترث لهذا الإعلان ، فقد كانت خطتها معدة من قبل للاستيلاء على هضبة الجولان بعد أن تمكنت من إخراج مصر والأردن من الحرب ، وركزت مجهودها الرئيسى ضد الجبهة السورية ، وبعد معارك عنيفة مع القوات السورية يومى ٩ و ١٠ يونيو ٦٧ وصلت القوات الإسرائيلية إلى أهدافها النهائية ، وأخلى الجيش السورى هضبة الجولان .

تشكيل القيادة العامة للقوات الاتحادية

كانت وجهة نظر الرئيس الراحل عبد الناصر عقب هزيمة يونيو ٦٧ أن السبيل الوحيد لتحقيق النصر لايكون بالاعتماد على دول المواجهة فحسب . بل بضرورة حشد جميع القدرات والإمكانات العربية الضخمة من المحيط إلى الخليج استعدادا لمعركة فاصلة مصيرية مع إسرائيل يستعيد بها العرب كرامتهم السليبة وأراضيهم المفقودة . وقد انعكس هذا الاتجاه الذى كان يعتنقه عبد الناصر على مؤتمر القمة للملوك والرؤساء العرب الذى انعقد فى الخرطوم فى أواخر أغسطس ٦٧ ، فقد أصدر المؤتمر قرارات سياسية هامة من أجل الصمود العربى والاستعداد للحرب العربية الشاملة ضد إسرائيل .

وشهد عام ٦٩ تغيرات جوهرية فى المنطقة العربية ، فقد قامت ثورة السودان فى ٢٥ مايو ٦٩ . ثم قامت ثورة ليبيا فى أول سبتمبر ٦٩ بقيادة الرئيس معمر القذافى ، وبادرت الثورتان فور قيامهما بإعلان تأييدهما لمصر وطالب معمر القذافى الولايات المتحدة حليفة إسرائيل بإنهاء وجودها العسكرى فى قاعدة « هويلس » الجوية التى كانت تسيطر منها بطائراتها على أجواء الشرق الأوسط . وفى أول سبتمبر ٦٩ تم أول اجتماع قمة مصغر بالقاهرة على مستوى دول المواجهة حضره الرئيس عبد الناصر عن مصر والملك حسين عن الأردن والرئيس لؤى الأتاسى عن سوريا ونائب الرئيس مهدى عماش عن العراق وكان الهدف من عقد المؤتمر هو تنظيم الجبهة الشرقية وتدعيمها .

ورغم الآمال العريضة التى علقت على مؤتمر القمة للملوك والرؤساء العرب الذى انعقد فى الرباط بالمغرب فى ٢٠ ديسمبر ٦٩ ، فإن خطة العمل الموحدة التى عرضت على المؤتمر لم تتم الموافقة عليها وضاع وقت المؤتمر فى مناقشات عقيمة لاجدوى من ورائها انتهت بفشل المؤتمر ، فلقد انفض فجأة دون أن تصدر أية قرارات .

وعقب وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ٧٠، وتولية السادات مقاليد الحكم فى مصر، تم عقد اتفاق عسكرى فى ٢٦ نوفمبر ٧٠ بالقاهرة بين مصر وسوريا لتوحيد قيادة الجيشين المصرى والسورى، ووقع الاتفاق عن مصر الفريق أول

محمد فوزى وزير الحربية،وعن سوريا الفريق حافظ الأسد رئيس الوزراء ووزير الدفاع السورى وقتئذ ، وكان الهدف من هذا الاتفاق وفقا لما ورد فى نصوصه هو توحيد الجهود العسكرية للدولتين تحت قيادة واحدة من أجل تدمير قوات العدو الإسرائيلى،وتحرير الأرض المغتصبة،والوصول إلى حدود ماقبل ٥ يونيو ٦٧ .

ولم يكن لهذا الاتفاق فى الواقع قيمة عملية تذكر . إذ إنه على الرغم من الموافقة على أن يتولى وزير الحربية المصرى القيادة العامة للقوات المسلحة للدولتين ، فإن قيادته للجيش السورى وفقا لما ورد بالاتفاق كانت مشروطة بأن تتم من خلال وزير الدفاع السورى . وفى إثر توقيع الاتفاق اتخذت القيادة مقرا لها فى مدينة نصر وأنشئت مجموعة للعمليات تولى رئاستها اللواء حسن البدرى فى بادىء الأمر وخلفه بعد فترة قليلة اللواء محمد عبد الغنى الجمسى ، وفى أول يونيو ٧٢ صدر القرار بتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية لقوات الدول الثلاث مصر وسوريا وليبيا وذلك تنفيذا لما ورد بالمادة ١٤ الفصل الأول الباب الثانى من دستور اتحاد الجمهوريات العربية الذى كان قد وقعه فى أول سبتمبر ٧١ الرؤساء الثلاثة أنور السادات وحافظ الأسد ومعمر القذافى . ورغم أن هده القيادة كانت من مسئوليتها وفقا لدستور الاتحاد أن تتولى قيادة وتنظيم الدفاع عن اتحاد الجمهوريات الثلاث ، فإن ليبيا لم تشترك فيها بأية صورة من الصور ولم تسهم فى أى مظهر عملى أو نشاط إيجابى يختص بها ، ولم ترسل أى ضباط ليبيين إلى القاهرة لتمثيل القيادة الليبية فى مقر القيادة الاتحادية مما جعلها فى واقع الأمر بمثابة قيادة اتحادية للجيشين المصرى والسورى فحسب ، خاصة بعد أن اتخذت من نفس مقر القيادة الثنائية السابق بين مصر وسوريا فى مدينة نصر مقراً لها .

ونظرا لأن الفريق أحمد إسماعيل عين وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة المصرية فى ٢٦ أكتوبر ٧٢ عقب تنحية الفريق أول محمد أحمد صادق ، لذلك صدر قرار من مجلس اتحاد الجمهوريات العربية فى ١٠ يناير ٧٣ بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة الاتحادية ولما كان اللواء محمد عبد الغنى الجمسى قد تم تعيينه فى أواخر عام ٧٢ رئيسا لهيئة العمليات بالقيادة العامة المصرية،لذلك صدر قرار بتعيين اللواء بهى الدين نوفل رئيسا لهيئة عمليات القيادة العامة الاتحادية .

كيف خططت القيادة الاتحادية لحرب أكتوبر

بمجرد صدور القرار بتعيين الفريق أحمد إسماعيل قائدا عاما للقوات الاتحادية بدأت القيادة تمارس عملها فى التخطيط لعملية هجومية على الجبهتين المصرية والسورية فى توقيت واحد، ووضع أسس التعاون الوثيق بينهما فى المراحل المختلفة للمعركة وأفضل السبل لاستخدام القوات المسلحة فى الدولتين فى عملية واحدة منسقة وربط الجبهتين المصرية والسورية بوسائل وثيقة ومستمرة، وتمت خلال شهر يونيو ٧٣ دراسة التوقيتات الملائمة للعملية الهجومية (بدر) المزمع تنفيذها بدراسة الظروف والعوامل الجوية المناسبة على جبهتى قناة السويس ومرتفعات الجولان ، وتم تحديد مراحل التحضير للعملية ودرجات الاستعداد المطلوبة للقوات . وفى ٧ يونيو ٧٣ جرت فى أحد مراكز القيادة بالقاهرة عملية تنظيم التعاون للخطة الهجومية « بدر » بين القوات المصرية والسورية بمعرفة عدد من القادة المصريين والسوريين ، حيث تم تحديد أهداف الخطة على الجبهتين ، وخصصت المهام التنفيذية للجيشين المصرى والسورى بما فيها عمليات القوات الجوية والبحرية ، وكذا أسلوب السيطرة والتعاون بين القوات خلال الحرب،وخلال الأشهر القلائل السابقة على قيام حرب أكتوبر ٧٣ تمت زيارات عديدة متبادلة لقادة التشكيلات المصرية والسورية ، للتعرف على طبيعة أرض العمليات المنتظرة على جبهتى القناة والجولان ، وتمت دراسات على الطبيعة للوقوف على المشاكل والصعاب التي تعترض تنفيذ الخطة وأبديت الاقتراحات والحلول للتغلب عليها .

وفى ١٢ أغسطس ٧٣ تم الاتفاق بين الرئيسين السادات والأسد على تشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة المصرية والسورية،وورد ضمن الاتفاق طريقة تشكيل هذا المجلس ، وكانت واجباته تختص بدراسة المسائل العامة المتعلقة بالقوات المسلحة للدولتين وإعدادها للحرب واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك الغرض وإعداد التوصيات الخاصة بشئون الدفاع،وفى ٢٠ أغسطس ٧٣ أصدر القائد العام للقوات الاتحادية توجيهاته رقم ٤ بتشكيل المجلس الأعلى

للقوات المسلحة المصرية والسورية الذى أصبح يتكون بموجبها من وزيرى الدفاع ورئيسى الأركان وقادة القوات ورؤساء الهيئات والأفرع الرئيسية بقيادتى الجيشين المصرى والسورى ، وتقرر أن تعقد الجلسة الأولى للمجلس الأعلى فى الإسكندرية فى ٢١ أغسطس ٧٣ .

وفى الساعة السادسة من مساء يوم ٢١ أغسطس اجتمع المجلس الأعلى فى مبنى قيادة القوات البحرية برأس التين بالإسكندرية ، وكان الوفد السورى قد قدم فى نفس اليوم ظهرا على باخرة ركاب سوفيتية أبحرت بأعضائه من ميناء اللاذقية السورى إلى الإسكندرية،وقد قدموا جميعا بملابسهم المدنية ولم تخطر وسائل الإعلام فى مصر أو فى سوريا بأية أنباء عن حضور الوفد السورى إلى مصر أو عن اجتماع المجلس الأعلى ، ونزل القادة السوريون فى نادى الضباط بالإسكندرية طوال فترة إقامتهم ، وكان الجانب السورى فى اجتماع المجلس الأعلى يتكون من اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع،واللواء يوسف شكور رئيس الأركان العامة واللواء حكمت الشهابى مدير المخابرات الحربية، واللواء عبد الرزاق الدردرى رئيس هيئة العمليات،والعميد فضل حسين قائد القوات البحرية ، أما الجانب المصرى فقد كان يتكون من الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية والفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان واللواء محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى واللواء حسنى مبارك قائد القوات الجوية واللواء بحرى فؤاد ذكرى قائد القوات البحرية واللواء محمد عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة العمليات واللواء فؤاد نصار مدير المخابرات الحربية وتولى سكرتارية المجلس اللواء بهى الدين نوفل رئيس هيئة عمليات القيادة الاتحادية . وكان الهدف من اجتماع المجلس الأعلى للقوات المصرية السورية المشتركة هو الاتفاق على موعد الحرب ، ونظرا لأن قرار الحرب كان يعتبر قرارا سياسيا وليس قرارا عسكريا ، لذا كانت مسئولية المجلس الأعلى تنحصر فى إبلاغ القيادتين السياسيتين فى مصر وسوريا بأن القوات المصرية والسورية على أهبة الاستعداد للحرب فى حدود الخطط المتفق عليها وأن يتولى المجلس اقتراح أفضل التواريخ المناسبة لبدء العمليات الحربية .

وبعد يومين من الاجتماعات المتصلة تم اتفاق المجلس على جميع التفاصيل كما تم لسكرتير المجلس اللواء بهى الدين نوفل إعداد الوثائق الرسمية لهذا

الاجتماع التاريخى من صورتين ووقعها عن الجانب المصرى الفريق سعد الشاذلى،وعن الجانب السورى اللواء يوسف شكور،وكان قرار المجلس الأعلى يتلخص فى أن الجيشين المصرى والسورى على أتم استعداد للحرب وفقا للخطة الموضوعة ، وفيما يتعلق بموعد بدء العمليات اقترح المجلس توقيتين أحدهما خلال الفترة (من ٥ إلى ١١ سبتمبر ٧٣) والثانى خلال الفترة (من ٥ إلى ١١ أكتوبر ٧٣) .

كما تم اختيار أفضل الأيام داخل كل مجموعة من التوقيتات وترك تحديد موعد بدء الحرب للقيادة السياسية للدولتين،بحيث تتيح للقيادة الاتحادية الفرصة لإبلاغ القوات للاستعداد قبل موعد بدء العمليات بخمسة عشر يوما . وقد اتضح فيما بعد أن القيادة السياسية قد وافقت على التوقيت الثانى (من ٥ إلى ١١ أكتوبر) وخلال اجتماع المجلس الأعلى برأس التين بالإسكندرية تم تنسيق الخطط المصرية السورية الخاصة بالسرية والأمن والخداع على المستوى الاستراتيجى والتعبوى والسياسى ، واعتباراً من يوم ٢٤ أغسطس ٧٣ عاد أفراد الوفد السورى إلى بلادهم فرادى وبوسائل مواصلات مختلفة إمعانا فى السرية .

وفى يوم ٦ سبتمبر صدرت توجيهات القائد العام للقوات المسلحة الاتحادية بأن تكون القوات المسلحة المصرية والسورية فى تمام الاستعداد لشن العملية الهجومية « بدر » فى ظرف خمسة أيام اعتبارا من أول ضوء يوم أول أكتوبر ٧٣ ، وقام اللواء بهى الدين نوفل رئيس هيئة عمليات القيادة الاتحادية بتسليم هذه التوجيهات باليد إلى الفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان المصرى يوم ٧ سبتمبر بالقاهرة،كما سافر إلى دمشق حيث سلمها باليد إلى اللواء يوسف شكور رئيس الأركان السورى يوم ٨ سبتمبر .

وخلال شهر سبتمبر ٧٣ أرسلت مجموعة من الضباط المصريين من أعضاء القيادة الاتحادية بالقاهرة للعمل كضباط اتصال فى هيئة العمليات بالقيادة العامة السورية بدمشق ، ولكن لم تكن لديهم أية معلومات عن موعد بدء تنفيذ العملية « بدر » وكانت هيئة العمليات بالقيادة الاتحادية بالقاهرة تضم عددا من الضباط السوريين يعملون كضباط اتصال بها .

واعتبارا من ٢١ سبتمبر ٧٣ (قبل خمسة عشر يوما من التوقيت الثانى

المقترح للحرب) بدأ العد التنازلى لحرب أكتوبر . وكان على القيادة العامة فى كل من الدولتين أن تقوم بكثير من الإجراءات خلال الأسبوعين السابقين على قيام الحرب ، وكان قد سبق إعداد جدول زمنى محدد يشمل جميع الإجراءات الواجب اتخاذها وما ينبغى أن يتم كل يوم على وجه التحديد على طول إمتداد فترة العد التنازلى . وفى هذه الأثناء تم ربط مركز القيادة الاتحادية بالقاهرة ومركز القيادة بدمشق ومركز القيادة الرئيسى للقوات المسلحة المصرية (المركز رقم ١٠) بكابل بحرى ودوائر برقية ولاسلكية وقد اتفق على أن ترسل الإشارات اللاسلكية المتبادلة بين القيادات بالشفرة مراعاة للسرية .

وكانت الحلقة الأخيرة من سلسلة الإجراءات الخداعية على الجبهة المصرية هى الإعلان المسبق عن قيام القوات المسلحة بمناورتها السنوية بالمشروع الاستراتيجى (تحرير ٤١) فى المدة مابين أول أكتوبر حتى ٧ أكتوبر . وتحت ستار هذا المشروع تم استدعاء الاحتياطى وفقا للتخطيط المسبق وتم انتقال القادة من مراكز القيادة العادية إلى القيادة الميدانية،واستمرت عملية حشد القوات على طول الجبهة ودفع عناصر المدفعية ومعدات العبور للأمام التى كانت مؤجلة حتى آخر وقت ممكن . وكان من المستحيل بعد المضى فى عملية العد التنازلى إيقاف عجلة الحرب أو تأجيلها ، إذ إن الحرب كانت قد بدأت فعلا بالنسبة لبعض الوحدات ، فلقد أبحرت بعض الغواصات المصرية يوم أول أكتوبر لتتخذ أوضاع القتال على مدخل مضيق باب المندب لسد المدخل الجنوبى للبحر الأحمر فى وجه السفن الإسرائيلية فى توقيت محدد ، ولدواعى السرية والأمن كان من واجب الغواصات المصرية الالتزام بصمت اللاسلكى طوال رحلتها ولم تكن هناك أية وسيلة أخرى للاتصال بهذه الغواصات لإصدار أية تعليمات إليها إلا بعد بدء العمليات الفعلية . وكان التحديد النهائى لموعد العملية الهجومية « بدر » ليكون السادس من أكتوبر وتحديد الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر ذلك اليوم لتكون ساعة الصفر ، قد تم يوم الإثنين أول أكتوبر ٧٣ بتعليمات سرية صدرت من القيادة العامة الاتحادية وسلمت فى نفس اليوم إلى الفريق سعد الشاذلى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية بالقاهرة،وفى يوم الأربعاء ٣ من أكتوبر سافر الفريق أول أحمد اسماعيل بصفته القائد العام للقيادة الاتحادية إلى دمشق وبرفقته اللواء بهى الدين نوفل رئيس هيئة عمليات القيادة

الاتحادية وتم إخطار القيادة السورية بيوم الهجوم وساعة الصفر فى اجتماع مشترك ضم من الجانب السورى اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع واللواء يوسف شكور رئيس الأركان العامة، واللواء عبد الرزاق الدردرى رئيس هيئة العمليات السورية واللواء ناجى جميل قائد السلاح الجوى السورى . وقد حاولت القيادة السورية، تأجيل موعد الهجوم لمدة يومين أو ٢٤ ساعة على الأقل ليتسنى للسلطات السورية لدواعى الأمن تفريغ مصفاة البترول بمدينة حلب ، كذلك كانت القيادة السورية تفضل أن تكون ساعة الصفر فى آخر ضوء يوم الهجوم للاستفادة من الظلام من جهة، وحتى لا تكون الشمس فى وجه القوات السورية عند بدء الهجوم فى الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر كما كان واردا فى الخطة . إلا أن الفريق أول أحمد إسماعيل أوضح للقيادة السورية استحالة تأجيل موعد الهجوم ، إذ إن ذلك قد يؤدى إلى ضياع عامل المفاجأة كما قد يؤدى إلى حدوث ارتباك فى ترتيبات الهجوم المصرى الذى كان قد بدأ العد التنازلى له منذ ٢١ سبتمبر . وعلاوة على ذلك كانت القيادة المصرية قد أعدت العدة ليكون اليوم الأخير فى المشروع الاستراتيجى الذى سبق أن أعلنت أنه سيبدأ يوم أول أكتوبر لمدة أسبوع هو يوم الهجوم الفعلى . وأخيرا وبعد مناقشات متصلة تمكن الفريق أول أحمد إسماعيل من إقناع القادة السوريين بالالتزام بيوم « ى » (السادس من أكتوبر) وبساعة الصفر الثانية وخمس دقائق، وبعد الاجتماع استقبل الرئيس السورى حافظ الأسد الفريق أحمد إسماعيل، واعتمد له العملية الهجومية « بدر » وفقا للمواعيد التى تم تحديدها .

هل نجحت القيادة الاتحادية فى إدارة حرب أكتوبر

كانت مفاجأة كبرى لإسرائيل ظهر يوم ٦ من أكتوبر أن تواجه حربا حقيقية شاملة بكل معنى الكلمة على جبهتين نائيتين عن بعضهما (جبهة الجولان فى الشمال وجبهة سيناء فى الجنوب) اللتين تفصلهما عن بعضهما مسافة لاتقل عن ٥٠٠ كم ، مما كان لابد أن يرغمها على توزيع قواتها وتشتيت جهودها ،

ولا يتيح لها الفرصة لعملية نقل قواتها من جبهة إلى أخرى بسهولة وسرعة كما جرى الحال فى حرب يونيو ٦٧ ، وقد تم للقيادة الاتحادية عن طريق عملية تنظيم التعاون بين القيادتين المصرية والسورية تنسيق خطة هجوم مشتركة على الجبهتين بدأت فيها عملية الهجوم فى توقيت واحد هو الساعة الثانية وخمس دقائق بعد ظهر السبت ٦ من أكتوبر . وقد تم اختيار هذا التوقيت الذى كان يسبق آخر ضوء بثلاث ساعات ونصف لحكمة مقصودة ، فهو يتيح للقوات السورية تنفيذ مهامها الأولى فى ضوء النهار وهى اجتياز خندق صناعى واسع مضاد للدبابات حفره العدو على طول الجبهة ليكون حاجزا بينه وبين القوات السورية ، وكذا الاستيلاء على الموقع الأول من سلسلة المواقع الدفاعية الإسرائيلية فى مرتفعات الجولان ، وفى نفس الوقت يوفر للقوات المصرية فرصة عبور قناة السويس بالموجات الأولى فى ضوء النهار ، وعمل الفتحات فى الساتر الترابى ، وبمجرد هبوط الظلام يمكن إسقاط معدات العبور الثقيلة فى مياه قناة السويس ،ويبدأ تركيبها فى ضوء القمر ، وعند منتصف الليل يبدأ عبور الدبابات والأسلحة والمعدات الثقيلة عليها .

وكان هذا التوقيت يوفر كذلك للقوات الجوية العربية الوقت الكافى لتوجيه ضربة جوية مركزة من أكثر من مائتى طائرة مصرية ومائة طائرة سورية فى ضوء النهار بحيث تجتاز كلها خطى المواجهة مع إسرائيل على الجبهتين فى لحظة واحدة ، وأن تتاح لها الفرصة لتكرارها مرة أخرى قبل آخر ضوء إذا تطلب الموقف ذلك، فى الوقت الذى لايتاح فيه لسلاح العدو الجوى الفرصة الكافية فى ضوء النهار للرد على ضربتى مصر وسوريا الجويتين . وبذا يضمن عدم تدخله تدخلا مؤثرا فى أعمال القوات المصرية أثناء عبورها المانع المائى أو فى أعمال القوات السورية أثناء عبورها المانع الصناعى .

وعلاوة على توحيد ضربة الطيران،تم للقيادة الاتحادية توحيد توقيت التمهيد النيرانى للمدفعية ليتم تنفيذه خلال أربع قصفات مركزة بحوالى ٢٠٠٠ مدفع مصرى و ١٠٠٠ مدفع سورى بكل مافى الجبهتين من مدافع وهاونات من مختلفة الأعيرة ، ومن الصواريخ التكتيكية أرض أرض . لقد وضعت الخطط وتمت أعمال التحضير والتنسيق للعملية عن طريق السيطرة الكاملة للقائد العام للقوات

الاتحادية ، وبالاشتراك مع هيئتى عمليات كلا البلدين،فبدأت الحرب فى صورة رائعة ، وفى توافق وتنسيق كاملين،بحيث أثارت الذعر والارتباك فى صفوف القوات الإسرائيلية ، ولكن تلك البداية المشتركة المحكمة لم تلبث أن تلاشت بالتدريج بمجرد بدء العمليات الهجومية على الجبهتين ، فقد حدث انفصام تام بين الجيشين العربيين فى الشمال والجنوب ، وانفردت قيادة كل من الجيشين فى إدارة عملياتها وفقا للمواقف والأحداث التى أخذت تواجهها ، ولقد كان تحديد القيادة المصرية هدف مصر المباشر بإقامة رءوس كبارى على الضفة الشرقية لقناة السويس فى عمق محدود من صحراء سيناء لا يتجاوز (١٠ — ١٢ كيلو مترا) ثم إطالة زمن الوقفة التعبوية بعد نجاح المهمة المباشرة إطالة لم يكن لها ما يبررها ، مما أدى إلى تعطيل القوات عن تحقيق مهمتها النهائية ، وهى الوصول إلى منطقة المضايق،كان ذلك كله سببا فى استغلال القيادة الإسرائيلية الفرصة لتجنب القتال على جبهتين رئيسيتين فى وقت واحد ، فلقد رسمت خطتها على أساس اتخاذ وضع دفاعى أمام الجبهة المصرية فى الأيام الأولى من الحرب،فى الوقت الذى قامت فيه بتركيز مجهودها الرئيسى على جبهة الجولان الذى كان يشمل معظم مجهود سلاحها الجوى ومعظم قواتها المدرعة الاحتياطية التى كانت تدفع بها فى سباق مع الزمن إلى مرتفعات الجولان فى وحدات صغيرة دون إتمام تعبئتها فى تشكيلات كبيرة كما هو النظام المتبع فى تعبئة الاحتياطى . كذلك تم إرسال عدد كبير من الدبابات سيرا على الجنازير دون انتظار وصول ناقلات الدبابات كوسيلة لمواجهة التهديد المباشر الذى كانت تتعرض له إسرائيل من ناحية الجبهة السورية فى الشمال بحكم اقتراب هذه الجبهة من المناطق الإسرائيلية ذات الكثافة السكانية ، وبفضل هذه الخطة نجحت إسرائيل فى صد الهجوم السورى على جبهة الجولان،وإرغام القوات السورية على التراجع إلى الوراء فى اتجاه خط وقف إطلاق النار عام ٦٧ المعروف باسم الخط الارجوانى ، وهو الخط الذى بدأت منه الفرق السورية هجومها يوم ٦ أكتوبر ، وأمكن لإسرائيل استعادة المبادأة على الجبهة السورية اعتبارا من يوم ١٠ أكتوبر . وقررت القيادة الإسرائيلية مواصلة الضغط على القوات السورية،ومحاولة التقدم فى اتجاه دمشق بهدف تدمير الجيش السورى وإخراج سوريا نهائيا من الحرب،حتى تتفرغ بعد ذلك بكل قواتها للجبهة

المصرية فى الجنوب ، ولكن عنف المقاومة السورية وبدء وصول طلائع فرقة مدرعة عراقية ، ولواء مدرع أردنى (دبابات باتون) واشتراكها فى القتال إلى جانب القوات السورية أدى إلى إيقاف الهجوم المضاد الإسرائيلى وتثبيت الجبهة السورية تثبيتا نهائيا فى مساء ١٣ أكتوبر مما دعا القيادة الإسرائيلية إلى أن تقرر نقل مجهودها الرئيسى من الشمال إلى الجبهة المصرية فى الجنوب اعتبارا من اليوم التالى ١٤ أكتوبر . واستطاعت القيادة الإسرائيلية بعد أن تمكنت قواتها فى سيناء من إيقاف عملية تطوير الهجوم التى بدأتها القوات المصرية المدرعة والميكانيكية صباح ١٤ أكتوبر، وبفضل بدء وصول إمدادات الجسر الجوى الأمريكى إلى إسرائيل، من استعادة المبادأة على الجبهة المصرية اعتبارا من يوم ١٥ أكتوبر والقيام بعد ذلك مباشرة بعملية اختراق الدفاعات المصرية عند الدفرسوار ليلة ١٥ / ١٦ أكتوبر . وعمل رأس كوبرى غرب قناة السويس .

وقد أتاح هذا الوضع الاستراتيجى للجبهتين المصرية والسورية الفرصة للقيادة الإسرائيلية لتحديد أولويات عملها وجنّبها مواجهة أزمة خطيرة على كلا الجبهتين فى وقت واحد ، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى عدم وجود هيئة قيادة موحدة للجبهتين وقائد عام واحد يتمتع بسلطات إصدار أوامر العمليات وتعليمات التحرك للقوات على الجبهتين، ولم يكن لوجود هيئة العمليات بالقيادة الاتحادية التى كانت مهمتها المفترضة هى التنسيق بين الجبهتين فى مرحلة القتال الفعلية أى جدوى ، فقد اقتصر عمل هذه الهيئة طوال مدة الحرب على مجرد القيام بالاتصالات بين الجبهتين عن طريق تبادل الإشارات والرسائل اللاسلكية والانهماك فى حل الشفرة وتبليغ المعلومات عن الوضع العسكرى فى الجبهة السورية إلى قائد القيادة الاتحادية دون أن تعطى لهذه الهيئة أية فرصة أو إمكانات حقيقية لأداء واجبها الصحيح ، وهو تنسيق العمليات وربط الخطط المشتركة بين الجبهتين . لقد كان الأمر المفترض هو وجود هيئة قيادة موحدة تضم إدارة كاملة للعمليات وأخرى للمخابرات ، مما كان يكفل استغلال الأزمة الحادة والإرتباك الشديد اللذين واجهتهما القيادة الإسرائيلية خلال الأيام الأولى من المعركة، عندما تلقت صدمة الحرب العنيفة على كلا الجبهتين فى وقت واحد ، ولو كانت هذه الهيئة القيادية موجودة بالفعل لاستغلت فرصة

تركيز إسرائيل لمجهودها الرئيسى فى الفترة الأولى من الحرب أمام الجبهة السورية للقيام بعملية تطوير ناجحة للهجوم المصرى فى الجنوب فى اتجاه المضايق دون إجراء الوقفة التعبوية الطويلة التى لم يكن لها ما يبررها والتى أضاعت على القوات المصرية فرصة ثمينة لايمكن تعويضها للوصول إلى خط الدفاع الطبيعى عن القناة وهو منطقة المضايق، ولو كان ذلك قد تم لما أمكن للقوات الإسرائيلية القيام بعملية الاختراق التى جرت فى الدفاعات المصرية شرق القناة عند الدفرسوار، والتى انتهت بنجاحها فى الوصول إلى الضفة الغربية لقناة السويس .

لقد تمكنت إسرائيل من التخلص من الموقف العصيب الذى واجهته فى بداية الحرب بتركيز اهتمامها بكل جبهة على حدة واعتبارهما بمثابة جبهتين منفصلتين ، وقد كشف موشى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى الستار عن وجهة النظر الإسرائيلية هذه بقوله « إن قواتنا تتخذ أوضاع الدفاع فى جبهة القناة وتقيم الخطوط الدفاعية لوقف تقدم المصريين لحين تحول الوضع لصالح إسرائيل فى الشمال خلال الأيام القليلة القادمة »

لقد اتفقت مصر وسوريا منذ البداية على أن تتولى قيادة العمليات الحربية قيادتان عامتان منفصلتان ، إحداهما مصرية على جبهة سيناء والأخرى سورية على جبهة الجولان ، وهكذا انحصرت مهام القيادة الاتحادية فى ثلاث مسائل رئيسية : **أولا** : وضع الاستراتيجية العامة للحرب ، **وثانيا** : القيام بأعمال الخداع على المستوى الاستراتيجى والتعبوى والسياسى، وأخيرا القيام بأعمال تنظيم التعاون والتنسيق بين الجيشين المصرى والسورى . وعندما بدأت الحرب واحتدمت المعارك ظهر بوضوح العيب الخطير الذى كان منتظرا ، وهو الحاجة إلى سلطة مركزية تتولى إدارة العمليات الحربية وتصدر الأوامر إلى الجيشين المصرى والسورى على السواء .

موقف الأردن والعراق من قرار الحرب

فى منتصف سبتمبر ٧٠ وقعت اشتباكات عنيفة بين الجيش الأردنى وقوات المقاومة الفلسطينية فى عمان ، مما أدى إلى تشكيل حكومة عسكرية فى الأردن وإزاء تفاقم الموقف فى الأردن دعا الرئيس الراحل عبد الناصر الملوك والرؤساء إلى اجتماع قمة طارىء انعقد فى فندق الهيلتون بالقاهرة يوم ٢١ سبتمبر ، وخلال انعقاد المؤتمر سافر وفد يمثل مؤتمر القمة برئاسة الرئيس السودانى جعفر نميرى مرتين متتاليتين إلى عمان لمحاولة إيقاف إطلاق النار بين الجيش الأردنى وقوات المقاومة الفلسطينية . ورغم الجهود التى بذلها الوفد فى المرتين لتحقيق الاتفاق على وقف إطلاق النار ، فإن القتال كان يستأنف بشدة وعنف فى كل مرة بعد إعلان الاتفاق ، وعاد وفد مؤتمر القمة إل القاهرة فى المرة الثانية يوم ٢٥ سبتمبر بعد أن نجح فى إحضار ياسر عرفات زعيم منظمة فتح سرا فى نفس الطائرة التى حملت الوفد إلى القاهرة ، وفى يوم ٢٦ سبتمبر حضر الملك حسين فجأة إلى القاهرة حيث انضم إلى اجتماعات مؤتمر القمة ، وفى مساء يوم ٢٧ سبتمبر أعلن فى القاهرة عن التوصل إلى اتفاق شامل بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية ، وفى يوم ٢٨ سبتمبر انتهى انعقاد المؤتمر وبدأ الملوك والرؤساء فى مغادرة القاهرة عائدين إلى بلادهم وفى مساء نفس اليوم كان عبد الناصر فى رحاب الله .

وكانت الأزمة التى وقعت بين الأردن وسوريا نتيجة لمحاولة قوة من الدبابات السورية اجتياز حدود الأردن خلال احتدام المعارك بين الجيش الأردنى والمقاومة الفلسطينية فى سبتمبر ٧٠ سببا فى تقديم الأردن شكواه ضد سوريا إلى جامعة الدول العربية بالقاهرة ، ثم إلى قطع العلاقات الدبلوماسية فى نهاية الأمر بين الدولتين . وكانت العلاقات المصرية والأردنية قد بدأت تسوء منذ أحداث سبتمبر الدامية فى عمان ، وازدادت العلاقات سوءا فى أعقاب حادث اغتيال وصفى التل رئيس وزراء الأردن على مدخل فندق شيراتون بالقاهرة على أيدى جماعة من الفلسطينيين ، وبلغت الأزمة ذروتها عقب إعلان الملك حسين

في مارس ٧٢ مشروعه ، الذى كان يستهدف قيام دولة أردنية اتحادية تشمل الأردن والضفة الغربية الفلسطينية بعد أن يتم جلاء القوات الإسرائيلية عنها ، وقوبل المشروع من بعض الدول العربية والمقاومة الفلسطينية بمعارضة شديدة على اعتبار أنه محاولة غير مباشرة لتحقيق اتفاق مع إسرائيل . وفى خطاب ألقاه الرئيس الراحل السادات فى الدورة الطارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى الذى انعقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة فى ٦ إبريل ٧٢ أعلن الرئيس المصرى قطع علاقة مصر الدبلوماسية بالأردن حتى يتم تحديد الوسائل والخطط التى يجب أن تتحرك الأمة العربية من خلالها ، وأعلن السادات أن مصر لاتسمح لأحد بالتفريط فى حقوق الشعب الفلسطينى .

وفى منتصف عام ٧٣ بذل الملك السعودى فيصل مساعيه الحميدة لإزالة الخلافات السياسية بين مصر وسوريا وبين الأردن ، إذ كان يتطلع إلى إحياء الجبهة الشرقية مع إسرائيل التى كانت تعد دائما أخطر الجبهات بالنسبة إليها نظرا لامتدادها وقربها من المراكز ذات الكثافة السكانية ، وقد وجدت مساعيه الحميدة استجابة من جميع الأطراف المعنية ، فإن سوريا كانت شديدة الاهتمام بتأمين جناحها الجنوبى من خطر التطويق الإسرائيلى عندما تبدأ قواتها فى عملياتها الهجومية على مرتفعات الجولان ، وكان حشد الجيش الأردنى على الحدود الإسرائيلية الشمالية كفيلا بتحقيق ذلك الغرض ، كما أن الملك حسين الذى كان يشعر وقتئذ بانعزال الأردن عن العالم العربى رحب بمساعى الملك فيصل لعودة الصفاء مرة أخرى إلى العلاقات بينه وبين سوريا ومصر . وعلى الرغم من المعارضة العنيفة التى واجهتها عملية التقارب المصرى السورى مع الأردن من ناحية ليبيا والعراق والمقاومة الفلسطينية ، فإن المساعى التى بذلت لم تلبث أن تكللت بالنجاح ، إذ تمت زيارة الملك حسين للقاهرة فى ١٠ سبتمبر ٧٣ وانعقد مؤتمر قمة ثلاثى بالقاهرة حضره الرؤساء الثلاثة السادات والأسد وحسين ، كان الهدف منه بحث الموقف على خط المواجهة مع إسرائيل ووسائل تنشيط الجبهة الشرقية . وفى يوم ١٢ سبتمبر انتهى المؤتمر بعد أن نجح الرؤساء الثلاثة فى حل معظم الخلافات ، وصدر فى اليوم التالى بيان فى كل من القاهرة ودمشق أعلن فيه عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الأردن ، وعلى الرغم من أن الملك حسين لم يبلغ بصراحة أثناء محادثاته فى

القاهرة عن خطة الحرب القادمة أو موعد نشوبها . فإنه علم من الرئيسين السادات والأسد أن ثمة تخطيطا مشتركا بين مصر وسوريا من أجل الحرب القادمة قد بدىء فى إعداده وتجهيزه ، وأن المطلوب من الأردن فى حالة اندلاع القتال هو تأمين الجناح السورى الجنوبى ومنع القوات الإسرائيلية من عبور نهر الأردن لمحاولة تطويق الجيش السورى عبر الحدود الأردنية . ولم يكن الأردن فى ذلك الوقت فى وضع عسكرى يتيح له فرصة الاشتراك فى الحرب إلى جانب سوريا ومصر ، فلم يكن قد تم إمداده بعد هزيمة يونيو ٦٧ بالأسلحة والمعدات التى تعوض مافقده فى تلك الحرب ، مثل تلك التى تلقتها مصر وسوريا من الاتحاد السوفيتى ، ولم تكن لديه شبكة متطورة من الصواريخ أرض جو لحماية قواته البرية ومنشآته الحيوية ، ولذلك اكتفت مصر وسوريا بالوعد الذى قطعه الملك حسين على نفسه ، وهو القيام بحشد قواته على حدود إسرائيل بمجرد نشوب الحرب لتأمين جناح الجيش السورى من ناحية الجنوب ، وفى إثر الاتفاق الذى تم فى مؤتمر القمة بالقاهرة بين الرؤساء الثلاثة أصدرت القيادة السورية فى منتصف سبتمبر أوامرها لفرقة المشاة الميكانيكية التى كانت ترابط فى منطقة الحدود الأردنية عند درعا بالتحرك شمالا والانضمام إلى قوات الجبهة أمام مرتفعات الجولان .

وفى أعقاب الزيارة التى قام بها الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية المصرى إلى دمشق يوم ٣ أكتوبر ٧٣ للتصديق من الرئيس السورى حافظ الأسد على الخطة الهجومية « بدر » وقبل أن يعود الوزير المصرى إلى القاهرة بالطائرة طلب من اللواء بهى الدين نوفل رئيس هيئة عمليات القيادة الاتحادية الذى كان برفقته ، التوجه برا إلى عمان لمقابلة الفريق زيد بن شاكر رئيس الأركان العامة الأردنى ليطلب منه تنفيذ الاتفاق الذى وعد به الملك حسين لتأمين جناح الجيش السورى . وفى يوم ٤ أكتوبر تم اللقاء فى رئاسة الأركان الأردنية بعمان . ووعد الفريق زيد بن شاكر بتنفيذ المهام المطلوبة من الجيش الأردنى ، وتم وضع أسلوب الاتصال اللاسلكى بين القيادة الاتحادية بالقاهرة ورئاسة الأركان الأردنية بعمان .

أما بالنسبة للعراق وعلى عكس ما جرى عليه الحال خلال حربى ٤٨ و٦٧ كان اعتقاد القيادتين المصرية والسورية أن ظروف العراق لن تسمح له

بالمشاركة الفعلية فى القتال ، لأن وجود التهديد الإيرانى الخطير على حدوده الشرقية فى الوقت الذى لا تنقطع فيه ثورات الأكراد فى الشمال ضد الحكومة العراقية ، كل ذلك كان كفيلا بمنع تحريك العراق لقواته إل الجبهة السورية . وعلاوة على ذلك كان اعتقاد القيادة السورية أن المهمة الاستراتيجية المخصصة للجيش السورى وهى شن الهجوم على مرتفعات الجولان وتدمير القوات الإسرائيلية المرابطة فيها والوصول إلى الخط نهر الأردن – الشاطىء الشرقى لبحيرة طبرية ، لم يكن تنفيذها يحتاج إلا لجهود القوات السورية وحدها وإلا لوقت زمنى قصير لاتمامها ، وأنه فى حالة دفع العراق لقواته ، فليس من المتوقع وصولها نظرا للمسافة الشاسعة التى سوف تقطعها إلا بعد أن تكون القوات السورية قد أتمت مهمتها بنجاح أو بعد أن يكون مجلس الأمن قد أصدر قراره بوقف إطلاق النار ، مما يجعل تقديم أية مساهمة عراقية فعالة من أجل إحراز النصر أمرا بعيد الاحتمال .

وكانت سوريا بسبب الخلاف العقائدى بين حزبى البعث فى سوريا والعراق تهدف لأسباب حزبية إلى عدم إشراك العراق فى الحرب ومشاركته لها فى اجتناء ثمار النصر كوسيلة لإضعاف موقف حزب البعث الحاكم فى العراق وتعريضه لانتقادات الجماهير العربية .

وفى يوم ٦ أكتوبر وبعد اندلاع القتال بعدة ساعات وعلى الرغم من أن مصر وسوريا لم تخطرا العراق بأية معلومات مسبقة عن الحرب بادر الرئيس العراقى أحمد حسن البكر بالاتصال بالرئيسين السادات والأسد هاتفيا وأعلمهما أن العراق قرر إشراك أربعة أسراب جوية فى المعركة على الفور إلى جانب سوريا (كانت ثلاثة أسراب منها من طراز ميج ٢١ والسرب الرابع من طراز ميج ١٧) وذكر الرئيس العراقى أن القيادة الجوية العراقية مستعدة لتلبية كل مطالب سرب الهوكر هنتر الموجود بمصر منذ أبريل والذى سبق الاتفاق على أن يتلقى أوامره من قيادة القوات الجوية المصرية .

وفى يوم ٧ أكتوبر صدر بيان من مجلس قيادة الثورة العراقى أعلن فيه قراره بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران تعبيرا عن حسن نواياه وعن الرغبة فى التوصل إلى حل سريع للمشاكل القائمة بين البلدين ، ودعا البيان الحكومة

الإيرانية إلى التفاوض حول المشاكل القائمة بين العراق وإيران بما يضمن مصالح وحقوق وسيادة البلدين الإسلاميين الجارين ، كما أعلن عن استعداد الحكومة العراقية لإرسال وفد يمثلها لهذا الغرض إلى طهران واستعدادها لاستقبال وفد إيراني في بغداد ، وكانت الغاية من هذه المبادرة العراقية تخفيف حدة التوتر على الحدود الشرقية ، بهدف نقل الجانب الأكبر من القوات المحتشدة أمامها إلى سوريا على الفور . وفي مساء يوم ٧ أكتوبر أبلغ السفير العراقي بدمشق الرئيس حافظ الأسد بقرار القيادة السياسية العراقية بمشاركة العراق بكل ثقله في المعركة . وفي يوم ٨ أكتوبر قابل السفير العراقي بدمشق وزير الخارجية السوري بناء على طلبه ، وأكد له الوزير أهمية وصول التشكيلات العراقية بأسرع وقت ممكن . وأبدى رجاء سوريا بألا تقل القوة العراقية المتحركة عن فرقتين مدرعتين كاملتين (كان الوضع العسكري السوري قد أخذ يتحرج على جبهة الجولان منذ ذلك اليوم) وكانت القيادة العراقية بالفعل قد أصدرت أمرا إنذاريا منذ مساء ٦ أكتوبر إلى الفرقتين المدرعتين الثالثة والسادسة بالاستعداد للتحرك إلى سوريا ، ومنذ صباح يوم ١١ أكتوبر ، بدأت طلائع القوات العراقية في الوصول إلى الجبهة السورية وفي يوم ٢٤ أكتوبر اكتمل وصول جميع القوات العراقية إلى سوريا ، أى أن تجميعها قد استغرق أسبوعين كاملين ، ولو كانت الوحدة العربية حقيقة واقعة وليست مجرد شعارات زائفة ، ولو كان قد أمكن حشد القوات العراقية إلى جانب القوات السورية قبل بدء الهجوم في ٦ أكتوبر لكان وجه التاريخ قد تغير ، ولكان في مقدرة القوات السورية والعراقية اكتساح المواقع الدفاعية الإسرائيلية في مرتفعات الجولان والوصول بسهولة تامة إلى الخط نهر الأردن – الشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية ، وإتمام تحرير الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو ٦٧ .

من سيناء إلى الجولان

ملحق الصور



الفصل العاشر



العربة الأمامية ـ المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المشتركة فى أكتوبر ٥٥ يستعرض القوات وعلى يمينه الملك حسين والملك سعود العربة الخلفية ـ الرئيس عبد الناصر وعلى يمينه الرئيس السورى شكرى القوتلى



المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المشتركة فى أكتوبر عام ٥٥ يستعرض القوات وعلى يمينه الملك حسين ملك الأردن والملك سعود ملك السعودية



المشير عبد الحكيم عامر فى زيارة لرئاسة الأركان العامة السورية بدمشق عام ٥٥ وإلى يساره العميد شوكت شقير رئيس الأركان العامة السورية والعقيد أ ح جمال حماد مدير فرع القيادة المشتركة بدمشق واللواء أ ح محمود سيف اليزل خليفة



المشير عبد الحكيم عامر يزور معسكر الجيش السورى فى قطنة وإلى يمينه العميد شوكت شقير وإلى يساره العقيد أ ح جمال حماد مدير القيادة المشتركة بدمشق



المشير عبد الحكيم عامر فى هضبة الجولان ينظر من خلال نظارة الميدان إلى المستعمرات الإسرائيلية فى أسفل الهضبة يظهر فى الصورة اللواء أ ح محمود سيف اليزل خليفة والعقيد أ ح جمال حماد مدير القيادة المشتركة بدمشق



الفريق أول على على عامر قائد القيادة العربية الموّحدة فى مارس ٦٤



المقدم شمس بدران بعد أن أصبح وزيرا للحربية
يتحدث مع المهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء



اللواء بهى الدين نوفل رئيس عمليات القيادة الاتحادية يعرض رسالة عاجلة وردت من القيادة السورية على الفريق أول أحمد إسماعيل القائد العام للقوات الاتحادية داخل المركز ١٠ - وإلى اليمين الرئيس السادات وهو ينصت باهتمام وخلفه اللواء حسن الجريدلى واللواء فؤاد نصار



الفريق سعد الشاذلى رئيس أركان
حرب القوات المسلحة المصرية



اللواء عبد الغنى الجمسى رئيس هيئة العمليات



اللواء بحرى فؤاد ذكرى
قائد القوات البحرية



اللواء محمد على فهمى
قائد قوات الدفاع الجوى



اللواء طيار حسنى مبارك قائد القوات الجوية

ملاحق

ملحق ١

دراسة استراتيجية
لمعركة بورسعيد البحرية
إغراق المدمرة إيلات

تعددت الروايات في الآونة الأخيرة حول عملية إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات وظهر كثير من أوجه الخلاف بين بعض المؤرخين والكتاب عند تناولهم لوقائع هذه المعركة التاريخية ، حتى كادت الحقيقة تتوه فى زحام هذا الكم الكبير من المقالات والتعليقات . وفى رأيى أن تسجيل المعارك الحربية وتحليلها تحليلا فنيا سليما يختلف عن تسجيل وتحليل الأحداث التاريخية ، إذ لابد فى الحالة الأولى أن يتهيأ للمؤرخ عاملان حيويان ، أولهما : توافر مراجع موثوق بصحتها أو وثائق رسمية معتمدة يمكن له عن طريقها أن يتصور الجو العام الذى دارت فيه المعركة ، والظروف التى أحاطت بها ، والعامل الثانى أن يكون لدى المؤرخ قدر كاف من الثقافة العسكرية يؤهله للقيام بالتحليل الفنى العسكرى عن علم وموضوعية ، خاصة إذا ماحاول التعمق فى بحثه وتحليله وتطرق إلى النواحى الاستراتيجية والتعبوية وإلى الخطط والأساليب التكتيكية .

ونظرا لما لمعركة بور سعيد البحرية من أهمية بالغة سواء من جهة تأثيرها على مجال الفكر الاستراتيجي البحرى على المستوى العالمى ، أو من جهة أثرها الكبير على الروح المعنوية فى القوات المسلحة وفى نفوس الشعب المصرى بل الأمة العربية جميعها ، إذ كان لها فضل كبير فى استعادة القوات المسلحة ثقتها فى ذاتها بعد هزيمة يونيو ٦٧ الشائنة ، وفى رفع الروح المعنوية لمصر والعرب ، بعد أن خيم على المنطقة العربية ظلام اليأس وظلال الهزيمة . وإيمانا منا بأهمية تسجيل وقائع هذه المعركة البحرية الفذة تسجيلا صحيحا مدعما بالوثائق والمستندات الرسمية ، فقد تقدمت بهذا المطلب إلى القائد النابه المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى ، الذى لم يتردد فى السماح لى مشكورا بالاطلاع على الوثائق والتسجيلات

الرسمية الخاصة بمعركة بور سعيد البحرية ، حرصا منه على تسجيل التاريخ الحربى لقواتنا المسلحة تسجيلا صحيحا ، وفى تهيئة الفرصة لأبناء مصر والعروبة كى يعرفوا حقيقة ماجرى من أحداث هامة فى هذا اليوم الخالد فى تاريخ البحرية ، والذى ضرب فيه رجال البحرية المصرية أروع الأمثلة فى الوطنية والشجاعة والفداء ، وفى مكتب الفريق على جاد قائد القوات البحرية المصرية بمقر قيادته برأس التين بالإسكندرية أطلعنى القائد على كل ما تحتفظ به قيادة القوات البحرية من وثائق وسجلات وأوامر للعمليات خاصة بهذه المعركة ، وكذا الإشارات اللاسلكية والتليفونية التى تم تبادلها بين القيادات العسكرية فى كل من الإسكندرية وبور سعيد والقاهرة ، مع خلاصة وافية دقيقة من شرحه وتحليلاته . وعلاقة الفريق على جاد بمعركة بور سعيد علاقة عاطفية وثيقة ومعلوماته عنها غزيرة ودقيقة ، فقد كان يوم وقوعها لا يزال برتبة المقدم ، وكان يشغل منصب ضابط الخطط بشعبة العمليات بقيادة القوات البحرية ، وكان واحدا من أفراد الطاقم الذى وقع عليه اختيار الفريق فؤاد أبو ذكرى قائد القوات البحرية وقتئذ لمتابعة الموقف ومعاونته فى إدارة المعركة خلال ذلك اليوم التاريخى ٢١ أكتوبر ٦٧ ، الذى اتخذت منه البحرية المصرية عيدا لها تحتفل به كل عام .

كيف أصيبت المدمرة إيلات ؟

فى مساء يوم الجمعة ٢٠ من أكتوبر ٦٧ اكتشف رادار لنش السواحل (نسر) هدفا كبيرا فى اتجاه ٥١ درجة على مسافة ١٧ ميلا بحريا من فنار بور سعيد (الميل البحرى ١٨٥٠ مترا) وتوالت البلاغات طوال الليل من مختلف أجهزة رادار قاعدة بور سعيد البحرية عن تحركات ذلك الهدف الذى كان آخذا فى التجول أمام القاعدة البحرية خارج المياه الإقليمية ، وفى الساعة الخامسة والنصف صباحا تم رصد الهدف بوضوح عن طريق أجهزة رادار القاعدة ، وكان الاتجاه ٩٥ درجة والمسافة حوالى ١٣ ميلا بحريا ، ونظرا لأن أجهزة الرادار فى قدرتها تحديد مكان الهدف فقط دون أن يمكنها تمييز

نوعه ، لذا تم التأكد أن الهدف هو سفينة حربية عن طريق نقطة المراقبة البصرية أعلى فنار بور سعيد ، وهى نقطة مراقبة دائمة تابعة لقيادة القاعدة البحرية فى بور سعيد .

وفى الساعة السابعة وعشر دقائق صباح السبت ٢١ أكتوبر أبلغ قائد قاعدة بور سعيد بالنيابة العقيد بحرى طلعت نصر مركز العمليات البحرى فى رأس التين بالإسكندرية ، أن وسائل الإنذار البصرية والرادارية اكتشفت سفينة مجهولة تقوم بالتجول أمام ميناء بور سعيد منذ مساء اليوم السابق حتى الصباح خارج المياه الإقليمية ، على مسافات مختلفة تتراوح ما بين ١٥ ، ٢٠ ميلا بحريا من فنار بور سعيد ، وأنه إزاء ذلك أصدر أوامره بأن تكون جميع الوحدات البحرية بالقاعدة فى حالة الاستعداد ، وطلب الإفادة بتعليمات قيادة القوات البحرية ، وفى الساعة الثامنة والنصف صباحا أبلغ قائد قاعدة بور سعيد مركز العمليات البحرى برأس التين أن الهدف مازال يتجول خارج المياه الإقليمية ، وأن عمليات رصده مستمرة دون توقف .

وعلى الفور أمر قائد القوات البحرية اللواء بحرى أ .ح فؤاد أبو ذكرى بتكوين طاقم عمل برئاسته فى مركز العمليات البحرى ، كان يتشكل من العميد بحرى أ .ح محمود عبد الرحمن فهمى رئيس شعبة العمليات ، والعقيد بحرى أ .ح محمد على محمد نائب رئيس شعبة العمليات ، والمقدم بحرى أ .ح على جاد ضابط الخطط بشعبة العمليات بهدف متابعة الأحداث أولا بأول مع قاعدة بور سعيد البحرية وتحليل المواقف تمهيدا لإصدار القرارات وأوامر العمليات الملائمة وفقا لتطورات الموقف ، والأمر الذى يستلفت النظر أن جميع الضباط الذين اشتركوا فى طاقم العمل الذى أدار معركة إيلات تولى كل منهم قيادة القوات البحرية فيما بعد ، وتم ذلك وفقا لترتيب أقدميتهم ، وكان أحدثهم رتبة وقتئذ المقدم بحرى أ ح على جاد الذى أصبح الفريق على جاد قائد القوات البحرية حاليا .

وبناء على تعليمات قائد البحرية قام مركز العمليات برأس التين بإخطار هيئة العمليات بالقيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة تليفونيا بجميع التبليغات التى تلقاها من قيادة قاعدة بور سعيد .

وكان تحليل مركز العمليات وقتئذ أن تلك التحركات البحرية للعدو فى منطقة بور سعيد ربما كان الغرض منها تأمين عملية نقل العدو لمعدات وإمدادات هامة من إسرائيل إلى منطقة رمانة على شاطىء سيناء شرق بور فؤاد .

وفى الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق أصدر قائد قاعدة بور سعيد البحرية أمرا برفع درجة استعداد سرب لنشات الصواريخ المكون من لنشين من طراز كومار إلى الدرجة القصوى ، والاستعداد للإبحار فى أية لحظة للاشتباك مع العدو .

وفى الساعة ١١,٢٥ وفى الوقت الذى تلقت فيه قيادة قاعدة بور سعيد التأكيد من النقيب أحمد شاكر القارح قائد سرب اللنشات بإتمام استعداد وحدته للتحرك ، قامت القاعدة بإبلاغ مركز العمليات البحرى برأس التين تليفونيا بأن الهدف السطحى تم رصده على مسافة خمسة أميال بحرية من نجمة بور سعيد (النجمة هى علامة مضيئة للإرشاد على مسافة خمسة أميال بحرية من الشاطىء) وكان ذلك معناه أن الهدف قد أصبح داخل المياه الإقليمية المصرية ، وقد ثبت من الاستطلاع الذى أجرته أجهزة القاعدة أن الهدف هو مدمرة إسرائيلية من طراز Z وتم التأكيد بأن وحدات قاعدة بور سعيد فى تمام الاستعداد للاشتباك مع العدو بمجرد صدور الأوامر إليها بذلك ، وطلبت قيادة القاعدة الإفادة بالرأى .

وفى الساعة ١١,٤٠ وردت إشارة لاسلكية بالشفرة من قاعدة بور سعيد إلى مركز العمليات برأس التين ، كان نصها « الهدف المعادى على اتجاه ٤٠ درجة والمسافة ١١ ميلا بحريا من فنار بور سعيد أوامركم » وبادرت قيادة القوات البحرية بإخطار هيئة عمليات القوات المسلحة والقيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة تليفونيا بالموقف ، وطلبت سرعة التصديق على قرار قائد القوات البحرية ، الذى سبق أن اتخذه بتدمير الهدف البحرى المعادى فور اختراقه المياه الإقليمية . وفى الساعة ١١,٤٥ اختفى الهدف البحرى المعادى فجأة من شاشات الرادار بالقاعدة البحرية بما في ذلك أجهزة رادار سرب لنشات الصواريخ ، وثبت أنه ابتعد لأكثر من ١٥ ميلا بحريا ، وعندما تأكدت قيادة القاعدة من اختفاء الهدف أبلغت ذلك بإشارة لا سلكية فى الساعة ١٢,٢٥

إلى مركز العمليات البحرى برأس التين ، وكان الاتصال التليفونى المباشر بين قاعدة بور سعيد البحرية وقيادة القوات البحرية برأس التين قد انقطع فجأة فى الساعة ١١,٤٥ وظل مقطوعا حوالى أربع ساعات ونصف ، بسبب وقوع أحد الأعطال ، الأمر الذى دعا مركز العمليات البحرى برأس التين إلى الاستعانة بهيئة العمليات بالقيادة العامة بالقاهرة ، لتصبح حلقة الاتصال بين قيادة القوات البحرية برأس التين وقيادة القاعدة البحرية ببور سعيد طوال فترة الانقطاع التليفونى ، ومنذ اللحظة التى طلب فيها قائد القوات البحرية التصديق على قراره كانت هيئة العمليات بالقيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة تبحث مع القائد العام الفريق أول محمد فوزى ردود أفعال العدو المنتظر حدوثها فى حالة التصديق على قرار قائد القوات البحرية ، ونظرا لأن التصديق على القرار المذكور لم يكن فى مقدرة القائد العام للقوات المسلحة أن يتحمل مسئوليته وحده بالنسبة لما سيترتب على تنفيذه من عواقب عسكرية وسياسية ، ينبغى أن تكون الحكومة المصرية على أهبة الاستعداد لتحمل مسئوليتها ، لذلك رفع الأمر إلى القيادة السياسية العليا فى الدولة ، التى كانت تتمثل وقتئذ فى شخص الرئيس الراحل عبد الناصر . وفى الساعة ١٢,١٠ أبلغ القائد العام للقوات المسلحة قائد القوات البحرية بالتصديق على قراره وهو التصدى لأى اختراق معاد للمياه الإقليمية بعد التحقق من جنسية الهدف ، وتم ذلك بعد حوالى نصف ساعة من طلب التصديق . وبادر قائد القوات البحرية فى إثر التصديق على قراره بإصدار تعليمات عمليات إلى قيادة قاعدة بور سعيد تليفونيا عن طريق هيئة العمليات العامة بالقاهرة (نظرا لتعذر الاتصال مع القاعدة مباشرة بسبب العطل التليفونى) ومن تسجيلات قاعدة بورسعيد البحرية اتضح أن تعليمات العمليات المشار إليها أبلغت إلى القاعدة بإشارة تليفونية فى الساعة ١٢,٥٥ وكان نصها كما يلى « فى حالة دخول الهدف المعادى المياه الإقليمية يتم التعامل معه بلنشى الصواريخ ، على أن يتم الاشتباك معه باللنش الأول فقط ، ويكون اللنش الثانى جاهزا للتحقق من إغراقه ، وتعطى التعليمات للمدفعية الساحلية ببور سعيد بالاستعداد للاشتباك ، ويراعى إخطار مركز العمليات البحرى برأس التين والقيادة الشرقية بالإسماعيلية بما يتم » .

وفى الساعة الواحدة وخمس دقائق وردت إشارة لاسلكية من قاعدة بور سعيد إلى مركز العمليات البحرى برأس التين بظهور الهدف ثانية على شاشات أجهزة رادار القاعدة على مسافة ١٥ ميلا بحريا من فنار بور سعيد ، وفى الساعة الواحدة والربع ظهرا قام مركز العمليات البحرى برأس التين بإرسال إشارة لاسلكية مفتوحة إلى قيادة قاعدة بور سعيد ، كان الغرض منها هو خداع العدو ، وكان نصها كما يلى « لا تشتبك مع أية أهداف فى نطاق القاعدة » ، وكان من المتوقع أن يلتقط العدو تلك الإشارة اللاسلكية ، وأن تكون سببا فى تشجيعه على اختراق المياه الإقليمية المصرية ، وحتى لا ينخدع قائد القاعدة البحرية فى بور سعيد بالإشارة اللاسلكية المرسلة إليه تم إخطاره تليفونيا بحقيقة الأمر عن طريق هيئة العمليات بالقاهرة . وفى حوالى الساعة الثانية والنصف ظهرا وصلت إشارة لاسلكية بالشفرة من قيادة بور سعيد إلى مركز عمليات رأس التين أفادت بأن ضابط أول الباخرة « قناة السويس » القادمة من بيروت قد أكتشف أثناء اقتراب الباخرة من ميناء بور سعيد فى الساعة الخامسة صباحا يوم ٢١ أكتوبر هدفين حربيين فى المنطقة شمال شرق بور سعيد على مسافة حوالى ١٥ ميلا بحريا من الفنار .

وفى الساعة الثالثة وأربعين دقيقة ظهر على شاشات أجهزة رادار قاعدة بور سعيد هدفان متحركان بالفعل ، وقد تابعت أجهزة الرادار رصد تحركاتها على شاشاتها منذ ذلك التوقيت حتى الساعة الرابعة وأربعين دقيقة (أى لمدة ساعة كاملة) وقد اتضح من رصد زاوية الاتجاه والمسافة بالنسبة للهدفين لفترات منتظمة أن الهدف الأول قد تغيرت مسافته خلال هذه الساعة من ١٣ ميلا بحريا إلى ٢٠ ميلا بحريا ، مما أكد لقيادة القاعدة أنه أخذ فى الابتعاد عن ميناء بور سعيد ، أما الهدف الثانى فقد اتضح أن مسافته قد تغيرت خلال هذه الساعة من ٢٣ ميلا بحريا إلى ١٦ ميلا بحريا ، مما أكد لقيادة القاعدة أن هذا الهدف بدأ يقترب بانتظام من ميناء بور سعيد . وفى الساعة الرابعة وعشرين دقيقة كان العطل التليفونى قد تم إصلاحه ، وعاد الاتصال المباشر مرة أخرى بين قيادة قاعدة بور سعيد وقيادة القوات البحرية برأس التين .

وبعد أن تم وصول الهدف إلى حدود المياه الإقليمية المصرية أرسلت قاعدة

بور سعيد إشارة لاسلكية إلى سرب لنشات الصواريخ الذى كان يتولى قيادته النقيب أحمد شاكر بالإبحار فورا للاشتباك مع الهدف على اتجاه ٦٣ درجة والمسافة ١٢ ميلا بحريا داخل قوس نصف قطره سبعة أميال من نجمة بور سعيد على أن تتم الضربة الأولى بلنش الصواريخ رقم ٥٠٤ الذى كان يتولى قيادته قائد السرب ، تليهاا الضربة الثانية بلنش الصواريخ رقم ٥٠١ الذى كان يتولى قيادته النقيب لطفى جاد الله بأمر من قائد السرب بعد التأكد من نتيجة الضربة الأولى ، وعلى أن تتم العودة فورا إلى الميناء بعد انتهاء المهمة . وكان سرب لنشات الصواريخ يتكون من لنشين من طراز كومار (سوفيتية الصنع) ويحمل كل لنش صاروخين من طراز ستايكس قوتهما التدميرية قرابة طن من المواد الشديدة الانفجار .. وفى الخامسة تماما تم إبلاغ مركز عمليات رأس التين بالأمر الصادر بخروج سرب لنشات الصواريخ لتنفيذ المهمة التى أوكلت إليه . وفى الخامسة وخمس دقائق مساء غادر سرب لنشات الصواريخ رصيف الميناء وفقا لاتجاه السير المحدد له فى التعليمات ، وعند خروجه أرسل النقيب أحمد شاكر قائد السرب إشارة لاسلكية إلى قيادة قاعدة بور سعيد طلب فيها إيقاف تشغيل أجهزة الرادار الأخرى الموجودة بالقاعدة البحرية ، كى يتسنى له استخدام أجهزة الرادار الخاصة بالسرب دون أى تداخل أو تشويش .

وفى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة أى بعد ٢٠ دقيقة من خروج السرب من الميناء ، وبعد أن تم تحديد مكان الهدف على شاشة رادار اللنش رقم ٥٠٤ ، انطلق الصاروخ الأول فى اتجاه الهدف الذى اتضح من الاستطلاع أنه مدمرة إسرائيلية وفى الساعة الخامسة وتسع وعشرين دقيقة أى بعد ٤ دقائق من إطلاق الصاروخ الأول انطلق الصاروخ الثانى من نفس اللنش فى اتجاه المدمرة الإسرائيلية وكان الرائد توفيق الميقاتى أركان حرب استطلاع القاعدة البحرية يرقب المعركة الدائرة من نقطة المراقبة المؤقتة أعلى فندق بور سعيد ، وبعد انطلاق الصاروخين أبلغ قائد قاعدة بور سعيد أنهما أصابا الهدف مباشرة وأن النار قد اشتعلت فى المدمرة ، وتم سماع عدة انفجارات متتالية . وفى إثر انتهاء لنش القيادة من إطلاق صاروخيه أصدر قائد السرب إشارة لاسلكية إلى قائد اللنش الثانى النقيب لطفى جاد الله كان نصها كما يلى « تم تدمير الهدف ويراعى عدم الاشتباك » .

وقد ثبت فيما بعد من المصادر الإسرائيلية أن الصاروخ الأول أطاح بهوائيات اللاسلكي وأجهزة الاتصال مما جعل السفينة عاجزة عن طلب النجدة أو إرسال إشارات الاستغاثة ، أما الصاروخ الثاني فقد أصاب غرفة الماكينات تاركا السفينة كالجثة الهامدة فى مكانها وأخذت تميل بشدة نحو الماء والنيران مشتعلة ببعض أجزائها ، وكان اصطدام الصاروخين بجسم المدمرة من القوة وتأثير انفجارهما عليها من الشدة بحيث تهيأ لجميع المراقبين للعملية سواء كان النقيب أحمد شاكر قائد سرب اللنشات،أو الرائد توفيق الميقاتى أركان حرب استطلاع القاعدة ، الذى كان متابعا للعملية من نقطة المراقبة أعلى فندق بور سعيد ، أن المدمرة الإسرائيلية قد تم تدميرها وأنها فى طريقها إلى أعماق البحر ، وكان ذلك الاعتقاد هو السبب فى أن يرسل قائد السرب بتعليماته باللاسلكى إلى قائد اللنش الثانى النقيب لطفى جاد الله بعدم الاشتباك ، وفى أن يرسل إشارة لا سلكية إلى قيادة قاعدة بور سعيد بنجاحه فى إغراق الهدف ، وفى إثر التبليغ الذى تلقته قيادة القاعدة فى بور سعيد بإغراق الهدف أصدر قائد القاعدة أوامره إلى قائد سرب اللنشات بالعودة إلى الميناء ، حيث إن مخطط تنفيذ الخطة القتالية كان يقضى بضرب الهدف بصاروخين فقط للاحتفاظ باحتياطى من الصواريخ لتدمير أية أهداف معادية أخرى يجرى اكتشافها ، ولتغطية عودة اللنشات إلى القاعدة.وفى السادسة مساء وصل سرب اللنشات إلى رصيف ميناء بور سعيد وكان قائد القوات البحرية بمجرد أن تلقى نبأ إغراق المدمرة تليفونيا قد أصدر تعليماته بعودة لنش الصواريخ الأول الذى كان يتولى قيادته النقيب أحمد شاكر إلى الإسكندرية على أن يستمر لنش الصواريخ الثانى الذى كان ما يزال محتفظا بصاروخيه وباقى وحدات القاعدة والمدفعية الساحلية فى أعلى درجات الاستعداد . وفى السادسة والنصف مساء أبلغت قيادة قاعدة بور سعيد مركز عمليات رأس التين بإشارة تليفونية كنوع من التسجيل الرسمى أنه قد تم إغراق مدمرة معادية فى اتجاه ٧٢ درجة على مسافة ١١,٥ ميل بحرى ، وخلال تلك الفترة التى أمضتها قاعدة بور سعيد فى غمرة من أفراح النصر قام قائد القوات البحرية بالاتصال بالقائد العام للقوات المسلحة تليفونيا ، حيث أبلغه بالنبأ السار الذى لم يلبث القائد العام أن نقله فى الحال إلى الرئيس الراحل عبد الناصر الذى اعتبره أجمل مفاجأة تلقاها وأسعد نبأ وصله منذ أحزان يوم

٥ يونيو الأليمة ومرارته العميقة .

ويهمنا أن نسجل فى هذه الدراسة للمعركة أن أجهزة اللاسلكى فى سرب لنشات الصواريخ لم يحدث بها أى تعطيل سواء عن عمد أو عن غير عمد ، طوال الفترة التى أمضاها سرب لنشات الصواريخ فى عرض البحر ، منذ مغادرته للرصيف وإطلاقه الصاروخين على المدمرة لحين عودته مرة أخرى إلى رصيف الميناء، وأن الأمر الذى حدث هو الإجراء العادى الذى تتبعه جميع الوحدات العسكرية سواء كانت بحرية أو برية ، وفقا لأوامر العمليات الصادرة والتعليمات المستديمة وهى أن تلتزم الوحدة طوال التحرك إلى حين الاشتباك بما يسمى صمت اللاسلكى ، وهو اصطلاح يعنى أن تكون جميع أجهزة اللاسلكى فى الوحدة على وضع الاستقبال جاهزة لتلقى أية إشارات من رئاستها ، ولكن دون أن تقوم هى بإرسال أية إشارات لاسلكية - إلا فى حالة انكشاف أمرها للعدو وزوال عامل المفاجأة - ويعود السبب فى التزام الوحدات بالمحافظة على صمت اللاسلكى قبل الاشتباك لمحاولة الحصول على المفاجأة ، إذ إن فى مقدرة العدو فى حالة قيام الوحدة بإرسال إشارات لاسلكية أثناء التحرك أن يحدد موقعها بدقة عن طريق أجهزة إيجاد الاتجاه التى فى حوزته وبالتالى يزول عامل المفاجأة .

كيف تم إغراق المدمرة إيلات

كانت أجهزة رادار القاعدة البحرية فى بور سعيد - كما سبق أن ذكرنا - قد أغلقت بأوامر من قيادة القاعدة فى الساعة الخامسة وخمس دقائق بناء على طلب قائد السرب النقيب أحمد شاكر عند خروجه بسرب اللنشات من الميناء لتأدية المهمة التى صدرت له الأوامر بتنفيذها ، وكان الأمر المفترض أن تصدر قيادة قاعدة بور سعيد تعليماتها بإعادة تشغيل أجهزة الرادار بالقاعدة بمجرد وصول التبليغات إليها عن إصابة المدمرة المعادية بإصابات مباشرة وأنها فى طريقها للغرق ، وكانت إعادة تشغيل أجهزة الرادار فى أعقاب نجاح المهمة

أمرا واجبا لا يمكن إغفاله ، إذ هو الوسيلة الأكيدة من جهة للتحقق من إغراق المدمرة ، عندما يتم اختفاؤها من شاشات أجهزة الرادار ، كما أن إعادة تشغيل أجهزة الرادار من جهة أخرى هى وسيلة وقائية ضرورية لحماية وحدات القاعدة البحرية ومنشآتها عن طريق اكتشاف أية أهداف معادية جديدة قد تحاول دخول المياه الإقليمية المصرية ، إما لإنقاذ المدمرة المصابة وإما لتوجيه ضربة انتقامية ضد وحدات القاعدة البحرية أو منشآتها ، ولكن الأمر الذى جرى كان على خلاف ذلك تماما ، فإن قيادة القاعدة البحرية لم تصدر تعليماتها بإعادة تشغيل أجهزة الرادار إلا فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة مساء ، أى متأخرة عن الموعد المفترض بأكثر من ساعة كاملة لأسباب سوف نناقشها عند قيامنا بعملية تحليل المعركة ، وهى أسباب لا تمت بصلة بالطبع لما ذكره بعض الكتاب من أن ذلك التأخير قد نتج بسبب حدوث عطل فى الأجهزة ، إذ إنه من غير المعقول أن تتعطل جميع أجهزة رادار القاعدة البحرية ثم تعود للعمل فى توقيت واحد .

والأمر الذى جرى بعد ذلك أن أجهزة رادار قاعدة بور سعيد بمجرد عودتها للعمل بناء على تعليمات قيادة القاعدة فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة اكتشفت فى الحال على شاشاتها هدفا كبيرا فى اتجاه ٨٣ درجة والمسافة ١١,٥ ميل بحرى ، واتضح من مراقبة الهدف أنه ثابت لا يتحرك ، وفى الحال أبلغت قيادة القاعدة مركز العمليات برأس التين عن السفينة الإسرائيلية الجديدة الموجودة داخل المياه الإقليمية المصرية ، وفى السابعة وخمس دقائق أبلغت القاعدة مركز العمليات بأن الأوامر قد صدرت إلى لنش الصواريخ رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله بالخروج باللنش فى اتجاه ٨٣ درجة والاشتباك مع الهدف الجديد وفى الساعة السابعة وثلاث وعشرين دقيقة مساء تم تحديد مكان الهدف على شاشة رادار لنش الصواريخ . وفى الساعة السابعة وتسع وعشرين دقيقة تم إطلاق الصاروخ الأول على الهدف . وفى الساعة السابعة واثنتين وثلاثين دقيقة تم إطلاق الصاروخ الثانى على الهدف وفى الساعة السابعة وأربعين دقيقة أبلغت نقطة المراقبة البصرية أعلى فنار بور سعيد أن الصاروخ الأول انفجر فى الماء أسفل الهدف وأن الصاروخ الثانى أصاب الهدف إصابة

مباشرة حدثت فى إثرها انفجارات كبيرة واشتعلت به النيران وتحول البحر من حوله إلى جحيم من اللهب . وفى الساعة الثامنة مساء اختفى الهدف السطحى من على شاشة رادار لنش السواحل ، ومن على شاشات جميع أجهزة رادار القاعدة ، مما أكد أن الهدف قد تم إغراقه وأنه اختفى تماما تحت سطح الماء . وفى الثامنة والربع مساء بدأت إسرائيل فى القيام بعملية إنقاذ ضخمة ، فأسقطت الطائرات المشتركة في العملية مشاعل مضيئة أضاءت المنطقة التى غرقت فيها المدمرة ، وقذفت بأعداد وفيرة من القوارب المطاطية إلى سطح الماء كى يستخدمها أفراد طاقم المدمرة الذين نجوا من الغرق ، وأعلنت إسرائيل أن وحداتها البحرية لن تقوم بأية اشتباكات ، إذ إن مهمتها هى الاشتراك فى عمليات الإنقاذ ، ودعت الوحدات البحرية المصرية إلى عدم الاشتباك فى هذه الظروف نظرا لأن عملية الإنقاذ هى عملية إنسانية وبالفعل لم تحاول أية وحدات مصرية التدخل فى عملية الإنقاذ أو محاولة عرقلتها . وقد اتضح من تحليل الموقف بعد المعركة بواسطة طاقم العمل الموجود فى قيادة القوات البحرية أن الصورة كانت خاطئة لدى قيادة قاعدة بور سعيد ، وأن المدمرة الثانية التى أبلغت القاعدة أنه قد تم إغراقها فى الثامنة مساء كانت هى نفسها المدمرة إيلات ، التى تم الإبلاغ عن إغراقها فى السادسة مساء ، وأن حقيقة ما جرى أن الضربة الأولى التى وجهها اللنش رقم ٥٠٤ بقيادة النقيب أحمد شاكر بإطلاق صاروخيه على المدمرة فى الخامسة والنصف مساء لم تغرق المدمرة وإنما أصابتها بإصابات خطيرة جعلتها عاجزة عن طلب النجدة وإرسال الاستغاثة نظرا لتدمير أجهزة الاتصال بها فى إثر انفجار الصاروخ الأول . وفى نفس الوقت ظلت المدمرة عاجزة عن الحركة نظراً لإصابة غرفة الماكينات فى إثر انفجار الصاروخ الثانى ، ولهذا السبب ظلت فى مكانها فى حالة عجز تام وشلل كامل ، وعندما أعيد تشغيل أجهزة الرادار بالقاعدة البحرية بعد أن توقفت عن العمل بدون داع لمدة تربو على الساعة ظهرت المدمرة إيلات على شاشات الأجهزة وكأنها هدف جديد قد اقتحم المياه الإقليمية ، مما أدى إلى خروج اللنش رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله ، الذى وجه إلى المدمرة الضربة الثانية بصاروخيه اللذين أطلقهما فى الساعة السابعة والنصف مساء أى بعد ساعتين من الضربة الأولى ، وكانت هذه هى الضربة القاضية التى أجهزت على

المدمرة إيلات تماما وجعلتها تهوى إلى الأعماق وتختفى من على سطح البحر إلى الأبد .

وكانت معركة بور سعيد البحرية التى وقعت يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ كما سبق أن ذكرنا ذات أهمية بالغة سواء من جهة تأثيرها على مجال الفكر الاستراتيجى البحرى على المستوى العالمى ، أو من جهة أثرها الكبير فى رفع الروح المعنوية للقوات المسلحة المصرية ، بل الشعب المصرى والأمة العربية بأجمعها ، بعد أن خيم على المنطقة العربية ظلام اليأس وظلال الهزيمة . ويهمنا أن نضيف إلى ذلك أن هذه المعركة كان لها دوى هائل ، وصدى عميق فى نفوس رجال البحرية المصرية أنفسهم ، إذ كانت بالنسبة لهم ملحمة ثأروا بها لزملائهم الشهداء ، وردوا بها الاعتبار لكرامتهم ونخوتهم بعد ذلك الجرح العميق الذى أصابهم منذ أشهر قلائل ، فلم يكن قد برح من أذهانهم قط ذلك الانتصار الرخيص الذى أحرزته البحرية الإسرائيلية ليلة ١١ /١٢ يوليو ٦٧ فى معركة غير متكافئة ، جرت شمال غرب بور سعيد ، لجأت فيها بعض القطع البحرية الإسرائيلية إلى سلاح الغدر ، وإلى خرق المواثيق والشرائع الدولية ، وتمكنت فى ظل تلك التصرفات الشائنة من إغراق لنشين من لنشات الطوربيد المصرية ، بعد معركة قاتل خلالها ضباط وجنود هذين اللنشين قوة العدو التى كانت تفوقهم عددا وتسليحا قتالا باسلا مجيدا ، حتى سقطوا جميعا شهداء فى ساحة المجد والشرف . وكانت البحرية الإسرائيلية مثل باقى القوات المسلحة الإسرائيلية ، بعد أن أثملها نصر يونيو ٦٧ ، قد أصابها الزهو والتكبر وانتابها الغرور والصلف ، فدأبت على إرسال دورياتها البحرية من المدمرات ولنشات الطوربيد لتجوب المنطقة شمال ميناء بور سعيد المتاخمة لشاطىء سيناء المحتل ، ولتتجول فى تبجح واستهتار على حدود المياه الإقليمية المصرية .

معركة لنشات الطوربيد ليلة ١١ و ١٢ يوليو ٦٧

فى حوالى التاسعة والنصف مساء يوم ١١ يوليو ٦٧ اكتشفت أجهزة رادار قاعدة بور سعيد هدفا متحركا باتجاه ٦٨ درجة على مسافة حوالى ١٨ ميلا

بحريا من نجمة بور سعيد . وبعد أن تم تحليل الموقف فى مركز عمليات القاعدة البحرية فى بور سعيد أصدر قائد القاعدة العقيد بحرى أ .ح سميح إبراهيم أمره برفع درجة الاستعداد لسرب لنشات الطوربيد الذى كان يتولى قيادته النقيب عونى أمير عازر ، وتم فى نفس الوقت إبلاغ مركز العمليات البحرى بقيادة القوات البحرية برأس التين بالموقف وبقرار قائد القاعدة بدفع سرب من لنشات الطوربيد لاستطلاع الهدف . وفى الساعة العاشرة وخمس وثلاثين دقيقة عقد اجتماع فى مركز عمليات قاعدة بور سعيد ، حضره الرائد محمود زيادة قائد مجموعة لنشات الطوربيد ، والنقيب عونى عازر قائد سرب اللنشات ، وتم لقائد القاعدة خلال هذا الاجتماع تلقين النقيب عونى عازر بالمهمة التى عهد بها إلى سربه ، وهى استطلاع الهدف المشتبه فيه ومحاولة استدراجه إلى مرمى مدافع المدمرة السويس الراسية فى الميناء فى حالة دخوله المياه الإقليمية مع العمل على تفادى الاشتباك مع أية أهداف معادية إلا فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس أى إذا تعرض السرب للاعتداء المباشر عليه .

وفى الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة غادر سرب لنشات الطوربيد رصيف الميناء ، وكان اللنش رقم (١) بقيادة قائد السرب النقيب عونى عازر ، واللنش رقم ٢ بقيادة النقيب ممدوح شمس ، وفى إثر وصول السرب إلى نجمة بور سعيد فى الساعة الحادية عشرة مساء ، بدأ فى تنفيذ خط السير المحدد له بأن يكون الاتجاه ٨٠ درجة والمسافة ٢٠ ميلا . وقد لازم سوء الطالع سرب اللنشات منذ مغادرته النقطة الإرشادية « نجمة بور سعيد » فقد طرأ خلل على جهازى الرادار باللنشين ، بحيث أصبح قائد السرب عاجزا عن اتباع خط السير الصحيح المحدد له بواسطة قيادة القاعدة ، كما اتضح عدم كفاءة اللنش رقم ٢ الذى كان يتولى قيادته النقيب ممدوح شمس بسبب ضعف ماكيناته ، مما جعله عاجزا عن اللحاق باللنش رقم (١) طوال الرحلة .

ونظرا لعدم تمكن سرب اللنشات من اكتشاف الهدف بسبب اختلال أجهزة الرادار التى كان يستخدمها ، الأمر الذى جعله يتخبط فى سيره ، لذا حاولت قيادة قاعدة بور سعيد تعديل مساره عدة مرات بإرسالها إشارات لاسلكية كانت تحدد له فيها زوايا جديدة للسير مستهدفة من ذلك تفادى اقترابه أكثر مما يلزم

من الهدف المعادى حتى لا يقع فى مرمى مدفعيته ، ولكن اتضح فيما بعد أن ذلك كله لم يكن له أى جدوى . فإن قائد السرب أبلغ قائد القاعدة بعد ١٥ دقيقة من انتصاف الليل أن هدفا معاديا قد أخذ فى الاقتراب منه بسرعة فأصدر له قائد القاعدة بعد دقيقتين أمرا بتفادى الاشتباك . وفى الدقيقة ٢٠ بعد منتصف الليل أبلغ قائد السرب قيادة القاعدة عن ظهور عدة أهداف معادية ، وأنه جار الاشتباك معها بعد أن تعرض لنيران مدافعها . وعندما مضت ١٢ دقيقة دون أن تصل من قائد السرب أية تبليغات عما يدور فى المنطقة أرسلت له قيادة القاعدة إشارة لاسلكية فى الدقيقة ٣٢ بعد منتصف الليل تطلب منه الإفادة عن الموقف . ولكن قائد السرب لم يتمكن من الإفادة عن حقيقة موقفه إلا فى الدقيقة ٤٦ بعد منتصف الليل ، إذ أبلغ قيادة القاعدة عن اشتعال حريق فى اللنش رقم « ٢ » الذى يتبعه ، وفى الدقيقة ٥٠ بعد منتصف الليل أبلغ قائد السرب قيادة القاعدة أن لنش القيادة رقم (١) قد أصيب بإصابة تمنعه من الاشتباك ، وأن اللنش رقم (٢) لا يزال متعطلا بسبب الحريق الذى شب فيه ، وطلب النقيب عونى عازر من القاعدة معاونته فى تحديد موقعه بعد أن قرر إزاء الإصابات التى لحقت باللنشين العودة إلى الميناء . وبعد دقيقة واحدة أبلغ النقيب عونى عازر أن خط سيره فى اتجاه ٢٣٠ درجة وأن عدة أهداف معادية لا تزال مشتبكة معه بنيرانها ، وكان هذا البلاغ هو آخر ما تلقته قيادة قاعدة بور سعيد من قائد سرب لنشات الطوربيد ، فقد انقطع الاتصال بينهما بعد ذلك نهائيا ، وأدركت قيادة قاعدة بور سعيد بعد أن فشلت جميع محاولاتها فى الاتصال بالسرب أن القطع البحرية المعادية قد تمكنت من إغراق لنشى الطوربيد المصريين بعد معركة لم تستغرق أكثر من نصف ساعة .

وفى أول ضوء يوم ١٢ يوليو ٦٧ بدأت عملية الإنقاذ ، حيث قامت قيادة القاعدة البحرية بإرسال قناصين مضادين للغواصات وأحد لنشات الطوربيد ، وشاركت هيئة قناة السويس فى العملية بإرسال أربعة لنشات كبيرة ، كذا أرسلت قيادة السواحل أحد لنشاتها علاوة على خروج لنشى صيد مدنيين . وبالإضافة إلى ذلك اشتركت القوات الجوية فى عملية الإنقاذ فأرسلت طائرتى استطلاع لمسح المنطقة مسحا شاملا ، وأمرت بعمل مظلة جوية لحماية عملية

الإنقاذ . وفى الساعة الثامنة صباحا يوم ١٢ يوليو أبلغت طائرتنا الاستطلاع عن مشاهدتهما بقعتين كبيرتين من الزيت شمال غرب بور سعيد ، ورغم الجهود الكبيرة التى بذلتها لنشات الإنقاذ لم تتمكن من العثور إلا على أربعة أفراد ظلوا على قيد الحياة من طاقم لنش القيادة ، كما عثر أحد لنشات هيئة قناة السويس على جثة الشهيد النقيب عونى عازر قائد السرب ، وعاد بها إلى الميناء ، وبهذا بلغ عدد شهداء المعركة ٦ ضباط و ٢٨ جنديا .

ومن التحليل الذى تم إجراؤه عن المعركة فى كل من مركز عمليات قاعدة بور سعيد ومركز العمليات البحرى بقيادة القوات البحرية برأس التين اتضحت الحقائق التالية :

١ - كانت القطع البحرية الإسرائيلية موجودة فى المياه الدولية أى خارج المياه الإقليمية المصرية (حدود المياه الإقليمية ١٢ ميلا بحريا) ، وهذا ما دعا قيادة قاعدة بور سعيد وقائد سرب لنشات الطوربيد إلى عدم التفكير فى الاشتباك معها ، فقد كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤ بوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل قائما ومفعوله ساريا منذ مساء ٨ يونيو ٦٧ ، ولم يكن فى سلطة أية قيادة عسكرية محلية أن تصدر أمرها بكسر هذا القرار ، وإطلاق النار على أية أهداف معادية خارج المياه الإقليمية إلا فى حالات الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان المتوقع من القطع البحرية الإسرائيلية أن تتبع نفس هذا الأسلوب الذى يتفق مع القوانين الدولية ، ولكن الذى حدث أن اللنشين المصريين تعرضا لإطلاق النار عليهما فجأة من القطع البحرية الإسرائيلية أثناء وجودهما فى المياه الدولية .

٢ - تسبب الخلل الذى طرأ على أجهزة رادار سرب لنشات الطوربيد فى تخبط السرب فى خط سيره ، وباءت محاولات قيادة القاعدة فى توجيهه إلى الاتجاه الصحيح بالفشل ، فقد وجد السرب نفسه فجأة فى مواجهة القطع البحرية الإسرائيلية التى اتضح أنها كانت تتكون من مدمرة وثلاثة لنشات طوربيد .

٣ - كان الموقف فى صالح العدو عند بدء الاشتباك من جميع الوجوه ، فقد كانت المدافع ٤٠ مم التى تسلح بها اللنشات الإسرائيلية أبعد مرمى وأشد

تأثيرا من المدافع ٢٥ مم التى تتسلح بها اللنشات المصرية ، وكان اللنش رقم «٢» بسبب ضعف ماكيناته بعيدا فى الخلف عن اللنش رقم «١» مما حرمهما من تبادل المعاونة بالنيران ، وعلاوة على ذلك أسهمت المدمرة الإسرائيلية التى ثبت فيما بعد أنها إيلات فى معاونة لنشات الطوربيد الإسرائيلية بطريقة فعالة ، فقد استخدمت أجهزة الرادار الخاصة بها فى توجيه اللنشات الإسرائيلية إلى أهدافها بدقة ، كما أخذت فى إطلاق شعلات مضيئة أضاءت المنطقة خلف لنشى الطوربيد المصريين ، مما أتاح الفرصة للنشات الإسرائيلية أن تكشف موقعهما بوضوح ، وأن تصب عليهما وابلا من نيران مدافعها ، فى الوقت الذى لم يتمكن فيه اللنشان المصريان من رؤية لنشات العدو التى كان يحجبها الظلام .

٤ - اتضح من السجلات الرسمية أن قائد السرب لم يطلب من قيادة قاعدة بور سعيد إصدار الأمر له بالاشتباك مع الأهداف المعادية ، كما أن قيادة القاعدة لم تصدر إليه مثل هذا الأمر بتاتا (أى أنه لم يصدر من قيادة القاعدة الأمر بالاشتباك ثم تم إلغاؤه كما ذكر بعض الكتاب) والذى جرى أن النقيب عونى عازر قائد سرب اللنشات قام بالاشتباك مع القطع البحرية الإسرائيلية من تلقاء نفسه إعمالا لحقه فى الدفاع الشرعى عن وحدته بمجرد تعرضه لنيران مدافع العدو ، ورغم انفجار اللنش رقم (٢) فإن النقيب عونى عازر لم يحاول التخلص من الاشتباك مع العدو والعودة إلى قاعدته بل أصر رغم تفوق العدو الساحق عليه ، ورغم نيرانه الكثيفة على مواصلة التقدم باللنش رقم (١) فى اتجاه القطع البحرية الإسرائيلية ، ولم يتخذ قراره بالعودة إلى الميناء إلا فى الدقيقة ٥٠ بعد منتصف الليل عندما أبلغ قيادة قاعدة بور سعيد أن اللنش رقم (١) الذى يتولى قيادته قد أصيب بإصابة تمنعه من الاشتباك ، ولكن القدر لم يمهله ، فلم تلبث النيران أن اشتعلت فى اللنش ، وواجه لنشا الطوربيد (١) و (٢) نفس المصير وهويا بعد قليل بطاقميهما إلى الأعماق مسجلين أروع آيات البطولة والفداء .

وفى أعقاب المعركة تمت إحالة قائد القاعدة العقيد بحرى سميح إبراهيم إلى التقاعد بناء على تعليمات القائد العام للقوات المسلحة بعد أن نسبت إليه بعض الأخطاء الفنية فقد اعتبر أن الواجب كان يحتم عليه إعادة سرب لنشات

الطوربيد إلى قاعدته في بور سعيد بمجرد اكتشافه الخلل الذى طرأ على أجهزة الرادار الخاصة به بدلا من تلك المحاولات التي بذلها لتصحيح مسار السرب عن طريق الإشارات اللاسلكية التى أرسلها والتى باءت كلها بالفشل ، كذلك سجل عليه ذلك التصرف الخاطيء الذى ارتكبه بتكراره لقائد السرب الأمر بتفادى الاشتباك مع العدو حينما أخطره النقيب عونى عازر فى الدقيقة ١٥ بعد منتصف الليل أن هدفا معاديا قد أخذ يقترب منه بسرعة ، إذ كان الواجب يفرض عليه أن يترك التصرف في هذا الموقف لقائد السرب وفقا لتقديره الشخصى . خاصة أنه سبق أن أصدر له الأمر بتفادى الاشتباك أثناء عملية التلقين التى تمت في حوالي العاشرة والنصف مساء فى مركز عمليات القاعدة قبل خروجه للمهمة الموكولة إليه .

أثر معركة بور سعيد على الفكر البحرى

أوضحنا من قبل التفاصيل الكاملة لمعركة بورسعيد التى وقعت مساء يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ والتى سجلت كواحدة من أبرز المعارك فى تاريخ البحرية المصرية الحافل بالمجد والشرف ، وكان أشد ما أثار دهشة العالم أن سربا مصريا صغيرا من لنشات الصواريخ قد تمكن من أن يرسل إلى قاع البحر مدمرة إسرائيلية كبيرة كانت تعد وقتئذ إحدى مفاخر البحرية الإسرائيلية ، ولم تكن لدى إسرائيل مدمرة أخرى من طرازها سوى المدمرة « يافو » أما المدمرة الثالثة التى كانت تمتلكها وهى المدمرة « حيفا » ، فقد كانت من طراز، أصغر حجما وأقل حمولة ، وهو الطراز Hunt (صناعة إنجليزية) . ولكى يمكننا إجراء التحليل الفنى لمعركة بور سعيد تحليلا سليما حتى يمكن تصور الفرق الهائل في الإمكانات والقدرات ما بين طرفى المعركة ، وهما المدمرة إيلات الإسرائيلية ولنش الصواريخ المصرى . نذكر فيما يلى مواصفات الطرفين .

● مواصفات المدمرة إيلات — (طراز Z إنجليزية الصنع) الحمولة ٢٥٧٥ طنا . الأبعاد بالأمتار الطول ١١١ العرض ١١ الغاطس ٥ ، السرعة ٣١

عقدة (ميل بحرى فى الساعة) ، التسليح ٤ مدافع عيار ٤,٥ بوصة و ٦ مدافع عيار ٤٠ مم و ٨ أنابيب طوربيد ، مدى الإبحار ٢٨٠٠ ميل بحرى ، عدد أفراد الطاقم ١٨٦ ضابطا وجنديا .

● مواصفات لنش الصواريخ المصرى - (طراز كومار سوفيتى الصنع) الحمولة ٨٥ طنا . الأبعاد بالأمتار الطول ٢٧ العرض ٦ الغاطس ١,٥ ، السرعة ٤٠ عقدة ، التسليح صاروخان موجهان ومدفع واحد مزدوج عيار ٢٥ مم ، مدى الإبحار ٤٠٠ ميل بحرى ، عدد أفراد الطاقم ٣ ضباط و ١٦ جنديا .

● مواصفات الصاروخ الموجه (طراز ستايكس السوفيتى الصنع) المدى ٣٤ ميلا بحريا ، سرعة الطيران ٠,٩ ماخ (سرعة الصوت) ارتفاع الطيران يتراوح بين ١٠٠ متر و ٣٠٠ متر ، الوزن ٢٠٠٠ كجم ، وزن العبوة المتفجرة ٥٠٠ كجم ، هذا وترجع أهمية معركة بور سعيد من الناحية الحربية إلى أنها كانت الاختبار الميدانى الفعلى للجيل الأول من الصواريخ البحرية ، وهى الصواريخ من طراز ستايكس السوفيتية الصنع ، كما كانت الاختبار الميدانى الأول للنشات الصواريخ ، وهى تلك الوحدات البحرية الصغيرة الحجم ذات القدرات القتالية الهائلة ، لقد كانت هذه المعركة بمثابة إشارة الانطلاق لهذا المارد الصغير الذى أثر تأثيرا بالغا على الفكر الاستراتيجى البحرى على المستوى العالمى ، وقد أمكن للنقيب أحمد شاكر والنقيب لطفى جاد الله استغلال ميزات الصاروخ ستايكس خلال معركة بور سعيد بكفاءة ومهارة ، فقد حرصا على عدم اقتراب لنشى الطوربيد رقم ٥٠٤ ورقم ٥٠١ إلى مسافة تقل عن عشرة أميال بحرية من المدمرة إيلات ، وتم إطلاقهما الصواريخ الأربعة من اللنشين على المدمرة من مسافة تتراوح بين ١٠ و ١١ ميل بحرى ، دون أن تتمكن المدمرة من إطلاق النيران على لنشيهما لعدم دخولهما فى المدى المؤثر لمدافعها ، ونظرا لأن الصاروخ ستايكس مزود بأجهزة توجيه تجعله يوجه نفسه ذاتيا صوب الهدف بمجرد اقترابه منه ، لذلك لم تتمكن المدمرة إيلات من الإفلات من الصواريخ التى أطلقت عليها ، وقد ثبت ذلك من أقوال شلومو أريل قائد البحرية الإسرائيلية وقتئذ ، فقد ذكر فى المؤتمر الصحفى الذى عقده يوم ٢٢ أكتوبر ما يلى:لقد حاولت المدمرة إيلات تغيير

اتجاهها لتفادى الصاروخ الذى وجه إليها من لنش الصواريخ المصرى ، ولكن الصاروخ غير اتجاهه فى نفس الوقت معها ليصيبها .

وبعد أن تكشف للعالم فى أعقاب معركة بور سعيد مدى خطورة الوحدات البحرية الصغيرة المسلحة بالصواريخ الموجهة بدأت الأساطيل البحرية للدول الكبرى والتى كانت تجوب البحار والمحيطات بحرية تامة تعمل حساب هذا الخطر الجديد الذى أصبح يهدد جولاتها البحرية الواسعة النطاق بأفدح الأخطار . إن الخطر الأساسى للنشات الصواريخ يكمن فى رخص ثمنها بالنسبة للسفن الحربية الكبيرة مما جعلها فى متناول ميزانيات التسليح المتواضعة للدول النامية ، إذ أصبح فى إمكان هذه الدول شراء تلك اللنشات الصغيرة ذات القوة التدميرية العالية التى تؤهلها لمواجهة السفن الحربية الكبيرة ذات التسليح المتفوق ، بل وتشكل لها خطرا مؤكدا فإن هذه اللنشات تتميز بعدد من الميزات التى جعلت منها رغم صغر حجمها ورخص ثمنها منافساً خطيراً يقف موقف الند للند للسفن الحربية الكبيرة وإذا كان حجمها الصغير وحمولتها المحدودة يحدان من مقدرتها على حمل أنواع وكميات وفيرة من الأسلحة والذخائر فانهما فى نفس الوقت يهيئان لها ميزة كبرى فى الحرب البحرية ، وهى صعوبة اكتشافها سواء بأجهزة الرادار أو بالوسائل الأخرى .

وقدكان تكريم الرئيس الراحل عبد الناصر لطاقمى لنشى الصواريخ اللذين أغرقا المدمرة ايلات بمثابة تكريم لرجال البحرية المصرية جميعا . فقد منح نجمة الشرف العسكرية وهى من أرفع أوسمة الدولة إلى قائدى اللنشين النقيب أحمد شاكر القارح والنقيب لطفى جاد الله ومنح وسام النجمة العسكرية لباقى ضباط اللنشين ، كما منح وسام الجمهورية لضباط الصف والجنود .

ويهمنا أن ننوه أن ذلك النجاح الكبير الذى تحقق فى معركة بور سعيد لم يكن نتيجة لعمل فردى أو بفضل مغامرة شخصية قام بها قائد السرب النقيب أحمد شاكر على مسئوليته الخاصة كما حاول البعض تصوير ما حدث ، إنما كان ثمرة عمل جماعى تضافرت فيه جهود جميع أجهزة القيادة وأفرع العمليات سواء فى القاعدة البحرية فى بور سعيد أو فى قيادة القوات البحرية برأس التين أو فى القيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة . وأخيرا جاء حسم الموقف

واجتناء ثمار النصر كما يجرى الحال فى كل العمليات الحربية ، على يد الوحدة التى أوكل إليها تنفيذ المهمة .

التحليل الفنى لمعركة بور سعيد

فى مجال تقييمنا الفنى لمعركة بور سعيد البحرية يستلفت نظرنا أن العقيد بحرى طلعت نصر قائد قاعدة بور سعيد بالنيابة على الرغم من تقديراته الصحيحة للموقف وتصرفاته السليمة طوال المعركة قد ارتكب خطأً جسيما قبل نهايتها كاد يضيع بسببه ثمار النصر الكبير الذى تحقق لمصر والذى ملأ أسماع العالم وقتئذ . وتفصيل الأمر كما نورده نقلا عن واقع السجلات الرسمية للمعركة أن قائد القاعدة بالنيابة أصدر أوامره فى الساعة الخامسة وخمس دقائق مساء بإغلاق جميع أجهزة الرادار بالقاعدة استجابة لطلب النقيب أحمد شاكر قائد سرب اللنشات أثناء خروجه من الميناء لتنفيذ المهمة التى أوكلت إليه كى يتسنى له استخدام أجهزة رادار السرب دون أى تداخل أو تشويش ، وعندما تمكن اللنش رقم ٥٠٤ من إطلاق صاروخيه فى حوالى الساعة الخامسة والنصف على المدمرة الإسرائيلية ومن إصابتها إصابة مباشرة ، اعتقد النقيب أحمد شاكر أن المدمرة قد تم تدميرها وأنها فى طريقها إلى أعماق البحر مما دعاه إلى إرسال إشارة لاسلكية إلى قيادة القاعدة لإبلاغها بنجاحه فى إغراق الهدف المعادى . وكان الأمر المفترض عقب وصول هذا البلاغ أن تصدر قيادة القاعدة أوامرها فى الحال بإعادة تشغيل جميع أجهزة الرادار بالقاعدة كوسيلة مؤكدة من جهة للتحقق من إغراق المدمرة عندما تختفى من على شاشات الرادار ، وكواجب أساسى من جهة أخرى لوقاية القاعدة ووحداتها ومنشآتها من أية أهداف معادية قد تحاول اقتحام المياه الإقليمية المصرية ، إما لإنقاذ المدمرة المصابة وطاقمها وإما لتوجيه ضربة انتقامية مباغتة ضد القاعدة البحرية بكل ما تضمه من وحدات ومنشآت ، ولكن العقيد طلعت نصر غفل عن القيام بهذا الواجب الأساسى ولم يصدر تعليماته بإعادة تشغيل أجهزة الرادار بالقاعدة إلا فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة أى متأخرا عن الموعد المفترض بما يزيد على ساعة كاملة .

وقد ترتب على ذلك الخطأ الذى ارتكبه قائد القاعدة ظهور المدمرة إيلات ثانية على شاشات أجهزة الرادار بعد إعادة تشغيلها كهدف جديد ، إذ إن المدمرة الإسرائيلية فى واقع الأمر لم تكن قد أغرقت بعد،وظلت طافية فوق سطح البحر بعد ضربها أول مرة لمدة ساعتين كاملتين ولعب حسن الحظ دوره فى إنقاذ موقف البحرية المصرية تجاه القيادة العامة وأمام الحكومة والشعب ، وكذا فى إنقاذ سمعة مصر ومدى صدق بلاغاتها الرسمية أمام العالم بأجمعه ، إذ ظلت المدمرة طوال تلك الفترة عاجزة عن الاستغاثة أو طلب النجدة بعد أن دمر الصاروخ الأول أجهزة الاتصال بها ، كما بقيت مستقرة فى مكانها دون حراك بعد أن دمر الصاروخ الثانى غرفة الماكينات ، ومبعث الخطورة فى هذا الأمر أن القيادة العامة للقوات المسلحة (القيادة العليا كما كانت تسمى وقتئذ) قد أصدرت فى الساعة السادسة والربع مساء يوم ٢١ أكتوبر بناء على التبليغ الرسمى من قائد القوات البحرية إلى القائد العام للقوات المسلحة بلاغا رسميا يتضح من مضمونه أنه قد أذيع عقب الضربة الأولى التى وجهها اللنش رقم ٥٠٤ بقيادة النقيب أحمد شاكر إلى المدمرة أى قبل أن تغرق المدمرة بالفعل ، إذ كان نص البلاغ الرسمى للقيادة العليا للقوات المسلحة كما يلى : « فى الساعة الخامسة من مساء اليوم اقتربت قطعة من قطع أسطول العدو من شواطئنا بشمال بور سعيد ودخلت مياهنا الإقليمية فى الساعة الخامسة والنصف فتصدت لها بعض وحداتنا البحرية واشتبكت معها وأغرقتها وعادت جميعا إلى قواعدها سالمة » . وقد اتضح فيما بعد أن إسرائيل قد بلغها نبأ إصابة المدمرة فى الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة بعد أن نقل إليها المراقبون الدوليون على الفور نص البلاغ العسكرى المصرى الذى تمت إذاعته . ويبدو ذلك التوقيت بوضوح فى الشكوى التى أرسلها جدعون رافاييل ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية بسبب حادث إغراق المدمرة إيلات ، ولو كانت رئاسة الأركان العامة الإسرائيلية بمجرد علمها بالنبأ قد اتخذت الإجراءات التى كان من المفترض اتباعها فى مثل هذا الموقف وهى المبادرة بإرسال تشكيل من طائرات السلاح الجوى المقاتلة القاذفة مع بعض طائرات الهليكوبتر من أحد المطارات الحربية القريبة من بور سعيد سواء الموجودة فى جنوب إسرائيل أو

فى شمال سيناء ، لكانت الطائرات الإسرائيلية قد ظهرت فوق المنطقة التى استقرت فيها المدمرة إيلات وهى مشلولة وعاجزة عن الحركة فى الساعة السابعة والربع مساء على أكثر تقدير . خاصة إذا تذكرنا أن مطار العريش لا يبعد عن بور سعيد بأكثر من ١٥٠ كم يمكن للطائرات النفاثة قطعها فى دقائق معدودة . وكان ظهور الطائرات الإسرائيلية فى هذا التوقيت فى سماء المعركة كفيلا باستحالة تحرك لنش الصواريخ رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله إلى اتجاه المدمرة ليطلق عليها صاروخيه اللذين هويا بها إلى الأعماق كما حدث بالفعل ، إذ لم يكن فى مقدرة هذا اللنش أو أية قطعة بحرية مصرية أخرى التحرك فى منطقة المعركة دون أية حماية جوية فى حالة وصول الطائرات الإسرائيلية المتطورة والمزودة بأحدث التسهيلات الملاحية والأجهزة الإلكترونية مما كان يكفل لها تدمير أية قطعة بحرية مصرية تحاول الاقتراب من المدمرة المصابة . ولم يكن فى مقدرة المقاتلات الاعتراضية المصرية ميج ٢١ التصدى للطائرات الإسرائيلية وقتئذ لعجز الطيارين المصريين عن القيام بأية اشتباكات جوية ليلية بسبب عدم تدريبهم حتى ذلك الوقت على أسلوب القتال الليلى ولعدم تزويد الطائرات المصرية بتجهيزات هذا النوع من القتال . وكان هذا القصور هو السر الحقيقى لإلغاء الطلعة الجوية التى صدق القائد العام على القيام بها فى الساعة الخامسة وعشر دقائق لتقديم الحماية من الجو لسرب لنشات الصواريخ خلال قيامه بمهمته ، ثم لم تلبث الأوامر أن صدرت بإلغائها بعد خروج السرب من بور سعيد بدقائق قليلة .

إن التقصير الإسرائيلى المستغرب الذى أدى إلى أن تظهر الطائرات الإسرائيلية فوق منطقة المعركة فى حوالى الساعة الثامنة والربع مساء متأخرة ساعة كاملة على الأقل عن الموعد الذى كان من المتوقع ظهورها فيه عقب أن علمت إسرائيل بالنبأ فى الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة كما سبق أن ذكرنا ، كان هو السبب الرئيسى فى إنقاذ موقف البحرية المصرية إزاء القيادة العامة والحكومة والشعب وفى إنقاذ سمعة مصر أمام العالم . إذ لو كانت الطائرات الإسرائيلية قد وصلت فى الموعد المفترض لما أمكن للنش الصواريخ رقم ٥٠١ إطلاق صاروخيه اللذين أجهزا على المدمرة فى السابعة والنصف مساء ، ولكان

فى وسع المظلة الجوية الإسرائيلية حماية المدمرة المصابة لحين وصول سفن الإنقاذ ولنشات الطوربيد من ميناء أسدود الإسرائيلى ، ولكان من المتيسر أن تقوم إحدى السفن بقطر المدمرة الإسرائيلية إلى أقرب ميناء فى إسرائيل .

وإذا كنا عاجزين حتى الآن عن إدراك السر الحقيقى وراء التأخير الإسرائيلى الذى جرى بالنسبة لإرسال الطائرات إلى منطقة المعركة . فإننا نستطيع أن ندرك السر الحقيقى للتأخير الذى جرى فى إصدار قيادة قاعدة بور سعيد تعليماتها بإعادة تشغيل جميع أجهزة الرادار بالقاعدة،ولم يكن السر يعود إلى أية أسباب حربية أو أعطال فنية ، إنما إلى عوامل نفسية وبشرية لاغير ، فإن القاعدة البحرية لم تستطع الانفصال بمشاعرها عن مشاعر شعب بور سعيد الذى كان آلاف من أفراده يتابعون المعركة من بعيد واستبدت بهم الفرحة وجرفتهم الحماسة عندما شاهدوا إصابة المدمرة واشتعال النيران فى أجزاء منها فاستقبلوا سرب لنشات الصواريخ عند عودته استقبال الأبطال . وفى غمرة أفراح النصر التى سادت المدينة وقيادة القاعدة بالطبع انشغل المسئولون فى القيادة فى تقبل التهانى وفى الإسراع بنقل النبأ السار إلى قيادة القوات البحرية برأس التين وإلى قيادة المنطقة الشرقية بالإسماعيلية وفى الرد على الاستفسارات عن حقيقة ما جرى والتى انهالت على قيادة القاعدة من مختلف القيادات والرئاسات فى كل مكان ، وعندما تمالكت قيادة القاعدة نفسها وتنبهت إلى الواجبات الملقاة على عاتقها تذكرت فجأة أن جميع أجهزة الرادار فى القاعدة مغلقة فسارعت فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة بإصدار الأمر بإعادة تشغيلها .

كيف عاد سرب اللنشات إلـــى الإسـكندريـــة

من واقع السجلات الرسمية للمعركة اتضح أن قائد القوات البحرية أصدر تعليماته بمجرد أن تلقى نبأ إغراق المدمرة إيلات تليفونيا بعد الضربة الأولى التى أصابتها بعودة لنش الصواريخ رقم ٥٠٤ بقيادة النقيب أحمد شاكر إلى الإسكندرية رأسا على أن يستمر لنش الصواريخ رقم ٥٠١ بقيادة النقيب لطفى جاد الله الذى كان لا يزال محتفظا بصاروخيه فى قاعدة بور سعيد فى أعلى

درجات الاستعداد ، ولكن الأمر الذى جرى أن النقيب أحمد شاكر عاد باللنشين معا إلى رصيف الميناء فى بور سعيد فى حوالى السادسة مساء ولم يغادر بور سعيد باللنش الذى يتولى قيادته للتوجه إلى الإسكندرية إلا فى الساعة السابعة وخمس وخمسين دقيقة . ويرجع سبب التأخير فى اعتقادى إلى عاملين أولهما حرص قائد السرب على أن يطمئن على نجاح اللنش رقم ٥٠١ الذى يتبعه فى القيادة فى المهمة التى أوكلت إليه فى حوالى السابعة مساء وهى إغراق الهدف الجديد الذى ظهر على شاشات أجهزة الرادار والذى لم يكن أحد يعلم فى هذا الوقت أنه هو نفسه المدمرة إيلات . وقد تم للنش رقم ٥٠١ إطلاق صاروخيه فى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء وبدأت المدمرة فى الغرق فعلا . أما العامل الثانى فهو انتظار النقيب أحمد شاكر لتلك الفترة التى يتكاثف بعدها الظلام مما يقلل من احتمالات الأخطار البحرية والجوية التى يتعرض لها لنش الصواريخ رقم ٥٠٤ الذى يقوده أثناء رحلته إلى الإسكندرية،وفى الساعة الثامنة والربع مساء أى بعد خروجه بعشرين دقيقة فقط طلب النقيب أحمد شاكر العودة ثانية إلى بور سعيد نظرا لظهور الطائرات الإسرائيلية فوق منطقة المعركة وبدء إلقائها الشعلات التى أضاءت المنطقة بأكملها مما عرض تحركه للانكشاف وبالفعل عاد اللنش رقم ٥٠٤ مرة أخرى إلى بور سعيد ودخل الرصيف فى الثامنة والنصف مساء . وبعد أن هدأت عملية الإنقاذ وبدأت الأمور تعود إلى وضعها الطبيعى فى منطقة المعركة شمال بور سعيد انطلق اللنش رقم ٥٠٤ فى الحادية عشرة مساء من ميناء بور سعيد متجها مباشرة إلى الإسكندرية فوصلها فى صباح اليوم التالى حيث استقبل النقيب أحمد شاكر وطاقم اللنش من ضباط وجنود البحرية أروع استقبال . أما اللنش رقم ٥٠١ الذى كان يقوده النقيب (العميد حاليا) لطفى جاد الله . فقد صدرت له الأوامر بمجرد أن أتم مهمته وأفرغ صاروخيه أن يعود من منطقة المعركة إلى الإسكندرية مباشرة دون الرجوع إلى بور سعيد . ولقد روى العميد لطفى جاد الله قصة مثيرة عن عودته من منطقة المعركة إلى الإسكندرية لعب الخيال فيها دورا بارزا ، وقد سجلها له الدكتور عبد العظيم رمضان على شريط تسجيل وتم نشرها فى العدد ٣٩٣ من مجلة أكتوبر يوم الأحد ٦ مايو ٨٤ ومضمون هذه القصة أن النقيب لطفى جاد الله تعرض لمطاردة عنيفة من أربعة لنشات مسلحة إسرائيلية (يفهم من

روايته أنها لنشات طوربيد لأنها مسلحة بمدافع من عيار ٤٠ مم) . وقد قامت ثلاثة منها بمحاصرته من الأمام مما دعاه إلى محاولة الرجوع إلى قاعدة بور سعيد للاحتماء بها ، ولكنه وجد اللنش الرابع يسد عليه الطريق فقفل راجعا وغير خط سيره وقلل سرعته وحرص على الابتعاد عن مرمى مدفعية العدو عن طريق التحضين في الساحل ، وفى الوقت الذى كانت فيه اللنشات تطارد النقيب لطفى جاد الله في البحر كانت الطائرات الإسرائيلية تحوم فى الجو وتطلق المشاعل المضيئة كي تعثر عليه ولكنها فشلت فى اكتشاف مكانه نظرا لتغييره خط سيره ، ولما اكتشفت القطع البحرية مكانه ولم تستطع ضربه نظرا لبعده عن مرمى مدفعيتها انتظرته عند لسان دمياط على خط سيره إلى الإسكندرية ليمكنها ضربه ، ولكنه إزاء ذلك قلل من سرعته وابتعد عن خط السير إلى الإسكندرية ودخل إلى منطقة بجوار دمياط مختفيا بذلك عن أجهزة رادار العدو ، وعندما أصاب طائرات العدو ولنشاته اليأس من الاهتداء إلى مكانه اضطرت إلى العودة إلى المدمرة إيلات لكى تشارك فى عملية الإنقاذ .

ولا يمكن من الناحية المنطقية أن نصدق بسهولة هذه القصة التى لم يلبث العميد لطفي جاد الله أن نقضها هو نفسه بعد ستة أسطر فقط من مقال مجلة أكتوبر الذى أشرنا إليه ، فقد ذكر مايلى بالحرف « فى تلك الأثناء كانت عملية إنقاذ بحارة إيلات تجرى فأعلنت إسرائيل أنها لن تقوم بأية اشتباكات لأن وحداتها تشترك فى عمليات الإنقاذ ودعت القوات المصرية إلى عدم الاشتباك فى هذه الظروف نظرا لأنها عملية إنسانية ، بل دعت إلى أن تشترك وحدات مصرية فى عمليات الإنقاذ » .

وهكذا يبدو التناقض على أشده بين الروايتين وإن كان المنطق ومجرى الأحداث الحقيقية التى وقعت يحتم علينا استبعاد القصة الأولى وتصديق القصة الثانية التى يؤيدها العقل والتى تستند إلى الوقائع التاريخية التى تم تسجيلها على الرغم من أنها تتضمن معلومة واحدة غير صحيحة ، وهى أن إسرائيل دعت الوحدات المصرية للاشتراك فى عمليات الإنقاذ ، إذ إن ذلك الأمر علاوة على عدم معقوليته لم يرد مطلقا سواء فى البلاغات العسكرية الإسرائيلية التى أذيعت عقب المعركة أو خلال الاتصالات الرسمية التى تمت بين رئاسة الأركان العامة

الإسرائيلية فى تل أبيب والجنرال أودبول كبير مراقبى الأمم المتحدة بالقدس أو فى البرقية التى أرسلها الجنرال أودبول إلى السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة . والواقع الذى حدث وفقا للتسجيلات والبلاغات الرسمية أن أول مظهر لعملية الإنقاذ الإسرائيلية قد بدأ فى الساعة الثامنة والربع مساء بظهور أربع طائرات إسرائيلية فوق مكان المدمرة الغارقة أخذت تلقى بمشاعل مضيئة لإضاءة المنطقة وبعض القوارب المطاطية لإنقاذ طاقم الباخرة . ولم تستطع اللنشات الإسرائيلية الوصول إلى المنطقة إلا بعد فترة من ظهور الطائرات نظرا لبطء سرعتها بالنسبة للطائرات النفاثة ، وفى الوقت الذى بدأت فيه عملية الإنقاذ اتصلت رئاسة الأركان العامة فى تل أبيب بكبير مراقبى الأمم المتحدة فى القدس وأبلغته بالموقف وطلبت منه التدخل لدى الحكومة المصرية لتسهيل عملية إنقاذ الضباط والجنود البحريين الذين كانوا على ظهر المدمرة .

وفى حوالى التاسعة والربع مساء أعلن متحدث عسكرى إسرائيلى فى تل أبيب على مراسلى الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية أول نبأ عن إغراق المدمرة وعن عملية الإنقاذ التى كانت لاتزال تجرى شمال بور سعيد ، وذكر المتحدث العسكرى أن السلطات الإسرائيلية أبلغت مراقبى الأمم المتحدة أن الطائرات والوحدات البحرية الإسرائيلية الموجودة فى المنطقة لها هدف واحد وهو محاولة مساعدة المدمرة المحطمة وأضاف المتحدث الإسرائيلى أنه تجرى الآن عملية إنقاذ ضخمة عن طريق الجو والبحر لنقل الجرحى الذين يرسلون على الفور إلى المستشفيات العسكرية فى أسدود وبئر السبع .

وقال المتحدث العسكرى إنه من المعتقد أن المدمرة ضربت بالصواريخ من طراد يرسو فى ميناء بور سعيد . وفى الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢١ أكتوبر تلقى السفير صلاح جوهر برقية عاجلة من كبير مراقبى الهدنة بالقدس طلب فيها تدخله لتسهيل عملية الإنقاذ كما طلب إليه بذل جهوده حتى لا تحدث أية اشتباكات بحرية من الوحدات المصرية مع وحدات الإنقاذ الإسرائيلية التى تنحصر مهمتها فى انتشال الغرقى والمصابين من ضباط وجنود المدمرة .

وعلى الرغم من تقديرنا الكبير للدور العظيم الذى قام به النقيب لطفى جاد الله فى إغراق المدمرة إيلات والذى يدل على شجاعة فائقة ، فإنه يصعب علينا تصديق

قصة عودته من بور سعيد إلى الإسكندرية بالطريقة التى رواها لأنها تتناقض مع كل الوقائع التاريخية المسجلة ، كما لا تتفق مع العقل والمنطق إذ كيف يمكن لنا أن نتصور قيام أربعة من لنشات الطوربيد الإسرائيلية ومجموعة من الطائرات النفاثة المزودة بالشعلات المضيئة بالتخلى عن واجبها الإنسانى خلال اشتراكها فى عملية إنقاذ ضخمة لطاقم مدمرة غارقة،وأن تترك الضحايا من الجرحى والمصابين فريسة لأمواج البحر العاتية كى تتفرغ لعملية مطاردة بلا هوادة للنش صواريخ صغير لا تزيد حمولته على ٨٥ طنا وكل طاقمه عبارة عن ١٩ ضابطا وجنديا . ثم تمعن فى محاصرته وتتبعه فى إصرار وكأنها تطارد بارجة حربية أو مدمرة كبرى . ويحدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه السلطات الإسرائيلية تناشد كبير مراقبى الأمم المتحدة ومراقبيه الدوليين الاتصال بالسلطات المصرية لإبلاغها أن الطائرات والقطع البحرية الموجودة ليس لها سوى هدف واحد هو انتشال الغرقى والجرحى وتسوق الرجاء إلى السلطات المصرية حتى لا تشتبك البحرية المصرية مع وحدات الإنقاذ الإسرائيلية . من المحتمل أن يكون النقيب لطفى جاد الله قد شاهد عملية الإنقاذ وإلقاء الطائرات الإسرائيلية المشاعل لإضاءة المنطقة ، فاعتقد أن الهدف منها كان مطاردته خاصة أن الظلام وقتئذ كان حالكا والأهداف غير مرئية سوى على شاشة الرادار ، كما أنه من المحتمل أن النقيب لطفى كان يستهدف من قصته إيجاد تبرير معقول أمام رئاسته لتعليل سر تحضينه الشديد فى الساحل إلى الحد الذى جعل اللنش الذى يقوده يدخل فى مياه ضحلة قرب دمياط مما ترتب عليه إصابة الرفاصات وهو الأمر الذى اضطره إلى البقاء فى دمياط ثلاثة أيام لحين وصول لنش الإنقاذ الذى قطره إلى الإسكندرية .

التطور الاستراتيجى البحرى بعد معركة بور سعيد

منذ معركة بور سعيد البحرية أخذ الفكر البحرى العالمى يعمل فى اتجاهين متضادين أولها هو كيفية التصدى لمواجهة هذا الخطر الهائل الذى ظهر حديثا على مسرح العمليات البحرى وهو لنشات الصواريخ التى تحمل الصواريخ

الموجهة ذات القدرة التدميرية الهائلة ، أما الاتجاه الثانى والذى هو عكس الأول فهو كيفية تطوير ورفع كفاءة لنشات الصواريخ التى تحمل الصواريخ الموجهة كى تتغلب على وسائل المقاومة وأساليب الخداع التى بدأت تتخذها السفن الكبيرة للوقاية من خطر هذه اللنشات والصواريخ التى تحملها . وبالنسبة للاتجاه الأول وهو كيفية مواجهة خطر لنشات الصواريخ أصبحت هناك مجموعتان من الإجراءات :

● **المجموعة الأولى** : وتتركز فى محاولة منع/ لنشات الصواريخ من الاقتراب إلى مسافة إطلاق صواريخها وذلك بتدمير هذه اللنشات فى مراحل اقترابها المختلفة بدءا بمكان تواجدها الأصلى فى قواعدها باستخدام الطائرات وعناصر الضفادع البشرية والصاعقة البحرية التى تضع المفجرات الموقوته على الجزء المغمور من جسم لنش الصواريخ . فإذا نجحت بعض هذه اللنشات وتمكنت من مغادرة قواعدها فيجب محاولة تدميرها بالبحر قبل دخولها حدود المنطقة المحرمة حول السفن والتى تمثل نطاق الخطر ويستخدم لتدميرها عندئذ الطائرات أو وحدات تماثلها أى لنشات صواريخ .

● **المجموعة الثانية** : وتتركز فى محاولة منع الصاروخ الموجه بعد إطلاقه من الوصول إلى السفينة ويستخدم فى ذلك نوعان من الأساليب :

(١) أساليب إيجابية وهى عبارة عن استخدام الأسلحة المختلفة لتدمير وإسقاط الصاروخ على مسافة أمان كافية من السفينة ، ولتحقيق ذلك تم تطوير نوعيات مختلفة من المدافع الصغيرة العيار المتعددة المواسير التى فى مقدرتها تحقيق سرعة الاشتباك مع إطلاق أكبر كمية يمكن تصورها من النيران وقد حققت بعض هذه المدافع معدلات قياسية إذ أصبح معدلها ٦٠٠٠ طلقة فى الدقيقة الواحدة .

(٢) أساليب سلبية — وهى عبارة عن الإجراءات التى تتخذ لخداع الصواريخ الموجهة وتعمية أجهزة التوجيه الذاتى بها لمنعها من مواصلة اتجاهها الصحيح نحو هدفها،ويتم ذلك باستخدام قذائف خاصة تنفجر فى الجو لينطلق منها عدد من الرقائق المعدنية والبواعث الحرارية لتمثل مصيدة تجذب الصواريخ إليها

فتسقط فى البحر بعيدا عن السفن أو قد تستخدم طريقة أخرى وهى أجهزة إعاقة إلكترونية تعمل على إرسال موجات كهرومغناطيسية بإشارات معينة لخداع رادار التوجيه الذاتى بالصاروخ وتعميته عن هدفه الرئيسى .

وبالنسبة للاتجاه الثانى وهو المتعلق بتطوير ورفع كفاءة لنشات الصواريخ والصواريخ الموجهة التى تحملها ومحاولة التغلب على الأساليب الإيجابية والسلبية لمقاومتها نجد أن الأجيال الحديثة من الصواريخ الموجهة حققت ميزات كبيرة على الجيل الأول الذى كان يتمثل فى الصاروخ « ستايكس » الذى استخدمته البحرية المصرية فى معركة بور سعيد والذى أغرقت به المدمرة إيلات ، وأهم هذه الميزات أن الصواريخ الحديثة تطير الآن على ارتفاع منخفض للغاية لا يتعدى خمسة أمتار فوق سطح البحر بعد أن كان ارتفاع الطيران يتراوح بين ١٠٠ ، ٣٠٠ متر بالنسبة للجيل الأول . وقد أعطى هذا للصاروخ ميزة تكتيكية كبيرة وهى إمكان تغلبه على وسائل مقاومته سواء الإيجابية أو السلبية ، وعلاوة على ذلك زادت كفاءة أجهزة التوجيه الذاتى زيادة كبيرة من حيث دقة التوجيه والمقدرة على مقاومة أساليب الإعاقة الخداعية والإلكترونية . كما زاد المدى الذى تقطعه الصواريخ زيادة تعدت معه مسافة الإطلاق إلى ما وراء الأفق الرادارى بكثير بحيث وصل إلى مسافة حوالى ١٠٠ ميل بحرى معتمدة فى الوصول إلى هدفها على وسائل متابعة التوجيه عبر الأفق مثل استخدام طائرات الهليكوبتر أو الوحدات البحرية التى تخصص لهذا الغرض .

ولقد ساعد التقدم التكنولوجى الحالى على تقليل حجم . ووزن الصاروخ نفسه رغم زيادة قدراته مما أتاح الفرصة لزيادة الأعداد المحمولة من الصواريخ فى لنشات الصواريخ فضلا عن إمكان حمل وإطلاق الصواريخ من منصات مختلفة خلاف لنشات الصواريخ التقليدية ، إذ أصبح فى الإمكان فى الوقت الحاضر حمل وإطلاق هذه الصواريخ الموجهة من الطائرات والغواصات وسرايا الصواريخ الساحلية المتحركة التى هى عبارة عن عربات تحمل قواذف للصواريخ والتى أصبح لها دور رئيسى فى الدفاع عن السواحل إلى جانب المدفعيات الساحلية .

وهذا التطور الأخير بتعدد منصات الإطلاق تطلب بالتالى أساليب من الإجراءات المضادة أشد تأثيرا لتدمير هذه المنصات الحاملة للصواريخ قبل دخولها المنطقة المحرمة حول السفن . ونتيجة لهذا التطور أصبح الاتجاه مركزا فى الوقت الحاضر على تصنيع لنشات الصواريخ المتوسطة والكبيرة الحجم التى أخذت حمولتها تتدرج من ٨٥ طنا مثل اللنشات التى استخدمت فى إغراق المدمرة إيلات إلى ٢٠٠ طن حتى وصلت الآن إلى ٦٠٠ طن .

كيف تسجل المعارك الحربية فى التاريخ العسكرى ؟

نشر الصديق المؤرخ الدكتور عبدالعظيم رمضان مقالين بالعددين ٤٢١ ، ٤٢٢ ، من مجلة أكتوبر ضمنهما نقده وملاحظاته بالنسبة للدراسة التى سبق لنا نشرها بمناسبة عيد القوات البحرية فى ٢١ أكتوبر الماضى ، الذى وافق ذكرى الاحتفال بإغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات .

والأمر الأول الذى يهمنى أن أوضحه أن المؤرخ مهما اختلفت هويته إذا ماحاول التطرق فى دراسته إلى النواحى العسكرية الفنية فلا بد أن يتوافر له قدر كاف من الثقافة العسكرية يؤهله للقيام بدراسته بطريقة علمية وموضوعية . والأمر الثانى الذى يهمنى إبرازه هو أن أعبر عن دهشتى ودهشة الكثيرين من إخواننا العسكريين لتلك المقارنة المستغربة التى عقدها الصديق الدكتور عبد العظيم رمضان بين القائد الألمانى الفذ إروين روميل وبين المشير عبد الحكيم عامر ، فإن المقارنة عادة لا تجرى إلا بين الأقران والأنداد ، ولم يزعم أحد أن المشير عامر كان ضليعا فى العلوم العسكرية أو تولى قيادات ميدانية كبرى فى معارك دارت رحاها فى الصحراء ، فكلنا نعلم أن منصبه كان منصبا سياسيا أكثر منه عسكريا ، وقد تم اختياره لمنصب القائد العام للقوات المسلحة فى منتصف عام ٥٣ وكان وقتئذ برتبة الرائد ، بهدف تأمين الثورة وليس لما يتميز به من قدرات عسكرية ، ولم تتح له الفرصة بعد ذلك لحضور أية دراسات أكاديمية

راقية ، سواء بالداخل أو بالخارج أو لتولى أية قيادات ميدانية . فما هو وجه الشبه الذى يدعو لإجراء مقارنة بينه بقدراته العسكرية المتواضعة وبين قائد فذ من طراز روميل يعد فلتة من فلتات العبقرية العسكرية ، وقد استطاع أن يبتدع خططا وأساليب تكتيكية جديدة فى حرب الصحراء دوخ بها القوات البريطانية ، حتى أطلق عليه عن جدارة اسم ثعلب الصحراء ؟

إن السؤال الهام الذى نطرحه بعد ذلك على بساط البحث والذى لا يتعلق بحادث إغراق المدمرة وحدها إنما بالمعارك الحربية الحديثة بصفة عامة هو : ما هى أفضل الوسائل لتسجيل المعارك الحربية الحديثة التى لم تصدر بشأنها مراجع رسمية معتمدة من القيادات العسكرية ولم تظهر عنها بالمكتبات مؤلفات أو كتب موثقة يمكن الركون إليها سواء فى مصر أو فى الخارج ؟ وقد سبق أن أوضحت عند دراستى لمعركة بورسعيد البحرية الأسلوب الذى اتبعته لاجراء دراستى عن هذه المعركة بطريقة موضوعية ووفقا لمنهج البحث العلمى ، وذكرت أننى بإذن خاص من المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة القائد العام للقوات المسلحة أطلعنى الفريق على جاد قائد القوات البحرية بمقر قيادته برأس التين على كل ما تحتفظ به هذه القيادة من وثائق وسجلات وأوامر للعمليات الخاصة بهذه المعركة ، وكذا الإشارات اللاسلكية والتليفونية التى تم تبادلها بين القيادات العسكرية فى كل من الإسكندرية وبور سعيد والقاهرة ، وقد أثمرت هذه الطريقة ثمارها الطيبة وأمكن لى تقديم دراسة شاملة لهذه المعركة ، كان لها فضل كبير فى إيضاح الصورة الحقيقية للمعركة كما جرت فى أذهان القراء .

ورغم الأسلوب الدقيق الذى سلكته فى دراستى لضمان الحصول على معلومات موثقة عن المعركة من مصادرها الأصلية ، فإن الصديق الدكتور عبد العظيم رمضان انتقد الطريقة التى اتبعتها لسببين : أولهما أننى اعتمدت على وثائق وسجلات تقدم المعركة التاريخية من وجهة نظر القيادة العسكرية (أو من نافذتها) كما ذكر ، وأننى اعتبرت هذه الوثائق هى الوثائق الرسمية المعتمدة مع أنها لا تمثل من وجهة نظره إلا قطرة فى بحر الوثائق التى رجع إليها ، والسبب الثانى هو أننى أغفلت تماما الأبطال من الضباط الصغار وجنود البحرية الذين خاضوها ببسالة وجسارة .

وردي على الأمر الأول ينحصر في أنه لم تصدر عن معركة بور سعيد البحرية حتى الآن كما سبق أن ذكرت أية مؤلفات أو كتب أو مراجع سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، وسواء كانت مصرية أو أجنبية ، وكل ما نشر عنها من معلومات كان عبارة عن بعض أنباء في الصحف والمجلات المصرية والأجنبية وبضعة بلاغات ونشرات رسمية صدرت من القيادة العامة للقوات المسلحة في أعقاب المعركة مباشرة ، وبعض أحاديث ومؤتمرات صحفية لبعض قادة البحرية أو لمتحدثين عسكريين ، هذا إلى جانب ما أذاعه الجانب الإسرائيلي من بيانات في أعقاب المعركة أيضا . وبالطبع فإن الدكتور عبد العظيم رمضان يعلم جيدا أنه وفقا لمنهج البحث العلمي والتوثيق التاريخي ، فإن كل ما تنشره وسائل الإعلام أو تذيعه لا يمكن أن يرقى إلى مرتبة الأدلة العلمية أو الوثائق التاريخية ، سواء كان ذلك عن طريق الصحف أو الإذاعة أو التليفزيون ، إذ إن ما ينشر أو يذاع لا يمكن أن يتسم بالدقة والموضوعية ، وكثيرا ما تلعب فيه المبالغات دورا بارزا ، ولعل خير شاهد على مانقول ما نشرته وأذاعته وسائل الإعلام في مصر وما أبرزته من أنباء عن المعارك الأرضية والجوية خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ٥٦ وخلال حرب يونيو ٦٧ . وفيما يتعلق بالبلاغات والنشرات الرسمية التي تصدرها القيادة العامة والمؤتمرات الصحفية التي يعقدها بعض القادة والمتحدثين العسكريين الرسميين فهي بدورها لا يمكن الاعتماد على دقتها وصدق أنبائها بطريقة مؤكدة ، إذ إنه في كثير من الأحيان يتم إخفاء بعض الحقائق ، كما يتعمد إذاعة بعض أنباء مبالغ فيها عن انتصارات لقواتنا وهزائم العدو ، وذلك لعوامل عسكرية أو سياسية أو معنوية خاصة بالرأى العام أو لدواع تتعلق بالسرية والأمن ، وهو أسلوب من المعتاد استخدامه خلال الحروب على مستوى العالم كله . ولعل خير شاهد على مانقول هو ماحدث بالنسبة للحرب العراقية الايرانية ، إذ إن مانشر وأذيع من بلاغات عسكرية رسمية في كل من بغداد وطهران طوال سنوات الحرب وماأدلى به المتحدثون الرسميون فيهما من أحاديث في المؤتمرات الصحفية ملىء بالمبالغات والتهويل والتضارب ، فكل من الطرفين كان يدعى انتصار قواته ويذكر أنباء الخسائر الفادحة التي حاقت بالطرف الآخر على الرغم من أن البلاغات الرسمية والمتحدثين الرسميين من الطرفين يتحدثون أحيانا عن نفس المعركة .

وهكذا يتضح لنا بجلاء عدم إمكان الركون إلى ما ينشر أو يذاع عن طريق الوسائل الإعلامية ، وكذا عدم إمكان الوثوق بكل ما يصدر من بلاغات رسمية أو ما يدلى به من بيانات فى المؤتمرات الصحفية بواسطة القادة أو المتحدثين العسكريين الرسميين ، إذ إن معظمها يكون متأثرا كما ذكرنا بعوامل سياسية وعسكرية ومعنوية ، وبدواع تتعلق بالسرية والأمن . وعلى ذلك لم يكن أمامنا من سبيل لتوثيق دراستنا سوى أن نتبع الأسلوب السليم وهو دخول البيوت من أبوابها وليس من نوافذها كما ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان ، وذلك بأن نطلع عن طريق قيادة القوات البحرية على ما لديها من وثائق وسجلات وإشارات لا سلكية وتليفونية مسجلة ، إذ لم يكن أمامنا فى مجال البحث العلمى وثائق أخرى معتمدة كى نستعين بها فى دراستنا للمعركة البحرية التاريخية . والأمر الذى يثير تساؤلنا هو ما ذكره الدكتور عبد العظيم رمضان من أن كل ما اطلعنا عليه لدى قيادة القوات البحرية من وثائق وسجلات لا يمثل إلا قطرة من بحر من الوثائق التى رجع إليها ، والتى يدونها على حد قوله كان من المستحيل تصوير المعركة كما وقعت ، ولذا فإن لدينا الحق أن نناشد الدكتور عبد العظيم رمضان أن يتفضل مشكورا بإرشادنا إلى ذلك البحر من الوثائق التى رجع إليها لتكون تلك الوثائق التى لم نستطع الاستدلال عليها هاديا ومرشدا لكل الباحثين الذين يريدون إجراء دراساتهم عن هذه المعركة فى المستقبل .

ننتقل بعد ذلك إلى الأمر الثانى الذى أثاره الدكتور عبد العظيم رمضان فى نقده لدراستنا وهو ما ذكره عن إغفالنا تماما المعركة من وجهة نظر الأبطال من الضباط الصغار وجنود البحرية الذين خاضوها ببسالة وجسارة ، ولو طبقنا هذا المنهج الذى ينتقدنا الدكتور عبد العظيم رمضان بسبب عدم اتباعنا له خلال دراستنا لمعركة بور سعيد على المعارك الحربية بصفة عامة ، لوجدنا أن ذلك سيكون ضربا من المحال ، إذ إن الوضع إن بدا معقولا بالنسبة لمعركة خاضها لنشان من لنشات الصواريخ لا يتجاوز عدد أفرادها جميعا ٣٨ ضابطا وجنديا ، فكيف سيكون الحال إذا أردنا دراسة معركة حربية كبرى مثل عبور القناة واقتحام خط بارليف فى ٦ أكتوبر ٧٣ التى اشتركت فيها قوات خمس فرق كاملة من المشاة ، وامتدت مواجهتها إلى مسافة ١٥٠ كم على طول القناة ،

واشترك فيها بالإضافة إلى قوات الجيشين الثانى والثالث مئات من الطيارين والفنيين من القوات الجوية وآلاف من ضباط وجنود تشكيلات ووحدات قوات الدفاع الجوى والمدفعية والمدرعات والمهندسين والصاعقة والمظلات والإشارة .. الخ . كيف تمكن معرفة وجهة نظر هؤلاء الأفراد الذين يتجاوز عددهم عشرات الألوف من الضباط والجنود من مختلف الأسلحة والتشكيلات والوحدات ؟

ويهمنى أن أوضح للدكتور عبد العظيم رمضان من واقع الدراسات العسكرية وتجارب الحرب أن الضباط الأصاغر والجنود الذين يشتركون فى المعركة لا يستطيعون أن يدركوا سوى قدر محدود منها ، فهم لا يبصرون سوى القطاع الصغير المحدد لوحدتهم الصغرى ويجهلون إلى حد بعيد ما يدور فى القطاعات الأخرى فى الأمام وفى الخلف وعلى الأجناب على طول المواجهة التى تدور فيها رحى المعركة والتى قد يبلغ اتساعها أحيانا مئات الكيلو مترات مما يجعلهم بالطبع عاجزين عن تصور الجو العام للمعركة فكل ارتباطهم منحصر فى القطاع المحدود الذى يعملون من خلاله .

إن الجهة الوحيدة التى فى مقدرتها أن تتصور الجو العام للمعركة هى القيادة العسكرية الأعلى . فإن هذه القيادة التى تمثل قمة الهرم تهبط منها إلى أسفل الأوامر والتعليمات بالتسلسل إلى القيادات على مختلف المستويات لتتولى هذه القيادات جانب التنفيذ العملى عن طريق قيادتها للتشكيلات والوحدات التى تمثل فى هذه الحالة قاعدة الهرم ، وبطريقة عكسية تصعد من قاعدة الهرم (التشكيلات والوحدات) إلى القيادة الأعلى فى القمة المعلومات وتقارير الموقف وتقارير الاستطلاع عن أوضاع العدو وأوضاع قواتنا عبر القيادات على مختلف المستويات .

ولهذه الأسباب فإن القيادة الأعلى هى القيادة الوحيدة فى الميدان التى تشرف بفضل ما تحوزه من تقارير ومعلومات وخرائط الموقف على بانوراما كاملة للمعركة وتحتفظ لديها بكافة السجلات والوثائق وخرائط العمليات المسجلة عليها أوضاع قواتنا وقوات العدو وتسجيلا كاملا لجميع الإشارات اللاسلكية والتليفونية المتبادلة بين مختلف القيادات ، وكذا يوميات الحرب التى

تسجل فيها الوقائع والأحداث ساعة بساعة بل دقيقة بدقيقة ، وهذه القيادة الأعلى هى التى تصب عندها فى أعقاب المعركة جميع تقارير القادة على مختلف المستويات عن تفاصيل ما قامت به تشكيلاتهم ووحداتهم ، مما يجعل لديها الصورة مكتملة والحقائق مكشوفة والوقائع والأحداث واضحة ، وبذا يكون فى مقدرتها إجراء تقييم عام صحيح لكل ما جرى فى المعركة بما فى ذلك تصرفات القادة على كافة المستويات ، وعلى أساس هذا التقييم يثاب الأبطال المجيدون من ضباط وجنود ويمنحون بناء على اقتراح هذه القيادة الأنواط والنياشين وفقا لأعمالهم وبطولاتهم ، كما يتم توقيع العقاب على المقصرين والجبناء وفقا لما يستحقونه نظير تقصيرهم أو عدم شجاعتهم .

وبهذا الشرح الذى أوضحناه فإن الأمر المنطقى المفترض لكى يتسنى لنا إدراك الصورة الصحيحة الكاملة للمعركة هو أن نطلع لدى القيادة الأعلى على ما فى حوزتها من وثائق وسجلات ويوميات الحرب . إذ أن اللجوء إلى الضباط الأصاغر والجنود لمعرفة وجهة نظرهم فى المعركة لا يعنى سوى الاستماع إلى ما جرى فى قطاع صغير محدود قد لا يكون له أدنى تأثير على المعركة الشاملة التى وقعت ، وإذا طبقنا هذه الطريقة حتى على حادث إغراق المدمرة إيلات ، فإننا سنكتشف أن وثائق قيادة القوات البحرية تضم فيما تضمه التقارير التفصيلية التى تم تقديمها بعد المعركة مباشرة ، سواء من العقيد طلعت نصر قائد قاعدة بور سعيد البحرية بالنيابة أو رئيس عملياته ، وكذا من النقيبين أحمد شاكر قائد سرب اللنشات وقائد اللنش رقم ١ ولطفى جاد الله قائد اللنش رقم ٢ ، وهؤلاء كانوا يعتبرون من الضباط الأصاغر وقتئذ ، فما الذى يدعونا بعد أعوام طويلة من وقوع المعركة إلى محاولة معرفة وجهة نظرهم من جديد بعد أن أوضحوها فى تقاريرهم المرفوعة إلى قيادتهم فى أعقاب المعركة مباشرة ؟ وكيف يمكن الاطمئنان من أن ذاكرتهم سوف تسعفهم بتذكر تفاصيل ما جرى عقب انقضاء هذه المدة الطويلة على المعركة ، وأخيرا فإنه من الخطورة بمكان اتباع هذه الطريقة خلال قيامنا بالدراسة العلمية إذ إنه وفقا للطبيعة البشرية فإن كل فرد سوف يحاول تضخيم دوره وإضفاء هالات البطولة على نفسه خاصة بعد مرور هذه الفترة الطويلة واحتمال وفاة بعض أبطال المعركة .

ومن مراجعة مقالات الدكتور عبد العظيم رمضان التى سبق له نشرها فى مجلة أكتوبر خلال عامى ٨٣ ، ٨٤ عن حادث إغراق إيلات سيتضح للقراء مدى صحة ما ذكرت ، فلقد أورد الدكتور عبد العظيم رمضان فى مقاله المنشور فى العدد رقم ٣٣٠ من أكتوبر ثلاث روايات مختلفة ، أدلى بها النقيب أحمد شاكر القارح قائد سرب اللنشات لأجهزة الإعلام قبل وفاته ، واعترف الدكتور عبد العظيم فى مقاله أنها مليئة بالثغرات وأن النقيب أحمد شاكر تعمد اخفاء بعض الحقائق الخاصة بالموضوع .

ووفقا لأسلوب البحث العلمى فإن شهادة الدكتور إبراهيم فوزى القارح الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة وشقيق النقيب أحمد شاكر القارح التى ذكر أنه سمعها عن شقيقه بعد الحادث والتى نشرها الدكتور عبد العظيم رمضان بالعدد رقم ٣٣١ من أكتوبر لإثبات أن النقيب أحمد شاكر قد أصدر تعليماته بإبطال عمل اللاسلكى ليضمن ألا يتلقى من قيادته أمرا بإلغاء الاشتباك ، هذه الشهادة لا يمكن الاعتماد عليها أو الاعتداد بقيمتها التاريخية لأنها شهادة سمعية لمواطن مدنى لاعلاقة له بالمعركة .

وفى العدد رقم ٣٩٣ من أكتوبر فى ٦ مايو ٨٤ أدلى النقيب (العميد حاليا) لطفى جاد الله قائد اللنش رقم ٢ بشهادته التى سجلها له الدكتور عبد العظيم رمضان على جهاز تسجيل والتى تخالف تماما روايات النقيب أحمد شاكر الثلاث ورواية شقيقة المهندس ، فقد حاول أن يثبت احتمال أن يكون هو وحده الذى قام بإغراق المدمرة إيلات ، واحتمال أن يكون النقيب أحمد شاكر قد أغرق هدفا بحريا آخر ، ولقد حوت رواية العميد لطفى جاد الله بعض الأخطاء التاريخية التى نلتمس له العذر فيها لاحتمال ضعف ذاكرته بحكم انقضاء هذه الفترة الطويلة على المعركة ، فقد ذكر أن اللنش رقم ١ قد أطلق صاروخيه واشتعلت النيران فى المدمرة فى الساعة الخامسة إلا خمس دقائق ، ووفقا لأقوال الدكتور عبد العظيم رمضان نفسه ووفقا لسجلات المعركة فإن الضربة الأولى للمدمرة كانت فى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة ،كما ذكر العميد لطفى جاد الله أن جهاز رادار القاعدة الذى كان مفروضا أن يراقب المنطقة قد تعطل من الخامسة والنصف تقريبا حتى السادسة والنصف مع أنه وفقا

للسجلات الرسمية فإن أجهزة رادار القاعدة لم تتعطل إنما أغلقت وفقا لأوامر قائد قاعدة بور سعيد استجابة لطلب النقيب أحمد شاكر أثناء خروج السرب من الميناء منعا للتشويش على أجهزة رادار اللنشين ، وكان المفترض أن يصدر قائد القاعدة أوامره بإعادة تشغيل أجهزة الرادار فى الساعة الخامسة والنصف عقب إطلاق اللنش رقم ١ صاروخيه واعتقاد الجميع أن المدمرة إيلات قد أغرقت ، ولكن قائد القاعدة فى غمرة أفراح النصر لم يتنبه إلى إصدار الأمر بإعادة تشغيل أجهزة الرادار إلا فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة ، وقد ذكرنا تلك القصة بالتفصيل من قبل .

أما رواية المرحوم العميد حامد فؤاد عن المعركة التى نشرت مرتين الأولى بالعدد رقم ٣٣٠ والثانية بالعدد رقم ٤٢٢ من مجلة أكتوبر ، والتى رواها بنفسه للدكتور عبد العظيم رمضان عندما كان يعوده فى مستشفاه فى هارلى ستريت بلندن فى أعقاب إجراء عملية خطيرة له ، فإنها شهادة لا يمكن هى الأخرى التعويل على قيمتها التاريخية ، فعلاوة على أنها شهادة سمعية من ضابط بالجيش لا علاقة له بالمعركة . فإن الدكتور عبد العظيم رمضان نفسه عاد فى العدد رقم ٣٣١ من أكتوبر وقرر أن القصة التى رواها له العميد حامد فؤاد قابلة لجدل كبير وأنها تتهاوى إذا تعرضت للبحث العلمى التاريخى ، وبذا لا تكون لها قيمة عملية من جهة المعركة .

وقد حاول الدكتور عبد العظيم رمضان كما يبدو تطبيق المنهج الذى انتقدنى بسبب عدم اتباعى إياه أثناء دراستى للمعركة ! وهو معرفة وجهة نظر الأبطال من صغار الضباط والجنود على حد قوله ، ولذا نجد أنه سجل أقوالا لثلاثة جنود من سرب اللنشات الذى أغرق المدمرة إيلات ، وهم المقاتلون البحريون عبد العزيز إبراهيم وحسين عمارة وعلى عبد الله وذلك فى العدد رقم ٣٣٠ من مجلة أكتوبر ، ولكن هذه الأقوال لا تزيد على كونها خواطر شخصية لهؤلاء الجنود يوم المعركة ، وقد تساعد فى معرفة المناخ النفسى لأفراد أسراب لنشات الصواريخ ولكنها بالقطع لا يمكن أن تكون هى وجهة نظر الأبطال من صغار الضباط والجنود فى المعركة التى يقصدها الدكتور عبد العظيم رمضان ، والتى ذكر أننى أغفلتها فى دراستى ، فإنها مجرد خواطر وذكريات شخصية

ولا يمكن أن تمثل وجهة نظر خاصة بالنسبة للمعركة بحيث يمكن تسجيلها فى دراسة تاريخية . بقيت بعد ذلك مسألة الرسالة التى وصلت الدكتور عبد العظيم رمضان بتوقيع مجهولة (أخت لك قرأت المقال) المؤرخة فى يوم ٢١ فبراير ٨٣ والتى نشرها بالعدد ٣٩٧ من مجلة أكتوبر وأعاد نشر فقرة منها بالعدد ٤٤٢ من مجلة أكتوبر ، وفى اعتقادى أن هذه الرسالة الانفعالية المجهولة المصدر والتى اعترف الدكتور عبد العظيم رمضان أنه لا يستطيع تحقيق كل وقائعها لم تكن لها قيمة تاريخية بحيث تستحق أن تنشر فى دراسة علمية موضوعية لمؤرخ كبير فى مكانة الدكتور عبد العظيم رمضان ، إذ إن مثل هذه الرسائل لا ينبغى الالتفات إليها ، إذ غالبا ما تكون وراءها أغراض خفية أو شكاوى خاصة ، ولست أدرى ماذا يقصد الدكتور عبد العظيم رمضان من قوله إنه لا يوجد بين هذه المصادر المتضاربة كلها – سواء التى اعتمد عليها هو أو التى اعتمدت عليها أنا شخصيا – أى مصدر مدنى بل كلها مصادر عسكرية من الدرجة الأولى ، وبالتالى فليس لأحد أن يجزم بشىء فى الوقت الراهن ، بل ندع الباب مفتوحا لما يجد من وثائق ، ولست أدرى كيف يتوقع الدكتور عبد العظيم رمضان وجود مصدر مدنى فى معركة حربية دارت فى عرض البحر بين قطعة بحرية مصرية وأخرى إسرائيلية ؟

وقد ذكر الدكتور عبدالعظيم رمضان بصريح العبارة أن القيادة البحرية المصرية لم تعرف حقيقة ما حدث بالمعركة إلا بعد نشر نتائج الدراسة التى أجراها على صفحات مجلة أكتوبر ، واستند فى ذلك إلى أحاديث صحفية أدلى بها الفريق فؤاد أبو ذكرى قائد البحرية الأسبق والفريق على جاد قائد القوات البحرية وتصريحات رسمية أدلى بها اللواء مصطفى كامل المتحدث العسكرى الرسمى فى المؤتمر الذى عقده للمراسلين الأجانب فى القاهرة يوم ٢٣ أكتوبر ٦٧ ، وردى على ذلك أنه مع تقديرنا البالغ للجهد الكبير الذى بذله الدكتور عبد العظيم رمضان فى دراسته لحادث إغراق المدمرة إيلات ، فإننى أود أن أؤكد له أن الاعتقاد الذى يساوره عن جهل القيادة البحرية بحقيقة ما حدث هو أمر يتنافى تماما مع العقل والمنطق للأسباب التالية :

١ – بدون الدخول فى أية تفاصيل بشأن ما تم الإدلاء به للصحف أو فى المؤتمرات الصحفية بواسطة القادة أو المتحدثين العسكريين فإننى أحيل القراء

على ما سبق أن شرحته من أن ماتعرفه القيادات العسكرية من حقائق شيء وما ينشر أو يذاع فى وسائل الإعلام شيء آخر ، لاعتبارات تتعلق بالصالح العام للدولة ولكثير من العوامل السياسية والعسكرية والمعنوية ولدواع خاصة تتعلق بالسرية والأمن .

٢ – إن البلاغ الذى أصدرته القيادة العامة فى السادسة والربع مساء يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ ورد فيه أن المدمرة الإسرائيلية أغرقت فى الساعة الخامسة والنصف ، وعندما تم بعد ذلك اكتشاف الحقيقة وأنها لم يتم إغراقها إلا بعد الضربة الثانية فى الساعة السابعة والنصف لم تشأ القيادة العامة التراجع عما سبق أن نشرته فى بلاغها الأول خاصة بعد أن اهتزت الثقة فى داخل مصر وخارجها فى البلاغات العسكرية المصرية نتيجة لما كان ينشر ويذاع خلال حرب يونيو ٦٧ من بلاغات رسمية مليئة بالمبالغات والأكاذيب .

٣ – إن أبلغ دليل على أن قيادة القوات البحرية كانت تعلم حقيقة ما جرى فى المعركة هو أن طاقم اللنش رقم ٢ الذى تم له الاجهاز على المدمرة إيلات عومل نفس معاملة طاقم اللنش رقم ١ الذى قام بتوجيه الضربة الأولى للمدمرة ، على اعتبار أن اللنشين كان لهما شرف الاشتراك معا فى إغراق المدمرة إيلات ، ولذا منح النقيبان أحمد شاكر ولطفى جاد الله نجمة الشرف العسكرية ، وضباط اللنشين وسام النجمة العسكرية ، وضباط الصف والجنود وسام الجمهورية .

٤ – إن الدراسة المطولة التى أجريتها عن معركة بور سعيد البحرية وإغراق المدمرة إيلات والتى نشرت بمناسبة يوم البحرية فى ٢١ أكتوبر الماضى كانت نتيجة لاطلاعى على الوثائق والسجلات المحفوظة بقيادة القوات البحرية برأس التين بالإسكندرية ، ولم تكن نتيجة لقراءتى لمقالات الدكتور عبد العظيم رمضان ، وإذا كانت النتائج التى توصل إليها الدكتور رمضان لم تتعارض مع نتائج دراستى ومع مالدى القيادة البحرية من وثائق وسجلات ، فهذا أمر يستحق عليه الدكتور عبدالعظيم رمضان الشكر والتقدير ، ولكنه لا يعنى مطلقا أن القيادة البحرية لم تعلم بالحقيقة إلا نتيجة للدراسة التى أجراها هو ، فقد كان لديها أدق المعلومات والتفاصيل ، وكان فى حوزتها جميع الوثائق والمستندات منذ ٢١ أكتوبر ٦٧ ولكنها لم تكن فى حل من نشرها بحكم الأوامر والتعليمات التى تحظر نشر أية وثائق

عسكرية ، ولكن عندما أصدر المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة إذنه بالسماح لى بالاطلاع عليها ، سنحت لى الفرصة للاطلاع على ماخفى من أسرار المعركة ، وقمت بنشر دراستى التى تضمنت كثيرا من المعلومات والتفاصيل الفنية التى لم ترد فى دراسة الدكتور عبد العظيم رمضان .

وأعترف أن الدهشة قد إنتابتنى بمجرد أن وقع نظرى على مااختاره الدكتور عبدالعظيم رمضان عنوانا لمقاله فى العدد ٤٢٢ من مجلة أكتوبر وهو : « لغز إلغاء طلعة الطيران فى معركة إيلات » فإن الواقع الذى جرى بهذا الشأن لم يكن لغزا ، ولم يكن الأمر من الغموض بحيث يستحق أن يطلق عليه هذا الوصف المثير ، ولقد

سبق أن تناولت هذا الموضوع بالشرح عند دراستى لمعركة بورسعيد ، وأوضحت فى جلاء ووضوح أن السر الحقيقى وراء إلغاء طلعة الطيران التى صدق القائد العام على القيام بها فى الساعة الخامسة وعشر دقائق لتقديم الحماية من الجو لسرب لنشات الصواريخ خلال قيامه بمهمته ، كان مبعثه عدم مقدرة المقاتلات الاعتراضية المصرية ميج ٢١ على التصدى للطائرات الإسرائيلية فى هذه الفترة بسبب عدم تدريب الطيارين المصريين على القتال الليلى ، وكذا عدم تزويد الطائرات ميج ٢١ وقتئذ بتجهيزات هذا النوع من القتال . ولكن الدكتور عبد العظيم رمضان بدلا من أن يقتنع بهذا التفسير الواضح المبسط أدخلنا فى متاهات تتعلق بنواح فنية لا يدركها غير الطيارين المتخصصين .

وقد اتضح أن السبب فى تجشمه لكل هذا العناء هو محاولته تعزيز الرأى الذى سبق أن ردده كثيرا فى مقالاته السابقة بما فيها مقاله الأخير ، وهو أن الطلعة الجوية لم يكن السر فى إلغائها راجعا إلى السبب الذى ذكرته وهو عدم مقدرة طائرات الميج ٢١ على الاشتباك الليلى ، بل كان السبب فى نظره يرجع إلى أن القيادة العامة بهذا الإلغاء للطلعة الجوية ، إنما كانت تمهد لإلغاء الاشتباك البحرى بعد ذلك ، وفى سبيل تدعيم الدكتور عبد العظيم رمضان لهذا الرأى ذكر أن الظلام لا يخيم على البلاد عند الغروب ، بل تبقى أضواء الغروب عادة فترة تسمح بالرؤية الواضحة ، ولا يعنى هذا القول سوى أنه كان فى مقدرة

الطيارين المصريين الاشتباك بطائراتهم الميج ٢١ اشتباكا نهاريا بعد الغروب مع الطائرات الإسرائيلية فى حالة ظهورها فى سماء المعركة ، ولو كان الدكتور عبد العظيم رمضان قد رجع كما كان المفترض إلى أحد من الطيارين المصريين الذين مارسوا الاشتباك نهارا بطائرات الميج ٢١ فى هذه الفترة ، لكان قد علم منه أن موعد الغروب بالذات والفترة التى تعقبه مباشرة ، هو أسوأ وقت للطيارين بالنسبة لعمليات الاشتباك نهارا ، إذ إن التوجيه الرادارى أثناء النهار من الموجهين الأرضيين للطائرات المقاتلة فى الجو ينتهى بمجرد توجيه هذه الطائرات إلى النقطة التى يمكن منها للطيار الرؤية البصرية للهدف ، وتبدأ من هذه النقطة مسئولية الطيار فى تتبع الهدف والاشتباك معه معتمدا فى ذلك على رؤيته المباشرة له . ونظرا لأن الأضواء التى تبقى بعد الغروب تجعل رؤية الطيار البصرية للأهداف المعادية ضعيفة للغاية ، لذلك فإن القيادات الجوية المصرية لم تكن تسمح لأسراب طائرات الميج ٢١ غير المزودة بتجهيزات القتال الليلى بالقيام بأية عمليات اعتراضية للطائرات الإسرائيلية اعتبارا من وقت غروب الشمس . ولم يكن فى الإمكان نظرا لهذه الاعتبارات إصدار القيادة الجوية تعليماتها إلى أى سرب من أسراب الميج ٢١ ، التى كانت ترابط فى أقرب مطارين إلى بور سعيد وهما مطار المنصورة أو مطار أنشاص بالقيام بهذه الطلعة الجوية ، إذ إن المعركة البحرية وقعت فى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة أى بعد غروب الشمس بست دقائق ، وكان ذلك يؤدى إلى تعرض الطائرات الميج ٢١ المصرية المجردة من أية تجهيزات للقتال الليلى للاشتباك مع المقاتلات القاذفة الإسرائيلية المزودة بأحدث التجهيزات للقتال الليلى فى حالة ظهورها فى سماء المعركة ، مما يعنى بالضرورة توقع حدوث كارثة لطائرات الميج ٢١ المصرية ، وهذا هو ما دعا قيادة القوات الجوية إلى الاعتراض على تصديق القائد العام بخروج الطلعة الجوية وإقناعه ، نظرا لهذه الاعتبارات-بإلغاء تصديقه السابق بخروجها .

ولم يكن لذلك الإلغاء بالطبع أية علاقة بالأمر الصادر لسرب لنشات الصواريخ بالخروج من الميناء والاشتباك مع المدمرة الإسرائيلية ، إذ إن سجلات قيادة القوات البحرية واضحة الدلالة على أنه لم تصدر من أية قيادة من القيادات

أوامر عن طريق اللاسلكى إلى النقيب أحمد شاكر قائد سرب اللنشات بإلغاء الاشتباك منذ مغادرة سربه رصيف الميناء فى الساعة الخامسة وخمس دقائق ، إلى حين تم له إطلاق صاروخه الأول فى الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة ، كما أن العميد بحرى حسن حسنى زكى الذى كان مسئولا عن قسم الإشارة والإنذار فى قاعدة بور سعيد البحرية يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ فى خطابه الذى بعث به ونشر بالعدد ٣٩٧ من مجلة أكتوبر أوضح الحقيقتين التاليتين .

١ - سلم العميد حسن حسنى إلى النقيب أحمد شاكر باليد أمرا كتابيا بالاشتباك صادرا من قائد قاعدة بور سعيد بالنيابة العقيد طلعت نصر وهذا يؤكد تماما جدية المهمة .

٢ - لم تصدر أية إشارات أخرى إلا بعض الإشارات اللاسلكية الزائفة بغرض الخداع والتمويه .

ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة النقطة الثانية التى لا يزال الدكتور عبد العظيم رمضان متمسكا بها فى جميع مقالاته ، وهى قصة تعطيل النقيب أحمد شاكر جهاز اللاسلكى بلنش الصواريخ رقم ٥٠٤ الذى كان يتولى قيادته ، وليس هناك فى الواقع أى سند رسمى أو دليل موثق يمكن الركون إليه بالنسبة لهذه القصة إلا شهادة سمعية أدلى بها الدكتور إبراهيم فوزى القارح شقيق النقيب أحمد شاكر قائد سرب اللنشات إلى الدكتور عبد العظيم رمضان نقلا عن رواية سمعها من شقيقه قبل وفاته ، والأمر الذى يدعو إلى العجب أن يتمسك الدكتور عبد العظيم رمضان بهذه الرواية السمعية ، إلى الحد الذى جعله يبنى عليها قصة كاملة ، خلاصتها أن النقيب أحمد شاكر لم تكد تصله الإشارة اللاسلكية بإلغاء طلعة الطيران حتى بادر إلى تعطيل جهاز اللاسلكى فى اللنش رقم ٥٠٤ ، حتى يضمن عدم وصول إشارة لا سلكية إليه من قيادته بإلغاء الاشتباك .

ولقد اعترف الدكتور عبد العظيم رمضان بأن هذه القصة تلقى مقاومة شديدة من المصادر العسكرية ، فإن النقيب (العميد حاليا) لطفى جاد الله فى روايته للمعركة التى نشرت بالعدد ٣٩٣ من مجلة أكتوبر قال بصريح العبارة : إن النقيب أحمد شاكر لم يعطل جهاز اللاسلكى ، وإنه عقب أن أطلق اللنش رقم ٥٠٤ بقيادة أحمد شاكر صاروخية أصدر له أمرا باللاسلكى بالعودة إلى

القاعدة ، أى أن جهاز اللاسلكى في لنش أحمد شاكر كان سليما ولم يحدث به أى عطل ، وقد أيدت سجلات قيادة القوات البحرية أقوال لطفى جاد الله بهذا الشأن إذ يوجد بها تسجيل لإشارة لاسلكية أرسلها النقيب أحمد شاكر قائد سرب اللنشات بمجرد انتهاء المعركة إلى النقيب لطفى جاد الله قائد اللنش رقم ٥٠١ كان نصها « تم تدمير الهدف ويراعى عدم الاشتباك » .

وأود أن أوجه نظر الدكتور عبد العظيم رمضان إلى حقيقة فنية غابت عنه ويعرفها العسكريون بالطبع خاصة أفراد سلاح الإشارة ، وهى أن النقيب أحمد شاكر لو كان حقا قد أراد قطع الاتصال اللاسلكى بينه وبين قيادة قاعدة بورسعيد البحرية ، فلم يكن الأمر يحتاج إلى نزع سلك ثم إعادة تركيبه بعد إنتهاء المهمة كما ورد فى مقاله بالعدد رقم ٤٢٢ من مجلة أكتوبر ، إذ كان يكفيه لتحقيق ذلك الغرض مجرد إغلاق مفتاح جهاز اللاسلكى Switch off ثم إعادة تشغيله بمجرد انتهاء المعركة Switch on بالطريقة المعتادة ، فإن المعركة التى كان فى طريقه إليها لم تكن تسمح له باتباع ذلك الأسلوب الخطر لتعطيل الجهاز ، إذ كيف يضمن ألا تضطره ظروف الموقف وتطورات المعركة إلى حتمية إستخدام جهاز اللاسلكى فى الحال للاتصال بقيادته أو للاستماع إلى تعليماتها إنقاذا لسربه من الدمار ، ومن جهة أخرى فإن قيام قائد السرب بنزع سلك أو إحداث أى تعطيل متعمد بجهاز اللاسلكى أمام طاقم الجنود الذى يتولى تشغيله يتنافى تماما مع واجباته كقائد منضبط ، ومن المفترض أن يعطى القدوة الحسنة لجنوده فى إطاعة الأوامر وحسن استخدام المعدات . وعلاوة على ذلك فإن تعطيل أو إغلاق جهاز لاسلكى اللنش رقم ١ على فرض حدوثه لم يكن كفيلا بمنع اتصال قيادة القاعدة البحرية في بور سعيد بسرب لنشات الصواريخ ، إذ إن جهاز اللاسلكى باللنش رقم ٢ الذى كان يتولى قيادته النقيب لطفى جاد الله أجمعت كل المصادر على أنه كان يعمل بكفاءة طوال الوقت ، ولو كانت قيادة القاعدة البحرية فى بور سعيد قد أرسلت أية إشارة لا سلكية إلى السرب بمنع الاشتباك لكان جهاز اللاسلكى باللنش رقم ٢ قد تلقاها ، لأنه هو وجهاز اللاسلكى باللنش رقم ١ وجهاز اللاسلكى بقيادة القاعدة البحرية فى بور سعيد طوال المعركة على تردد واحد Same Frequency وكان من المحتم

على النقيب لطفى جاد الله قائد اللنش رقم ٢ فى هذه الحالة إبلاغ النقيب أحمد شاكر الموجود فى لنش القيادة (رقم ١) بمضمون الإشارة اللاسلكية مستخدما فى ذلك إحدى وسائل الاتصال الداخلية بين اللنشين .

وقد ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان أنه يؤيد استنتاجاتى فى نفى دعوة إسرائيل الوحدات المصرية للاشتراك فى عمليات إنقاذ بحارة المدمرة إيلات ، على الرغم من أنه لفت نظرى أننى لم أكن فى حاجة لحشد هذا الكم من الأدلة ، ويهمنى أن أوضح أن الرواية التى ذكرت أن إسرائيل قد دعت الوحدات البحرية المصرية للاشتراك فى عمليات الإنقاذ لم نعلم بها إلا من أقوال العميد لطفى جاد الله ، التى نشرها الدكتور عبد العظيم رمضان فى مقاله رقم ٣٩٣ من مجلة أكتوبر ، ونظرا لأنه لم يعلق على هذه الرواية بالنفى ، فقد اعتقد القراء بالطبع أنها صحيحة ، مما دعانى إلى أن أقدم الأدلة القاطعة التى تثبت عدم صحتها ، معتمدا فى ذلك على المصادر الرسمية المصرية والإسرائيلية وبرقيات هيئة الرقابة.وفى نفس الفقرة الذى يطلب منى فيها الدكتور عبد العظيم رمضان الاكتفاء بأقوال قائد البحرية الإسرائيلية شلومو أريل وأن أصدقه فى نفى دعوة إسرائيل الوحدات المصرية للاشتراك فى عمليات إنقاذ بحارة المدمرة إيلات ، نراه يعيب علىَّ تصديقى للإعلان الذى أذاعته إسرائيل عقب بدء عمليات الإنقاذ وهو أن وحداتها البحرية والجوية الموجودة فى المنطقة كانت مهمتها الوحيدة محاولة إنقاذ طاقم المدمرة الغارقة ، وأنها لن تقوم بأية اشتباكات مع الوحدات المصرية ، على اعتبار أن وعود إسرائيل لا ينبغى التعويل عليها أوتصديقهابسهولة رغم أن هذا الإعلان كان أمرا طبيعيا ويتفق مع العقل والمنطق ، إذ كيف يمكن أن نصدق أن أربعة من لنشات الطوربيد الإسرائيلية ومجموعة من الطائرات النفاثة المزودة بالشعلات المضيئة تتخلى عن واجبها الإنسانى خلال اشتراكها فى عملية إنقاذ ضخمة لطاقم مدمرة غارقة ، وأن تترك الجرحى والمصابين فريسة لأمواج البحر كى تتفرغ لعملية مطاردة لنش الصواريخ الصغير الذى كان يتولى قيادته النقيب لطفى جاد الله ، أما ما أورده الدكتور عبد العظيم رمضان عن رغبة إسرائيل فى الانتقام من مصر بسبب تدمير المدمرة إيلات ومن ثم رد الاعتبار أمام الشعب الإسرائيلى ، فلم يكن المجال لذلك سانحا خلال

عملية الإنقاذ التى تحتاج إلى جهود كل قطعة بحرية يمكن وصولها إلى المنطقة ، ولم يكن إغراق لنش صواريخ صغير حمولته ٨٥ طنا كافيا بالطبع لرد الاعتبار أمام الشعب الإسرائيلى ، حتى لو كان هذا اللنش هو الذى أغرق المدمرة،لهذا السبب كان انتقام إسرائيل لحادث إغراق المدمرة إيلات بالغ العنف والشدة ، فقد بدأت مدفعية الميدان الإسرائيلية والهاونات من مختلف الأعيرة عقب الحادث مباشرة فى ضرب مستودعات الوقود ومعامل تكرير البترول بالسويس ضربا متواصلا ، بواسطة قذائفها الثقيلة من مواقع قريبة لها على الجانب الآخر من القناة ومن لسان بور توفيق ، فاشتعلت فيها النيران التى استمرت عدة أيام ، وكانت الخسائر المادية فادحة ، إذ فقدت مصر حوالى ٦٠٪ من الوقود .

بقيت بعد ذلك نقطة أخيرة وهى الملاحظة التى أبداها الدكتور عبد العظيم رمضان فى نهاية مقاله ، وهى اعتقاده أن القيادة السياسية لم تصدر أمرها يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ بالاشتباك مع العدو إلا نتيجة للضغط الذى كان يمارسه ضباط وجنود البحرية خاصة أسراب لنشات الصواريخ عليها ، مما أدى إلى تغييرها للقاعدة التى كانت تتبناها من قبل وهى عدم الاشتباك مع العدو ، كما ذكر أيضا أن قوةالضغط هذه هى التى فرضت على القيادتين السياسية والعسكرية السماح للنشات الصواريخ بالدخول فى معركة كانوا يشعرون فى قرارة أنفسهم بقدرتهم على خوضها وتحقيق النصر فيها ، باستخدام صواريخ كانت القيادة العسكرية تملكها منذ عام ٦٢ ولم تفكر فى استخدامها منذ ذلك الحين حتى فى حرب يونيو ٦٧ ، لأنها كانت تجهل إمكاناتها الجبارة . ولو كان الدكتور عبد العظيم رمضان قد سنحت له الفرصة للخدمة بالقوات المسلحة لما ذكر هذه الملاحظة إطلاقا ، فإن القوات المسلحة عبارة عن وحدات منضبطة تخضع فى جميع تصرفاتها لأوامر قياداتها على مختلف المستويات ، ولا يوجد شيء يدعى قوة ضغط يمكن أن يمارسه ضباط وجنود ، سواء على القيادة العسكرية أو السياسية ، لأن هذا يتنافى تماما مع قواعد النظام الدقيق والانضباط الصارم فى القوات المسلحة ، علاوة على أن السياسة التى كانت تتبناها القيادة السياسية وقتئذ ، والتى اشتركت فى رسمها إلى جانبها القيادة العسكرية ، لم تكن

تستهدف سوى صالح الوطن وعدم تعريض أى وحدة من القوات المسلحة لهزيمة جديدة حتى لا تزداد الروح المعنوية تدهوراً خاصة أنه لم يكن قد انقضى على هزيمة يونيو ٦٧ سوى أشهر قلائل ، ورغم كل تلك الاعتبارات فقد كانت تعليمات القيادة هى عدم السماح لوحدات العدو بالاعتداء على أية وحدة مصرية أو على كرامة الوطن ، ولذا أعطى للوحدات حق الاشتباك فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو فى حالة دخول أية قطعة بحرية للعدو المياه الإقليمية المصرية .

أما أن القيادة العسكرية متمثلة فى قيادة القوات البحرية بالطبع كانت تجهل إمكانات الصواريخ الجبارة المزودة بها لنشات الصواريخ ، فى الوقت الذى كان فيه الضباط الأصاغر والجنود من أطقم هذه اللنشات يشعرون بقدرتهم على تحقيق النصر على العدو باستخدام هذه الصواريخ بحكم معرفتهم بقدراتها ، فهو قول علاوة على تناقضه تماما مع المنطق فهو لا يتمشى بتاتا مع واقع الحال فى القوات المسلحة بما فيها القوات البحرية بالطبع ، إذ إن الأمر الذى يجرى أن الضباط القدامى الذين أنفقوا زهرة عمرهم فى الخدمة فى القوات البحرية هم الذين يتولون تعليم الضباط الأصاغر وصف الضباط والجنود الفن العسكرى البحرى وقيادة اللنشات واستخدام أجهزة الرادار واللاسلكى، وكيفية إطلاق الصواريخ بدقة وكفاءة وغير ذلك من الشئون البحرية،وهم الذين يوضحون لهم قدرات هذه الصواريخ والطريقة المثلى لاستخدامها ، وبعد هذه الدراسة المطولة التى اشتركت فى إجرائها مع الصديق العزيز الدكتور عبد العظيم رمضان أتعشم أن تكون الصورة الحقيقية للمعركة قد وضحت تماما فى أذهان القراء .

من سيناء إلى الجولان

صور








الملحق ١



نقيب لطفى جاد الله قائد لنش الصواريخ رقم ٥٠١ الذى اشترك فى اغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات



لواء بحرى فؤاد ذكرى ـ قائد القوات البحرية شكّل طاقم عمل برئاسته فى مركز العمليات البحرى برأس التين للاشراف على معركة بور سعيد البحرية وإغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات



المشير محمد عبد الحليم ابو غزاله
نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
والانتاج الحربى والقائد العام للقوات المسلحة
صرّح للمؤلف بالاطلاع على الوثائق والتسجيلات الرسمية لمعركة بورسعيد البحرية .



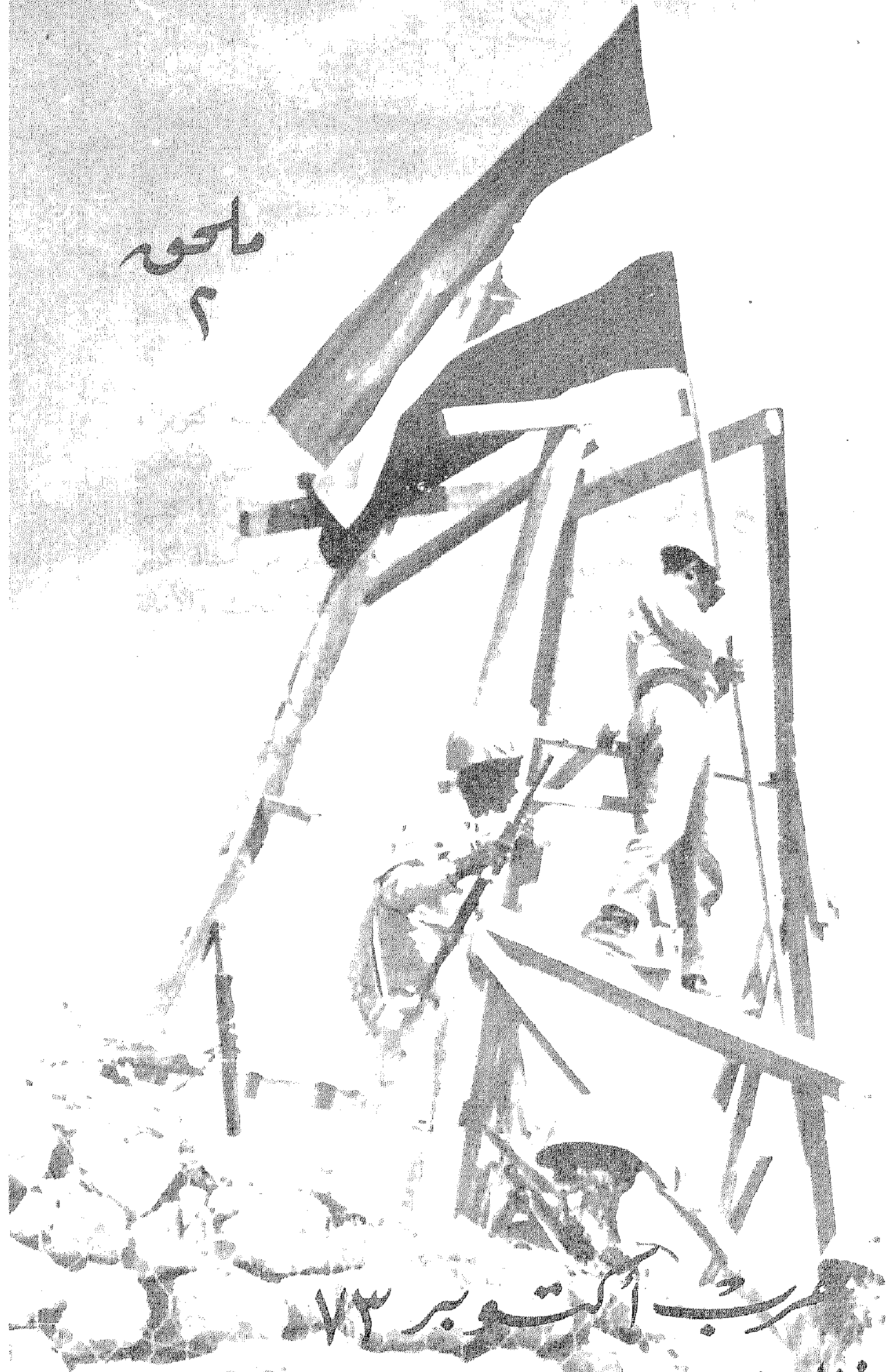
العميد بحرى أ ح محمود عبد الرحمن فهمى رئيس شعبة العمليات بقيادة القوات البحرية برأس التين أثناء معركة بور سعيد واغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات



الفريق بحرى على جاد كان ضابط الخطط بشعبة العمليات بالقيادة البحرية برأس التين أثناء معركة بور سعيد وإغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات



نقيب أحمد شاكر القارح قائد سرب لنشات الصواريخ الذى أغرق المدمرة الإسرائيلية إيلات



ملحق ٢

حرب أكتوبر ٧٣

بين نظريتي الحرب المحدودة والشاملة

الصديق الدكتور عبد العظيم رمضان تفضل فى مقاله الأخير بمجلة أكتوبر ، ووصفنى بأنى صديق عزيز وأنى موضع إجلاله واحترامه ، ومن أحسن الباحثين فى نظره فى التاريخ ، وأن كتابى عن ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ يعد أفضل ما كتب عن قيام هذه الثورة . وقد أسعدنى بالطبع أن يأتى هذا التقدير من أستاذ كبير ومؤرخ ضليع ومحلل بارع ، عهدنا فيه عمق الدراسة ودقة البحث والأمانة التاريخية ، ولكن يبدو أن الدكتور عبد العظيم رمضان لا يريد أن يكتفى بأن يكون باحثا تاريخيا ممتازا ، ولذا يصر على أن يكون أيضا باحثا عسكريا ومحللا حربيا فذا ، ولذا ترك التأريخ للأحداث والوقائع التاريخية فى الفترة الأخيرة ، وركز دراساته واهتماماته على المجال العسكرى ، وراح يتطرق إلى النواحى الاستراتيجية والتعبوية ، ويتعمق فى الخطط والأساليب التكتيكية ، إلى الحد الذى جعله فى مقاله المنشور بالعدد رقم ٤١٥ من أكتوبر يبحث فى دراسته لتطوير الهجوم المصرى شرقا يوم ١٤ أكتوبر : هل كان من الأفضل القيام بهذا التطوير بالخمس فرق مشاة التى عبرت (النسق الأول) أو بالفرقتين المدرعتين ٤ و ٢١ (النسق الثانى) رغم أنه اعترف صراحة قبل ذلك ، أن مثل هذه الأمور تخرج عن نطاق علم التاريخ ، وتدخل فى باب العلم العسكرى . وعلى الرغم من أننى ذكرت من قبل أنه رغم ما أحظى به من ثقافة وخبرة فى المجال العسكرى ، فإننى لم أقدم على القيام بدراستى المطولة عن حرب أكتوبر إلا بعد أن حصلت على تصريح خاص بالاطلاع على كافة السجلات والخرائط والوثائق الرسمية لهذه الحرب ، التى تحتفظ بها القيادة العامة للقوات المسلحة فى خزائنها ، حتى تكون دراستى على أسس سليمة من المعلومات الصحيحة والوقائع الثابتة ، لتكون للدراسة جدواها العلمية والموضوعية ، وكان هذا التصريح لى لفتة كريمة لواحد من أبناء القوات المسلحة ، من القائد اللامع

الذى يحظى بتقدير وإعجاب العسكريين والمدنيين فى مصر على السواء ، والذى له شهرة عسكرية علمية واسعة فى الخارج تشرف كل مصرى وعربى ، وهو المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ، فإن الدكتور عبد العظيم رمضان اعتبر أن ذلك كله لا يكفى لقيامى بمهمة تحليل المعارك تحليلا فنيا عسكريا ، فذكر فى عدد أكتوبر الأخير أن أى قدر من الثقافة لا يتيح للمؤرخ القيام بهذه المهمة ، إنما عليه الرجوع إلى كبار المحللين العسكريين الثقات لأداء هذه المهمة ، إذا أراد أن يحترم نفسه ، ثم تفضل وذكر أن هذا القول ينطبق على صديقه اللواء جمال حماد لأن اعتمادى على معلوماتى العسكرية وحدها لا يكفى لتقييم المعارك الحربية ، وإنه على الرجوع بدورى إلى كبار المحللين العسكريين المتخصصين . وليس لى عتاب على الدكتور عبد العظيم رمضان فى هذا القول إلا بسبب إغفاله أن يذكر لى وللقراء من هم هؤلاء المحللون العسكريون الثقات المتخصصون الذين يقصدهم ، كى أهرع إليهم وأستفيد بعلمهم ؟ وهل هم موجودون فى مصر أو فى الخارج ؟ وما هى الوسيلة العملية التى يراها لكى أتمكن من الوصول إليهم ؟ وهل من رأيه أننى كلما أردت تقييم معركة من المعارك أن أبحث وأنقب عن هؤلاء المحللين ، أو أنه يرى أن الأصوب الاقتداء بالقوات المسلحة فأدعو هؤلاء المحللين إلى ندوة دولية على غرار الندوة الدولية التى أقامتها القوات المسلحة لتقييم حرب أكتوبر فى جامعة القاهرة فى أواخر أكتوبر عام ٧٥ ؟ وإذا كنت أنا شخصيا رغم خبرتى وثقافتى فى المجال العسكرى ورغم الفرصة التى سنحت لى بالاطلاع على الوثائق والمستندات الرسمية العسكرية لا أصلح للقيام بمهمة تحليل المعارك تحليلا فنيا عسكريا سليما ، فكيف استطاع وهو الرجل المدنى الذى لم تتح له الفرصة لحضور أية دراسات عسكرية ، أو مشاهدة حتى مناورة أو بيان عملى ، أو حمل بندقية على كتفه ، أن يؤلف الكتب ويدبج المقالات فى التحليل الفنى العسكرى لحربى يونيو ٦٧ وأكتوبر ٧٣ ، ثم يصل به الأمر فى مجال التقييم العسكرى إلى اتهام القيادة البحرية المصرية بجهل حقيقة ما جرى فى معركة بور سعيد البحرية التى دارت رحاها منذ ١٧ عاما ، وأنها لم تعلم الحقيقة إلا بعد أن أذاع الدكتور عبد العظيم رمضان نتائج الدراسة التى نشرها على صفحات مجلة أكتوبر ؟ وبهذه المناسبة أود أن أسأل الدكتور عبد العظيم رمضان : هل التزم

هو خلال دراساته وتحليلاته العسكرية للمعارك الأرضية والبحرية والجوية بالنصيحة التى تفضل مشكورا بتقديمها إلى ، وهى ضرورة الرجوع إلى المحللين العسكريين الثقات المتخصصين قبل تحليل المعارك إذا أردت أن أحترم نفسى ؟ أو أنه قد اعتبر أن القدر الذى لديه من الثقافة العسكرية يغنيه عن الرجوع إلى هؤلاء ما دام قد استطاع هو وحده أن يوضح لقيادة القوات البحرية المصرية بكل قادتها وهيئات عملياتها ومخابراتها ما غاب عنهم إدراكه عن تفاصيل وحقائق المعركة البحرية التى وقعت منذ ١٧ عاما وانتهت بإغراق المدمرة إيلات ؟ .

ولاشك أننى أؤيد الدكتور عبد العظيم رمضان فى قوله بأن من حق المؤرخ أن يتخذ الموقف الذى يمليه عليه فحصه التاريخى للوقائع والأحداث التاريخية ، وأن يأخذ هذا الجانب أو ذاك من خلال منظوره التاريخى المبرأ من الهوى الشخصى ، والالتزام بالموضوعية الكاملة دون أن يتهم بالافتراء ، ولكن الفحص التاريخى للوقائع والأحداث التاريخية شىء ، والفحص العسكرى شىء آخر ، فإن الأمر الأول هو من مهمة المؤرخين بلا جدال ومن صميم عملهم ، أما الأمر الثانى فلا أعتقد أن المؤرخ مهما بلغ اجتهاده وتعددت قراءاته ومراجعه ، فى استطاعته أن يتخذ لنفسه فى هذه المواضيع العسكرية موقفا خاصا به ، أو أن يؤيد ذلك الجانب أو ذاك من خلال منظوره التاريخى ، ولذا فقد كان أمرا مستغربا أن نقرأ فى مقال الدكتور عبد العظيم رمضان فى العدد ٤١٩ من مجلة أكتوبر أنه يقف إلى جانب نظرية الحرب المحدودة التى طبقت فى حرب أكتوبر أى مجرد إنشاء منطقة رءوس الكبارى ، ولا يقف إلى جانب نظرية الحرب الشاملة أو الوصول إلى المضايق ، ووجه العجب فى الموضوع أن الخلاف بين هاتين النظريتين هو خلاف فنى عسكرى فى المقام الأول ، ولذا فلا ينبغى للمؤرخ ، إذا لم يكن متخصصاً ، أن يعلن وقوفه إلى جانب نظرية منهما دون الأخرى ، فإن أبعاد الخلاف بين النظريتين تكمن وراءها أسباب استراتيجية وتكتيكية ليس من السهل إدراكها دون خبرة فنية أو دراية عملية بأوضاع العدو وطبيعة أرض سيناء وتكتيكات حرب الصحراء ، وعلاوة على ذلك فقد اتضح أن اصطلاحى الحرب المحدودة والحرب الشاملة لم يدرك الدكتور عبد العظيم رمضان مفهومهما الصحيح من الناحية الاستراتيجية الحديثة ، ولذا فسوف أتولى

بإيجاز شرح المقصود منهما تحقيقا لفائدة القراء .

إن اصطلاح الحرب الشاملة Total War لم يعرف بمفهومه الحالى إلا منذ الحرب العالمية الأولى ، وهذا الاصطلاح كما وصفه المفكر العسكرى البريطانى ليدل هارت ، عبارة عن تجميع الإمكانات الاستراتيجية الشاملة التى تتضمن الإمكانات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والبشرية والسياسية للدول المتحاربة ، وكان للعدد الكبير من الدول المشتركة فى الحرب وضخامة الجيوش المتقاتلة واتساع جبهات القتال على مواجهات شاسعة وتعبئة كافة الإمكانات المادية والبشرية للدول المتصارعة ، وانشغال العالم بأسره شرقا وغربا بهذه الحرب طوال أربع سنوات ، ما جعل وصفها بالشمولية أمرا طبيعيا واصطلاحا ذا مضمون حقيقي . وكانت الحرب العالمية الثانية صورة أشد تأثيراً وأكثر دلالة لتصوير الحرب الشاملة ، التى شغلت العالم بأسره لمدة ست سنوات من عام ٣٩ حتى عام ٤٥ ، وكان للتطور الهائل الذى جرى فى عالم الطيران فى الفترة بين الحربين العالميتين أثره الوبيل فى جعل أهوال الحرب تمتد إلى كل بقعة فى أرجاء الأرض ، إذ أصبحت الغارات ليست مجرد إغارات على القوات المقاتلة أو الأهداف العسكرية ، بل تحولت إلى خطة مرسومة بعناية للضرب الاستراتيجى بغرض شل جميع مصانع الدولة ومنشآتها الإنتاجية ومرافقها الحيوية ، وبذا تشل تبعا لذلك آلتها الحربية فى ميادين القتال ، وهو الأمر الذى جرى لألمانيا فى أواخر الحرب العالمية الثانية . وبظهور أسلحة الدمار الشامل فى أعقاب الحرب العالمية ، تغيرت جميع أساليب وأنماط التفكير التى كانت سائدة قبل وخلال الحرب العالمية الثانية بالنسبة للاستراتيجية واستخدام كل من السياسة والقوة العسكرية ، فقد كان لامتلاك القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لأخطر الأسلحة الذرية والهيدروجينية والصواريخ عابرة القارات التى تحمل الرءوس النووية أثر خطير فى التحول الذى طرأ على الاستراتيجية العالمية ، فبعد أن كانت فى الماضى توصف بأنها فن الاستعمال الماهر للقوة أصبحت توصف اليوم بأنها فن الاستعمال الماهر لعدم استخدام القوة عن طريق التهديد بالردع ، وهو ما يطلق عليه فى الوقت الحاضر باستراتيجية الردع النووى . وقد أدى هذا التطور الخطير إلى اختفاء ما كان

يطلق عليه اصطلاح الحرب الشاملة على المستوى العالمى ، لأن أى حرب جديدة بين القوتين العظميين معناه فناء العنصر البشرى واختفاء معالم الحياة من فوق سطح الكرة الأرضية ، ونتيجة لتلك الحقائق التى عرفناها ظهرت فى الاستراتيجية الحديثة نظريات الحرب المحدودة **Limited Conflict** التى هى بالنسبة لمخاطر الحرب النووية الشاملة ليست سوى صراعات صغيرة الحجم محدودة الأثر ، وليس لها بالطبع صفة الشمولية .

والحروب المحدودة تحركها فى الغالب القوتان العظميان من وراء الستار ، فهى من جهة مجال اختبار للأسلحة التقليدية الحديثة التى تنتجها مصانعهما الحربية ، وهى من جهة أخرى وسيلة لتحقيق أهداف القوتين العظمتين الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية فى المناطق الاستراتيجية الهامة التى يدور فيها التطاحن على النفوذ بينهما ، مثل منطقة الشرق الأوسط ، وكذا فى المناطق الحساسة التى تؤثر أحداثها على مصالح إحدى القوتين كما هو موقف الولايات المتحدة حاليا من الصراعات المحتدمة في دول أمريكا الوسطى .

وإذا كانت الحرب فى الماضى أداة للسياسة الخارجية لفرض إرادة المنتصر على الخصم ، كما عرفها فيلسوف الحرب الألمانى كارل فون كلاوزفيتز ، فإن هذا المفهوم قد تغير الآن بالنسبة للحرب المحدودة ، فقد أصبح الغرض منها هو مجرد تحقيق أهداف استراتيجية وتكتيكية معينة ، ولذا فالأمر لم يعد يستدعى تحطيم إرادة شعب وفرض إرادة المنتصر عليه كاملة . ومن أمثلة الحرب المحدودة الحرب بين الهند وباكستان فى ديسمبر عام ٧١ ، والحرب بين العراق وإيران التي دارت رحاها لسنوات طويلة ، كما أن حرب أكتوبر كانت مثالا بارزا للحرب المحدودة ، فلم يكن الهدف منها تحطيم إرادة الشعب الإسرائيلى وفرض إرادة مصر وسوريا عليه ، وإنما كانت لهذه الحرب أهداف استراتيجية محدودة أوضحها الرئيس الراحل السادات فى توجيهاته الصادرة إلى الفريق أول أحمد إسماعيل فى اليومين الأول والخامس من أكتوبر ٧٣ .

ومن هذا الشرح يتضح أن نظرية إنشاء رءوس الكبارى على مسافة من ١٠ إلى ١٢ كم شرق القناة ، ونظرية الوصول إلى المضايق (من ٤٥ إلى ٥٠ كم)

كانت كل منهما تدخل تحت دائرة اصطلاح الحرب المحدودة ، بصرف النظر عن مدى عمق كل منهما داخل سيناء ، وأن كلا من النظريتين كانت تعد مجرد هدف من أهداف هذه الحرب .

وقد ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان فى مقالة المنشور بالعدد ٤١٥ من مجلة أكتوبر ما يلى بالحرف الواحد « فى ذلك الحين أفرزت العبقرية العسكرية المصرية نظرية الحرب المحدودة لتنقذ القيادة السياسية من المأزق الذى كانت واقعة فيه ، فقد اكتشف الفريق سعد الدين الشاذلى بعد تعيينه رئيسا لأركان الحرب بشهرين ، أن إمكانات مصر الفعلية لا تمكنها أكثر من أن تقوم بعملية هجومية محدودة تهدف إلى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف واحتلاله واتخاذ أوضاع دفاعية بمسافة تتراوح بين ١٠ ، ١٢ كيلو مترا شرق القناة » .

وفى الواقع فإن ما أدركه الفريق سعد الشاذلى بعد تعيينه رئيسا لأركان الحرب بشهرين عن إمكانات مصر الفعلية ومدى قدراتها الفعلية على تحقيق عملية هجومية فى سيناء لا يمكن أن يعد اكتشافا ، فإن هذه الإمكانات والقدرات كانت معروفة تماما لدى هيئة العمليات الحربية والقيادة العامة للقوات المسلحة منذ إعادة بناء الجيش عقب هزيمة يونيو ٦٧ وتولى الفريق أول محمد فوزى قيادة القوات المسلحة ، وكانت معروفة بوضوح لقادة القوات والجيوش ورؤساء الأفرع الرئيسية بصفة منتظمة ، وكانت معلوماتهم تتغير أولا بأول إلى الأحدث وفقا لصفقات التسليح التى كان يمدنا بها الاتحاد السوفيتى ، ووفقا لمستوى التدريب الذى بلغته القوات المسلحة سواء من جهة الرئاسات أو التشكيلات ، وكذا وفقا لأحدث المعلومات إلى كانت تحصل عليها المخابرات الحربية من مختلف مصادرها عن أوضاع العدو فى سيناء ، أما أن العبقرية العسكرية المصرية قد أفرزت نظرية الحرب المحدودة التى تنتهى بعد عبور القناة وتدمير خط بارليف إلى إنشاء خط دفاعى على عمق من ١٠ إلى ١٢ كم شرقى القناة ، فلا أعتقد أن هذه النظرية التى تخطط بعد نجاح العبور لاتخاذ مواقع دفاعية فى الصحراء المكشوفة المنخفضة ، بينما قوات العدو تتحكم فيها من الأرض المرتفعة التى فى شرقها ، وأن تمتد هذه الدفاعات إلى أكثر من ١٥٠ كم دون أن تستند إلى أية موانع

طبيعية ، بينما أجنابها معرضة ومكشوفة للعدو ، يمكن أن توصف هذه النظرية بأنها من وضع عبقرية عسكرية ، فإن القوات التى تحتل مواقع دفاعية بهذه الطريقة وفقا للمبادىء التكتيكية السليمة وبالرجوع إلى تجارب حرب الصحراء التى دارت بين القوات البريطانية وقوات المحور فى بداية الأربعينات ، وإلى تجارب الحروب السابقة بين مصر وإسرائيل على مسرح العمليات بشبه جزيرة سيناء مقضى عليها — إذا استمر احتلالها طويلا لمثل هذه المواقع الدفاعية — بالدمار الكامل ، إذ إنها فى هذه الحالة قد سلمت زمام المبادأة للعدو ، وأصبحت معرضة لخطر اختراق العدو لها أو بقيامه بحركات الالتفاف من على أجنابها لتطويقها وعزلها ، ولست أصدر هذا الحكم استنادا إلى ما جرى فى حرب عام ٧٣ من نجاح العدو فى اختراق مواقعنا الدفاعية عند الدفرسوار ، ولكنى أذكر ذلك استنادا إلى الأسس الاستراتيجية والمبادىء التكتيكية السليمة التى يعرفها كل من درس الف باء التكتيك الحربى .

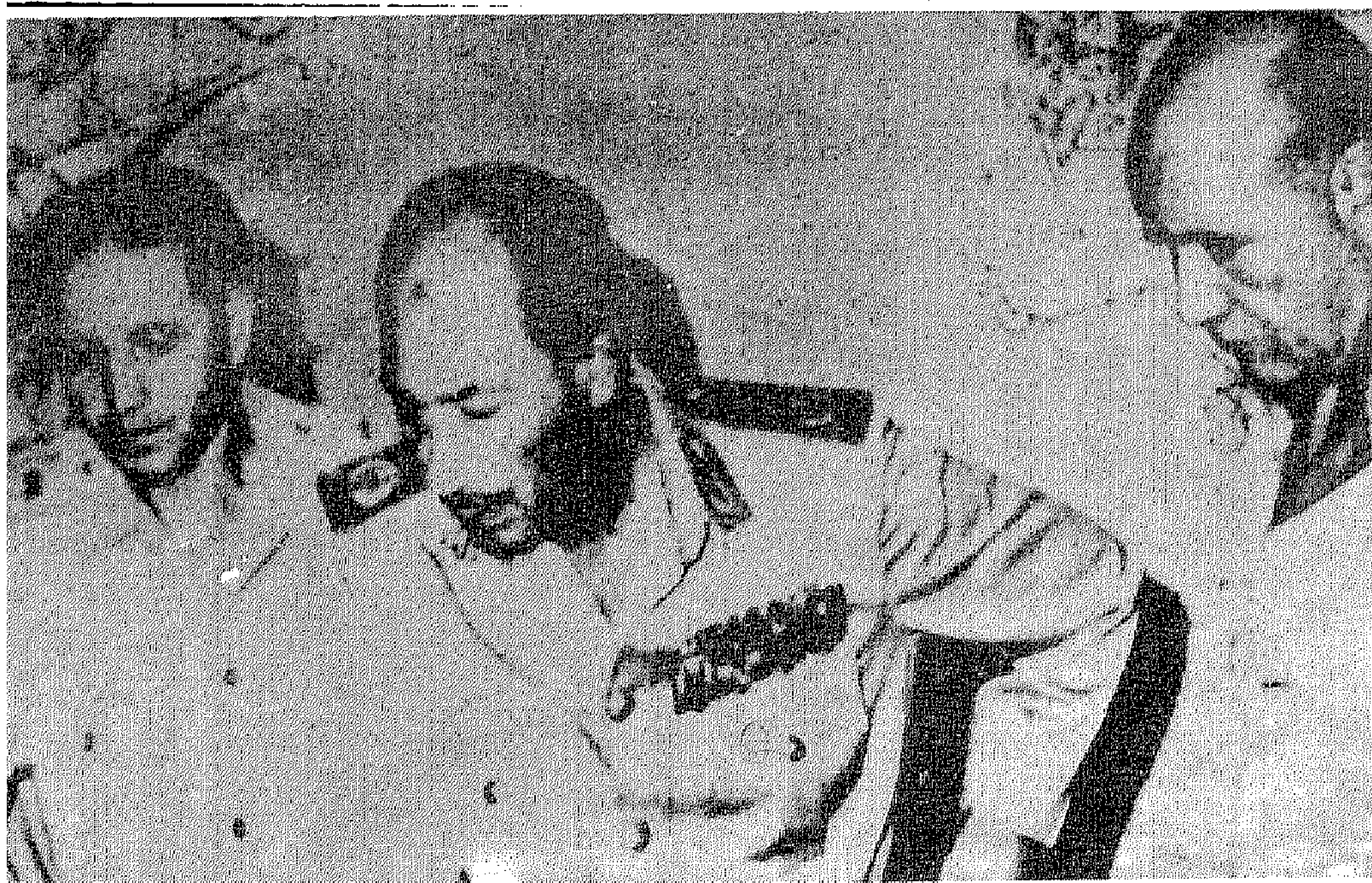
ولقد سرت كثير من الشائعات فى مصر وفى الخارج بعد حرب أكتوبر ٧٣ تصور أن خلافا مزعوما جرى بين الفريق سعد الشاذلى والمشير أحمد إسماعيل حول عدم اقتناع الأخير برأى الشاذلى فى وجوب الاندفاع السريع نحو الشرق لاحتلال المضايق عقب نجاح العبور مباشرة ، وقد بلغ انتشار الشائعات إلى الحد الذى جعل بعض الكتاب والمحللين العسكريين الأجانب ، ومنهم بعض الكتاب الإسرائيليين يذكرون قصة ذلك الخلاف المزعوم فى مؤلفاتهم على اعتبار أنه حقيقة قد وقعت ، كما أن الكثيرين فى مصر لا يزال هذا الاعتقاد يساورهم ، ولعل خير رد على هذه الشائعات أن ننقل الفقرة التالية بالحرف من مذكرات سعد الشاذلى نفسه ، حتى يعرف القراء الحقيقة كاملة :

« لقد كثر الكلام وتعددت الآراء حول الأسباب التى منعت المصريين من تطوير هجومهم إلى الشرق فور نجاحهم فى عملية العبور ، وقد انتشرت شائعات كثيرة تقول إننى كنت من أنصار الاندفاع السريع نحو الشرق سواء يوم ١٤ أكتوبر أو قبل ذلك بكثير ، وقد امتنعت القوات المسلحة على التعليق

على هذه النقطة بالتأييد أو بالنفى سواء على المستوى الإعلامى أو على المستوى العلمى (يقصد خلال الندوة الدولية لحرب أكتوبر التى انعقدت بالقاهرة فى أكتوبر عام ٧٥) وهكذا بدأت وسائل الإعلام العالمية تؤكد تلك الإشاعات ، لقد وصفونى بأنى رجل مظلى قوى عنيد هجومى مقدام إلخ ، وإنه لمما يسعدنى أن أستمع إلى هذا المديح ولكنى لا أود أن نربط بين تلك الصفات الجميلة وقرار تطوير الحرب نحو الشرق ، لقد كنت دائما ضد فكرة تطوير الهجوم نحو الشرق سواء كان ذلك فى مرحلة التخطيط أو فى مرحلة إدارة العمليات الحربية للأسباب الكثيرة التى سبق أن ذكرتها » .

من سيناء إلى الجولان

صور





الملحق ٢



فريق سعد الدين الشاذلى رئيس أركان حرب القوات المسلحة عارض بشدة أى تطوير لهجوم القوات المصرية فى اتجاه الشرق (خلال حرب أكتوبر)



الرئيس السادات فى مركز القيادة (المركز ١٠) وعلى يمينه الفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان وعلى يساره الفريق أول أحمد اسماعيل القائد العام

الفهـــرس

الموضوع الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع

الفصل العاشر

مـــلاحـــق

ملحق (١)

ملحق (٢)

رقم الإيداع : ٧٧٠٤ / ٨٧
الترقيم الدولى : X ـ ٦٨ ـ ١٤٧٠ ـ ٩٧٧

الزهراء للإعلام العربي

من سيناء إلى الجولان

في أوائل إبريل ٧٣ قرر الرئيس الراحل أنور السادات أن يتحمل المسئولية الكاملة بإعادة تشكيل الوزارة برئاسته وأقر مجلس الوزراء الجديد في أول اجتماع له يوم ٥ إبريل ٧٣ بالاجماع حتمية الدخول في معركة عسكرية . وكان اجتماع قمة واشنطن بين الرئيسين نيكسون وبريجنيف في ١٨ يونيو ٧٣ هو آخر محاولة لإمكان الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي ولكن المسئولين الأمريكيين في البيت الأبيض لم يكونوا يرحبون بمناقشة قضية الشرق الأوسط مع القادة السوفييت ولا يرغبون في أن يشترك السوفييت في بذل أية جهود لتسويتها منعا لتقوية مركزهم في الشرق الأوسط . وفي مساء الأحد ٣٠ من سبتمبر اجتمع مجلس الأمن القومي بدعوة مفاجئة من الرئيس الراحل السادات . وأكد السادات للحاضرين حتمية المعركة وضرورة انتقال قواتنا من الدفاع إلى العمليات الهجومية وحذر من استمرار حالة اللا سلم واللا حرب ، حيث أن استمرارها لا يعني سوى انهيار مصر ولذا فإن قرار الحرب رغم خطورته البالغة لا مفر من اتخاذه فإن الوضع الحالي لن يؤدي إلا إلى دمار محقق .

ويحوي هذا الكتاب الذي يعتبر مرجعا تاريخيا وعسكريا عشرة فصول كاملة محلاة بالصور تضم جميع التفاصيل الدقيقة والأسرار الخفية عن هذه الفترة الهامة التي تربو على ست سنوات منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ الشائنة إلى حين أن قامت القوات المسلحة المصرية والقوات المسلحة السورية بكسر وقف اطلاق النار والقيام بعملياتها الهجومية على جبهتي سيناء والجولان اعتبارا من الساعة الثانية بعد ظهر يوم السبت العاشر من رمضان المبارك عام ١٣٩٣ هـ ، الموافق السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ م .

وهي فترة تعد بلا شك من أخطر الفترات في تاريخ الأمة العربية حتى أذن الله لها بالنصر والفرج وما النصر إلا من عند الله القوي العزيز .

من مقدمة المؤلف المؤرخ العسكري

جمال حماد

الزهراء للإعلام العربي